المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي
الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

إشراف وتنسيق:

د.أمال بن يخلف-جامعة الجزائر03 –الجزائر

الجزء الأول

وقائع اعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام 11 – 12 اذار - مارس

2023

المركز الديمقراطي العربي

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين
&
جامعة إب – اليمن
جامعة طبرق – ليبيا
مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق- ليبيا

VR . 3383 – 6800 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

إشراف وتنسيق:

د. أمال بن يخلف-جامعة الجزائر03-الجزائر

الجزء الأول

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

النـــاشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049- Germany Code

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا

جامعة إب –اليمن

جامعة طبرق – ليبيا

مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق-ليبيا

ينظمون المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بـ:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

أيام 11و12آذار، مارس2023

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجانا بدون رسوم

لا يتحمل المركز ورئيس المؤتمر واللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء، وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

الرئاسة الشرفية:

أ.عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا

أ. د. طارق أحمد قاسم المنصوب – رئيس، جامعة إب – اليمن.

أ. د. حسن علي حسن – رئيس جامعة طبرق – ليبيا.

أ. د فؤاد عبد الرحمن حسان – نائب رئيس جامعة إب للدراسات العليا والبحث العلمي – اليمن.

أ. د. وليد شعيب آدم – وكيل الجامعة للشؤون العلمية – جامعة طبرق – ليبيا.

أ. د. مصطفى عوادي – الجزائر.

أ. أحمد ابريك مراجع – مدير مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق – ليبيا

رئيس المؤتمر: د. بن يخلف آمال – جامعة الجزائر3-الجزائر

رئيس اللجنة العلمية :د. تقرارت يزيد – جامعة أم البواقي -الجزائر

نائب رئيس اللجنة العلمية : د. عبابة علي – جامعة الجزائر3-الجزائر

مدير المؤتمر: د. فضل قاسم الحضرمي – جامعة إب – اليمن

رئيس اللجنة الاستشارية :د.عمامرة محمد العيد- جامعة تلمسان- الجزائر

أمانة الملتقى :د. نسيب أحمد – جامعة تلمسان- الجزائر

التنسيق و الاشراف العام :أ. غربي خليل- جامعة سطيف – الجزائر

المنسق العام : د. ربيعة تمار– مدير أدارة النشر– المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

رئيس اللجنة التحضيرية : د. أحمد بوهكو – المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين

التنسيق والنشر : د.حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر

رئيس اللجنة التنظيمية :أ. كريم عايش – المدير الأداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

أعضاء اللجنة العلمية:

د. وهيب عبدالعزيز الحبيشي نائب عميد كلية العلوم الإدارية جامعة إب- اليمن	أ.أمير عقيد كاظم العرداوي- جامعة الكوفة-العراق
د. مراد عبدالسلام قمحان رئيس قسم المحاسبة-كلية العلوم الإدارية – جامعة إب- اليمن	د.محمد الحبيب مرحوم-جامعة مستغانم-الجزائر
أ.د. فؤاد احمد العفيري -جامعة إب- اليمن	د.باحيدة أحمد- المركز الجامعي-تيبازة-الجزائر
أ.د. محمد حمود السمحي- جامعة إب- اليمن	د.عوادي منير-المركز الجامعي تيبازة-الجزائر
د.مختار عبد الحكيم الصباحي -جامعة إب – اليمن	د.بوعلاق مبارك- جامعة ورقلة -الجزائر
أ.د.حسين زكريا- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.ديش فاطمة الزهراء-جامعة سيدي بلعباس-الجزائر
د..بوسواك أمال- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر	أ.د.حسياني عبد الحميد-جامعة الجزائر3-الجزائر
د.بريش خالد- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.بوجمعة بن الصالح- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.خيري محمد- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.رجراج وهيبة- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.زرموت خالد- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.صليحة سمسوم- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.عبد السلام طبيبل- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.قندوز بلال- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.مرابط بلال- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.مرسلي خيري- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.مزيان أمين- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.موساوي هاجر- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.يوسفي صلاح- جامعة الجزائر3- الجزائر	أ.د.عوادي مصطفى-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-الجزائر
د. عمر عطاء الله- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر	د.سليمان زواري- جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-الجزائر
د.عدائكة أسماء- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر	
أعضاء اللجنة التنظيمية	
أ. عبد الملك محمد السقاف – جامعة إب – اليمن	أ. بشير محمد فيروز – جامعة إب – اليمن.
أ. عفاف عبد السلام الوهابي-جامعة إب – اليمن.	أ. عيسى حزام دبوان-جامعة إب – اليمن.

ديباجة المؤتمر:

تجاوبا مع التطور والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم، سعت هذه الدول الى بذل الجهود والمحاولات لإرساء أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، والتي تهدف بدورها إلى توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات بمختلف أنواعها بهدف توحيد المبادئ والمنظومة المحاسبية على المستوى العالمي.

والجزائر كغيرها من الدول سلكت نفس المسار من خلال تبنيها لسياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي، إذا جاء هذا الإصلاح بفعل الإنخراط الفاعل في الفضاءات الدولية والإنفتاح العالمي وظهور العولمة، مما أدى بها بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وإعتمادها على النظام المحاسبي المالي الجديد، هذا الأخير الذي يسمح بتقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية مع الممارسات المحاسبية العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، بهدف الحصول على معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الواقع الحقيقي والصادق لأداء الفعلي للمؤسسات، بغية تحديد القرارات المناسبة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

ومن خلال هذا المنطلق، يمكن صياغة إشكالية الملتقى على النحو التالي:

- ما هي الاقتراحات والآليات المعتمدة لتحيين المنظومة المحاسبية في الجزائر لتتوافق مع مستجدات المنظمات الدولية في مجال المحاسبة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟

محـاور المؤتمر:

انطلاقا من إشكالية المؤتمر تتضح محاوره الأساسية فيما يلي:

- **المحور الأول:** أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لدى المرجعيات المحاسبية الدولية
- **المحور الثاني:** الإفصاح المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة المالية والتقارير المالية
- **المحور الثالث:** آليات تنشيط البورصة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي
- **المحور الرابع :** الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل الممارسات المحاسبية.
- **المحور الخامس:** تحيين البيئة المحاسبية الجزائرية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.
- **المحور السادس:** مشاكل القياس المحاسبي في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي.
- **المحور السابع:** مساهمة جودة الإفصاح المحاسبي في ترقية الاستثمار ودعم التنمية المستدامة.

- **المحور الثامن:** آليات وكيفيات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري وفقا للمستجدات العالمية في مجال المحاسبة.

أهداف المؤتمر:

- التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي والتعرف على أهم متطلباته ومقتضياته؛
- البحث في كيفية مساهمة الأسواق المالية في تحقيق تنمية اقتصادية في ظل ما يقدمه الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية في حال توفر الثقة والشفافية في مختلف البيانات والمعطيات المحاسبية المفصح عنها؛
- إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وأثره في رفع كفاءة الأسواق المالية؛
- توضيح إشكالية القياس المحاسبي في ظل غياب معلومات مالية مساعدة، وأثر ذلك على جودة القوائم والتقارير المالية والإفصاح المحاسبي؛

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

السادة أعضاء الرئاسة الشرفية كل بمقامه واسمه

سيدي - رئيس المركز الديمقراطي العربي، سيدي - المدير الإداري للمركز الديمقراطي العربي

الأستاذات والأساتذة الكرام، السيدات والسادة الباحثين

طلبتنا الأعـــزاء

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في هذا الفضاء الإفتراضي، بمناسبة انعقاد هذا ا المؤتمر العلمي الدولي الذي يكون على مدار يومين – 11 و 12 مارس 2023 – والذي يحمل عنوان : متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في الجزائر – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة –

أود أن أعرب عن خالص الشكر لجميع الحاضرين الذين حرصو على المشاركة والتواجد في هذا المؤتمر ، لإحاطتنا بالتطورات والمستجدات ذات العلاقة بموضوع الملتقى ,

حيث شهد العالم خلال الفترة الأخيرة عدة تغيرات جوهرية وتحولات واسعة في شتى المجالات ومن بينها الأنظمة المحاسبة ، حيث أدت هذه التغيرات بضرورة لتبني الجزائر لسياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي خاصة بعد ظهور المعايير المحاسبية الدولية التي كانت من أقوى الدوافع للإصلاحات، فمن خلال مشاركتكم يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للملتقى والتي تدور حول : ما هي الاقتراحات والآليات المعتمدة لتحيين المنظومة المحاسبية في الجزائر لتتوافق مع مستجدات المنظمات الدولية في مجال المحاسبة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟

حيث تم تقسيم موضوع المؤتمر إلى ثمانية محاور تتضمن عرض أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لدى المرجعيات المحاسبية الدولية وعرض مشاكل القياس المحاسبي في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة و أثرها على جودة الإفصاح المحاسبي وذلك لتعزيز البحوث العلمية وفتح نقاش عام بين الباحثين بالإضافة إلى فتح الحوار لتبادل الخبرات ووجهات النظر.

فمن خلال أبحاثكم ومداخلاتكم نستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة لهذا المؤتمر. يجعلنا نتطلع إلى مناقشات وحوارات شيقة وذلك للخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات تعزز إدراكنا بإلزامية تحيين المنظومة المحاسبية لما لها من آثار على عدة مستويات وكذلك تبني المبادرات والإصلاحات المناسبة بما يساعد على دعم العلاقة بين الأكاديميين والباحثين ودورهم المشترك في خدمة البحث العلمي.

شكرا لكم جميعا لتواجدكم اليوم معنا ونتمنى لكم التوفيق النجاح في أعمال هذا المؤتمر.

رئيسة المؤتمر: الأستاذة الدكتورة أمال بن يخلف

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
31-13	تحيين البيئة المحاسبية الجزائرية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية	أ.د. أمال بن يخلف
44-32	مساهمة التكامل بين مبادئ الحوكمة & المعايير المحاسبية الدولية (IAS) في تحقيق جودة الافصاح المحاسبي. "المبدأ الحوكمي: "الإفصاح والشفافية" & المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: "عرض القوائم المالية" أنموذجاً	د. احمد بحيده د. منير عوادي
63- 45	تأثير تطبيق أساليب الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية في الشركات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية	د. مفتاح بختة د. عامر مريم د. مفتاح حمزة
83-64	مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية- دراسة تطبيقية-	د. خولة وقيس د. أمال تخنوني
95-84	اشكالية القياس والافصاح المحاسبي عن فارق الاقتناء - بين المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي-	أ.سايح نوال
123-96	دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية: دراسة استطلاعية لعينة من الأكاديميين والممارسين المهنيين بولاية البليدة.	د. محمد لمين علون د. ريمة بن بايرة د. خير الدين شرواطي
130-124	دور معايير الافصاح المحاسبي في زيادة مصداقية القوائم المالية	ط د. قديد زيان ط.د. قديد عبد الحفيظ ط .د. عوان عز الدين
145-131	أثر مراجعة النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية في الشركات الجزائرية	د. محمد الحبيب مرحوم د. عبد الحليم ملياني ط.د. محمد علاء الدين مرحوم
158-146	الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية	أ.د عقون شراف ط.د لعلايبية نورالهدى
170-159	دور النظام المحاسبي و المالي في تفعيل و تطوير آليات البورصة في الجزائر	ط.د.قاسي يسمينة ا.د.يزيد تقرارت د.بونحاس عادل

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
188-171	أسس و متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بالمقارنة مع معايير التدقيق الدولية	بن طبولة أشواق بن يونس ياسر كيموش بلال
205-189	تأثير تعديلات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 01 على عملية التحليل المالي في المؤسسة الجزائرية -دراسة حالة مجمع بيوفارم-	ط.د منور نسرين د. الوافي شهرزاد
224-206	متطلبات الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الجزائرية	ط.د. دريس مفيدة ط.د دريس صفوان ط د . بورمل زوهير
251-225	دور الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المالية - دراسة ميدانية بمصرف السلام الجزائر-	أ.د.منصور بن عمارة ط.د. مليكة عبد غرس
272-252	Putting the SCF into its "real" context: accounting disclosure, new standards, and the financial development determinant.	Dr.S i Mohand Mounir
286-273	أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	ط.د موسي عبد الكريم ط.د الأطرش أسامة ط.د خيزار منصف
309-287	متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (01) والمعيار المحاسبي الدولي (07)، ودورهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.	ط.د سوداني زكرياء د.تومي ابراهيم
321-310	آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر	ط د. محمدي سعاد
346-322	المحاسبي و علاقته بجودة المعلومات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS	د/ عبدالكريم بوجلال لقام د/ أسماء بوزنورة
363-347	فعالية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية وترشيد القرارات المالية	ط.د. طالبي فاطمة الزهراء د.بوطلاعة محمد
372-364	أثر الإفصاح المحاسبي في جودة التقارير المالية مداخلة مقدمة ضمن المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة المالية والتقارير المالية	أ.زرموت خالد أ. كساب أمينة
384-373	آليات تنشيط البورصة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي	ط.د سعيدي صباح ط.د مصباحي صفية

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
404-385	أثر القياس بالقيمة العادلة على جودة الإفصاح المحاسبي ومدى جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيقه - دراسة استقصائية لمهني المحاسبة في الجزائر-	د.عبلة قوادري د.أمينة سوياد د.سعاد بشوع
420-405	تحليل أثر الاختلاف بين متطلبات الافصاح المحاسبي وفق IFRS و US GAAP على خصائص المعلومات المالية	ط.د تقي الدين بوقول ط.د سيف الدين زروال
943-421	مؤشرات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي	ط.د. بلهادف عبد الحميد
459-440	القياس المحاسبي وفق نماذج محاسبة التضخم وأثره على جودة الافصاح المحاسبي - دراسة ميدانية -	د.سعداوي مراد مسعود د.عبيرات لخضر د.طاهر بعداش
476-460	متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي في ترقية الاستثمار	أ.د. ميلود تومي د. عفاف خشعي د. أسماء حبشي
487-477	دور الإفصاح المحاسبي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية	ط .د. فائزة أم الخير حاشي ط .د.عباس بن العربي
500-488	واقع اعتماد بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري على أساليب ومحددات الإفصاح المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية.	د. ميمون عماد رشيد ط.د حجيرة بدر الدين

تحيين البيئة المحاسبية الجزائرية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية

Updating the Algerian accounting environment to achieve the quality of accounting information

د. أمال بن يخلف /جامعة الجزائر 3/ الجزائر
Dr.Amel BENYEKHLEF/ University of Algiers 3 /Algeria

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تحيين البيئة المحاسبية الجزائرية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية. لم تتخلف الجزائر عن باقي الدول في هذا المضمار ، حيث عملت على تنظيم مهنة المحاسبة والسهر عليها لإعطائها الشكل الذي تستحقه و الإحتفاظ بالمستوى اللائق بها ، حيث توالت التشريعات المختلفة التي تهدف إلى تنظيم هذه المهنة و كذلك الإجراءات والتنظيمات اللازمة لتنفيذ مهمة المحاسبة و المراجعة . حيث تعتبر المحاسبة نظاما يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية. حيث يتأثر هذا النظام بالبيئة المحيطة به مما يؤدى إلى الحصول على معلومة محاسبية تتمتع بخصائص الجودة, و يكون تحديد هذه الخصائص حسب الهدف منها و حسب مستعملها داخل الكيان و خارجه.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي, جودة المعلومة المحاسبية , البيئة المحاسبية, الإصلاح المحاسبي

Abstract

This research paper aims to shed light on the modernization of the Algerian accounting environment to achieve the quality of accounting information. Algeria did not lag behind the rest of the countries in this regard, as it worked to organize the accounting profession and watch over it to give it the form it deserves and to maintain its appropriate level, as various legislations aimed at regulating this profession followed, as well as the procedures and regulations necessary to implement the task of accounting and auditing. Accounting is a system that aims to provide the necessary information to economic decision makers. Where this system is affected by the environment surrounding it, which leads to obtaining accounting information that has the characteristics of Quality, and the determination of these characteristics is according to its purpose and according to its users inside and outside the Entity.

Keywords: financial accounting system, quality of accounting information, accounting environment, accounting reform.

المقدمة:

تعد المحاسبة إحدى الظواهر الاجتماعية التي تأثرت و أثرت على الفرد و المجتمع ,فإذا كانت المحاسبة في الماضي تعتبر أداة تذكير يعتمد عليها الأفراد و الملاك للتعرف على مالهم و ما عليهم فقد أصبحت اليوم نظاما للمعلومات يستخدم قواعد و أسس مرنة تسمح بتقديم معلومات ملائمة لحاجات المستخدمين لها إختلاف مستوياتهم أو فئاتهم. إذا كانت المحاسبة في الماضي قد اعتمدت على قواعد كانت وليدة الحاجة فإنها اليوم تعتمد على قواعد ذات مصدر علمي خاصة في مرحلة القياس المحاسبي. لا شك أن الدور المتنامي للمحاسبة بإعتبارها نظاما للمعلومات يتطلب منها تقديم معلومات صادقة و نفعية لتمكين مستخدمي المعلومات على اتخاذ القرارات وفق أسس سليمة هذا ما يفرض على الباحثين و المهنيين العمل على تطوير المحاسبة (المبادى , الأدوات ...) بهدف الرفع من مستوى مخرجات النظام المحاسبي من معلومات و تقارير مالية .

من أهم ما يصدر عن النظام المحاسبي هي القوائم المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الداخلية و الخارجية لأي كيان بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة, أي أن هذه القوائم المالية لها "محتوى إعلامي" يستعان به في مواقف قرارية و هذا المحتوى يجب أن يتمتع بالملائمة (مع الواقع) و الموثوقية و الدقة (جودة عالية) , و لكي تكون هذه الصفات موجودة يجب استخدام أساليب محاسبية سليمة فغير ذلك سيعطي نتائج متباينة بين الحقائق الاقتصادية و الحقائق المالية (أي تشويه في الحقائق المحاسبية) مما يؤدي إلى نتائج مضللة و خاطئة, لذا فإن سوء فهم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير ملائمة على إعتبار أن المعلومة المحاسبية في حد ذاتها ليست بهدف و إنما الهدف هو خدمتها لعملية اتخاذ القرار. لا شك أن توفير معلومات محاسبية مفهومة و واضحة سيساهم في تحقيق كفاءة (جودة) عملية اتخاذ القرارات, كما أن محتوى المعلومات المحاسبية يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الأدوات و الأساليب المحاسبية المستمدة من مفاهيم و مبادئ معينة والتي بدورها تمثل النظام المحاسبي , و بما أن هناك مجموعة من العوامل البيئية (إقتصادية , إجتماعية , سياسية ...) التي تؤثر في النظام المحاسبي فبالتالي فإن المعلومة المحاسبية ستكون مختلفة من بيئة لآخرى.

أعادت الجزائر النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يلبي إحتياجات مستخدميه من محليين أو أجانب فيما يتعلق بنوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية, حيث تبين أن المحاسبة تتجاوب مع البيئة المحيطة بها. فبعد توجه الجزائر لإقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية و الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى جانب الإنضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة كل هذه العوامل و أخرى أثرت على النظام المحاسبي و مخرجاته .

إن للنظام المحاسبي المالي مرجعية سياسية دولية و إقليمية و ذلك حسب تصريحات "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" [1] NEPAD للاتحاد الإفريقي بتاريخ 2002/07/08 في اجتماع لقادة الدول و الحكومات الإفريقية بدربان – جنوب إفريقيا – بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حيث أكدت رسميا[2] في المادة 62 من الفصل المخصص للحوكمة الاقتصادية و حوكمة الشركات إعتماد 08 قوانين بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للتدقيق, و هي كالتالي :

- مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية في السياسات النقدية والميزانية
- مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية الجبائية، وتسمى أيضا بمدونة الممارسات الجيدة بشأن شفافية المالية العامة
- أفضل الممارسات في شفافية الميزانية
- التوجيهات لإدارة الديون العمومية
- مبادئ حوكمة الشركات.
- معايير المحاسبة الدولية و معايير التدقيق الدولية
- المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة للعمليات المصرفية

إن الجزائر واحدة من الدول التي انخرطت في مسار عمليات الإصلاح الاقتصادي و خاصة الجانب المحاسبي باعتمادها سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي، تكللت في سنة 2007 بإصدار القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ابتداء من دخول هذا القانون الجديد حيز التطبيق بتاريخ 01 جانفي 2010.

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي.

يتميز النظام المحاسبي الجديد بأربع استحداثات رئيسية :

الإستحداث الأول : يمس الإختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة الدولية, و الذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر, و إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

الإستحداث الثاني : يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية. الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإرادي و غير الإرادي بالقواعد و تسهيل مراجعة الحسابات.

الإستحداث الثالث : ينص على أن النظام المحاسبي الجديد قد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية. الأمر الذي سيسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة و مقروءة تخص المؤسسات, و تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.

الإستحداث الرابع : يتعلق بالكيانات الصغيرة، و يتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

و هنا يكون من الواجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد يشمل جوانب ايجابية, من حيث أنه:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو للمعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- يقدم شفافية و مصداقية أكثر للحسابات و للمعلومات المالية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة.
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان و مكان الحالات المالية.
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي و جودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومة المالية.
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين و المستثمرين.
- يحفز بروز سوق مالي مع ضمان تدفق رؤوس الأموال.
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- يسهل رقابة الحسابات، التي ستستند من الآن فصاعدا على مفاهيم و قواعد محددة بوضوح.
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية أحسن للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في إستتباب الثقة.

إن الهدف الرئيسي من أي نظام محاسبي مهما اختلفت طبيعته هو الحصول على معلومة محاسبية تتمتع بخصائص الجودة, و يكون تحديد هذه الخصائص حسب الهدف منها و حسب مستعمليها داخل المؤسسة و خارجها. نلاحظ من خلال الجدول الآتي أن للمعلومة المحاسبية طابع قانوني بالنسبة للجمهور, في حين أنها تكتسب طابع التسيير و الملائمة مع سياسات المؤسسة. حيث أن هذه المعلومة ستؤثر في سلوك[3] متخذي القرارات الإقتصادية و ذلك بمساعدتهم في تقييم أحداث ماضية , حاضرة و مستقبلية, فخاصية الملائمة متعلقة بطبيعة المعلومة و بأهميتها النسبية .

تستمد المعلومة المالية المحاسبية قيمتها من تأثيرها على القرارات هذا من جهة, و من جهة أخرى فإن المعلومات يتم الحصول عليها وفق تكلفة معينة لذلك إذا لم تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين القرار أو التأثير فيه فسيكون لهذه المعلومات قيمة سالبة .

حتى تؤدي المعلومات المحاسبية[4] دورها في العملية الإدارية بفعالية، من خلال مساعدة المستخدمين في أداء المهام الملقاة على عاتقهم و اتخاذ القرارات الرشيدة لأداء الوظائف، فإنه يستوجب عليها أن تتمتع بمجموعة من المواصفات يمكن توضيحها فيما يلي :

الجدول رقم 01 : الخصائص الرئيسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية

	داخل المؤسسة	***خارج المؤسسة***
الاستعمال	مراقبة التسيير	التحليل المالي و الذمة المالية
الجودة	ترجمة الواقع الاقتصادي مع درجة عالية من الملائمة	التعبير بالأرقام عن الذمة المالية، قيمة الأسهم، نتيجة الدورة حسب مبادئ المصداقية و الملائمة و الصورة الصادقة
طبيعة المعطيات	معطيات كمية و نوعية، تاريخية، تنبؤية، شاملة و كاملة	معطيات كمية في شكل أرقام تاريخية و شاملة
نشر	معلومات إستراتيجية مخصصة للاستعمال الداخلي تعطى للإدارة، رؤساء المصالح، للعمال حسب الحاجة	قانوني للشركاء و الشركات الحليفة، تنشر على نطاق واسع (الإشهار القانوني)
التوحيد	ليس هناك إطار خاص بكل المؤسسات، لكل مؤسسة لها حق الإختيار من خلال تنظيمها الداخلي	إطار قانوني : القانون التجاري، القانون المحاسبي، المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
المقارنة	قابلة للمقارنة من سنة إلى أخرى أو من شركة لأخرى داخل نفس المجمع	نوعية المعلومة لما يتم إعدادها و تقديمها في ظل احترام مبدأ ديمومة المناهج تسمح لمستعملها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن و بين مؤسسات أخرى
الوتيرة	على الأكثر شهرية في فترات قصيرة	عادة سنوية أو سداسية حسب تواريخ محددة

Source : Eric Tort – Organisation et management des systèmes comptables- Dunod Paris 2003 P : 08

يمكن تحديد أهم مستخدمي المعلومة المالية و المحاسبية في الفئات التالية [5]:

1. ***الإدارة و أعضاء مجلس الإدارة:*** يتركز الغرض الرئيسي منها في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من مراجعة الأداء و تقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة، إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للشركة.
2. ***حملة الأسهم:*** يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة و العاملين، و اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.
3. ***حملة السندات الحاليون و المحتملون:*** هؤلاء بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في الشركة و قدرتها على الوفاء بمديونيتها.
4. ***الموظفون و النقابات العمالية:*** هؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، و تقدير الأجور المستقبلية، و في المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح .
5. ***العملاء و الموردون و المنافسون:*** هؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات الشركة كمصدرة للسلع و الخدمات، أو كمستهلكة للسلع و الخدمات، و تقييم القوة التنافسية للمنشأة.

6. ***الدائنون و البنوك:*** و هذه الفئة بحاجة إلى معلومات تساعدها في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمنشأة و المساعدة في تحديد مبلغ القرض و شروطه .
7. ***الاقتصاديون و رجال البحث العلمي:*** هم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، و على قرارات السياسة العامة، و المساعدة في أعمال البحوث و الدراسات.
8. ***دعاة و مؤسسات حماية البيئة:*** و يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن مزاولة الشركة لنشاطها.
9. ***الأجهزة الحكومية:*** هي بحاجة إلى معلومات تستطيع من خلالها تقييم مدى الالتزام بالقوانين و اللوائح، و تحقيق أهداف الرقابة و الإشراف، و في الاسترشاد بها في القرارات، و في تحديد الدخل الخاضع للضريبة (الوعاء الضريبي).
10. ***نظام المحاكم:*** يحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للشركة لأغراض حالات الإفلاس و تقييم الأصول الضرورية، و في أغراض الدعاوي القضائية.
11. ***الاستشاريون كالمحللون الماليون و صناديق الاستثمار:*** هم بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقييم الموقف المالي للشركة بغرض إبداء النصح للمستثمرين و توجيه استثماراهم في نشاطات أخرى.
12. ***المستثمرون المحتملون:*** يحتاجون إلى معلومات تمكنهم من تحديد مدى إمكانية الاستثمار في الشركة و في تحديد القيمة المناسبة للاستثمار.

لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية فإن التطبيق و الممارسة المحاسبية يجب أن يعتمد على معايير محاسبية عالية الجودة من ناحية، و من ناحية أخرى, أن يتم اختيار و تطبيق المفاهيم و السياسات المحاسبية في هذه المعايير بحيادية مصحوبة بإفصاح عادل.

فلجودة القوائم المالية أثر بالغ في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث كانت و لا زالت الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها، لذا حرصت العديد من الجهات المهتمة بمهنة المحاسبة بوضع معايير عالية الجودة و استمرت في إدخال تعديلات متتالية و هامة لتحسين جودة القوائم المالية.

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية "تلك الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة"[6].

كما يقصد بها ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين, و أن تخلو من التحريف و التضليل, و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية , الرقابية , المهنية و الفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[7].

يمكن جمع أهم الخصائص في الشكل الموالي :

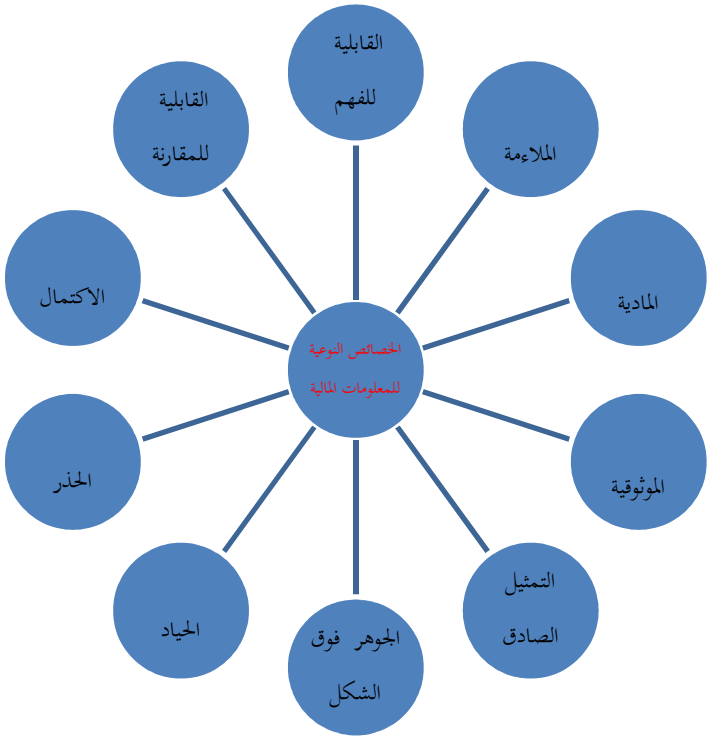

1- **القابلية للفهم**[8]

- ✓ يقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين .
- ✓ يفترض توفر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين.
- ✓ يجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل الهامة حتى لو كانت معقدة نسبياً .

2- **الملاءمة** [9]

- ✓ المعلومات الملائمة هي تلك المفيدة لحاجات متخذي القرارات .
- ✓ تتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات من خلال تقييم الأحداث الماضية ,الحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية .
- ✓ يمكن تعزيز القدرة التنبؤية للبيانات المالية من خلال التوسع في مستوى الإفصاح ، مثل التفريق بين البنود العادية وغير العادية في قائمة الدخل .

3- **المادية**

- ✓ تعد المعلومات ذات قيمة مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على قرارات المستخدمين .
- ✓ تعتمد المادية على حجم البند .

4- **الموثوقية**

- ✓ خلو البيانات من الأخطاء الهامة
- ✓ إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين

5- **التمثيل الصادق**

- ✓ أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس و أسس الاعتراف .

6- **الجوهر فوق الشكل**

- ✓ الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط, مثلا بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل ملكية ، فإن الاعتراف بهذه العملية بانها عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.

7- **الحياد**

- ✓ خلو البيانات من التحيز .

8- **الحذر**

- ✓ على معدي البيانات بذل الجهد الكافي لمواجهة حالات عدم التأكد, مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل, أو مثلا تقدير العمر الاقتصادي للأصول .
- ✓ الحذر من تضخيم الأصول أو الدخل .
- ✓ الحذر من تقليل الالتزامات والمصروفات

9- **الاكتمال**

- ✓ يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود معينة.
- ✓ حذف المعلومة يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة

10- **القابلية للمقارنة**

- ✓ إمكانية المقارنة عبر الزمن لنفس المشروع .
- ✓ إمكانية المقارنة بين المشروعات المختلفة.
- ✓ الثبات في أسس القياس والعرض .
- ✓ الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغيراتها وأثر التغير .
- ✓ عرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة .

بالإضافة إلى ما تقدم , توجد العديد من القيود على المعلومات الملائمة و الموثوقة. تشمل هذه القيود ما يلي[10]:

- **التوقيت المناسب**: عندما يحدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فان المعلومات قد تفقد ملاءمتها
- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة**: المنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفيرها
- **الموازنة بين الخصائص النوعية**: عند تحقيق التوازن المناسب بين الخصائص النوعية فهذا يلبي الهدف من المعلومات المالية
- **الصورة الصحيحة و العادلة**: المعلومات تمثل صحة و عدالة المركز المالي و الأداء و التسيير

إلا أن هناك مشاكل و حدود لاستخدام هذه الخصائص النوعية تتمثل في العناصر التالية [11] :

أ- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة و الموثوقية) :

إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات و درجة الوثوق بها. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أنها تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، لأن تلك الأرقام أقل تمثيلا للواقع الفعلي.

ب- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية :

كالتعارض بين التوقيت الملائم و القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب و لكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما تكون على حساب درجة الدقة و الإكتمال.

ت- ليست كل المعلومات الملائمة و الموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة :

لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية. لا يعد البند مفيدا و ذو أهمية نسبية إلا إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه إلى التأثير على متخذي القرار.

ث- *كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها* :

إن القاعدة العامة فيما يتعلق بإختيار محدد التكلفة و العائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها و توزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها و إلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، و ذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

ج- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة و موثوقا بها إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة فهمها :

على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، و لكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب و تعليم مختلفة و كذلك أهداف مختلفة و متعددة، مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب, بإعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية , مهمة التوفيق بين الرغبات و الصفات المتعددة و المتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

ح- مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع مؤسسات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة هو ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية :

قد لا تكون عملية المقارنة سواءا المكانية أو الزمانية ذات جدوى عندما لا تلتزم المؤسسات بسياسة التماثل أو الإنسجام و عدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير و عند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير و ما يترتب عنه من آثار على الوضع المالي و نتيجة النشاط للمؤسسة ذات العلاقة.

تقييم البيئة المحاسبية الجزائرية .

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من نظام المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF), وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها

تمكين النظام من إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية, وذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات لضمان توفر تلك المعلومات على الخصائص المميزة مثل الملائمة والموثوقية .

حيث قام الاصلاح المحاسبي في الجزائر على مجموعة من المبررات تنطلق اساسا من أن النظام الذي كان سائدا لا يخدم تفعيل البورصة والسوق المالي بشكل عام، لأن هذه الاخيرة تقوم على الكفاءة المرتبطة بتوفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وبالكم والكيف اللازم وعلى ملائمة النظام المحاسبي الجزائري مع الاطار الذي يحكم الانظمة المحاسبية على المستوى الدولي، في ظل ذلك اصبح من الضروري الوفاء بهذه المتطلبات لتحقيق الآتي :

- ← إنشاء بيئة محاسبية مقبولة قبولا دوليا؛
- ← تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي؛
- ← الوفاء بالاحتياجات المعبر عنها من مستخدمي مخرجات الانظمة المحاسبية وطنيا ودوليا؛
- ← توافق النظام المحاسبي الجزائري مع ما ذهب إليه مجلس المعايير المحاسبية الدولية؛
- ← يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- ← شفافية المعلومات؛
- ← الافصاح الفعال في ظل المرجعية الدولية؛
- ← توافق القوائم المالية للمؤسسات الوطنية مع الأجنبية؛
- ← قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- ← إعطاء معلومات مالية ملائمة أكثر على تشجيع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

إلا أن النظام المحاسبي المالي (SCF) عرف بعض القصور عند تطبيقه و خاصة أن مرحلة الانتقال سنة 2010 من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) كانت بالنسبة لأغلبية الكيانات عبارة عن تغيير الحسابات حسب جدول المراسلة و فقط (Translation de Comptes) .و إلى غاية اليوم تبقى مجموعة من أحكام هذا المرجع المحاسبي غير مطبقة , على سبيل المثال : ملحق القوائم المالية , الحسابات المركبة , تسجيل عقود الإيجار المالي , انخفاض قيمة الأصول الثابتة , الضريبة المؤجلة .....

من أهم أسباب القصور في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) هو عدم كفاءة محضري و مراجعي القوائم المالية من حيث التحكم في التقنيات الحديثة و كذلك فهمهم لمضمون المعايير الدولية للمحاسبة و هذا راجع للبطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين ,فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد و التي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي و وجود نظرة ضيقة على أن المحاسبة تقنية وليست علما قائما بذاته .

هذا القصور ناتج عن الصعوبات التي واجهتها الكيانات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي, نذكر منها ما يلي:

- التكاليف الإضافية التي تتحملها الكيانات سواء قبل أو بعد التطبيق، و المرتبطة بـ:

  - عملية تدريب و تكوين الإطارات من محاسبين و خبراء و أكاديميين و التي تعتبر مكلفة جدا، لأنها ليست عملية رسكلة بسيطة بل هي تكوين و تدريب على نظام جديد لم يعرفوه من قبل.
  - عملية إستحداث أو تثبيت أنظمة جديدة تتلاءم و متطلبات النظام المحاسبي المالي من الأدوات و المستلزمات التقنية و التكنولوجية الحديثة من برمجيات و أنظمة المعلومات الداخلية و الخارجية، أنظمة الإتصالات ذات التقنية العالية، هذا كله يتطلب غلافا ماليا معتبرا.
  - عملية إعادة تكييف، تطوير أو تجديد مختلف الأنظمة الفرعية في سبيل توافقها مع متطلبات النظام الجديد، مثل :نظام الأجور و النظام الجبائي.

- نظرا لواقع البيئة الإقتصادية الجزائرية، يصعب تجسيد بعض المفاهيم، المبادئ و القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، يبرز هذا من خلال:

  - صعوبة القيام بمعالجة مكونات الأصل كما لو كانت منفصلة.
  - عدم القدرة على تحديد مدة المنفعة لأصل معين.
  - صعوبة تحديد القيمة المتبقية عند حساب الإهتلاكات نظرا لإعتمادها على معدل الإستحداث.
  - غياب أسواق متخصصة تستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم.
  - صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية لعدم وجود سوق المنافسة التامة.
  - غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة حيث لا يمكن تقييم الأسهم والسندات و مشتقاتها بالقيمة العادلة في بورصة الجزائر.
  - لا توجد أسواق واضحة للسلع و المواد لمقارنة أسعارها عند نهاية السنة مع سعر التكلفة.

- ضرورة اللجوء إلى التحكيم الشخصي في بعض المسائل المتعلقة بتفضيل الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني، حيث لا ينطبق هذا المبدأ دائما مع إعتبارات أخرى قانونية ,تجارية و جبائية.

فبعد المضي في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر منذ حوالي 14 سنة تقريباً من المفترض أن تكون صورة الإصلاح المحاسبي الجزائري أكثر وضوحا وأيضا من المفترض أن تكون مجمل القرارات والتدابير الضرورية اللازمة للنجاح قد تم تجسيدها في الميدان، وبالتالي سنتطرق إلى عملية الإصلاح من الجوانب التالية :

- ***<u>على مستوى القطاع المالي :</u>***

أصدر بنك الجزائر في 2009/07/23 النظام رقم 09-04 المتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث يحدد القانون مدونة الحسابات وما تحتويه كل مجموعة حسابات، ثم

تم إتباعه بالنظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/28 الذي يتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية وطرق نشرها، حيث تتمثل هذه القوائم في: الميزانية، حسابات النتائج، خارج الميزانية، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات رؤوس الأموال إضافة إلى الملحق.

لقد صدر هذا النظام ليحل محل النظام رقم 92-08 بتاريخ 1992/11/17 المتضمن المخطط المحاسبي البنكي، إذ يختلف عنه في بعض الحسابات, حيث ألغى النظام الجديد الصنف الثامن النتائج, وأضاف إلى القوائم المالية جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال و الملحق.

انطلاق اشغال مراجعة قانون النقد و القرض - لم يصدر بعد -

أصدر المجلس الوطني للمحاسبة - وزارة المالية – الرأي رقم 89 المؤرخ في 10 مارس 2011 يحدد مدونة الحسابات , القوائم المالية و المبادئ المحاسبية الخاصة بشركات التأمين و / أو إعادة التأمين. وقد صدر هذا الرأي ليحل محل القرار المؤرخ في 1987/09/13 الصادر عن وزير المالية, الذي يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على قطاع التأمين و إعادة التأمين .

- ***<u>على مستوى مهنة المحاسبة :</u>***

مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات منذ القدم. إذ إزداد الاهتمام بها مع التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم وانفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض فأصبح من الضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة على درجة عالية من الدقة والموثوقية لذلك يجب أن يقوم بها أشخاص تتوفر فيهم الخبرة والدراية والتكوين الكافي لإعدادها على أحسن صورة. من مجمل الاصلاحات التي تعلقت بالمهنة صدور مجموعة من القوانين و هي :

- القانون رقم 10-01، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد :

قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة، وقررت تفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل الناشطين في القطاع. يتضمن هذا القانون الجديد 84 مادة في 12 فصلاً.

وبموجب التعديلات الجديدة, فقد تم إنشاء ثلاثة منظمات مهنية :

في المادة 14 منه " ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين ، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون ".

مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 08/91 المنظم لمهنة المحاسبة.

بموجب هذا القانون :

- منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية ؛

- مراقبة النوعية المهنية و التقنية لأعمال الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين من صلاحيات وزير المالية ؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية.

كما توالت في هذا الإطار عملية إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة وهي :

- **مرسوم تنفيذي** رقم11-24 **مؤرخ في** 27-01-2011 يحدد تشكيلة , تنظيم و سير المجلس الوطني للمحاسبة. تضمن هذا المرسوم 26 مادة بينت كل الجوانب المتعلقة به .
- **مرسوم تنفيذي** رقم11-25 **مؤرخ في** 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره. تضمن هذا المرسوم 23 مادة بينت كل الجوانب المتعلقة بالموضوع.
- **مرسوم تنفيذي** رقم11-26 **مؤرخ في** 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره. تضمن هذا المرسوم 23 مادة متعلقة بهذا الموضوع.
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-27 **مؤرخ في** 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره. تضمن هذا المرسوم 23 مادة متعلقة بالموضوع.
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-28 **مؤرخ في** 27-01-2011 يهدف إلى تحديد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها. تضمن هذا المرسوم 23 مادة تطرقت إلى الجوانب التفصيلية المتعلقة بالموضوع.
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-29 **مؤرخ في** 27-01-2011 يهدف إلى تحديد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم. تضمن هذا المرسوم 05 مواد متعلقة بالموضوع.
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-30 **مؤرخ في** 27-01-2011 يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد, وتم تبيان ذلك خلال07 مواد من المرسوم.
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-31 **مؤرخ في**27 -01-2011 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، وتم توضيح الجوانب المتعلقة بالموضوع في 07 مواد .
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-32 **مؤرخ في** 27-01-2011 بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، تضمن هذا المرسوم 16 مادة تشرح الجوانب التفصيلية للموضوع.
- **مرسوم تنفيذي رقم** 11-72 **مؤرخ في**16 -02-2011 يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب .

- **مرسوم تنفيذي رقم 11-73 مؤرخ في16 -2011-02** يتعلق بكيفيات ممارسة المهمة التضامنية لمحافظة الحسابات .
- **مرسوم تنفيذي رقم 11-74 مؤرخ في16 -2011-02** يحدد شروط و كيفية تنظيم بصفة انتقالية الامتحان النهائي للحصول على شهادة خبير محاسب .
- **مرسوم تنفيذي رقم 11-202 مؤرخ في26 -2011-05** يتعلق بمعايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و أجال إرسالها .
- **مجموعة من الآراء صادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة** (أكثر من 30 رأي) منذ سنة 2012 و ذلك لإثراء النظام المحاسبي المالي .
- **مرسوم رقم 30 مؤرخ في23 -2013-06** يتعلق بمحتوى تقارير محافظ الحسابات .
- تنظيم إمتحان الخبرة المحاسبية كل سنة إبتداءا من سنة 2013 بعد انقطاع دام 12 سنة (آخر امتحان كان في سنة 2001), و هذا بعد صدور أمر وزاري مشترك بتاريخ 24 جوان 2012 بين وزارة المالية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بتعيين مركز الامتحان وتحديد الإجراءات العملية للامتحان النهائي بهدف الحصول على شهادة خبير محاسب وكذلك تكوين لجنة التحكيم . كانت نتائج المسابقات كالتالي :

الجدول رقم 02: نتائج مسابقة الخبرة المحاسبية للسنوات 2019, 2021 و 2022 .

	عدد المترشحين	عدد الناجحين	نسبة النجاح
دورة نوفمبر 2019	120	11	9%
دورة ديسمبر 2021	132	11	8%
دورة نوفمبر 2022	80	5	6%

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لقوائم المترشحين الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة

تبقى النسبة المئوية للنجاح ضعيفة جدا, فهي أقل من 10 % من مجموع المترشحين للمسابقة .

- **منذ سنة 2014, يتم سنويا إصدار قوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني** للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون 10-01 , في شكل قرار صادر عن وزير المالية . فيما يلي إحصائيات 2022 – 2023 لممارسي المهن الثلاثة, و التي تشير إلى نسبة الانضمام لهذه المهن الثلاثة.

الجدول رقم03 : إحصائيات ممارسي مهنة المحاسبة للسنتين 2014 و 2015 .

المهنة	محاسب معتمد				محافظ الحسابات				خبير محاسب			
	2022	2023	التطور	%	2022	2023	التطور	%	2022	2023	التطور	%
أشخاص طبيعيون	2746	2853	107	4%	2835	2933	98	3%	316	333	17	5%
أشخاص معنويون	6	6	0	0%	16	17	1	6%	9	10	1	11%
المجموع	**2752**	**2859**	**107**	**4%**	**2851**	**2950**	**99**	**3%**	**325**	**343**	**18**	**6%**

من إعداد الباحثة استنادا لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين المنشورة على موقع مجلس المحاسبة في شهر مارس 2023

- **إنشاء ورشات لإعداد** النظام المحاسبي المالي مكيف لقطاع البناء و الأشغال العمومية و النظام المحاسبي المالي مكيف لقطاع الفلاحة و النظام المحاسبي المالي مكيف لقطاع السياحة (كلها قيد التنفيذ)
- **إنشاء ورشات لإعداد معايير جزائرية للمراجعة** مستمدة من المعايير الدولية للمراجعة , حيث تم تحضير 12 معيارا و هناك معايير أخرى قيد التنفيذ في شكل قرارات صادرة عن وزير المالية و هي : شروط اتفاقية التدقيق (NAA 210) ; المصادقات الخارجية (NAA 505) ; الأحداث اللاحقة (NAA 560) ; تمثيلات (إقرارات) الإدارة (NAA 580) ; التخطيط لتدقيق البيانات المالية (NAA 300) ; أدلة التدقيق (NAA 500) ; تمثيلات (إقرارات) الإدارة (NAA 580) ; التكليف الأولي – الأرصدة الافتتاحية (NAA 510) ; تقرير مدقق الحسابات المستقل حول المجموعة الكاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام (NAA 700) ; الإجراءات التحليلية (NAA 520) ; الاستمرارية (NAA 570) .
- مبادرات الإنظمام إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (المفاوضات قائمة)
- مبادرات الإنظمام إلى الاتحاد الأفريقي للمحاسبين PAFA[12] (المفاوضات قائمة)

<u>على مستوى القطاعات الاقتصادية :</u> تعديلات مستمرة على مستوى قانون الصفقات العمومية و كذلك على مستوى الإتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي ولتجنب التهرب والغش الضريبيين. تم توقيع عدة إتفاقيات ثنائية, مثلا مع ألمانيا سنة 2008 ,مع البوسنة سنة 2010 مع المملكة المتحدة سنة 2015 ...

أما على مستوى القطاع الاداري فإن تعمل السلطات حاليا على مشروع الاصلاح المالي الذي يكمن في التحكم في النفقات العمومية وتوجيهها نحو مشاريع تنموية مهمة ابتداءا من سنة 2023 , و ذلك من خلال قانون عضوي متعلق بقوانين المالية LOLF[13] يهدف إلى تسهيل الانتقال من منطق ميزانياتي يرتكز على الإمكانيات نحو منطق يرتكز على النتائج. يتضمن مفهوم ترشيد النفقات العمومية و توجيهها نحو المشاريع التي تحمل قيمة مضافة, و ذلك عن طريق تطبيق الآليات المالية للقوانين المالية. إلا أنه لحد الساعة تأخر التطبيق الميداني و لم تصدر بعد المخططلت المحاسبية للدولة و للجماعات المحلية بما في ذلك الإجراءات اللازمة للإنتقال من محاسبة ذات قيد واحد للمحاسبة ذات القيد المزدوج .

- ***على مستوى النظام الجبائي و التجاري و الاجتماعي***: تعديلات دورية في الأنظمة الجبائية و التجارية حسب كل قانون مالية سنوي أو تكميلي, في حين أن النظام الاجتماعي (قانون العمل) فهو تحت التعديل في انتظار نسخة منقحة و معدلة .
- ***على مستوى التعليم و التكوين :*** إنشاء معهد متخصص في مهنة المحاسبة حسب قرار مشترك بين وزارة التعليم العالي و وزارة المالية مع تحديد كيفية سير التكوين و برامج التكوين المتخصص للحصول على شهادة خبير محاسب و محافظ حسابات . إلا أن عملية التدريس بهذا المعهد لم تنطلق بعد . إلى جانب ذلك تم تحدد دفتر شروط تسليم رخصة إحداث مؤسسات خاصة للتكوين العالي أي تم فتح المجال للمستثمرين الخواص بإنشاء مؤسسات (جامعات و مدارس) للتعليم والتكوين العاليين في جميع المجالات و تخضع إلى المراقبة الإدارية و البيداغوجية والمتابعة والتقييم من مصالح الوزير المكلف بالتعليم العالي. .

الخاتمة

لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية فإن التطبيق و الممارسة المحاسبية يجب أن يعتمد على معايير محاسبية عالية الجودة من ناحية، و من ناحية أخرى, أن يتم اختيار و تطبيق المفاهيم و السياسات المحاسبية في هذه المعايير بحيادية مصحوبة بإفصاح عادل.

فلجودة القوائم المالية أثر بالغ في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث كانت و لا زالت الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها، لذا حرصت العديد من الجهات المهتمة بمهنة المحاسبة بوضع معايير عالية الجودة و استمرت في إدخال تعديلات متتالية و هامة لتحسين جودة القوائم المالية.

تستمد المعلومة المحاسبية قيمتها من تأثيرها على القرارات, فهي مجموعة من المعطيات التي تمت معالجتها وفقا لمبادئ و فرضيات يحددها النظام المحاسبي حتى تؤدي دورها في العملية الإدارية بفعالية، و هذا من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في أداء المهام الملقاة على عاتقهم و اتخاذ القرارات الرشيدة لأداء الوظائف، لذا يستوجب عليها أن تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من المواصفات أهمها الموثوقية و المصداقية .

لتحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية فإن التطبيق و الممارسة المحاسبية يجب أن يعتمد على معايير محاسبية عالية الجودة من ناحية، و من ناحية أخرى, يتم اختيار و تطبيق المفاهيم و السياسات المحاسبية في هذه المعايير بحيادية مصحوبة بإفصاح عادل.

بالنسبة للتنظيم المحاسبي في الجزائر فإن النظام المحاسبي المالي عمل على التقليل من النقائص في التشريعات و القواعد و المبادئ الجزائرية. أما الآن, فمن الضروري تحقيق التوافق بينها و بين معايير المحاسبة الدولية, حيث أن التوافق في السياسات المحاسبية سيسمح بإنتاج قوائم مالية صادقة , موثوقة و قابلة للمقارنة هذا من جهة , من جهة أخرى, تنظيم المزاولات والممارسات المحاسبية لتحقيق النفع العام. حيث يتمثل النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات الملائمة بشأن استخدامها من أجل إتخاذ قرارات التسيير و التخطيط والاستثمار و خاصة متابعة النشاط الاقتصادي للمجتمع.

<u>التوصيات :</u>

لأي دولة كانت و خاصة الجزائر إذا ما أرادت أن تندمج في البيئة الدولية أن تتوفر على متطلبات هذه البيئة و أهم ما ينبغي التوفر عليه ما يلي :

- بيئة تتصف بالعولمة أي أنها بيئة متطورة في تعاملاتها الاقتصادية و وعيها الاجتماعي و تنظيم أسواقها المالية و كذلك الإنضمام إلى المنظمات العالمية كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO ,مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB , منظمة التجارة العالمية OMC و غيرها ;

- تكييف التشريعات, القوانين و تعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية على جميع المستويات: التجارية , الصناعية , المالية , المحاسبية و غيرها ;
- أن تكون البيئة الاقتصادية الجزائرية بيئة الكيانات الاقتصادية (الشركات و المؤسسات) أين تتراجع الدولة كمالك و مسيطر و موجه بل تكتفي بالدور التنظيمي و التنسيقي ;
- تحديد مدى جودة التقارير المالية من خلال زيادة الافصاح و الشفافية;
- زيادة وعي المستثمرين في السوق المالية و حمايتهم من تحقيق عوائد غير عادية مع تشجيع زيادة تعاملات المستثمرين المحليين و الأجانب في سوق المالية الجزائرية ;
- جذب رؤوس الأموال من الأسواق العالمية ;
- زيادة معدل النمو الإقتصادي ;
- زيادة كفاءة رأس المال الجزائري ;
- تشجيع إنشاء شركات ذات أسهم (شركات المساهمة) التي تعتبر العمود الفقري للسوق المالية (البورصة) و العمل على عصرنة النظام المصرفي (البنوك و المؤسسات المالية) لتتولى عملية الاكتتاب العام للجمهور في أسهم و سندات هذه الشركات .

المراجع :

[1] NEPAD : New Partnership for Africa's Development - Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique

[2] https://www.un.org/fr/africa/osaa/peace/nepad.shtml

[3] Tazdait Ali – Maitrise du Système Comptable Financier – 1er édition ACG – Alger 2009 – P : 23

[4] عبد الرزاق محمد قاسم – تحليل و تصميم المعلومات المحاسبية – دار الثقافة – الأردن – 2004 – ص: 26

[5] د . غزي بن علي الغزي – الإجراءات العملية في مراجعة الحسابات – مطبوعة جامعة عمران – اليمن – 2008 ص : 5-7

[6] - ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان و التوكيدية و الموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا، جامعة عمان، 2003، ص 21 .

[7] -محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية، متاح على: http://www.ac.ly/vb/showthread.php?t=1657، تاريخ الإطلاع: 2021/11/03.

[8] محمد كمال و أحمد عبد الله – مبادئ المحاسبة – دار الكتاب الحديث – القاهرة 2008 - ص 34

[9] Gary K. Meek – Les Etats-Unis – in Comptabilité Internationale – Chapitre 3 , Vuibert - Paris 1997 - P :79

[10] أحمد حلمي جمعة – نظرية المحاسبة المالية – مرجع سابق ذكره – ص 46

[11] ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان و التوكيدية و الموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا، جامعة عمان، 2003، ص ص 51-52.

[12] PAFA : Pan African Federation of Accountants

[13] LOLF : la Loi Organique relative aux Lois de Finances

[14] Eric Tort – Organisation et management des systèmes comptables- Dunod Paris 2003 P : 08

[15] WWW.CNC.DZ تاريخ الإطلاع : 05/03/2023

مساهمة التكامل بين مبادئ الحوكمة & المعايير المحاسبية الدولية (IAS) في تحقيق جودة الافصاح المحاسبي.

"المبدأ الحوكمي: "الإفصاح والشفافية" & المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: "عرض القوائم المالية" أنموذجاً

The contribution of integration between the principles of governance & international accounting standards (IAS) in achieving the quality of accounting information

"Governance Principle: "Disclosure and Transparency" & International Accounting Standard No. 01: "Presentation of Financial Statements" as a model

د. احمد بحيده/ المركز الجامعي تيبازة/ الجزائر
Dr.Ahmed Bahaida/ Tipaza University Center /Algeria)
د. منير عوادي/ المركز الجامعي تيبازة/ الجزائر
Dr.mounir Aouadi/ Tipaza University Center /Algeria)

ملخص الدراسة:

يعتبر الافصاح المحاسبي الجيد في الوقت الراهن اهم تحدي يواجة المؤسسات الاقتصادية، فهو يعتبر حلقة الربط بين المؤسسة ومحيطها الخارجي فيما يتعلق بالوظيفة الاخبارية عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، كما يعتبر الافصاح المحاسبي ركيزة اساسية لدى متستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قرارتهم المختلفة. وحتى تتمكن المؤسسات من الوصول الى تحقيق جودة الافصاح المحاسبي، لا بدا من توافر مجموعة من الشروط والوسائل. ومن هنا يهدف البحث إلى تبيان كيف يمكن لتبني مبادئ الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية وتكاملهما مع بعضها البعض داخل المؤسسات الاقتصادية، المساهمة في تحقيق جودة الافصاح المحاسبي، وفي هذا الخصوص خلصت الدراسة الى ان هناك تقارب كبير بين مساعي مبادئ الحوكمة والمعايير المحاسبة والدولية، فيما يتعلق بتحقيق الافصاح المحاسبي السليم، ويتجلى ذلك من خلال العلاقة الوطيدة التي تربطهما مع بعض. كما انه كلما توفر الافصاح المحاسبي الجيد كلما ساهم ذلك في ترشيد عملية اتخاذ القرار لدى مستعملي او مستخدمي المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مبادئ الحوكمة، المعايير المحاسبية الدولية، الافصاح المحاسبي.

Abstract:.

Disclosure is considered Good accounting at present is the most important challenge facing economic institutions, since it is considered the link between the institution and its external environment with

regard to the function of information on the financial situation of institution on a specific date, and accounting disclosure is considered a basic pillar for users of financial statements in making their various decisions. In order for institutions to achieve the quality of accounting disclosure, a set of conditions and means must be available. Hence, the research aims to show how the adoption of governance principles and international accounting standards and their integration with each other within economic institutions can contribute to achieving the quality of accounting disclosure. In this regard, the study concluded that there is a great convergence between the efforts of governance principles and accounting and international standards, with regard to achieving proper accounting disclosure, and this is evident through the close relationship that binds them together. Also, the more good accounting disclosure is available, the more it contributes to the rationalization of the decision-making process of users or users of financial information.

Keywords: governance, principles of governance, international accounting, standards accounting disclosure.

مقدمة:

تعتبر الحوكمة مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، وهو ما يساهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد، تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية.

لقد كان من بين الأسباب التي عجلت بتبني مفهوم الحوكمة ومبادئها في المؤسسات هي المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبريات الشركات في العالم، والتي طالبت بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية و المهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.

بينما تتزايد درجة تأثير العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد و إصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وتبني معايير المحاسبة الدولية، إذ تعتبر المعايير الدولية للمحاسبة قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير القواعد والتوجيهات اللازمة، التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس، التقييم، العرض، والإفصاح.

كما تتزايد في الوقت الحالي الأهمية الخاصة بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات سيما في ظل العولمة الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة اخري تتعاظم اهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة القوائم المالية وتعزيز عملية الافصاح المحاسبي الجيد، الذي يعتبر حجر الاساس الذي يبني عليه المتعاملون الاقتصاديون عملية اتخاذ

مختلف القرارات، اذ كلما كان الافصاح المحاسبي يعبر بشكل جيد وبصور صادقة عن ممتلكات والتزامات المؤسسة (الذمة المالية) كلما ساهم ذلك لدى مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

من خلال ما سبق يطرح السؤال الآتي: **كيف يمكن لتقارب مساعي مبادئ الحوكمة مع مسعى المعايير الدولية المحاسبية، المساهمة في تحقيق جودة الافصاح المحاسبي ؟.**

للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي نستعين بطرح الأسئلة الفرعية الاتية:

- ما مفهوم الافصاح المحاسبي ومتطلباته؟؛
- ما هي مجالات التقارب بين المبدأ الحوكمي "مبدأ الإفصاح والشفافية " مع المعيار الدولي المحاسبي رقم 01 "عرض القوائم المالية" من خلال الإطار المفاهيمي المتصل بكل متغير ؟؛
- كيف يمكن أن تظهر مساهمة هذا التقارب في تعظيم جودة الافصاح المحاسبي؟.

ينطلق هذا البحث من إجابة مسبقة تتضمنها الفرضية الآتية:

كلما تعزز التكامل بين مبادئ الحوكمة والمعايير المحاسبية كلما سهام ذلك في تحقيق جودة الافصاح المحاسبي.

يتناول البحث التفصيل في العناصر الآتية:

- عرض المفاهيم ذات الصلة بالإفصاح المحاسبي ومتطلباته؛
- عرض مختصر لمفهوم الحوكمة ومبادئها؛
- عرض مختصر للإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية"؛
- تبيان التقارب الحاصل بين مفهومي: مبادئ الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية.

أولًا: مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي ومتطلباته.

1.1. اهم تعاريف الافصاح المحاسبي.

يمثل الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية والمهمة التي يرتكز عليها الفكر المعاصر، وذلك لإرتباطه الوثيق بإحدى الوظائف الرئيسية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال المحاسبي، فعن طريق الإفصاح يتم تصميم وإعداد التقارير المالية التي تهدف إلى إشباع حاجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية التي تصور الأحداث الاقتصادية التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية. فمن خلال أيضا تحليل محتوى المعلومات للتقارير المالية يمكن التنبؤ بقدرة الإدارة في الوفاء بالتزاماتها وأدائها المستقبلي وبالتالي ترشيد قرارات المستثمرين، خاصة ذوي القدرات الفنية المحدودة في فهم وإدراك مضمون المعلومات المحاسبية. (الفضل، نصف سنوية، صفحة 02)

حظي موضوع الإفصاح بأهمية كبيرة من قبل المعاهد، الهيئات، والجمعيات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة، وعلى الأخص هيئات البورصات العالمية لما له من تأثير كبير على قرارات المستثمرين، ويعرف الإفصاح بأنه: عرض كل المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت كمية أو نوعية بطريقة تساعد الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات، ويتطلب مبدأ الإفصاح نشر المعلومات لشكل ومحتوى القوائم المالية بأسلوب مفهوم ومنسجم مع

معايير المحاسبة الدولية، وان تحتوى على جميع المعلومات الجوهرية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة.

كما يعتبر الإفصاح إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية.

2.1. اهمية الافصاح المحاسبي.

يلعب الإفصاح دورا مهما في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، كونه يعتبر متمما للقوائم المالية حيث يعرض السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة في إعداد قوائمها المالية، وكذلك يتضمن تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة بهذه القوائم فضلا عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية، كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في قيمة المعلومات المالية التي يوفرها الإفصاح المحاسبي.

تبرز أهمية الإفصاح في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية من خلال: (بلال، 2012، الصفحات 46-47)

- توفير اكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية؛
- تحسين نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات والمعلومات؛
- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات مالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات؛
- يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية، مما يخفض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل، وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة بالقوائم المالية.

كما ان العرض العادل يعتبر احد أهم العناصر المؤثرة في منفعة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها من جانب مستخدمي البيانات المالية، وذلك للأسباب الآتية: (ابوزر، 2006، صفحة 133)

- توفير الموضوعية في المعلومات المستمدة من البيانات المالية حيث يتطلب العرض العادل استخدام أساليب محاسبية مستمدة من معايير المحاسبة الدولية؛
- تقليل التحيز الشخصي عند اختيار أساليب محاسبية معينة مما يؤدي إلى منع أو تقليل الأخطاء المتعمدة أو غير المتعمدة التي تؤثر على البيانات المالية؛
- زيادة المنفعة النسبية لمهنتي المحاسبة والمراجعة بالنسبة لإدارة المنشاة والعاملين والمستثمرين وأصحاب المصالح؛
- تحقيق الهدف الأساسي من وظيفة مدقق الحسابات باعتباره حكما محايدا بين الجهات المختلفة المرتبطة بالمنشأة.

تزايدت أهمية الإفصاح في العقدين السابقين وذلك على خلفية الممارسات الإدارية الانتهازية والمتمثلة في استغلال مساحة الحرية المتاحة للإدارة، وما ترتب على تلك الممارسات الانتهازية من أثار سلبية ممثلة في ظهور حالات فشل الأعمال وانهيار العديد من الشركات العملاقة. (الفضل، نصف سنوية، صفحة 02)

3.1. متطلبات جودة الافصاح المحاسبي (المقومات والخصائص النوعية للمعلومات المالية).

تركز المحاسبة المالية على هدف تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية، وحتى تكون المعلومات مفيدة لا بدا ان تتميز بـ: (رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، 2009، الصفحات 23-25)

- الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعومات. فالمعلومة غير المؤثرة تمثل حشوا لا فائدة منه، وللملائمة ثلاثة خصائص تشمل: أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، أن تسمح بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أن تتميز بقيمة تنبؤية.
- الموثوقية: فتعني إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق فيها، ولكي يتحقق ذلك لا بدا من صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضوع البحث، الموضوعية أو قابلية التحقق، الحياد أي أن تكون خالية من التحيز. وضمن هاته الخاصية لا بدا من قابلية المقارنة أو أن تسمح هاته المعلومات بالمقارنة و كذا بالثبات.
- الشفافية: إن زيادة الشفافية يمكن أن تكون مفيدة من منظوري جذب الاستثمار والمساعدة على تجنب التقلب المفرط للتدفقات الرأسمالية، أي أن زيادة الشفافية تحسن انتظام وكفاءة عمل الأسواق المالية، فهي تحد من حدوث ظواهر مثل التدافع في التداول (أين يتخذ المستثمرون قرارات معينة لمجرد أنهم يشاهدون غيرهم يتخذونها)، وموجات التدفقات الاستثمارية المدفوعة بالحسن، ومبالغة المستثمرين في ردود أفعالهم إزاء الأنباء، وقد لفتت الأزمة المالية العالمية الأنظار مرة أخرى إلى الدور الذي يسهم به انعدام الشفافية في زيادة حدة الصدمات المالية.

ومن خلال دراسة (قام بها لويس براندو – ماركيس ، غاستون جيلوس ، وآخرون سنة 2013) أجريت بهدف معرفة الدور الذي تضطلع به شفافية البلد في تعظيم الصدمات المالية الناشئة من مراكز مالية عالمية، تبين أن تفاعلات الاقتصاديات الأكثر شفافية (أي الاقتصاديات التي توفر قدر اكبر من البيانات وبحداثة اكبر، ولديها معايير أفضل لإفصاح الشركات وسياسات أكثر وضوحا وحوكمة أفضل) تكون اقل حدة من تفاعلات اقتصاديات الأسواق الصاعدة الأقل شفافية التي تسجل درجات أدنى على مختلف أبعاد الشفافية. (لويس براندو – ماركيس ، غاستون جيلوس ، وآخرون، 2013، صفحة 44) (باختصار خلصت هاته الدراسة إلى انه كلما زاد انفتاح البلدان في تقديم المعلومات، زادت قدرتها على مقاومة تقلبات الأوضاع المالية العالمية).

يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات، وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، ولذلك فان الشركات المدرجة في السوق المالية مطالبة بوضع الإفصاح وإجراءاته وأنظمتها

الإشرافية مكتوبة، كما على الشركات أن ترافق قوائمها المالية بتقرير صادر عن مجلس الإدارة يتضمن عرضا لعمليات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة والعوامل المؤثرة في أعمالها التي تساعد المستثمر على تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي بالإضافة إلى تضمين تقرير مجلس الإدارة ما طبق، وما لم يطبق، من أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن السوق المالي مع ذكر أسباب عدم التطبيق.

ثانيا: عرض مختصر لمفهوم الحوكمة ومبادئها.

1.2. ظروف وأسباب ظهور مفهوم الحوكمة.

من بين أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور مفهوم الحوكمة ما يلي:

- **الأزمات المالية**: ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرقي آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا، في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا.
- **التوجه نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية:** تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لإتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. (مركز ابوظبي للحوكمة، دون سنة النشر، الصفحات 05-06)
- **نظرية الوكالة**: على خلفية ظاهرة الملكية الغائبة برزت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة أو الضمنية بين طرفين هما: حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل).
- **حالات الفساد في الشركات العالمية:** تزايد هذا الاهتمام بعد ظهور حالات من الإخفاقات والفضائح المالية والمحاسبية المؤثرة خصوصا في بيئة الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الحادي والعشرين خلال عامي 2001 و2002، مثل ما حدث بشركة انرون للطاقة " Enron"، وشركة ورد كوم "World com " ...الخ.

2.2. مفهوم الحوكمة.

يطلق على الحوكمة العديد من التسيمات نذكر منها: حوكمة، الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة. الحكم الراشد، الحكامة، الحاكمية،....الخ. الا انها تشترك في مفهوم ومسعى واحد مشترك.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها: ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كما يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل رقابة الأداء. (مصطفى، 2011، صفحة 362)

يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل. (السعدي، 2011، صفحة 306)

3.2. أهداف الحوكمة.

و تشمل الأهداف المرجوة من الحوكمة ما يلي: (السعدي، 2011، الصفحات 337-338)

- ضمان الالتزام بالقانون والإشراف على مسؤولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحكامة الرشيدة؛
- ضمان وجودة هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها، مع ضمان وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين، و وجود المراقبة المستقلة على المدريين والمحاسبين؛
- الكفاءة والشفافية بما يسمح بالرقابة على الشركة، وبالتالي منع التلاعب والتحريف وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات؛
- التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية او نتائج الشركة وعوامل المخاطرة المتوقعة والصفقات التي تنعقد مع أطراف أخرى؛
- محاربة الفساد بكل صوره سواء كان فساد إداري أو مالي أو محاسبي، مع تدعيم دور لجان المراجعة في ممارسة وظيفة الرقابة. (مصطفى، 2011، صفحة 364)
- إن تبني معايير الإفصاح و الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية، وفي حالة تعرض الشركات للفشل، فان الالتزام بتطبيق معايير للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بديونها والتزاماتها يساهم في إتباع إجراءات تراعي العدالة للدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

4.2.مبادئ الحوكمة.

يمكن التطرق إلى أهم المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2004، من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (01): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2004.

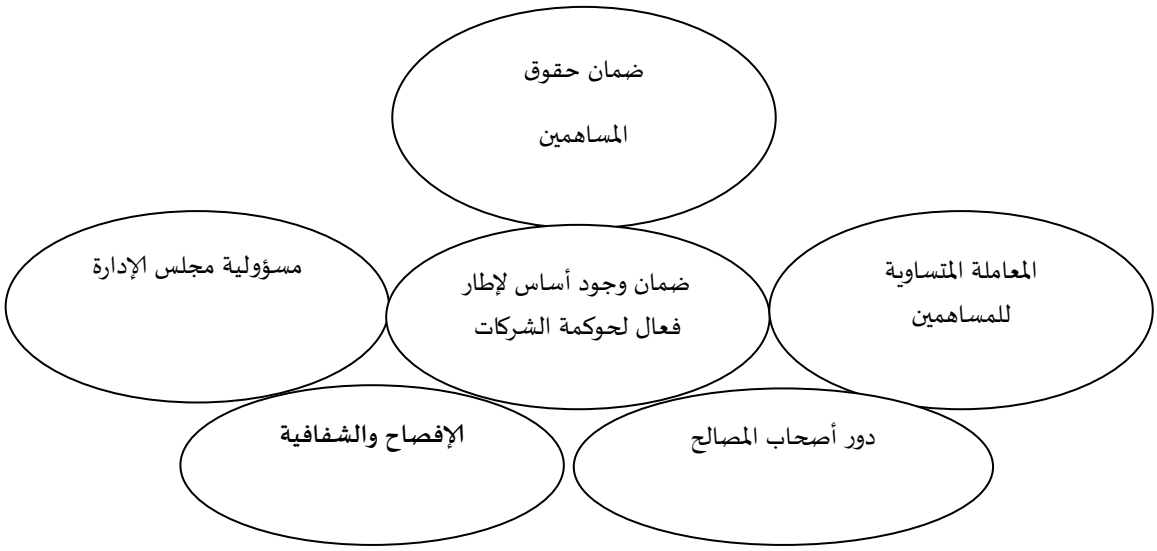

المصدر: (مركز ابوظبي للحوكمة، دون سنة النشر، صفحة 16)

على ضوء الشكل يمكن القول بان:

- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ويعكس ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ووجود نظام فعال يضمن تشريع وتطبيق البنية الفوقية اللازمة.
- ضمان حقوق المساهمين: من بين أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين (إمكانية تحويل ملكية السهم، الحصول المعلومات ، المشاركة في التصويت، المشاركة في الأرباح، وإشراكهم في تعديل القوانين الأساسية.
- المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي في إطار الحوكمة أن يضمن معالمة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب.
- دور أصحاب المصالح: وتشمل المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفي إطار حوكمة الشركات ينبغي الاعتراف بحق أصحاب المصالح ، وتشجيع التعاون بين الشركة وأصحاب المصالح.
- مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي في إطار الحوكمة أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومحاسبة الإدارة على مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.
- الافصاح والشفافية: ينبغي في اطار حوكمة الشركات ضمان القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية .

يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المالية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة، وفقًا لما يلي: (الاسطل، 2010، الصفحات 39-40)

- الإفصاح على المعلومات الجوهرية ويشمل : النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم، معاملات الأطراف ذوي العلاقة، عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة، الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.
- المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة.
- المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات.
- تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين ذات المهنية العالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية.
- توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة لكل الأطراف ذات العلاقة.

لقد بات الإفصاح والشفافية إحدى الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية وبات يمثل درجة من الأهمية بحيث أصبح المعيار الرئيس لترتيب الشركات في الأسوق المالية، فضلا عن كونه إحدى الركائز الأساسية لحوكمة الشركات ودورها الفاعل في إحكام الرقابة على إدارة الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أدائها وممارستها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية وهو ما يجنبها الانزلاق في حالات الغش والتلاعب. (الفضل، نصف سنوية، الصفحات 03-04)

ثالثا: عرض مختصر للإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية".

1.3. عرض خلفية عامة عن المعيار رقم IAS 01.

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشاة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن التعرف على التغييرات في حقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشاة. (الجعارات، 2017، صفحة 208)

كذلك، تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول ومطلوبات المنشأة وحقوق ملكيتها. (الجعارات، 2017، صفحة 208)

لقد كان لعدم وجود تنسيق دولي فيما يتعلق بمهنة المحاسبة، أن كانت هنالك اختلافات في التصرفات والتعليمات والقواعد والأسس والقوانين بين الدول والمرتبطة بمعالجة البيانات المحاسبية وعرض القوائم المالية، والتي تؤدي بدورها –الاختلافات- إلى عدم إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية المعدة وفق أسس مختلفة. كل ذلك كان من الأسباب التي عجلت بميلاد المعايير المحاسبية الدولية. (الجعارات، 2017، صفحة 14)

جاءت هذه المعايير بقواعد وأسس تضبط الأعمال والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها. (الجعارات، 2017، صفحة 15)

يعود الفضل إلى ميلاد المعيار والمحاسبي الدولي رقم 01 إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تأسست سنة 1973 IASC (لطفي، 2004، صفحة 432)، بعدما أتفقت مجموعة من الدول على تأسيس هذه اللجنة المستقلة في عملها تماما، ولا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضع معايير المحاسبة، كما لا تتلقى من أي جهة حكومية او مهنية أي تعليمات او أوامر.

لقد قامت اللجنة بإصدار أول معيار محاسبي (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) في جويلية 1975، والذي الغي عام 1998، ليسرى بدلا منه معيار (01) IAS عرض القوائم المالية، والذي حل محل أيضا كل من المعياريين :

- المعيار رقم 05 IAS المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- المعيار رقم 13 IAS المتعلق بالأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة.

2.3. الحاجة الى المعايير المحاسبية.

هناك عدة عوامل دعت للحاجة للمعايير المحاسبية الدولية منها: (الخطيب، 2009، صفحة 187)

- **المقارنة**: يعتمد صنع القرارات على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة، و إذا كان هدف المحاسبة هو تقديم معلومات مفيدة في عملية صنع القرارات، فان المعايير تسهل المقارنة بتوحيد أسس إعداد تلك المعلومات؛
- **كلفة معالجة المعلومات**: فعندما تعد المعلومات وفقا لطرائق محاسبية متنوعة مختلفة يضطر متخذ القرار إلى إتباع طريقة لتوحيد أسس إعدادها مما يحمله كلفة المعالجة التي يمكن توفيرها (تجنبها) إذا ما كانت المعلومات معدة على أسس موحدة؛
- **انسيابية الاستثمار بين البلدان**: المستثمرين بحاجة إلى إجراء المقارنات بين النشاطات التي يمكنهم الاستثمار فيها في مختلف البلدان وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

3.3. نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 01.

يشمل نطاق المعيار المتعلق بعرض القوائم المالية المحاور الاتية: (الجعارات، 2017، صفحة 208)

- تحديد أسس عرض القوائم المالية ذات الاستخدام العام والتأكيد على قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمنشاة ذاتها عن فترات مالية سابقة؛
- التعرف على الإطار الكلي لعرض القوائم المالية والمسؤوليات المتعلقة بذلك إضافة إلى شكلها وطرق إعدادها؛
- وضع الأسس التي يتم على أساسها تصنيف البنود في القوائم المالية وبيان السياسات المحاسبية الواجب إتباعا في إعداد القوائم المالية؛
- التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية .

4.3. أهداف القوائم المالية.

تهدف القوائم المالية ذات الاستخدام العام إلى التزويد بمعلومات عن المركز المالي، الأداء المالي (نتيجة الأعمال) التدفقات النقدية، والتغييرات في حقوق الملكية المتعلقة بمنشاة معينة لمستخدمي هذه القوائم لغايات اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن اجل تحقيق هذا الهدف، فان القوائم المالية تزود بمعلومات عن المنشاة تتعلق بما يلي: الأصول، المطلوبات، حقوق الملكية، الدخل والمصروفات، التغييرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية). وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة المنشاة حتى لو قام بإعدادها المحاسب أو تم الاستعانة بالمدقق الخارجي لإعدادها، فذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية. (الجعارات، 2017، صفحة 211)

تهدف كذلك القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغييرات في المركز المالي، وهذه المعلومات ينبغي أن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من اجل أغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن بين الخصائص أو السمات التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ما يلي: الملائمة،

الموثوقية، قابلية المقارنة، إمكانية الفهم، التوقيت المناسب، الشفافية. (هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، 2006، الصفحات 06-07)

رابعا: التقارب بين مبادئ الحوكمة والمعايير المحاسبة الدولية.

تبرز أهمية الحوكمة من منظور محاسبي من خلال كون وظيفة الإفصاح المحاسبي احد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة ثانية يشكل التطبيق السليم للحوكمة في الشركات، المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية. (بن عيشي عمار، عمري سامي، 2010، صفحة 10)

كما انه من الممارسات السلبية لحوكمة الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة وسوء الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة، وممارستهما بالشكل السليم يؤدي إلى تطبيق الحوكمة واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية. (عمر شريف، بن زروق زكية، 2010، صفحة 07)

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة. (جاوحدو رضا ، مايو عبد الله، 2010، صفحة 06)

الخاتمة:

من خلال عرضنا للمفاهيم المتصلة سواء بمبادئ الحوكمة او بالمعايير المحاسبة الدولية اتضح لنا هناك العديد من نقاط التلاقي والتشارك بينهما. فالمعايير المحاسبة الدولية –معيار عرض القوائم المالية- يهدف بالدرجة الاولى إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغييرات في المركز المالي، وهذه المعلومات ينبغي أن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من اجل أغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن بين الخصائص أو السمات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين هو: الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، إمكانية الفهم، التوقيت المناسب، الشفافية. وبالمقابل ايضا نجد ان مبادئ الحوكمة -الافصاح والشفافية- يلزم الشركات بضمان القيام بالإفصاح السليم، في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية. كلها وغيرها نقاط تلاقي لها مسعى مشترك، وهو تحقيق خصائص ومقومات الافصاح المحاسبي الجيد. وهو ما يؤكد صحة فرضيتنا المطروحة.

من اهم نتائج الدراسة مايلي:

- تلعب الحوكمة المحاسبية دورا في مواجهة حالات الغش و الفساد المالي و المحاسبي، و تقييم مستوى مساهمة الإطار القانوني و الرقابي في تنظيم أعمال المؤسسات، فهناك علاقة وطيدة بين الحوكمة و المعلومات المحاسبية، حيث تؤثر هذه العلاقة على جودة المعلومات، و التي تعبر عن مدى نجاح الحوكمة المحاسبية و نجاح المؤسسة في القضاء على المشاكل التي تعانيها؛
- تؤثر مبادئ حوكمة الشركات بشكل مباشر على القوائم المالية، وفي هذا الخصوص تقوم بعض الجهات مثل هيئات الأسواق المالية بإلزام شركات المساهمة بتطبيق لوائح الحوكمة والتي من ضمن بنودها الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.
- يعتبر الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من اجل تحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم وقراراتهم، ويعد الإفصاح واحد من أهم الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي.
- من اجل تحقيق جودة الافصاح الحاسبي في المؤسسة الجزائرية لابدا من تبني مبادئ الحوكمة في اعداد الاطر الفكرية والتصورية للنظام المحاسبي المالي الجزائري. وكذا اعتماد مبادئ الحوكمة في تسيير وادارة شؤون الممارسة المحاسبية بالجزائر (المكاتب المحاسبية المهنية خصوصا).

قائمة المراجع:

بن عيشي عمار، عمري سامي. (2010). تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية. تأليف كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير (المحرر)، *الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق. الاول*، صفحة 10. ام البواقي الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي

خالد جمال الجعارات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، الجزء الاول، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، (2017). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية* (الإصدار الأولى، المجلد الأول). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

ابراهيم خليل حيدر السعدي. (2011). *حوكمة الشركات ورفع مستوى الإفصاح وأثرها في معالجة الأزمة المالية المعاصرة، دراسة تحليلية ، التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الأزمة المالية والأفاق المستقبلية* (الإصدار الاولى). دون بلد النشر: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

احمد محمود خليل الاسطل. (2010). دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء الحوكمة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية. تأليف رسالة ماجستير. غزة، الجامعة الإسلامية عزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية عزة.

أمين السيد احمد لطفي. (2004). *أمين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004*. مصر، مصر: الدار الجامعية.

ايمان فتحي احمد مصطفى. (2011). *دور المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات لتحقيق شفافية المعلومات، التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الأزمة المالية والأفاق المستقبلية* (الإصدار الأولى، المجلد الجزء الثاني). دون بلد النشر: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

جاوحدو رضا ، مايو عبد الله. (2010). تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. تأليف كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير (المحرر)، *الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق -. الاول*، صفحة 06. ام البواقي الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

خالد راغب الخطيب. (2009). *التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية* (الإصدار الأولى). عمان، الاردن: دار البداية ناشرون وموزعون.

رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي. (2009). *مبادئ المحاسبة المالية، القياس الافصاح في القوائم المالية* (الإصدار الاولى). الاردن، الاردن: إثراء للنشر والتوزيع.

شيخي بلال. (جويلية, 2012). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. (دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمة،، المحرر) *دراسات اقتصادية*،(20)، ص ص46-47.

عفاف إسحاق محمد ابوزر. (2006). إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني. تأليف *اطروحة دكتوراه* (صفحة 133). عمان، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، الادرن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا .

عمر شريف، بن زروق زكية. (2010). علاقة الحوكمة بعملية الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية للمحاسبة. تأليف كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير (المحرر)، *الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع، رهانات وآفاق. الأول* ، صفحة 07. ام البواقي الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

لويس برانداو – ماركيس ، غاستون جيلوس ، وآخرون. (ديسمبر , 2013). للشفافية تأثير. (صندوق النقد الدولي، المحرر) *مجلة التمويل والتنمية* (50)، 44.

مركز ابوضبي للحوكمة. (دون سنة النشر). *أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم*. أبو ضبي: غرفة ابو ضبي.

مؤيد محمد علي الفضل. (نصف سنوية). *العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة*. مصر، مصر : المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد. (2006). *معايير التقارير المالية الدولية -دليل التطبيق-*. مصر : دار الدولية للاستثمارات الثقافية.

تأثير تطبيق أساليب الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية في الشركات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية

The effect of applying accounting disclosure on the quality of financial reports in the economic companies in the sock market

د. مفتاح بختة /جامعة الجزائر 3/ الجزائر
Dr.Bakhta Mefah/University of Algeriers 3/Alageria
د. عامر مريم /جامعة الجزائر 3/ الجزائر
Dr.Meriem Ameur/University of Algeriers 3/Alageria
د. مفتاح حمزة /جامعة الجزائر 3/ الجزائر
Dr.Hamza Mefah/University of Algeriers 3/Alageria

ملخص الدراسة:

تع جودة التقارير المالية مسألة حيوية لأي شركة تعمل في سوق الأوراق المالية، إذ يتوقع من المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في الشركات المدرجة أن يحصلوا على معلومات دقيقة وشاملة عن الأداء المالي لتلك الشركات. ولهذا السبب، يعد تطبيق أساليب الافصاح المحاسبي أمراً ضرورياً للشركات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية.

حيث تساعد أساليب الافصاح المحاسبي على زيادة الشفافية في العمليات المحاسبية وتوفير معلومات مهمة للمستثمرين والجمهور حول الأداء المالي للشركة. فهي تحدد معايير واضحة وشفافة لتقرير البيانات المالية والتي يمكن استخدامها لمقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى في نفس القطاع.

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية، سوق الأوراق المالية.

Abstract:

The quality of financial reports is a vital issue for any company operating in the stock market, as investors who wish to invest in listed companies are expected to obtain accurate and comprehensive information about the financial performance of those companies. For this reason, the application of accounting disclosure methods is necessary for the economic companies listed in the stock market.

Where accounting disclosure methods help increase transparency in accounting operations and provide important information to investors and the public about the company's financial performance. It defines clear and transparent standards for reporting financial statements that can be used to compare the company's performance with that of other companies in the same sector.

Keywords: accounting disclosure, the quality of financial reports, the sock market.

مقدمة

تزايد الاهتمام في منتصف القرن الماضي بموضوع الإفصاح، ذلك أن العديد من الأطراف ذات العلاقة تعتمد عند إتخاذ قراراتها على ما تنشره الشركات من المعلومات، إذ لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه من معلومات من إدارة الشركة مباشرة، مما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية مضللة، ويعود ذلك إلى عدم إظهار المعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للشركة.

يعتبر الإفصاح في القوائم المالية المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية، ويقوم الإفصاح دورا رئيسياً في نظرية المحاسبة وله آثار واسعة تمتد لتشمل كل ما يتعلق بالتقرير المحاسبي، وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ولذلك فقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة وذلك لمساعدة الأطراف الخارجية على إتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الاشكالية الموالية: كيف يمكن أن يؤثر الافصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية للشركات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية؟، وللاجابة على الاشكالية تم تقسيم هذه المداخلة على النحو الموالي:

- الافصاح في التقارير المالية؛
- جودة التقارير المالية؛

دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز مصداقية المعلومة المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

أولا: الافصاح في التقارير المالية

يعرف الإفصاح في اللغة بأنه البيان والظهور والوضوح، وما تبين به من الشيء من الدلالة وغيرها: اتضح أي بان وبذلك يكون الافصاح هو البيان. والبيان هو اظهار المقصود بأول لفظ.[1] ويقصد بالإفصاح أيضا عدم التستر عن الشيء، نشر الشيء، ووضعه تحت الضوء، كشف أو فضح الشيء.[2] أما من المنظور المالي والمحاسبي فالإفصاح في القوائم المالية تختلف وجهات النظر حول مفهومه، ويمكن تقديم البعض منها على النحو الموالي:

التعريف الأول: الإفصاح المحاسبي يقتضي بضرورة شمولية القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة لنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي،[3] بمعنى الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الشركة في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات وذلك بصورة شاملة وعادلة ما تتلاءم مع إحتياجات مستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية.[4]

التعريف الثاني: يستلزم أن تحتوي القوائم والتقارير المالية على كل المعلومات الضرورية دون تفصيل زائد ودون تلخيص غير مفيد حتى تحقق هذه القوائم والتقارير الأهداف المتعلقة بها،[5] قصد ضمان درجة تخفيض حالة عدم التأكد للمستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالشركة سواء كانت كمية أو غير ذلك والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.

التعريف الثالث: ويقصد بالإفصاح أيضا "نشر معلومات اقتصادية تتعلق بنشاط الشركة سواء كانت هذه معلومات كمية أو نوعية، وتساهم في مساعدة مستخدمي معلومات في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، والافصاح يقلل من حالة عدم التأكد عند التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية".[6]

التعريف الرابع: الإفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للشركة الاقتصادية المعلومات التي يحتاجها كافة مستخدموها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات من شأنه تحريف الصورة الحقيقة لأداء الشركة.[7]

يمكن القول أن التعاريف السابقة ركزت على أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى توصيل المعلومات إلى المستخدمين بطريقة توضح حقيقة الوضع المالي للشركة دون تضليل، ويجب أن تكون المعلومات المفصح عنها صحيحة، حقيقية تسمح بالاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

1- مستويات الإفصاح في التقارير المالية

يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا على مستوى الإفصاح المطلوب، هناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، حيث ميز الباحثون بين ثلاث معايير في تحديد مستويات الإفصاح هي كالموالي:

1-1 معيار حدود الإفصاح

يمكن تقسيم مستويات الإفصاح حسب كمية المعلومات المفصح عنها إلى الأنواع الموالية:

- **الإفصاح الكامل (الشامل):** ويعني أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة، أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة.[8]
- **الإفصاح العادل:** يهتم هذا النوع من الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب اصدار ونشر القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، بل بصورة متماثلة ومتساوية[9]، مما يعني تزويدهم بنفس المعلومات وفي نفس الوقت.
- **الإفصاح الكافي:** يعتبر من أكثر الأنواع شيوعا في الاستخدام، حيث يفترض هذا النوع أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة[10]، حيث ترى الطالبة أن الحد الأدنى من المعلومات غير محدد بطريقة متعارف عليها في ظل تباين مصالح واحتياجات وكفاءة مستخدمي القوائم المالية

2-1 معيار مضمون المعلومات

يمكن تقسيم مستويات الإفصاح حسب هذا المعيار إلى:

- **الإفصاح الوقائي (التقليدي):** هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها، حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح أساسا إلى حماية المستثمرين الماليين من خلال القضاء على إي أضرار قد تصيبهم من جراء بعض الإجراءات والتعامل الغير العادل،[11] ويتطلب هذا النوع من الإفصاح الكشف عن الأمور الموالية:[12]
  - ✓ **السياسات المحاسبية**، يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية على وفق السياسات المحاسبية التي أدت إليها.
  - ✓ **الأطراف والصفقات الهامة**، يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين الشركة وأطراف أخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.
  - ✓ **الأحداث اللاحقة**، أثناء الفترة اللاحقة والتي تقع بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ اصدار القوائم المالية قد تحدث بعض الأحداث اللاحقة، أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فالأمر يتطلب إما تعديل القوائم المالية أو عرضها في صورة الملاحظات المراقة بالقوائم المالية.
  - ✓ **الشكوك حول استمرار الشركة**، في الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات إن افتراض استمرار الشركة غير قائم، وإن هناك شكوك الشركة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرافقة بالقوائم المالية.
  - ✓ **الالتزامات المحتملة**، الافصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى درجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية.
- **الإفصاح التثقيفي:** وهو الإفصاح عن معلومات مناسبة لغرض إتخاذ قرارات معينة مثل الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة في توزيع الأرباح المحققة.[13]
- **الإفصاح الملائم** هو أن تكون المعلومات المقدمة ملائمة لحاجة المستخدمين، كما تتناسب مع ظروف الشركة وطبيعتها.[14]

3-1 معيار درجة الإلزامية

يمكن تصنيف الإفصاح طبقا لدرجة الالزام القانوني إلى نوعين هما:

- **الإفصاح الإجباري (القانوني):** ويطلق عليه أيضا الإفصاح القانوني أو الإجباري، وهو ما تفرضه القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بسوق رأس المال على شركات المساهمة المدرجة في البورصة، ويعتبر هذا الإفصاح الحد

الأدنى لتلبية احتياجات الدولة في تحقيق أوجه الحماية للمستثمرين، والمحافظة على سلامة السوق المالي، وفي حال لم تلتزم الشركات بهذا الإفصاح تفرض عليها عقوبات رادعة. ومن أمثلة على الإفصاح الإلزامي: الإفصاح على القوائم المالية بشكل دوري، والإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب حسابات، والإفصاح عن الأحداث الجوهرية.[15]

- **الإفصاح الاختياري:** يطلق عليه الإفصاح الطوعي أو الإفصاح الإضافي، حيث يؤدي عدم الاشتراك في ادارة الشركة إلى مشكلتين مهمتين وهما، أولا عدم تماثل للمعلومات وثانيا وجود المخاطر الأخلاقية، حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة الشركة والتوقعات المستقبلية لها. ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.[16]

وعليه يمكن القول أنه برغم من تعدد أنواع الإفصاح غير أنها جميعها تشترك في تحقيق نفس الهدف وهو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال توفير معلومات ملائمة تساعدهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

2- أسباب الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

أصبح الإفصاح والشفافية متلازمين ضروريين لابد من توفرهما في الشركات والأسواق المالية في عالم اليوم أصبح سريع التغير لأسباب كثيرة، منها:[17]

- إنتشار ما يسمى الهندسة المالية، والتي تنطلق أساسا بمزيج من الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسوب التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحيانا، وإذا لم تكن تلك النماذج قائمة على معلومات صحيحة فإنها ستؤدي إلى استنتاجات خاطئة، وهو ما يؤدي إلى تغليط الأطراف ذات العلاقة وكذلك اضطراب السوق.
- الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين إستعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، في ظل سوق الأوراق المالية تغيب فيها الشفافية والإفصاح. ولذلك يلاحظ أن أغلبية الأسواق المالية تركز على وجود الشفافية والإفصاح مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، ويرفع من مستوى كفاءتها بمعناها الفني.
- هناك تغير هيكلي كبير في طبيعة المتعاملين مع الشركات وكذلك في سوق المالية واستراتيجياتهم في عالم اليوم بالشكل الذي يجعل بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة أو القمار منها إلى كونها ساحات للإستثمار. وأصبحت أكثر تقلبا، ومن ثم فإنها في حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توافر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق.
- التخفيف من التلاعب الذي قد يحدث داخل الشركات وفي أسعار الأوراق المالية، أو ما يعرف بالمضاربة غير المشروعة أو إشاعة الأخبار الكاذبة والعمل على نشرها لتوجيه المتعاملين نحو إتجاه محدد. فأصبح إلتزام بقوانين

الإفصاح والشفافية أكثر من ضرورية لسد كل الثغرات التي يمكن أن تسمح بإفلاس الشركات أو بإختراق البورصة على نحو يضر باستقرارها.

- قوانين الإفصاح والشفافية ستسهل عملية التعرف على إتجاهات أداء الشركات والسوق المالية بشكل أدق، ومن ثم تسهيل تحليل مسببات ما يدور من تلاعبات في الشركات أو المضاربة في السوق المالية، مما يسهل بالتالي تحديد استراتيجيات التعامل مع تداعيات عدم استقرارها.

3- أهداف الإفصاح في التقارير المالية

يهدف الإفصاح في التقارير المالية إلى تقديم المعلومات إلى المستخدمين من خلال:[18]

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف تلك المقاييس المستخدمة في القوائم المالية كتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية.
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف به ووصف الضمانات التي على الشركة مقابل الديون.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية، والتي تساعد على تقييم قدرة الشركة على سداد الإلتزامات عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال.[19]

ثانيا: جودة التقارير المالية

اختلفت الآراء حول معنى جودة التقارير المالية بين المحللين الماليين وبين المنظمات المهنية ففي رأي المحللين الماليين أن الإفصاحات المالية التي تتسم بالتوقيت المناسب وبالتفاصيل وبالوضوح هي أساس جودة التقارير المالية. أما المنظمات المالية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية وضعت ترتيب لمواصفات جودة التقارير المالية بحسب الأهمية وجاء في الترتيب الأول صدق المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها ووضعت مجموعة من الشروط منها العرض الصادق، إمكانية التحقق، الحيادية، إمكانية التنبؤ، إمكانية المقارنة، الثبات، التوقيت المناسب.[20]

1- مفهوم ومقومات جودة التقارير المالية

1-1 تعريف جودة التقارير المالية

تعددت تعاريف جودة التقارير المالية بتعدد البحوث والدراسات الخاصة بها، غير أن هذه الأخيرة اختلفت في ضبط وتحديد تعريف موحد لها، ويمكن ذكر أهم تلك التعاريف فيما يلي:

التعريف الأول: جودة التقارير المالية هي الدقة التي تنقل بها التقارير المالية عن معلومات حول أنشطة الشركة، لا سيما التدفقات النقدية المتوقعة من أجل ابلاغ المستثمرين بها ومساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم.[21]

التعريف الثاني: ويشير مصطلح جودة التقارير المالية إلى خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة.[22]

التعريف الثالث: ويمكن أيضا تحديد مفهوم جودة التقارير المالية بأنه المقدار الذي تتمتع به هذه التقارير من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استعمالها.[23]

التعريف الرابع: وتعرف جودة التقارير المالية بتلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبرة عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية.[24]

من التعاريف السابقة يتم استنتاج ما يلي:

- جودة التقارير المالية تعكس نتيجة أعمال الشركة، ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية، خلال فترة زمنية معينة.
- جودة التقارير المالية تتضمن معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية.
- جودة التقارير المالية تتضمن معلومات صادقة وشاملة وخالية من الغش والتزوير ومعدة وفقا لمجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

2-1 مقومات جودة التقارير المالية

يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية، توافر ثلاثة مقومات من الجودة في التقارير المالية، وهي كما يلي:[25]

- **جودة صياغة التقرير:** توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.
- **جودة محتوى التقرير:** وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.
- **جودة عرض التقرير:** سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

2- أهمية وأهداف جودة التقارير المالية

تكمن أهمية جودة التقارير المالية فيما يلي:[26]

- جودة التقارير المالية ستؤثر إيجابا على ثقة المستفدين منها، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة اعتمادهم على ما تتضمنه من معلومات مالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالشركة.

- كما أنها ستؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين المتعلقة بضخ استثماراتهم في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي الاقراض، وفي توزيع مواردهم المتاحة، بما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكفاءة العامة للسوق.
- دورها الرئيسي في نقل وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المستفيدة بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.
- المعلومات الجيدة شريان حياة الأسواق النشطة القوية وبدونها تتدهور ثقة المستثمر وتتوقف الاستثمارات وتختفي الأسواق التي يسودها العدالة والكفاءة.

وعليه يمكن القول أن أهمية جودة التقارير المالية تكمن فيما تحتويه من معلومات قيمة والتي تشير إلى جودة تلك التقارير. ويمكن أيضا تحديد أهداف جودة التقارير المالية في النقاط الموالية:[27]

- لأن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية.
- اكتمال الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي.
- جودة المعايير المحاسبية المطبقة.
- جودة نظم المعلومات المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات.
- جودة هيكل الرقابة الداخلية وما تتضمنه من مراجعة داخلية وآليات رقابية تهدف للتحقق من جودة المعلومات المقررة.
- جودة نظم المراجعة الخارجية وخدمات التأكد المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين.

أهم ما يؤثر على درجة الشفافية والوضوح بالتقارير المالية هو لجوء إدارة الشركات إلى التلاعب في القوائم المالية بهدف التأثير على الأرباح وتقوم الإدارة بذلك لوجود دوافع لديها لمعالجة وإدارة الأرباح، حيث يؤثر ذلك على جودة الأرباح المفصح عنها وبالتالي يؤثر على هدف جودة التقارير المالية.

3- الخصائص النوعية ومحددات جودة التقارير المالية

يمكن تحديد جودة التقارير المالية بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تساهم هذه الخصائص في ترشيد القرارات المتعلقة بالإدارة المالية والمحاسبية وكذا تلك المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية التي تمتلكها الشركة. ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم الخصائص النوعية للمعلومات، وكذا محددات جودة التقارير المالية.

3-1 الخصائص النوعية للمعلومات

يعتبر التمسك في الخصائص النوعية للمعلومات شرطا أساسيا من أجل إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، إذ أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي تجعل التقارير المالية أكثر فائدة للمستثمرين من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهنالك نوعان من الخصائص منها الرئيسية ومنها الثانوية، [28] تتمثل فيما يلي:

- **الخصائص الرئيسية:** يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية على الخصائص الرئيسية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها في ترشيد القرارات الاقتصادية، وتتمثل هذه الخصائص الرئيسية فيما يلي:

✓ **القابلية للفهم:** أي قابلية المعلومات المالية للفهم من قبل المستخدمين، وذلك مع افتراض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة، والرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة لملاءمتها لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين.[29]

✓ **الملائمة:** يقصد بها وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من أجلها وتساعد في اتخاذ القرارات وتحقق الملاءمة بتوافر الصفات الموالية:[30]

- التوقيت الملائم، أي الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.
- التغذية العكسية، وهي العوائد التي يعاد ضخها في النظام بغرض تصحيح مساره أو تطويره.
- القدرة على التنبؤ، أي دراسة الماضي والحاضر لغرض القيام بعمليات تنبؤيه في اتخاذ القرارات في المستقبل.

ولكي تكون المعلومة المالية لها قيمة تنبؤية من خلال استخدامها من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، أما فيما يخص المعلومات المالية التي لها قيمة تأكيدية إذا كانت تأكد أو تعدل التقييمات السابقة، والقيمة التبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة فيما بينها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون المعلومات ذات القيمة التنبؤية والتأكيدية في نفس الوقت ومثال على ذلك يمكن استخدام البيانات عن النتائج المحققة فعلا للسنة الحالية كأساس للتنبؤ بالإيرادات للسنة القادمة، كما يمكن مقارنتها بتوقعات الايرادات للسنة الحالية أو السنوات السابقة، حيث تساعد هذه المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين العمليات المستخدمة لإجراء هذه التنبؤات.[31]

✓ **الموثوقية:** يقصد بها أن تكون المعلومات خالية بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتعبر بصدق عن الغرض الذي تستهدفه، وتتعلق هذه الخاصية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها بخلوها بدرجة مناسبة من الأخطاء والتحيز وتعبر بصدق عن الغرض الذي تهدف له،[32] ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي ارساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.[33] وتتكون هذه الخاصية من المكونات الموالية:[34]

✓ **التحقق**، حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة، وإن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعل البيانات المالية خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمتها.

✓ **الصدق بالعرض**، حتى تكون موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق عن العمليات المالية، والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

✓ **الحيادية**، حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

- **الخصائص الثانوية**

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية يوجد خصائص أخرى لا تقل عن سابقتها، وتتمثل هذه الخصائص النوعية الثانوية فيما يلي:

✓ **خاصية الثبات**: وهو الاستمرار في استخدام الطرق والمبادئ والأساليب والسياسات نفسها المتعمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى، وإذا دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب الإفصاح عنه لكي يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستخدم.[35]

✓ **القابلية المقارنة**: يقصد بها مكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الشركة، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المالية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ومعرفة أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.[36]

4- معايير جودة التقارير المالية

تتحقق جودة التقارير المالية بتطبيق مجموعة من المعايير الموالية:[37]

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من الشركات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وتنظيمات واضحة ومنظمة لعمل هذه الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** ينظر إلى هذا العنصر بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعّالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية

تلعب معايير الرقابة دورا هاما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبارها تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة الشركة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** يؤدي توفر معايير فنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

ثالثا: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز مصداقية المعلومة المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

من خلال هذا العنصر، سيتم الوقوف عند العوامل المؤثره على درجة الإفصاح في التقارير المالية، وكذا العوامل المؤثرة على جودتها.

1- العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح المحاسبي

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بعدد من العوامل بعضها يتعلق بالبيئة التي تعد فيها التقارير المالية، وبعضها يتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، والبعض الآخر يتعلق بالشركة ذاتها، وتتضح علاقة هذه العوامل ودرجة الإفصاح فيما يلي:

1-1 العوامل البيئية المؤثرة على درجة الإفصاح

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى، ويبدو ذلك واضحاً من خلال المقارنة بين التقارير المالية التي تعد كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحدد قانون الشركات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية، والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتحدد مثل هذه الأمور في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة حيث لا يوجد قانون للشركات.[38]

وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنكلترا وأمريكا إلى:[39]

- طبيعة السلطة التي تشرف وتراقب هذه الشركات ومدى حاجة المستفيدين.
- طبيعة المستثمر في كل من البلدين حيث ينصب الاهتمام الأساسي للمستثمر الأمريكي على رقم صافي الدخل بينما ينصب الاهتمام الأساسي للمستثمر الإنجليزي على قيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها في المستقبل.

2-1 العوامل المتعلقة بالمعلومة المالية ونوعية المستخدمين

تتأثر درجة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية بالمعلومات ومدى توافر عدد من الخصائص (الثقة والملائمة، قابلية التحقق والمقارنة) للحكم على كفاءتها، وكذلك مقارنة عائد المعلومة بتكلفتها وإن تكلفة المعلومة تحدد درجة الإفصاح في القوائم المالية أي أن تكون المنفعة وعائد المعلومة أكبر من تكلفتها.[40]

كما تتأثر درجة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية على نوعية المستخدمين و طبيعة احتياجاتهم التي تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة اختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي، المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليون والمرتقبون والدائنون، في حين الدول النامية تعتبر الحكومة هي المستخدم الرئيسي للتقارير المالية في الدول ذات الاقتصاد المركزي، لذا فإن من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.[41]

3-1 العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح المتعلقة بالشركة

تتأثر درجة الإفصاح بظروف الشركة ذاتها حيث أثبتت العديد من الدراسات الميدانية أن هناك علاقة كبيرة بين درجة الإفصاح وبعض المتغيرات المرتبطة بالشركة نذكرها فيما يلي:[42]

- ✓ **حجم الشركة:** يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة.
- ✓ **عدد المساهمين:** هناك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات.
- ✓ **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** قد يكون لهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل مع أسهمها وسنداتها التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها.
- ✓ **المراجع الخارجي:** يؤثر المراجع الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح جراء ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

كما توجد عوامل أخرى قد تؤثر في درجة الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة.

كما توجد عوامل أخرى قد تؤثر في درجة الإفصاح نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح من طرف المسؤولين بعض الشركات وهذا راجع إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الافصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين، وتشمل تلك العوامل ما يلي:[43]

- **عدم كفاية الافصاح بتقرير مجلس الإدارة**، تتطلب القوانين وقواعد القيد بالبورصة أن تقدم الشركة علاوة على القوائم المالية المدققة تقريرا من مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها، إذ أن الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض والافصاح عن القوائم المالية قد لا يكون كافيا في حد ذاته لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة.
- **عدم كفاية الافصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة**، تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلا عن

المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم في رأس مال الشركة. فعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشرا على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

- **التلاعب في إعلان نتائج الشركة بالإصدارات الصحفية قبل نشر التقارير المالية**، تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان عن نتيجة نشاطها، وذلك قبل نشر القوائم المالية، وقد يترتب على ذلك فروقات جوهرية بين قيمة الأرباح معلن عنها مع ما يتضمنه قائمة الدخل المنشورة فيما بعد.
- **إخفاء الحقائق**، يعيق إخفاء الحقائق الحوكمة في الشركة حيث يؤثر ذلك على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

2- **أساليب الإفصاح في التقارير المالية لتعزيز جودة التقارير المالية**

عملية الإفصاح عن المعلومات والبيانات في التقارير المالية ليست عملية عشوائية، بل هي عملية منظمة تحكمها مجموعة من المقومات الرئيسية والأساليب التي يجب مراعاتها عند عرضها للأطراف ذات العلاقة حتي يتم تلبية احتياجاتهم.

يمكن أن تحدد المقومات الأساسية لنجاح الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل الشركة أو خارجها فيما يلي:[44]

- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:** يتم استخدام المعلومات المالية من طرف جهات عديدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأهمية تحديد المستخدمين بصفة دقيقة تكمن في أن الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات تكون مختلفة من طرف لآخر، وكذلك اختلاف الاحتياجات باختلاف مصالح كل طرف من الأطراف، فقبل القيام بالإفصاح عن المعلومات يجب أولا تحديد الجهة المستخدمة.[45]

ويرجع هذا أن ملاءمة البيانات والمعلومات لاحتياجات شريحة معينة من المستفيدين ليست بضرورة ملائمة لغيرها من المستخدمين، إضافة إلى أن الخبرة العملية والمهارة المهنية للمستخدم تساعد إلى حد مؤثر في درجة الاستفادة من المعلومة المتوفرة.[46]

- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المفصح عنها:** الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم إتجاه تعاملهم مع الشركة. لذا، يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين المعلومات المفصح عنها والغرض من إعدادها، فعلى سبيل المثال المستثمر الذي يرغب في الاستثمار في سندات وأسهم وحدة اقتصادية معينة، فإنه ينظر إلى ناحية ربحية السهم ومقدار الربح الذي يحققه استثماره في مثل هذه السندات والأسهم، ومدى ملائمة هذا الربح إلى الهدف المرسوم والمخطط مقارنة بغيره من المجالات الاستثمارية المتاحة في نفس الوقت والظرف والمكان.[47]

- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها:** بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها، تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى الأساسية التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية.[48]

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية:** لقد جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل، إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية ولذلك يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.[49]

- **تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية:** ينبغي إعداد وعرض وتقديم القوائم المالية لمستخدميها سنويا على أقل تقدير، والذي يعكس حاجة المستخدمين لها حتى تكون ذات أهمية وتفيد في اتخاذ القرار، حيث شدد مجلس المبادئ المحاسبية (APB) على أهمية عنصر التوقيت في الإفصاح إذ أشار إلى ضرورة ايصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في الوقت المناسب دون تأخير غير مبرر.[50]

كما تجدر الإشارة إلى أن الإفصاح الالكتروني يساعد على نشر المعلومات في التوقيت المناسب مع سهولة الوصول إليها بأقل تكلفة.

3- أهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومة المالية

يعد وجود نظام إفصاح قوي في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في سوق الأوراق المالية.

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق سوق الأوراق المالية، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق الأوراق المالية والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها، ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من

سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيز، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلب ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.[51]

وعلى هذا الأساس، فإن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ملزمة بتبني الإفصاح المحاسبي من خلال:

- استعراض نتائج المراجعة الداخلية والخارجية بما في ذلك أية ملاحظات يتضمنها رأي المراجع الخارجي، وكذلك أية إجابات على تلك الملاحظات من الإدارة وإلى جانب النظر في التوصيات التي يقدمها المراجع الخارجي.
- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها.
- إستعراض القوائم المالية وكافة التقارير التي يقدمها المراجع المستقل فيما يتعلق بهذه القوائم، وكذلك أية خلافات ملموسة بين الإدارة والمراجع الخارجي قد نشأت من إعداد التقارير المالية.
- النظر في أي تغييرات ملموسة أو مثيرة للشك بشأن إرشادات وممارسات المحاسبة والمراجعة المستخدمة عند إعداد القوائم المالية.
- تقييم أهداف الشركة من إعداد التقارير الداخلية والخارجية وتحديد مدى الوفاء بتلك الأهداف، إلى جانب الحصول على تأكيدات بشأن السلامة الشاملة للبيانات المقدمة في القوائم المالية.
- أن تركز اللجنة على التحليل العاجل لأية مخاطر تتناولها توقعات المراجعين الداخليين والخارجيين لأية مخاطر لا تتناولها إدارة الشركة.
- أن تعمل على تقييم المخاطر التي قد تنشأ من الضغوط المفرطة على الإدارة لإعداد التقارير أو من توقعات المحللين أو من خطط مكافآت المسئولين التنفيذيين أو من الظروف التنظيمية.
- استعراض التقارير المالية الدورية والسنوية في الوقت المناسب قبل اعتمادها ونشرها للتأكد من أنها لا تتضمن أية مبالغ أو معلومات غير صحيحة، وأنه لم يحذف من هذه التقارير أي مبالغ أو معلومات ذات أهمية يتسبب حذفها في حدوث تضليل في التقارير المالية وذلك بالتركيز على:
  - المبادئ والسياسات المستخدمة من طرف الشركة ومدى ثباتها عند إعداد التقارير المالية.
  - إبراز النواحي التي تخضع لتقدير الإدارة.
  - التعديلات المهمة الناتجة عن أعمال المراجعة.
  - العمليات غير العادية والأمور التي تتطلب قدر كبير من الأحكام التقديرية.
  - فهم وتقييم نوعية الإيرادات التي تدخل ضمن قائمة الدخل.
  - الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لإعداد الميزانية.
  - التأكد من استيفاء التقارير المالية لمتطلبات مستخدميها، وما إذا تم احترام معايير الإفصاح بوضوح وشفافية.

الخاتمة:

تكمن أهمية التقارير المالية في كونها الممول الأول بالمعلومات المالية وغير المالية التي تحتاجها جميع الأطراف خاصة الخارجية منها والتي لا يمكنها إخبار الشركة للاطلاع على معلوماتها إلا من خلال هذه التقارير، فزيادة على كونها أداة تبنى عليها عديد القرارات للجهات المختلفة فهي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر الذي يرتكز عليه متخذ القرار في تجنب أي مشاكل مستقبلية، كما يسمح له باستغلال أي فرصة متاحة في ظل محيط يتميز بعدم الثبات، إضافة إلى كونها وسيلة اتصال بين الشركة والأطراف المختلفة التي تتعامل معها.

تُعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم المالية التي تقدم عادة على شكل الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وجدول تغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملحق الذي يشكل جزء مكملا لهذه القوائم المالية الأساسية الأربع.

نظرا لأهمية ومتطلبات الشفافية في الأنشطة المالية في الشركات الاقتصادية وبسبب فقدان العديد من المستثمرين للثقة في الأسواق المالية نتيجة لفضائح الشركات الضخمة، أصبح لزاما على الشركات الاقتصادية الافصاح عن التقارير المالية وذلك من أجل اثراء قيمة المعلومات المحاسبية والمالية التي تظهرها التقارير المالية، إذ أصبح الهدف الأساسي للمحاسبة هو التوصيل الصحيح للمعلومات لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

يسمح الافصاح المحاسبي لإزالة الغموض والتضليل في عرض المعلومات حتى تكون أكثر ملاءمة وموثوقية لمستخدميها لاتخاذ القرار المناسب، فعملية الإفصاح عن المعلومات والبيانات في التقارير المالية ليست عملية عشوائية، بل هي عملية منظمة تحكمها مجموعة من المقومات الرئيسية والأساليب التي يجب مراعاتها عند عرضها للأطراف ذات العلاقة حتى يتم تلبية احتياجاتهم.

قائمة المراجع:

[1] طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 24.

[2] اسماعيل محمود عبد الرحمن، **الافصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص: 14.

[3] عزيزة بن سمية، مريك طبني، "**دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**"، مجلة تاريخ العلوم، العدد: 07 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص: 327.

[4] زوينة بن فرج، "**متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 15، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص: 53.

[5] مرتضي القسم عوض الكريم، "**أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الإستثمار في أسواق المال**"، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد: 26، السودان، 2013، ص: 153.

[6] Frederick D.S. CHOI, "**Financial Disclosure and Entry to the European Capital**", Journal Accounting Research, University of Chicago, Vol. 11, No. 2, 1973, p 160.

[7] إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، "**الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد: 05، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016، ص: 153.

[8] طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظرة معديها ومستخدميها**، الطبعة الأولى، الدار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 70.

[9] عاشور كتوش وأمال أولاد قادة ، "**الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد: 01، العدد: 26، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص: 20.

[10] الدون هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 766.

[11] ايهاب شهاب أحمد علي، **تحسين الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير لإعداد التقارير المالية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المشاكل والتحديات، جمعية العراقية للمحاسبيين القانونيين، العراق، 29-30 نوفمبر 2017، ص: 267.

[12] موفق عبد الحسين محمد، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 18.

[13] أبوبكر رزيقات ومحمد السعيد سعيداني، "**مدى ارتباط المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية**"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد: 3، 2015، ص: 104.

[14] محمد الهادي ضيف الله، "**أسس وقواعد الإفصاح في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد: 01، العدد: 06، جامعة الوادي، 2013، ص: 89.

[15] سامي محمد الخرابشة، **حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة**، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2013، ص: 256.

[16] محمد براق ومحمد علاء الدين جناي، "**الافصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية – دراسة ميدانية –**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 10، العدد: 02، 2019، ص: 52.

[17] علال بن ثابت وآخرون، "**دخول المؤسسات إلى السوق المالية ومتطلبات الإفصاح والشفافية – دراسة حالة بورصة الجزائر-**" ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد: 03، 2018، ص: 406.

[18] عمار بن عيشي و لحسن دردوري، "**الافصاح المحاسبي ودوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد: 02، العدد: 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص: 52.

[19] وليد محمد الشباني، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2014، ص: 25.

[20] صليب ليلى عزيز، **مرجع سبق ذكره**، 2004، ص: 117.

[21] Rodrigo S. Verdi, **Financial Reporting Quality and Investment Efficiency**, Sloan School of Management, Massachusetts Institute of technology, Cambridge, 2006, p: 15.

[22] علام موسى حمدان، "**أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعة المساهمة العامة الأردنية**"، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد: 38، العدد: 2، 2011، ص: 419.

[23] أحمد سامح، **مرجع سبق ذكره**، 2010، ص: 70 .

[24] العياشي زرزار، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 7 -8 ديسمبر 2010، ص: 15.

[25] فايزة محمود محمد عبيد الله، **اطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية الخارجية من أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل الدكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص ص: 95-96.

[26] زكريا عبده السيد أحمد، "**مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقات بين اليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية**"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة طنطا، العدد: 1، 2006، ص: 247.

[27] هشام فاروق الأبياري، "**نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية**"، مجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، المجلد: 1، العدد: 2، 2009، ص: 362.

[28] رزان حسين شهيد، ضحى محمد العيسي، **أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد: 44، 2018، ص: 269.

[29] حسين يوسف القاضي، سمير معدى الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، 2012، ص: 76.

[30] عقيل دخيل كريم الأعاجيبي، وعد هادي عبد الحساني، **محاسبة الوحدات غير الربحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص ص:37-38.

[31] Robert Obert, « **Le Nouveau Cadre Conceptuel De l'IASB** », Revue Française De Comptabilité, N°439, France, 2011, p: 28.

[32] زينب عباس حميدي، "**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص: 42.

[33] مجدي سلامة محمود، **مرجع سبق ذكره**، 2017، ص: 50.

[34] عبد الناصر ابراهيم نور وايهاب نظمي ابراهيم، **المحاسبة المتوسطة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 29 .

[35] ملهم غسان الاسكاف ورزان حسين شهيد ، "**قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد 44، 2018، ص: 253.

[36] سمير زيتون، **العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية**، رسالة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013، ص: 32.

[37] هوام جمعة، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص: 17 -18.

[38] عادل رزق، **إدارة الأزمات المالية العالمية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 98.

[39] محمد فيصل مايده، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة: دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص: 180.

[40] ناظم شعلال جبار التميمي، قاسم محمد عبد الله البعاج، "**الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في ظل التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وأثره على قرارات الإستثمار**"، مجلة الدراسات العليا، المجلد: 8، العدد: 30، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص: 197.

[41] فارس بن يدير وهشام شلغام وطيب مدني، "**واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر: دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية، العدد: 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص: 228.

[42] عبير عبد الله محمد قريب، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص ص: 144-145.

[43] سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، **مرجع سبق ذكره**، 2016، ص ص: 442-444.

[44] طلال محمد علي الججاوي، "**نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على قرارات المستثمرين**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد: 9، العدد: 28، 2014، ص ص: 35-36.

[45] أحمد زغدار ومحمد سفير، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**"، مجلة الباحث، العدد: 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص: 84.

[46] إسماعيل محمود عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، 2014، ص: 57.

[47] إبراهيم جابر السيد، **الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية**، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2014، ص: 49.

[48] مسعود صديقي وفؤاد صديقي، "**محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد: 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص: 78.

[49] حسين عبد الجليل آل غزوي، وليد ناجي الحيالي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014، ص: 48.

[50] فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مدني، "**واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر: دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والكمية، العدد: 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.ص: 228.

[51] هوام جمعة، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص: 21.

مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية- دراسة تطبيقية-

The contribution of accounting disclosure requirements in accordance with international accounting standards in enhancing the characteristics of financial information, In the Algerian environment-Applied study-

د. خولة وقيس/ جامعة ورقلة/ الجزائر
Dr. khaoula ouaguis/University of Ouargla/Algeria
د. أمال تخنوني/ جامعة باتنة 1/ الجزائر
Dr. Amel takhnouni/University of batna 1/ algeria

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي، من خلال معالجة إشكالية مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية، مع التطرق إلى عرض ماهية الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، والإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية، وعرض ماهية الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛

وقد اعتمدنا على استمارة استبيان، وزعت على عينة عشوائية من مجتمع تضمن المهنيين والأكاديميين من أهل اختصاص المحاسبة في البيئة الجزائرية، وقد استخدمنا المقابلة والتوزيع الالكتروني والتحليل باستخدام الSPSS ؛ توصلت الدراسة إلى :

- توجد مساهمة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز ملائمة المعلومة المالية، من خلال تأكيد من عينة الدراسة أن الإفصاح عن المعلومة ذات قيمة تنبؤية وقيمة تأكيدية يفيد مستخدمي المعلومة المالية ومتخذي القرار؛
- توجد مساهمة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز التمثيل الصادق للمعلومة المالية، وهذا من خلال ما تبين من الدراسة أن الإفصاح عن المعلومة المالية التي تتميز بالاكتمال والحيادية والتحيز عن الخطأ يساعد في اتخاذ القرار مناسب.
- الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، معايير محاسبية دولية، خصائص نوعية، معلومة مالية، ملائمة، تمثيل صادق، قوائم مالية.

Abstract:

Addressing accounting disclosures, acording to accounting disclosures in Algeria's environment and presenting qualitative characteristics of financial information, having adopted a questionnaire form, distributed to a random sample of a society that included professionals and academics from the competence of accounting in the Algerian environment;

We have used interview, electronic distribution, analysis using the SPSS.

The study found that:

-There is a contribution to IPSAS accounting disclosure requirements to enhance the appropriateness of financial information, By confirming the sample of the study, the disclosure of the information is of predictive and confirmatory value that benefits users of the financial information and decision makers;

-There is a contribution to IPSAS accounting disclosure requirements in the genuine representation of financial information, According to the study, disclosure of complete, impartial and biased financial information helps to make the right decision.

Keywords: Accounting disclosure, international accounting standards, qualitative characteristics, financial information, appropriate, an honest representation, financial statements.

مقدمة:

في ضوء الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتطورات الحاصلة أصبح من الضروري خدمة أغراض المستثمر، وذلك من خلال عرض المعلومات المالية الموثوقة والملائمة، هذا العرض يتم من خلال إفصاحات معينة على مستوى مختلف القوائم المالية، الأمر الذي يوفر مزيداً من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة، فالإفصاح المحاسبي أضحى يعد من أهم الوسائل والأدوات الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم، وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أهل الفكر والاختصاص في مجال المحاسبة والمراجعة تم إصدار العديد من معايير الإبلاغ المالي التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية.

والجزائر كغيرها من الدول تحتم عليها مواكبة التطورات لإعداد نظام محاسبي مالي يلبي المتطلبات الجديدة ويسعى لإزالة فجوة الاختلاف، ومن هنا تتجلى الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الدراسة والمعبر عنها بالتساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية؟

الفرضيات:

- توجد مساهمة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز ملائمة المعلومة المالية؛
- توجد مساهمة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز التمثيل الصادق للمعلومة المالية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي وضرورته لإظهار قوائم مالية ذات معلومات يعتمد عليها أصحاب القرار.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء حول مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية بالاعتماد على دراسة تطبيقية، ولتحقيق هدف الدراسة تناولنا أربع محاور أساسية وهي:

- عرض ماهية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- عرض ماهية الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- عرض الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- دراسة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية.

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

1-مفهوم الإفصاح المحاسبي: فيما يلي نذكر بعض تعريفات للإفصاح المحاسبي (شاهد و دفرور، 2016، ص 153):

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه" الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المالية"؛

كذلك: "الإفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للوحدة المادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد أي تضليل أو إخفاء للمعلومات من شأنه تحريف الصورة الحقيقية لأداء الوحدة"؛

ومما سبق نجد أن تعريف الإفصاح يؤكد على إظهار المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، والابتعاد عن التضليل والإخفاء وإبهام عرض المعلومات المالية .

2- **أنواع الإفصاح المحاسبي:** هناك عدة أنواع للإفصاح حسب الهدف (صديقي و صديقي، 2016، ص 77):

- **الإفصاح العادل**: هو أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترات محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة؛
- **الإفصاح الكافي**: هو أن تقدم المعلومات بالشكل الذي يراعي الحد الأدنى للمعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية؛
- **الإفصاح الملائم**: أن تقدم المعلومات في القوائم المالية بحيث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة؛
- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**: هو أن تقدم المؤسسة معلومات مثل إعلان عن تقديرات مالية أو عن اكتتاب في رأس مال جديد؛
- **الإفصاح الوقائي**: هو أن تقدم المؤسسة معلومات في القوائم المالية دون تضليل، بحيث تسمح بحماية الأطراف ذوي القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية.

3- **المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية**: يرتكز الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية (ضيف الله، 2013، ص 87):

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية؛

وتعتبر هذه المقومات الأربعة مترابطة ومتسلسلة والكل يسهل المهمة للعنصر الذي بعده.

4- **وسائل وقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:**

حسب المادة 25 من قانون (07-11) والمتضمن النظام المحاسبي المالي، فإنه "تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير في رؤوس الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج ".

أما فيما يخص قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية فإنه وفق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، فإنه يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية؛
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة، أو حسابات مركبة) ؛

- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور؛
- وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان؛
- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

نص النظام المحاسبي المالي على عدة قواعد تخص إعداد القوائم المالية وهذا ما ورد في القرار المؤرخ 26 جويلة 2008 ،ونوضحها فيما يلي:

- **الإفصاح في الميزانية:** تعرض الميزانية عناصر الأصول والخصوم بشكل منفصل، حيث تضم الأصول (التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ، الزبائن، خزينة الأموال الإيجابية) ، أما الصوم فتضم رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ، المرصودات للأعباء وللخصوم، خزينة الأموال السلبية.

- **الإفصاح في حساب النتائج:** والذي يمثل بيان ملص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويظهر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، ويعرض فيه المعلومات التالية: (تحليل الأعباء حسب طبيعتها، والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)، منتجات الأنشطة العادية، المنتجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية، المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية.

- **الإفصاح في جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة):** والهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة، حيث يعرض مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها): التدفقات التي تولد الأنشطة العملياتية، التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص الأسهم.

- **الإفصاح في جدول تغيير الأموال الخاصة:** ويشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويعرض الحركات التالية: (النتيجة الصافية للسنة المالية، تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال، المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية).

- **الإفصاح في ملحق الكشوف المالية:** يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة) ، مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم المالية، المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم، كذلك المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المحور الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي IAS1

يتطلب المعيار IAS1 إفصاحات معينة في قائمة الميزانية أو في قائمة حساب النتائج أو في قائمة التغير في حقوق الملكية ويتطلب الإفصاح عن بنود أخرى إما في إحدى هذه القوائم أوفي الإيضاحات.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية): عند قيام المنشأة بعرض هذه الأخيرة يجب مراعاة ما يلي (أبو نصار و جمعة، 2014، ص ص 41-43):

✓ **المعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي:** وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 تم تحديد البنود التالية كحد أدنى يجب أن تتضمنها هذه القائمة وتتمثل في الممتلكات المصانع والمعدات، الممتلكات الاستثمارية، الأصول غير الملموسة، الاستثمارات التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المخصصات، الأصول البيولوجية، المخزون، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، النقد والنقد المكافئ، الأصول المالية الأخرى، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية وفق المعيار IAS12 ، الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة وفق المعيار IAS12 ، الالتزامات المالية الأخرى، حقوق غير مسيطر عليها (حقوق الأقلية) المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات التي تنسب لحملة الأسهم في الشركة الام، و إجمالي الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع والأصول المشمولة في مجموعة الأصول والمصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار IFRS5 .

✓ **المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:** فيما يخص هذه المعلومات فإن المعيار IAS1 يتطلب الإفصاح إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عن تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة ووفق ما تتطلبه معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، مثل

تصنيفات المخزون إلى أنواعه بضاعة جاهزة، إنتاج تحت التشغيل، مواد أولية، وتحليل مكونات رأس المالي وتحليل مكونات الذمم المدينة لفئات رئيسية وهكذا.

✓ **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها إما في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات:** فيما يخص هذه المعلومات فإن المعيار IAS1 يتطلب الإفصاح عما يلي:

أ- بالنسبة لكل فئة من رأس المالي المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المسددة بالكامل؛
- القيمة الاسمية بكل نوع من الأسهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛
- تسوية لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية الفترة؛
- الحقوق والمزايا والقيود الخاصة بكل فئة من الأسهم بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة دفع رأس المال؛
- ملكية المنشأة لأسهمها (أسهم الخزينة) ، وأسهم المنشأة التي تملكها الشركات التابعة أو الزميلة للمنشأة؛
- الأسهم المحجوزة لإصدارها بموجب عقود الخيارات وعقود بيع الأسهم متضمنة الشروط والبالغ؛
- كما يلزم المعيار المنشأت التي لا يتكون رأسمالها من أسهم مثل شركات الأشخاص، الإفصاح عن معلومات مماثلة للمعلومات المطلوبة السابقة مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من فئات حقوق الملكية، والحقوق والامتيازات والقيود لكل فئة من حقوق المليكة.

ب- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

2- **قائمة الدخل الشامل (جدول حساب النتائج):** تنص القواعد الخاصة بالإفصاح المحاسبي ضمن هذه القائمة ووفقا للمعيار IAS1 على (أبو نصار و جمعة، 2014، ص ص 49-51):

✓ **البنود الواجب عرضها ضمن قسم الربح أو الخسارة من قائمة الدخل الشامل أو في قائمة الربح أو الخسارة إذا عرضت منفصلة:** بالإضافة إلى ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية، يجب أن يشمل قسم الربح أو الخسارة من قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل كحد أدنى بنوداً تعرض المبالغ التالية للفترة المالية:

- الإيراد؛
- تكاليف التمويل؛
- الأرباح والخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- حصة المنشأة من الأرباح أو الخسائر في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي تم المحاسبة عليها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- أي ربح أو خسارة ناجمة عن الفرق بين القيمة المسجلة والقيمة العادلة في تاريخ إعادة تصنيف أصل مالي إلى فئة أصول مالية بالقيمة العادلة بموجب المعيار IFRS9 ؛

- مصروف ضريبة الدخل؛
- مبلغ واحد لإجمالي العمليات الموقوفة (غير المستمرة) المعيار.IFRS5

✓ البنود الواجب عرضها ضمن قسم الدخل الشامل الأخر: يجب أن يعرض قسم الدخل الشامل الأخر بنود مستقلة للدخل الشامل الأخر للفترة المالية مصنفة حسب طبيعتها إلى مجموعتين:

- مجموعة بنود الدخل الشامل الأخر التي لا تسمح لاحقا بإعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة؛
- مجموعة بنود الدخل الشامل الأخر التي يتم لاحقا إعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة عند تحقق شروط محددة.

كما يتطلب المعيار IAS1 أيضاً الإفصاح في قائمة الدخل الشامل الأخر عن البنود التالية كتخصيصات ربح أو خسارة للفترة:

- الربح أو الخسارة الذي ينسب إلى:
  - الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) ؛
  - مالكي الشركة الأم.
- إجمالي الدخل الشامل للفترة المالية الذي ينسب إلى:
  - الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) ؛
  - مالكي الشركة الأم.

أيضا يجب على المنشأة الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل بند من بنود الدخل الشامل الأخر، بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف إما في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات. أما فيما يخص البنود غير العادية فقد ألغى المعيار مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل الشامل أو عرض قائمة الدخل.

✓ **المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الربح أو الخسارة وقائمة الدخل الشامل الأخر أو في الإيضاحات:** إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبيا)، يتطلب المعيار IAS1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل، وتشمل للحالات التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل والمصروف ما يلي:

- هبوط قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق (مصروف هبوط أسعار المخزون) ، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات؛
- تدني قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد (خسارة التدني في القيمة) ، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات؛
- إعادة هيكلة أنشطة المنشأة، والمبالغ المعكوسة لأية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛
- أرباح أو خسائر بيع أو شطب أو التخلص من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات؛
- نتيجة بيع الاستثمارات؛
- نتائج العمليات الموقوفة؛

- نتائج تسوية القضايا؛
- المبالغ التي يتم عكسها للمخصصات.

أما فيما يخص الإفصاح عن المبلغ المعترف به كتوزيعات للملاك، وحصة السهم من هذه التوزيعات فيتطلب المعيار IAS1الإفصاح عنها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الإيضاحات، أما بخصوص الأرباح المقترح توزيعها أو المعلن عنها بعد نهاية السنة المالية وقبل إصدار البيانات المالية والتي لم يتم إقرارها فيتطلب المعيار الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة): يجب على الشركة عرض هذه الأخيرة بحيث تظهر (حماد، 2016، ص ص 105- 106):

- إجمالي الدخل الشامل للفترة مبيناً بشكل منفصل المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم والمبالغ التي تعود إلى الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) ؛
- لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، أثار التطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي وفقاً للمعيار IAS8؛
- تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها، وبشكل منفصل يجب الإفصاح عن التغيرات الناجمة عن:
- الأرباح والخسائر؛
- كل بند من مكونات الدخل الشامل؛
- المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، التي تظهر بشكل منفصل المساهمات (زيادة راس المال) والتوزيعات على المالكين والتغير في حقوق المالكين في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على الشركة التابعة.

4- قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة): توفر معلومات التدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية أساساً لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقد ومعادلات النقد وحاجة الشركة للاستفادة من التدفقات النقدية، ويحدد المعيار IAS7 متطلبات عرض معلومات التدفقات النقدية وفق مختلف الأنشطة والإفصاح عنها كما يلي (جمعة، 2015، ص ص 378- 380):

- إن الإفصاح عن المعلومات الناشئة عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة بالاقتران مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية؛
- إن الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية الناشئة من الأنشطة الاستثمارية أمراً هاماً لأن هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية؛

- يعد الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهم لأنه مفيد في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المنشأة في التدفقات النقدية المستقبلية.

ولقد تضمن المعيار IAS7 بعض شروط الإفصاح في هذه القائمة يمكن تلخيصها فيما يلي (جمعة، 2015، ص ص384-389) :

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية؛
- الفائدة وتوزيعات الأرباح؛
- ضريبة الدخل؛
- الاستثمارات في المشروعات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة؛
- التغيرات في حصص المشروعات التابعة ومشروعات الأعمال الأخرى؛
- المعاملات غير النقدية؛
- مكونات النقدية والنقد المعادل:
- إفصاحات أخرى.

5- الإيضاحات (ملحق الكشوف المالية): يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعيار IAS1 إلى أن الإيضاحات يجب أن (مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية، 2013، ص 565):

- تقدم معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها؛
- تفصح عن المعلومات المطلوبة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي هي غير معروضة في مكان ما في القوائم المالية؛
- توفر المعلومات الغير معروضة في مكان ما في القوائم المالية، ولكنها ضرورية لفهم أي منها.

لذلك يجب على المنشأة عرض الملاحظات بطريقة منتظمة، وبحسب المعيار فإن طبيعة المعلومات التي تعرض من خلال الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تكون إما (أبو نصار و جمعة، 2014، ص 57):

- معلومات إضافية أو تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية؛
- معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية؛
- معلومات إضافية لم ترد أيه بنود تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة.

ولقد تضمن المعيار IAS1 بعض شروط الإفصاح في هذه القائمة يمكن تلخيصها فيما يلي (جمعة، 2015، ص ص 392- 398):

- يجب أن يبين قسم السياسات المحاسبية من إيضاحات البيانات المالية أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، وكل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية؛

- على المنشأة أن تفصح في الإيضاحات عن معلومات حول مصادر عدم موثوقية التقديرات؛
- على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم أهداف وسياسات المنشأة وأساليبها لإدارة رأس المال؛
- على المنشأة الإفصاح عن الأدوات المالية المطروحة للتداول المصنفة على أنها حقوق ملكية؛
- إفصاحات أخرى.

المحور الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تعرف الصفات النوعية للمعلومات المالية بأنها خصائص تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون مفيدة ويمكن استخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة المعدة للتقرير من قبل مستخدمي القوائم المالية.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي لبعض التغييرات على محتويات وأشكال القوائم المالية الأساسية لكي تتوافق مع المتغيرات المالية والمحاسبية الدولية، جعل من هذه القوائم تتوفر على خصائص نوعية مفيدة لمستخدميها. ولقد حرص النظام المحاسبي المالي على تحديد الخصائص النوعية المجسدة لجودة المعلومات المالية والمتمثلة في (Bachir, 2010, PP 14-15):

- **المعلومة واضحة:** ينبغي أن تتسم المعلومة الواردة في القوائم المالية بالوضوح وأن تكون سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين .
- **الملاءمة:** تكون المعلومة ملائمة إذا كانت لها القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين.
- **الدقة والموثوقية:** تكون المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء والانحرافات والتحيز ويثق فيها مستخدميها، بمعنى ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، وتكون المعلومة موثوقة إذا توفر فيها (الحيطة والحذر، الحياد، التمثيل الصادق، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني، كاملة).
- **القابلية للمقارنة:** هذه الخاصية تمكن مستخدمي المعلومات من القيام بعملية مقارنتها عبر الزمن وما بين المؤسسات، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء مؤسسات أخرى في نفس الفترة الزمنية.

ومن أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، وحتى تتسم بالنوعية كما يتبناها الإطار المفاهيمي، يجب الامتثال للقيود الثلاثة الآتية (لعشيشي، 2011، ص 13) :

- السرعة في تحضير المعلومات؛
- مراعاة الفارق الناتج من العنصرين: عنصر التكلفة وعنصر العائد؛

- الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما .

وهنا نشير إلى أن هناك تقصير في تعريف هذه الخصائص، التي كان من الواجب ورودها في صلب الإطار التصوري، حيث عرف النظام المحاسبي المالي، الخصائص النوعية للمعلومات في الملحق رقم 3 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الخاص بتعريف المصطلحات.

وبما أن القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين، والمتمثلين في المهتمين باستخدام هذه المعلومات سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة، فإن النظام المحاسبي المالي حددهم في الأتي :(Kaddouri & Mimeche, 2009, P 66)

- المسيرين، الأعضاء الإدارية والرقابية، ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة؛
- جالبي رؤوس الأموال: وتتمثل في (المالكين، المساهمين، البنوك، الجهات المانحة الأخرى) ؛
- الإدارة والهيئات الأخرى التي تملك سلطة تنظيمية ورقابية: وتتمثل في (مصالح الضرائب، الإحصائيات الوطنية، الهيئات الأخرى التي تملك سلطة التخطيط والتنظيم والمراقبة) ؛
- المتعاملين الآخرين مع المؤسسة: وتتمثل في (المؤمنين، الأجراء، الموردين، الزبائن) ؛
- باقي أصحاب المصالح بما فيهم الجمهور بشكل عام.

2 - الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية:

تناول الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية الخصائص النوعية للمعلومات المالية والتي قسمها الى خصائص أساسية وأخرى ثانوية، وفيما يخص الخصائص الأساسية فهي تعتبر صفات وركائز أساسية يجب توفرها في القوائم المالية حتى تكون المعلومات التي تحتويها تلك القوائم مفيدة للمستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، وقد حددت بصفتين هما (الجعارات، 2017، ص ص 85- 89):

- **الملاءمة:** حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون هذه المعلومات ذات صلة بالقرار، وبالتالي تكون قادرة على إحداث فرق في القرار الاقتصادي للمستخدمين، وبالتالي تأثيرها على القرارات من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية الحالية والمستقبلية، فالمعلومات التي لا تحدث أي فرق في قرار المستخدم، أي توفرها أو عدمه سيان، هي معلومات غير ملائمة وبالتالي غير مفيدة، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كان لها (أبو نصار، المحاسبة المتوسطة، 2016، ص ص 30- 32):
- **قيمة تنبؤية:** وتعني أن للمعلومات قيمة تستخدم من قبل المستثمرين في عمليات التنبؤ المستقبلية وبالتالي تساعد في تشكيل توقعاتهم الخاصة بمستقبل المؤسسة.
- **قيمة مؤكدة:** بمعنى المعلومات تساعد المستخدمين على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة لهم.

وترتبط بصفة الملاءمة الأهمية النسبية أو ما يطلق عليها المادية والتي لها تأثير واضح في تحديد مدى ملائمة المعلومات المالية، وتكون الأهمية النسبية للمعلومات عالية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على قرارات

المستخدمين إذا ما اعتمدوا عليها، وبالتالي فإن المادية تلعب دور هام في القيمة التنبؤية والتأكيدية للمعلومات المالية الملائمة، فإذا كانت المادية أو الأهمية النسبية للمعلومات متدنية فإن ذلك يقلل من ملاءمتها لمتخذ القرار.

- **التمثيل الصادق:** يعني أن الأرقام والوصف الذي تظهره القوائم المالية يطابق ما هو موجود فعلاً بتاريخ الميزانية، أو ما حدث فعلاً لدى المؤسسة في الفترات الماضية والذي تظهره بنود قائمة الدخل، بمعنى أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية (Obert, 2017, PP 67- 70).

ويتحقق التمثيل الصادق للمعلومات المالية من خلال توفر الخصائص التالية (ويفر، 2016، ص 78)، (Chaudhry & et al, 2016, P 31) :

- **الاكتمال:** لا يعني ببساطة أنه قد تم تضمين جميع الأرصدة والمعاملات في القوائم المالية، إنما يعني أيضاً أنه ينبغي أن يكون هناك تعليل وشرح لحقائق ذات أهمية كبيرة حول طبيعة عنصر معين في القوائم، كما قد يتضمن وصف العمليات المستخدمة لتحديد المبالغ المدرجة في القوائم المالية.
- **الحيادية:** يشرح الإطار بإيجاز أن الحياد يعني أنه لا يوجد تلاعب لخلق انطباع معين لمستخدمي القوائم المالية، كما يعني عرض الأرصدة والمعاملات بطريقة خالية من التحيز.
- **التحرر من الخطأ:** ويوضح الإطار بأن التحرر من الخطأ لا يعني الدقة المتناهية، حيث يصعب ذلك نظراً لاستخدام التقديرات في تحديد قيمة بعض الأرصدة أو المعاملات. بمعنى لا يوجد خطأ أو حذف في وصف الظاهرة الاقتصادية.

وتحدد القيود على الملائمة والموثوقية للمعلومات في الموازنة بين التكلفة والمنفعة، بمعنى أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار التكلفة والمنفعة لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة.

3- العرض والإفصاح كوسيلة لتوصيل المعلومات وفقا للإطار المفاهيمي للتقارير المالية المنقح 2018:

تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هي تزويد مستخدمي تلك القوائم المالية بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية .

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم تعديله عام 2001 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تم اجراء تعديلات عليه عام 2010 أين تم إعادة هيكلته، ونظرا لوجود حاجة إلى توضيحات في الإطار المفاهيمي بشأن الملاحظات والملاحق من أجل ضمان قدر أكبر من المعلومات المهمة بالنسبة للمستثمرين لتخفيف العبء على معدي القوائم المالية، وبالنظر إلى أن الإطار المفاهيمي الحالي لا يتضمن أي موقف في هذا المجال. وعليه قام المجلس في مارس 2018 بإصدار الإطار المفاهيمي للتقارير المالية

المنقح، حيث تم إجراء تعديلات على مختلف التعريفات وإدراج دليل للعرض والإفصاح ضمن الفصل السابع وهي تعديلات ومستجدات سارية المفعول بدءاً من 2020/1/1 (أبو نصار و جمعة ، 2022، ص 2).

لقد تم وضع الإطار المنقح لمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية، ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة خلفية إعدادها.

✓ **العرض والإفصاح كوسيلة لتوصيل المعلومات:** وذلك من خلال مايلي (أبو نصار و جمعة ، 2022، ص 20):

- تقوم المنشأة معدة التقرير بتوصيل المعلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف من خلال عرض المعلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- يؤدي التوصيل الفعال للمعلومات من خلال القوائم المالية إلى جعل تلك المعلومات أكثر ملائمة، ويساهم في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للأصول والالتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف. كما يؤدي ذلك إلى تعزيز قابلية الفهم والمقارنة للمعلومات في القوائم المالية. ويتطلب التوصيل الفعال في القوائم المالية ما يلي:
- التركيز على أهداف ومبادئ العرض والإفصاح بدلاً من التركيز على القواعد؛
- تصنيف المعلومات بطريقة تجمع العناصر المتشابهة وتفصل بين العناصر المختلفة؛
- تجميع المعلومات بطريقة لا يتم حجبها إما بالتفاصيل غير الضرورية أو بالتجميع المفرط.

ويتم الأخذ بالاعتبار محدد التكلفة عند اتخاذ قرار حول العرض والإفصاح للمعلومات، كما انه من المهم الأخذ بالاعتبار فيما إذا كانت الفوائد المقدمة لمستخدمي البيانات المالية من خلال تقديم معلومات معينة او الكشف عنها من المحتمل إن تبرر تكاليف تقديم تلك المعلومات واستخدامها.

✓ **أهداف ومبادئ العرض والإفصاح:** لتسهيل التوصيل الفعال للمعلومات في القوائم المالية، وعند تطوير متطلبات العرض والإفصاح في المعايير، يلزم وجود توازن بين (أبو نصار و جمعة ، 2022، ص 21):

- إعطاء المنشآت المرونة في تقديم المعلومات الملائمة التي تمثل بشكل صادق أصول المنشاة والتزاماتها وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصروفات؛
- الحاجة إلى المعلومات التي تتصف بقابلية المقارنة من قترة لفترة أخرى لنفس المنشاة وبين المنشاة والمنشآت الأخرى.

أما فيما يخص مبادئ العرض والإفصاح فهي مدرجة ضمن عناصر أهمها التصنيف، التقاص، تصنيف حقوق الملكية، تصنيف الدخل والمصروفات، قائمة الربح والخسارة، والدخل الشامل الآخر.

المحور الرابع: دراسة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية.

- **عينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة والمحاسبين في مكاتب المحاسبة وأساتذة المحاسبة في الجامعات، أما عينة الدراسة فاقتصرت على الذين تجاوبوا معنا في وقت إعداد المداخلة، ولقد تم التواصل مع عينة الدراسة وتسليم الاستبيانات لهم عن طريق المقابلة غالبا والتوزيع الالكتروني، فقد وزعنا قرابة 60 استمارة وتم استرجاع 47 واستبعدت البقية لعدم التجاوب معنا وضيق الوقت لتوسيع العينة أكثر مع مراعاة ظروف مجمع الدراسة لما هم في أعمال نهاية السنة.

الجدول رقم 1: يوضح الإحصاءات الخاصة باستبيان الدراسة

الإيضاحات	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	60	100%
الاستمارات المسترجعة	47	78.33%
الاستمارات غير المسترجعة	13	21.66%
الاستمارات الملغاة	00	00
الاستمارات الصالحة للتحليل	47	78.33%

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من إجابات العينة

- **الطريقة المتبعة في دراسة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خصائص المعلومة المالية في البيئة الجزائرية:**

ولتحقيق أهداف الدراسة ينبغي دراسة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية، ودراسة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق، وهذا في البيئة الجزائرية، من وجهة نظر محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة، ومحاسبين مكاتب المحاسبة وأساتذة المحاسبة بالجامعة الجزائرية، ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استمارة استبيان متكونة من محورين أساسيين؛

في هذا الصدد نشير الى أن محتوى الاستبيان تم مناقشته مع أساتذة مختصين لتحكيمه وبعد أخذ جميع الملاحظات بعين الاعتبار تم ضبط الاستمارة في شكلها النهائي والتي تضمنت ما يلي:

- الجزء الأول: يتضمن بيانات عامة عن عينة الدراسة: المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة المهنية؛
- الجزء الثاني: يهدف الى دراسة مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير في تعزيز خصائص المعلومة المالية، ويشتمل على محورين وهما كالتالي :
- مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

- مدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

- **عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها:**

✓ **الفرضيات :**

H1: توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

H0: لا توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

H1: توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

H0: لا توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

✓ **المقياس المستخدم في الاستبيان:**

لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي(LikertScale) لقياس درجة موافقة بنود الاستبيان، الجدول التالي يوضح لنا مقياس تحديد الأهمية النسبية كما يلي:

الجدول رقم 2: يوضح مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	1	2	3	4	5
القوة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الدرجات لإعطاء الوسط الحسابي مدلول باستخدام المقياس الترتيبي لقوة التأثير، والجدول التالي يوضح لنا مقياس قوة التأثير النسبية للوسط الحسابي كما يلي:

الجدول رقم 3: يوضح مقياس تحديد قوة التأثير النسبية للوسط الحسابي

تقسيم مدى المتوسط	درجة الاستخدام	
1 – 1.80	منخفضة جداً	المدى = 5-1 = 4 طول الفئة = 5/4 = 0.66
1.81– 2.61	منخفضة	
2.62–3.42	متوسطة	
3.43- 4.23	مرتفعة	
4.24-5	مرتفعة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثين.

✓ **نتائج الاستبيان وتحليلها الإحصائي:** يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالاستبيان كما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى (المتعلقة بالمحور الأول من الاستبيان)**

تتمثل الفرضية الأولى للدراسة فيما يلي:

H1: توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

H0: لا توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

والجدول الموالي يلخص لنا إجابات أفراد العينة الخاصة بالمحور الأول:

الجدول رقم 4: يوضح نتائج إجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	من أهم مصادر المعلومة المالية هي القوائم المالية.	4,17	,89	1	مرتفعة
2	تعتبر خاصية الملائمة من المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية.	3,95	,69	4	مرتفعة
3	تساعد متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية الملائمة للمعلومة المالية.	4,06	,63	2	مرتفعة
4	الإفصاح عن المعلومة المالية ذات القدرة التنبؤية تقلل من مخاطر القرار غير الصحيح.	3,85	1,02	5	مرتفعة
5	الإفصاح عن المعلومة المالية ذات القيمة التأكيدية تساعد في اتخاذ القرار المناسب.	4,06	,96	3	مرتفعة
6	تعتبر المعلومة المالية المفصح عنها وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ذات أهمية نسبية في اتخاذ القرارات .	3,85	1,02	5	مرتفعة
		3.99			مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من إجابات أفراد العينة.

من الجدول يتبين ان المتوسط الحسابي للمحور بلغ 3.99 بدرجة استخدام مرتفعة وهذا يدل على انه توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية، وهذا بعد تأكيد أفراد العينة على أن أهم مصادر للمعلومة المالية هي القوائم المالية وأن متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية يعزز المعلومة ذات القدرة على التنبؤ وذات القيمة التأكيدية لاتخاذ القرار الصحيح، كما توضح كذلك حسب إجابات أفراد العينة أن المعلومة المالية ذات أهمية نسبية والمفصح عنها وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية مهمة في اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في بيئة الدراسة، وانطلاقا مما سبق نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه:"توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية"؛

- **اختبار الفرضية الثانية (المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبيان)**

تتمثل الفرضية الثانية للدراسة فيما يلي:

H1: توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

H0: لا توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية في البيئة الجزائرية؛

والجدول الموالي يلخص لنا إجابات أفراد العينة الخاصة بالمحور الثاني:

الجدول رقم 5: يوضح نتائج إجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
7	تساعد متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية.	4,04	,72	1	مرتفعة
8	الإفصاح عن المعلومة المالية ذو خاصية الاكتمال تساعد في اتخاذ القرار المناسب.	3,87	,94	3	مرتفعة
9	الإفصاح عن المعلومة المالية الخالية من الخطأ تساعد متخذ القرار في قراراته.	4,02	1,07	2	مرتفعة
10	الإفصاح عن المعلومة المالية ذو حيادية تساعد في اتخاذ القرار الصحيح.	3,70	1,06	4	مرتفعة
11	هل التوسع في الإفصاح الإلكتروني عبر شبكات الانترنات يعزز من المعلومة المالية؟	3,51	1,03	5	مرتفعة
12	هل الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية مناسب للبيئة الجزائرية.	3,12	1,09	6	متوسطة
		3.71			مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على إجابات أفراد العينة

تبين من الجدول أن متوسط المحور قدر 3.71 وهو يعبر على درجة استخدام مرتفعة، مما يدل على وجود مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية، وهذا بعد تأكيد إجابات أفراد العينة على أن الإفصاح عن المعلومة المالية ذات خاصية الاكتمال تساعد في اتخاذ القرار وكذا الإفصاح عن المعلومة الصحيحة والخالية من الخطأ والمعلومة المالية ذو قيمة حيادية تساعد في اتخاذ القرار المناسب والصحيح وبالتالي تعزز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية في القوائم المالية، وأن الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية مناسب إلى حد ما البيئة الجزائرية حسب أراء أفراد عينة الدراسة، وانطلاقا مما سبق ننفي الفرضية الصفرية من الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: توجد مساهمات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية".

الخاتمة:

بعد تطرقنا إلى موضوع الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، وتركيزنا على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، وتسليط الضوء على مدى مساهماته في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة المالية، من خلال دراسة تطبيقية لمدى مساهمة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية وكذا تعزيز خاصية التمثيل الصادق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة والمحاسبين العاملين في مكاتب المحاسبة وأساتذة الجامعة في ظل البيئة الجزائرية، توصلنا إلى :

- نستنتج أن الهدف الرئيسي من إصدار وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية هو الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الشفافية والإفصاح في عرض التقارير المالية وكذلك جودة المعلومة المالية التي تحتوي عليها تلك التقارير، والهدف من إصدار تعليمات الإفصاح المحاسبي هو توفير معلومات ذات منفعة لمستخدمي التقارير المالية،
- توجد مساهمة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومة المالية، وهذا من خلال تعزيز خاصية المعلومة المالية ذات القدرة التنبؤية وكذا المعلومة المالية ذات القيمة التأكيدية والمعلومة المالية ذات ا أهمية النسبية، في اتخاذ القرار المناسب المفصح عنها في القوائم المالية؛
- توجد مساهمة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومة المالية، وهذا من خلال تعزيز الإفصاح عن المعلومة المالية ذو خاصية الاكتمال والمعلومة المالية الخالية من الخطأ والمعلومة المالية ذات الخاصية الحيادية، مما تساعد مستفيدو من القوائم المالية من اتخاذ قرارات صائبة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أبو نصار محمد، 2016، المحاسبة المتوسطة. دار وائل للنشر، ط1، ج1، الأردن؛
- أبو نصار محمد، جمعة حميدات، 2014، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية-، دار وائل للنشر، الأردن؛
- أبو نصار محمد، جمعة حميدات، 2022، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية-، دار وائل للنشر، الأردن؛
- الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008؛
- الجعارات خالد جمال ،2017، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، ج1، الأردن؛
- القانون (07-11) المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007؛
- جمعة أحمد حلمي، 2015، معايير التقارير المالية الدولية- معايير المحاسبة الدولية-، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن؛
- حماد طارق عبد العال، 2016، موسوعة معايير المحاسبة. الدار الجامعية، ج1، مصر؛
- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، 2016، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (د.ع)؛
- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، 2016، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، عدد 02؛
- ضيف الله محمد الهادي، 2013، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 6؛
- لعشيشي جمال، 2011، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF. الأوراق الزرقاء، الجزائر؛
- مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية 2013، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ج ب، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، ج أ، الأردن؛
-ويفر ليزا ،2016، إدارة التحول من US GAAP إلى IFRS. تعريب لجنة البحوث والتطوير جمعية المحاسبين والمدققين الداخليين محمد عرفة، دار حميثرا للنشر، ط1، مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Bachir Smail ,2010, Apprendre les Normes IAS/IFRS. Dar El Qouds El Arabi, 2éme Edition, Algérie ;
- Chaudhry Asif et al (2016): Interpretations and application of International Financial Reporting Standards 2015. John Wiley & Sons, New Jersey, US ;
- Kaddouri Amar, Ahmed Mimeche ,2009, Cours de Comptabilité Financière Selon les Normes IAS/IFRS et le SCF 2007. Édition ENAG, Algérie ;
- Obert Robert (2017): Pratique des Normes IFRS -Référentiel et Guide D'application-. Dunod, 6e édition, Paris.

اشكالية القياس والافصاح المحاسبي عن فارق الاقتناء
- بين المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي-

The issue with measuring and disclosing the acquisition discrepancy between the financial accounting systems and international accounting standards

سايح نوال .أستاذ محاضر أ / جامعة فرحات عباس سطيف 1/ الجزائر

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المرتبطة بفارق الاقتناء الذي يعتبر من بين القضايا المحاسبية الأكثر تعقيدا وجدلا، والتعرف على مستجدات معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في معالجة هذا الأصل والاعتراف به ومتابعة قيمته من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف يتم القياس والافصاح عن فارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي**؟ وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من **النتائج** أهمها: وجود نقاط التقاء في معالجة فارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، فالزيادة في فائض قيمة الاقتناء عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات تولد فارق اقتناء موجب ويتم الاعتراف به كأصل في قائمة المركز المالي، إضافة الى الاتفاق على عدم الاعتراف بفارق الاقتناء المتولد داخليا كأصل من الأصول ، الا أن هناك نقاط اختلاف بينهما ففارق الاقتناء السالب المتولد نتيجة انخفاض قيمة الاقتناء عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات يدرج في دائن الأصل ويظهر في قائمة المركز المالي وفق النظام المحاسبي المالي عكس المعايير الدولية التي تدرجه مباشرة في قائمة الدخل ويعترف به كايراد، إضافة الى وجود تباين في معالجة الاهتلاك حيث يقدم النظام المحاسبي المالي حسابا خاص باهتلاك فارق الاقتناء عكس المعايير الدولية التي تعتبره أصلا غير قابل للاهتلاك، ومن جهته أدرج النظام المحاسبي المالي مصطلح فارق الاقناء الاولي والذي يتركب من عنصرين هما فارق الاقتناء وفارق التقييم هذا الأخير لم تتطرق اليه المعايير، وبالنسبة لمعالجة فارق الاقتناء الموجب حسب المعايير الدولية يعالج بأحد الطريقتين الكلية أو الجزئية بينما النظام المحاسبي المالي أشار الطريقة الجزئية فقط

الكلمات المفتاحية: فارق الاقتناء، تكلفة الاقتناء ،تجميع الحسابات، معايير محاسبية دولية، نظام محاسبي مالي

Abstract:

The present study aims to try to shed light on the various concepts related to the acquisition discrepancy, which is considered one the most complex and controversial accounting issues in addition to detecting the alterations in the financial accounting system and international accounting rules in dealing with this asset, recognizing it, and monitoring its value by addressing the following key question: How is Measurement and disclosure of the acquisition discrepancy between international accounting standards and the financial accounting system?Both the comparative and descriptive-analytical approaches were used. The study produced a number of findings, the most significant of which is the discovery of points of convergence for bridging the acquisition gap between the financial accounting system and international accounting standards. There are differences between them despite the acquisition difference not being recognized as an asset. The negative acquisition difference generated as a result of the decrease in the value of the acquisition from the real value of the assets and liabilities is included in the credit of the asset and appears in the statement of financial position according to the financial accounting system, unlike the international standards that include it directly in the list Income is recognized as revenue, in addition to the existence of a discrepancy in the treatment of depreciation, as the financial accounting system provides a special account for the depreciation of the acquisition difference, unlike international standards that consider it a non-depreciation asset. The financial accounting system, on the other hand, includes the term initial acquisition difference, which is made up of two components that are treated separately: the acquisition difference and the evaluation difference, the latter of which was not covered by the standards. Regarding the handling of the acquisition difference, According to international standards, an obligation is handled using either the entire method or the partial method, although the financial accounting system solely refers to the partial approach.

Keywords: Acquisition discrepancy, acquisition cost, compilation of accounts, international accounting standards, financial accounting system

مقدمة:

تعتبر المعالجة المحاسبية المتعلقة بتكتل وتوحيد الاعمال من أكثر المواضيع تعقيدا واختلافا في المعالجة المحاسبية، اضافة الى اختلاف العناصر المكونة لها، وتباين مصطلحاتها من نظام محاسبي الى آخر، ومن بين هذه العناصر نجد مشكلة قياس ومعالجة فارق الاقتناء المرتبط باندماج الشركات، والذي كان موضع اهتمام للعديد من السنوات، فهو من أبرز الأصول الغير ملموسة وأكثرها تعقيداُ وجدلاُ، لأنه على خلاف الاصول الاخرى لا يمكن بيعه أو مبادلتها بصورة منفصلة في السوق، ولا يمكن فصله عن عناصر الشركة ، وقد تباينت المعالجة المحاسبية له بين الأنظمة المحاسبية، فالمعايير المحاسبية الدولية خصصت معايير تعالج وتنظم عمليات تجميع الشركات وفوارق الاقتناء من خلال مجموعة من المعايير ، أما في الجزائر فقد تطرق المشرع الجزائري الى الحسابات المجمعة من خلال الجرائد الرسمية، وتحديد كيفية اعداد وتجميع الحسابات والكيانات المدمجة واشار الى فارق الاقتناء الأول.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم القياس والافصاح عن فارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي؟

هذه الاشكالية تستدعي طرح **أسئلة فرعية** تتلاءم وأهداف الدراسة:

- ✓ كيف يتم تقييم والاعتراف بفارق الاقتناء من خلال المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي؟
- ✓ كيف يتم تقييم والاعتراف بفارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي؟
- ✓ ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير والنظام المحاسبي المالي في معالجة فارق الاقتناء؟

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على طرق قياس فارق الاقتناء من خلال المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ التعرف على طرق تقييم والاعتراف بفارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير والنظام المحاسبي المالي في معالجة فارق الاقتناء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية قياس فارق الاقتناء حيث أن إشكالية تقييمه والاعتراف به تجذب اهتمام الهيئات المسؤولة عن اعداد المعايير، في محاولة لجعل معالجة هذا الأصل أكثر ملاءمة ، فالدراسة ستحاول بيان فروقات المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء بين المرجعية الدولية والمرجعية الوطنية، في سبيل تحديد تأثير هذه الفروقات على التقرير والابلاغ المالي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف طرق التقييم والابلاغ والقياس لفارق الاقتناء بين المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، و تحليل هذه الفروقات و المنهج المقارن من خلال مقارنة طرق الاعتراف والتقييم والقياس لفارق الاقتناء بين النظامين لهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف.

هيكلة الدراسة:

من أجل بلوغ أهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات الفرعية سيتم تقسيم الدراسة الى المحاور الرئيسية الثلاث التالية:

- ✓ المحور الأول :القياس والافصاح لفارق الاقتناء (الاندماج)حسب المعايير المحاسبية الدولة
- ✓ المحور الثاني: القياس والافصاح لفارق الاقتناء (الاندماج) حسب النظام المحاسبي المالي
- ✓ المحور الثالث: المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في معالجة فارق الاقتناء

أولًا: القياس والافصاح لفارق الاقتناء (الاندماج)حسب المعايير المحاسبية الدولة

1. قياس فارق الاقتناء(الاندماج):

مصطلح GOODWILL هو مصطلح محاسبي متعدد المعاني، يقصد به شهرة المحل وفق الحسابات المالية، و هناك من يستعمله كمفهوم لفارق الاقتناء في الحسابات المجمعة(Karine FABRE et al,2011,p4) ، ويعرف فارق الاقتناء حسب المعيار الدولي للتقرير الماليا IFRS 3بأنه :**عبارة عن أصل معنوي يمثل منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول أخرى مشتراة ضمن عملية تجميع مؤسسات والتي لا يمكن تحديدها بشكل فردي ولا تثبت بشكل منفصل (IFRS Foundation,2022,p212)**

معايير المحاسبة الدولية خصصت معايير تحكم وتنظم عملية تجميع الشركات وفوارق الاقتناء الناتجة عنها، فكان أول معيار تطرق للموضوع هو المعيار الدولي IAS22 ، ولان المعايير في تطور وتعديل مستمر بهدف تحسين جودة المعلومة المحاسبية تم اصدار معيار آخر IFRS03 ثم جاءت النسخة المعدلة لهذا المعيار سنة 2008.

1.1. المعيار IAS22 :

فارق الاقناء الذي ينتج عن عملية الاقتناء حسب هذا المعيار يتمثل في: **فائض تكلفة الاقتناء عن حصة المشتري في القيمة العادلة للأصول والخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها (وعراب علي، 2018، ص87).**

و أشار المعيار أن الاندماج يكون وفق طريقتين اما ضم المصالح(ينظر اليها وكأنها تحويل للمصالح وتبادل دون مقابل مادي)، أو طريقة الحيازة(من خلال تكلفة حيازة)ويشار هنا الى استعمال المعيار مصطلح الاستحواذ في التعبير عملية الدمج.

أما فارق الاقتناء السلبي الذي يظهر نتيجة انخفاض تكلفة الاقتناء عن حصة المشتري في القيمة العادلة للأصول والخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها ، كما أشار المعيار أنه يجب أن تتضمن الميزانية الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المقتناة وأي فارق اقتناء أو فارق اقتناء سلبي، وبالتالي يعترف به كأصل ويتم اطفاؤها على مدار عمره الانتاجي (IAS plus,)

2.1. المعيار المالي IFRS3نسخة (2004) :

بدأ تطبيق المعيار بداية من 31 مارس 2004 و يشار ان هذا المعيار تم تعويضه بالمعيار IAS22 ، حيث ألغى طريقة الاندماج بأسلوب المصالح وأصبح يعترف فقط بعملية الاندماج وفق أسلوب الاقتناء(الشراء).

ويتم الاعتراف بفارق الاقتناء(لاندماج)في تاريخ الاقتناء كفائض تكلفة اندماج شركات على القيمة الحقيقية لأصول والتزامات القابلة للتحديد للشركة المندمجة التي تم الاستحواذ عنها، أما فارق الاقتناء السالبي يعترف به كإيراد دون أن يظهر في الميزانية، بعد التأكد بأن اعادة تقييم الاصول والالتزامات المستحوذ عليها تم بشكل صحيح، وأشار المعيار أن تكلفة الاقتناء تتضمن سعر الشراء مضافا اليها التكاليف المحملة مباشرة على عملية الاقتناء(**وعراب علي، 2018، ص 93.92**)

يلاحظ أن معيارIFRS3 نسخة 2004 لم يدخل تغييرات على التقييم والاعتراف بفارق الاقتناء مقارنة بالمعيارIAS22 ، الا أن فارق الاقتناء السالب حسب IAS22 يمكن ادراجه في الميزانية بينما المعيار IFRS 3 يمنع ادراجه في الميزانية بل يعترف به كايراد.

ويشير المعيار أن الشهرة السالبة قد تظهر نتيجة لأحد الأسباب التالية(مجلس معايير المحاسبة الدولية، دون تاريخ، ص342)

- ✓ أخطاء محتملة في قياس القيمة العادلة؛
- ✓ شرط معيار محاسبي معين بقتضي قياس صافي الاصول بمبلغ غير القيمة العادلة مثل عدم خصم الضرائب المؤجلة عند الاندماج بالشراء؛
- ✓ أن يكون الشراء بأسعار منخفضة حقيقية.

3.1. المعيار المالي IFRS 3نسخة(2008):

تم مراجعة هذا المعيار سنة 2008 نتجت عنه تعديلات تخص فارق الاقتناء، حيث ينص المعيار في الفقرة 19 أنه : بالنسبة لكل اندماج أعمال يجب على المشتري قياس أي حصة غير مسيطرة عليها ومحتفظ بها في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة، يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلى تحديد قيمتين للشهرة: اما الشهر ة الجزئية أو الشهرة الكلية **(Robert Obert,2012,p141)**، وتعالج الشهرة حسب المعيار بأحد البديلين(**تيجاني براقي، هدى بصير،،2016،ص154**):

أ- طريقة فارق الاقتناء الجزئي: وهي تمثل الفرق بين تكلفة الشراء وحصة المشتري من القيمة العادلة للأصول والالتزامات المشتراة القابلة للتحديد(وهي نفسها الشهرة التي تطرق اليها المعيار IAS22)

ب- طريقة فارق الاقتناء الكلي: وهي تمثل المبلغ الزائد لتكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة، بمعنى الشهرة الجزئية مضافا اليها الشهرة التي يحتفض بها الآخرون(حقوق الأقلية)، وتكون هذه الطريقة عند عدم الاقتناء بنسبة 100%.

ففارق الاقتناء يعالج بقيمة الكلية بدل من حصة المجموعة فقط وتدمج الحقوق غير المسيطر عليها، عند قياس تكلفة الشراء، وفق هذه الطريقة يتم الاعتراف بالحصص غير المسيطر عليها(حصة الأقلية) في الشركة التابعة مضافا اليها الحصة المسيطر عليها عند دمج الأعمال**(ricewaterhouseCoopers,2018,p12)**

وبالتالي فالفارق يحسب بالطريقة التالية:

فارق الاقتناء=(القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الدمج+قيمة الحصص غير المسيطر عليه)-القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة

أما فارق الاقتناء السالب لم يعرف أي تعديل مقارنة بنسخة 2004، والتي يعترف به مباشرة كايراد في قائمة الدخل. بالنسبة لتكاليف تجميع واندمج الشركات، يتم الاعتراف بها كمصاريف تحمل على الفترة مثل مصاريف اتعاب المهندسين والسماسرة و مصاريف إعادة تقييم الأصول، وغيرها من المصاريف حسب النسخة الجديدة على عكس IFRS3 اصدار 2004 الذي كان يضيفها الى تكلفة التجميع **(شنايت بلال، حبيش علي ،2010،ص637)**

2. طرق التقييم والاعتراف بفارق الاقتناء(الاندماج) وفق المعايير المحاسبية الدولية

1.2. **الافصاح**: لا يوجد معيار مستقل تناول الافصاح عن فارق الاقتناء، الا أن بعض المعايير تناولت الافصاحات المتعلقة به، حيث ينص المعيار المحاسبي رقم IAS1 أنه يتم الافصاح عن الأصول غير الملموسة بعرضها في الميزانية العمومية، كما نص معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 أنه يجب على الشركة المشترية(الدامجة)الافصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في المبلغ المسجل للشهرة خلال الفترة.من جهته معيار IFRS 3 يشير أنه في حالة الاندماج لابد من الافصاح عن **(شنايت بلال، حبيش علي ،،2010،ص375)**:

- ✓ أسماء الشركات موضع الاندماج
- ✓ تاريخ الاندماج
- ✓ تكلفة الاندماج ووصف عناصر تلك التكلفة
- ✓ المبالغ المعترف بها في تاريخ الاندماج بالشراء
- ✓ مبلغ أي شهرة سالبة تم اظهارها في بيان الدخل
- ✓ العوامل المساهمة في الاعتراف بالشهرة
- ✓ مبلغ الربح او الخسارة الشركة المشتراة منذ الاندماج والذي تم ضمه للشركة المشترية

2.2. **اختبار انخفاض القيمة** يتم الإفصاح عنها حسب المعيار IAS36 في الميزانية بقيمتها الصافية التي تقابل التدني، وتحتسب من خلال مقارنة اجمالي فارق الاقتناء المعدل مع المبلغ القابل للاسترداد للشركة المشتراة ولا يتم استعادة التدني في الفترات التي يزيد فيها فارق الاقتناء**(تيجاني براقي، هدى بصير،،2016،ص156)** ، وحسب المعيار المحاسبي الدولي IAS36 ، لابد من اجراء اختبار انخفاض القيمة له سنويا، كما أن انخفاض قيمة فارق الاقتناء سوف يؤثر على صافي الدخل، حيث يعتبر مصروف غير نقدي، ويحمل كعبء على الدخل **(بوغازي زينب، رقاد سليمة،،2018،ص144-145)**.

3.2. **فارق الاقتناء السالب** :وفق معيار التقرير المالي الدولي IFRS3 فانه يعتبر فارق الاقتناء أصلا من الأصول، أما فارق الاقتناء السالب فيتم الاعتراف به مباشرة كإيراد في قائمة الدخل؛

4.2. **الاهتلاك:** حسب المعايير المحاسبية الدولية فارق الاقتناء لا يتم اطفاؤه ولا يهتلك أبدا **(Ernst Young,2021,p17)**

5.2. **فارق الاقتناء المتولد داخليا:** حسب المعيار الدولي IAS38 لا يمكن الاعتراف به كأصل، لأنه غير قابل للتحديد ولا ينشأ عنه أي حقوق تعاقدية **(IFRS foundation,2014,p07)**

ثانيا: القياس والافصاح لفارق الاقتناء (الاندماج) حسب النظام المحاسبي المالي

1. قياس فارق الاقتناء(الاندماج):

استعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح فارق الادماج الأول وتطرق اليه في القسم الثاني من الجريدة الرسمية رقم 19، والذي يحدد عند دخول شركة ما في محيط الاندماج ويمثل(القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008، ص84): **فارق الاقتناء كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول و الخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل**

وعليه يحسب بالفرق بين تكلفة الاقتناء(الشراء)وصافي أصول الشركة المندمجة بعد اعادة تقييم بالقيمة العادلة لمجمل الاصول والالتزامات وفقا للعلاقة الحسابية التالية:

فارق الاقتناء =تكلفة الاقتناء(الشراء) - صافي الأصول المقيم بالقيمة العادلة

وأشار النظام المحاسبي المالي الى أنه يتركب من عنصرين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار اعداد الحسابات المدمجة هما: **(القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008، 2009، ص17):**

- ✓ فارق التقييم :يظهر نتيجة الفرق بين القيمة الحقيقة لبعض العنا صر قابلة للتحديد في الاصل المعاد تقييمها في اطار أعمال الاندماج والقيمة المحاسبية لنفس العناصر في تاريخ الاقتناء
- ✓ فارق الاقتناء :وهو يمثل فائض فارق الاندماج الذي لم يمكن الحاقه بالعناصر القابلة للتحديد فهو يمثل الجزء غير المرئي وغير الملموس للعناصر .

وفي حالة عدم إمكانية الفصل بين العناصر المكونة لفارق التجميع الأولي فإنه يتم تحميل قيمة هذا الأخير كفارق إقتناء على سبيل التبسيط والشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم 01: فارق الاقتناء(الاندماج) الأولي

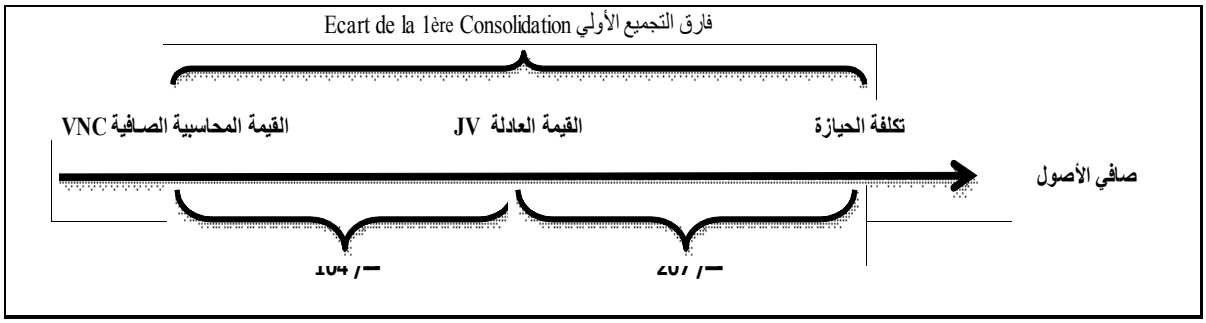

المصدر: حواس محمد، مطبوعة دروس في مقياس محاسبة الشركات المعمقة، جامعة علي لونيسي بليدة 2، ص: 63

من خلال تحليل الشكل وفي اطار أعمال الاندماج يتم عادة اعادة تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة وهو ما ينتج عنه عادة فارق التقييم حيث:

فارق التقييم = العناصر المقيمة بالقيمة العادلة- القيمة المحاسبية الصافية لنفس العناصر.

وبعدها يتم المقارنة بين صافي أصول الشركة المندمجة المقيمة بالقيمة العادلة وتكلفة الحيازة والذي ينتج عنه فارق الاقتناء

فارق الاقتناء=تكلفة الاقتناء-صافي الأصول بالقيمة العادلة(هذا الفارق لا يمكن نسبه الى العناصر القابلة للتحديد بل يعالج في حساب مستقل)

وفارق الادماج الأول يضم كلا من فارق الاقتناء وفارق التقييم.

2. **طرق التقييم والاعتراف المرتبطة بفارق الاقتناء حسب النظام المحاسبي المالي**

1.2. **الافصاح**: يتم اثبات فارق الاقتناء عند وجود اقتناء(شراء) حيث يظهر الفارق بين تكلفة الشراء وصافي أصول الشركة التي تم شراؤها، وبعد تسجيل الأصول بقيمتها السوقية العادلة في السجلات المحاسبية للمالك الجديد فإن أي مبلغ إضافي يدفع يسجل مدينا في حساب أصل يطلق عليه فارق الاقتناء، ويسجل فارق الاقتناء في جانب الأصول غير الجارية للميزانية تحت عنوان منفصل عن بقية عناصر الأصول غير الملموسة، وفي شكل زيادة للأصل اذا كان الفارق موجب وتخفيض اذا كان الفارق سالب**(القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008، ،2009،ص17)** وعليه:

- ✓ **الفارق موجب(سعر الشراء أكبر من الصافي) تكون شهرة موجبة تسجل في مدين الحساب 207**
- ✓ **الفارق سالب(سعر الشراء أقل من الصافي) تكون شهرة سالبة تسجل في دائن الحساب 207.**

كما يدرج في الحسابات أي فارق اقناء سلبي في شكل منتوج تبعا لوظيفة أصله عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة الحقيقية غير النقدية المكتسبة، وقيمة اقتنائها، فيدرج كمنتوج على مدى المدة المفعية الباقية لهذه الاصول، وأي معالجة للفارق لابد أن تقدم في ملحق الحسابات المدمجة**(القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008، 2009،ص18)**

2.2. **الاهتلاك**: يتم احتساب أقساط الإطفاء لفارق الاقتناء ، حيث تم تخصيص حساب معني بذلك (حـ/ 2807) في مدونة الحسابات (القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008، 2009،ص17)

3.2. **انخفاض القيمة**: حسب النظام المحاسبي المالي فانه عند كل عملية جرد يتم مقارنة مبلغ فارق الاقتناء الموجب مع القيمة النفعية للعناصر غير المادية التي يشكلها هذا الفارق، ومن المحتمل اثبات خسارة قيمة على فارق الاقتناء لإرجاع هذا الفارق الى قيمته الاقتصادية النفعية(القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008، 2009،ص17،2009) ، و لا يمكن استرجاع خسائر القيمة المسجلة في حساب فارق الاقتناء حـ/ 2907

وبالتالي النظام المحاسبي المالي يعتبر فارق الاقتناء أصلا كغيره من الاصول يخضع للاهتلاك، ولاختبار انخفاض القيمة.

ثالثا: المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في معالجة فارق الاقتناء

بعد عرض طرق القياس والتقييم والعرض لفارق الاقتناء حسب المعايير المحاسبية الدولية ثم النظام المحاسبي المالي، سيتم في هذا الجزء استخراج أوجه التشابه والاختلاف من خلال:

1.لقياس:

جدول رقم 01: أوجه التشابه والاختلاف في قياس فارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

العنصر	معايير المحاسبة الدولية	النظام المحاسبي المالي
التعريف	فائض تكلفة اندماج شركات على القيمة الحقيقية لأصول والتزامات القابلة للتحديد للشركة المندمجة التي تم الاستحواذ عنها	كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول و الخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل
معالجة فارق الاقتناء	توجد طريقتين طريقة الشهرة الجزئية في حال حيازة 100% وطريقة الشهرة الكاملة في حال حيازة اقل من 100%	يتم الاعتماد على طريقة الشهرة الجزئية فقط.
فارق الاقتناء السالب	انخفاض تكلفة الاقتناء عن حصة المشتري في القيمة العادلة للأصول والخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليهاو تدرج كإيراد في قائمة الدخل	هو الشراء بتكلفة أقل من صافي أصول الشركة التي تم شراؤها تسجل في دائن الحساب 207 في قامة المركز المالي
التركيب	تم التطرق الى فارق الاقتناء فقط دون الاشارة الى فارق التقييم	يتركب من عنصرين يكونان موضوع معالجة محاسبية هما فارق الاقتناء وفارق التقييم
التكاليف المرتبطة بالتملك	يتم الاعتراف بها كمصاريف في الفترة التي تخصها	لم يشر اليها في النظام

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا مما تم عرضه سابقا

من خلال الجدول يلاحظ أن هناك اتفاق بين النظامين حول تعريف فارق الاقتناء واعتباره فائض في تكلفة الاقتناء(الاندماج) عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات الا أن هناك عدة جوانب مختلفة مثل طريقة معالجة الفارق فحسب المعايير توجد طريقتين الطريقة الجزئية في حال الاقتناء بنسبة 100% والطريقة الكلية هذه الاخيرة لم يتطرق اليها النظام المحاسبي المالي، ونفس الشيء بالنسبة للتكاليف المرتبطة بالاقتناء حسب المعايير يتم الاعتراف بها كمصاريف تخص الفترة بينما النظام المحاسبي المالي لم يشر اليها، ومن نقاط الاختلاف كذلك تركيب فارق الاقتناء فالنظام المحاسبي المالي اشار الى أن تركيب فارق الاقتناء الأولي في حال الاقتناء(الاندماج) يتكون من تكلفة اعادة التقييم مضافا اليها تكلفة فارق الاقتناء بينما المعايير تطرقت لتكلفة فارق الاقتناء فقط،

2. التقييم والاعتراف

جدول رقم 02: أوجه التشابه والاختلاف في التقييم والاعتراف بفارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

العنصر	معايير المحاسبة الدولية	النظام المحاسبي المالي
فارق الاقتناء الموجب	يسجل في جانب الاصول	يكون في جانب الاصول غير الجارية في حساب مستقل
فارق الاقتناء السالب	يتم الاعتراف به في قائمة الدخل	يسجل في دائن ح207 في قائمة المركز المالي
الاهتلاك	لا تحسب أقساط الاهتلاك للفارق الموجب	يتم حساب اقساط الاهتلاك للفارق الموجب
انخفاض القيمة	تسجل بصفة دورية عملية الانخفاض ولا تسترجع هذه الخسائر	تسجل بصفة دورية عملية الانخفاض ولا تسترجع هذه الخسائر
فارق الاقتناء المتولد داخليا	لا يمكن الاعتراف به كأصل	لا يمكن الاعتراف به كأصل

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا مما تم عرضه سابقا

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اتفاق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي فيما يخص الاعتراف بفارق الاقتناء الموجب حيث يعتبر أصل من الأصول، اضافة الى الاتفاق في حال وجود انخفاض قيمة لهذا الفارق يتم تسجيلها الا أن هذه الخسائر لا تسترجع، وبالنسبة لفارق الاقتناء المتولد داخليا فلا يعترف به كأصل في كلا النظامين، أما نقاط الاختلاف بينهما فالاعتراف بفارق الاقتناء السالب حسب النظام المحاسبي المالي يدرج في مدين ح207 في قائمة المركز المالي، بينما يتم الاعتراف به في قائمة الدخل حسب المعايير المحاسبية الدولية، اضافة الى الاختلاف في تكوين أقساط اهتلاك لفارق الاقتناء حيث أن المعايير لا تحتسب أقساط الاهتلاك للفارق الموجب بينما النظام المحاسبي المالي خصص لها حساب منفرد في مدونة الحسابات ح/ 2807 أقساط الاهتلاك لفارق الاقتناء الموجب.

خاتمة:

مع تطور ونمو الشركات، وزيادة التكتلات والاستحواذات بين الشركات طفت الى السطح بعض المشاكل المحاسبية المعاصرة ، ومن المواضيع التي شكلت جدلا في كثير من الانظمة المحاسبية عبر العالم فارق الاقتناء ، وتركز الجدل حول الاعتراف به كأصل وحساب اقساط اهتلاكه وطريقة الافصاح عنه في القوائم المالية .

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق الى طرق القياس والاعتراف والمعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء بين المعايير المحاسبية الدولية باعتبارها المرجعية الدولية والنظام المحاسبي المالي حيث خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ بهدف تعزيز الاتجاه نحو القيمة العادلة وتحقيق مقاربة دولية المعايير في تطوير ومراجعة مستمرة وبالنسبة لفارق الاقتناء فقد تم الغاء المعيار IAS22 واستبداله بالمعيار IFRS03 ؛
- ✓ تم مراجعة المعيار IFRS03 وأهم التعديلات كانت الاعتراف بالمصاريف الملحقة بعملية الاقتناء حيث كانت ترسمل مع التكلفة بينما النسخة المعدلة تعتبرها مصاريف تحمل على قائمة الدخل؛
- ✓ الزيادة في فائض القيمة عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات في عملية الاقتناء تولد فارق اقتناء موجب بينما العكس يولد فارق اقتناء سالب
- ✓ توجد طريقتين في معالجة فارق الاقتناء هما الطريقة الكلية والطريقة الجزئية حيث يظهر هذا الاختلاف في حال كانت الحيازة بأقل من 100% وهذا حسب النسخة المعدلة للمعيار IFRS03 بينما النسخة الأولى للمعيار أشارت للطريقة الجزئية فقط وهو نفس الحال بالنسبة للنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ يتم الاعتراف بفارق الاقتناء الموجب كأصل وفق المعايير والنظام المحاسبي المالي بينما فارق الاقتناء السالب يدرج في دائن الأصل 207 ويظهر في قامة المركز المالي عكس المعايير الدولية التي تدرجه مباشرة في قائمة الدخل ويعترف به كايراد ؛
- ✓ تطرق النظام المحاسبي المالي لمصطلح فارق الاقتناء(الاندماج) الأول عند دخول شركة ما مجال التوحيد بينما المعايير المحاسبية لم تشر اليه؛
- ✓ يقدم النظام المحاسبي المالي حسابا خاص باهتلاك فارق الاقتناء عكس المعايير الدولية التي تعتبره أصلا غير قابل للاهتلاك؛
- ✓ يوجب النظام المحاسبي المالي وكذلك المعايير ضرورة اجراء مقارنة بين القيمة المحاسبية والقيمة القابلة للتحصيل بشكل دوري لاختبار انخفاض قيمة الفارق؛
- ✓ يوجد تباين في معالجة فارق الاقتناء السلبي بين النظامين فالنظام المحاسبي المالي يدرجه في الميزانية في دائن الحساب 207 بينما المعايير الدولية تمنع ادراجه في قامة المركز المالي و يتم الاعتراف به مباشرة في قائمة الدخل؛
- ✓ لا يتم الاعتراف بفارق الاقتناء المتولد داخليا كأصل من الاصول سواءا بالنسبة للمعايير المحاسبية أو النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- القرار المؤرخ بـ 26 جويلية 2008 و المتعلق بقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كدا مدونة الحسابات و قواعد سيرها(25 مارس 2009)، الجريدة الرسمية رقم 19 ، الجزائر،
- بوغازي زينب، رقاد سليمة(2018)، **مدى أهمية فارق التوحيد(الادماج)في توحيد حسابات المجموعة وفقا لكل من النظام المحاسبي المالي والمعايير**، مجلة الحقوق و والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، مجلد 2 (36)،
- تيجاني براقي، هدى بصير(2016)، **الفروقات العالمية البينية في القياس والتقرير عن اندماج الاعمال في الأنظمة المحاسبية الأساسية-دراسة مقارنة بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية: الامريكية، الفرنسية، والنظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلد3(05).
- وعراب علي(2016)، **اشكالية تقييم فارق الحيازة في ظل معايير الابلاغ المالي –دراسة حالة مجمع صايدال**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة .
- شنايت بلال، حبيش علي(2001)، **تجميع الاعمال بين النظام المحاسبي المالي SCFو ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS03**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا افريقيا، المجلد17(26).
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية- كتاب ودليل-ويلي.

المراجع بلغة أجنبية:

- Ernst & Young(2021), US GAAP versus IFRS The basics; available on the following website file:///C:/Users/TOSHIBA/Downloads/ey-ifrs11560-211us-01-14-2021.pdf le 18/01/2023
- IFRS foundational(2014), norme IAS 38: immobilisations incorporelles , available on the following website
- https://tunisianifrsgroup.files.wordpress.com/2014/10/ias-38-immobilisations-incorporelles.pdf le15/01/2023
- IFRS Foundation(2020), Business Combinations IFRS3; available on the following website https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ifrs-3-business-combinations.pdf?bypass=on LE 04/01/2023.
- IAS plus, IAS 22, Business Combinations (Superseded), available on the following website https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias22 LE 04/01/2023
- Karine FABRE et al(2011).,**Ecart d'acquisition et Normes Ias/Ifrs Une Etude Empirique Des Pratiques DesEntreprises Francaises**, Paris Dauphine.
- Robert Obert(2012), Fusion Consolidation en 25 Fiches, 3eme Edition, Dunod, Paris
- ricewaterhouseCoopers(2018), **IFRS 3 (Revised): Impact on earnings – the crucial Q&A for decision-makers**

دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية:
دراسة استطلاعية لعينة من الأكاديميين والممارسين المهنيين بولاية البليدة.

The Role of Accounting Disclosure in achieving the Quality of Financial Statements:
Exploratory study for a sample of academics and professional practitioners in Blida

د. محمد لمين علون /جامعة البليدة 2/ الجزائر
Dr. Mohamed Lamine Alloune/University of Blida2/Algeria
د. ريمة بن بايرة /جامعة البليدة 2/ الجزائر
Dr. Rima Benbaira/University of Blida2/Algeria
د. خير الدين شرواطي /جامعة البليدة 2/ الجزائر
Dr. kheirddine Cherouati/University of Blida2/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية ودوره الايجابي في الرفع من جودة القوائم المالية ومحاولة إسقاط ذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من 63 مفردة من أساتذة جامعيين، محاسبين معتمدين ومحافظي وخبراء محاسبين بولاية البليدة، بإستخدام أداة الإستبيان وبرنامج الجداول EXCEL 2018 لتفريغ البيانات، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS V28 للمعالجة البيانات وتحليل وتفسير النتائج، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى أن أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية نابع من الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في نجاح أو فشل المؤسسة ودرجة نموها وتطورها في المجال الذي تعمل فيه، حيث أنه بقدر ما تتوافر معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب بقدر ما تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة، وكذلك تساعد المساهمين ومختلف المستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرة من إدارة المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، معلومات محاسبية، قوائم مالية، نظام مالي محاسبي. معايير محاسبة دولية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of accounting information disclosure according to the accounting financial system and International Accounting Standards and its positive role in improving the quality of financial statements, and attempting to apply that through a field study for a sample of 63 of academics, certified accountants and accounting experts in Blida, using the questioner tool and "Microsoft

Excel 2018" for unloading data and the Statistical Packages for Social Sciences SPSS V28 for processing data ,analyzing and explaining results, also the descriptive analytical approach was used.

The study concluded that the importance of accounting disclosure in achieving the quality of the financial statements stems from the role that accounting information plays in the success or failure of the institution and the degree of its growth and development in the field in which it operates, and as much as appropriate, accurate and timely information is available, it helps management to take appropriate decisions, also helps shareholders and various external users who do not have the authority to obtain the information they need directly from the management of institutions.

Keywords: Accounting Disclosure, Accounting Information, Financial Statements, Accounting financial system, International Accounting Standards.

مقدمة:

بالنظر إلى التقدم العلمي الذي غزا كل مجال من مجالات النشاط البشري، أصبح الاعتماد علي المعلومات الصحيحة والدقيقة واجب كل باحث أو مسئول في أي موقع كان، وباعتبار المحاسبة نظام معلومات يستخدم لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح وتكون تلك النتائج مترجمة في شكل قوائم مالية وتقارير تعكس ما وقع في المؤسسة الاقتصادية من أحداث متتالية ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم.

وتتفاعل البيئة الجزائرية تفاعلا إيجابيا مع البيئة المحاسبية الدولية وذلك من خلال إجراء إصلاح على النظام المحاسبي للمؤسسات،حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق توافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، في الوقت الذي كان يعاني فيها المخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ عام 1975 قصورا في خدمة كل مستعملي المعلومات المالية و المحاسبية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم، ولقد كللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد يوم 25 نوفمبر 2007 والذي بدأ العمل بها ابتداء من أول جانفي2010، وعليه فان الأنظمة المحاسبية أصبحت تركز على أهمية لإفصاح على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية باعتبارها الوسيلة الرئيسة للإدارة الفعالة لإيصال نتائج المحاسبة للمستخدمين لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل. وزادت أهمية موضوع الإفصاح في الجزائر بعد زيادة عدد المؤسسات الصناعية المساهمة وخاصة بعد تأسيس سوق الأوراق المالية، حيث لقي الإفصاح الكثير من الاهتمام من جانب بعض الجهات العلمية والمهنية التي قامت بإصدار عدد من التوصيات والآراء التي تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

- **إشكالية الدراسة:** استناد لما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية وفقا لعينة الدراسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الملائمة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة؟
- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الموثوقية بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة؟
- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة؟
- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الثبات بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة؟
- **الفرضيات:** ويمكن صياغتها على النحو التالي:
- **الفرضية الرئيسية:** وتتمثل في ما يلي: **H0:** لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- **الفرضيات الفرعية:** وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:
  - ✓ **H0:** لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الملائمة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
  - ✓ **H0:** لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الموثوقية بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
  - ✓ **H0:** لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
  - ✓ **H0:** لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الثبات بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة بشكل عام في تسليط الضوء حول أهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة ودوره في أعطاء صورة واضحة للمستفيدين حول القوائم المالية وإعطاء مصداقية أكثر لها، حيث تنعكس بدورها بشكل إيجابي على تطور المؤسسات الجزائرية وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات النظام المحاسبي المالي.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات محاسبية ذات خصائص نوعية لاتخاذ القرارات مهما كان نوعها، لذلك لابد إلى أن تكون الإفصاحات في هذه القوائم شاملة وكافية لمواجهة احتياجاتهم.

- **المنهج المستخدم:** يستند هذا البحث على المنهج الوصفي كونه المنهج الأكثر ملائمة لعرض الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث، وعلى المنهج التحليلي لتوضيح العلاقة السببية بين المتغير المستقل والتابع، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة الذي يمكننا من إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني قصد توضيح آراء مفردات عينة الدراسة حول دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية.
- **الدراسات السابقة:** تم الإعتماد لانجاز هذا البحث على الدراسات السابقة الموالية:

- **دراسة حنان قسوم (2016-2017)** بعنوان " **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية، كما ركزت الدراسة على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومة المالية ونماذج الاستحقاق الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، وعلاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح؛ بمعنى أن طريقة استخدام المستحقات الاختيارية لا تعكس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة القوائم المالية من حيث الحد من إدارة المؤسسات لأرباحها.
- **دراسة فطوم أمحمدي (2017)** بعنوان "**دور النظام المحاسبي المالي في رفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية" (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان معالجة تطبيق النظام المحاسبي المالي وأثره على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وخلصت إلى نتائج من أبرزها:
  - أن كفاءة النظام المحاسبي المالي في الجزائر تتوقف على مدى تفعيل المنافع والاستعمالات المنتظرة من مخرجاته.
  - عدم الالتزام بكافة قواعد ومتطلبات الإفصاح في القوائم المالية تؤدي إلى عدم كفاءة المعلومات المفصح عنها.
- **دراسة صالح واضح (2019-2020)** بعنوان " **أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية - الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ifrs/iasوطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي scf منذ سنة 2010 ،من خلال دراسة عينة من اراء ممثلي الافصاح المحاسبي والضريبي في المؤسسات ومتمثلين في: خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، والمستشارين الجبائيين بالإضافة إلى دراسة وتحليل القوائم المالية والتصريحات الجبائية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديد حجم التهرب الضريبي المترتب عن اختلالات الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الافصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ifrs/ias يمكن ان تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحديد الوعاء الضريبي بصورة تعبر عن الصورة

الحقيقة لنتائج المؤسسات حسب اراء المستجوبين وهذا ما تم التأكد منه من خلال دراسة حالة بعض المؤسسات والتي تمثل نشاطها في الاستراد والتصدير والانتاج، والاشغال العمومية.

- **دراسة أحمد حابية (2020) بعنوان "العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة"**، مجلة المُدَبر، المجلد 07، العدد 02، جامعة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة"، ولعل وأهم أربعة عوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية هي: العوامل المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، والعوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم، والعوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح، والعوامل المتعلقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية، وخلصت الدراسة إلى أنه حتى يتم التوصل إلى الإفصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية يجب مراعاة أهم العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في هذه القوائم.

أولا: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي: تختلف وجهات النظر حول تعريف الإفصاح المحاسبي: حسب حاجات الجهة المستخدمة ولذلك سنتقدم تعاريف للإفصاح المحاسبي:

- "فهو تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة للغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات." (الججاوي، الجمبلي، 2015، ص 15)
- "هو عملية الإظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في وقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها للقوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع الدفاتر والسجلات المؤسسة." (صديق، صديقي، 2016، ص 76)
- كما عرفه هندريكسن hendrichson على أنه: "عرض المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق الرأس المال الفعالة" (بلهامل، 2015، ص 118)

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص إن الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم إظهار المعلومات المالية والمحاسبية لمستخدميها بصورة واضحة لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرار.

2- مقومات الإفصاح المحاسبي: يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات التالية: (امحمدي، 2017، ص ص 137-138)

ا- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تعددت الفئات المستخدمة للمعلومات للمحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، لذا فقد كرس **dorine** أهمية تحديد الجهة للمستخدمة للمعلومات المحاسبية، كركن أساسي في تحديد إطار الاقتصادي المناسبة بالقول:" إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تتبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات من جهات المختلفة تكون أيضا" لذلك فان الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض.

ب- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية فلائمتها وأهميتها النسبية وتلتقي في هذا الإطار وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966 بالقول:" في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى.

ج- نوعية البيانات والمعلومات: تتضمن جملة بيانات ومعلومات منها القوائم المالية والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى المعلومات الأساسية لأخرى تعتبر ضرورية بالإضافة إلى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم. (السيد، 2014، ص 50)

د- تحديد أساليب إفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وطرقه: إن تحقيق الإفصاح المناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق الإفصاح يستهل القيم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال تركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع ورغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى الملحقات هو الإيضاحات يبقى الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم. (طحان، قمان، 2020، ص 576)

هـ- توقيت الإفصاح عن البيانات المالية: يعد التوقيت المناسب واحد من ثلاث الصفات هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، وصفتان الأخريان هما القيمة التنبؤية والتغذية العكسية، وحتى تكون الإفصاح مفيدا فانه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات ومنفعة المعلومات لم تزول إذ لم تأت في وقتها بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرارات ترتبط بمدى حصوله على معلومات المناسبة في الوقت المناسب. (مطر، السيطي، 2012، ص 356)

3- أنواع الإفصاح المحاسبي: للإفصاح المحاسبي أنواع عديدة تتمثل في (محمود، 2018، ص 310):

ا-الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطية لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي يعتمد عليه اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق ففي نهاية الفترة الحسابية بل يمتد بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي بها تأثير على مستخدميها.

ب-الإفصاح الشفهي: لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة لإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

ج-الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة إظهار المعلومات بحيث يكون غير مضللة لمستعملها وعلى رأسهم المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استعمالها، ولهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضعية.

فمفهوم الإفصاح الوقائي يتقاطع مع المفهوم الإفصاح الكامل، لأنهما يظهران ويكشفان المعلومات المطلوبة بطريقة تجعل منها غير مضللة للمستعملين الخارجين بصفة عامة ولفئة المستثمرين بصفة خاصة.

د- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي فيه حاجة مستعملي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، فوق هذا المفهوم ليس من الوهم فقط الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين الآخرين ويتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية فالإفصاح الملائم إذا هو ذلك الإفصاح. (خليفاتي، 2015، ص 129)

هـ- الإفصاح الكافي: ويعني توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على نحو لا يجعل القوائم المالية مظللة وهذا الحد من المعلومات يكفي لسد حاجة الأطراف المستفيدة من المعلومات في اتخاذ القرارات.

و- الإفصاح العادل: أما هذا الإفصاح فإنه يعد مطليا أخلاقيا فقد يوصى بأن المحاسبة والمعلومات الأخرى تكون غير متحيزة وموضوعية إذ يتطلب الهدف الأخلاقي أن تكون هناك معاملة متكافئة لكافة متخذي القرارات والمستخدمين المرتقيين. (الجحاوي، الجمبلي، 2015، ص 60)

4- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي: هناك عدة عوامل تؤثر في الإفصاح بشكل عام والإفصاح المحاسبي بشكل خاص يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية، وهي تنقسم إلى:

ا- العوامل الداخلية: وتنقسم إلى (بن صالح، 2011، ص ص 92-93):

- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توفر الصفات النوعية للحكم على كفاءتها، وأهم تلك الصفات مدى ملائمة تلك المعلومات لاتخاذ القرارات من قبل

مستخدمي التقارير المالية ودرجة موثوقية تلك المعلومات بالإضافة إلى قابليتها للتحقيق والمقارنة المالية ليست إلا أداة مثل أي أداة تتوافق منفعتها على مدى الاستفادة منها.

- **عوامل تتعلق بالمؤسسة:** هناك مجموعة من العوامل أو الخصائص المرتبطة بالمؤسسة منها عدة المساهمين وتسجيلها في البورصة وعمر المؤسسة في الصناعة والمدقق الخارجي وغيرها من الخصائص التي قد تؤثر في درجة الإفصاح في ظل قروض معينة والتي يمكن حصرها فيما يلي:
- **عدد المساهمين:** تشير الدراسات المحاسبية إلى أن هناك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين قد تؤدي إلى المزيد من المعلومات ودرجة الإفصاح على أساس مطلوب الإفصاح عنها من قبل المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين.
- **تسجيل المؤسسة بسوق الأوراق المالية (البورصة):** إن لهذا العامل أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح حيث يتم التعامل في الأسهم أو السندات المصدرة من قبل المؤسسات المسجلة في البورصة بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهدافها ونشاطها ونتائج أعمالها.

وبالتالي تكون هناك ضوابط تشريعية تصدرها الهيئة أو الجهة المشرفة عن البورصة تتطلب من المؤسسات المدرجة أسهمها في البورصة الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي قد يؤدي عدم تحليل مستخدمي القوائم المالية والمتعاملين البورصة.

- **المدقق الخارجي:** يؤثر المدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهيئة تفرضها معايير المهنة التي ينتمي إليها.
- **عمر المؤسسة في الصناعة:** يكون عمر المؤسسة عاملا مؤثرا في تحسين درجة الإفصاح عن المعلومات بافتراض أن المؤسسات الحديثة التأسيس وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب:
- تساعد خبرتها التشغيلية السابقة في عملية الإبلاغ المالية على التنبؤ بالأداء المستقبلي.
- قابلية أسهمها للتداول في السوق المالي بشكل أكبر لطول مدة وجودها في الصناعة ما يترتب عليه تفهم متطلبات الإفصاح التي يرغب فيها مستخدمي التقارير المالية.

ب- **العوامل الخارجية:** ومن أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في الإفصاح المحاسبي ما يلي(امحمدي، 2017، ص ص 129-130):

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن تعطي المؤسسة اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسة، حيث أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف نوع النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة.
- **البيئة الاقتصادية:** يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية العامة، والإفصاح يختلف نطاقه وأهدافه في النظم

الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية ويرجع اختلاف الإفصاح إلى اختلاف تطور أسواق رأس المال ونوع المؤسسات وطبيعة ملكية الأسهم بها التي تعطي الحافز إلى الإفصاح الاختياري.

- **البيئة الثقافية والاجتماعية:** تعتبر البيئة الثقافية والاجتماعية عن النظام الأسري والتعليم والديانة السائدة في المجتمع، وهذه العوامل لها أثر كبير في تقييم مدى ملائمة المعلومات لمستخدميها، حيث يعتبر كل فرد في المجتمع له نظامه الخاص بتقييم الاستراتيجيات والبدائل المتاحة له، مما يؤثر بالتبعية على مفهوم الإفصاح ونطاقه، والتي تؤثر على الثقافة المحاسبية للمؤسسة.
- **العوامل القانونية والتشريعية:** ويؤثر تدخل السلطات وما يترتب عليه من قوانين على الإفصاح من خلال:
  - تطور الشكل القانوني للمؤسسة وارتباطه بتطور الأنشطة الاقتصادية.
  - تدخل الدولة من خلال التشريعات في طرق عرض وإعداد القوائم المالية.
  - تدخل الدولة في السياسة المالية والضريبية وإعداد وتنظيم المحاسبة.

ثانيا: الإطار النظري للقوائم المالية

1- **مفهوم القوائم المالية:** هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

"هي مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية." (العزب، 2012، ص ص 15-16)

"تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، فالمعلومات الواردة تقيس المراكز المالية للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويمكن كذلك التعرف على مختلف التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، وهي التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث والمالية وتأثيراتها على الأصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها." (الجعارات، 2008، ص 93)

"هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية." (قانون رقم 11-07، 2007، ص 05)

ومنه نستنتج أن القوائم المالية تعتبرا ملخصا لعمليات المؤسسة في السنة المالية المحاسبية، وهي عبارة عن مجموعة من القوائم والجداول والتقارير تبين حالة المؤسسة، وتعتبر كدليل للمستثمرين تساعدهم على اتخاذ القرارات، وتمكن المؤسسة من مقارنة النتيجة السنوية بالسنوات السابقة، وتعد هذه القوائم وفق أسس ومبادئ متعارف عليها دوليا، وتعطي الاعتماد والشفافية لعمليات المؤسسة.

2- اهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية إلى تزويد مستخدميها بمعلومات شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة، والأداء والتغيرات في هذه الوضعية، ويمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في النقاط الآتية (الحجاوي، الزوبعي، 2014، ص ص 18-19):

- تزويد المعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل أو الدائنين والمقرضين، وبعض الوحدات الحكومية كقسم الضريبة وسوق الأوراق المالية وغيرها من الأطراف المهتمة بالقوائم المالية، لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- تزويد المعلومات التي تساعد الأطراف المعنية (الذين لهم مصلحة في أمور المؤسسة) من القيام بتقييم مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية.
- تزويد المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية (الأصول) للمؤسسة والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد والتغيرات التي حصلت فيها.
- تزويد مستخدمي القوائم المالية والبيانات المتعلقة بها بالمعلومات المفيدة لأغراض المقارنة والتنبؤ وتقييم القوى الإدارية للمؤسسة أي قياس الأداء التشغيلي لها.
- تزويد المعلومات المفيدة عن المصادر المختلفة للنقدية وأوجه استخدامها.
- تزويد المعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة بفعالية من أجل التوصل لتحقيق أهداف المؤسسة.
- تزويد المعلومات الحقيقة والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى، التي تكون مفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الإدارية للمؤسسة، من خلل الملاحق والجداول المرافقة للقوائم المالية والتي عادة ما تتضمن تفسيرات وإيضاحات، تساعد مستخدمي هذه القوائم على تفهم المعلومات والبيانات المالية الواردة فيها.

3- خصائص جودة القوائم المالية: هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق هذه الخصائص ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة ذات جودة، وتتمثل هذه الخصائص في (لطفي، 2008، ص 50):

- **الملائمة:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجيات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على الاقتصادية للمستخدمين وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وما يؤكد أو يصحح تقييماتهم الماضية. ويمكن ان تكون المعلومات ملائمة ولكن غير مؤثرة فيها بطبيعتها وطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها موضع نزاع قانوني، فاعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية بعد غير مناسب في حين يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ في الظروف المحيطة بالمطالبة

- **الموثوقية:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون مؤثرة فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد ان تعبر عنه أو المتوقع ان تعبر عنه.
- **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة المالية للمؤسسة عبر الزمن، من اجل تحديد اتجاهات المركز المالي في الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن تقييم مركزها المالي وأدائها والتغيرات في المراكز المالية، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث يجب ان تتم على أساس ثابت في المؤسسة وعبر الزمن لتلك المؤسسة، وعلى أساس ثاب للمؤسسات المختلفة.
- **الثبات:** يقصد به الثبات في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى، وبالتالي تتحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على فترات محاسبية، وقد تفرض بعض المتغيرات البيئية المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها، وفي مثل هذه الحالات ينص مجلس معايير المحاسبة المالية على ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيّان أثره على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها. (ابو المكارم، 2004، ص 32)

4- قواعد وأسس إعداد وعرض القوائم المالية

ا- قواعد إعداد القوائم المالية: هناك قواعد لابد من اجل احترامها عند إعداد القوائم المالية وهي (بوتين، 2010، ص ص 68-69):

- على المؤسسة أن تتأكد من فرضية استمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لابد من شرح الأساليب الكيفية لإعداد هذه القوائم في هذه الحالة.
- كل عنصر معتبر يظهر لمفرده وكل العناصر معتبرة تجمع.
- إن فرضية محاسبية الالتزامات متوفرة وان المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغيرات جاء بها المعيار
- لا يتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا لزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك، يمكن القيام بالمقلصة بين الأعباء والإيرادات إذا كان معيار يلزم أو يسمح بذلك وان تكون ناتجة عن العمليات متشابهة وغير معتبرة، و كل معلومة رقمية تعطي تقارن بالدورة السابقة.
- كل قائمة مالية تحمل اسم المؤسسة، ذكر هو الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم المجمع، تاريخ الوثيقة، العملة المستعملة وتقريب الأرقام.
- في حالة تغيير إعداد القوائم المالية، مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة أقصر على المؤسسة ذكر أسباب تغير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتوى مع الأرقام الدورات السابقة والدورات اللاحقة للدورة المعنية.

ب- **اسس اعداد القوائم المالية** نص المعيار المحاسبي الدولي الأول على عدة اسس عامة يجب الانطلاق منها عند اعداد القوائم المالية، وهي (بن فرج، 2014، ص ص 63-65):

- - **العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية:** يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل للمركز المالي والتدفقات المالية للمؤسسة، وفي حالات نادرة جدا تجد الادارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا، لذا من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا.
- - **السياسات المحاسبية:** السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.
- - **فرض استمرارية المؤسسة:** إعداد التقارير والقوائم المالية على أساس المؤسسة مستمرة، ما لم تكن هناك نية لدى الادارة إما لتصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة، وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الادارة على علم أثناء تقييمها بحالات عدم التأكد المادية، أي تتعمق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، فإنه يجب الافصاح عن حالات عدم التأكد.
- **المحاسبة على اساس الاستحقاق:** يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها)، أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يتم الاعتراف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل بما يخصها من أعباء.
- **مبدا ثبات العرض:** عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الاشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية، من ناحية الاسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية.
- **مبدا الحيطة والحذر:** قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الاحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الانتاجي للمعدات والاصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.، يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الافصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، أي تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، ولا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.
- **القابلية للمقارنة:** يجب الافصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعمق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الاشارة إلى ذلك في الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

5- أنواع القوائم المالية: تتمثل في الآتي:

ا - **الميزانية:** هي قائمة المركز المالي وهي كشف يظهر أصول المؤسسة ومكوناتها ومقدارها، وكذلك خصومها ومكوناتها ومقدارها، وذلك في تاريخ معين، وتهدف بصفة أساسية إلى إظهار عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستمرار في نشاطها و الوفاء بالتزاماتها، لذلك فإنها تعد من أهم التقارير التي تنتجها المحاسبة المالية، ويطلق على هذه القائمة أيضا الميزانية العمومية، لأنها تعرض مكونات المركز المالي في صورة كشف يحتوي على جانبين متساوين، لذلك فهي من ناحية "ميزانية" باعتبار توازن جانبيها، كما أنها "عمومية" من ناحية أخرى حيث تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية معينة. (بدوي، 2009، ص 19)

وتتضمن الميزانية عمودين أحدهما يخص السنة الجارية والآخر السنة الماضية، ويحتوي العمودين على العناصر التي تقيم وضعية المؤسسة المالية وتنقسم لأصول وخصوم على النحو التالي: (قرار، 2009، ص 23)

- **في الأصول:** وتتمثل في:

- التثبيتات المادية. - التثبيتات العينية. - الاهتلاكات.
- المساهمات. - الأصول المالية. - المخزونات. - أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينين الأخرين والأصول المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

- **في الخصوم:** وتتمثل في:

- رؤوس الأموال الخاصة في عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة. - الموردون والدائنون الآخرين.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة). - المرصودات الأعباء والخصوم المماثلة (منتجات مثبتة سابقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ب- **جدول حساب النتائج:** بجانب حسابات النتائج التي تستخدم في الحياة العملية يوجد العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الارباح والخسائر، بيان المصروفات والايرادات. ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب ان تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة. (طالب، مداني، 2020، ص 102)

ويمكن تعريف حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل او تاريخ السحب، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة." (كتوش، 2013، ص 58)، وتتمثل المعلومات المقدمة في حساب النتائج حسب الطبيعة في (قرار، 2009، ص 25):

- الهامش الإجمالي. - القيمة المضافة. - الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية. - المنتوجات المالية والأعباء المالية. - أعباء المستخدمين.

- والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات بالاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية. - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لمؤسسات المساهمة.

ج- جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية): هو من القوائم المهمة لحسابات المؤسسة والتي تبين مقدار التدفق النقدي الداخل وكذلك التدفق النقدي للنقدية المتوفرة للمؤسسة، ويبين مدى مقدرتها على مواجهة متطلبات التزامات المؤسسة النقدية خلال الفترة التشغيلية. (زغيب، 2010-2011، ص 20)

ويعتبر جدول سيولة الخزينة كجدول قيادة في يد القمة الاستراتيجية تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها، كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الكمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية، حيث يعتبر جدول سيولة الخزينة (سايج، 2013، ص 57):

- أداة ضرورية في التسيير والتقدير. - أداة للتحكم في التسيير المالي للمؤسسة.
- أداة لفهم الحركات والتدفقات المالية في المؤسسة.
- أداة مهمة في التشخيص الذي يقوم به البنك لتحليل احتياجات المؤسسة التمويلية.
- أداة لاختبار آثار القرارات الاقتصادية للمؤسسة. - أداة اخبار وعنصر معلوماتي للشركاء.

د- جدول تغير الأموال (تغيرات الملكية): يشكل جدول تغير الاموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الاموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي (قرار، 2009، ص ص 26-28):

- النتيجة الصافية للدورة.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تم تسجيل تأثيرها مباشرة كرؤوس الاموال الخاصة.
- المنتوجات والأعباء الاخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الاموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...). - توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

واعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الاموال الخاصة احدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الاموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك اجزاء من ارباحهم او عائدات اسهمهم في متناول المؤسسة. (طالب، مداني، 2020، ص ص 102-103)

هـ- **الملاحق:** هي وثيقة تلخيصيه، فيعد جزء من التقارير المالية، يعطي تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حسابات النتائج، ويجب على العناصر التي تعرض في الميزانية أن تكون ذات أهمية نسبية اي انه سيؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة إذا لم يعرض ضمن الملاحق، وأن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية، وتحتوي الملاحق على المعلومات التالية (Sadi, 2009, p 66)

الجدول رقم (01): المعلومات الموجودة في الملحق

الاقتصادية	القانونية	الجبائية	الاجتماعية
-طرق التقييم. -حسابات الاستهلاك والمؤونات وخسائر القيمة. -جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف.	-القروض المضمونة. -هيكل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة. -مبلغ الالتزامات المالية.	-توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية.	-عدد العمال. -مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة. -المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية.

Source : Nacer eddine sadi, **analyse financiere d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagonostic en nomes françaaises et internationales**, l'harmattan, paris, 2009, p 66.

ثالثا: الدراسة الميدانية:

سنحاول من خلال هذا المبحث إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي من خلال دراسة استطلاعية لعينة من أساتذة جامعيين (الطرف الأكاديمي)، محاسبين معتمدين وخبراء ومحافظين حسابات بولاية البليدة.

1- نموذج منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

ا- **نموذج الدراسة:** في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تطلب بناء نموذج شمولي مقترح لتشخيص دور الإفصاح المحاسبي في الرفع من جودة القوائم المالية يوضحه الشكل الموالي والذي يشتمل على نوعين من المتغيرين هما:

- **المتغير المستقل:** الإفصاح المحاسبي.
- **المتغير التابع:** جودة القوائم المالية وينقسم إلى أربعة أبعاد والمتمثلة في الخصائص النوعية والفرعية لجودة المعلومات المحاسبية وتتمثل في: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات.

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة.

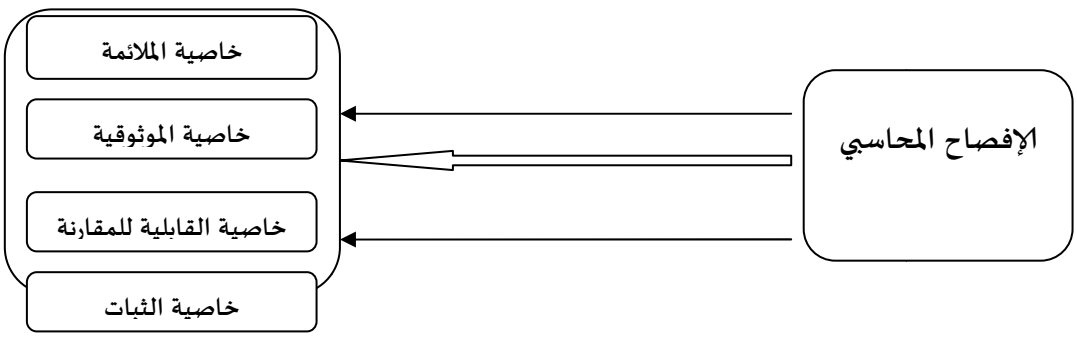

المتغير المستقل المتغير التابع (ابعاد جودة القوائم المالية)

المصدر: من إعداد الباحثين.

ب- **حدود الدراسة**: هذه الدراسة تحيط بها مجموعة من المحددات التي تتحدد بالمجالات التالية:

- **المجال البشري**: أساتذة جامعيين، محاسبين معتمدين وخبراء ومحافظين حسابات بولاية البليدة.
- **المجال الموضوعي**: تقتصر هذه الدراسة على بيان دور الإفصاح المحاسبي في الرفع من جودة القوائم المالية.
- **المجال الديمغرافي**: اقتصرت الدراسة على بعض الخصائص الديمغرافية وهي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، 2- **عينة الدراسة وأداة جمع البيانات**: وتتمثل في:
- **الاستمارة**: إعتمدنا في جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة على الإستمارة بإعتبارها الأداة الأنسب للحصول على المعلومات والحقائق اللازمة لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، وتم إعدادها بعد الإطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها الجانب النظري، مع ربط الأسئلة بالفرضيات والأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها.
- **عينة الدراسة**: تتكون عينة الدراسة من أساتذة جامعيين بجامعة على لونيسي (البليدة 2)، محاسبين معتمدين وخبراء ومحافظين حسابات بولاية البليدة البالغ عددهم 73 مفردة، وبعد التطبيق الميداني لأداة الدراسة تحصلنا على ردود مفردات الدراسة وقدرها 68 استمارة منها 63 صالحة للتحليل الإحصائي، أما الباقي 3 لم تتم الإجابة عنها و2 الإجابة غير مكتملة والتي تم رفض لعدم مطابقتها شروط الدراسة، بحيث كانت نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل 86,30%.
- **وصف الاستمارة**: ولقد اعتمدنا على سلم ليكارت الخماسي (likert) هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية إستنبطه عالم النفس "رينسيس ليكارت" يستعمل في الإستمارات وخاصة في مجال الإحصاءات ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على طبيعة ما، حيث تم توزيع الأوزان على البدائل الخمسة كما يلي:

الجدول رقم (02): فئات درجات السلم حسب مقياس ليكارت الخماسية

المتوسط	درجات السلم	الدرجات
[1,79 -1]	1	غير موافق تماما
[2,59 - 1,80]	2	غير موافق
[3,39 – 2,60]	3	محايد
[4,19 -3,40]	4	موافق
[5 -4,20]	5	موافق تماما

المصدر: عز عبد الفتاح، **التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي بإستخدام SPSS**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

هيكل الإستمارة: تم إستخدام الاستمارة لجمع البيانات حيث شملت على ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

✓ **القسم الأول**: تضمن بيانات خاصة بالخصائص الديمغرافية والشخصية كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة المنصب، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي.

- ✓ **القسم الثاني:** تضمنت المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) حيث خصص له (13) عبارة قياس.
- ✓ **القسم الثالث:** تضمنت أبعاد المتغير التابع (جودة القوائم المالية) خصص له (19) عبارة قياس.

3-3 صدق الاستمارة ومعامل الثبات: للتأكد من ثبات أداة الدراسة وصدقها استخدمنا معامل ألفا كرونباخ حيث يوضح الجدول التالي معاملات ثبات عبارات أبعاد الاستمارة.

- ✓ **ألفا كرونباخ (معامل الثبات):** مستخرج من SPSS.
- ✓ **معامل الصدق:** الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول رقم (03): صدق الاستمارة ومعامل الثبات.

أبعاد الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
الإفصاح المحاسبي	**13**	**0,830**	**0,911**
جودة القوائم المالية	19	0,883	0,939
الإجمالي	**32**	**0,903**	**0,950**

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج (SPSS).

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لأقسام الدراسة مرتفع وبقيمة 0,903، حيث أخذ قسم جودة القوائم المالية قيمة ثبات أكبر بقيمة 0,883 من قسم الإفصاح المحاسبي حيث بلغ 0,830، هذا يعني أن عبارات الإستمارة تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة بحيث قدر معامل الصدق الإجمالي للإستمارة 0,950، وهذا يدل على أن معامل الصدق مرتفع.

4- التحليل الاحصائي لعبارات الاستمارة

ا- تحليل خصائص عينة الدراسة (البيانات الشخصية): تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد الدراسة، والتي على ضوئها يمكن تحديد خصائص أفراد العينة على النحو التالي:

الجدول رقم (04): توزيع مجتمع الدراسة للقسم الأول.

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
الجنس	ذكر	**30**	**47,6**
	أنثى	**33**	**52,4**
	المجموع	**63**	**100**
العمر	أقل من 30 سنة	**14**	**22,2**
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	**24**	**38,1**
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	**20**	**31,8**
	51 سنة فأكثر	**05**	**07,9**
	المجموع	**63**	**100**

المؤهل العلمي	ليسانس	**38**	**60,3**
	ماجستير/ ماستر	**21**	**33,3**
	دكتوراه	**04**	**06,4**
	المجموع	**63**	**100**
الوظيفة الحالية	أستاذ جامعي	**22**	**34,9**
	محاسب معتمد	**19**	**30,2**
	محافظ حسابات	**16**	**25,4**
	خبير محاسبي	**06**	**09,5**
	المجموع	**63**	**100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	**11**	**17,5**
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	**17**	**27**
	من 10 إلى أقل من 14 سنة	**15**	**23,8**
	15 سنة فأكثر	**20**	**31,7**
	المجموع	**63**	**100**
التخصص العلمي	إقتصاد ومالية	**19**	**30,1**
	محاسبة وتدقيق	**27**	**42,9**
	تسيير وإدارة أعمال	**17**	**27**
	المجموع	**63**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج (SPSS).

يظهر الجدول أعلاه البيانات الشخصية للمفردات العينة كالتالي:

- **الجنس:** نجد تقارب الطابع الذكوري والأنثوي حيث بلغ عدد الذكور 30 بنسبة 47,6 % في حين بلغ عدد الإناث 33 بنسبة 52,4%.
- **العمر:** توزعت أعمار المجتمع في مختلف الفئات الأربعة حيث تركزت بالدرجة الأولى في الفئة الثانية بنسبة 38,1 % تلها الفئة الثالثة 31,8% والأولى 22,2 % ثم الرابعة بنسبة 07,9 %.
- **المؤهل العلمي:** نجد غالبية أفراد المجتمع ذو مستوى جامعي ينقسمون إلى: 38 فرد حاملين شهادة ليسانس بنسبة 60,3%، في حين بلغ عدد الأفراد ذوي المؤهل العلمي ماجستير/ماستر 21 فرد بنسبة 33,3 %، أما عدد الافراد الحاملين للشهادة الدكتوراه 4 أفراد بنسبة 06,4 %، وهذا يدل على أن أفراد العينة محل الدراسة مؤهلين علميا.
- **التخصص العلمي:** نجد أن جميع أفراد المجتمع لهم تخصصات علمية في مجال التسيير والإقتصاد، إذ بلغ 19 فردا لهم تخصص إقتصاد ومالية و27 فردا تخصص محاسبة تدقيق، في حين نجد 17 فردا لديهم تخصص تسيير وإدارة أعمال، هذا يدل أن أفراد العينة يتوفر فيهم الإلمام بجميع جوانب أسئلة الإستمارة كونها تتعلق بمجال تخصصهم وبذلك يمكن القول إنه تتوفر لديهم القدرة للإجابة على الأسئلة من الناحية المعرفية.

- **الوظيفة الحالية:** من خلال الجدول رقم (04) نجد أنه قدرت نسبة مفردات العينة بصفتهم اساتذة جامعين بـ 34,9 %، أما ما نسبته 30,2 %من عينة الدراسة وظيفتهم محاسب معتمد، أما محافظين الحسابات فكانت نسبتهم 25,4 %، في حين بلغت نسبة الخبراء المحاسبين 09,5%.
- **عدد سنوات الخبرة:** يشير الجدول السابق إلى أن أكبر نسبة للعدد سنوات الخبرة هي 31,7 % تقع في الفئة الرابعة، ثم تليها نسبة 27 % تخص الفئة الثانية ثم نجد الفئة الثالثة بنسبة 23,8 %، وثم الفئة الأولى بنسبة 17,5 %.

ب- تحليل عبارات المحور الأول (أهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية): ويظهر الجدول رقم (05) عبارات المحور الأول لمعرفة إتجاهات أفراد العينة حول محور اهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية:

الجدول رقم (05): إجابات أفراد عينة اتجاه تخفيض التكاليف

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	يتوافق الإفصاح المحاسبي وفق SCF مع المعايير المحاسبة الدولية من حيث متطلبات الإفصاح المعتمدة.	3,67	1,061	موافق
02	تتوفر المعلومة المالية على جميع الخصائص النوعية مما يجعل الاستفادة منها ممكنة من جميع الأطراف ويزيد من درجة تأكدهم.	3,83	1,053	موافق
03	يتم الافصاح المحاسبي للمعلومات المالية من خلال استخدام المصطلحات المتداولة مما يساعد مستخدميها بفهمها بشكل أفضل.	3,53	1,042	موافق
04	تلتزم المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في إدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأساسية.	3,47	1,358	موافق
05	تكمن فائدة الافصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية على المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات في قوائمها في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم.	3,57	1,135	موافق
06	يسمح الإفصاح المحاسبي على الإشارة إلى التغييرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها.	3,50	1,137	موافق
07	يوفر الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمو القوائم المالية الذين لهم قدر معقول من الدراية والفهم المحاسبي من التعامل والاستفادة منها بشكل أسهل.	3,50	0,820	موافق
08	يسمح الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في ظل تضخم كبير في مستويات الأسعار لتعكس التغير الذي يحدث للقوة الشرائية للعملة المستخدمة في إعداد المعلومات المالية.	3,80	0,8870	موافق
09	توفر المؤسسة معلومات مالية إضافية (قوائم تحليلية، تفسيرات، تقارير مكتوبة..) ما يجعل المعلومة المالية أكثر تفصيل ومساعدة لاتخاذ القرارات الحاسمة وهذا ما يعزز أهداف الإفصاح العام.	3,83	1,117	موافق
10	تفعل سياسة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية أساسا على فعالية الرقابة الداخلية والخارجية للمؤسسات الاقتصادية.	3,73	1,081	موافق
11	يتطلب الإفصاح المحاسبي الكفء وجود اشخاص مهنيين (محاسبين وماليين) اكفاء وذو خبرة واسعة في المجال المحاسبي والمالي.	3,63	1,217	موافق

12	الافصاح المحاسبي الفوري عن جميع الاحداث الجوهرية المؤثرة على استمرارية النشاط من المتطلبات الاساسية للإفصاح .	3,43	1,165	موافق
13	يعتبر الإفصاح عن المعلومات غير المالية من الأمور المهمة التي تضفي وتدعم المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم والتقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.	3,50	1,225	موافق
-	**الاتجاه العام للمحور الثاني**	**3,54**	**0,582**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V28

من خلال الجدول أعلاه فالمتوسط الحسابي للإجابات على عبارات هذا المحور بلغ (3,54) وبإنحراف معياري (0,582)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المتغير يقع في مجال الفئة الرابعة من سلم ليكارت بدرجة موافق، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي على المعلومات المالية وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية له أهمية في المؤسسات الإقتصادية حسب وجهة نظر عينة الدراسة يعتبر مقبولا، وعليه فالإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية يوفر معلومات مالية جيدة وذات خصائص نوعية (جودة)، تساعد مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة مهما كان نوعها إستثمارية تمويلية وغيرها، كما تعتبر المعلومات الغير كمية (المالية) المفصح عنها من قبل المؤسسات الاقتصادية (كالهيكل الإداري والتنظيمي، تركيبة وطبيعة مجلس الادارة، القدرة التنافسية، استراتيجيات المستقبلية، المهارات العاملين والدورات التدريبية اللازمة لتطويرهم وغيرها) عاملا مهما لإضفاء الصدق والشفافية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية المختلفة.

ج- تحليل عبارات المحور الثاني (جودة خصائص القوائم المالية): ويظهر الجدول رقم (06) عبارات المحور الأول لمعرفة إتجاهات أفراد العينة حول محور جودة خصائص القوائم المالية:

الجدول رقم (06): إجابات الأفراد اتجاه جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	الأهمية النسبية	الاتجاه
	ا- الملائمة	3,45	0,622	5	موافق
01	تساعد المعلومات المعدة وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية على تغيير درجة التأكد (المخاطر) المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها.	3,45	0,998	4	موافق
02	يوفر SCF والمعايير المحاسبة الدولية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات.	3,54	0,675	2	موافق
03	تعتبر الملائمة خاصية نسبية فلا يمكن أن تكون القوائم المالية ملائمة لكافة الأطراف.	3,45	0,809	3	موافق
04	القوائم المالية المعدة وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية لها قدرة تفسيرية كافية.	3,54	0,675	2	موافق

05	تتميز المعلومات المالية المعدة وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية بقيمة استرجاعية تساعد مستخدمها في تقييم تنبؤاتهم السابقة وتصحيحها.	3,90	0,943	1	موافق
06	الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية	3,22	0,921	5	محايد
	ب- الموثوقية	3,53	0,464	4	موافق
07	إن المعلومات المحاسبية المعدة وفق SCF والمعايير المحاسبة الدولية تعرض صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.	3,61	1,115	2	موافق
08	تطبيق SCF والمعايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وتعكس الوضع الاقتصادي	3,64	0,660	1	موافق
09	تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاد عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.	3,41	0,719	4	موافق
10	تطبيق SCF والمعايير المحاسبة الدولية يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات	3,45	1,090	3	موافق
11	يعتمد SCF والمعايير المحاسبة الدولية على بدائل للقياس المحاسبي تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي.	3,64	0,660	1	موافق
	ج- القابلية للمقارنة	3,72	0,702	1	موافق
12	تطبيق SCF والمعايير المحاسبة الدولية يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى.	3,64	1,050	3	موافق
13	تساعد الطرق والسياسات المحاسبية التي جاء بها SCF والمعايير المحاسبة الدولية على توفير معلومات مالية تمكن من إجراء المقارنة بين الوضعيات المالية للمؤسسات	3,29	0,972	4	محايد
14	إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية.	3,77	0,844	2	موافق
15	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرار.	4,19	0,703	1	موافق
	د- الثبات	3,72	0,832	2	موافق
16	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.	3,74	0,815	3	موافق
17	المعلومات المحاسبية المبنية على أساس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى.	4,06	1,123	1	موافق
18	استخدام الأسس والطرق المحاسبية لتوفير خاصية الثبات في المعلومة.	3,32	0,944	4	محايد
19	تؤدي خاصية الثبات في المعلومة المحاسبية باكتساب القابلية للمقارنة.	3,77	0,92	2	موافق
	إجمالي إجابات الأفراد اتجاه جودة خصائص القوائم	3,58	0,484		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V28

نلاحظ من الجدول أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو عبارات بعد جودة خصائص القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3,58) الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الدالة على اختيار موافق، وانحراف معياري (0,484). أما متوسطات الأبعاد الضمنية لهذا البعد المتمثلة في الملاءمة (3,45) بدرجة وموافق، الموثوقية (3,53) بدرجة موافق، القابلية للمقارنة (3,72) بدرجة موافق، الثبات (3,72) بدرجة موافق. كانت الإجابات متقاربة وذلك للفهم الجيد لعبارات القياس الراجع على الوعي والخبرة من طرف مجتمع العينة، كما نلاحظ أن:

- ✓ **بعد القابلية للمقارنة:** من خلال الجدول (06)، نلاحظ أنه جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3,72) بإنحراف معياري (0,702). ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسطات إجابات أفراد عينة البحث على عبارات مقياس "خاضية القابلية للمقارنة" أنها تشكل قبولا جيدا، وتراوحت المتوسطات ما بين (4,19-3,64) وإنحرافاتها المعيارية تراوحت ما بين (1,050-0,703). وهذا ما يدل على أن القوائم المالية التي تعدها عينة الدراسة فيما يتعلق خاصية القابلية للمقارنة تحظى بقبول من طرفها.
- ✓ **بعد الثبات:** من خلال الجدول (06) نلاحظ أنه جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3,72) بالإنحراف معياري (0,832)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة البحث على عبارات مقياس البعد الإجتماعي أنها تشكل قبولا جيدا، حيث تراوحت المتوسطات مابين (4,06-3,32) وإنحرافها المعيارية تراوحت مابين (1,123-0,815)، وهذا ما يدل على أن مستوى القبول للبعد خاصية ثبات الطرق المحاسبية في اعداد القوائم المالية بعينة الدراسة مقبولا.
- ✓ **بعد الموثوقية:** من خلال الجدول (06) نلاحظ أنه جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3,53) بالإنحراف معياري (0,464)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة البحث على عبارات مقياس البعد البيئي أنها تشكل قبولا جيدا، حيث تراوحت المتوسطات مابين (3,64-3,41) وإنحرافها المعيارية تراوحت مابين (1,115-0,660)، وهذا ما يدل على أن بعد الموثوقية مقبولا وتلتزم عينة الدراسة بتطبيقه في إعداد القوائم المالية.
- ✓ **بعد الملائمة:** من خلال الجدول (06) نلاحظ أنه جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البعد (3,45) بالإنحراف معياري (0,622)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة البحث على عبارات مقياس البعد البيئي أنها تشكل قبولا جيدا، حيث تراوحت المتوسطات مابين (3,90-3,22) وإنحرافها المعيارية تراوحت مابين (0,998-0,675)، وهذا ما يدل على أن بعد الملاءمة مقبولا وتلتزم عينة الدراسة بتطبيقه في إعداد القوائم المالية.

5- اختبار فرضيات الدراسة: في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

ا- الفرضية الرئيسية: والتي تنص على: "لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، ويمكن إختبارها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): معامل الإرتباط بين الافصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	نتائج الإختبار
الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية	معامل الارتباط	0.305
	مستوى الدلالة	0.0253
	حجم العينة	63

مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS 28.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية وفقا لعينة الدراسة وهذا عند مستوى دلالة 0.05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 07 والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.0253 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0.305 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغير المستقل والتابع لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ب- الفرضيات الفرعية: وتم إختبار صحتها كما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على: "لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الملائمة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، ويمكن إختبارها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): معامل الارتباط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملائمة بالقوائم المالية

البعد	الإحصاءات	نتائج الإختبار
الإفصاح المحاسبي وخاصية الملائمة بالقوائم المالية	معامل الارتباط	0.625
	مستوى الدلالة	0.0273
	حجم العينة	63

مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS 28.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملائمة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة وهذا عند مستوى دلالة 0.05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 08 والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.0273 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0.625 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغير المستقل والبعد الأول للمتغير التابع (خاصية الملائمة)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ب- **الفرضية الفرعية الثانية**: والتي تنص على: "لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الموثوقية بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، ويمكن إختبارها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): معامل الارتباط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية بالقوائم المالية

البعد	الإحصاءات	نتائج الإختبار
الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية بالقوائم المالية	**معامل الارتباط**	0.601
	مستوى الدلالة	0.0106
	حجم العينة	63

مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS 28.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة وهذا عند مستوى دلالة 0.05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 09 والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.0106 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0.601 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغير المستقل والبعد الثاني للمتغير التابع (خاصية الموثوقية)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ج- **الفرضية الفرعية الثالثة**: والتي تنص على: "لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، ويمكن إختبارها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): معامل الارتباط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية

البعد	الإحصاءات	نتائج الإختبار
الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية	**معامل الارتباط**	0.576
	مستوى الدلالة	0.054
	حجم العينة	36

مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS 28.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة وهذا عند مستوى دلالة 0.05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 10 والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.034 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0.576 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغير المستقل والبعد الثالث للمتغير التابع (خاصية القابلية للمقارنة)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

د- **الفرضية الفرعية الرابعة**: والتي تنص على: "لا يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق خاصية الثبات بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)"، ويمكن إختبارها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): معامل الارتباط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الثبات بالقوائم المالية

البعد	الإحصاءات	نتائج الإختبار
الإفصاح المحاسبي وخاصية الثبات بالقوائم المالية	**معامل الارتباط**	0.652
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	36

مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS 28.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الثبات بالقوائم المالية وفقا لعينة الدراسة وهذا عند مستوى دلالة 0.05 والنتائج مبينة في الجدول رقم 11 والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0.652 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغير المستقل والبعد الرابع للمتغير التابع (خاصية الثبات)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الخاتمة:

للإفصاح المحاسبي دور كبير في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة دون تضليل من خلال المعلومات التي تعرضها إدارتها والمتمثلة في القوائم المالية، والتي يمكن من خلال الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة، كما يعتبر الإفصاح في القوائم المالية ولأساسيات التي ترتكز عليها كفاءة السوق المالي لما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم.

نتائج الدراسة: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- الإفصاح المحاسبي مفاده اظهار المعلومات المحاسبية سواء كمية أو وصفية بشكل يبرز حقيقة المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية أداة تعمل على تخفيض عدم التأكد لدى مستخدميها من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات، وتمكينهم من إتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية.
- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية معدة بطريقة واضحة ومفهومة تبرز الوضعية المالية للمؤسسة
- أن الذي جاء به النظام المحاسبي مطابق لمعايير الحاسبة الدولية مع بعض التغيرات البسيطة في التسميات ولكن في الجوهر مطابق.

التوصيات: تتمثل أهمها فيما يلي:

- تحقيق جودة المعلومات من خلال تطبيق المؤسسات لقواعد الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية الذي يقدم مصداقية وشفافية مما يؤدي الى تقوية ثقة المؤسسة مع المستثمرين والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة
- تفعيل بورصة الجزائر وذلك بتوفر قواعد وثقافة للبورصة في الجزائر، وتوفير الشفافية في الإفصاح وكذلك معلومات كافية لتعزيز ثقة المستثمرين، هذه النقاط المذكورة تمنح المؤسسة الفرص لتوسيع مجالات الاستثمار والتمويل لان المعلومات المحاسبية والمالية التي تقدمها ذات جودة عالية.
- تعزيز حوكمة الشركات من خلال الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى وذلك لما يوفرون من معلومات ذات جودة عالية لكافة الأطراف.
- مد جسر التعاون بين المؤسسات والجامعات لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في اثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات.
- تطوير الممارسات الاقتصادية و التجارية التي من شأنها تنشيط السوق المالي (البورصة) .
- تطبيق عقوبات للمؤسسات التي لا تلتزم بالإفصاح وفرض مزيدا من الرقابة عليها من أجل اجبارها على الإفصاح الشامل والكافي للمعلومات المالية في جميع المجلات.
- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية على المعايير المحاسبية الحديثة والمعدلة بغية تأهيل مواردها البشرية بما يضمن مزيدا من حسن تطبيق هذه المعايير وتحقيق الرفع المستمر من جودة القوائم المالية المفصح عنها.

قائمة المراجع:

- ابراهيم جابر السيد (2014)، **الافصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**، دار غيدا لنشر والتوزيع، عمان.
- أمين السيد أحمد لطفي (2008)، **إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، دار النشر الثقافة، الإسكندرية.
- إيهاب نظمي، هاني العزب (2012)، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- بوجمعة بن صالح (2011°، **الافصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية والمالية الدولية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب –البليدة-، الجزائر.
- جمال خليفاتي (2015)، **تعزيز دور الافصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر -دراسة استطلاعية-**، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة على لونيسي-البليدة-، الجزائر.
- خالد جمال الجعارات (2008)، **معايير التقارير المالية الدولية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- زوينة بن فرج (2013-2014)، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر.
- شهرزاد بلهامل (2015)، **المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في الموارد الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف -، الجزائر.
- عبد العزيز طالب، عبد العزيز مداني (2020)، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، جامعة زيان عاشور –الجلفة-، الجزائر.
- طلال الحجاوي، سالم الزوبعي (2014)، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- طلال محمد علي الجحاوي، هدى أمين عليوي الجميلي (2015)، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي المؤسسات الصناعية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
- عاشور كتوش (2013)، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ المحاسبة وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فايز سايج (2013)، **إعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام الحاسبي المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 22، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
- فضيلة طحاح، عمر قمان، **دور نظام المحاسبي المالي scf في تعزيز الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة جزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، الجزائر، 2020.
- فطوم امحمدي (2016-2017)، **دور نظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي –البليدة-، الجزائر.
- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
- مجدي سلامة محمود (2018)، **معايير المحاسبة الدولية للسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية الإفصاح المحاسبية -عرض البيانات المالية-**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- محمد بونين (2010)، **المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية**، متيجة للطباعة، الجزائر.

- محمد عباس بدوي (2009)، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- محمد مطر، موسى السيطي (2012)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، ط3، دار وائل للنشر، الأردن.
- مسعود صديق، فؤاد صديقي (2016)، **محدودات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف – المسيلة-، الجزائر.
- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير (2010-2011).، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم (2004)، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، ط2، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- القانون رقم 07-11، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادرة 25 نوفمبر 2007.
- Nacer eddine sadi (2009), **analyse financiere d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagonostic en nomes françaaises et internationales,** l'harmattan, paris, 2009.

دور معايير الافصاح المحاسبي في زيادة مصداقية القوائم المالية

The role of accounting discosure standards in increasing the credibility of the financial statements

ط د -قديد زيان . سنة رابعة دكتوراه LMD . تخصص : محاسبة وجباية.جامعة زيان عاشور بالجلفة. مخبر الطرق الكمية في ادارة الاعمال

ط_د _ قديد عبد الحفيظ .سنة ثالثة دكتوراه LMD . تخصص : محاسبة وجباية. جامعة زيان عاشور بالجلفة. مخبر الطرق الكمية في ادارة الاعمال

ط_د_عوان عز الدين.سنة ثانية دكتوراه LMD .تخصص : محاسبة وجباية . جامعة عمار ثليجي الاغواط. .مخبر دراسات تنمية الاقتصادية .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه معايير الافصاح المحاسبي في زيادة مصداقية القوائم المالية ، حيث تم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاث محاور، المحور الأول : الافصاح المحاسبي وتم التطرق فيه إلى مفهوم الافصاح وأهميته وأنواعه وأهدافه ، أما المحور الثاني فكان يتمحور حول القوائم المالية وفيه تم التطرق إلى تعريف القوائم وخصائصها وأهدافها أما المحور الثالث فكان حول أهم معايير الافصاح المحاسبي .

الكلمات المفتاحية : معايير الافصاح المحاسبي ، القوائم المالية ، الافصاح .

Abstract :

This study aims to highlight the role played by accounting disclosure standards in increasing the credibility of the financial statements. The definition of the lists, their characteristics and objectives were discussed, while the third axis was about the most important standards of accounting disclosure.

Keywords: accounting disclosure standards, financial statements, disclosure.

المقدمة:

يعتبر الافصاح المحاسبي كأداة بين المؤسسة والعالم الخارجي لها ، فمن خلال الافصاح المحاسبي يمكن إيصال المعلومة المحاسبية بشكل الصحيح والواضح لمستخدميها من دون أي لبس ولا تضليل وتظهر المعلومة المحاسبية صحيحة وتعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما أوجب على المؤسسات أن تقوم بعملية الإفصاح المحاسبي و هذا لما له من أهمية بالغة ، حيث في الآونة الأخيرة أصبحت مهنة المحاسب ليست مهنة لتسجيل الأحداث الاقتصادية وإنما أصبحت في الآونة الأخيرة هي مهنة مخرجات نظام محاسبي ومن مخرجات هذا النظام نجد القوائم المالية التي من خلالها يتم صنع القرار ومن خلال هذه الأخيرة يعرف القارئ الوضعية المالية للمؤسسة ، ولايتم إعداد هذه القوائم إعتباطيا بل من خلال مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية . من خلال ماسبق وجب علينا طرح التساؤل التالي – فيما يتمثل الدور الذي يلعبه الافصاح المحاسبي من أجل زيادة مصداقية القوائم المالية ؟

المحور الاول : الافصاح المحاسبي

مفهوم الأفصاح المحاسبي :

تختلف وجهات النظر في مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة وحدوده، وينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة ،الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة .

أذ اختلفت وتنوعت الآراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح المحاسبي ،فقد وضع الباحثون تعريفات عدة للإفصاح ،ويمكن أدراجها بالآتي :

يعرف الإفصاح بصورة عامة على أنه :بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها الى مستقر الاستفادة منها ، أو استخدامها ، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها .

بينما في المجال المحاسبي يمكن تعريف الإفصاح على أنه إظهار القوائم المالية للمعلومات الأساسية جميعها عن الوحدة الاقتصادية ،التي تهم الفئات الخارجية بحيث تفيد في أتخاذ القرارات الرشيدة .

ويعرف الإفصاح بأنه المعلومات المالية التي يفصح عنها للمساهمين في الوحدة الاقتصادية والى الجمهور عامة ،وتقدم بتفاصيل أقل بكثير مقارنة بالمعلومات المالية التي يفصح عنها للمدراء في الوحدة **(عبدالواحد، 2019، صفحة 07)**

أهمية الإفصاح المحاسبي :

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية :

-توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها م القرارات الاقتصادية.

-توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك م حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.

- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الاعمال والإدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية م خلال اتخاذ القرار المناسب. **(محمد، 2021، صفحة 218)**

كل ذلك لاشك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية ع الوحدة المحاسبية.

أنواع الإفصاح المحاسبي:تتمثل فيما يلي :

ا-الإفصاح الكافي:

وهو يشير إلى الحد الادنى من المعلومات التي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مظللة أي يتضمن هذا النوع الإفصاح على الحد الادنى المعلومات المالية المطلوبة م مستخدمي القوائم المالية. **(الدين، 2018، صفحة 129)**

ب-الإفصاح العادل :

يعني توفير رعاية متوازنة لاحتياجات الاطراف المعنية وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية م خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الاطراف المعنية.

ج-الإفصاح الشامل:

يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بأخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية حتى تضم عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي.

د-الإفصاح الإلزامي :

وهو يتضمن جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنما وفقا للتنظيمات واللوائح مثل :قوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال ومعايير المحاسبة القابلة للتطبيق وترجع أهمية هذا النوع م الإفصاح إلى إلزام الكيانات بالإفصاح ع المعلومات التي قد ترغب في إخفائها.

هـ-الإفصاح الإعلامي:

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح ع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

و-الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

ي-الإفصاح الوقائي:

ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيما ع كل ما يجعلها غير مضللة أمصحاب الشأن.

4-أهداف الإفصاح المحاسبي: (الدين، 2018، صفحة 130)

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي فيما يلي :

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية م التشويش والتضليل.
- سرد كل المعلومات التي تجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
- توفير معلومات لمساعدة المستمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
- قديم معلومات ع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

المحور الثاني : القوائم المالية.

تعريف القوائم المالية :

القوائم المالية ويُطلق عليها البيان المالي (Financial statement): هي مجموعة من البيانات المالية التي يتم عرضها ضمن قوائم مخصصة للشركة. تحتوي هذه القوائم على بيانات العمليات المالية المتعلقة بالشركة، مثل: الميزانية العمومية، دخل وأرباح الشركة، التدفقات النقدية وانواع المصروفات وكافة المعلومات المتعلقة بحركة الأموال. **)محمدصالح(2022 ,**

خصائص القوائم المالية:

تتميز القوائم المالية ببعض الخصائص من أهمها:

الوضوح:

حيث توفر القوائم المالية البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات المالية بناءً على مضمونها الواقعي.

الملاءمة:

وذلك لكي تسهم القوائم المالية في مد المحاسبة الإدارية ببيانات مالية سليمة تساعد متخذي القرار في الشركة أو المؤسسة.

القدرة على المقارنة:

حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها بهدف تحديد طبيعة تجاه المركز المالي.

الأهمية النسبية:

حيث تحتوي القوائم المالية على كافة العناصر المهمة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

الموثوقية:

وتعني صدق البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية والبعيدة عن التأثر بالأفكار الشخصية أو أفكار المسئولين عن إعداد هذه القوائم، بالإضافة إلى ذلك تشمل الموثوقية تطبيق كلٍ من تكامل المعلومات المقدمة من خلال القوائم المالية.) **محمدصالح(2022 ,**

أهداف القوائم المالية:

ينبغي أن تحقق القوائم المالية الأهداف المطلوبة لكي تضمن توصيل الحقيقة المالية التي تُبنى عليها القرارات المصيرية وغير المصيرية للمؤسسة، ومن أهم هذه الأهداف التي ينبغي أن تحققها القوائم المالية:

- الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة مع القوائم المالية وبالخصوص المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين.
- متابعة المعلومات التي تساعد على تقدير حجم المخاطر المؤثرة على تدفقات النقدية للشركة.
- استخدام مقاييس التغير في الأزمات والمواد المرتبطة بقياس الدخل الخاصة بالشركة.
- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركة؛ وذلك لقياس أماكن الضعف والقوة.
- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد الناتجة عن الأنشطة التي تستهدف تحقيق الأرباح؛ بغرض معرفة العوائد المتوقعة من عملية الاستثمار.
- الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المناسبة لاحتياجات الأفراد المستخدمين للقوائم.) **محمدصالح(2022 ,**

المحور الثالث : أهم المعايير التي تساهم في زيادة مصداقية القوائم المالية

الافصاح حسب محتوى المعيار(IAS1):

يهدف هذا المعيار الى توضيح الاسس المستخدمة في عرض البيانات المالية ، وذلك من اجل ان يكون هناك امكانية لإجراء مقارنة هذه البيانات لنفس المشروع ولعدة سنوات سابقة ، وايضا من اجل ان تتم عملية مقارنة البيانات المالية للمشروع مع المشاريع الاخرى . لذا ستتم في هذه الوحدة توضيح ومناقشة المتطلبات والاعتبارات اللازمة لإعداد وعرض البيانات المالية . **(علية، 2018-2019، صفحة 49)**

السياسات المحاسبية في اعداد القوائم المالية :

تحتوي القوائم المالية التي تعدها المؤسسة معلومات حول كل من المركز المالي للمؤسسة وأداءه ومصادر تدفقاته النقدية وتشمل العناصر التالية :

- ممتلكات اجمالي الاصول
- التزامات المؤسسة اجمالي حقوق الغير "الخصوم"
- حقوق المساهمين
- ايرادات واعباء المؤسسة
- التدفقات النقدية لخزينة المؤسسة

الاعتبارات العامة :

يتطلب الافصاح العادل ما يلي :

- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية
- تقديم معلومات موثوقة ، مفهومة وقابلة للمقارنة
- تقديم إفصاحات اضافية تمكن المستخدمين من فهم تأثير بعض الاحداث على المركز والاداء المالي للمؤسسة.

الافصاح حسب محتوى المعيار(IAS24):

يعتبر الافصاح هو المعيار IAS24 حيث بوجود العلاقات التي تتحقق معها العلاقة بين الاطراف ، فيجب معها الافصاح عن الامور التالية :

العلاقة بين الشركات الأم والشركات التابعة بغض النظر عن وجود عمليات بين الشركة القابضة والشركة التابعة فيجب على المنشأة الافصاح عن اسم شركتها القابضة . واذا كانت مختلفة فيتم الافصاح عن المنشأة ذات السيطرة المحتملة عليها ، واذا لم يتم اصدار قوائم مالية ذات استخدام عام بواسطة الشركة القابضة او المنشأة ذات السيطرة المحتملة عليها فيتم الافصاح عن اسم ثاني شركة قابضة رئيسية تقوم بذلك. **(علية، 2018-2019، صفحة 50)**

تعريض الادارة :

يتم الافصاح عن اجمالي التعويضات للموظفين الاداريين الرئيسيين ولكل من منافع الموظفين قصيرة الاجل ، منافع ما بعد الخدمة ، أي منافع اخرى طويلة الاجل ، منافع انهاء الخدمة ، منافع تعويض حقوق الملكية.

العمليات بين الاطراف ذات العلاقة :

اذا كانت هناك معاملات بين الاطراف ذات العلاقة فيتم الافصاح عن طبيعة العلاقة بين هذه العلاقة بين هذه الاطراف وكذلك معلومات عن العمليات والارصدة القائمة الضرورية لفهم الاثر المحتمل لتلك العلاقة على القوائم المالية ، ويتم الافصاح عن ذلك بشكل منفصل لكل مجموعة من مجموعات الاطراف ذات العلاقة وتشمل قيمة العمليات ، قيمة الارصدة القائمة بما في ذلك الشروط والكفالات ، مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والمرتبطة بالأرصدة القائمة ، والمصروف المعترف به خلال الفترة المتعلق بالديون المعدومة أو الديون المشكوك في تحصيلها والمتعلقة بالأطراف ذات العلاقة .

ويجب الافصاح المحاسبي عما يفيد بوجود عمليات مع طرف ذي علاقة بشروط مماثلة لتلك التي تنشأ بموجب عملية تبادل حقيقية اذا كانت هذه الشروط قد تم اثباتها.

الافصاح حسب محتوى المعيار(IAS7):

ان تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي وتعزيز حرية انتقال رؤوس الاموال عبر العالم ، ساهم في نشوء ادوات مالية جديدة ، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها ، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو

لأغراض ادارة السيولة ، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها ، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية ، ولهذا تم اصدار المعيار (IFRS7) لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية فقط ، وهو بذلك الغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار (IAS32) أما الاجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الادوات المالية فقط ، كما قام بإلغاء المعيار (IAS30) المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ، فوضع بذلك كل الافصاحات على الادوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS7) "الادوات المالية_ الافصاح " مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الاصول المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS39) و (IAS32) **(علية، 2018-2019، صفحة 51)**

الخاتمة :

من خلال ما سبق من عرض لمفاهيم حول الافصاح المحاسبي والقوائم المالية توصلنا إلى أن الافصاح المحاسبي يستخدم في الجوانب المحاسبية ليعبر عن عملية إظهار وتقييم المعلومة الضرورية عن المؤسسة الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح سواء كانت هذه المصالح حالية أو مستقبلية، ومن خلال هذه الاخيرة يتضح لنا بأن للإفصاح المحاسبي دور فعال في زيادة مصداقية القوائم المالية ودقتها وكذالك له دور واضح في إعطاء الصورة الصحيحة للوضعية المالية للمؤسسة من خلال صدق القوائم المالية.

قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة :

الدين ,ب .ز .(2018) .دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية .جامعة محمد خيضر بسكرة.129 ,

عبدالواحد ,ر .غ .(2019) .أثر الأفصاح المحاسبي على أتخاذ قرارات الأستثمار –دراسة حالة عينة من المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .كلية المستقبل ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جمهورية العراق.07 ,

علية ,ق .(2018-2019) .دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة تطبيقية مؤسسة نفطالوحدة أم البواقي .GPLمذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،قسم العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.-

محمد ,ب .ا .(2021) .دور الافصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية -دراسة ميدانية .-مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة.218 ,

محمدصالح .(08 05 ,2022) .دفترة لادارة الاعمال https://www.daftara.com/blog: https://www.daftara.com/blog Récupéré sur .

أثر مراجعة النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية في الشركات الجزائرية

The impact of reviewing the financial accounting system on the quality of financial information in Algerian companies

د. محمد الحبيب مرحوم /جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر
Dr. Mohamed El Habib MERHOUM/ University of Mostaganem/ Algeria
د. عبد الحليم مليايني / جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
Dr. Abdelhalim MILIANI/ University of Sidi Bel Abbes/ Algeria
ط.د. محمد علاء الدين مرحوم / جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
Ph.D. Student. Mohamed Alaa Eddine MERHOUM/ University of Sidi Bel Abbes/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي الحالي ودوره في تعزيز جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي. على هذا الأساس، فقد تم الإستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري للإحاطة بالموضوع أكثر. أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فقد تم إختيار عينة مكونة من 119 مشاركا من مختلف الرتب والمستويات في مجال وظيفة المالية والمحاسبة في 14 مؤسسة إقتصادية كدراسة ميدانية.

بعد تحليل إستبانة موزعة بواسطة برنامج تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، توصلت الدراسة إلى أنه يرتقب تحقيق أثر إيجابي حسب عينة الدراسة بعد دخول مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، إلا أنه يتوجب تبني مقاربة واضحة المعالم لتحقيق جودة إفصاح محاسبي عالية وتعزيز أكثر لجودة المعلومة المالية في القوائم المالية. الدراسة كذلك ودون إغفال الدروس السابقة، ترى أنه من الواجب إشراك كل الفاعلين في مجال المحاسبة في الجزائر لتحقيق كل مقاصد المرجوة من عملية الإصلاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: معلومة مالية، تقارير مالية، نظام محاسبي مالي، إفصاح محاسبي، عولمة محاسبية.

Abstract:

This research paper aims to identify the reality of the current financial accounting system reviewing project and its role to enhance the quality of financial information and accounting disclosure. On this basis, both the descriptive and the analytical approaches were used on the theoretical part in order to

cover the subject even more. As for the practical one, a sample of 119 participants of different grades and levels in the field of financial and accounting departments in 14 companies was selected as a field study.

After analyzing a questionnaire distributed by the SPSS statistical package analysis program for social sciences, the study concluded that a positive effect is expected to be achieved according to the study sample after the financial accounting system review project enters into force, however, a clear-cut approach must be adopted to achieve high-quality accounting disclosure and further enhance the quality of information financials in the financial statements. The study also, without ignoring the previous lessons, believes that it is necessary to involve all actors in the field of accounting in Algeria to achieve all the desired purposes of the accounting reform process.

KeyWords: Financial Information, Financial Reporting, Financial Accounting System, Accounting Disclosure, Accounting Globalization.

مقدمة:

يقوم المدراء والمدراء التنفيذيون في المؤسسات والشركات بإتخاذ العديد من القرارات بشكل يومي، بل وأن هذه القرارات قد تأخذ شكلا روتينيا في كثير من الأحيان. ولكن في أحيان أخرى قد تحدد هذه القرارات إستراتيجيات ومصير هذه المؤسسات للسنوات اللاحقة، أو أن الأمر يتطلب إتخاذ مجموعة من القرارات التي من شأنها التأثير بشكل كبير على المؤسسة سواء بشكل إيجابي أو سلبي، خاصة إن كانت قرارات لا يمكن التراجع عنها، أو أن عملية التراجع عنها مكلفة جدا. ولهذا يتردد الكثير من صانعي القرارات إتخاذها في كثير من الأحيان خاصة عندما تكون نسبة الشك وعدم اليقين مرتفعة. وعلى هذا الأساس، فإن عملية إتخاذ القرار يجب أن تكون مبنية في الأساس على مجموعة من المعطيات والأسس السليمة، والمصادر الموثوقة لكي تكون القرارات المتخذة مناسبة أو سليمة إن لم نقل صائبة.

كما أن المؤسسة وبحكم أنها متواجدة في بيئتها الإقتصادية التي تتميز بالديناميكية وعدم الإستقرار فهي تحتاج إلى معلومات خارجية في عملية بناء قراراتها الإستثمارية أو التمويلية. كمعدل الفائدة، والتضخم وسعر الصرف وغيرها. وقد تحتاج كذلك لبعض المعلومات أو حتى المؤشرات الوطنية والدولية كمعدل الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الإقتصادية الأخرى كمؤشر التنافسية أو الفساد وغيرها. وهذا حتى تكون المؤسسة قادرة على التعرف على فرصها الإستثمارية خارج البلاد مثلا. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمعلومات التي يتم التحصل عليها من داخل المؤسسة، خاصة وإن كانت تلك المعلومات مالية. فالمؤسسة في هذه الحالة تعتمد على مخرجات نظامها المحاسبي الذي يجب بدوره أن يتميز بالكفاءة.

كما أن مخرجات هذا النظام المحاسبي تتمثل أساسا في القوائم المالية واللواحق المماثلة. والتي يجب أن تكون معدة بطريقة جيدة خالية من كل مظاهر التحيز والخطأ وأن تتسم بالموضوعية والدقة والصدق. خاصة وأن إستعمال القوائم المالية ليس محصورا على المؤسسة بحد ذاتها. بل تحتاجها العديد من الأطراف الخارجية من جهات حكومية وغير حكومية، كالدولة والمساهمين والزبائن والمؤسسات المالية وغيرها. وعليه، يجب أن تعبر هذه القوائم المالية التي هي مخرجات الممارسات المحاسبية في المؤسسة عن الوضعية المالية لها وبصورة عادلة، صادقة وحقيقية ممثلة في إفصاح محاسبي متميز بالجودة.

مشكلة الدراسة:

وفي نفس السياق، يمكن طرح مشكلة الدراسة على النحو الآتي: **كيف يمكن لمشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي أن يقوم بتعزيز جودة المعلومة المالية في الشركات الجزائرية؟**

الأسئلة الفرعية:

وللإحاطة بالموضوع أكثر نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر؟
- هل البيئة الإقتصادية الجزائرية قادرة على الإستجابة مع متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتتوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية؟
- كيف يمكننا الإستفادة من الدروس السابقة في عملية مراجعة مثلى للنظام المحاسبي المالي؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على ما سبق، يمكن عرض فرضيات الدراسة كالآتي:

- البيئة الإقتصادية الجزائرية تمتلك أرضية خصبة وجاهزة لتطبيق نظام محاسبي مالي متوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية.
- لقد قامت الجزائر بعملية مراجعة لممارساتها المحاسبية في وقت سابق، إلا أنه لا توجد مجموعة من النقائص.
- ينتظر من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي تحقيق قفزة نوعية في تعزيز جودة القوائم المالية بالتالي تحسين جودة المعلومة المالية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة المتعلقة بمشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى معالجة مجموعة من النقاط كما يلي:

- محاولة تقييم واقع البيئة الإقتصادية الجزائرية من وجهة نظر مجموعة من المكلفين بمهمة المالية والمحاسبة في الشركات الجزائرية.

- النظر في إمكانية مراجعة النظام المحاسبي المالي بطريقة سلسة مع الإستفادة من الدروس السابقة.
- تسليط الضوء على كل من مزايا و حدود ومصاعب مراجعة النظام المحاسبي المالي والإنعكاسات المتوقعة على جودة المعلومة المالية.

أهمية الدراسة:

يأتي هذا الموضوع تكملة لفصل تدويل الممارسات المحاسبية الوطنية نحو تلك الدولية والتوجه من نظام محاسبي مالي لا يكتفي بتعريف المؤسسات والشركات بمركزها المالي فقط، وإنما يميزها ويقربها للولوج للأسواق الدولية عبر إعطائها صورة أوضح وأقرب وإمكانية للمقارنة مع باقي المؤسسات والشركات في العالم. أي أن الجزائر لا تتوجه فقط نحو تحسين جودة القوائم المالية والمعلومة المالية، بل تعزيز جودة المعلومة المالية وتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي لتستطيع الشركات مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي وكذا إتاحة الفرصة للشركات الدولية للولوج للأسواق الوطنية.

منهج الدراسة:

للقيام بمعالجة هذه الدراسة بطريقة منهجية، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للقيام بالإحاطة بشكل أفضل بموضوع مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي ضمن متطلبات تعيين المنظومة المحاسبية. بحيث يعتبر هاذان المنهجان الأنسب في معالجة هذا النوع من المواضيع. وعلى هذا الأساس، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي لمعالجة الظاهرة المدروسة المتمثلة في مراجعة النظام المحاسبي المالي والإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة به وكذا الإعتماد على المنهج التحليلي للإستدلال وربط الأفكار بغرض محاولة الوصول إلى الإستنتاجات ونتائج الدراسة التي تفسر الظاهرة للإجابة على الإشكالية المطلوبة وكذا لإختبار الفرضيات لاحقا.

محاور الدراسة:

بخصوص محاور الدراسة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاول كالآتي:

- **التأصيل النظري:** يعني هذا المحور بالمراجعة الأدبية لموضوع مراجعة النظام المحاسبي المالي من خلال مراجعة المادة الخام المتعلقة بالموضوع بدءا من عملية الإصلاح المحاسبي، إضافة إلى واقع الممارسات المحاسبية الحالية في خضم كل هذه التطورات الدولية في إطار العولمة المحاسبية ثم التطرق إلى جودة المعلومة المالية وخصائصها.
- **الطريقة والأدوات:** يتعلق هذا المحور إلى طريقة الدراسة من خلال نموذج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، إضافة إلى طرق جمع البيانات والإختبارات الإحصائية الأولية.
- **نتائج الدراسة ومناقشة النتائج:** يختص هذا المحور بعرض نتائج الدراسة بعد عملية تحليل المعطيات، التعليق عليها وكذا إختبار فرضيات الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة.

أولا: التأصيل النظري

1. نظرة عامة حول عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

تعرف عملية الإصلاح المحاسبي بأنها "العملية المستمرة في معالجة أوجه القصور في الممارسات المحاسبية وتحسينها وتكييفها مع متطلبات البيئة المحاسبية وإحتياجات المؤسسات الجزائرية الراهنة والمستقبلية بما يخدم التوجه نحو المعايير الدولية، بحيث تشمل عملية مراجعة الإطار التصوري، طرق الإعتراف المحاسبي والتقييم إعداد وعرض القوائم المالية والملاحق المماثلة وكذا القوائد العامة المرتبطة بتطبيقها". كما أن الجزائر بعد الإستقلال قامت لإعادة بناء نظامها الإقتصادي شيئا فشيئا لغاية الشكل الذي نراه اليوم. وخلال كل تلك المدة، لم تكن الممارسات المحاسبية في الجزائر بمنأى عن هذه التطورات الحاصلة. والتي تغيرت من فترة لأخرى استنادا على مجموعة من المعطيات التي كانت سائدة حسب خصوصيات كل فترة والتي سنعرج عليها في هذا المحور من خلال معالجة تطور المحاسبة في الجزائر كما يلي:

أ. تاريخ المحاسبة في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية سنة 1975:

بعد الإستقلال مباشرة، سارعت الجزائر لإسترجاع كل حقوقها السيادية من خلال إنشاء البنك المركزي وإصدار الدينار الجزائري ، فقامت بإنشاء بنك الجزائر في 13 ديسمبر 1962 تحت إسم المصرف المركزي للجزائر، وإنشاء الدينار الجزائري (01 دينار جزائري = 01 فرنك فرنسي)، وكذا تم إنشاء المؤسسات المالية والإقتصادية والهيئات والإدارات العمومية والهيئات واللجنات التي أسند إليها تسيير شؤون البلاد. إلا أن عدم جاهزية الدولة الجزائرية الجديدة والمستقلة وكذا نقص الخبرة إضافة إلى غياب هيئة مشرفة على المحاسبة في الجزائر، مما جعل الجزائر تتبنى أبسط الحلول نظرا للمرحلة الصعبة التي كانت تمر بها. فقامت الجزائر بالإبقاء على مجموعة من القوانين والتشريعات الموروثة من طرف الإستعمار إلى غاية التخلي عنها شيئا فشيئا. ومن هذا المنطلق، قامت الجزائر بالإبقاء على النظام المحاسبي السابق الموروث من طرف المستعمر الفرنسي المتمثل في المخطط الفرنسي المحاسبي العام « PCGF » بناءا على القانون رقم 157/62 الصادر في 1962/12/31 الذي ينص على ضرورة استمرارية العمل بالقانون الفرنسي ما عدا مواده الفرنسية والعنصرية أو المخالفة للحقوق والحريات العامة. كما تجدر الإشارة إلى أن تاريخ إنشاء المخطط الفرنسي المحاسبي العام يعود إلى سبتمبر سنة 1947، وبإعتبار أن فرنسا كانت تعتبر دولة الجزائر (المستعمرة أنذاك) مقاطعة فرنسية ولا تتجزأ عنها، قامت بتطبيق ذات المخطط على الجزائر، لتتم بعد ذلك مراجعته لأول مرة سنة 1957. وأستمر العمل بذات المخطط، إلى غاية إدارك السلطات الجزائرية أن المخطط الفرنسي المحاسبي العام « PCGF » المبني على الخلفية الرأسمالية، لا يتوافق مع النظرة الوطنية أنذاك والمتمثلة في تبني النظام الإشتراكي. لهذا إنطلقت ولأول مرة في الجزائر عملية مراجعة للممارسات المحاسبية بتاريخ 1969/12/31 في سبيل تبني نظام المحاسبي وطني وجديد في سبيل قطع كل الآثار التي تركها المستعمر الفرنسي راسخة في الجزائر عامة وفي البيئة الإقتصادية خاصة من خلال قانون المالية لسنة 1970.

بعدها إنتهجت الجزائر سياسة تأميم ممتلكاتها وباشرت في إعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي. وعليه قامت السلطات الجزائرية بإسترجاع السيادة على قطاع المحروقات في 24 فبراير 1971. وتتابعت بعدها الإصلاحات الإقتصادية على الصعيد المحاسبي خاصة، فتم إنشاء المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة الذي بدوره باشر عملية دراسة الأنظمة المحاسبية للدول التي تتبع النهج الإقتصادي الإشتراكي مثل دراسة النظام المحاسبي للإتحاد الإفريقي والملغاشي سنة 1972 بحيث إشتملت عملية الإصلاح المحاسبي على مجموعة من الأهداف كالتالي:

- توفير معلومات مالية جيدة لجميع أنواع المستخدمين وخاصة المؤسسات المالية وهيئات التخطيط الحكومية؛
- العمل على تبسيط المفاهيم المحاسبية ووضع المنظمات الوطنية ومعايير المحاسبة؛
- إعداد نظام محاسبة وطني يلبي متطلبات تخطيط الاقتصاد الكلي، وكذلك الاحتياجات الإدارية للمؤسسات وبعيدًا عن ممارسات المحاسبة الفرنسية؛
- يجب أن يلبي نظام المحاسبة الجديد احتياجات المحاسبة القومية من قبل كل من الحكومة والشركات.

كما أن عملية إعداد هذا النظام المحاسبي من قبل السلطات الجزائرية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء أجانب من مجلس المحاسبة الوطني الفرنسي "FNAC"، وخبير من دولة تشيكوسلوفاكية وذلك لتقديم التجربة التشيكوسلوفاكية في هذا المجال.

ب. تاريخ المحاسبة في الجزائر من سنة 1975 إلى غاية 2009

في أفريل 1975، قامت الجزائر بإعتماد المخطط الوطني المحاسبي كنظام محاسبي محلي ومستقل عن النظرة المستعمرة وذلك لتلبية إحتياجات المؤسسة الجزائرية لأن المخطط المحاسبي العام الفرنسي لم يعد يناسب التوجه الإشتراكي، وبهذا فقد حاولت الجزائر من خلال إطلاق المخطط الوطني المحاسبي إلى تبني رؤية واضحة المعالم نحو تجسيد البعد السيادي للدولة الجزائرية المستقلة. أما في فترة النصف الثاني من الثمانينات، ظهرت بوادر أزمة إنهيار أسعار النفط، مما سجل الأمر إختلالات هيكلية في الإقتصاد الجزائري أثرت على الميزان التجاري وميزان المدفوعات مما إنعكس ذلك على الجهة الإجتماعية والسياسة الإشتراكية المنتهجة بحيث دفع الأمر الجزائر بسبب هذه المرحلة الحرجة نحو بعث المشروع الإصلاحي مرة أخرى. فتم سن قانون متعلق بالإستقلالية المالية للمؤسسات الإقتصادية بعدما كانت مؤسسات إشتراكية بحتة بحيث أعلنت الجزائر في بداية التسعينيات إلى تغيير الوجهة نحو الإنفتاح نحو العالم الخارجي والتوجه نحو الرأسمالية. وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر مرة أخرى فكرة مراجعة قوانينها وتشريعاتها لتتماشى مع النظرة الرأسمالية للمؤسسة الجزائرية. إلا أن المخطط المحاسبي الوطني تم إغفاله ولم تتم مراجعته بالرغم أنه كان مبنيا على الفكر الإشتراكي بينما البيئة الإقتصادية للبلاد كانت تتعارض مع هذا التوجه. الأمر الذي خلق مشكلة كبيرة تفطنت لها السلطات لأكثر من 20 سنة كاملة.

وفي سنة 2001، قام المجلس الوطني للمحاسبة بإطلاق مشروع لمراجعة المخطط المحاسبي الوطني بالتنسيق مع مجموعة من الخبراء المحاسبين الجزائريين و ممثلين للمجلس الفرنسي الوطني للمحاسبة. وذلك لإختيار أحد السيناريوهات الثلاث التالية بهدف القيام بعملية إصلاح محاسبي ناجعة:

- تحيين المخطط الوطني المحاسبي وإضافة بعض التعديلات التي تتماشى التطورات السائدة أنذاك (أي مخطط محاسبي وطني –نسخة 2.0)؛
- الإبقاء على المخطط الوطني المحاسبي وإضافة تعديلات طفيفة فقط؛
- تغيير المخطط الوطني المحاسبي كليا وإعتماد نظام محاسبي جديد كليا يقارب الممارسات الوطنية مع تلك الدولية.

إستنادا على السيناريوهات الثلاث أعلاه، قامت السلطات الجزائرية ممثلة في وزارة المالية بإعتماد الخيار الثالث من خلال تبني نظام محاسبي جديد يتوافق مع المتتطلبات الدولية ويحقق أهداف السياسات الوطنية ويرقى لطموحات المؤسسة الجزائرية. بحيث قامت الجزائر بإعتماد هذا القرار إلى غاية سنة 2003 بعدها تم إعداد مشروع لتبني المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS، الأمر الذي كانت مقبولا ولقي إستحسان كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتم فعلا إعداد مسودة مشروع النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي عرض على البرلمان الجزائري في سنة 2004 وتم إعتماده لاحقا في (القانون 11/07، 2007) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي وتم إرجاء العمل به إلى غاية 2009 تم التطبيق الفعلي له ودخوله حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2010.

ج. تاريخ المحاسبة في الجزائر من سنة 2010 إلى غاية اليوم

إن التوجه نحو المعايير المحاسبية لقي العديد من العوائق والتحديات التي نذكر أهمها كالآتي:

- إختلاف الثقافات والعادات بين الدول.
- إختلاف المرجعيات المحاسبية للدول بين فرنكوفونية وأنجلوسكسونية.
- إختلاف التطور الإقتصادي، المالي والمحاسبي بين الدول.
- الإختلاف في القوانين والتشريعات.
- الإختلاف في مستوى التعليم وكفاءة القائمين على تطبيق المعايير بين الدول.
- الإختلاف في النضج المحاسبي بين الدول (دول متقدمة ودول نامية).
- التفاوت في الجدية والإلتزام في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين الدول.
- التفاوت في بداية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين مختلف الدول.

ومن هذه النقطة يمكن القول أن الجزائر صادفت مجموعة من التحديات بالرغم أن الهدف الأساسي كان تبني معايير محاسبية دولية تلبي متطلبات المؤسسة الجزائرية من جهة، وكذا الرقي بالممارسات المحاسبية المحلية لتتناسق وتتناغم مع تلك الممارسات الدولية في إطار تدويل المحاسبية المالية الجزائرية نحو المعايير المحاسبية الدولية. كما تم

إعادة تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة لاحقا بحيث تعددت الدراسات والبحوث التي ركزت على مجموعة من الإختلالات التي وجب إعادة النظر فيها، وفي إحدى الدراسات التي قام بها الباحث (ملياني ع.، 2022) تم التطرق إلى مجموعة من النقاط التي لا تزال البيئة المحاسبية تعاني منها إلى اليوم ونذكر منها مايلي:

- إغفال تحيين المنظومة المحاسبية مع التحيينات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية بعد سنة 2004.
- إشكالية المرجعية المحاسبية المعتمدة في الجزائر والمختلطة بين المرجعية الفرنكوفونية والأنجلوسكونية.
- إغفال النظام المحاسبي المالي لمجموعة من القواعد والأحكام المتعلقة بقواعد الإثبات والإعتراف المحاسبيين وكذا بعض الزوايا المتعلقة بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بالرغم أن المعايير المحاسبية المالية أعطت إرشادات حول ذلك بالرغم أنها مجرد قواعد وأحكام عامة وليس الضروري الإلتزام بها.
- إشكالية شيخوخة ممتهني مهنة المحاسبة وضعف التكوين المحاسبي الأكاديمي على مستوى الجامعات.
- غياب هيئة دائمة في الجزائر تقوم على تحيين المنظومة المحاسبية كلما سنحت الفرصة والإكتفاء بتشكيل فرق ولجان عمل تنتهي صلاحياتها بمجرد تقديم نتائج عملها أو إخراج مسودة مشروع القانون المنبثق عن عملية الإصلاح المحاسبي.

في سنة 2018، تم إنشاء لجنة وطنية " لجنة مراجعة النظام المحاسبي المالي" مكونة من مجموعة من المهنيين في ميدان المحاسبة تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة بحيث تضم هذه اللجنة من 14 متخصص في الميدان برئاسة الخبير المحاسبي نورالدين ياحي (رئيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين) والتي وضعت بدورها خارطة طريق لمدة 24 شهرا لتقييم وتحيين النظام المحاسبي المالي بما يلبي متطلبات المنظومة المحاسبية الجزائرية. وعليه، تم إطلاق إستبانة وطنية إلكترونيا لمساهمة كل الفاعلين في عملية الإصلاح المحاسبي على المستوى الوطني سواء مهنيين، مؤسسات، ممارسين لمهنة التدقيق ... إلخ. بحيث تم النشر الفعلي للإستبانة على مستوى الموقع الرسمي للمجلس الوطني للمحاسبة ابتداء من شهر أفريل 2019 ولمدة 05 أشهر كاملة. كما أن يمكن تسجيل بعض الملاحظات حول خارطة الطريق المتعلقة بعملية مراجعة النظام المحاسبي المالي من خلال النقاط التالية:

- لم يتم نشر مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي للإثراء أكثر إلا أنه يتم مناقشة الموضوع بشكل جدي من طرف المنظمات المهنية الثلاث خاصة عندما يتعلق الأمر بإسهامات الدكتور محمد الحبيب مرحوم بصفته رئيس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (مرحوم م. ح، بشوندة ر.، 2015) وكذا المحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات وطالب الدكتوراه محمد علاء الدين مرحوم
- الإستعانة بالخبراء المهنيين من الخارج أمر جيد، لكن لوحظت مشاركة بعض الخبراء الفرنسيين في العملية مما قد لا يقلص الوجود الفرنسي أو هيمنة المرجعية الفرانكوفونية خلال عملية الإصلاح.
- مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي لم يقترح تعديد القوانين والتشريعات المرافقة لهذه العملية مما قد يزيد من عمق إشكالية تعارض القوانين ولعل أهمها القانون الجبائي.

- تضم اللجنة كفاءات جزائرية ممتازة ولا يستهان بها، لكن إطارها القانوني يعتبرها مجرد ورشة عمل مؤقتة، قد تتخلى السلطات عن خدماتها بمجرد إتمام المهمة. ونتيجة لذلك ، قد تتكرر نفس المشكلة إذا كانت هناك تطورات دولية مستقبلية على مستوى المعايير الدولية.
- إضافة لكل ما سبق، فالتأخر في إصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد ملحوظ خاصة وأن مهلة خارطة الطريق إنتهت في شهر ماي من سنة 2021. أي منذ تقريبا سنتين، خاصة وأن الأزمة الصحية " كوفيد -19 " قد ولت وتناساها البعض.

2. جودة المعلومة المالية

أ. تعريف جودة المعلومة المالية

تعرف جودة المعلومة المالية بأنها " مجموع الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية، ولكي تصل هذه الأنظمة إلى ذلك يجب أن تطبق إجراءات وممارسات محاسبية معينة قد تختلف من بيئة إلى أخرى، وهناك العديد من الدراسات على غرار (سعداوي م. م.، السعيدي أ. ي.، 2020) التي أشارت أن المعلومة المالية التي تمتاز بالجودة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي يودي غيابها إلى إتخاذ قرارات خاطئة أو متحيزة. أي أن وجود ذلك النوع من المعلومات ضروري وأكيد على طاولة الخيارات المطروحة لعملية إتخاذ القرار التي يقوم بها المدراء والمدراء التنفيديون في الشركات والمؤسسات.

ب. خصائص المعلومة المالية التي تمتاز بالجودة

لقد تغير عبر الزمن ووفقا للظروف التي كانت سائدة في كل فترة مفهوم الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها المعلومات المالية، هذا إن كان حريا بنا أن نقدم معلومات مالية تمتاز بالجودة كمخرجات رئيسية لعملية إتخاذ القرارات، فقد حددت أول مرة من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبين سنة 1966 مجموعة من الخصائص كبداية، ثم بعدها قام مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB بمساهمة قيمة في هذا الصدد، للتوالى بعدها الدراسات والأبحاث المتعلقة بجودة المعلومة المالية، وكان كذلك للباحثين الجزائريين نصيب من هذا، بحيث تجدر الإشارة إلى إسهامات (Miliani A., Kameli M., 2021) في دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات بحيث تم تسليط الضوء على مجموعة من الخصائص التي يتم من خلالها تقييم جودة المعلومة المالية ونذكرها كالآتي:

- الخصائص الأساسية: والمتمثلة في الصدق والملاءمة
- الخصائص الداعمة: ممثلة في القابلية للمقارنة، توفر المعلومة المالية في الوقت المناسب، السهولة في الفهم والقابلية للتأكد منها ومقارنتها.

ثانيا: الطريقة والأدوات

1. طريقة الدراسة

- **نموذج الدراسة:** بعد المراجعة الأدبية المتعلقة بالموضوع يمكن عرض نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

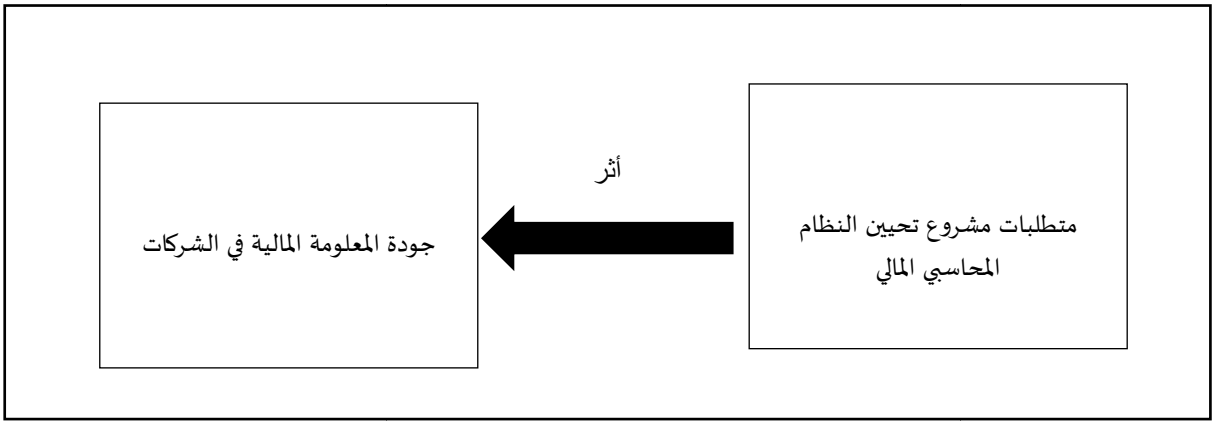

المصدر: من إعداد الباحثين.

- **مجتمع وعينة الدراسة:** لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إختيار عينة من موظفي مجموعة من الشركات التي تنشط في المجال الصناعي والمكلفين بتسيير شؤون المالية والمحاسبة كمجتمع لهذه الدراسة بحيث تم إختيار عينة عشوائية مكونة من 119 مشاركا ينتمون لـ 14 مؤسسة إقتصادية في ولاية سيدي بلعباس الجزائر بحيث تم ذلك بطريقة إلكترونية من خلال الإستبانة الإلكترونية المعدة على منصة Google Forms بحيث تم إسترجاع 125 إجابة من أصل 131 إستبانة موزعة، تم إلغاء 06 إستمارات لأنها لم تكن مقبولة إحصائيا ليصبح العدد النهائي للمشاركات المقبولة بـ 119 مشاركا.

2. أدوات الدراسة

- **الملاحظة:** تم الإعتماد على أداة الملاحظة في الجانب النظري من خلال مراجعة وملاحظة مختلف المراجع والمنشورات المتعلقة بموضوع الإصلاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي.
- **الإستبيان:** تم توزيع إستبانة إلكترونية مكونة من 03 محاور على 131 مشارك في الدراسة مجموعة من الشركات.

3. قياس المتغيرات :

للقيام بعملية تقدير الأثر المرجو من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية للشركات الجزائرية تم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي في الإستبانة الموزعة لمعرفة آراء العينة حول موضوع الدراسة من خلال تحليل إنطباعاتهم وتوجهاتهم نحو هذا المشروع. بعدها تم تحليل الإستمارات المسترجعة بواسطة برنامج تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، وعرض النتائج ومناقشتها لاحقا.

ثالثا: نتائج الدراسة ومناقشة النتائج

1. نتائج الدراسة

- **صدق وثبات أداة الدراسة:** بإعتبار أن عينة الدراسة تفوق 30 مشاركة، فإنه يتم الإعتماد على معامل الثبات " ألفا كرونباخ" للتأكد من أن ثبات أداة الدراسة وأن النتائج المتحصل عليها تمتاز بالصدق ويمكن الإعتماد عليها. بحيث يلخص لنا معامل الثبات أنه يمكن الحصول على نفس النتائج في حال إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة وعدة مرات على نفس العينة وكذا خلال فترات زمنية مختلفة.

الجدول رقم (01): إختبار الثبات (ألفا كرونباخ)

المحور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
	توافق مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي مع الممارسات المحاسبية الدولية	مدى إستجابة البيئة المحاسبية لمتطلبات مشروع عملية الإصلاح المحاسبي الحالية	الآثار المرجوة لتحسين جودة التقارير المالية
معامل ألفا كرونباخ	0.878	0.769	0.801
	0.887		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل معاملات ثبات متغيرات الدراسة تتراوح قيمتها بين 0.769 و0.879 مع تحقيق معدل ثبات للإستبانة ككل بقيمة 0.887. الأمر الذي يدل على ثبات أداة الدراسة لإعتبار أن 0.887 أكبر من أقل قيمة لمعامل الثبات التي يمكن أن تتحقق شروط ثبات أداة الدراسة وهي (0.60).

- **صدق الإتساق الداخلي:** يعبر صدق الإتساق الداخلي عن مدى تناسق كل فقرة من فقرات الإستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، بحيث يتم الإستعانة بمعامل بيرسون للإرتباط لقياس قوة العلاقة بين كل فقرة من فقرات الإستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه. وعلى هذا الأساس يمثل هذا الجدول صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان:

الجدول رقم (02): صدق الإتساق الداخلي لعبارات الإستبانة

المحور	الفقرة	معامل بيرسون	الدلالة (Sig.)
01	مرجعية مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي الجزائري الحالي يجب أن ترتكز على معايير IAS/IFRS	0.8139	0.000
	الممارسات المحاسبية الحالية غير ملائمة للتطبيق الجيد لمعايير IAS/IFRS	0.8239	0.000
	كانت هناك حتمية للتوجه نحو إصلاح المنظومة المحاسبية الحالية لتتوافق مع المعايير الدولية	0.8381	0.000

	تحيين النظام المحاسبي المالي هو خطوة ممتازة نحو الرقي بالممارسات المحاسبية الوطنية إلى جانب تلك الدولية	0.8454	0.000
	تدويل الممارسات المحاسبية الوطنية يجب أن تتبعه إصلاحات عميقة أخرى محليا على الصعيد المحاسبي، المالي والجبائي.	0.7957	0.000
02	البيئة الجزائرية تلائم التطبيق الجيد للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS	0.6795	0.000
	الأنظمة المحاسبية للشركات يجب أن تتماشى مع مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي	0.8804	0.000
	لا يلقى المحاسبون التكوين العلمي والعملي الكافيين لممارسة مهنة المحاسبة في أحسن الظروف	0.7869	0.000
	يتوجب الإستثمار في التعليم المحاسبي وتبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IAES لتكوين ممتهنين يمتازون بالكفاءة	0.7802	0.000
	يجب أن يحرص مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي على مواكبة التطور الحاصل على مستوى التوجه الرقمي من خلال إستعمال التقنيات والتكنولوجيات المتطورة للمعالجة المحاسبية بما في ذلك الذكاء الإصطناعي	0.6422	0.000
03	يركز مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي على رفع جودة المعلومة المالية أكثر فأكثر	0.7614	0.000
	يهدف من وراء مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي	0.7025	0.000
	ينتظر من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي ضبط طرق وأساليب للحد من الممارسات السلبية لتقنيات المحاسبة الإبداعية وفق التوجهات الدولية	0.6980	0.000
	سيساعد مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي مستعملي القوائم المالية إلى إتخاذ قرارات أنسب وأنجع	0.6505	0.000
	مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي لابد أن يأخذ بعين الإعتبار طرق رقمية وعصرية مبتكرة كإنشاء منصة وطنية إلزامية للقيام بعملية الإفصاح المحاسبي إلكترونيا	0.7361	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين مع بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS. (0.05%)

من خلال الجدول رقم (02)، نلاحظ أن معاملات الإرتباط تتراوح بين قيمة (0.6422) وقيمة (0.8804) بحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي أقل من 05 % عند جميع القيم.

2. مناقشة النتائج

قبل القيام بإختبار فرضيات الدراسة للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقوم أولا بإختبار إعتدالية توزيع أراء وإنطباعات المشاركين في الدراسة والنظر في حقيقة أن هذه الإجابات تتبع التوزيع الطبيعي.

– إختبار التوزيع الطبيعي:

بما أن عينة الدراسة تتكون من 119 مشاركا أي أكبر من 30 مشاركة نقوم بالإستعانة بالإختبارات المعلمية ونقصد بهذا إختبار كولمرغروف-سمرتوف كما يلي:

الجدول رقم (03): إختبار التوزيع الطبيعي

العينة	عدد الفقرات	قيمة Z	الدلالة
119 مشاركا	15 فقرة	0.067	0.122

المصدر: من إعداد الباحثين مع بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS. (0.05%)

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن إجابات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن إستخدام الإختبارات المعلمية لإختبار صحة من عدم صحة فرضيات الدراسة.

- **إختبار الفرضيات:**

بعد التأكد من أن إجابات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإعتماد الآن على واحد من الإختبارات المعلمية لإختبار صحة الفرضيات والمتمثل في إختبار ستيودنت للعينة الواحدة One Sample T test وذلك كما يلي:

الجدول رقم (04): إختبار فرضيات الدراسة

H_{11}: البيئة الإقتصادية الجزائرية تمتلك أرضية خصبة وجاهزة لتطبيق نظام محاسبي مالي متوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية.			
رقم الفرضية	قيمة T	الدلالة Sig.	ملاحظة
01	39.380	0.000	رفض H_{01} وقبول H_{11}
H_{12}: لقد قامت الجزائر بعملية مراجعة لممارساتها المحاسبية في وقت سابق، إلا أنه لا توجد مجموعة من النقائص.			
رقم الفرضية	قيمة T	الدلالة Sig.	ملاحظة
02	11.230	0.000	رفض H_{02} وقبول H_{12}
H_{13}: ينتظر من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي تحقيق قفزة نوعية في تعزيز جودة القوائم المالية بالتالي تحسين جودة المعلومة المالية.			
رقم الفرضية	قيمة T	الدلالة Sig.	ملاحظة
03	52.480	0.000	رفض H_{03} وقبول H_{13}

المصدر: من إعداد الباحثين مع بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS. (0.05%)

من خلال الجدول رقم (04) فإن إختبار فرضيات الدراسة بالإعتماد على إختبار One Sample T test ضمن تحليل مخرجات برنامج SPSS توصلنا إلى:

- رفض الفرضية الصفرية الأولى وقبول الفرضية البديلة الأولى وهذا معناه أن البيئة الإقتصادية الجزائرية تمتلك أرضية خصبة وجاهزة لتطبيق نظام محاسبي مالي متوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية.
- رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرضية البديلة الثانية مما يعني أنه لا توجد مجموعة من النقائص بالرغم من قيام الجزائر بعملية مراجعة لممارساتها المحاسبية في وقت سابق.
- رفض الفرضية الصفرية الثالثة وقبول الفرضية البديلة الثالثة مما يعني أنه ينتظر من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي تحقيق قفزة نوعية في تعزيز جودة القوائم المالية بالتالي تحسين جودة المعلومة المالية.

خاتمة

يعتبر موضوع مراجعة وتحيين المنظومة المحاسبية لتعزيز جودة الإفصاح أحد المواضيع المهمة والجوهرية في مجال المحاسبة خاصة وأن عملية الإفصاح وجودة المعلومة المالية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها عملية إتخاذ القرارات. كما أن مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي الذي أشرفت عليه لجنة مراجعة النظام المحاسبي المالي يعول عليه كثيرا في سبيل تطوير مهنة المحاسبة، هذا من جهة. وكذا الممارسات المحاسبية المحلية وتقريبها من تلك الدولية. كما أن الأمر برمته يحتاج إلى دقيقة تمعن، خاصة وأن مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي يعتبر في حد ذاته إعترافا بوجود نقائص على مستوى النظام المحاسبي المالي مما يدل على صحة ما كان ينادي به الباحثون والأكاديميون والمهنيون منذ سنوات، إضافة إلى طرح إستبانة مراجعة النظام المحاسبي المالي في سنة 2018 من طرف اللجنة المكلفة بالمراجعة دليل آخر على تكريس مبدأ التشاور وإشراك الجميع في عملية الإصلاح المحاسبي في إطار معالم الجزائر الجديدة المبنية على إشراك الجميع والتشاور في سبيل تفعيل البيئة الإقتصادية للبلاد. وبهذا فإن الدراسة الحالية وبعد الدراسة الميدانية تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- ينتظر من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي تحقيق قفزة نوعية في تعزيز جودة القوائم المالية بالتالي تحسين جودة المعلومة المالية كما أن النظام المحاسبي المالي الحالي أصبح لا يتماشى مع المتطلبات الإقتصادية الراهنة خاصة تلك الدولية.
- يعول المشاركون في الدراسة من مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي تحقيق قفزة نوعية نحو ترشيد القرارات المالية من خلال وتحسين جودة المعلومة المالية.

إلا أن هذه الدراسة توصي بالإستثمار في العنصر البشري من خلال التكوين المهني والأكاديمي سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى المؤسسات المختلفة الأخرى في المادة المحاسبية.

كما أن هذه الدراسة تشير إلى إعداد كل السيناريوهات التي من شأنها إعادة نفس الأخطاء السابقة التي قد سبقت تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إضافة إلى إسناد مهمة الإصلاح المحاسبي إلى هيئة دائمة تشرف عليها لتقوم بتقييم وتحيين الممارسات المحاسبية وتقريبها أكثر من الممارسات الدولية كلما سنحت الفرصة (05 سنوات إلى 10 سنوات على الأكثر) مع إشراك كافة الفاعلين في معادلة ممارسة المهنة المحاسبية في الجزائر.

المراجع:

القانون 07/11 .(2007). المتعلق بالنظام المحاسبي المالي .الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد (74) https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/textes_reglementaires/F20070741.pdf

سعداوي م .م.، السعيدي أ .ي .(2020). التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية .مجلة دراسات العدد الإقتصادي .11(02) , https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/593/11/2/117128

مرحوم م .ح، بشوندة ر .(2015). السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي .مجلة العلوم الإقتصادية .10(10) , https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/341/10/1/87752

مليايني ع .(2022). الإصلاح المحاسبي في الجزائر في إطار المعايير المحاسبية الدولية .أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس . doi:10.13140/RG.2.2.15895.44965

Miliani A., Kameli M. (2021). Accounting Reform's contribution to improving the Quality of Financial Information–a field study. Afaq Review, 04(02).

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية

Accounting disclosure according to the financial accounting system and its compatibility with international accounting standards

أ.د عقون شراف/ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة/ الجزائر
ط.د لعلايبية نورالهدى/ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة/ الجزائر

ملخص الدراسة:

تسعى الجزائر إلى مواكبة المستجدات العالمية من خلال تبنيها عدة إصلاحات اقتصادية من بينها إصلاح نظامها المحاسبي، الذي استحدث بالنظام المحاسبي المالي SCF سنة 2010 والمستوحى من معايير المحاسبة الدوليةIAS/ IFRS . حيث اعتمدت الجزائر على هذا النظام المحاسبي لتسهيل قراءة وفهم المخرجات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية وايصال المعلومات الضرورية لمستخدميها بغية اتخاذ قراراتهم المختلفة. فكان الإفصاح المحاسبي من بين أهم التحديات التي واجهت هذا التغيير.

حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي من إفصاح عن المعلومات ضمن القوائم المالية ومدى توافقه في ذلك مع معايير المحاسبة الدولية. فخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك توافق إلى حد بعيد بين كل من نظام SCF ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، القوائم المالية، مستخدمي القوائم.

Abstract:

Algeria seeks to keep abreast of global developments by adopting several economic reforms, including the reform of its accounting system, which was introduced with the SCF financial accounting system in 2010 and is inspired by international accounting standards. IAS / IFRS, as Algeria relied on this accounting system to facilitate reading and understanding of the accounting outputs represented in the financial statements and to communicate the necessary information to its users in order to make their various decisions. Accounting disclosure was among the most important challenges facing this change.

This paper aimed to identify the most important findings of the financial accounting system in terms of disclosure of information within the financial statements and its compatibility with international accounting **standards. This study** concluded that there is a great agreement between each of the SCF system and international accounting standards with regard to the process of disclosure of accounting and financial information.

Keywords: accounting disclosure, financial accounting system, international accounting standards, financial statements, list users.

مقدمة:

يعتبر الإفصاح أحد أهم الركائز في المحاسبة باعتباره يوفر مختلف المعلومات المهمة والضرورية التي من شأنها أن تخدم مختلف مستخدمي المعلومات المالية، لذا سعى الباحثين والمؤلفين لتسليط الضوء على جوانب الإفصاح المحاسبي، كما وقد احتل هذا الأخير جانبا من الاهتمام ضمن معايير المحاسبة الدولية. والتي أدرجت من خلالها لجنة معايير الحاسبة الدولية ضمن جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تبين من خلالها حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية.

فبعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بغية إعطاء قراءة واضحة للقوائم المالية المفصح عنها لتلبية احتياجات مستخدميها، أصبح بذلك الإفصاح المحاسبي من بين التحديات التي تواجه البيئة الجزائرية في ظل توسع وانتشار الرقعة المحاسبية الدولية.

فمن هذا المنطلق ينمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية؟

أهداف البحث:

- التعرف على أهم القوائم المالية.
- بيان مدى إهتمام النظام المحاسبي المالي بالجانب المتعلق بالإفصاح.
- التطرق إلى أوجه الإختلاف والتشابه بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في الجانب المتعلق بالإفصاح المحاسبي.

أولًا: ماهية القوائم المالية

1- مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية يمكن التطرق لبعض المفاهيم كما يلي:

تعريف 01: يمكن تعريف القوائم المالية على "أنها ذلك المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تظهر في شكل كشوفات أو تقارير تلخص جملة من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بغية اتخاذ قرارات معينة". (زين، 2014-2015، صفحة 20)

تعريف 02: عرفت القوائم المالية أيضا على أنها " مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، الهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ مختلف القرارات". (طالب و بلمداني، 2020، صفحة 101)

2- أنواع القوائم المالية

بعد التطرق إلى مفهوم القوائم المالية، سيتم تسليط الضوء على أبرز هذه القوائم فيما يلي:

- **قائمة المركز المالي:** تعبر الميزانية عن الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، لها جانبان يسمى الجانب الأول بالأصول أو الموجودات ويتضمن كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين، أما الجانب الآخر فيسمى جانب الخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها إتجاه الآخرين. (لزعر، 2011-2012، صفحة 37)
- **قائمة الدخل:** أو ما يطلق عليها باسم جدول حسابات النتائج وهو جدول يتم فيه التقرير عن النتائج التي تخص طبيعة المؤسسة مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة، محددة بالسنة المالية في الغالب. فقائمة الدخل كغيرها من القوائم المالية الأخرى هدفها الأساسي هو تزويد مستخدميها بالمعلومات اللاّزمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بعقلانية. فمن بين أهم الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي: (شاهد و دفرور، 2016، صفحة 151)
  - تقييم جدوى الإستثمارات وعوائدها؛
  - تقييم كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها؛
- **قائمة التدفقات النقدية:** وهي ثالث قائمة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، والتي أصبح لزاما على المؤسسات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية، فهي تعد من أهم القوائم التي تساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة. كما أنها تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية أي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة خلال السنة المالية التي أعدت فيها. (عادل علي، 2019، صفحة 40)
- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** تفسر قائمة التغير في حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أسباب التغير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية سواء بالزيادة أو النقصان وأسبابها. ولا شك أن هذه القائمة يتم الإعتماد عليها

في اتخاذ مختلف القرارات من قبل أصحاب المصلحة سواء المستثمرين أو المساهمين أو المتعاملين في سوق الأوراق المالية باعتبارها تتضمن العديد من المعلومات المهمة.

❖ **الملاحق:** تعد الملاحق جزءا من الكشوف المالية، فهي تعمل على توفير كافة التفسيرات اللازمة من أجل التوضيح والفهم الأفضل لباقي الكشوف المالية سواء الميزانية (قائمة المركز المالي) أو قائمة الدخل.

3- الهدف من إعداد القوائم المالية

تخدم القوائم المالية العديد من مستخدميها باعتبارها تزود هذا الأخير بمعلومات وبيانات عن الوضعية المالية والأداء المالي وغيرها عن مؤسسة معينة وهذا بغية اتخاذ قراراته الاقتصادية، فمن بينهم نجد الأجهزة الحكومية وعلى سبيل المثال نجد مصلحة الضرائب.

الجدول (01): يمثل أساس إعداد القوائم المالية الأساسية وأهدافها

القوائم المالية الأساسية	أساس إعدادها	الهدف من إعدادها
المركز المالي	العرض المنظم للأصول والخصوم	تحديد موجودات المؤسسة، وتحديد التزاماتها اتجاه الغير
قائمة الدخل	المقارنة بين الإيرادات والمصاريف	تحديد نتيجة المؤسسة من ربح أوخسارة
قائمة التدفقات النقدية	المثارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة	تحديدموقف السيولة
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	المقارنة بين حقوق الملكية أول وآخر مدة	تحديدأسباب التغيرات في حقوق الملكية

المصدر: (شاهد و دفرور، 2016، صفحة 151)

ثانيا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

التعريف الأول: الإفصاح المحاسبي هو عبارة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالمؤسسة للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسة. (قلوع، 2014-2015، صفحة 55)

التعريف الثاني: يعرف الافصاح كذلك على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت هذه المعلومات كمية أو وصفية في القوائم المالية والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجل تلك القوائم غير مضللة لمستخدميها من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها السلطة في الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية للمؤسسة المعنية. (قلوع، 2014-2015، صفحة 55)

من خلال هذه التعاريف يمكن التوصل إلى أن الإفصاح المحاسبي هو عملية تترجم جهود المحاسبيين في توفير المعلومات اللاّزمة في القوائم والتقارير المالية، بغية إعطاء مستخدم هذه المعلومة نظرة واضحة وصحيحة عن المؤسسة المعنية.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن التطرق لأنواع الإفصاح المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يبين أنواع الإفصاح المحاسبي

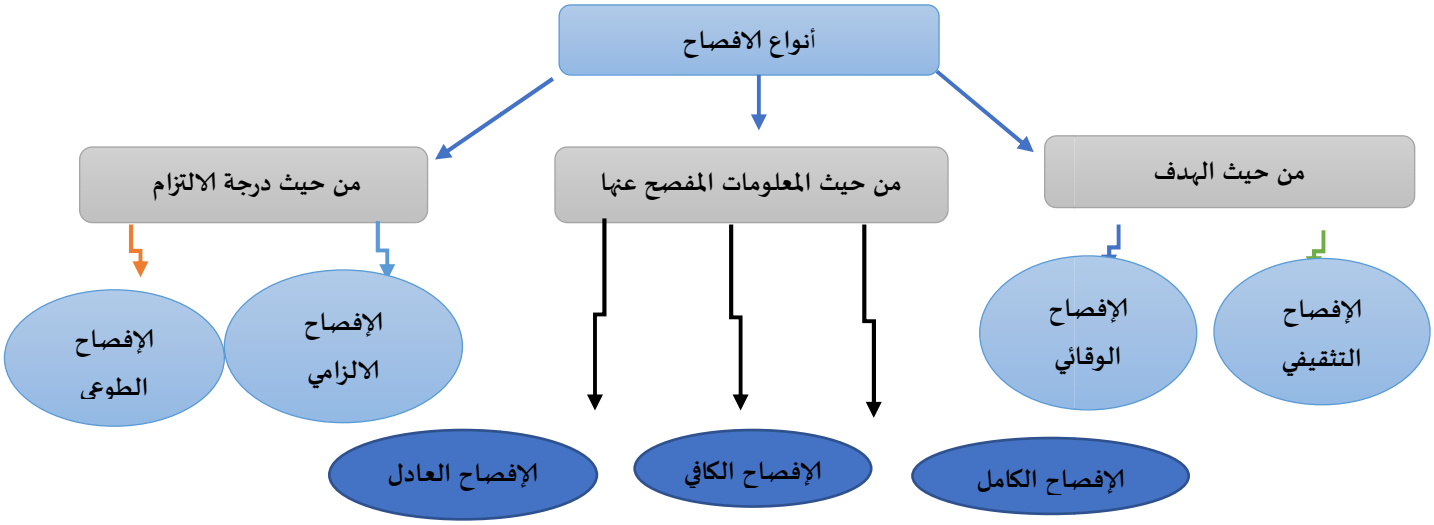

المصدر: (طحاح و قمان ، 2020، صفحة 575)

يمكن عرض أنواع الإفصاح على النحو التالي: (تاني و بوعيشاوي، 2019، الصفحات 64-65)

- **الإفصاح الكامل:** يهدف إلى أن تكون القوائم المالية شاملة لكافة المعلومات الضرورية، فحدف أو استبعاد بعض المعلومات يجعل تلك الأخيرة كقوائم مضللة لا يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات من قبل مستخدميها؛
- **الإفصاح الكافي:** يتم فيه تحديد المعلومات الكافية، أي يتم فيها تحديد الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن للمستفيد أن يتخذ قراراته بناءا عليها؛
- **الإفصاح العادل:** يهتم هذا النوع من الإفصاح بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المعنية؛
- **الإفصاح التثقيفي:** أو مايسمى بالإفصاح الإعلامي عن المعلومات المناسبة بغية اتخاذ مختلف القرارات، فمن شأن هذا الأخير الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية؛
- **الإفصاح الوقائي:** يعني بإلزامية الإفصاح في القوائم المالية أو التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة، كما يهدف لحماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية؛
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يلائم حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها، كما أنه يتطلب توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية بما تجعل القوائم بعيدة عن مفهوم التضليل.

3- المستفيدين من الإفصاح المحاسبي

هناك عدة أطراف تستفيد من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية باعتباره يساعد على اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة، حيث تتمثل هذه الأطراف في: (كسيرة، 2022، الصفحات 267-268)

- ✓ **حملة الأسهم والمستثمرين**: يعد هؤلاء أهم المستخدمين للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كونهم يتخذون قراراتهم التي تتعلق بتحديد الأسهم التي سيتم شراءها أو بيعها أو الإحتفاظ بها، وكذلك توقيت هذه العمليات، وعادة ما تكون هذه القرارات ذات تركيز استثماري أو تركيز على وظيفة الوكالة أو كلاهما معا؛
- ✓ **المديرون**: يستفيد هذا الطرف من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بسبب التعاقدات التي تحتوي على أحكام وشروط تعتمد على متغيرات القوائم المالية كعقود حوافز الإدارة، بالإضافة إلى إستخدام هذه المعلومات في العديد من قراراتهم التمويلية والإستثمارية والتشغيلية. فالمتغيرات التي تعتمد على القوائم المالية مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية الفوائد تعد هي بدورها متغيرات مهمة في تحديد مقدار الديون طويلة الأجل؛
- ✓ العمال: يفيد الإفصاح المحاسبي العمال بما يقدمه من معلومات في القوائم المالية وبالتالي الإستفادة من مؤشرات ربحية المؤسسة في الحاضر والمستقبل، ومدى تأثير ذلك على حصتهم من الأرباح الموزعة بالإضافة إلى ما تقدمه من خطط معاشاتهم التقاعدية ونجاح هذه الخطط؛
- ✓ **المقرضون والموردون**: يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات في القوائم المالية حتى تساعد المقرضون والموردون في معرفة المركز المالي للمؤسسة المعنية قبل اتخاذ قرار التعامل مع المؤسسة، من خلال معرفة المعلومات المتعلقة بالسيولة والمديونية والربحية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد مقدار الفائدة ودرجة الضمان المطلوب وطريقة التسديد وشروط التعاقد لمنح القروض؛
- ✓ **العملاء**: يساهم الإفصاح المحاسبي في تكوين صورة للمؤسسة لدى العملاء الذين يرتبطون بها لمدة طويلة عن مدى قدرتها على البقاء، فالعملاء لهم اهتماماتهم بمعرفة ومتابعة المقدرة المالية للمؤسسة، ويزداد هذا الاهتمام خوفا من السقوط في فخ الإفلاس.
- ✓ **الهيئات التنظيمية والحكومية**: يعود إهتمام هذه المجموعات بالإفصاح المحاسبي بناء على إختلاف أهدافهم، فالبعض يهتم بمقدار الأرباح والإيرادات المحققة لغرض فرض الضرائب، والبعض الآخر يهتم بمعلومات القوائم المالية لغرض التعاقد الحكومي والرقابة التنظيمية، إلا أن هذه المعلومات تعد أحد مدخلات اتخاذ القرارات من قبل الهيئات بالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها البيئة أو المجتمع الذي تعمل به المؤسسة؛
- ✓ **أطراف أخرى**: يفيد الإفصاح المحاسبي أيضا الباحثين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لحماية البيئة، ومجموعات الضبط ذات المصالح الخاصة. لذا زاد الإهتمام بما تقدمه القوائم المالية من معلومات تساهم في المحافظة على البيئة وتعزيز العائد الإجتماعي.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي ومقارنته لمعايير المحاسبة الدولية

1- الإ فصاح المحاسبي وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF

1-1 تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

حسب ما ورد في نص المادة: 03 من القانون 07-11 أن " المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية والذي يسمح بتخزين معطيات قاعدية، عددية، وتصنيفها، تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". (الجريدة الرسمية، صفحة 03)

أما فيما يخص مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: تطبق أحكام النظام المحاسبي المالي حسب ما جاء في المادة 04 من قانون 07-11: (الجريدة الرسمية، صفحة 03) على:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما وتعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل عدا الكيانات الصغيرة. حيث أن هذه الأخيرة تعد وسيلة من وسائل الإفصاح المحاسبي وتكمن أهم هذه الكشوف في: (الجريدة الرسمية، 2007، الصفحات 05-23-26)

- ✓ **الميزانية:** يتم فيها إدراج قيم الأصول والخصوم ضمن عمودين في كل جانب الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة؛
- ✓ **حسابات النتائج:** جدول يلخص الإيرادات والأعباء وما يترتب عنها من نتائج، يتم عرضه حسب الطبيعة مع إمكانية عرضه حسب الوظيفة ضمن الملاحق؛
- ✓ **جدول سيولة الخزينة:** يعرض التدفقات المالية التي تنشأ عن مختلف الأنشطة العملياتية سواء الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية والأنشطة التمويلية وما يترتب عنها من مقبوضات ومدفوعات؛
- ✓ **جدول تغير الأموال الخاصة:** يعرض هذا الأخير تحليلا لحركة رؤوس الأموال الخاصة؛
- ✓ **الملحق:** يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.

2-1 قواعد الإفصاح المحاسبية الدولية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي

سعى المشرع الجزائري جراء إصداره لقانون النظام المحاسبي إلى تحسين المعلومة المحاسبية وجعلها أكثر مصداقية وملاءمة تفيد جميع مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، من خلال العمل على وضع نظام محاسبي يضع القواعد والأسس

التي تجعل المعلومة المحاسبية ذات نوعية جيدة تتميز بالتجانس والتناسق مع المحيط الخارجي المتمثل في الأسواق الدولية وغيرها. (شناي، 2015-2016، صفحة 41)

فيما يلي أهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح والتي تبناها النظام المحاسبي المالي:

الجدول (02): يبين المعايير المحاسبية الدولية التي هي ضمن محتوى النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي

مجال المقارنة	فقرات من محتوى النظام المحاسبي المالي	المعيار المحاسبي الدولي المقابل أو القريب منها
القوائم المالية	الكشوفات المالية: الفقرات من 210_1 إلى 210-5 جدول تدفقات الخزينة	IAS1 عرض القوائم المالية IAS33 ربحية السهم IAS7 جدول تدفقات النقدية
الإفصاح المحاسبي	-السياسات المحاسبية: التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: الفقرة 138-1 إلى 138-5 _المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 _العمليات لحساب الغير: الفقرات 131-7 و131_8. ملحق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البنوك -الأصول المالية: منالفقرات 122-1 إلى 122-9	IAS8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. IAS10 الأحداث التالية لتاريخ الميزانية IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة IAS30 الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة حل محله المعيار رقم IFRS7 IAS32 الأدوات المالية- العرض والإفصاح

المصدر: (واضح، حسوس، و بن مسعود، 2020، صفحة 28)

3-1 قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي

جاء النظام المحاسبي المالي بعدة قواعد تتمثل فيما يلي: (واضح، حسوس، و بن مسعود، 2020، الصفحات 28-29)

- **الإفصاح في الميزانية:** يصف وبصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم حيث في:

- **جانب الأصول** (التثبيتات بختلف أنواعها، كالمعنوية والعينية والمالية، المخزونات، الزبائن والمدينون... الخ)؛
- **في جانب الخصوم:** (رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية، الموردون، الدائنون الآخرون والخزينة السالبة .... الخ)

- **الإفصاح عن جدول حسابات النتائج:** ألزم النظام المحاسبي المالي إدراج مايلي في حساب النتيجة وذلك مهما كان النموذج المتبع سواء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة:

- منتجات الأنشطة العادية، منتجات والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، ضرائب ورسوم، مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة والتي تخص التثبيثات العينية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر الغير عادية، والنتيجة الصافية.

- **الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة:** على الجدول أن يتضمن ما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية والتدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار، بالإضافة التدفقات المتولدة عن أنشطة التمويل؛
- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص الأسهم، تقدم كلاهما على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في كل من أنشطة الإستثمار أو التمويل؛

- **الإفصاح في جدول تغيرات حقوق الملكية**

يتضمن تحليلا للتحركات في كل عنصر من رؤوس الأموال الخاصة وذلك خلال السنة المالية، كما يوضح أهم مصادر الحصول على الأموال وطرق استخدامها، كما وقد يجب الإفصاح عن بعض المعلومات من بينها:

- النتيجة الصافية للسنة المالية وتوزيعها والتخصيصات المخطط لها خلال السنة المالية، بالإضافة إلى ما يعرف بعملية الرسملة؛
-
- التغيرات في الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال، الأعباء والمنتوجات الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة وذلك ضمن إطار تصحيح للأخطاء المهمة.

- **الإفصاح في ملحق الكشوف المالية:** يحتوي هذا الأخير على معلومات إضافية للتوضيح، وذلك بهدف فهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصح عنها، حيث يشمل الملحق على معلومات ذات أهمية كبيرة أهمها:
  - المكملات الضرورية لفهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات حقوق الملكية؛
  - القواعد والطرق المعتمدة في كشف المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
  - المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة والمشتركة والفروع أو الشركة الأم؛
  - المعلومات ذات الطابع العام والتي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة متكاملة.
- **أساليب أخرى للإفصاح:** كتقارير المدقق الخارجي والتي تهدف إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، وكذلك خطاب مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين على هذه الأخيرة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة تعد إحدى أساليب الإفصاح.

2- المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص عملية الإفصاح

قامت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية ببذل العديد من المجهودات بهدف تحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول فأصدرت ما يسمى بالمعايير المحاسبية الدولية، والتي تعرف على أنها " مجموعة من القواعد المحاسبية تصدر عن لجنة مختصة يتم الاتفاق عليها كدليل محاسبي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية، وكذلك إيصال تلك المعلومات للأطراف المستفيدة منها عالميا" (تاني و بوعيشاوي، 2019، صفحة 69)

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق للإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي ومقارنته تبعا لمعايير المحاسبة الدولية من حيث إعداد القوائم المالية ومن حيث أوجه التشابه والإختلاف في الإفصاح عنها كما يلي: (واضح، حسوس، و بن مسعود، 2020، الصفحات 30-31-32-33)

الجدول رقم (03): مقارنة بين متطلبات إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

عناصر المقارنة	المعايير المحاسبية الدولية	النظام المحاسبي المالي
مجال التطبيق المحاسبي	تطبيق المعايير المحاسبية على المؤسسات حسب ما تقرره الدول التي تتبنى هذه المعايير، كما أنها تفتقد إلى القوة الإلزامية وبالتالي لا ترتبط بأية تشريعات خاصة.	يطبق النظام المحاسبي المالي بإلزامية القانون على المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
الإطار المفاهيمي للمحاسبة	الإطار المفاهيمي المعتمد في شهر أفريل من سنة 2001 عبارة عن وثيقة من 20 صفحة تعتبر كأساس لحل المشاكل المحاسبية وإعداد القوائم المالية.	يعتبر عنصرا جديدا في المحاسبة المالية، وقد جاءت محاوره متطابقة مع محاور الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن ينقصها التفصيل في الجانب النظري، بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية.
الخصائص النوعية للقوائم المالية	ورد توضيح منفصل لهذه الخصائص في محتوى الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية بإبراز أهمية كل خاصية في مصداقية القوائم المالية.	تضمن النظام المحاسبي المالي نفس الخصائص النوعية بتعدادها فقط ولم يرد شرحها في صلب فقرات الإطار المفاهيمي.
السياسات المحاسبية	تم تعريفها في الفقرة رقم 21 من المعيار المحاسبي الدولي الأول " عرض القوائم المالية" على أنها المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم.	أشارت إليها المادة 5 من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 11/07 بالطرق المحاسبية بنفس المفهوم الذي ورد في الفقرة رقم 21 من المعيار المحاسبي الأول " عرض القوائم المالية" كما أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية.
تعريف عناصر القوائم المالية	عرف الإطار المفاهيمي مختلف المفاهيم التي ترتبط بالقوائم المالية وبعناصرها.	ورد في الملحق رقم 3 من النظام المحاسبي المالي على مخطط مختصر للتعريف بأغلب المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالقوائم المالية. كما تم تحديد مفهوم الأصول والخصوم، الأعباء والايرادات ورقم الأعمال والنتيجة الصافية للدورة.
عرض القوائم المالية	- عرض القوائم المالية التي يجب على المؤسسة الالتزام بها خمسة قوائم مالية. - لم يقدم المجلس أي شكل لعرض القوائم المالية واكتفى بعرض الحد الأدنى من البنود التي يجب أن تحتوي عليها كل قائمة. - يتم الاختيار بين قائمة الدخل الاجمالية باحتواء	حدد النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية المعتمدة دوليا ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية". لم يفرض النظام المحاسبي المالي شكلا إجباريا للقوائم المالية، ولكنه قدم نماذج لعرضها بتحديد الحد الأدنى

	قائمة الدخل الحالية، أو عرض منفصل لقائمة الدخل وقائمة الدخل الإجمالي. وقد حدث هذا التعديل سنة 2007. - ألغى المعيار الدولي رقم 01 مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.	من البنود. لم يأخذ إعداد قائمة الدخل في النظام المحاسبي المالي هذا الاختلاف عدم مسايرة النظام المحاسبي للتعديلات التي أجريت على المعايير المحاسبية الدولية. يسمح بظهور البنود غير العادية في قائمة الدخل.

الجدول (04): أوجه الإختلاف والتشابه بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

البيان	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الميزانية	حددت كل من المواد 21، 22،23 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 شكل جدول الميزانية والتي يتم عرض فيها كل من عناصر الأصول والخصوم بصورة منفصلة، وكذا الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية لكل منهما وهذا مطابق تماما لما جاء به المعيار IAS01	الاختلاف في تسمية القائمة قائمة المركز المالي حسب المعايير المحاسبية الدولية والميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.
التثبيتات المعنوية	-ان ما جاء به SCF مطابق تماما لما قدمه المعيار IAS38 -تقدم في شكل قائمة او في شكل جدول -ترتيب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة الى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	الاختلاف الوحيد يكمن في فارق الاقتناء. -المعايير المحاسبية الدولية لا تصنفه ضمن الأصول الثابتة المعنوية. -وSCF صرح به كذلك ولكنه أدرجه في قائمة الحسابات ضمن التثبيتات المعنوية. -المصاريف الإعدادية لا تظهر في الميزانية حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي وتعتبر جزء من تكلفة الاستثمار او تظهر ضمن مصاريف الدولة.
التثبيتات المالية	عالجها SCF بصفة ملخصة وتحديد القيمة المحاسبية للسندات، الإفصاح عن طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المالية. -تم معالجتها بشكل اوسع من خلال IAS32.IAS39.IFRS07	-عالجها SCF سطحيا. -تم التطرق اليها بشكل مفصل من خلال المعايير
المخزونات	هناك تطابق كبير بين ما جاء به SCF المعيارIAS02	
	فيما يتعلق بأثار SCF وماجاء به -هناك تطابق بين ما جاء به التغيرات في أسعار العملات.	-يسمح بعرض النتيجة غير العادية من إيرادات واعباء ناتجة عن معاملات واضحة. -المعيار لا يسمح بذلك.
جدول حسابات النتائج	-هناك تناسب بين ما جاء بهSCF وما جاء به IAS18 -هناك توافق كبير بين ما تضمنه SCF في أثر التغيرات في أسعار العملات وما قدمه المعيار IAS39 IAS21 -التفصيل هنا له أهمية كبيرة. -عرض العناصر حسب الطبيعة وحسب الوظائف.	-يسمح SCF بعرض النتيجة غير العادية عن إيرادات واعباء. -المعيارIAS01 لا يسمح بذلك حسب المعايير المحاسبية الدولية في حال تقديم جدول حساب النتائج حسب التصنيف الوظيفي يستلزم تقديم بيانات ملحقة توضح طريقة الأعباء. -حسب النظام المحاسبي المالي النتائج توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة.
جدول سيولة الخزينة	حدد SCF طريقتين لعرضه وهي المباشرة وغير الماشرة، وهذا ما جاء به أيضا المعيار IAS07	

أهم الأطراف المستعملة للقوائم المالية (الإفصاح للأطراف)		-حسب المعايير المحاسبية الدولية المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء، أطراف أخرى كالدولة والجمهور. -حسب النظام المحاسبي المالي القوائم المالية موجهة الى المستثمرين والمقرضون بالدرجة الأولى.

من خلال الجدولين السابقين يظهر أن:

النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية في عرض القوائم المالية باعتبار أن الجزائر استنبطت منه مع مراعاة بيئتها الاقتصادية، لكن العيب الوحيد في هذه الحالة هو التطورات والتغييرات الهائلة التي شهدتها المعايير المحاسبية الدولية على عكس النظام المحاسبي الذي لم يتم تعديله بعد ليتماشى والمعايير.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى جملة من الإستنتاجات هو أن:

- الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات الخاصة بالمؤسسة سواء المالية أو المحاسبية؛
- أقر النظام المحاسبي المالي كشوفا سنوية تمثلت في الميزانية، جدول حسابات النتائج والملاحق وغيرها والتي توافقت مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي IAS1؛
- ضرورة إعتماد القوائم المالية بشكل يسمح بغمكانية مقارنتها مع السنوات السابقة؛
- النظام المحاسبي المالي لم يواكب التغييرات والتعديلات التي مست المعايير المحاسبية الدولية؛
- هناك أوجه إختلاف وتشابه بين كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية مما يدل على وجود توافق بين كليهما إلى حد ما.

التوصيات:

- ضرورة إجراء تعديلات على النظام المحاسبي المالي بما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية؛
- إستجواب أهل الإختصاص حول نقاط الضعف التي مست النظام المحاسبي المالي ومحاولة تقويمها.

قائمة المراجع:

الجريدة الرسمية. (2007). قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر العدد 74 من النظام المحاسبي المالي الجزائري.

الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). النظام المحاسبي المالي. *قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المادة 03*.

الهام كسيرة. (2022). أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة -دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط سونلغاز البليدة-. *مجلة دراسات جبائية، 11*(01).

الياس شاهد، و عبد النعيم دفرور. (2016). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبةالمالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسةمقارنة-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 03*(01).

بابكر الماحي أبو الجود عادل علي. (2019). أهمية التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف "دراسة حالة مصرف الراجحي بالرياض". *مجلة الإقتصاد والمالية، 05*(01).

حنان قلوع. (2014-2015). حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية -حالة الجزائر-. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.

صالح واضح، صديق حسوس، و عطاالله بن مسعود. (2020). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة-. *مجلة الدراسات المحاسبية المالية المتقدمة، 04*(01).

عبد العزيز طالب، ومحمد بلمداني. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 04*(02).

عبد الكريم شناي. (2015-2016). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة خالة عينة من المؤسسات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

عبد المالك زين. (2014-2015). القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة مجمع صيدال-وحدة الحراش-. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أمحمد بوقرة.

عبد المؤمن تاني، و يوسف بوعيشاوي. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 02*(01).

فضيلة طحاح ، و مصطفى قمان . (2020). دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية). *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13*(03).

محمد سامي لزعر. (2011-2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جاعة منتوري، قسنطينة.

دور النظام المحاسبي و المالي في تفعيل و تطوير آليات البورصة في الجزائر.

The role of the accounting and financial system in activating and developing stock exchange mechanisms in Algeria.

ط.د.قاسي يسمينة. / جامعة احمد زبانة - غليزان-
ا.د.يزيد تقرارت /جامعة العربي بن المهيدي - ام البواقي-
د.بونحاس عادل / المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة-
Phd .kaci yasmina / university of ahmed zabana -relizene-/
Pr. Tagraret yazid /University of oum bouaghie/
Dr. bounahass adel /center university of Tipaza.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء إلى بعض الآليات التي نحاول من خلالها تفعيل و تطوير بورصة القيم المنقولة و ذلك عن طريق إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي المالي ، بالإضافة إلى أهمية سوق الأوراق المالية و التي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الدول المتطورة أو النامية و عليه فان متطلبات الحياة الاقتصادية و تغيراتها المختلفة التي شهدتها الجزائر جعلت الحاجة الملحة إلى رؤوس الأموال الضخمة و الكبيرة و هذا من اجل تامين مختلف الأنشطة المختلفة وهذا لا يتحقق إلا بوجود بورصة فعالة تنظم تداول هذه الأموال.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من الآليات التي يكون لها دور في تفعيل و تطوير البوصة بالرغم من وجود عراقيل و النقائص وهذا ما يؤدي إلى أن بورصة الجزائر تكون بعيدة كل البعد عن فعالية سوق رأس مال في تحقيق التنمية الاقتصادية زيادة على ذلك دور النظام المحاسبي و المالي في الإفصاح عن المعلومات وتنشيط حركة سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البورصة.

الكلمات المفتاحية : البورصة، الآليات، النظام المحاسبي و المالي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Abstract:

This study aims to shed light on some of the mechanisms through which we try to activate and develop the Stock Exchange of Transferable Values by highlighting the role that the financial accounting system can play, in addition to the importance of the stock market, which is considered as the main engine of economic growth in developed countries. And accordingly, the requirements of economic life and its various changes that Algeria witnessed made the urgent need for huge and large capitals, and this is in order to secure various different activities, and this can only be achieved by the existence of an effective stock exchange that regulates the circulation of these funds

This study also concluded that there are many mechanisms that have a role in activating and developing the stock exchange despite the presence of obstacles and shortcomings, and this leads to the fact that the Algiers Stock Exchange is far from the effectiveness of the capital market in achieving economic development. In addition to that, the role of the system Accounting and financial matters in disclosing information and stimulating the market movement of small and medium enterprises in the Stock Exchange.

Keywords: stock exchange, mechanisms, accounting and Financial system, Small and medium enterprises

مقدمة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة و بورصة الجزائر بصفة خاصة لأجل الاندماج في السوق العالمي، و عليه فان تطبيق هذا النظام أدى إلى التغير في العادات و الممارسات المحاسبية و اثر على الوظيفة المالية و المحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين و التدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا انه من ناحية أخرى ، و أن المخطط المحاسبي أصبح لا يتماشى مع تطور المؤسسات الجزائرية و الظروف الدولية الأمر الذي استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من طرح مشروع النظام المحاسبي المالي كما يعتبر هذا النظام خطوة هامة في عملية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية في الجزائر.

بالنسبة للجزائر والتي تعتبر محل دراستنا فقد أنشأت سوق الأوراق المالية سنة 1999 بهدف إنعاش الاقتصاد الجزائري بعد المشاكل التي عاشتها في الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول، كما قد جاء إنشاء بورصة الجزائر بهدف مواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة وذلك باعتبارها بديل تمويلي يساهم في توفير الأموال للمؤسسات الاقتصادية ، كما أن البورصة تلعب دور كبير من اجل تحقيق التوازن المالي وتنويع مصادر الدخل من خلال إدخال إصلاحات جديدة سواء من الجانب القانوني أو من الجانب التنظيمي ، و من خلال كل ما تطرقنا إليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

- **ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي و المالي في تفعيل آليات البورصة في الجزائر؟.**

و لمعالجة هذه الاشكالية نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيمايلي :

- ماهو مفهوم النظام المحاسبي والمالي في الجزائر؟.
- ماهي أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الجديدة؟.
- ماهي متطلبات تفعيل استخدام النظام المحاسبي والمالي في الجزائر من اجل تحقيق الأهداف المرجوة؟.
- هل للبورصة الجزائرية دور كبير في تبني نظام المالي المحاسبي؟.

- **أهمية الدراسة :** تكمل أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه النظام المالي المحاسبي في تفعيل آليات البورصة في الجزائر، مع اقتراح بعض الآليات التي بدورها تساعد في تفعيل نشاط البورصة و أيضا اعتبار البورصة أهم ركن في القطاع المالي في أي اقتصاد حر فهي تعد العنصر الأساسي في تطوير و تنظيم أساليب التمويل المتوسط و طويل الأجل للمشاريع الاقتصادية و الاجتماعية زيادة على ذلك فان مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.
- **أهداف الدراسة :** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
  - الحصول على بديل تمويلي جديد في ظل عدم قدرة البنوك على منح القروض اللازمة للمستثمرين و ذلك من خلال أهم الآليات التي تساعد على تفعيل البورصة.
  - تحديد أهمية ووظائف النظام المالي المحاسبي.
  - التعرف على مدى انسجام النظام المالي المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- **منهج الدراسة :** تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي من خلال تحليل تطور حجم تداول البورصة في الجزائر وكذلك تحليل واقع تطبيق النظام المالي المحاسبي على مستوى بورصة الجزائر من خلال إعداد المخطط المحاسبي للجنة تنظيم عمليات البورصة .
- **محاور الدراسة :** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : الإطار النظري للنظام المالي المحاسبي.

المحور الثاني : سبل تطوير و تفعيل دور البورصة في الجزائر.

المحور الثالث : علاقة النظام المالي المحاسبي بالبورصة و دوره في تحديث آلياتها في الجزائر.

أولا- الإطار النظري للنظام المالي المحاسبي:

في هذا المحور سوف يتم التطرق إلى مفهوم النظام المالي المحاسبي و أهدافه و خصائصه وهو كالتالي:

1.1.مفهوم النظام المالي المحاسبي : يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية ، و قد جاء ليحل محل النموذج المحاسبي الفرنسي الذي كان سائدا ، و الذي كان يتماشى مع الواقع الاقتصادي الليبرالي الذي يعتبر الربح فيه هو الهدف الأساسي الذي يحدد و يوجه السياسات الاقتصادية على المستويين الجزئي و الليبرالي.

عرفته المادة 03 من القانون رقم 11_07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ : 2007/11/25 بأنه : نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، يتم تصنيفها ، تقييمها ، و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي :

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات
- تحديد الحسابات.
- وضع القوائم المالية.

تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية ، من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبة ، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي ، كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية :

- ✓ بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد .
- ✓ إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء و النواتج.
- ✓ تحديد طرق التقييم المحاسبي .
- ✓ تنظيم مهنة المحاسبة .
- ✓ إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ، ووضع جداول و إيضاحات خاصة بالمفاهيم و الجداول الملحقة .
- ✓ تحديد الحسابات و المجموعات.
- ✓ تحديد قواعد و ميكانيزم.
- ✓ تسيير الحسابات.

يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و بناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا. **(بن بلغيث مداني ، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) ، 2002 ، ص57)**

الشكل رقم (01) : مكونات النظام المالي المحاسبي

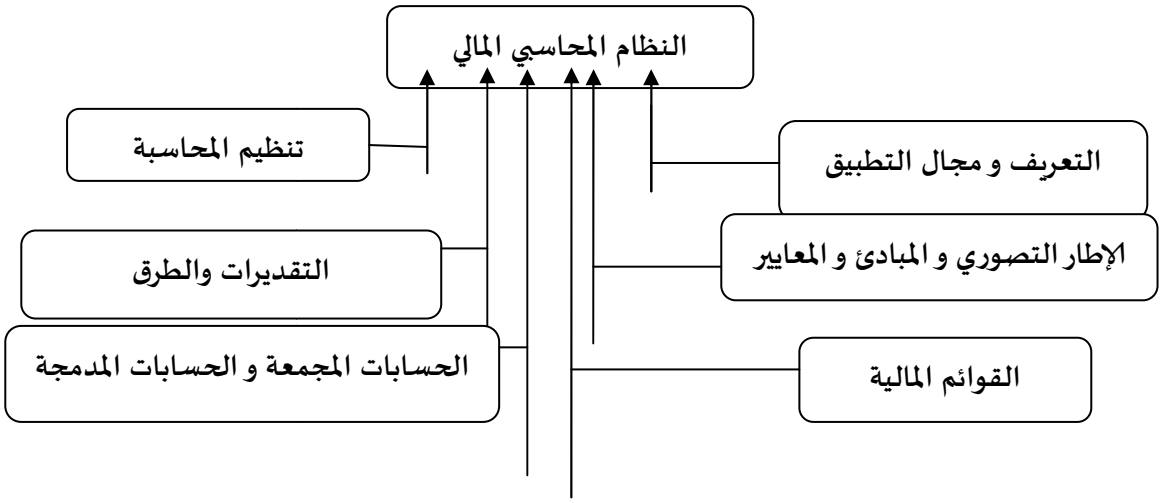

المصدر: إبتسام ساعد، مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05- 06 أفريل 2013 ،ص: 4.

1.2.أهداف النظام المحاسبي المالي : هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية ، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية.
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.(**projet de système comptable financier ,conseil de la comptabilité, ministère des finances, février 2005,pp4-5)**

1.3. خصائص النظام المالي المحاسبي : تميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها :

- وجود إطار فكري للمحاسبة و الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة،كما يعرف الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و المنتجات.
- شمل كل المبادئ و القواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، و تقييمها، و إعداد القوائم، بما فيها تلك التي لم يتعرض لها المخطط المحاسبي القديم، مثل العمليات بالعملة الأجنبية ، القرض الإيجاري.
- وصف محتوى كل أنواع القوائم المالية الواجب أن تقدمها المؤسسات و ذلك مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية.
- التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- وضع محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة.

- التكفل باحتياجات المستثمرين ، الحالية و المحتملة ، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد السواء تكون منسقة، قابلة للقراءة و التفسير، و تسمح بالمقارنة و اتخاذ القرار.
- ولما كان الهدف هو إنتاج معلومة مفصلة، سهلة وذات جودة لمستعمليها، كان لا بد من اعتماد الحل الدولي لتقريب قواعد هذا النظام المحاسبي إلى التطبيق و التوافق العالمي **(كنوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، 2013 ، ص: 20.)**

ثانيا- سبل تطوير و إمكانية تفعيل البورصة في الجزائر:

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى آفاق البورصة في الجزائر و آلياتها و إمكانية تفعيلها وهي كالتالي:

1.2.آليات تطوير عمل البورصة في الجزائر: تعتبر بورصة الجزائر السوق المالية الأقل نشاطا من بين جميع الأسواق المالية العربية، مما يبين ضعف أهميتها تعتبر بورصة الجزائر السوق المالية الأقل نشاطا النسبية للاقتصاد الجزائري الذي يعد من الاقتصاديات الأكبر حجما في المنطقة.

كما انه توجد مجموعة من المحاور التي تتضمن إستراتيجية تطوير البورصة في الجزائر وهي كالتالي:

ا. إصلاح المنظومة الاقتصادية : حيث تؤثر العوامل الاقتصادية الجيدة على أداء البورصات العالمية و فعاليتها في السوق المالي، و لكن في الجزائر و نظرا للعديد من المعطيات الاقتصادية التي يغلب عليها التضخم، وانخفاض مساهمة القطاع الخاص ، و عدم وضوح الصورة الاقتصادية و انعدام الشفافية والحرية الاقتصادية كل ذلك يؤدي إلى القصور في عمل بورصة الجزائر، ولذلك فإن أي إصلاح اقتصادي لابد وان يتضمن القضاء على الممارسات السابقة وتحقيق الاستقرار في البيانات الاقتصادية و إعادة تنظيم السوق و القضاء على النشاطات الاقتصادية الموازية ، و معالجة مشكل التضخم الذي يؤثر على قيمة الأوراق المالية.

ب. تطوير بيئة الأعمال : إن فعالية و ديناميكية الأسواق المالية تتوقف على المحيط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني الذي يحيط بهذه الأسواق، و هو ما يطلق عليه ببيئة الأعمال حيث تساعد بيئة الأعمال الجيدة التي تتوفر فيها مبادئ وأسس الحكم الراشد على ترقية الاستثمار بشكل عام في الدولة، سواء تعلق الأمر بالاستثمار الوطني أو الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، وبهذا بسبب الحافز الكبير الذي يتركه تطبيق القانون و العدالة و المساواة و مكافحة الفساد في نفوس المستثمرين و يجعلهم في وضع متساو أمام القانون دون وجود أي خلفيات أو تلاعبات أو مزايا لفئة على أخرى، وفيما يخص بيئة الأعمال الخاصة بالسوق المالي فيجب الإشارة إلى أنها تتأثر بجملة من العوامل الخاصة بمناخ الأعمال في الدولة بشكل كلي و مناخ الأعمال في السوق المالي للدولة بشكل خاص.

ج. تطوير مجال الصيرفة الإسلامية : وهذا من خلال العمل بما يتلاءم مع العقيدة الإسلامية ومقومات المجتمع الجزائري، حيث تأتي شريحة واسعة من المجتمع الانغماس في المعاملات الربوية أخذا وعطاء، وعليه فان تطوير الصيرفة الإسلامية من شأنه أن يزيد من نشاط وفاعلية بورصة الجزائر.

د. تكريس ثقافة البورصة : من خلال غرس منطق الاستثمار المالي لدى أفراد المجتمع، و التعامل مع المؤسسات المالية بشكل عام و بورصة الجزائر بشكل خاص، خاصة مع ظهور بوادر الاقتصاد الإسلامي و فتح الشبابيك المصرفية التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.**(ا. حساني بن عودة ، واقع و آفاق السوق المالي في الجزائر - دراسة حالة بورصة الجزائر- ، 2022، ص 96).**

2.2.إمكانية تفعيل بورصة الجزائر: اتجهت سوق الأوراق المالية نحو تطوير ودعم استقرار الأسواق وحمايتها من التقلبات الحادة، وبصورة عامة فإن المستثمر المؤسسي يسعى إلى الاستثمار المتوسط و الطويل الأجل و يقوم لاستثمار بناء على دراسات علمية ، أما المستثمر الفرد فيهدف إلى تحقيق أرباح رأسمالية سريعة ، حيث أن درجة الوعي لديه لا تزال متدنية ، و هذا من شانه أن يؤثر سلبا على حركة التعامل في البورصة ، وفي هذا الجانب عملت السلطة على تشجيع الادخار طويل الأجل بإحداث حسابات ادخار في الأسهم المدرجة في الأسواق تتمتع بتخفيض الضرائب على الأرباح ،كما تم السماح لهيئات التامين و المعاشات و شركة التامين بالتعامل في هذه الأسواق و من جانب آخر تسعى البورصة إلى تشجيع زيادة الأدوات و البدائل الاستثمارية المتاحة للمستثمرين كالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم و صناديق الاستثمار.

وتجدر الإشارة أن صناديق الاستثمار التي قد تم تأسيسها تعتبر من أنسب الأدوات لحشد المدخرات و اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ، فهي توفر آلية لتوظيف الأموال في أوراق مالية متنوعة المخاطر و العوائد ، لا تسمح لحجم الاستثمار الفردي المباشر تحقيقها، كما تفسح هذه الصناديق للمستثمرين المغتربين و المستثمرين الأجانب إلا لتوظيف مدخرا في سوق الأوراق المالية دون الحاجة إلى تواجدهم في المنطقة.

كذلك تم في العشرية الأخيرة من القرن العشرين إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة لاستثمار هدفت في مجملها ، إلى تشجيع و جذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس و ضوابط محددة و إلى تغطية الاحتياجات التمويل المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية و إزالة العوائق التي تحول دون دخولها.**(د.عز الدين حملة ، د.عثمان علام ، جوان 2018، ص ص 110-111)** .

3.2. آفاق تفعيل البورصة في الجزائر: سنتطرق في هذا الفرع حول آفاق تفعيل البورصة في الجزائر و تتضمن مايلي:

ا. ضرورة تفعيل سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمدخل لتنشيط بورصة الجزائر:

- تعتبر السوق كتمويل تكميلي للتمويل المصرفي لهذه المؤسسات.
- إتاحة فرصة استثمارية و منفذ لشركات رأسمالها الاستثماري.
- تغيير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اعتماد الموارد اللازمة لتنميتها.

- عامل يعزز روح الانتماء و مشاعر الفخر لدى عمال المؤسسة و ضمان ولاء الموظف لها من خلال صيغ تتيح لها لمشاركة في رأس المال.
- تحسين سمعة و استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيدين المالي و التجاري و خاصة إن هذا الأمر من عوامل التي تصفي المصداقية في السوق الوطنية والدولية.

ب. مقترحات تفعيل بورصة الجزائر و تنشيطها:

- دعوة القطاع الخاص لتحرير البورصة و توفير التسهيلات اللازمة و ذلك لاستغلال وسائل الإعلام بكافة أشكالها بما يمكن أن تحققه البورصة من اجل نشر ثقافة الاستثمار في البورصة.
- مكافحة الاقتصاد الغير الرسمي (السوق الموازية) الذي يعتبر قبلة المستثمرين و الذي يمتص مداخيلهم للاستثمار في القيم المنقولة
- إصدار أدوات مالية جديدة و تنويعها نجد فقط الأسهم و سندات الخزينة العمومية وغياب سندات الدين التي يمكن أن تصدرها الشركات التي تعاني من عجز و تحتاج إلى تمويل ، و ذلك لمسايرة التطور و مجال الخدمات المالية.
- توفير مناخ استثماري مناسب لاستقطاب رؤوس الأموال للبورصة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي و توفير التحفيزات الجبائية و كذا التحكم في معدلات التضخم.
- توفر الصكوك الإسلامية القابلة للتداول في بورصة القيم المنقولة والتي يمكن أن تتلقى القبول لدى الجمهور.(**د. حيدوش عاشور، 2018 ، ص 140).**

ثالثا . علاقة النظام المالي المحاسبي بالبورصة و دوره في تحديث آلياتها في الجزائر:

إذا تحدثنا عن العلاقة و الدور المالي المحاسبي ببورصة الجزائر بمعنى أننا نتحدث عن العلاقة لا مباشرة بحيث أن تطبيق هذا النظام الجديد يمس كل المؤسسات الاقتصادية و المالية الوطنية والتي يكون لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بالبورصة.

1.3.متطلبات تفعيل استخدام النظام المحاسبي المالي على مستوى بورصة الجزائر:

من اجل جني ثمار نظام مالي محاسبي جديد كان لابد على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات التي من شانها تأهيل المؤسسات الوطنية عامة وبورصة الجزائر خاصة لكن تبقى الصعوبة في ترسيخ مبادئ وأسس نظام جديد لم يتم تطبيقه على المستوى الوطني ، كما أن أغلبية المؤسسات الوطنية التي تبنت هذا النظام الجديد عانت و لازالت تعاني من :

- كبر حجم النفقات الموجهة للتحول من النظام المحاسبي السابق إلى النظام المالي الجديد.
- لم تكن هناك مرحلة انتقالية بين النظام السابق و النظام الحالي بحيث لم تتمكن اغلب المؤسسات من رسكلة المحاسبين و الخبراء الأكاديميين و إعداد الإطارات المناسبة للدخول في غمار النظام المالي المحاسبي المالي.

- ضعف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستعملة في المؤسسات باعتبار أن نظام الجديد نظام متطور يعتمد على العناصر التكنولوجية الحديثة خاصة نظام تكنولوجيا المعلومات.
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام خاصة القوانين الجبائية منها.

وبالتالي من الضروري تقديم بعض الاقتراحات منها :

- دعوة كل الوحدات المحاسبية إلى ضرورة إعادة التأهيل كواردها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع النظام المالي، لما لها من قدرة في توصيف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة و المركز المالي للوحدة المحاسبية.
- تبني القوائم المالية و الإبلاغ المالي الذي يلبي حاجيات المستثمرين بالدرجة الأولى.
- ضرورة أن يكون هنالك توحيد و انسجام بين متطلبات نظام مالي محاسبي في الشركات و المؤسسات الوطنية و بين متطلبات تطبيق الأنظمة و القوانين و التشريعات المحلية مع مستوى الوحدات و إنهاء حالة التناقص بين ماهو مفروض تطبيقه و الالتزام به من قبل القوانين المحلية و ما يتوجب تطبيقه و الأخذ به.
- يجب تبني أنظمة معلومات جديدة بإمكانها تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة كما بإمكانها تجميع معلومات جديدة من المرجع المحاسبي الدولي.
- ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية و السنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرار الشراء أو قرار البيع في الأسهم.**(د.بن عيسى بشير، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التطبيق من الموقع الالكتروني: http://master.first-forum.com/t204-topic)**

2.3. واقع البورصة في الجزائر: تعاني بورصة الجزائر من تدني مستويات التداول مقارنة بالمقاييس العالمية الموجودة ، و من قلة المؤسسات المدرجة في عمليات التداول ، وهذا ما يعني بالضرورة ضعف معدلات الاستثمار و انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات التبعية لقطاع المحروقات المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري ، والجدول التالي يوضح مؤشرات أسعار بورصة سنة 2021 حيث لم تعرف هذه الشركات نشاطات حقيقية في التداول و الاكتتاب حسب التقرير الشهري لبورصة الجزائر و بالإضافة إلى حجم المبادلات في بورصة الجزائر و الشكل أدناه يوضح ذلك :(ا. **حساني بن عودة ، واقع و آفاق السوق المالي في الجزائر - دراسة حالة بورصة الجزائر- ،مرجع سبق ذكره ،ص95)**

الشكل رقم (02) : تطور مؤشر الأسعار لبورصة الجزائر

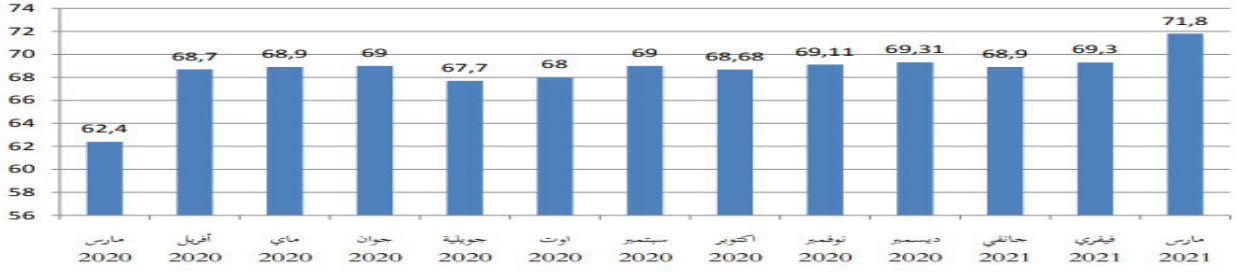

المصدر: صندوق النقد العربي ، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية ، الربع الأول 2021 ، العدد 104 ، أبو ظبي 2021 ، ص71.

نلاحظ من الشكل أعلاه ، تطورا في قيمة مؤشر الأسعار لبورصة الجزائر في بداية الربع الأول من سنة 2021 مسجلا 71.8 نقطة ، مرتفعا بنسبة 15.05 بالمائة عن شهر مارس 2020 ، كما ارتفعت القيمة السوقية لبورصة الجزائر من 42.881 مليون دج خلال الربع الرابع من سنة 2020 إلى حوالي 43.578 مليون دج خلال الربع الأول من سنة 2021 ،ليصل في شهر مارس 2021 إلى 43.578 مليون دج.

ويشير التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لسنة 2020 الانخفاض الحاد في حجم المبادلات الجاري في بورصة الجزائر والذي وصل إلى 78.458 مليون دج سنة 2020 منخفضا بنسبة تقدر بـ68.48- بالمائة عن السنة التي سبقتها والتي قدر حجم المبادلات بها إلى 248.99 مليون دج سنة 2019 ،وقد وصل حجم المبادلات إلى قيمته سنة 2015 بقيمة 1251.95 مليون ، (Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse, 2021) دج ويعود سبب انخفاض حجم المبادلات سنة 2020 إلى الركود الاقتصادي الكبرى الذي عرفته الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط وتداعيات تفشي وباء كورونا في العام.

3.3.الامتيازات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي للشركات المدرجة في البورصة : سواء تعلق الأمر بالشركات الوطنية المسعرة بالبورصة او التي هي في طريقها إلى البورصة فان استخدام النظام المالي المحاسبي يمكنها من أن تحظى بمجموعة من الامتيازات والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في نشاط بورصة الجزائر بحيث أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى:

- إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، الأمر الذي من شأنه الزيادة مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين.
- تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواء الداخلية أو الخارجة.
- تشجيع المستثمرين الأجانب من الإقبال على شراء أوراقها المالية بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية بالممارسات العالمية.
- الرفع من جودة المعلومة المحاسبية الأمر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين في أوراقها المالية.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة والتي منها عمليات القرض الايجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين باقي المؤسسات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية و الأداء ، و سهولة قراءة و فهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر.**(ثناء القباني ، 2003، ص 150).**

خاتمة :

إن الحديث عن البورصة و النظام المالي المحاسبي و العلاقة بينهما في اقتصاد مثل : الاقتصاد الجزائري لهو أمر صعب فمن ناحية نجد أن تطبيق النظام لم يكن سوى قبل سنتين و نحن نعلم أن مثل هذه الأنظمة تتطلب فترة زمنية كافية للحكم على مدى ايجابية تطبيقها أو سلبيتها و من ناحية أخرى نجد أن كل من البورصة والنظام المالي المحاسبي لا يعملان في معزل عن باقي الأنظمة الأخرى، كما تعد بورصة الجزائر أصغر بورصة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا برأس مال لا يتعدى 13 مليار دينار جزائري أي أقل من 0.01 % من الناتج الداخلي الخام للبلاد من خلال الخمس مؤسسات المدرجة فيها، وهو رقم ضئيل رغم السيولة النقدية الهائلة، لذلك توصلنا إلى مجموعة من النتائج و تتضمن مايلي:

- إن نظام البورصة و النظام المالي المحاسبي لا يعملان في معزل عن باقي الأنظمة الأخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره و هو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة.
- لا يمكن للبورصة أن تزيد حركة نشاطها في بيئة تفتقد إلى ثقافة استثمارية لدى الأفراد فالفرد الجزائري يفضل اكتناز أمواله أو استثمارها في شراء معدن نفيس أو عقار بدل استثمارها في أوراق مالية.
- أصبح النظام المحاسبي المالي لايتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة ، خصوصا بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي الذي يتبنى اقتصاد السوق،في الوقت الذي صمم فيه النظام المحاسبي المالي ليتناسب مع الاقتصاد الاشتراكي الموجه.
- تحتاج سوق رأس المال في الجزائر إلى عملية تنشيط و تفعيل ، و تحقيق مرهون بتهيئة الأجواء المناسبة خاصة في جوانبها السياسية من خلال خلق استقرار سياسي و امني ، ليتبعه في ذلك إعداد المناخ القانوني الكفيل بإنعاش الاستثمار من خلال قوانين الضرائب و الجمارك بالإضافة إلى تطوير جانبي العرض و الطلب في سوق رأس المال بتحقيق عدة عوامل من اجل توسيع عرض الأوراق المالية.

التوصيات :

تتضمن الدراسة مجموعة من التوصيات تتمثل فيمايلي:

- لابد من وضع أشخاص ذوي خبرة محاسبية في إعداد القوانين الجبائية مع توفير قاعدة أساسية مكونة من الكوادر الوطنية العاملة على تطوير البيئة المحاسبية الجزائرية.
- الاعتماد على تقنيات متطورة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي.
- الاهتمام أكثر فأكثر بتهيئة المحيط الذي يطبق فيه النظام المحاسبي المالي والذي بدوره يجلب للمؤسسات المزيد من الشفافية و المصداقية في حساباتها مما يسهل من عمل الإدارة الجبائية.
- ضرورة تحسين ظروف القيم المنقولة للبورصة في الجزائر لما لسوق الأوراق المالية من أهمية في الاقتصاد الوطني.

المصادر والمراجع:

الكتب بالكتب العربية:

- ✓ كنوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر، الطبعة 2 ، 2013.

المصادر باللغة الفرنسية :

- ✓ projet de système comptable financier, conseil de la comptabilité, ministère des finances, février 2005.

المجالات:

- ✓ بن بلغيث مداني ، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، 2002 ، مجلة تصدر عن الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- ✓ حساني بن عودة ، واقع و آفاق السوق المالي في الجزائر - دراسة حالة بورصة الجزائر- ، مجلة التنويع الاقتصادي ، المجلد 03 ، العدد01 ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ،2022.
- ✓ د.عز الدين حملة ، د.عثمان علام ، بورصة الجزائر بين الركود و آليات التفعيل ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 04 ، العدد02 ، جوان 2018.
- ✓ د. حيدوش عاشور، الأسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الاقتصاد دراسة تقييمية لبورصة الجزائر و اقتراح سبل تفعيلها ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، عدد خاص ، الجزائر 02 ، سنة 2018.
- ✓ د.بن عيسى بشير، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التطبيق من الموقع الالكتروني: http://master.first-forum.com/t204-topic)

المداخلات:

- ✓ إبتسام ساعد، مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي: 05- 06 أفريل 2013.

أسس و متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية بالمقارنة مع معايير التدقيق الدولية

Bases and requirements of accounting disclosure under the International Accounting Standards comparing the International Auditing Standards

بن طبولة أشواق، مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر
بن يونس ياسر، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية - الجزائر
كيموش بلال، مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية من إفصاح عن المعلومات ضمن القوائم المالية، و مدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية، ولهذا تضمنت الدراسة عرضا أوليا لمختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، ثم قراءة و تحليل لمعايير المحاسبة الدولية من حيث متطلبات الإفصاح المحاسبي، وفي الأخير إجراء مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مباشرة وأخرى غير مباشرة، بين مجموعة من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA) تساهم في تعزيز جودة الإفصاح عن قوائم مالية عالية الجودة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، معايير المحاسبة الدولية، معايير التدقيق الدولية.

تصنيف JEL: M40، M41.

Abstract:

This aims to explore the International Accounting Standards requirements in terms of information disclosure within the financial statements and their compatibility with the International Auditing Standards. Therefore, the study includes accounting disclosure requirements of the International Accounting Standards, then a comparison between the International Accounting Standards and the International Auditing Standards.

This study concluded that there is a direct and indirect complementary relationship between the International Accounting Standards (IAS/IFRS) and the International Auditing Standards (ISA), which contributes to report high quality financial statements.

Keywords: Accounting disclosure; Financial statements; International Accounting Standards; International Auditing Standards.

Jel Classification Codes: M40, M41.

1. مقدمة:

إن التطور المستمر في قطاع الأعمال أدى إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة من الأدبيات المحاسبية، وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية لتستجيب لتلك التغيرات الجديدة، لذلك لم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها. مما يستوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، حيث احتل الإفصاح المحاسبي الصدارة ضمن معايير المحاسبة الدولية (IAS)، هذا وقد أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ضمن جميع المعايير الصادرة عنه قواعد خاصة، يبين من خلالها حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق وتقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة، بغية الوصول إلى توحيد محاسبي دولي.

كما هو متعارف عليه فإن المدقق يقوم بفحص القوائم المالية التي هي مخرجات النظام المحاسبي، ومنه فإن جودة ونجاعة التدقيق المحاسبي تنطلق من جودة ونجاعة النظام المحاسبي المعتمد عليه في الممارسة المحاسبية، وبالتالي فإن تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إعداد وعرض القوائم المالية سيؤدي إلى جودة وشفافية ومصداقية القوائم المالية، وإفصاح محاسبي كاف لتلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات المالية. وبما أن مهنة تدقيق الحسابات هي مهنة مكملة لمهنة المحاسبة من ناحية تعزيز مصداقية القوائم المالية، كان لابد ومن الضروري أن يصاحب هذا التطور في مهنة المحاسبة تطوير في مهنة التدقيق وزيادة الاهتمام بها لتحقيق الهدف المنشود، والمتمثل في تعزيز مصداقية القوائم المالية، وبالتالي تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي، وتجسد هذا الاهتمام في إصدار المعايير الدولية للتدقيق (ISA) بما يتماشى ومعايير المحاسبة الدولية.

1.1. إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى توافق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) مع معايير التدقيق الدولية (ISA) ؟

للإجابة على هذا السؤال المحوري قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية ؟
- ما هي أهم معايير المحاسبة الدولية التي اهتمت بالإفصاح المحاسبي ؟

2.1. أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على أهم النقاط المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- الوقوف على ماهية معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية؛
- تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية؛
- بيان العلاقة الترابطية الموجودة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

3.1. أهمية الدراسة

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية تقييم واقع الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، ومدى تكامله مع معايير التدقيق الدولية، والذي من شأنه أن يضيف الجودة والمصداقية والشفافية ضمن القوائم المالية، وبالتالي نجاعة نتائج أعمال المؤسسات الاقتصادية واتخاذ قرارات سليمة.

4.1. منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الأدبيات النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS01, IAS 24, IFRS07)، إضافة إلى المنهج المقارن في عرض العلاقة ما بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

5.1. محتويات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية؛
- المحور الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية؛
- المحور الثالث: العلاقة التكاملية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

2. الإطار العام للإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أسس الفكر المحاسبي، لما له من تأثير عميق في قرارات و تصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، وكذلك باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة والعالم الخارجي، مما أدى إلى الاهتمام بضرورة وضع معايير متفق عليها من طرف الممارسين تتعلق بعملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.

1.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح لعام 1837، حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح المؤسسات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في تلك الفترة اتجاه

يحث على الزيادة في الإفصاح المحاسبي من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والاهتلاكات وتقييم الموجودات ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية. وبالعودة إلى عدة مؤلفات تجدها قدمت تعاريف مختلفة للإفصاح منها ما عرفه من حيث شكله بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين في آن واحد" (بوعزيز و بن موسى، 2022، صفحة 11). كذلك عرف بأنه: "عرض للمعلومات الهامة للفئات المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة عل تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد الالتزامات، والإفصاح له منفعة نسبية لدى المستثمرين والدائنين، وله أيضا منفعة للفئات الأخرى المستفيدة من التقارير المالية، مثل العاملين والعملاء والجمهور العام" (سلطاني و بن عيشي، 2021، صفحة 167).

كما قد عرف بأنه: " توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات تتعلق بالمنشأة المصدرة لها، كما تهئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسة لتلك المنشأة" (خضير، 2021، صفحة 111). وعرف أيضا بأنه: "يعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح مالية مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل" (قمان، 2021، صفحة 403).

انطلاقا من التعاريف السابقة للإفصاح المحاسبي يمكننا الوصول إلى تعريف شامل له بأنه "عملية نشر المعلومات المالية الضرورية للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية وأصحاب المصلحة من المستثمرين والدائنين لاستخدامه لمختلف الأهداف كالتنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة أو اتخاذ قرارات استثمارية، إضافة إلى مجموعة من الاستخدامات الأخرى".

2.2. أنواع الإفصاح المحاسبي

إن التغير الكبير في المجال المحاسبي، صاحبه تطور كبير في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية، خاصة مع التطور التكنولوجي الكبير والحاجة الملحة لهاته البيانات المحاسبية لأصحاب المصلحة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وفيما يلي سنستعرض أهم أنواع الإفصاح:

أ. الإفصاح التام (الكامل)

إن الإفصاح التام عن المعلومات والبيانات المحاسبية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية، ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في المؤسسة خلال مدة زمنية ما، كما يجب أن تحتوي على المعلومات والبيانات الكافية لكي تكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، ويفترض

هذا الإفصاح أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو مهمة للمستمر العادي ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز (حابية، 2020، صفحة 44).

ب. الإفصاح العادل

يركز هذا النوع على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، إلا أن هذا المفهوم انتقد حيث أن العدالة مفهوم نسبي غير محدد وغير قابل للقياس (بن سمينة و طبني، 2017، صفحة 328).

ج. الإفصاح الكافي

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرارات، فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (بن يوسف، 2017، صفحة 46).

د. الإفصاح الملائم

يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح توجها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي، ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التوجه نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات (معمري و قورين، 2019، صفحة 252).

هـ. الإفصاح الوقائي

يهدف إلى حماية المستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، وهذا بالقضاء على كل أضرار قد تصيبه من الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد الإفصاح الوقائي على تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة للمستثمر محدود المعرفة، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، إذن يكون الإفصاح وقائيا بجعل المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، حتى لا يساء فهمها أو استخدامها (عبد الرحيم، 2019، الصفحات 96-97). وهذا يتطلب الإيضاحات التالية (عبد الرحيم، 2019، صفحة 97):

- التغيرات في السياسات المحاسبية؛
- التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية والإدارية؛
- المكاسب والخسائر المحتملة والتي لها تأثير على طبيعة النشاط في المستقبل؛
- الارتباطات المالية وخاصة طويلة الأجل؛

- الأحداث التي وقعت خلال السنة المالية المستمرة أو اللاحقة على انتهاء السنة المالية المعروض قوائمها.

و. الإفصاح التفاضلي

يعتمد على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة)، بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمرا أقل دراية واستيعاب من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة (روتال و دغموم، 2020، صفحة 73).

3.2. مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية وهي (طحاح و قمان، 2020، صفحة 576):

أ. تحديد المستخدم والمستهدف للمعلومة المحاسبية

يمكن تصنيف مستخدمو المعلومات المحاسبية الى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في أصحاب المصلحة غير المباشرة وهم الملاك، الدائنون، الموردين، والملاك المرتقبين، الإدارة، السلطة الضريبية، العاملون، وكذلك المستهلكون، أما المجموعة الثانية وتتمثل في مستعملي المعلومة المالية ذو المصلحة الغير مباشرة وتتمثل في المحللون الماليون، أسواق المال، المحامون، المحاسبون، السلطات الرقابية، والمنظمة المهتمة بالتقارير المالية.

ب. تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ونوعها

يجب أن تمتاز المعلومات المالية المفصح عنها بخصائص نوعية حتى تتلاءم مع احتياجات أصحاب متخذي القرار، كما حدد مجلس المعايير المحابية المالية (FASB) في قائمة المفاهيم رقم 2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تميز بين المعلومات الأفضل الأكثر فائدة والمعلومات الأدنى فائدة لأغراض اتخاذ القرار بالمقابل وضع (FASB) محددات عدة هي (الكلمة، المنفعة، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر).

ج. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية

تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي من استخدام هذه المعلومة من جهة أخرى.

د. تحديد أساليب الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وطرائقه

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من باستخدام أساليب وطرق الإفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع، ورغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى الملحقات والإيضاحات يبقى الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

هـ. التوقيت المناسب للإفصاح المحاسبي

إن التوقيت المناسب معناه توفر المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد المعلومة قدرتها على صنع القرار، كما أن احترام هذه الخاصية تضمن سهولة المقارنة وإظهار التغيرات الحاصلة في الكيان.

3. الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة للإفصاح، و ذلك بغرض زيادة و تحسين جودة المعلومة المحاسبية، حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، و كيفية عرض القوائم المالية من حيث شكلها ومحتواها والسياسات المحاسبية، فقد قامت مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار ثلاثة معايير خاصة بالإفصاح تمثلت في المعيار الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية، والمعيار الدولي رقم (24) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة، الذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار (بسبع و بن عيسى، 2017، صفحة 60).

1.3. مفهوم معايير المحاسبة الدولية

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard بالإنجليزية، والتي تعني القاعدة المحاسبية، ويميل المحاسبون إلى استعمال عبارة معيار محاسبي على أنه: "وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين". أما المعيار المحاسبي فيعرف بأنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب" (حواس، 2008، الصفحات 57-58).

أما معايير المحاسبة الدولية فهي "مجموعة من القواعد المحاسبية، تصدر عن لجنة مختصة يتم الاتفاق عليها كمرشد لتحقيق التجانس في قياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات للأطراف المستفيدة منها عالميا" (لطفي، 2004، صفحة 373).

كما تم تعريفها على أنها "قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم والعرض والإفصاح. هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها، والتي تشمل معايير المحاسبة تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها" (واضح، حسوس، و بن مسعود، 2020، صفحة 20).

2.3. مضمون معايير المحاسبة الدولية

كل معيار محاسبي يتضمن أو يتكون مما يلي (Robert, 2004, p. 16):

- **الهدف:** العنصر أو المجال الذي سيقوم بوصف طريقة معالجته المحاسبية؛
- **النطاق:** مجال تطبيق المعيار وهذا بحصر النقاط والمجالات التي هي من اختصاص هذا المعيار من عدمه؛
- **تعريف المصطلحات:** بشرح وتحديد جميع المصطلحات المستخدمة على مستوى هذا المعيار؛
- **القياس والمعالجة المحاسبية:** تفصيل طريقة معالجة العنصر محاسبيا (التقييم، الاعتراف، التصنيف والعرض)؛
- **الإفصاح:** شرح كيفية نشر المعلومة المالية، وتحديد المعلومات الواجب إرفاقها مع المعلومة المالية؛
- **تاريخ الدخول حيز التطبيق:** إبراز التاريخ الرسمي لاعتماد المعيار.

3.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في مجموعة من معايير المحاسبة الدولية، تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير، وفيما يلي نتطرق إلى بعض من معايير المحاسبة الدولية، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن هذه المعايير.

أ. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS 01)

لا يوجد معيار محاسبي دولي محدد يتناول شكل ومحتوى القوائم المالية، فجميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بناء على نطاق تطبيقها بعض الإفصاحات المطلوبة عند إعداد القوائم المالية. إلا أن معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) يعد المعيار الرئيسي الذي يتناول المتطلبات الإجمالية لعرضها، بما في ذلك الغرض من إعدادها ومحتواها وهيكلها دون أن يتعرض لشكلها كمتطلب من متطلبات الإفصاح، حتى ولو كان قد أدرج نماذج للقوائم المالية على سبيل الاسترشاد بها فقط، وجاء معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) ليحل محل كل من المعايير المحاسبية التالية (الجعارات، 2008، صفحة 94):

- معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- معيار المحاسبة الدولي (IAS 05) المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم الدالية؛
- معيار المحاسبة الدولي (IAS 13) المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

أ.1. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي

لم يحدد معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) طريقة عرض أو شكل قائمة المركز المالي، فقد يتم عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، كما يجوز عرض الأصول غير المتداولة في البداية ثم الأصول المتداولة، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الآخر من الميزانية، فقد تعرض الالتزامات المتداولة ثم الالتزامات غير المتداولة ثم حقوق الملكية، كما يجوز البدء بحقوق الملكية ثم الالتزامات غير المتداولة ثم الالتزامات المتداولة، إلا أن المعيار حدد البنود التالية كحد أدنى يجب أن تتضمنه قائمة الميزانية (حماد، 2006، صفحة 314):

- العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

- الاستثمارات العقارية؛
- الأصول المعنوية والأصول المالية؛
- المخصصات؛
- الأصول البيولوجية؛
- المخزونات؛
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛
- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛
- النقد والنقد المكافئ؛
- الالتزامات والأصول الضريبية المستحقة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 12) "ضرائب الدخل"؛
- الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 12) "ضرائب الدخل"؛
- رأس المال الصادر والاحتياطات التي تعزى لحملة الأسهم في المؤسسة الأم؛
- الالتزامات ضمن مجموعات التصرف المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 5)؛
- إجمالي الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع والأصول المشمولة في مجموعات التصرف والمصنفة كمحتفظ بها للبيع وفق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 5) "الأصول غير المتداولة للبيع والعمليات غير المستمرة".

أ.2. المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية الهامة التي تظهر نتيجة عمل المؤسسة من ربح وخسارة. إذ يعتبر أداة لقياس الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة. وعند إعداده يجب أولا ذكر عنوان القائمة ومن ثم اسم المؤسسة القانوني وأخيرا يجب بيان الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة، وحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) فإن قائمة الدخل يجب أن تحتوي على المعلومات التالية كحد أدنى (عبد القادر و الخداش، 2013، الصفحات 78-79):

- الإيرادات؛
- تكلفه التمويل؛
- نصيب المؤسسة من أرباح وخسائر في مؤسسات زميلة أو أي مشاريع مشتركة؛
- الضريبة؛
- حصة القلية وصافي ربح أو خسارة الفترة؛

أما بقيه البنود التي لم يرد ذكرها فيمكن إضافتها إذا ورد نص في معايير المحاسبة الدولية بخصوص ذلك، أو إذا كان ذلك ضروريا للتعبير بعدالة عن أداء المؤسسة.

أ.3. المعلومات التي يجب عرضها في جدول قائمة تغيرات حقوق الملكية

بالإضافة إلى قائمة الدخل التي تستعرض حصيلة نشاط المؤسسة، فإن قائمة تغيرات حقوق الملكية تقدم بدورها معلومات على الحقيقة الاقتصادية (التمويلية) للنتيجة المحددة مسبقا في الدورة من خلال عرض التغيرات في حقوق الملكية للمؤسسة بتاريخ تحديدها النتيجة، حيث تعرض المؤسسة من خلال القائمة نوعين من المعاملات:

- حركة الأسهم والاحتياطات (المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، زيادة رأس المال لاسيما مع حصص الأرباح)؛
- إجمالي النتائج المولدة سواء أدرجت في قائمة الدخل أم لم تدرج.

لم يحدد المعيار طريقة عرض المعلومات المطلوبة، حيث نجده جدولا يسمح بإعادة تشكيل مصادر التغيرات خلال الدورة، ومن العناصر الواجب عرضها في جدول تغيرات حقوق الملكية (علاوي، 2012، الصفحات 73-74):

- إيرادات وأعباء الدورة مع عرضها المفصل بين المخصصة للمساهمين في رأسمال المؤسسة الأم والمخصصة للأقلية؛
- أثر النتيجة الصافية للدورة؛
- إجمالي مختلف عناصر إيرادات وأعباء الدورة والمدرجة مباشرة في الأموال الخاصة وكذا تفصيلها؛
- الإجمالي المجمع لتغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS 08) "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء".

أ.4. المعلومات التي يجب عرضها في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية

تعتبر الملاحق المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيره في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، وبحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) فإن الملاحق المرفقة بالقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 57):

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير التقرير المالي الدولية ولا تظهر في صلب القوائم المالية الأساسية؛

الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب حساب النتائج والميزانية وجدول التغير في الأموال الخاصة وقائمة سيولة الخزينة، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

ب. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS 24)

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات أدى إلى نشوء علاقات تربط بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبيه تحكمها وتحدد كيفيه التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بينها، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة، ولهذا جاء معيار المحاسبة الدولي (IAS 24) "الإفصاح عن الأطراف ذات

العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة، كما نشير إلى أن هذا المعيار يتعلق بالإفصاح فقط دون أن يتناول مسائل الاعتراف والقياس. ومن أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم المركز المالي للشركة بشكل أفضل، وتكوين وجهة نظر حول آثار هذه المعاملات على الشركة (تاني و بوعيشاوي، 2019، صفحة 76)، فرض معيار المحاسبة الدولي (IAS 24) على الشركة الإفصاح عما يلي (مطر و السويطي، 2008، الصفحات 380-381):

- الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بينها أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، وفي حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك؛
- تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم؛
- في حالة وجود معاملات مع الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بالأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة؛
- يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة والمؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

ج. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 07)

تم إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 07) لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح وفق المعيار IAS 32 والإبقاء على الجزء المتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط في سنة 2007، كما تم إلغاء المعيار IAS 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في سنة 2005، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد. وتعتبر متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 7) "الأدوات المالية - الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في المعيارين IAS 39 و IAS 32 (بن حركو، عواق، و بن صفي الدين، 2017، صفحة 51).

ج.أ. المعلومات التي يجب عرضها في قائمة المركز المالي

يستوجب المعيار IFRS07 بخصوص الأدوات المالية، أن يتم الإفصاح في قائمة المركز المالي عما يلي (حوة و بكطاش، 2019، الصفحات 129-130):

- الإفصاح عن مدى أهمية الأدوات المالية لأداء المؤسسة ومركزها المالي، حيث يشمل هذا الهدف الإفصاح عن كل واحدة من المجموعات التالية:

- موجودات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروقات قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل؛
- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛
- القروض والذمم المدينة؛
- موجودات متوفرة للبيع؛
- التزامات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروقات قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل؛
- التزامات مالية تقاس بالتكلفة المطفأة.

- إفصاح خاص بالأصول والخصوم المالية التي تخصص لتقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروقات القياس في قائمة الدخل، بحيث يشمل هذا الإفصاح على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية من إطار القيمة العادلة إلى إطار التكلفة المطفأة، أو العكس.
- الإفصاح عن التنازلات، والتي تشمل نقل ملكية الأصول المالية.
- الإفصاح عن معلومات متعلقة بأي رهونات أو تعهدات إضافية على الأصول المالية، وفي المقابل الإفصاح عن أي أصول مالية أو غير مالية محتفظ بها كضمانة.
- الإفصاح عن تسويات حساب الديون المعدومة.
- الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة، والتي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.
- الإفصاح عن أي خروقات لشروط اتفاقيات القروض.

ج.ب. المعلومات التي يجب عرضها بقائمة الدخل وقائمة تغيرات حقوق الملكية

يستوجب المعيار IFRS07 بخصوص الأدوات المالية، أن يتم الإفصاح في قائمة الدخل وقائمة تغيرات حقوق الملكية عما يلي (حوة و بكطاش، 2019، صفحة 130):

- كافة بنود الدخل والمصاريف والأرباح والخسائر، مع ضرورة الإفصاح المنفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة عن:

- فروقات قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة؛
- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛
- القروض والذمم المدينة؛
- موجودات متوفرة للبيع؛
- فروقات قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة؛
- الخصوم المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

- الفوائد الدائنة والمدينة على الأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة؛
- إيرادات ومصاريف الرسوم؛

- مقدار خسائر الانخفاض في قيم الأصول المالية؛
- إيرادات الفوائد الناتجة عن انخفاض قيم الأصول المالية.

4. مقارنة بين معايير محاسبة المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية

إن وجود معايير المحاسبة الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الدولية سهل نوعا ما على المدقق الإحاطة بمختلف الجوانب الخاصة بأساسيات الممارسات المحاسبية في الدول التي تتبنى وتطبق بشكل تام المعايير الدولية أو تتوجه نحوها، فالتجانس والتناغم الذي يوجد بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية جعل المدقق يتجه في مزاولته لمهنته نحو اتجاه واحد، والارتباط بينهما ليس مجرد توحيد في التوجه أو إتباع نمط متقارب في إعداد وعرض المعيار فقط بل يوجد ارتباط عضوي بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

1.4. مفهوم معايير التدقيق الدولية

يتمثل الهدف الرئيسي من عملية التدقيق في إبداء الرأي الصادق عن مدى مطابقة القوائم المالية لحقيقة المركز المالي للمؤسسة، ونظرا لأهمية الموضوع ظهرت معايير دولية للتدقيق من أجل تطوير مهنة تدقيق الحسابات وتقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم.

عرفت معايير التدقيق الدولية على أنها "المبادئ الأساسية للمراجعة ذات القبول الدولي والمنفذة من قبل المراجعين في جميع أنحاء العالم" (Soltani, 2007, p. 131) . كما عرفت بأنها "مبادئ توجيهية تساهم في زيادة ثقة الجمهور في مهنة التدقيق" (CHablaoui & Amoura, 2019, p. 51) . وتعرف أيضا على أنها "قواعد رسمية تحظى بالقبول العام من قبل المهنة وتشكل إطارا مرجعيا في حالة وجود صعوبات في تنفيذ مهمة التدقيق" (Djekidel & Messaouidi, 2019, p. 45).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن معايير التدقيق الدولية هي "إرشادات وقواعد تقود إلى ممارسة مهنية للتدقيق بمستويات عالمية، وتعالج القصور الموجود في معايير التدقيق المحلية، وبالتالي تمثل أنماط لما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة عبر العالم"

2.4. العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية

جدول رقم 01: العلاقة الترابطية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية

معيار المحاسبة الدولي	معيار التدقيق الدولي	العلاقة الترابطية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية
IAS 01	ISA 570	يظهر الارتباط بين المعيارين بإلزام المعيار الدولي 01 "الإفصاح عن القوائم المالية" المحاسب مراعاة فرض الاستمرارية في إعداد والإفصاح عن القوائم المالية، والإبلاغ عن عدم قدرة المؤسسة على الاستمرارية من جهة، وتحميل المدقق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 570 "استمرارية الاستغلال" مسؤولية الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي، والتأكد من عدم ظهور مؤشرات توحي بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار.

IAS 01	ISA 500	تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض، وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها، وفيما يخص هذا نجد معيار التدقيق الدولي ISA 500 "أدلة الإثبات" الذي تناول في نصه "فحص الحدث الذي يخص المؤسسة خلال الفترة المحاسبية المناسبة للتأكد من تسجيله"، وهذا من خلال الحصول على أدلة الإثبات المناسبة، وبالتالي إعطاء مصداقية للقوائم المالية، ومنه نستنتج أن هناك علاقة تكاملية بين المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 و معيار التدقيق الدولي ISA 500 تساهم في تعزيز جودة ومصداقية الإفصاح المحاسبي حول التزام المؤسسة بتسجيل الأحداث عند وقوعها.
IAS 01	ISA 710	يهدف معيار المحاسبة الدولي 01 إلى تحديد الأسس التي على ضوءها تم عرض القوائم المالية بغرض ضمان إجراءات المقارنات، (بين فترات مالية مختلفة أو مع مؤسسات أخرى)، كما حمل معيار التدقيق الدولي 710 المدقق مسؤولية التأكد من المعلومات المقارنة عند إجراء تدقيق القوائم المالية، فيجب عليه الحصول على أدلة كافية وملائمة حول ما إذا تم عرض تلك المعلومات وفقا لإطار إعداد القوائم المالية.
IAS 02	ISA 501 ISA 505	نظرا لأهمية المخزونات نجد المعيار المحاسبي الدولي IAS 02 "المخزونات" الذي يحدد طرق تقييمها ومعالجتها المحاسبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد معيار التدقيق الدولي ISA501 "اعتبارات إضافية لبنود محددة" الذي يوضح الإجراءات المتبعة لمعاينة المخزونات والذي ورد في نصه "إذا تعذر على المدقق حضور الجرد المادي يجب عليه معاينة بعض العينات في تاريخ لاحق"، حيث يستعمل المدقق هذا المعيار من أجل التأكد من الوجود الفعلي ومعاينة وضعيتها، أما بالنسبة للقيمة المسجلة بها في الدفاتر فيمكنه الحصول على أدلة إثبات خارجية حسب معيار التدقيق الدولي ISA505 "تأكيدات خارجية" للتأكد من صحتها ، وبهذا نصل إلى الإفصاح الصادق عن المخزونات في الميزانية وإعطاء الصورة الصادقة عن المؤسسة.
IAS 08	ISA 540	جاء المعيار المحاسبي الدولي 08 لوضع الإرشادات التي يجب على المحاسب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية والقواعد الواجب إتباعها في وضع التقديرات المحاسبية، أما معيار التدقيق الدولي 540 فجاء ليحمل المدقق مسؤولية التأكد من معقولية التقديرات التي يضعها المحاسب وعدم وجود تحيز عند إعدادها، وهنا يظهر الارتباط المباشر بين المعيارين.
IAS 08	ISA 545	بالنسبة للتغير في التقديرات والسياسات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة لحساب الإهتلاكات فيما يتعلق بعنصر التثبيتات، تتم معالجتها والإفصاح عنها حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 08 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، في حين نجد من جانب التدقيق المعيار ISA 545 " تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة" الذي يتأكد المدقق من خلاله من موضوعية وصحة الإجراءات التي قامت بها الإدارة في عملية تغيير سياستها المحاسبية كتغيير طريقة حساب الإهتلاكات أو تقدير العمر الإنتاجي للتثبيتات، من أجل تحقيق مصداقية الإفصاح المحاسبي وتعزيز ملاءمة وموثقية القوائم المالية.
IAS 12	ISA 540	تعرف الضريبة المؤجلة على أنها عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابلة للدفع أو للتحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية، تعالج خلال دورات لاحقة ولكنها ناتجة عن دورات سابقة وهذا حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 12، ولذلك يجب أن يقوم المراجع بالتأكد من صحتها كونها ناتجة عن سنوات سابقة يمكن أن تكون فيها تلاعبات ومسجلة بقيم لا صحة لها، ويقوم المدقق بمراجعة موضوعية المبلغ المخصص لها حسب معيار التدقيق الدولي ISA 540 "مراجعة التقديرات المحاسبية" و الذي ورد في نصه (على المدقق الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بالتقديرات المحاسبية للضرائب المؤجلة).
IAS 10	ISA 560	يقدم المعيار المحاسبي الدولي 10 إرشادات حول المحاسبة والإفصاح عن الأحداث التي تلي تاريخ إقفال القوائم المالية، والتمييز بين الأحداث التي تؤدي إلى تعديل القوائم المالية والتي لا تؤدي إلى تعديلها، وهذا

		المعيار له ارتباط مباشر بمعيار التدقيق الدولي 560، حيث أن هذا الأخير يحدد مسؤولية المدقق في تحديد أثر الأحداث اللاحقة على القوائم المالية وكذا على تقرير المدقق.
IAS 23	ISA 500	تسعى الكثير من المؤسسات لتعظيم الأعباء من أجل تخفيض النتيجة بهدف التهرب من دفع مبلغ ضريبي كبير لذلك يجب أن تخضع لعناية من الناحية المحاسبية ومن ناحية التدقيق للوصول لمصداقيتها وصحتها ونذكر عنصر تكاليف الاقتراض والتي هي عبارة عن مصاريف مالية تناولها المعيار المحاسبي الدولي IAS23 "تكاليف الاقتراض" من جهة، ثم يفحصها المراجع بالاعتماد على "التأكيدات الخارجية ISA500" التي يتحصل عليها من البنك الذي حازت منه المؤسسة على القرض.
IAS 24	ISA 550	الأطراف ذات العلاقة هي الأشخاص أو المؤسسات المرتبطة بالمؤسسة، ويهدف المعيار المحاسبي الدولي 24 إلى ضمان توفير إفصاحات في القوائم المالية توضح أثر وجود أطراف ذات علاقة بالمعلومات الواردة في تلك القوائم، أي أن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن العلاقات والمعاملات والأرصدة المرتبطة بالأطراف ذات العلاقة، وفي نفس السياق فإن معيار التدقيق الدولي 560 يتناول مسؤولية المدقق في التأكد من أن تلك الإفصاحات تمت بشكل مناسب وصحيح، ومنه فكلاهما يتضمن موضوع الأطراف ذات العلاقة وبتطبيقهما جنبا إل جنب تتحقق جودة ومصداقية الإفصاح المحاسبي.
IFRS 07	ISA 540 ISA 620	تطور وتنوع الأدوات المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية، أدى إلى تنوع المخاطر التي قد تتعرض لها، ومن أجل منح الثقة والشفافية في القوائم المالية في هذا الخصوص تم وضع معيار التقرير المالي IFRS07 هذا من الناحية المحاسبية، أما من ناحية التدقيق فيستعين المدقق بمعيار التدقيق الدولي ISA 540 "مراجعة التقديرات المحاسبية" في مراجعة التقديرات نظرا لصعوبتها و لارتباطها بالسوق المالي لأن عملية الإفصاح تكون وفقا للقيمة العادلة، وكونها عمليات معقدة وتستلزم تقنيات متخصصة يكون من الضروري للمدقق أن يستفيد من عمل الخبير وذلك بالاستعانة بمعيار التدقيق الدولي ISA620 "الاستفادة من عمل الخبير" من أجل الوصول إلى إفصاح عادل عن قيمة هذه الأدوات المالية.
IFRS 08	ISA 501	جاء معيار التدقيق الدولي رقم 501 "اعتبارات إضافية لبنود محددة" ليناقش المدقق مع الإدارة حول الطرق التي تستخدمها لتحديد المعلومات القطاعية، مع مراعاة أن تكون هذه الطرق قد أدت للإفصاح الذي يتماشى مع الإطار المطبق للتقارير المالية، أي أن الإدارة اعتمدت بدقة على الإجراءات المحاسبية للعرض و الإفصاح التي نص عليها معيار الإبلاغ المالي (IFRS 8) "القطاعات التشغيلية"، و الذي ساهم بدوره في تحديد طرق المعالجة المحاسبية للقوائم المالية القطاعية بشكل أفضل.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (كيموش، 2014) ، (بن ربيع، 2015)، (شيخي و الرجي، 2016)، (النجار، 2019).

إضافة إلى ما سبق فإن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وضع مجموعة من الصفات الجوهرية التي يجب أن تتحلى بها القوائم المالية كالملائمة والتمثيل الصادق، حيث نص على أن الملائمة تتطلب "أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، أما التمثيل الصادق فيعني"أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية (جعارات، 2014، صفحة 13)، إذا يجب على المعلومات المحاسبية أن تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة، وفي نفس السياق فإن معظم معايير التدقيق الدولية ألزمت المدقق بضرورة احترام تلك الخصائص والتأكد من التزامها من طرف المحاسب، وهذا ما يؤكد وجود علاقة وطيدة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية من حيث

الشكل والمضمون، من حيث الأهداف والالتزامات، فكلاهما يسعى لخدمة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، ولا يمكن لأحد منهما بشكل منفرد إضفاء الثقة والإفصاح العادل على القوائم المالية، بل يجب تضافر جهود المحاسب والمدقق باستخدام المعايير الدولية في ممارسة مهنتهم.

5. خاتمة

لاشك من وجود علاقة وطيدة بين المحاسبة والتدقيق، فعمل المدقق يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب، لكن لكل منهما ما يميزه، فعمل المحاسب إنشائي يعتمد على تسجيل، ترتيب، تجميع وتلخيص البيانات الخاصة بنتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة بطريقة منهجية منطقية في قوائم مالية تحمل معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، بينما عمل المدقق يعتمد على التحليل والانتقاد، حيث يتضمن جمع وتقييم أدلة الإثبات وإصدار قرار حول صحة القوائم المالية التي يقوم المحاسب بإنشائها، أي أن المحاسبة تؤدي إلى توليد المعلومات المالية، بينما التدقيق يهتم بإضفاء الثقة في تلك المعلومات، وبشكل عام فإن للمحاسبة وظيفتين أساسيتين هما القياس والاتصال، أما وظيفة التدقيق فتتمثل في التحقق من صحة القوائم المالية التي تعتبر ركيزة للاتصال المالي.

نستنتج من خلال الدراسة أن الاعتماد على معايير المحاسبة والاعتماد على معايير التدقيق الدولية سيساهم في تعزيز العلاقة التكاملية الموجودة بين المحاسبة والتدقيق، مما يؤدي بالضرورة تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي حول المعلومات المالية ذات الغرض العام، والمعلومات المالية الناتجة عن وقوع أحداث لاحقة، والمعلومات المالية المتعلقة بجوانب أخرى من الإفصاح المحاسبي المطلوب.

بهدف تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق وتحسين المخرجات المحاسبية والمالية، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة عقد مؤتمرات ودورات تكوينية من أجل إبراز أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في الميدان المهني والمزايا العديدة التي تنجم عن ذلك.
- ضرورة تحيين إصدارات المعايير المحلية ذات المقومات الدولية مكيفة مع البيئة الاقتصادية لكل دولة.
- تشكيل هيئات رقابية تهدف إلى الرقابة المستمرة على المهنيين من حيث مدى التزامهم بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

6. قائمة المراجع

1.6. المراجع العربية

- أبو نصار, م & ., حميدات, ج. (2014). *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي* .éd)الطبعة الثانية .(عمان, الأردن :دائرة المكتبة الوطنية.
- الجعارات, خ .ج. (2008). *معايير التقارير المالية الدولية 2007.* عمان, الأردن :إثراء للنشر.
- النجار, ر. (2019). *المحاسبة الدولية* .عمان :دار غيداء.
- بسبع, ع .ا & ., بن عيسى, ب .ع. (2017). دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية .*مجلة البحوث والدراسات التجارية*، العدد (01).
- بن حركو, غ ., عواق, م & ., بن صفي الدين, ع .ا. (2017). الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التوجه نحو المرجعية الدولية للمحاسبة .IAS/ IFRS*امجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, المجلد(01)*، العدد (01).
- بن ربيع, ح. (2015). *الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية* .الجزائر :إصدار منشورات كليك.
- بن سمينة, ع & ., طبني, م. (2017). دور الإفصاح المحاسبي والفافية في تفعيل بورصة الجزائر .*مجلة تاريخ العلوم*، العدد(07).
- بن يوسف, خ .ا. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية .*مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (01).*
- بوعزيز, ر & ., بن موسى, ك. (2022). اللإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .*مجلة اقتصاد المال والأعمال*، العدد (01).
- تاني, ع .ا & ., بوعيشاوي, ي. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولية .*مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، العدد (01).
- جعارات, خ. (2014). مختصر المعايير المحاسبية الدولية .2015*مطبوعة جامعية مقدمة في الملتقى الدولي حول "دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات* .جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- حابية, أ. (2020). العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة .-*مجلة المدبر* ، العدد (02).
- حماد, ط .ع. (2006). *موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول)عرض القوائم المالية* .(الإسكندرية, مصر :الدار الجامعية.
- حواس, ص. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية .أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- حوة, ع .ا & ., بكطاش, ف. (2019). أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي .*مجلة آفاق للعلوم, المجلد (04)*، العدد (16).
- خضير, ع .(2021). دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق الأوراق المالية -دراسة حالة سوق المال السعودي .-*مجلة - العلوم الإدارية والمالية*، العدد (01)،
- روتال, ع .ا & ., دغموم, ه. (2020). دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق مبدأ الكفاءة في سوق الأوراق المالية .*مجلة البديل الاقتصادي*)العدد .(02
- سلطاني, و & ., بن عيشي, ع. (2021). مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية -دراسة تطبيقية في البنوك الجزائرية حالة ولاية بسكرة .-*مجلة دراسات التنمية الاقتصادية*)العدد (08).
- شيخي, ب & ., الرجى, م .ن. (2016). تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS"والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS"وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية .*مجلة اقتصاد المال والأعمال, المجلد (01)، العدد*(02).

- صديق ,م & .,صديقي ,ف .(2016) .محددات الإفصاح المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي .(SCF)*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية* ، العدد (02).

- طحاح ,ف & .,قمان ,ع .(2020) .دور النظام المحاسبي المالي SCFفي تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .(*مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد (03).*

- عبد الرحيم ,م .(2019) .واقع الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر .*مجلة المدبر*)العدد (02).

- عبد القادر ,و & .,الخداش ,ح .ا .(2013) .*المعايير المحاسبية الدولية* .الطبعة الأولى .(القاهرة ,مصر :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

- علاوي ,ل .(2012) .*معايير المحاسبة الدولية* .الجزائر :دار الصفحات الزرقاء.

- قمان ,ع .(2021) .النظام المحاسبي المالي كآلية لتوفير القوائم المالية وفق أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي-دراسة تحليلية لعينة من المختصين الأكاديميين .-*مجلة اقتصاد المال والأعمال*، العدد (02).

- كيموش ,ب .(2014) .تدني قيم التثبيتات وفق المعيار المحاسبي الدولي .IAS36*مجلة الباحث الإقتصادي ,المجلد(02)، العدد (02).*

- لطفي ,أ .ا .(2004) .*المحاسبة الدولية* .الإسكندرية :الدار الجامعية .

- مطر ,م & .,السويطي ,م .(2008) .*التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح* .الطبعة الثانية . عمان ,الأردن :دار وائل للنشر.

- معمري ,خ & .,قورين ,ح .ق .(2019) .جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف .-*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (21).*

- واضح ,ص .,حسوس ,ص & .,بن مسعود ,ع .(2020) .الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة .-*مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ,المجلد (04)*،العدد(01).

2.6. المراجع باللغات الأجنبية

- CHablaoui, B., & Amoura, D. (2019). The reality of external auditing of the Arab Maghreb countries under the International Standards on Auditing(ISAs). *Journal of Economics and Human Development , vol 10* (n°2), pp 45-59.

- Djekidel, Y., & Messaouidi, A. (2019). L'audit légal en Algérie : un développement vers l'adoption d'un référentiel national d'audit. *journal de Recherches économiques et managériales , vol 13* (n°1), pp 39-56.

- Robert, O. (2004). *Pratique des normes IAS / IFRS, comparaison avec les règles françaises et les US-GAAP* (éd. 2eme édition). Paris.

- Soltani, B. (2007). *An International Approach.* London: Pearson Education Limited.

تأثير تعديلات المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 01 على عملية التحليل المالي في المؤسسة الجزائرية -دراسة حالة مجمع بيوفارم–

The impact of the amendments to the first international accounting standard IAS 01 on the financial analysis process In the Algerian Company - a case study of Biopharm Complex-

ط.د منور نسرين، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر
د. الوافي شهرزاد، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، الجزائر

الملخص:

تهدف الدراسة الى إبراز تأثير التعديلات الواقعة على المعيار المحاسبي الدولي(IAS 01) والذي مس تصنيف الخصوم وتأثيره على نتائج عملية التحليل المالي وتغيير نتائج وتفسيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة حالة أين تم التطبيق على القوائم المالية لمجمع بيوفارم 2021، وتوصلت الدراسة في الأخير لمدى التأثير الكبير للتحديثات الأخيرة لمعيار (IAS1) في عملية التحليل المالي للقوائم المالية، وضرورة مواكبة النظام المحاسبي المالي (SCF) لهذه التحديثات لدى بداية تطبيقها في 01 جانفي 2023.

الكلمات المفتاحية: معيار (IAS1) عرض القوائم المالية، الخصوم المتداولة، الخصوم غير المتداولة، التحليل المالي.

Abstract:

The study aims to highlight the impact of the amendments to the International Accounting Standard (IAS 01), which affected the classification of liabilities and its impact on the results of the financial analysis process and changing the results and interpretations of the financial position of the institution, and this is based on the descriptive analytical approach and the method of a case study where it was applied to the financial statements of Biopharm 2021 Finally, the study found the extent of the significant impact of the recent updates of the IAS 01 standard (in the process of financial analysis of the financial statements, and the necessity of keeping pace with the SCF financial accounting system) of these updates when it was applied on January 01, 2023.

Key Words: Standard (IAS1) presentation of financial statements, Current liabilities, Non-current liabilities, financial analysis.

مقدمة:

عملت الدول والمنظمات الدولية على تقليل الفروق في الأنظمة المحاسبية بين الدول لتحقيق الانسجام بينها ذلك بهدف تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية بغية توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية بهدف تقديم معلومات قابلة للفهم وإمكانية تحقيق المقارنة للمؤسسات لدورات عدة مع نفسها ومع مؤسسات مشابهة لها على المستوى المحلي وكذلك الدولي، وذلك لتعزيز المبادلات التجارية وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتسهيل عمليات التبادل والاستثمار الأجنبي، ولتستطيع المؤسسة اتخاذ قراراتها الصحيحة تعتمد على البيانات والمعلومات الموجودة في التقارير المالية المفصح عنها، لذلك وجب على المحاسبة مواكبة التطورات الحاصلة وإجبار المؤسسة على تعديل تقاريرها المالية بما يلائم المحيط الدولي، والجزائر وكغيرها من دول العالم حاولت مواكبة هذه التطورات من خلال محاولة تقليص الفروقات الموجودة بين نظامها المحاسبي المحلي والذي تجسد في الخطط المحاسبي الوطني (PCN) والمعايير المحاسبة الدولية من خلال تكييف نظامها المحاسبي بما يتناسب مع المعايير الدولية بإنشائها للنظام المحاسبي المالي (SCF) والذي تم تأسيسه سنة 2007 و تطبيقه على أرض الواقع سنة 2010.

والمعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) الذي يهتم بأسس عرض القوائم المالية يعتبر من أهم المعايير المحاسبية التي تبنى على أساسها القوائم المالية لذلك ومنذ نشأت هذا المعيار الى الآن شهد عدت تعديلات آخرها تعديلي 2020 و 2022 واللذان مسا بالأخص قائمة الخصوم من حيث طريقة تصنيفها، وقد حدد تاريخ تطبيقهما، بالنسبة لتعديلات 2020 في 2023/01/01 وبالنسبة لتعديلات 2022 يتم تطبيقها في 2024/01/01 أين مست أغلبية التعديلات تعديلات سنة 2020 ونظرا لمدى إمكانية تأثيرها على القوائم المالية سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي الجزائري في حالة تطبيقها وتحيين نظامها المحاسبي المالي سنتعرض في دراستنا لتعديلات 2020 ، ما جعلنا نخلص للإشكالية التالية:

- **هل تؤثر التعديلات الأخيرة للمعيار المحاسبي الأول IAS 01 على نتائج عملية التحليل المالي؟**

وعلى ضوء هاته المتغيرات يمكن أن نخلص للفرضية التالية:

- إن التعديلات الأخيرة للمعيار المحاسبي الأول IAS 01 تؤثر على نتائج عملية التحليل المالي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية معيار عرض القوائم المالية ودوره وتأثيره في عملية التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و لمدى تأثيره بالقوائم المالية، إضافة الى أهمية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق التعديلات الأخيرة التي مست المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 .

أهداف الدراسة: وتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

التعريف بالتعديلات الحاصلة للمعيار المحاسبي IAS01 لسنة 2020.

- إبراز أهمية إعادة تصنيف الخصوم وتأثيرها على عملية التحليل المالي.

منهجية وأدوات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى مختلف المفاهيم والأسس النظرية للمعار المحاسبي الأول IAS 01 والتحليل المالي كما تم التطبيق بالاعتماد على برنامج EXCEL.

أولا: الإطار النظري

1/ تعريف التحليل المالي: التحليل المالي يتضمن دراسة الأداء. للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسير وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمؤسسة، وهذا يمكن المؤسسة من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي (التميمي، 2019، صفحة 63)،

1-1/ أهمية التحليل المالي: هدف التحليل المالي هو إيجاد علاقة بين عنصرين أو أكثر سواء من داخل عناصر القوائم المالية أو من خارجها لإظهار نوعية التغيرات الحاصلة على أنشطة المؤسسة ويعد حقيقة طريقة لمحاكمة الماضي والحاضر وعنصر مؤثر على التنبؤ بالمستقبل، فهو لا يقتصر على عمليات تحليل عناصر في القوائم المالية لتقييم الأداء الماضي بل هو يجعل مهمة توجيه الأداء المستقبلي عملية واقعية، وهو بذلك يساعد على تخطيط الأنشطة المستقبلية والانفاق الاستثماري وتقييم الأداء والرقابة على تنفيد الخطط واتخاذ الإجراءات لمعالجة المشاكل (شبيب، 2009، الصفحات 55-56).

1-2/أهم طرق التحليل المالي: للتحليل المالي طرق وأساليب نذكر من أهمها:

1-2-1/ التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي: يسمح التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث توجد عدت مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: صافي رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية (صحراوي إيمان، 2019، صفحة 455).

1-2-1-1/ صافي رأس المال العاملFR : يعرف رأس المال العامل على أنه مجموع المواد الدائمة المتبقية تحت تصرف المؤسسة بعد تحويل **الأصول الثابتة، حيث أنه يمثل هامش الأمان لتمويل الأصول المتداولة** (يونس، 2016، صفحة 53).

وهناك طريقتان لحسابه:

1. **من أعلى الميزانية: صافي رأس المال العامل =الأموال الدائمة – صافي الموجودات الثابتة**
2. **من أسفل الميزانية: صافي رأس المال العامل= الموجودات المتداولة – الالتزامات المتداولة.** (محمود عزت اللحام، 2014، صفحة 125)

1-2-1-2/ الاحتياج الى رأس المال العامل BFR: الاحتياج لرأس المال العامل هو احتياج نقدي موجه لتشغيل عمليات الاستغلال، أي هو الحاجة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الموردون، الأجور، مصاريف جارية أخرى) قبل عملية تحصيل الديون من العملاء أو الديون التشغيلية الأخرى (GUILERMIC, 2015, p. 44).

- **الإحتياج الى رأس المال العامل= الأصول المتداولة (ما عدا الأصول المالية) -الخصوم المتداولة (ما عدا الخصوم المالية)** (علي، 2020، صفحة 61).

1-2-1-3/ الخزينة الصافية TN: في حين أن مكونات BFR متعلقة بالنشاط الحالي وخاصة بالنشاط التشغيلي، فإن المكونات "النقدية" متعلقة بالمعاملات المالية قصيرة الأجل التي تؤديها المؤسسة. فمن ناحية، تضطر هذه الأخير إلى البحث عن تمويل قصير الأجل يطلبه من البنوك أو الشركاء الماليين الآخرين، وهي إذن موارد قصيرة الأجل ذات طبيعة مالية أو ببساطة "موارد نقدية". على عكس الموارد الدورية التي يتم الحصول عليها في سياق النشاط اليومي والتي يتم تحفيزها بشكل تلقائي تقريبًا من خلال العمليات الصناعية والتجارية (Cohen, 1991, p. 132).

الخزينة=صافي رأس المال العامل – الاحتياج الى رأس المال العامل

أو

الخزينة= القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

1-2-2/التحليل باستخدام النسب المالية: يقصد بالنسبة "العلاقة بين متغيرين أو بندين تربطهما خواص مشتركة أو حالة متشابهة". فإذا اعتمد التحليل على النسب فإنه يقصد به إيجاد علاقات بين مقدارين أو متغيرين محاسبين تربطهما علاقات أو خواص مشتركة لدراسة حالة معينة (سعود جايد مشكور العامري، 2021، صفحة 46).وتقسم النسب المالية إلى مجموعات من أهمها:

- نسب السيولة -نسب الربحية -نسب المديونية -نسب النشاط -نسب السوق.

وسنتعرض فقط للنسب التي قد تتأثر بتغير تصنيف الخصوم وتعديلات IAS1:

1-2-2-1/نسب السيولة: وهي نسب لقياس القوة المالية التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة كالأصول المتداولة دون تحقيق خسائر (شنوف، 2016، صفحة 318). ونتعرض لأهم نسب السيولة التي تخدم الدراسة البحثية:

جدول01: أهم نسب السيولة

النسبة	المعادلة	النسبة المعيارية
نسبة التداول أو تسمى بنسبة رأس المال العامل	الأصول المتداولة\الخصوم المتداولة	تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل حيث يجب أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة 1:2
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة-المخزون\الخصوم المتداولة	تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالخصوم قصيرة الاجل وتبين مدى تغطية الخصوم المتداولة بأصول سائلة النسبة المعيارية 1/ 1

نسبة الجاهزية النقدية	الأصول النقدية\ الخصوم المتداولة	تقيس قدرة المؤسسة للوفاء بالالتزامات العاجلة ولم يعطي المحللون نسبة معيارية
نسبة التدفقات النقدية الى صافي الخصوم	صافي التدفقات النقدية\ لخصوم المتداولة	نسبة متشددة تستبعد جميع الأصول الغير نقدية لدى قياس قدرة المؤسسة على الدفع

المصدر: جمال اليوسف وفواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق،2017، ص64-66

1-2-2-2/ نسب المديونية: تبين هذه النسب مدى اعتماد إدارة المؤسسة على كل مصدر من مصادر التمويل وتقيس مساهمة الديون (سواء ممثلة في الخصوم القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل) في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية، كما تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد الأعباء المالية الثابتة، والتي تتمثل عادة في الفوائد، الإيجارات، أقساط القروض (جمال اليوسف، 2017، صفحة 69).

جدول2: أهم نسب المديونية

النسبة	المعادلة	التفسير
معدل الخصوم الثابتة الى إجمالي الأصول	الخصوم الثابتة\ إجمالي الأصول(ثابتة+متداولة)	زيادة النسبة يعني اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في التمويل كما تشير الى احتياج المؤسسة للنقد لتغطية تلك الالتزامات
معدل الخصوم المتداولة الى إجمالي الأصول	الخصوم المتداولة\إجمالي الأصول(ثابتة+متداولة)	زيادة النسبة عن 1:1 يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل أكثر من التمويل بواسطة حقوق الملكية
معدل نسبة حقوق الملكية	حقوق الملكية\إجمالي الأصول	وتقيس مدى قدرة المؤسسة في تحمل الهيكل التمويلي الخاص بها لفترة زمنية طويلة في سوق الاستثمار والمال.

المصدر: مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الأولى 2014، ص113
ومنصور حامد محمود وثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الاداء، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص143

1-3/ تعريف المعيار المحاسبي الأول: يصف هذا المعيار الأساس لعرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية للمؤسسة للفترات السابقة مع البيانات المالية للمؤسسات الأخرى. ويحدد المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية، والمبادئ التوجيهية لهيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها (IFRS, s.d.).

1-3-1/ أهمية المعيار المحاسبي الأول لعرض القوائم المالية في عملية التحليل المالي: تعتبر القوائم المالية من أهم ما أتت به معايير المحاسبة (IAS/IFRS) ، حيث يوفر كل من معياري (IAS1) و(IAS07) الإطار العام لعرض القوائم المالية ومحتواها الإعلامي مع ترك بعض المرونة الكافية للمؤسسات لتكييف هذه القوائم مع احتياجات مستخدميها، على أن تكون فيها الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية التي تبناها مجلس المعايير (IASB)، وعدد القوائم المالية خمسة، خصص معيار (IAS1) أربعة منها وخصص معيار (IAS7) لعرض قائمة جدول التدفقات الخزينة، .وتتكون القوائم مما يلي: الميزانية، حساب النتيجة (قائمة الدخل)، جدول تدفقات الخزينة(النقدية) جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية. كما يصف معيار (IAS1) الفرضيات والمبادئ الواجب الالتزام بها عند

إعداد وتحضير القوائم المالية وتشمل على: مبدأ الاستمرارية في النشاط، مبدأ محاسبة الالتزام، الصورة الصادقة، التوافق مع المعايير الدولية، عدم المقاصة. (بادي، 2015، الصفحات 11-12)

4-1/ تعديلات المعيار المحاسبي الأول IAS 01: أين مست التعديلات جانب المطلوبات أو الخصوم

وردت تعديلات واضافات في المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 في جانفي 2020 الخاصة بالمطلوبات المتداولة وغير متداولة والتي يمكن تلخصها في الجدول التالي:

1-4-1/ تعديلات 2020: نلخص التعديلات الواردة في الجدول أدناه

جدول03: الفقرات المعدلة لسنة 2020 فيما يخص تعديلات الخصوم المتداولة وغير المتداولة

رقم الفقرة المعدلة	المضمون السابق	المضمون المعدل
الفقرة 69	يجب على الكيان تصنيف الالتزام على أنه متداول عندما: (أ) تتوقع تسوية الالتزام في دورة التشغيل العادية؛ (ب) تحمل المسؤولية بشكل أساسي لغرض المتاجرة. (ج) يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير أو (د) ليس للمؤسسة حق **غير مشروط** لتأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن إثنتي عشر شهرا بعد تاريخ التقرير **(راجع الفقرة 73) إن شروط الإلتزام التي يمكن، بناءً على خيار الطرف المقابل، أن تؤدي الى تسويتها عن طريق إصدار أدوات حقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفها.** يجب على المؤسسة تصنيف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.	يجب على الكيان تصنيف الالتزام على أنه متداول عندما: (أ) تتوقع تسوية الالتزام في دورة التشغيل العادية؛ (ب) تحمل المسؤولية بشكل أساسي لغرض المتاجرة. (ج) يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير أو (د) ليس لديها الحق **في تاريخ الميزانية** لتأجيل تسوية الإلتزام لمدة لا تقل عن إثني عشرة شهرا بعد فترة التقرير. يجب على المؤسسة تصنيف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.
الفقرة 73	إذا **توقعت** المؤسسة وكان **لديها حرية التصرف**، في **إعادة تمويل** أو تجديد الالتزام لمدة 12 شهرا على الأقل بعد فترة التقرير بموجب تسهيل قرض قائم، فإن الالتزام يصنف على انه غير متداول، حتى لو كان ذلك مستحقا في فترة أقصر. **ومع ذلك عندما لا تكون إعادة التمويل أو تجديد الالتزام وفقا لتقدير المؤسسة (على سبيل المثال لا يوجد ترتيب لإعادة التمويل)** إن المؤسسة لا تأخذ في الاعتبار إمكانية إعادة تمويل الالتزام وتصنف الالتزام على أنه التزام متداول.	إذا المؤسسة كان **لها الحق في تاريخ الميزانية**، في تجديد الالتزام لمدة 12 شهرا على الأقل بعد فترة التقرير بموجب تسهيل قرض قائم، فإن الالتزام يصنف على انه غير متداول، حتى لو كان ذلك مستحقا في فترة أقصر. **إذا لم يكن للمؤسسة مثل هذا الحق** فإن المؤسسة لا تأخذ في الاعتبار إمكانية إعادة تمويل الالتزام وتصنف الالتزام على أنه التزام متداول.

الفقرة 74	عندما يخالف الكيان **مخصص** لترتيب قرض طويل الأجل في أو قبل نهاية فترة التقرير مع تأثير أن الالتزام يصبح مستحق الدفع عند الطلب، فإنه يصنف الالتزام على انه متداول، حتى لو وافق المقرض، بعد التقرير وقبل الإذن بإصدار البيانات المالية، وليس للمطالبة بالدفع نتيجة الإخلال. تصنف المؤسسة الالتزام على أنه متداول لأنه، في نهاية فترة إعداد التقارير، ليس لديها حق **غير مشروط** في تأجيل تسويتها لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد ذلك التاريخ.	عندما يخالف الكيان **شرط** لترتيب قرض طويل الأجل في أو قبل نهاية فترة التقرير مع تأثير أن الالتزام يصبح مستحق الدفع عند الطلب، فإنه يصنف الالتزام على انه متداول، حتى لو وافق المقرض، بعد التقرير وقبل الإذن بإصدار البيانات المالية، وليس للمطالبة بالدفع نتيجة الإخلال. تصنف المؤسسة الالتزام على أنه متداول لأنه، في نهاية فترة إعداد التقارير، ليس لديها الحق في تأجيل تسويتها لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد ذلك التاريخ.
الفقرة 76	**فيما يتعلق بالقروض المصنفة كمطلوبات متداولة**، إذا حدثت الأحداث التالية بين نهاية فترة التقرير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، يتم الإفصاح عن تلك الأحداث كأحداث غير قابلة للتعديل وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 10 الأحداث بعد فترة التقرير: (أ) إعادة التمويل على أساس طويل الأجل. (ب) تصحيح الإخلال بترتيب قرض طويل الأجل مبوب على أنه متداول. و (ج) منح المُقرض فترة سماح لتصحيح خرق لترتيب قرض طويل الأجل **تنتهي بعد اثني عشر شهرًا على الأقل من فترة التقرير.**	إذا حدثت الأحداث التالية بين نهاية فترة التقرير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، يتم الإفصاح عن تلك الأحداث كأحداث غير قابلة للتعديل وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 10 الأحداث بعد فترة التقرير: (أ) إعادة التمويل على أساس طويل الأجل **لالتزام مصنف على أنه متداول (راجع الفقرة `` 72').** (ب) تصحيح الإخلال بترتيب قرض طويل الأجل مبوب على أنه متداول (راجع الفقرة `` 74 "). (ج) منح المُقرض فترة سماح لتصحيح خرق لترتيب قرض طويل الأجل. **مصنفة على أنها متداولة (راجع الفقرة `` 75 ")**، و **(د) تسوية التزام مصنف على أنه غير متداول (راجع الفقرة `` 75 أ ").**

المصدر: CLASSIFICATION OF LIABILITIES AS CURRENT OR NON-CURRENT AMENDMENTS OF , IFRS STANDARDS .2020 JANUARY ،IAS1

كما تم إضافة الفقرات التالية التي نلخصها في الجدول التالي:

جدول04: الفقرات المضافة لسنة 2020 فيما يخص تعديلات الخصوم المتداولة وغير المتداولة

رقم الفقرات المضافة	مضمون الفقرات
72 أ	**الحق في تأجيل السداد لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا (الفقرة 69 (د))** يجب أن يكون للمؤسسة الحق في تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة إعداد التقارير مضمونا، وكما هو موضح في الفقرات من 73 الى 75، يجب أن يكون موجودا في نهاية فترة التقرير، إذا كان الحق في إرجاء التسوية خاضعا لامتثال المؤسسة لشروط محددة، فإن هذا الحق موجود في نهاية إعداد التقارير فقط إذا امتثلت المؤسسة لتلك الشروط في نهاية فترة إعداد التقارير، يجب على المؤسسة الامتثال للشروط في نهاية فترة التقرير حتى لو لم يقم المقرض باختيار الامتثال حتى تاريخ لاحق.

75 أ	لا يتأثر تصنيف الالتزام باحتمالية أن تمارس المؤسسة حقها في تأجيل تسوية الالتزام لمدة 12 شهرا على الأقل بعد فترة التقرير. إذا كان الالتزام يفي بالمعايير الواردة في الفقرة "69" للتصنيف على أنه غير متداول. فإنه يتم تصنيفه على أنه غير متداول حتى لو كانت الإدارة تعتزم أو تتوقع أن تقوم المؤسسة بتسوية الالتزام في غضون 12 شهرا بعد فترة التقرير، أو حتى إذا قامت المؤسسة بتسوية الالتزام بين نهاية فترة التقرير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار. ومع ذلك في أي من هذه الظروف قد تحتاج المؤسسة الى الإفصاح عن معلومات حول توقيت التسوية لتمكين مستخدمي بياناتها المالية من فهم تأثير الالتزام على المركز المالي للمؤسسة.
76 أ	**التسوية (الفقرات 69 (أ) و69 (ج) و69 (د))** لغرض تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول، تشير التسوية إلى التحويل إلى الطرف المقابل الذي ينتج عنه إطفاء المسؤولية. يمكن أن يكون التحويل من: (أ) النقدية أو الموارد الاقتصادية الأخرى -على سبيل المثال، السلع أو الخدمات؛ أو (ب) أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة، ما لم يتم تطبيق الفقرة `` 76 ب ".
76 ب	شروط الالتزام التي يمكن، بناءً على خيار الطرف المقابل، أن تؤدي إلى تسويتها عن طريق تحويل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة لا تؤثر على تصنيفها على أنها متداولة أو غير متداولة إذا تم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، الكيان يصنف الخيار كأداة حقوق ملكية، ويعترف به بشكل منفصل عن الالتزام كأحد مكونات حقوق الملكية لأداة مالية مركبة.
139ش	أدى تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة، الصادر في يناير 2020، إلى تعديل الفقرات 69 و73 و74 و76 وإضافة الفقرات 72 أ و75 أ و76 أ و76 ب. يجب على المؤسسة تطبيق تلك التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 بأثر رجعي وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 8. يُسمح بالتطبيق المبكر. إذا قامت المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات لفترة سابقة، فعليها الإفصاح عن هذه الحقيقة.

المصدر: IFRS foundation ، classification of liabilities as current or non-current ، Amendments to IAS 1 ،January 2020

- كما تم **حذف الفقرة1 IAS 139 (د)** والتي مضمونها " تم تعديل الفقرة 69 من خلال التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في أبريل 2009. يجب على المؤسسة تطبيق هذا التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010 ". (FOUNDATION, 2011, p. 37)

نلاحظ من خلال الجدولين (4،3) الخاصة بالتعديلات والاضافات لجانفي 2020 أنه:

- تم إزالة كلمة "غير مشروط"في الفقرة 1:69 (د)، لأن حقوق تأجيل التسوية نادرا ما يكون غير مشروط، وأن للمؤسسة الحق في تأجيل التسوية 12 شهرا على الأقل بعد فترة التقرير، مما يصنف الالتزام أنه غير متداول.
- ووضحت الفقرة 1:76(أ) أنه في حالة الحق في تأجيل التسوية مشروط فإن الحق موجود عند استيفاء الشروط في تاريخ الميزانية حتى إذا كان المقرض لا يختبر الامتثال حتى تاريخ لاحق، أما بالنسبة للفقرة 1:73 فحددت أنه ليكون الالتزام غير متداول يجب تقييم إذا كانت المؤسسة لها الحق في إرجاء تسوية الالتزام

وليس إذا ما كانت ستمارس هذا الحق أي تم إضافة أن التصنيف لا يتأثر بنوايا المؤسسة وحذف الإشارة الى توقعات المؤسسة.

- وتم إضافة الفقرة 1:75 (أ) لتبيين أن تصنيف الالتزام لا يتأثر بإمكانية قيام المؤسسة بتطبيق حقها في تأجيل تسوية الالتزام لمدة 12 شهرا على الأقل بعد تاريخ الميزانية وأن التصنيف لا يتأثر بنية الإدارة في التسوية في وقت سابق.
- كما تم إضافة فقرتين جديدتين هما 76 (أ) و76 (ب) وذلك لتوضيح المعنى المقصود بـ "تسوية" الالتزام أين أكدا على أهمية ربط تسوية الالتزام بالتدفقات الخارجية لموارد المؤسسة.

ويوضح kivin bogle مصطلح التسوية حيث أن تحويل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة تعتبر بمثابة تسوية إلتزام مالم يكن ناتجا عن ممارسة خيار التحويل الذي يلبي تعريف أداة حقوق الملكية. وهذا يعني أنه إذا تم الإعتراف بخيار التحويل بشكل منفصل عن الالتزام كعنصر حقوق ملكية لأداة مالية مركبة، فإن تحويل حقوق ملكية المؤسسة لا يؤثر على تصنيف الديون القابلة للتحويل على أنها متداولة أو غير متداولة. على العكس من ذلك يتم تصنيف الدين القابل للتحويل الذي قد يحوله حامله الى حقوق ملكية قبل الاستحقاق (وخلال 12 شهرا من تاريخ التقرير) على أنه متداول إذا كان خيار التحويل هذا التزاما مشتقا بموجب معيار IAS32 (الأدوات المالية: العرض). تتضمن هذه الأدوات السندات بخيار تحويل حاملها المنفصلة كمشتقات لا تتجزأ عن مسؤولية المضيف، والأدوات التي تتطلب التسوية في عدد متغير من أدوات حقوق الملكية، قد يمثل هذا تغييرا جوهريا للمؤسسات التي لا تأخذ في الاعتبار حاليا سوى التاريخ الذي يتطلب فيه الدفع النقدي(Bogle, 2023)

1-5/ النظام المحاسبي المالي SCF: حسب القانون 11-07 الصادر في 2007/11/25 المادة 03 على أنه: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

1-5-1/ تعريف الخصوم حسب النظام المالي المحاسبي: حسب المرسوم التنفيذي 08-156 الصادر في 2008/05/26 تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية (OFFICIEL, s.d.).

تعريف الخصوم حسب IAS1 : التزام حالي للمؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ، ومن المتوقع أن ينتج عن تسويته تدفقات خارجة من موارد المؤسسة المتضمنة للمنافع الاقتصادية (IASB, 2014).

1-5-2/ الشكل النموذجي للميزانية المالية حسب المعيار IAS 01: وبالنسبة للشكل النموذجي للميزانية المالية حسبما يقتضيه هذا المعيار من تصنيف العناصر الى متداولة وأخرى غير متداولة واحتوائها إضافة الى معطيات السنة الحالية على معطيات السنة السابقة مما يسمح بالمقارنة إضافة الى استخدامها دون إعادة تبويب عناصرها

كما كان عليه الحال سابقا، وكل هذه التغيرات التي حملها المعيار في طياته جعل تحليل القوائم المالية أكثر مصداقية مما كان عليه سابقا (سومية، 2013، صفحة 171)

1-5-3/ الشكل النموذجي للميزانية المالية حسبSCF:

1-5-3-1/ تصنيف الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي SCF: تصنف الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي الى خصوم جارية وخصوم طويلة الأجل وجاء ذلك في المواد 22-23 -24من المرسوم التنفيذي رقم 08-15 الصادر بـ 26 ماي 2008 والذي جاء فيه:

1-1-3-5-1/ بالنسبة للخصوم الجارية حسب المادة 22: تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
- أو يجب تسديدها خلال الاثني عشرة شهرا الموالية لتاريخ الإقفال؛
- تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

2-1-3-5-1/ بالنسبة للخصوم غير جارية حسب المادة 23-24:

1. **المادة 23:** تصنف الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الاثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:
   - استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا؛
   - الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل؛
   - وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.
2. **المادة 24:** تتمثل رؤوس الأموال **الخاصة** أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية كما هو محدد في المواد أعلاه.

ثانيا: الجانب التطبيقي:

سنتطرق في هذه الدراسة الى تحليل أهم المؤشرات والنسب المالية التي تتأثر بتغير تصنيف الخصوم، أين سنتطرق لأحد التعديلات والذي تمثل في اختبار الشروط أو التعهدات بناء على البيانات المالية الصادرة والمدققة، أين سيتم التطبيق على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021.

2/ نبذة عن مجمع بيو فارم: هي مؤسسة خاصة ذات أسهم، بدأت نشاطها في 14 أكتوبر 1991، تختص في تصنيع، تطوير وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستخدام البشري وتقديم المعلومات الطبية والخدمات اللوجستية، يقع مكتبها الرئيسي في المنطقة الصناعية بالرغاية، ولاية الجزائر، يقدر رأسمالها بـ 5.104.375.000 دج، بقيمة 200 دج/للسهم، موزعة على سبعة مؤسسات (هدى، 2021، صفحة 205).

جدول6: مختصر للأصول لسنة 2021 لمجمع بيو فارم

أصول	مبلغ خام	إهتلاكات أو مؤونات	2021
مجموع الأصل غيرالجاري	15 912 690 139,00	3 377 869 397,00	12 534 820 742,00
مجموع الأصول الجارية	15 173 503 348,00	376 995 745,00	14 796 507 603,00
المجموع العام للأصول	**31 086 193 487,00**	**3 754 865 142,00**	**27 331 328 345,00**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم المستخرجة من بوابة السجل التجاري CNRC

سنستخدم المبالغ الخام الموجودة في القوائم المالية في عملية التحليل، لذلك سيتم إضافته كل من الإهتلاكات والمؤونات الى قائمة الخصوم باعتبارها التزامات على المؤسسة حسب تصنيفها متداولة أو غير متداولة للوصول الى الميزانية الوظيفية.

الجدول 7: الميزانية المالية الوظيفية للخصوم لمجمع بيوفارم

خصوم	2021
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم إصداره	5 104 375 000
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1)	3 647 638 438
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1))	3 100 353 510
المجموع 1	**11 852 366 948**
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	4 061 092 593
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	10 066 287
ديون أخرى غير جارية	2 900 000
إهتلاكات	3 377 869 397
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**7 451 928 277**
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	2 925 062 452
الضرائب وما شابهها	427 932 322
ديون أخرى	5 916 864 908
خزينة سلبية	2 135 042 834
المؤونات	376 995 745
مجموع الخصوم الجارية 3	**11 781 898 261**
مجموع عام للخصوم	**31 086 193 486**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021

الميزانية المالية المختصرة للخصوم قبل التعديل: أين بمثل الجدول 8 الميزانية الوظيفي المختصرة للخصوم قبل التعديل:

الجدول 8: الميزانية المالية الوظيفية المختصرة للخصوم قبل التعديل

خصوم	2021
رؤوس الأموال الخاصة	11 852 366 948
مجموع الخصوم غير الجارية	7 451 928 277
مجموع الخصوم الجارية	11 781 898 261
مجموع عام للخصوم	31 086 193 486

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021

حساب مؤشرات التوازن ونسبة رأس المال العامل: حيث في البداية سنقوم بحساب مؤشرات التوازن ونسبة رأس المال العامل قبل تعديلات 2020 في الجدول رقم (9).

جدول9: مؤشرات التوازن ونسبة رأس المال العامل قبل تعديلات 2020:

البيان	المبلغ أو النسبة
صافي رأس المال العامل	3 391 605 087
الاحتياج لرأس المال العامل	4 177 041 695
الخزينة الصافية	(-) 785 436 608
نسبة رأس المال العامل	0.78

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021

وجاء في تصريحات مجمع بيوفارم السنوية لسنة 2021 بالنسبة للقروض والديون المالية أنه يتم إعادة تصنيف الجزء المستحق في أقل من سنة كمطلوبات متداول ويفسر التباين البالغ 604 مليون دينار جزائري، من جهة بسحب 2. 2 مليار دينار جزائري إضافي من CMT 3 في عام 2021 لتمويل المشاريع قيد التنفيذ ومن جهة أخرى بإعادة التصنيف نقدًا للجزء المستحق في عام 2022. 1.5 مليار دينار جزائري من CMT3 و 45 مليون دينار جزائري من CMT2 (BIOPHARM, 2021, p. 65)، أين تم عرض التغير في الجدول (10)

الجدول 10: التغير في القروض والديون المالية بين سنتي 2020 و2021

مليون دج	2021/12/31	2020/12/31	التغير
CMT 2 300 مليون دج	-	45	45-
CMT 3 760 3 مليون دج	4061	3412	645
المجموع	4061	3457	604

المصدر: التقرير السنوي لمجمع بيوفارم لسنة 2021 ص65

- في دراستنا ستنطرق الى حالة اختبار الشروط أو التعهدات بناء على البيانات المالية الصادرة والمدققة لذلك سنقوم بافتراض أن مجمع بيوفارم مطالب من قبل البنك بأن يلتزم بشرط محدد (الاحتفاظ بنسبة محددة من الدين الى حقوق الملكية في نهاية كل عام) وفي حالة مخالفة المؤسسة للشرط يحق للبنك المطالبة بالسداد الفوري للقرض. كما تنص الشروط التعاقدية للقرض المصرفي على أن الامتثال لهذا الشرط سيتم تقييمه على أساس البيانات المالية المدققة والتي سيتم تقديمها للبنك في 2022/03/31.ولنفترض أن نسبة الدين الى حقوق الملكية المتفق عليها مع البنك هي 1.5 .
- وبإعتبار CMT2قد تم سداده وأن القرض المتبقي هو القرض الثاني CMT3 بمبلغ 4 061 092 593 دج
- لذلك أولا يتم حساب النسبة في 2021/12/31

الجدول 11: تصنيف الخصوم حسب تعديلات 2020

الديون/حقوق الملكية	نوع الخصوم
تم الالتزام بالشرط في تاريخ التقرير	خصوم غير متداولة
لم يتم الالتزام بالشرط في تاريخ التقرير	خصوم متداولة

المصدر:https://www.bdo.com.au/en-au/accounting-news/accounting-news-february-2020/changes-to-ias-1

الجدول 12: حساب نسبة الديون الى حقوق الملكية نهاية 2021/12/31

الديون	19 233 826 538
حقوق الملكية	11 852 366 948
النسبة	1.62

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021

نلاحظ أن النسبة المتحصل عليها أكبر من النسبة المتفق عليها مع البنك ما يجعل القرض ينتمي الى الخصوم المتداولة حسب تعديلات 2020، حيث على مجمع بيوفارم لتصنيف خصومه على أنها متداولة أو غير متداولة حسب المعيار IAS1 في الفقرة 1.72 (أ) أن يلتزم بالشروط في نهاية 2021/12/31 لتصنيف القرض على أنه غير متداول هذا المطلب موجود رغم أن التقييم من قبل البنك لن يتم حتى 2022/03/31.

الجدول 13: الميزانية المالية الوظيفية المختصرة للخصوم بعد التعديل

خصوم	2021
رؤوس الأموال الخاصة	11 852 366 948
مجموع الخصوم غير الجارية	3 390 835 684
مجموع الخصوم الجارية	15 842 990 854
مجموع عام للخصوم	31 086 193 486

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021

جدول14: مؤشرات التوازن ونسبة رأس المال العامل بعد تعديلات 2020-2022:

البيان	تعديلات 2020
صافي رأس المال العامل	669 487 506(-)
الاحتياج لرأس المال العامل	115 949 102
الخزينة الصافية	785 436 608
نسبة رأس المال العامل	**0.96**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المالية لمجمع بيوفارم لسنة 2021

حيث نلاحظ تأثير تعديلات 2020 في تصنيف الخصوم والذي أثر بدوره على كل من صافي رأس المال العامل الذي كان موجبا قبل التعديل بمبلغ **3 391 605 087** ليصبح سالبا بمبلغ **669 487 506 (-)** وذلك راجع لارتفاع قيمة الخصوم المتداولة **بعد التعديلات**، كما أن الاحتياج الى رأس المال العامل انخفض انخفاضا كبيرا من **4 177 041 695 الى 115 949 102** دج ونفس الأمر بالنسبة لنسبة رأس المال العامل أو ما يسمى بنسبة التداول في حين أن الخزينة الصافية لم تتأثر.

وهذه النتائج تبين مدى تأثير التعديلات الحاصلة في المعيار المحاسبي الأول (IAS1) على نتائج التحليل المالي فبعدما كانت نتيجة رأس المال العامل تسجل فائض يعكس وضعية إيجابية للمجمع وعلى قدرة أصوله المتداولة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل أصبحت النتيجة تمثل عجزا يعكس احتمالية معاناة المؤسسة من مشاكل تسوية التزامات المجمع بتواريخ استحقاقها.

الخاتمة:

إن القوائم المالية هي أساس عملية التحليل المالي وإن أي تغيير يمس عرضها يؤثر في عملية التحليل المالي والمعيار المحاسبي الأول يعتبر من بين أهم المعايير المحاسبية التي يهتم بها المحللين وذلك لاهتمامه بأسس عرض القوائم المالية وتأثيره وتأثره بالمعايير الأخرى كالمعيار المحاسبي IAS7 (قائمة التدفقات النقدية) والمعيار المحاسبي IAS8 (السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) والمعيار المحاسبي IAS32 (الأدوات المالية: العرض) وغيرها من المعايير، ومن أهم النتائج التي توصلنا اليها في الأخير نذكر:

- توافق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي المالي في تصنيف الخصوم حسب ما جاء في المواد 22-23 - 24من المرسوم التنفيذي رقم 08-15 الصادر بـ 26 ماي 2008 وما جاء في المعيار المحاسبي الأول (IAS1) قبل التعديل حسب ما جاء في الجدول3.
- تعديلات 2020 مست: تصنيف الخصوم أنها متداولة أو غير متداولة، حيث أنها لتصنف على أنها غير متداولة يتطلب لدى المؤسسة أن يكون لديها الحق في تأجيل التسوية في نهاية فترة إعداد التقرير كما بينت التعديلات أن نية إدارة المؤسسة في التسوية أو ممارسة الحق في التأجيل لا يؤثر على التصنيف ووضحت التعديلات كيف يجب مراعاة شروط الإقراض عند تحديد التصنيف وتطرق المعيار في تعديلات 2020 الى معنى مصطلح التسوية.
- قد تغيرت نتائج التحليل المالي لكل من المؤشرات والنسبة المالية بعد تطبيق تعديلات 2020 على كل من رأس المال العامل والإحتياج الى رأس المال العامل وكذلك نسبة رأس المال العامل مقارنة بنتائج ما قبل التعديل، في حين لم تتغير قيمة الخزينة الصافية.
- كما توصلنا في الأخير الى تأكيد فرضية الدراسة بأن التعديلات الأخيرة للمعيار المحاسبي الأول IAS 01 تؤثر على نتائج عملية التحليل المالي.
- وإنه وحسب ما جاء في المعيار المحاسبي IAS1 في فقرته 139ش أنه يُسمح بالتطبيق المبكر إذا قامت المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات لفترة سابقة ما يعني أن التحليل المالي وتحليل الوضعية المالية قد لا يؤثر على السنة الحالية فقط ولكن يمكن أن يؤثر بأثر رجعي.
- رغم أن المعيار المحاسبي تم تعديله كذلك في سنة 2022 إلا أن أغلبية التعديلات مست تعديل 2020 لذلك وجب على النظام المحاسبي المالي SCF العمل على تحيين قوائمه المالية وفقا لتعديلات المعيار المحاسبي الأول IAS1 لتقليص الاختلافات في عملية التحليل المالي للوصول لنتائج متشابهة وقابلة للمقارنة دوليا.

المراجع:

المراجع بالغة العربية

1. بصيرة هدى، (2021)، **تحليل الجدوى المالية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية باستخدام مؤشرات التدفق النقدي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد21 العدد 01، صفحة 205.
2. تبة سومية. (2013)، **دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة -دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناءGCB**، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي المجلد01 العدد 01، صفحة 171.
3. جمال اليوسف وفواز الحموي، **الإدارة المالية**، منشورات جامعة دمشق،2017
4. دريد كامل آل شبيب، (2009)، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان الأردن**: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
5. ريمة يونس، (2016)، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الاساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة: الشركة الوطنية للتأمين SAA** ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة) المجلد 20 العدد 02، صفحة 53.
6. سارة " محمد زايد" التميمي، (2019)، **أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية**، دار أمجد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان الأردن.
7. شعيب شنوف، (2016)، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي الماليSCF**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. عبد الستار مصطفى الصياح وآخرون سعود جايد مشكور العامري. (2021). **أساسيات الإدارة المالية الحديثة**، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
9. عبد المجيد بادي، (2015)، **قراءة الميزانية وحساب النتيجة وفق معايير IAS/IFRS للمؤسسة الوطنية للأشغال الآبار**، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد10 العدد 19، الصفحات 11-12.
10. غدوان علي، (2020)، **مبادئ الإدارة المالية**، سوريا: منشورات الجامعة الإفتراضية السورية.
11. فواز الحموي جمال اليوسف، (2017)، **الأداء المالي**، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد.
12. محمود إبراهيم نور وآخرون محمود عزت اللحام، (2014)، **الادارة المالية المعاصرة**، عمان الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.
13. مجدي الجعبري، (2014)، **التحليل المالي المتقدم**، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الأولى
14. منصور حامد محمود وثناء عطية فراج، (1997)، **المراجعة الإدارية وتقييم الاداء**، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر.
15. يبالة فريد صحراوي إيمان، (2019)، **أهمية تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية-دراسة حالة مؤسسة الرويبة لعصير الفواكه NCA للفترة 2015-2017**، مجلة مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 المجلد08 العدد 01.

المراجع بالغة الأجنبية

1. BIOPHARM, (2021), RAPPORT ANNUEL 2021, Consulté le 04.02.2023, https://www.biopharmdz.com/images/RapportAnnuelGestion2021.pdf
2. Elie Cohen, (1991), **GESTION DE FINANCIERE DE L'ENTREPRISE ET DEVELOPEMENT FINANCIER,** PARIS: EDICEF.
3. FUNDATION IFRS, (January 2020) **CLASSIFICATION OF LIABILITIES AS CURRENT OR NON-CURRENT AMENDMENTS OF IAS1**.

4. FUNDATION IFRS, (2021), **Presentation of Financial Statements**.
5. FOUNDATION IFRS, (2011), **PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS IAS1**.
6. IASB Agenda ref 10A, (2014), **Conceptual Framework Definitions of an asset and a liability,** FUNDATION IFRS.
7. Kevin Bogle, (10 02, 2023), **AMENDEMENT TO CLASSIFICATION OF LIABILITIES IAS1 current or non-current classification of liabilities could change, affecting covenants compliance**. KPMG: https://advisory.kpmg.us/articles/2020/classification-of-liabilities.html, Consulté le 02.01.2023
8. PHILIP GUILERMIC, (2015), **La gestion d'entreprise pas à pas,** PARIS: VUIBERT.
9. https://www.bdo.com.au/en-au/accounting-news/accounting-news-february-2020/changes-to-ias-1 ,Consulté le 10.02.2023
10. https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm Consulté le 16.01.2023
11. https://sidjilcom.cnrc.dz/ Consulté le 24.01.2023

متطلبات الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الجزائرية

Accounting disclosure requirements for the financial statements according to the financial accounting system (Case study of an Algerian group of institutions)

ط.د. دريس مفيدة /جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
Dris moufida / University Mohamed KHIDHER -Biskra / Algeria
ط.د دريس صفوان/جامعة الحاج لخضر باتنة /الجزائر
Dris safwan / University hadj lakhdar -Batna / Algeria
ط د . بورمل زوهير / جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
Bourmel zouhier/ University Mohamed KHIDHER -Biskra / Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على متطلبات الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF و يرجع سبب ذلك للأهمية البالغة لهذه القوائم بالنسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة و تقييم الاداء ، الى جانب توضيح مدى توافق اعداد القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة (ملبنة الأوراس"GIPLAIT"، مطاحن الاوراس باتنة ، الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضاري"AWGRFU") مع متطلبات الافصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، بحيث ركزت على أهم المعلومات التي تناولتها القوائم المالية و مقارنتها مع متطلبات العرض للقوائم المالية في النظام المحاسبي المالي ، و في الاخير خلصنا الى أن الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات محاسبية تدعم ثقة أصحاب المصالح بعدالة و كفاءة القوائم المالية و تلبي مختلف احتياجاتهم من جهة ، و أنه حتى يتم التوصل الى الافصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية يجب مراعاة أهم العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي، الافصاح في القوائم المالية ، النظام المحاسبي المالي ، العوامل المؤثرة على عملية الافصاح.

Abstract:

current study aimed to identify the requirements of accounting disclosure of the financial statements according to the SCF financial accounting system, and the reason is due to the extreme importance of these lists for its user in making appropriate financial decisions and evaluating performance, in addition to

clarifying the compatibility of the preparation of the financial statements of the institutions under study ("GIPLAIT", Auras Mills Batna, State Agency for Management and Urban Real Estate Regulation "AWGRFU) With the disclosure requirements that the financial accounting system brought, so that it focused on the most important information covered by the financial statements and compared it with the presentation requirements of the financial statements in the financial accounting system, and finally we concluded that the accounting disclosure according to the financial accounting system provides accounting information that supports the confidence of stakeholders In the fairness and efficiency of the financial statements and meet their various needs on the one hand, in order to achieve sufficient disclosure in the financial statements of the economic institutions, it must be taken into account and that .The most important factors affecting the disclosure process in the financial statements of the economic institution on the other hand

KeyWords: accounting disclosure, disclosure in the financial statements, financial accounting system, factors affecting the disclosure process .

مقدمة:

إن موضوع الإفصاح عن المعمومات المحاسبية في القوائم المالية من المواضيع التي اهتمام العديد مم المهتمين بالشأن المحاسبي على المستويين النظري والعملي، وان هذا الإهتمام كان نتيجة الظروف الإقتصادية التي أثرت على النشاطات الاقتصادية بكافة أنواعها وأشكالها وأحجامها.

ويعتبر الإفصاح عن المعمومات المحاسبية في القوائم المالية وسيلة مهمة يعتمدها العديد من المستفيدين منها حيث توفر البيانات والمعلومات التي تتعلق بنشاطات المؤسسة، والتي يمكن الإعتماد عليها بغرض الوصول إلى إتخاذ قرارات أو إبداء رأي ما بشأن تلك المؤسسة.

حيث اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح، يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات

البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا أو متزايدا في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل Enron الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

فاالبيئة الجزائرية شهدت جملة من الإصلاحات لاسيما في المجال الاقتصادي، ومن بين هذه الإصلاحات هو تغيير وتحديث النظام المحاسبي المعتمد والذي يتوافق في إعداده الى حد . كبير مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS IFRS. ولعل من الأسباب التي جعلت الجزائر تتخذ هذه الخطوة هو طموحها في تحقيق اقتصاد قوي وعرض المعلومات المالية وفق ما هو معمول به دوليا خاصة أن جل الأزمات المالية في الحقبة التاريخية السابقة جاء نتيجة لعدم إفصاح المؤسسات عن المعلومة المالية لتضليل مستخدمي قوائمها المالية.

مشكلة الدراسة:

تؤدي المؤسسات صغيرة كانت او متوسطة دورا هاما على المستوى العالمي حيث أصبحت تلقى اهتماما كبيرا وخصوصا من طرف الدول النامية، بعد أن بينت جل الدراسات دورها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة كما توفر نسبة مهمة من اليد العاملة.

وبما أن النسيج المؤسساتي في الجزائر يمثل ما يقارب 90% مؤسسات صغيرة ومتوسطة لم يهمل النظام المحاسبي هذا النوع من المؤسسات حيث خصص لها نظام محاسبة مبسط يسمح لها بعرض قوائمها المالية بشكل موثوق وشفاف، ومن هذا جاءت الدراسة لمعالجة الإشكالية الآتية :

ما مدى توافق متطلبات الافصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي scf مع القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ؟

الاسئلة الفرعية :

- ✓ هل تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الافصاح وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي ؟
- ✓ ما المقصود بالافصاح المحاسبي ؟ و ماهي أهميته ؟
- ✓ هل النظام المحاسبي المالي SCF جاء مطابق لاحتياجات المؤسسات ؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي و معايير الابلاغ المالي المالي الدولية .
- ✓ يعرف الافصاح المحاسبي بأنه العرض العادل و الكافي و بلغة مفهومة للمعلومات المالية ضمن القوائم المالية للمؤسسات ، حيث تبرز أهمية الافصاح المحاسبي عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الانشطة الاقتصادية و العمليات التي قامت بها المؤسسة.

- ✓ النظام المحاسبي المالي SCF قام بادراج محاسبة مبسطة للمؤسسات وفق معايير معمول بها دوليا.

أهداف الدراسة:

- ✓ التطرق لمتطلبات الافصاح المحاسبي و مطابقتها مع واقع افصاح بعض المؤسسات الجزائرية
- ✓ التعرف على عملية الافصاح المحاسبي و على النظام المحاسبي المالي SCF
- ✓ ابراز دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية

I. الإفصاح المحاسبي

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة، وبالأخص العملية منها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق ، حيث تعود الجذور للتاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام 1837، حيث نشرت مجلة Railway Magazineمقالة عن الإفصاح والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح المؤسسات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في تلك الفترة اتجاه يحث على الزيادة في الإفصاح المحاسبي، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والإستهلاكات وتقييم الموجودات ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية، وبالعودة إلى عدة مؤلفات نجدها قدمت تعاريف مختلفة للإفصاح منها ما عرفه من حيث شكله بأنه " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد.(حمادي،2015،ص 115-116)

الإفصاح لغويا: هو الإعلان عن الشيء أو نشره، عدم التستر عن الشيء، نشر الشيء ووضعه تحت لضوء، كشف أو فضح الشيء. (مناعي،2018،ص376)

الافصاح محاسبيا : الإفصاح المحاسبي يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة،كما يعتبر أيضا نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها (الخطيب،2002،ص152)

من خلال التعاريف لسابقة يمكن تعريف الافصاح المحاسبي بأنه : تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تنصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة ، حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وما صاحبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح الشامل (بنسبة % 100إن أمكن) فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب الحقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات ، يمكن حصر أنواع الإفصاح فيما يلي:

- **الإفصاح الكامل**: يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة.(نور،شحاتة،2008،ص08)
- **الإفصاح العادل**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات.
- **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. (ميزار و آخرون،2006،ص05)

3. أهمية الافصاح المحاسبي :

تبرز أهمية الافصاح المحاسبي عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الانشطة الاقتصادية و العمليات التي قامت بها المؤسسة ، و نوعية المعلومات الواجب الافصاح عنها و التي لا بد أن تكون واضحة و سهلة الفهم و موضوعية مع مراعاة التوقيت المناسب لعرض المعلومات للمستخدمين ، كما يفترض عرض تلك المعلومات في فترات متتابعة حتى تكشف عن التغيرات في وضع الشركة و التي تؤثر بدورها على تنبؤات و قرارات المستثمرين ، و يجب ان تعرض المعلومات بصفة بسيطة و واضحة للمستخدمين كما يجب ان تكون الوحدة النقدية هي الوسيلة المستخدمة للتعبير عن هذه المعلومات .(مفتاح،معارفي،2010،ص184)

II. النظام المالي المحاسبي SCF

1. تعريف النظام المالي المحاسبي SCF و أهدافه :

الاطار القانوني القانوني لنظام المحاسبي المالي تجسد في القانون 11/07 ، اذ يحتوي على سبعة فصول تضمنت عدة مفاهيم من بينها المحاسبة و المقاربة المالية ، كما تطرق هذا القانون الى سبل تخزين المعطيات القاعدية العددية و

تصنيفها و تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالة و ممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية (طحطاح،قمان،2020،ص572) ، و من أهداف النظام المحاسبي المالي تحقيق ما يلي :

- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الأنظمة المالية المحاسبية.
- تعظيم الاستفادة من مزايا النظام المحاسبي المالي خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجة المختلفة.
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر، من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية، باعتبار أن النظام المالي المحاسبي الجديد متطابق مع المعايير المحاسبية الدولية، كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسة على تقييم الوضعية المالية الخاصة بها بكل شفافية و إمكانية مقارنة نفسها مع الكيانات الأجنبية لان القوائم المالية المفصح عليها متماثلة.
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية والدولية
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح على المعلومات مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالمصداقية. (طحطاح،قمان،2020،ص572)

2. الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالية SCF :

حددت المادة 25 من القانون 11-07 الؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 ، تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة ما يلي :

- الميزانية
- حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغير الاموال الخاصة
- ملحق بين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

الشكل رقم (01): عناصر و مكونات القوائم المالية

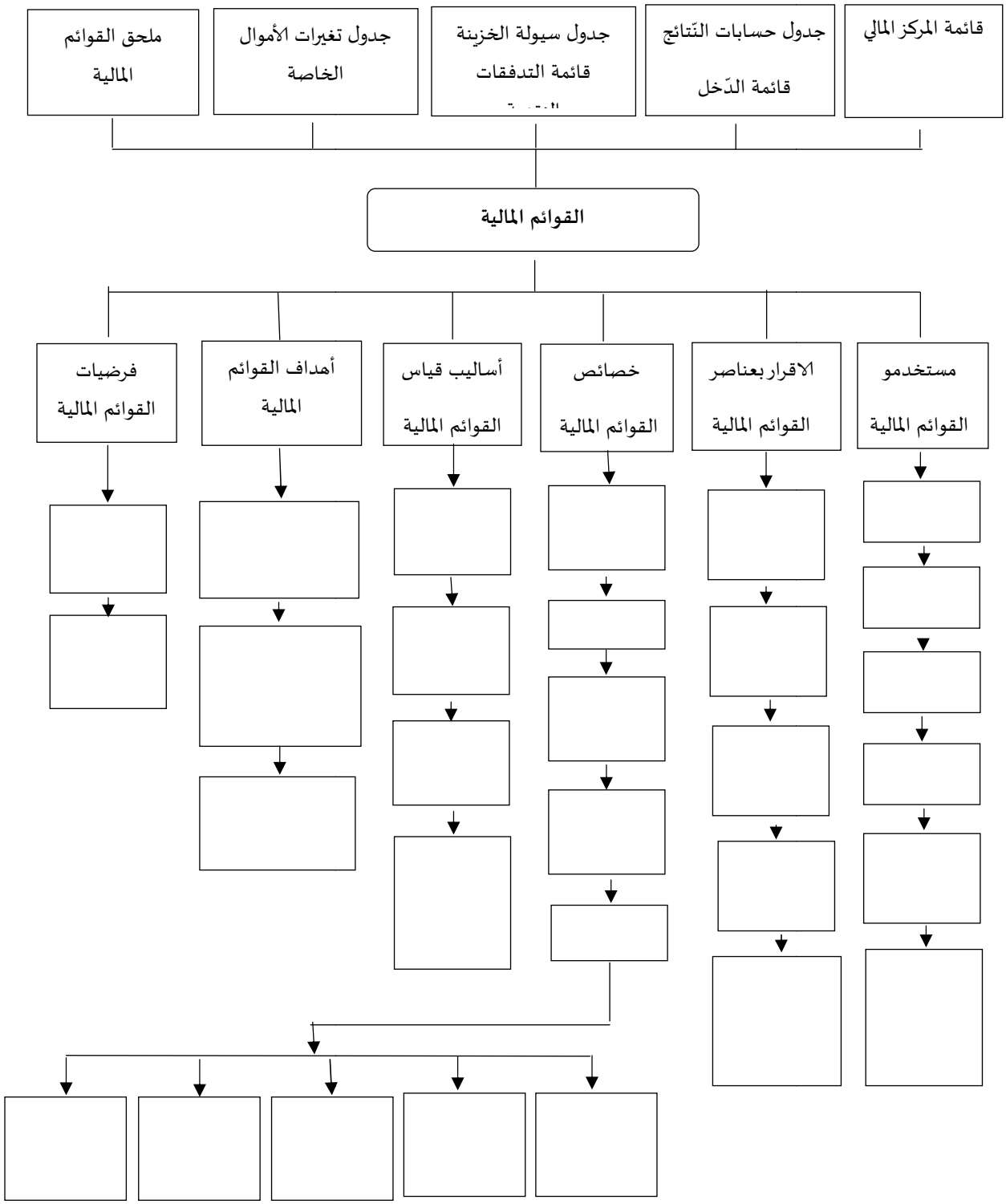

المصدر : أحمد طرطار ، عبد العالي منصر (2015) ، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF الاطار النظري ، الطبعة الاولى ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، الصفحة ، 208.

3. العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية :

يوجد عدة عوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي يمكن تقسيمها إلى :(بوعزيز،بن موسى، 2022،ص103-104)

- **عوامل تتعلق بالمعلومات** : تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها مثل ملائمة المعلومات للقرارات التي سيتم اتخاذها من قبل المستفيدين منها ودرجة الموثوقية فيها ،بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة.
- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هناك من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين صافي الربح... إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح.
- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة. فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.
- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح** : تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة بكل دولة ففي الدول التي تتبع المدخل القانوني تعتبر خطة المحاسبة الوطنية هي مصدر مهم للوائح المحاسبية وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية تلعب دورا هاما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره
- **المنظمات والمؤسسات الدولية** : بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على الإفصاح حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

الدراسة الميدانية :

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف الى الوقوف على مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF قمنا باختبار القوائم المالية لعينة من المؤسسات الجزائرية .

تم تجميع البيانات المالية و التي هي عبارة عن القوائم المالية لمجموعة من المؤسسات عن طريق التوجه الى المقر الرئيسي لهذه المؤسسات و طلب قوائمها المالية .

I. البيانات العامة للمؤسسات محل الدراسة :

الجدول رقم (01) : بيانات المؤسسات محل الدراسة

الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضاري "AWGRFU"	مؤسسة ملبنة الأوراس "GIPLAIT"	مطاحن الاوراس باتنة
يقع مقر الوكالة ببلدية باتنة ، هي كيان ذو طابق صناعي و تجاري تتمتع بالشخصة المعنوية و الاستقلال المالي يشرف عليها مجلس الادارة و يديرها مدير عام تعتبر الوكالة متوسطة الحجم علما ان راس مالها يقدر بـ 10000000 دج و عدد عمالها 60 عامل ، تهدف الى المساهمة في انجاز مخططات وطنية متعلقة بالسكن .	تقع ملبنة الاوراس في المنطقة الصناعية (كشيدة) بمدينة باتنة ، تم تأسيسها كشركة مساهمة SPA براس مال اجتماعي يقدر ب 250 مليون دج مع ذلك بقيت الوحدة مربطة بالمجمع الصناعي لانتاج الحليب GIPLAIT ، و هي مقسمة الى بناية انتاج ، بناية خاصة لتخزين الحليب ، بناية اجتماعية ، مساحة ليست مغطاة لتخزين المادة الدهنية	تقع مطاحن الاوراس في المنطقة الصناعية (كشيدة) بمدينة باتنة انشات سنة 1998 براس مال قدره 367.000.000،00 دج شركة مساهمة تقوم شركة مطاحن الاوراس بانتاج 03 انواع من المنتجات سميد ، فرينة و نخالة القمح الصلب تملك الشركة 26 نقطة بيع منتشرة في ستة ولايات باتنة ، بسكرة سطيف ، خنشلة ،ام البواقي و تبسة .

II. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح : لدراسة هذا العنصر تم اختيار مجموعة من البنود لمتطلبات الافصاح المحاسبي استنادا للنظام المحاسبي المالي ، بحيث التزمت الشركة بمتطلبات الافصاح المحاسبي اعطيت المتغير الوهمي رقم (1) ، اما اذا لم تلتزم فتعطي المتغير الوهمي رقم (0) .

1. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في الميزانية :

الجدول رقم (02) : التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح في الميزانية

n	المؤسسات / البيان	الوكالة العقارية AWGRFU	ملبنة الأوراس GIPLAIT	مطاحن الاوراس
	جانب الاصول :			
	اصول غير جارية :			
1	فارق الاقتناء	1	1	1
2	التثبيتات	1	1	1
	التثبيتات العينية :			
3	الاراضي	1	1	1
4	المباني	1	1	1
5	تثبيتات عينية اخرى	1	1	1
6	تثبيتات ممنوح امتيازها	1	1	1
7	تثبيتات يجري انجازها	1	1	1
	التثبيتات المالية :			

8	سندات موضوعة موضع المعادلة	1	1	1
9	مساهمات اخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	1	1	1
10	سندات اخرى مثبتة	1	1	1
11	قروض و اصول مالية اخرى غير جارية	1	1	1
12	الضرائب المؤجلة على الاصل	1	1	1
	اصول جارية :			
13	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	1	1	1
	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة :			
14	الزبائن	1	1	1
15	المدينون الاخرون	1	1	1
16	الضرائب و ما شابهها	1	1	1
17	حسابات دائنة اخرى استخدامات مماثلة	1	1	1
	الموجودات و ما شابهها :			
18	الاموال الموظفة و الاصول المالية الجارية الاخرى	1	1	1
19	الخزينة	1	1	1
	جانب الخصوم :			
	رؤوس الاموال الخاصة :			
20	راس مال تم اصداره	1	1	1
21	راس مال غير المستعان به	1	1	1
22	علاوات و احتياطات	1	1	1
23	فوارق اعادة التقييم	1	1	1
24	فارق المعادلة	1	1	1
25	النتيجة الصافية	1	1	1
26	راس اموال اخرى – الترحيل من جديد-	1	1	1
27	حصة الشركة المدمجة	1	1	1
28	حصة ذوي الاقلية	1	1	1
	خصوم غير جارية :			
29	قروض و ديون مالية	1	1	1
30	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	1	1	1
31	ديون اخرى غير جارية	1	1	1
32	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	1	1	1
	خصوم جارية :			
33	الموردون و حسابات ملحقة	1	1	1
34	الضرائب	1	1	1
35	ديون اخرى	1	1	1
36	الخزينة السلبية	1	1	1
	المجمـــوع	36	36	36

لاختبار مدى افصاح التزام المؤسستين بالافصاح عن قائمة الميزانية حيث قمنا بفرض متغيرين هما :

0 : لم تلتزم المؤسسة بمتطلبات الافصاح

1 : التزمت المؤسسة بمتطلبات الافصاح

قياس نسبة الافصاح لدى المؤسسات باستخدام المعادلة التالية :

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل المؤسسة

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 36/36 \times 100 = 100\,\%$$

انطلاقا من نسبة الافصاح التي تم قياسها (100) : ان كل من الوكالة العقارية و ملبنة الاوراس و مطاحن الاوراس التزموا باعداد قائمة الميزانية التي تعتبر اهم قائمة نص النظام المحاسبي المالي SCF و على ضرورة اعدادها حيث ان هذه القائمة تصنف عناصر الاصول و الخصوم كل على حدى .

2. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في جدول حساب النتائج :

الجدول رقم (03) : التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح في جدول حساب النتائج

n	المؤسسات / البيان	الوكالة العقارية AWGRFU	ملبنة الأوراس GIPLAIT	مطاحن الاوراس
1	رقم الاعمال	1	1	1
2	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	1	1	1
3	الانتاج المثبت	1	1	1
4	اعانات الاستغلال	1	1	1
5	انتاج السنة المالية	1	1	1
6	المشتريات المستهلكة	1	1	1
7	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	1	1	1
8	استهلاك السنة المالية	1	1	1
9	القيمة المضافة للاستغلال	1	1	1
10	اعباء المستخدمين	1	1	1
11	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	1	1	1
12	الفائض الاجمالي عن الاستغلال	1	1	1
13	المنتجات العملياتية الاخرى	1	1	1
14	الاعباء العملياتية الاخرى	1	1	1
15	المخصصات للاهتلاك و المؤونات	1	1	1
16	استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	1	1	1
17	النتيجة العملياتية	1	1	1
18	المنتوجات المالية	1	1	1
19	الاعباء المالية	1	1	1

20	النتيجة المالية	1	1	1
21	النتيجة غير العادية قبل الضرائب	1	1	1
22	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	1	1	1
23	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	1	1	1
24	مجموع منتجات الانشطة العادية	1	1	1
25	مجموع اعباء الانشطة العادية	1	1	1
26	النتيجة الصافية للانشطة العادية	1	1	1
27	العناصر غير العادية -المنتوجات-	1	1	1
28	العناصر غير العادية -الاعباء-	1	1	1
29	النتيجة غير العادية	1	1	1
30	النتيجة الصافية للسنة المالية	1	1	1
31	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	1	1	1
32	النتيجة الصافية للمجموع المدمج	1	1	1
	المجمـــوع	32	32	32

قياس نسبة الافصاح عن جدول حساب النتائج لدى المؤسسات باستخدام المعادلة التالية :

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل المؤسسات

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 32/32 \times 100 = 100\ \%$$

انطلاقا من نسبة الافصاح التي تم قياسها (100) : ان كل من الوكالة العقارية و ملبنة الاوراس و مطاحن الاوراس التزموا باعداد جدول حساب النتائج.

3. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في جدول سيولة الخزينة :

الجدول رقم (04) : التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح في جدول سيولة الخزينة

n	المؤسســات / البيـــان	الوكالة العقارية AWGRFU	ملبنة الأوراس GIPLAIT	مطاحن الاوراس
	تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية			
1	التحصيلات المقبوضة عند الزبائن	1	1	0
2	المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	1	1	0
3	الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة	1	1	0
4	الضرائب عن النتائج المدفوعة	1	1	0
5	تدفقات اموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	1	1	0
6	تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	1	1	0
7	صافي تدفقات اموال الخزينة المتاتية من الانشطة العملياتية	1	1	0

	تدفقات اموال الخزينة المتاتية من انشطة الاستثمار :			
8	المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية او معنوية	1	1	0
9	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية او معنوية	1	1	0
10	المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	1	1	0
11	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	1	1	0
12	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	1	1	0
13	الحصص و الاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	1	1	0
14	صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من انشطة الاستثمار	1	1	0
	تدفقات اموال الخزينة المتأتية من انشطة التمويل :			
15	التحصيلات في اعقاب اصدار اسهم	1	1	0
16	الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	1	1	0
17	التحصيلات المتأتية من القروض	1	1	0
18	تسديدات القروض او الديون الاخرى المماثلة	1	1	0
19	صافي تدفقات اموال الخزينة المتاتية من انشطة التمويل	1	1	0
20	تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات	1	1	0
21	تغير اموال الخزينة في الفترة	1	1	0
22	اموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	1	1	0
23	اموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية	1	1	0
24	تغير اموال الخزينة خلال الفترة	1	1	0
25	المقاربة مع النتيجة المحاسبية	1	1	0
	المجمـــوع	25	25	0

قياس نسبة الافصاح عن جدول سيولة الخزينة لدى المؤسسات باستخدام المعادلة التالية :

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل مؤسستي ملبنة الاوراس و الوكالة العقارية

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 25/25 \times 100 = 100\ \%$$

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل مؤسسة مطاحن الاوراس

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 0/25 \times 100 = 00\ \%$$

انطلاقا من نسبة الافصاح التي تم قياسها (100) ان كل من الوكالة العقارية و ملبنة الاوراس التزموا باعداد جدول سيولة الخزينة ، في حين ان مطاحن الاوراس لم تلتزم باعداد جدول سيولة الخزينة.

4. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في جدول تغير الاموال الخاصة :

الجدول رقم (05) : التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح في جدول تغير الاموال الخاصة

n	المؤسســـات / البيـــان	الوكالة العقارية AWGRFU	ملبنـة الأوراس GIPLAIT	مطاحن الاوراس
1	الرصيد في 31 ديسمبر N-2	0	1	0
2	تغيير الطريقة المحاسبية	0	1	0
3	تصحيح الخطاء الهامة	0	1	0
4	اعادة تقييم التثبيتات	0	1	0
5	الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج	0	1	0
6	الحصص المدفوعة	0	1	0
7	زيادة راس المال	0	1	0
8	صافي نتيجة السنة المالية	0	1	0
9	الرصيد في 31 ديسمبر N-1	0	1	0
10	تغيير الطريقة المحاسبية	0	1	0
11	تصحيح الاخطاء الهامة	0	1	0
12	اعادة تقييم التثبيتات	0	1	0
13	الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج	0	1	0
14	الحصص المدفوعة	0	1	0
15	زيادة راس المال	0	1	0
16	صافي نتيجة السنة المالية	0	1	0
17	الرصيد في 31 ديسمبر N	0	1	0
	المجمـــوع	17	17	17

قياس نسبة الافصاح عن جدول غير الاموال الخاصة لدى المؤسسات باستخدام المعادلة التالية :

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل ملبنة الاوراس

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 17/17 \times 100 = 100\,\%$$

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل مطاحن الاوراس و الوكالة العقارية

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 0/17 \times 100 = 00\,\%$$

انطلاقا من نسبة الافصاح التي تم قياسها : ان ملبنة الاوراس التزمت باعداد جدول تغير الاموال الخاصة في حين ان مطاحن الاوراس و الوكالة العقارية لم يلتزموا باعداد جدول تغير الاموال الخاصة.

5. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح على الملاحق :

الجدول رقم (06) : التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح في الملاحق

n	المؤسســات / البيــان	الوكالة العقارية AWGRFU	ملبنة الأوراس GIPLAIT	مطاحن الاوراس
1	القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و اعداد الكشوف المالية	1	1	1
2	ملحق تطور التثبيتات و الاصول غير الجارية	1	1	1
3	ملحق متعلق بخسائر القيمة	1	1	1
4	ملحق المؤونات	1	1	1
5	ملحق متعلق بالاهتلاكات	1	1	1
6	ملحق الاستثمارات قيد الانجاز	1	1	1
7	ملحق الاصول المالية	1	1	1
8	ملحق تقييم المخزونات	1	1	1
9	ملحق الاموال رهن الاشارة	1	1	1
10	ملحق متعلق بالضرائب	1	1	1
11	ملحق الزبائن	1	1	1
12	ملحق الموردون	1	1	1
13	ملحق انتاج السنة المالية	1	1	1
14	ملحق استهلاك السنة المالية	1	1	1
15	ملحق اعباء الاستغلال	1	1	1
16	ملحق الحوادث التي تطرا بعد اقفال السنة المالية	0	0	0
17	معلومات تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع	0	0	0
	المجمــوع	15	15	15

قياس نسبة الافصاح عن الملاحق لدى المؤسسات باستخدام المعادلة التالية :

M : مجموع العناصر المفصح عنها من قبل المؤسسات

m : مجموع العناصر

$$\frac{M}{m} \times 100 = 15/17 \times 100 = 88.23\ \%$$

انطلاقا من نسبة الافصاح التي تم قياسها : ان كل من الوكالة العقارية و ملبنة الاوراس و مطاحن الاوراس التزموا باعداد الملاحق غير ان الحوادث التي تطرأ بعد اقفال السنة المالية لم تظهر في قائمة ملاحق المؤسسات و كذلك المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع .

III. ملخص مطابقة القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة مع متطلبات الافصاح في النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم (07) : مطابقة القوائم المالية للمؤسسات مع متطلبات الافصاح في النظام المحاسبي المالي SCF

القوائم المالية وفق SCF / المؤسسات		الوكالة العقارية AWGRFU	ملبنة الأوراس GIPLAIT	مطاحن الاوراس
بيان المركز المالي " الميزانية"	تعد المؤسسات الخاضعة لـ SCF بيان المركز المالي في نهاية كل سنة مالية 12/31	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
	تصف الميزانية عناصر الاصول و الخصوم كل على حدى	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
	تتضمن الميزانية العناصر التالية (التثبيتات المادية و الغير مادية) الاهتلاكات ، المساهمات، الاصول المالية و المخزونات، الاصول الضريبية، الذمم المدينة و الدائنة، رؤوس الاموال الخاصة ، الخصوم الضريبية .	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
	تعرض الميزانية حصص ذوي الاقلية و حصص الشركة المدمجة	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
بيان حساب النتائج	تعد المؤسسة المطبقة للنظام SCF جدول حساب النتائج	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
	جدول حساب النتائج هو ملخص للاعباء و المنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
	تعد المنشاة حساب النتائج حسب الطبيعة الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الاساسية (الهامش الاجمالي القيمة المضافة ، الفائض الاجمالي عن الاستغلال)	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
	يعرض بيان حساب النتائج نتيجة السنة المالية و الضريبة على ارباح الشركات	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند
جدول سيولة الخزينة	اوصى النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات بضرورة اعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقتين المباشرة و الغير مباشرة	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	لم تلتزم بهذا البند
	اشاد النظام SCF بضرورة اعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقة مباشرة كونها تقدم معلومات اكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	لم تلتزم بهذا البند
	تتضمن قائمة التدفقات النقدية الاموال من مداخيل و مخارج الموجودات المالية (تشغيلية ، الاستثمارية و التمويلية) الحاصلة خلال السنة المالية .	التزمت بهذا البند	التزمت بهذا البند	لم تلتزم بهذا البند
جدول تغيرات رؤوس الاموال	تعد المؤسسةالمطبقة ل SCF بيان يسمى ببيان التغير في رؤوس الاموال الخاصة	لم تلتزم بهذا البند	التزمت بهذا البند	لم تلتزم بهذا البند

	يلخص بيان التغير في رؤوس الاموال الخاصة حركات رؤوس الاموال و تحليلها	لم تلتزم بهذا البند	التزمت بهدا البند	لم تلتزم بهذا البند
الملاحق	تعد المؤسست المطبقة ل SCF بيان يلحق بالكشوف المالية يسمى الايضاحات او الملاحق	التزمت بهدا البند	التزمت بهدا البند	التزمت بهدا البند
	ملحق الكشوف المالية توضح فيه السياسات المحاسبية المتبعة و الملاحظات التفسيرية تتعلق بالقوائم المالية	التزمت بهدا البند	التزمت بهدا البند	التزمت بهدا البند
	تتضمن كذلك الملاحق الحوادث التي طرأت بعد اقفال السنة المالية	لا يوجد حوادث طرأت بعد اقفال السنة المالية	لا يوجد حوادث طرأت بعد اقفال السنة المالية	لا يوجد حوادث طرأت بعد اقفال السنة المالية
	تتضمن الملاحق معلومات تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع و الشركة الام	لا يوجد الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة	لا يوجد الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة	لا يوجد الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة

خاتمة :

تناولت هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والذي يعمل بدوره على تبني معايير المحاسبة الدولية وكذا معايير اعداد التقارير المتضمنة معايير تخدم أهداف متطلبات تحقيق عناصر الملائمة والشفافية عن طريق العمل على تجسيد وتسهيل عملية اظهار البيانات والمعلومات المالية بطريقة كمية أو وصفية (ضمن القوائم المالية محل الافصاح في الوقت والمكان المناسبين وبالوتيرة المناسبة مع التركيز على أن تكون هذه البيانات والمعلومات غير قابلة للتأويل وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية سواء الداخليين أو الخارجيين ممن لديهم سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة ، و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :

- ✓ يوفر الافصاح المحاسبي كمية من المعلومات تستخدم في التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات
- ✓ يعتبر الافصاح المحاسبي احد ادوات الاتصال الرئيسية و بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.
- ✓ ان النظام المحاسبي المالي SCF من خلال مبادئه يسعى الى تقديم الايضاحات التي من شأنها تحسين مستوى الافصاح في القوائم المالية .
- ✓ حتى يتم التوصل الى الافصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية يجب مراعاة بعض العوامل منها ما هو متعلق بنوعية المستخدمين و طبيعة احتياجاتهم ، و العوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الافصاح ، و العوامل التي تتعلق بالمعلومات ، و عوامل اخرى تتعلق بالوحدة الاقتصادية ، و اخيرا العوامل المتعلة بالمنظمات و المؤسسات الدولية.
- ✓ تتوافق متطلبات الافصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي scf مع القوائم المالية لبعض المؤسسات محل الدراسة اي التزامها الكامل بالافصاح المحاسبي ، في حين ان البعض الاخر لم يلتزم بكل متطلبات الافصاح .

قائمة المراجع:

1. أحمد طرطار ، عبد العالي منصر (2015) ، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF الاطار النظري ، الطبعة الاولى ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر.
2. احمد محمد نور ، شحاتة السيد شحاتة ، (2008) ، مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعاييرالمحاسبة الدولية والمصرية ،الدار الجامعية ،الاسكندارية ،مصر.
3. حكيمة مناعي ، (2018) ، أثر جودة الافصاح المحاسي على تخفيض تكلفة راس المال ، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 14.
4. خالد الخطيب ، (2002) ، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل معيار الماسبة الدولي رقم (01) مجلة جامعة دمشق ، المجلد 15 ، العدد رقم 02.
5. رضا بوعزيز، كمال بن موسى ، (2022) الافصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، المجلد 07 العدد 01 ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر.
6. صالح مفتاح و معارفي فريدة ، (2010) ، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية ، دراسة لواقع أسواق الاوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها مجلة الباحث.
7. طحطاح فضيلة ، قمان عمر ، (2020) ، دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية) مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13 ، العدد 03 .
8. عباس علي ميزارا ،وآخرون ، (2006) ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،المطابع المركزية عمان الأردن.
9. نبيل حمادي ، (2012) ، أثر تطبيق الحوكة على جودة المراجعة المالية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة و مالية الجزائر ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية و علةم التسيير.

دور الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المالية
- دراسة ميدانية بمصرف السلام الجزائر-

The role of accounting disclosure in improving the quality of financial information
- Field study of the Algerian al Salam Bank –

أ.د.منصور بن عمارة /جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر
Prof. Mansour Ben Amara/ Badji Mokhtar Annaba University/ Algeria
ط.د. مليكة عبد غرس/جامعة 8 ماي 1945 قالمة/الجزائر
Malika Abed Ghers/ 08 Mai 1945 Guelma University / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يؤديه الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية مسلطين الضوء في ذلك على احد أهم البنوك الخاصة في الجزائر ألا وهو مصرف السلام الجزائر، حيث يعد هذا البنك من المصارف الاسلامية، وقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة لننتقل بعدها إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية، والتقارير المفصح عنها الكترونيا من طرف البنك، حيث قمنا بتوزيع (42) استمارة على العينة المختارة- وكالة عنابة ووكالة قسنطينة- للمصرف، بواسطة استبيان تكون من 15 فقرة، كما وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وبعض الأساليب الإحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن مصرف السلام الجزائر يقوم بالافصاح المحاسبي وفقا للقوانين المحاسبية المعمول بها ، حيث ساهم تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل كبير في زيادة درجة الافصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية، وللآفصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين جودة المعلومات المالية بمصرف السلام الجزائر من خلال (موثوقية المعلومة المالية، الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية)، بينما توصلت الدراسة كذلك الى انه لا يساهم الافصاح المحاسبي في المصرف السلام على تحقيق ملائمة المعلومة المالية، وكذلك لا يوجد إفصاح من طرف المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم وعمليات الترشح وانتخابهم، إنما توجد فقط قائمة بأسماهم.

الكلمات المفتاحية: افصاح محاسبي ؛ جودة المعلومة المالية ؛ قرارات؛ مصرف السلام الجزائر

Abstract:

The study aims to identify the role that accounting disclosure can play in improving the quality of financial information, highlighting one of Algeria's most important private banks, the Algerian al Salam Bank This bank is an Islamic bank, and we followed the descriptive approach when addressing the theoretical framework of the study variables and then moving to the use of the analytical approach by collecting data from their initial sources. and the reports disclosed electronically by the bank, where we distributed(42)Form on selected sample - Annaba Agency and Constantine Agency - Bank, by questionnaire of 15 paragraphs. Study hypotheses were tested using simple linear regression method and some appropriate statistical methods.

The study found several findings, the most important of which was that Algerian alSalam Bank conducts accounting disclosures in accordance with the applicable accounting laws. The application of governance principles significantly contributed to increasing the level of accounting disclosure of financial lists and reports. Accounting disclosures play a positive role in improving the quality of financial information at Algerian Salam Bank(Reliability of financial information, stability and comparability of financial information), while the study also found that the accounting disclosure in the Algerian al Salam Bank does not contribute to the adequacy of financial information, nor does the bank disclose the remuneration of the Board of Directors and executives and how they are selected, nominated and elected, but only a list of their names.

Keywords: Accounting disclosure; Quality of financial information; Decisions; Algerian alSalam Bank

مقدمة:

نتيجة للتطورات والتغيرات المتسارعة التي شهدتها الساحة العالمية بفقدان الثقة وانعدام توفر اخلاقيات الاعمال وارتفاع مؤشر الفساد المالي ، وانهيار كبرى الشركات العالمية، كل ذلك ادى الى البحث عن وسائل بديلة لاعادة بعث الاقتصاد من جديد ومن أهم الإصلاحات، التي باشرت في اعتمادها جميع الدول للتقليل من خطر الأزمات المالية اسلوب الشفافية والمسائلة والمسؤولية.

يعتبر الافصاح والشفافية من اهم المبادئ في حوكمة المؤسسات، حيث تهدف المؤسسة من خلال افصاحاتها الى التاكد من التوجه المستقبلي للمؤسسة، وفي تعزيز قدرة المؤسسة من الالتزام بالقواعد والقوانين والتعليمات.حيث يساعد الافصاح والشفافية بالتقليل من الفساد المالي والاداري، كما تعتبر جودة المعلومة المالية من الموضوعات الهامة التي اخذت اهتماما كبيرا لدى المستثمرين والمحاسبين، نتيجة للانهيارات المالية لعدد من الاسواق المالية، والفساد المالي لعدد كبير من الشركات ، والذي حفز الكثير من المستخدمين للقوائم المالية للسؤال عن مدى موثوقية هذه القوائم والمفصح عنها من قبل ادارة المؤسسات، ونتيجة لاهمية القطاع المصرفي في الجزائر التي تعول عليه الدولة الجزائرية في جلب الاستثمارات ومنح التمويلات اللازمة للمؤسسات، وفي تحريك عجلة الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي، تم اجراء دراسة ميدانية بمصرف اسلامي خاص " مصرف السلام الجزائر" لمعرفة مدى التزام المصارف الجزائرية بتطبيق الافصاح المحاسبي ؟ ومعرفة مدى مساهمة الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة للمساعدة على اتخاذ القرار وبالتالي توفير المعلومة المالية الدقيقة والموثوقة لمستخدمي القوائم المالية .

إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية لاتخاذ القرار في مصرف السلام الجزائر؟

وتندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

هل يوجد افصاح محاسبي في مصرف السلام الجزائر ؟

ماهي متطلبات ومقتضيات الافصاح المحاسبي؟

هل لجودة المعلومات المالية دور في اتخاذ القرارات بمصرف السلام الجزائر؟

هل يساهم الافصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية بمصرف السلام الجزائر ؟

نموذج الدراسة:

من خلال ما تم تقديمه سنحاول أن نقترح موضوع الدراسة موضحا في النموذج التالي:

شكل رقم: 01 نموذج الدراسة

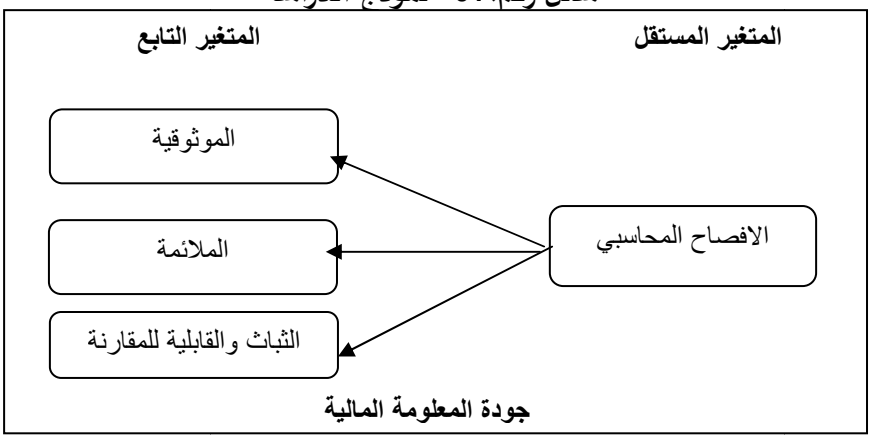

المصدر: من اعداد الباحثين

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد افصاح محاسبي داخل المصرف يقدم المعلومات الملائمة التي تساعد في اتخاذ القرارات

الفرضية الثانية: للآفصاح المحاسبي دور مهم في تحسين جودة المعلومات المالية بمصرف السلام الجزائر

والتي تتفرع عنها فرضيات فرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية 01: للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين موثوقية المعلومة المالية

الفرضية الفرعية02: للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين ملائمة المعلومة المالية

الفرضية الفرعية 03: للافصاح المحاسبي دور ايجابي على تحقيق الثبات وقابلية المقارنة المعلومة المالية

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال ابراز اهمية الافصاح المحاسبي والتعرف على متطلباته من اجل تطبيقه في البنوك الجزائرية بهدف الحصول على معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الواقع الحقيقي والصادق لاداء الفعلي للمؤسسات، من اجل اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.، وكذلك تتمثل اهمية الدراسة في اهمية الخصائص النوعية للمعلومات المالية في سلوك المستثمرين عند اتخادهم لقرار الاستثمار خاصة في سوق الاوراق المالية.

الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، بضرورة تبني الحكومة الجزائرية لرؤية واستراتيجية لعام 2030، بضرورة تطبيق الحوكمة المؤسسية واخلاقيات الاعمال للتقليل من الفساد المالي والاداري عن طريق تبني مبدأ الافصاح والشفافية.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في الوقوف على إبراز دور الافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، واثره في رفع كفاءة الاسواق المالية ، وكذا محاولة إثراء البحوث العلمية في هذا الميدان و خاصة القطاع المصرفي لأهميته الكبيرة في تنشيط الدورة الاقتصادية .

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة في الدراسة الميدانية بالاستعانة بجمع الإحصائيات، والبيانات والتقارير المالية والمحاسبية عن طريق الإفصاح الالكتروني للبنك والعمل على تحليلها ، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تبين دور وأهمية الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في قطاع البنوك لدعم تحسين أدائها ومواجهة الأزمات المالية.

أولا: الإطار المفاهيمي للافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية

1. مفهوم الافصاح المحاسبي:

تبنت الجزائر ما يصطلح عليه بالنظام المحاسبي المالي عن طريق القانون 07-11 بالإضافة للتنظيم (اللوائح التنظيمية) المتعلق به، والذي دخل حيز التنفيذ مع بداية سنة 2010، والذي يعد مرحلة جديدة في تاريخ مهنة المحاسبة في الجزائر نظرا لتبنيه المعايير المحاسبية ذات المرجعية الأنجلوسكسونية، وبالتالي انخراطها في ما يعرف بالانسجام المحاسبي الدولي L'harmonisation comptable international، ويعرف الافصاح المحاسبي على أنه: " تقديم البيانات والمعلومات المالية المحاسبية بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات" (جربوع، 2013، ص 69)، كما يعني به ايضا: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الازمة والضرورية لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (بن الطاهر و بوطلاعة، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 09).

1.1. أهمية الافصاح المحاسبي:

توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لاصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات.

امداد المستخدمين بالتقارير المالية الموثوقة لمساعدة المؤسسة على اجراء التقييم

اعتماد المؤسسة على المعلومات المالية المفصح عنها في رسم الخطط والبرامج للوصول الى الاهداف.

1.2. 2.1. مقومات الافصاح:

من اهم مقومات الافصاح المحاسبي نجد التوسع في الافصاح، والشفافية في الافصاح:

- **التوسع في الافصاح:**

يعد التوسع في الإفصاح منهجا من مناهج تطوير الفكر المحاسبي، والتوسع في الإفصاح يستند على عدة أسباب أهمها: (بغريش، 2022، ص 37).

- إن منهج التوسع في الإفصاح يغني عن الاختيار بين البدائل المحاسبية، بحيث يتم عرض النتائج باستخدام مختلف البدائل الممكنة؛
- إن التوسع في الإفصاح عن المعلومات الإضافية والتي تكون فعَّالة في الوفاء بالمسؤوليات الجديدة والمتمثلة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية؛
- منهج التوسع في الإفصاح هو الحل العملي والمنطقي لعدم إمكانية تحديد احتياجات مختلف مستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات؛

- **الشفافية في الافصاح:**

الشفافية في الإفصاح؛ وتعرف بأنها " الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرار ... فالمستخدم

الخارجي يحصل على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة، ونظرا لأهمية الشفافية في الإفصاح، ظهرت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ،ومبادئ لجنة بازل للقطاع المصرفي، والتي اهتمت بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بما في ذلك المبدأ المتعلق بالافصاح والشفافية، والذي ينص على وجوب الإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة. (بغريش، 2022)

- **الافصاح عن الملاحظات والهوامش " الايضاحات"**

يمكن تقسيمها الى: (بن رحمون، 2018-2019، ص 129)

أ. **الافصاح عن الملاحظات والهوامش" الايضاحات":** يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية، ويجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن المعلومات مثل:

-الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛

-الإفصاح عن المبادئ والطرق المحاسبية المتبعة؛

-الإفصاح عن الحقوق و الالتزامات؛

-الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

ب. **الإفصاح عن الجداول والملاحق الإضافية:** تشتمل الملاحق على القوائم الإضافية التي ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات والهوامش، ومن بين هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي؛

-قائمة الاصول الثابتة وطرق الاستهلاك؛

-قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها؛

- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام لدسعار

2. مفهوم جودة المعلومة المالية:

تعرف المعلومة المالية، على انها المعلومة الملائمة لاتخاذ القرار؛ الموثوقة عند العرض؛ القابلة للتأكد؛ وتكون في الوقت المناسب؛ مفهومة وقابلة للمقارنة (بغريش و بلعجوز،2021 ، ص 417)، ويعرفها اخرون على انها تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها واخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات (بن بخمة و برحال، 2017 ، ص154)،

يعتبر مصطلح **جودة المعلومات المالية** من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها رغم تعدد الدراسات الخاصة بها، وذلك لتعدد مقاييس الجودة واختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية،

ويقصد بمفهوم جودة المعلومات المالية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة ، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تعد باتباع مجموعة من المعايير القانونية والرقابية بما يحقق الهدف من استخدامها، (قراطم، عون، و فرحات، 2022، ص 442)، كما تعد جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم."

1.3.الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار البيان رقم 02 عام 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلو مات المحاسبية، وتعد هذه الدراسة الاكثر شمولية وأهمية، حيث قامت بتغطية شاملة لالية الاعتراف والقياس والافصاح لعناصر القوائم المالية، وقد تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية المحاسبية الى: (قراطم، عون، و فرحات، 2022، ص 443)

1.1.2. الخصائص النوعية الاساسية: تتمثل في عنصرين مهمين كما حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي:

- **الموثوقية:** يتعلق مفهوم الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. ، أي خلو المعلومات من الخطأ والتحيز بدرجة معقولة، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، وتشمل الموثوقية الخصائص التالية: **الصدق في التمثيل، امكانية التحقق والتثبت من المعلومات، حيادية المعلومات .**
- **الملائمة :** تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، (الشيرازي، 1990، ص 199) تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة. وتشمل الملائمة الخصائص التالية: **التوقيت الملائم، القدرة على التنبؤ، القدرة على اعادة التقييم،**

2.1.2. الخصائص النوعية الثانوية :

- **الثبات :** يدل الثبات على ذلك الاتساق المستمر من حيث التقيد باستخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية والطرق والسياسات المتبعة في العملية المحاسبية وغيرها من الآليات المتبعة في عملية الترحيل و العرض لمختلف الإحداث في القوائم المالية. (رضوان، 2006، ص 453)
- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها ،كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من اجل تقييم المراكز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات. (رضوان،2006)

والشكل التالي يلخص الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المالية:

شكل رقم: 02 الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المالية

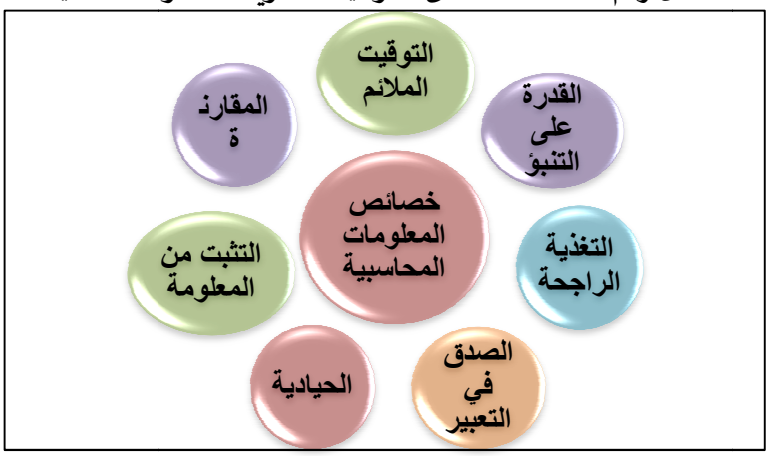

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة FASB

Financial Accounting Standard Board,"Qualitative characteristics of accounting Information", SFAC No 2 May.1980, http: www.fasb.org, Consulte-le 06/11/2022

3. الافصاح المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومات الماليةالمحاسبية :

1.4.العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية: يمكن تلخيصها في: (بن رحمون، 2018-2019، ص 131):

- **عوامل متعلقة بالمعلومات:** استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنيت .
- **تقرير مدقق الحسابات المراجع الخارجي:** وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها
- **العوامل البيئية/ بيئة المحاسب :** وتتضمن عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، قانونية، وثقافية

2.3. تحسين جودة المعلومة المالية من خلال معايير IAS/IFRS:

ان مجموعة المعايير IAS/IFRS لها تأثير مباشر وتاثير غير مباشر على جودة المعلومة المالية، وفيمايلي نذكر البعض منها:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية(IAS 1) والذي يهدف الى بيان أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وهذا من أجل ضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع قوائمها المالية للفترات السابقة من جهة، ومقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الآخرى، ومن أجل تحقيق ذلك فإن المعيار IAS 1 يحدد الاعتبارات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بشكلها والحد الآدنى من محتوى هذ القوائم المالي. (بغريش، 2022، ص 88)
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاح عن الآطراف ذات العلاقة (IAS 24)
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 7 الآدوات المالية :الإفصاحات (IFRS 7) والذي حل محلIAS30
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 8 قطاعات التشغيل) IFRS 8 (والذي حل محلIAS14
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 9 الآدوات المالية(IFRS 9)
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 11 التعاقدات المشتركة(IFRS 11)
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 12 الإفصاح عن المصالح في الكيانات الآخرى(IFRS 12)
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 13 قياس القيمة العادلة13 IFRS)
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 14 الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية(IFRS 14)
- المعيار الدولي لعداد التقرير المالي رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء(IFRS 15)

3.3. فاعلية المعلومات المالية المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية:

إن الهدف النهائي لأي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبالشكل والمضمون المناسب وبالتكلفة المناسبة وللشخص المناسب، وباعتبار أن المعلومات المحاسبية تعتبر احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى وحدات الاعمال، بل أن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حتى يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الاطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات

4.3. دور المعلومات المالية المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

- **إعداد الموازنات التخطيطية** : والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيار للرقابة
- **تصميم نظم المعلومات المحاسبية** : حيث تصمم على أساس تنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي.
- **تسجيل العمليات** : تتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية والتي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

- **المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة:** تهدف هذه المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية.
- **تحليل وتفسير القوائم المالية :** يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أج ازئها وإظهار التغيرات الطارئة على عناصرها وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية

والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم: 03 مساهمة الافصاح المحاسبي عن المعلومات المالية ذات الجودة في رشادة اتخاذ القرار

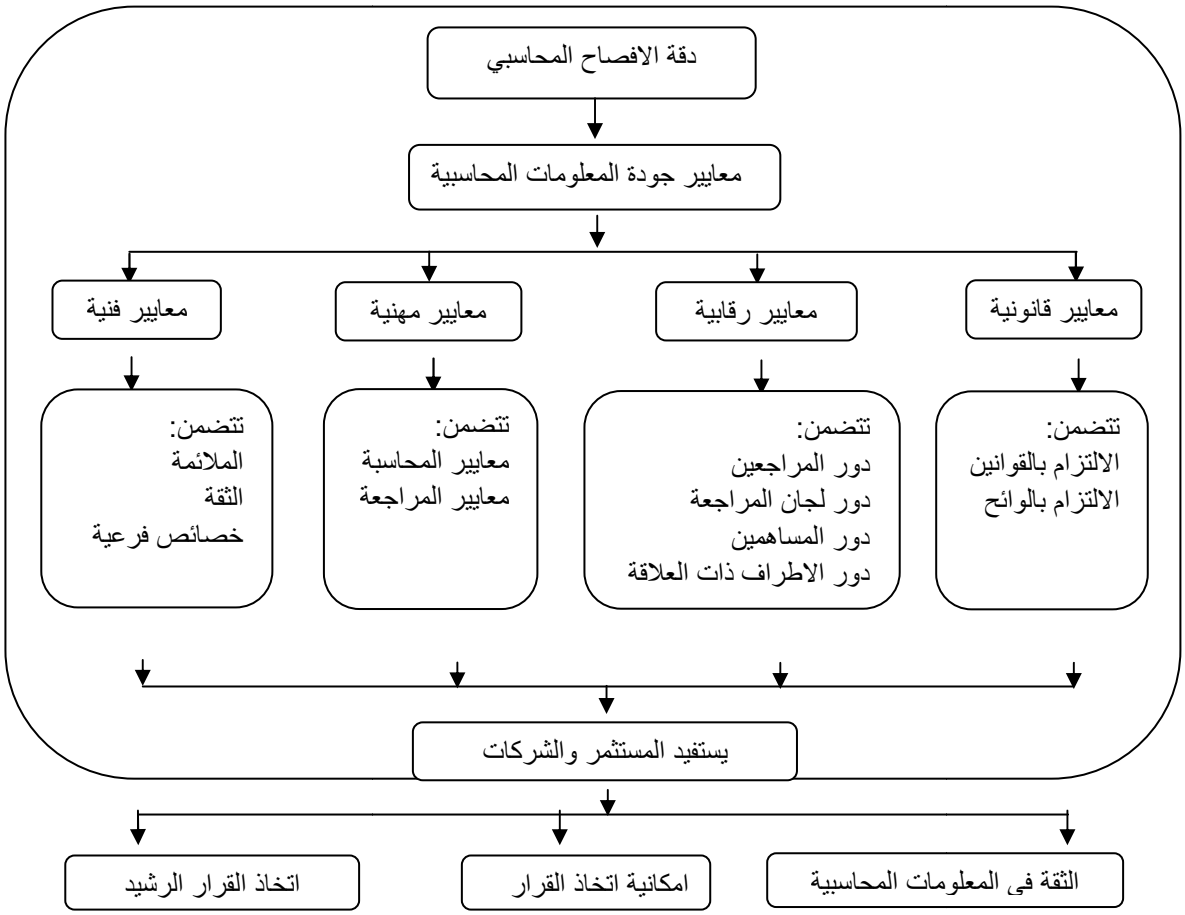

المصدر: (بن رحمون، 2018-2019، ص148)

ثانيا: دراسة ميدانية بمصرف السلام الجزائر:

1. التعريف بمصرف السلام الجزائر:

مصرف السلام-الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، جاء تأسيس المصرف نتيجة التعاون الجزائري الإماراتي في 08 جوان 2006 ، وهو مصرف تجاري (rapport alsalam banks, 2020, p. 01) برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دج، ليبلغ رأس المال المصرف سنة 2020 إلى 20 مليار دج، حيث بدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 20 أكتوبر

2008، وتتكون شبكته حاليا من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني، ويبلغ عدد موظفي المصرف 590 موظف من كل الفئات، وتتمثل رسالة المصرف في:

المهمة: اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء

الرؤية: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة وذلك بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة ومواكبة للتطور التكنولوجي

القيم: التميز، الالتزام، التواصل

2. الافصاح المحاسبي في مصرف السلام الجزائر:

يقوم مصرف السلام الجزائر عن الإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت وقرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة، بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، كما ويقوم بالافصاح عن الميزانيات وكل القوائم المالية في تقارير لكل سنة على حدى على الموقع الالكتروني للمصرف https://www.alsalamalgeria.com/ rapport alasalam banksalgeria، حيث يجب استخدام شبكة الإنترنت وكافة الوسائل التكنولوجية المتوفرة قدر الإمكان في عملية الإفصاح وذلك لتحقيق إفصاح كامل وسريع عن المعلومات في الوقت المناسب، وفيما يلي نعرض بعض المعلومات المالية المفصح عنها بالاضافة الى القوائم المالية " الميزانيات، جدول حسابات النتائج" ، مبادئ الحوكمة المطبقة والمسؤولية الاجتماعية من طرف المصرف والتزامه اتجاه الموظفين وافراد المجتمع...، وكل ماذكر مفصح عنه في تقارير سنوية تصدر من طرف المصرف، وتوضع على مستوى الموقع الالكتروني للمصرف ، حتى يتسنى للمستخدم استعمالها، فالمستخدم سواء كان موظف او طالب او استاذ او محلل سياسي او اقتصادي يمكنه تحميل اي تقرير يجد فيه الافصاح المحاسبي عن المعلومة المالية للمصرف، وفيما يلي قمنا بتلخيص بعض المعلومات المالية في اشكال مختصرة توضح جودة المعلومة المحاسبية التي يمكن استخدامها من طرف المستخدم لاستخدامها او استعمالها لاتخاذ قرارات.

شكل رقم: 04 بعض من المعلومات المالية لمصرف السلام الجزائري المفصح عنها

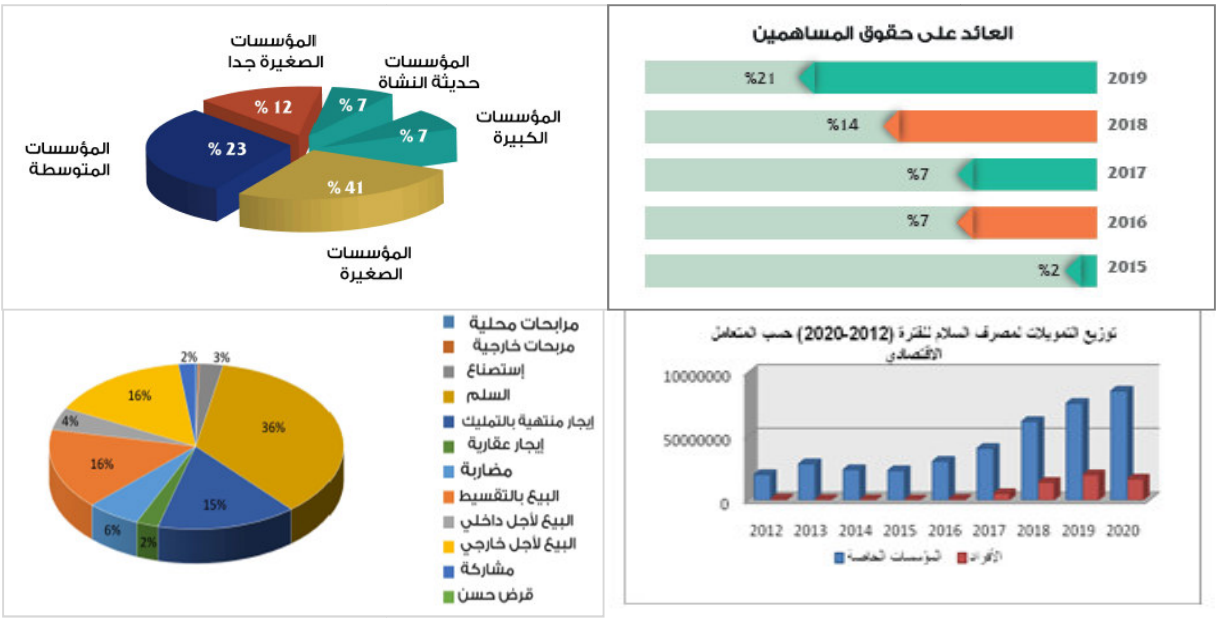

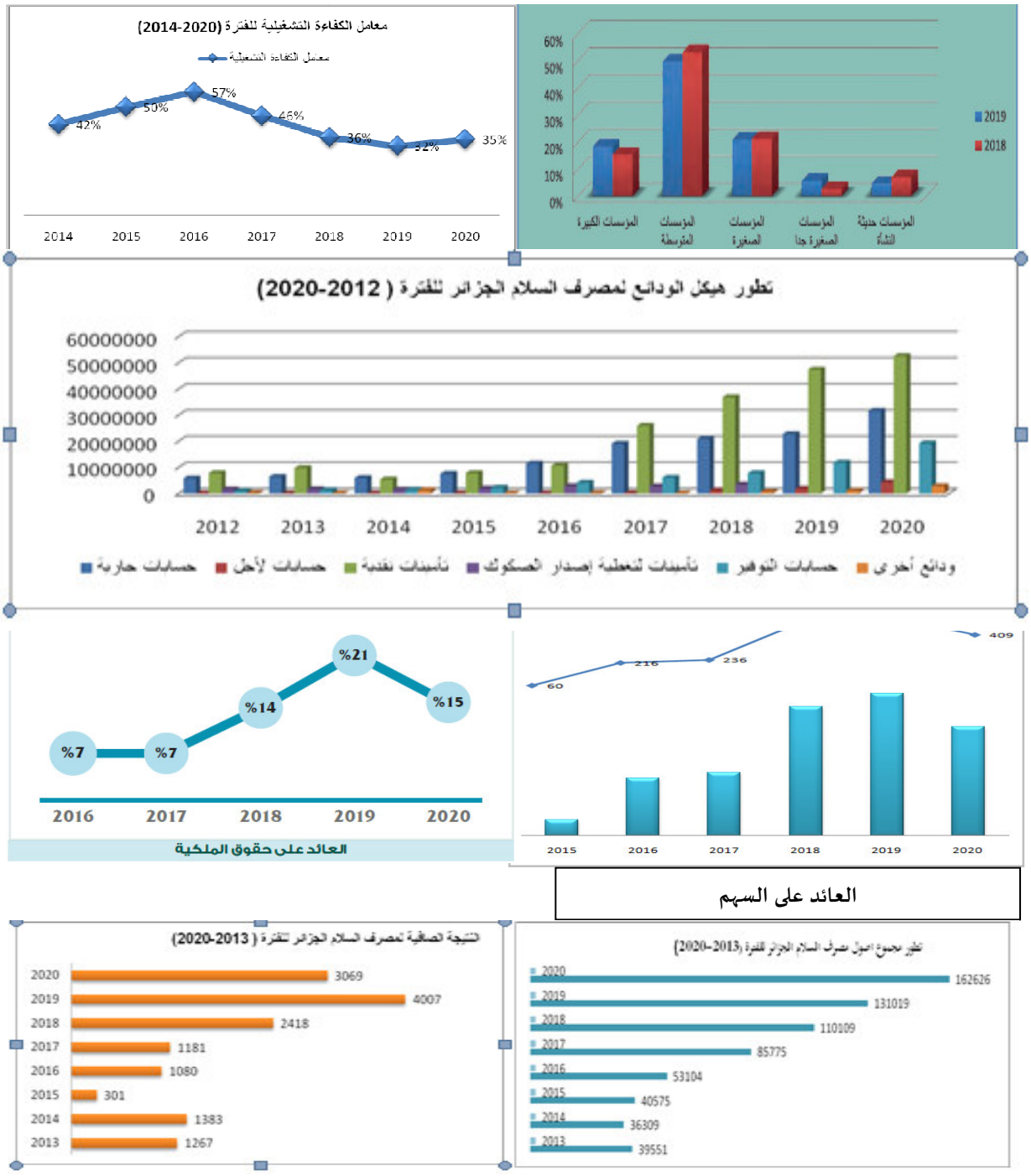

المصدر: موقع مصرف السلام الجزائرhttps://www.alsalamalgeria.com

3. مدى توفر الاجراءات المحققة للافصاح المحاسبي و لخصائص جودة المعلومة المالية بمصرف السلام الجزائر:

يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الاطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وهو مايساهم في رفع درجة الإفصاح ، حيث يعمل المعيار المحاسبي الدولي رقم01

على تحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وفهمها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين، ويسمح أيضا بتوجيه المعلومات إلى أكبر قدر ممكن منهم، وفيما يخص المعيار الدولي07 فإنه يسمح بتعريف المستثمرين بصافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية ، ، بالإضافة إلى المعايير الموجهة للمؤسسات المالية التي ستساهم بالتأكيد في رفع درجة الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. (بن رحمون، 2018-2019، ص146).

يقوم مصرف السلام بالافصاح عن المعلومات المالية التالية:

- الافصاح كل سنة عن التقارير المالية السنوية
- الافصاح عن البيانات المالية، وتقرير المدقق، ايضاحات حول المركز المالي، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم، النتيجة الصافية، تطور مجموع الاصول، القروض الممنوحة.العائد على المساهمين، معامل الكفاءة التشغيلية، تطور مجموع هيكل الودائع.
- الافصاح عن الجوانب غير المالية، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة كافة معايير الإفصاح المتعلقة بالمعلومات غير المالية، وتتمثل البيانات غير المالية عادة فيما يلي :

✓ هيكل الملكية بحيث يتضمن الإفصاح عن المساهمين،
✓ ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأي تغيرات متعلقة بها واجتماعات مجلس الادارة، بينما لم يتم الافصاح عن المزايا والمكافآت التي حصلوا عليها.
✓ أهداف ورسالة وقيم الشركة.
✓ السياسات والإجراءات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك طبيعة وقيمة هذه المعلومات.
✓ المدقق الخارجي.
✓ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
✓ ادارة المخاطر.

إن خاصية القابلية للمقارنة والثبات والموتوقية والملائمة هي خائص مهمة جدا باعتبارها وسيلة لتقيم وضعية المؤسسة، حيث تساعد هذه الخصائص مستخدمي القوائم المالية على التعرف على تطور المؤسسة والنتائج التي تحققها كل سنة وتتحقق هذه الخائص في مصرف السلام الجزائر من خلال مجموعة من الاجراءات نذكر منها:

- يتضمن كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، الميزانية وجدول تدفقات الخزينة مبالغ السنة الحالية وأيضا السنة المنقضية، وهذا الاجراء يقوم بها مصرف السلام خلال إعدادها القوائم المالية، فمثلا جدول حسابات النتائج يتضمن أعباء ونواتج سنتين متتاليتين .
- ثبات الطرق المحاسبية من فترة لأخرى فهذا الاجراء يسمح للمصرف بقابليتها للمقارنة مع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع :فمن خلال إطلاعنا على القوائم المالية لمصرف السلام فإنه حافظ على نفس طرق التقييم .

- الالتزام بنفس طرق عرض القوائم المالية فقد لاحظنا إعتماده على الطريقة المباشرة لإعداد القوائم المالية فالمصرف يتبع هذه الطريقة كل سنة،

ومن خلال إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بمصرف السلام وكالة عنابة : هل يوجد افصاح محاسبي عن المعلومة المالية بالمصرف؟ وهل يتم الافصاح عن القوائم المالية للمصرف الاساسية والملحقة؟ كما وتم استجواب عينة تكونت من 42 موظف بوكالة عنابة، ووكالة قسنطينة لمصرف السلام الجزائري فكانت الإجابة على الشكل التالي:

جدول رقم: 01 استجابات الموظفين إزاء ممارسات عملية الافصاح المحاسبي

طرق الافصاح عن المعلومات المالية	الافصاح	عدم الافصاح
هل يتم الافصاح عن القوائم المالية الاساسية	98%	02%
هل يتم الافصاح عن القوائم المالية الملحقة	90%	10%
متوسط الإجابات	**%94**	**%06**

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال نتائج الجدول رقم: 01 يتضح ان:

مصرف السلام الجزائر يطبق اجراء او عملية الافصاح المحاسبي عن المعلومة المالية طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1: عرض القوائم المالية(IAS 1) بشكل يعتبر الى حد ما مقبول ، حيث وافق اغلب الموظفين على وجود افصاح محاسبي، و كانت معظم إجاباتهم ب " نعم " .و بلغت نسبة متوسط الإجابات 94 % فيما سجلت الإجابات " لا" نسب ضعيفة بنسبة متوسط الإجابات 06 % ،و هو ما يدل على أن عملية الافصاح حتى و لو طبقت بالمصرف إلا انه ينقصها في بعض الأحيان التطوير و التجديد لتلك االعملية حتى يكون التطبيق فعال و كفؤ للافصاح والشفافية و الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة.

جدول رقم: 02 استجابات الموظفين إزاء جودة المعلومة المالية بالمصرف

الرقم	جودة المعلومة المالية	وجود الاجراء	عدم وجود الاجراء
01	يوجد قسم مستقل لنظام المعلومات المحاسبي، وقسم التدقيق الداخلي بالمصرف	92%	%08
02	يلتزم المصرف بالشكل والمحتوى المنصوص عليه في الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي	%80	%20
03	يوضح المصرف الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية	%73	%27
04	يقوم المصرف بالافصاح عن كيفية الوصول الى بعض المبالغ التي تم دمجها	%53	%47
05	يقوم المصرف باعداد وتقديم تقارير دورية للمستخدمين خلال فترات محددة	%86	%14
06	يقوم المصرف بتوفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات اخرى	%52	%48
07	تقدم التقارير المالية فور طلبها من المستخدم طيلة السنة المالية	%90	%10
08	توحيد وتماثل المبادئ والطرق المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية من سنة الى اخرى	%95	%05
09	وجود تدقيق خارجي لمختلف الحسابات المدرجة في القوائم المالية	%97	%03
	متوسط الإجابات	**%79.77**	**%20.22**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة

من خلال نتائج الجدول رقم: 02 يتضح ان:

نلاحظ أن متوسط إجابات الموظفين اتجاه كون مصرفهم تتوفر به الجودة وخاصة ما تتعلق بجودة المعلومة المالية حيث كانت بنسبة 79.77 % للإجابات بـ " نعم" و نسبة20.22 % للاجابات ب " لا " وهو ما يدل وما اكده موظفو المصرف على تتوفر خصائص جودة المعلومة المالية: بالموثوقية والملائمة والثبات، وقابلية المقارنة، والتي تؤكدها الفقرات 02 و 07 08 على التوالي بالاضافة الى الفقرات الاخرى التي تدل على وجوب الافصاح واتباع النظام المحاسبي من طرف المصرف وكذا اتباع الاجراءات التي ينص عليها البنك المركزي وقانون النقد والقرض ، في حين بلغ نسبة الإجابات بـ" لا " 20.22% و هو ما يدل عن رفض بقية الموظفين على ان مصرف السلام" لا توجد به جودة المعلومة المالية، وذلك راجع في نظرهم لغياب توفر بعض الخصائص للمعلومة المالية في المؤسسة و خاصة البعد الذي تنص عليه الفقرة 04 والفقرة 03.

4. **عينة الدراسة:** اقتصرت عينة الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من الموظفين تمثلت في 42 موظف من وكالة عنابة، ووكالة قسنطينة لمصرف السلام الجزائر ، والذين استطاعوا الإجابة على الاستبيان، وذلك نظرا لوجود وكالة واحدة للمصرف بكل ولاية.

5. **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :** من أجل تحليل بيانات استمارة الاستبيان، والوصول إلى النتائج، تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.26):

- معامل (Alpha Cronbach) لقياس ثبات فقرات الاستبيان.
- اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف سمنروف (kolmogrov-smirnov).
- تحليل اختبار(One-Sample T Test) للعينة الواحدة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Régression Analysis

6. **توزيع العينة وفق البيانات الديمغرافية:** الجدول الموالي يبين توزيع عينة الدراسة التي تم استجوابها حسب المتغيرات الديمغرافية:

جدول رقم:03 الخصائص الشخصية والوظيفية للعينة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	20	%47.6
	أنثى	22	%52.4
السن	من 25 الى 35 سنة	20	%47.6
	من 36 الى 45 سنة	17	%40.5
	من 46 فأكثر	05	%11.9
المستوى التعليمي	ثانوي	04	%9.5
	تقني سامي	03	%7.1
	جامعي	30	%71.4
	دراسات عليا	05	%11.9

المستوى الوظيفي	اطار سامي	07	%16.7
	اطار	23	%54.8
	عون تحكم	06	%14.3
	عون تنفيذي	06	%14.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS version26

من خلال الجدول رقم 03 يتضح لنا ان:

- فيما يخص الجنس فالنسب متقاربة جدا 47.6% للذكور و 54.4% للانات وما يدل على ان البنك لا يعتمد سياسة التميز بين الجنسين في عملية التوظيف.
- فيما بخص المستوى السن فالنسبة الاكبر عادت لفئة من 25 الى 35 سنة بنسبة 47.6% وهو مايدل على ان المصرف تتوفر به طاقة شبانية لاباس بها من الموظفين تساعده على تحقيق الاهداف المرجوة.
- فيما يخص المستوى التعليمي فعادت النسبة الاكبر لمستوى" جامعي" بنسبة 71.4% ، وذلك يدل على ان المصرف يقوم بتوظيف حاملي الشهادات، وذلك راجع لطبيعة المهام والعمل في البنوك والتي تحتاج الى كفاءات ومهارات معينة.
- فيما يخص المستوى الوظيفي عادت النسبة الاكبر لفئة اطار و هي تتماشى مع المستوى التعليمي في المصرف كون ان حاملي شهادة ليسانس او ماستر يتم تصنيفهم في صنف اطار وذلك تبعا للنظام الداخلي والقوانين المعمول به في المصرف.

7. نتائج التحليل الاحصائي لعبارات الدراسة:

جدول رقم: 04 المقاييس الوصفية لاتجاهات عينة الدراسة حول بعد الافصاح المحاسبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الرتبة
	الافصاح المحاسبي				
01	يوجد افصاح محاسبي عن المعلومات المالية بالمصرف تعد في شكل تقارير سنوية	4.40	0.664	موافق	01
02	يتم الافصاح عن الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية	4.11	0.739	موافق	03
03	يتم الافصاح عن مبادئ الحوكمة المطبقة بالمصرف	4.33	0.525	موافق	02
04	يتم تبيان وتفسير طرق التقييم المعتمدة على مختلف فصول الكشوف المالية	4.11	0.632	موافق	03
05	يوجود تدقيق خارجي لمختلف الحسابات المدرجة في القوائم المالية	4.02	0.780	موافق	04
مجموع المحور		**4.20**	**0.461**	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS version26

من خلال هذا الجدول رقم 04 ، نلاحظ بان أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الاول للمتغير المستقل من الاستبيان ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع المحور والذي بلغ 4.20 ، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.461 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها .ويمكن تحليل فقرات هذا المحور تنازلياحسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

جاءت الفقرة رقم 01 " يوجد افصاح محاسبي عن المعلومات المالية بالمصرف تعد في شكل تقارير سنوية" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي يقدر ب.4 40 ، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري أقل من واحد وقدر0.664 ، مما يدل على تركز الإجابات حول المتوسط الحسابي للمجال، مما يدل على إجماع بالاغلبية على هذه الفقرة، ان المعلومات المالية والمحاسبية يتم الافصاح عنها في نهاية السنة أو في تاريخ آخر في بعض الحالات الاستثنائية تعد وتحرر في شكل تقارير سنوية وتنزل عبر الموقع الالكتروني للمصرف وأن القوائم المالية يتم إعدادها وعرضها وفق النظام المحاسبي المالي سنويا، بينما جاءت الفقرة رقم 03 " يتم الافصاح عن مبادئ الحوكمة المطبقة بالمصرف" بمتوسط حسابي يقدر ب4.33 ، وهي درجة مرتفعة، وانحراف معياري أقل من واحد وقدر0.525، وهو مايدل على ان مصرف السلام يفصح عن اليات تطبيق الحوكمة المؤسسية والذي ساهم بطريقة غير مباشرة من تعزيز مبدأ الافصاح والشفافية بالمصرف كون ان الحوكمة من اهم مبادئها وفق المبادئ لجنة بازل هو توفر وتدعيم تطبيق الافصاح والشفافية والذي يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية، ومبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)والتي تنص في المبدا رقم 05 أنه: " ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والدقيق في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات" ، اما المرتبة التالثة فعادت للفقرتين رقم 02 و 04 والتي تنص على التوالي " يتم الافصاح عن الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية" و " يتم تبيان وتفسير طرق التقييم المعتمدة على مختلف فصول الكشوف المالية" ، بمتوسط حسابي 4.11، وهو ما اكده رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بوكالة عنابة على ان المصرف يسعى دائما لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، وفقا لشروط وقوانين التي ينص عليها كذلك البنك المركزي الجزائري، وان مصرف السلام الجزائري هو مصرف اسلامي بالدرجة الاولى ويعمل كذلك وفق لاحكام الشريعة الاسلامية وهيئة الفتوى الشرعية المتواجدة على مستوى المصرف تساعده كذلك في اداء المهام، حيث تقوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بإبداء الرأي من الجوانب الشرعية في القوائم المالية للمصرف، والاعتراض على المخالفات الشرعية من نشاطات المصرف وطلب تصحيحها أو إيقافها وعدم تكرارها، بالإضافة إلى التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر وفق أحكام الشريعة، ورفع تقرير سنوي للجمعية العامة للمساهمين، وبالتالي فالمصرف يسعى جاهدا لتوحيد وثبات الطرق المحاسبية المعمول بها وقابليتها للمقارنة للفترات زمنية او مع مؤسسات مصرفية اخرى، واخيرا جاءت الفقرة رقم 05 في المرتبة الرابعة والاخيرة " يوجد تدقيق خارجي لمختلف الحسابات المدرجة في القوائم المالية"، وهو ما اكدته المقابلة مع رئيس المصلحة المالية بانه يوجد تدقيق داخلي وتدقيق خارجي حيث تمثل الرقابة الدائمة على عمل المصرف عن طريق المراجعة اليومية لعمليات الفروع والإدارات لتوفير أعلى مستوى من الشفافية والموثوقية

للمعلومات المالية المعروضة، وتقديم التقارير التي تخص الانجازات ومقارنتها بالأهداف المسطرة وكذا تحليل المخاطر. والتأكد من شمولية التدقيق الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى التزام المصرف بتعليمات بنك الجزائر والقوانين السارية على كامل القطاع المصرفي في الجزائر. فالمدقق الخارجي للحسابات"محافظ حسابات" يقوم باجراء عملية التدقيق واعداد التقرير السنوي وتقديمه للجمعية العامة والمساهمين.

جدول رقم: 05 المقاييس الوصفية لاتجاهات عينة الدراسة حول بعد جودة المعلومة المالية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الرتبة
	جودة المعلومة المالية				
01	تتميز القوائم المالية بعدم التناقض بين مختلف الحسابات	4.42	0.590	موافق	02
02	تعكس القوائم المالية الوضعية الحقيقية للمؤسسة	4.45	0.550	موافق	01
03	تتميز القوائم المالية بالثقة وبالصدق في التعبير	4.38	0.582	موافق	03
04	يساهم الافصاح المحاسبي في زيادة كفاءة ودقة القوائم المالية	4.35	0.617	موافق	04
	موثوقية المعلومة المالية	**4.40**	**0.461**	**موافق**	
01	توفر القوائم المالية معلومات مالية لمتخذي القرار في الوقت المناسب	3.59	1.148	محايد	03
02	توفر القوائم المالية معلومات مالية في اتخاذ قرارات الاقراض	4.21	0.976	موافق	02
03	يساعد الافصاح المحاسبي الادارة على اتخاذ القرارات الرشيدة	4.26	0.586	موافق	01
	ملائمة المعلومة المالية	**4.02**	**0.692**	**موافق**	
01	القوائم المالية لمصرف السلام تحقق قابلية المقارنة بين مختلف المصارف	4.33	0.611	موافق	01
02	القوائم المالية المعدة من طرف المصرف تتميز بالثبات	4.33	0.477	موافق	01
03	يمكن للمصرف مقارنة القوائم المالية للسنة مع القوائم المالية للسنوات السابقة	4.07	0.712	موافق	02
	الثبات والقابلية للمقارنة	**4.24**	**0.442**	**موافق**	
	مجموع المحور	**4.22**	**0.397**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS version26

من خلال هذا الجدول، نلاحظ بان أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات المحور الثاني للمتغير التابع من الاستبيان ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع المحور والذي بلغ 4.22 ، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.397 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها .ويمكن تحليل فقرات هذا المحور تنازلياحسب المتوسط الحسابي لكل بعد كالآتي:

بالنسبة لبعد موثوقية المعلومة المالية:

نلاحظ بان أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الاول" الموثوقية" ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع االبعد والذي بلغ 4.40، حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.461 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها.ماعدا وجود الفقرة رقم

01، والتي يوجد تشتت بها في اجابات افراد العينة، ويمكن تحليل فقرات هذا البعد تنازلياحسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

جاءت الفقرة رقم 02 في المرتبة الاولى" تعكس القوائم المالية الوضعية الحقيقية للمؤسسة" بمتوسط حسابي 4.45 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.55 اقل من الواحد مما يدل على تركيز الاجابات وعدم تشتتها، فكل القوائم المالية المفصح عنها من سنة 2012 الى غاية سنة 2021 تعكس وبدقة الوضعية الحقيقية لمصرف السلام الجزائر ، وهو ما يدل على دقة المعلومة المقدمة، حيث ان من بين الآهداف الآساسية للمحاسبة المالية هو تصوير الوضعيةالمالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية، خاصة منها الميزانية والتي تسعى لاضهار ما للمؤسسة وما عليها، والنظام المحاسبي المالي ساعد على جعل القوائم المالية المعدة وفقه تعكس واقع المؤسسة، في حين جاءت الفقرة رقم 01 " تتميز القوائم المالية بعدم التناقض بين مختلف الحسابات" بمتوسط حسابي 4.42 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.59 اقل من الواحد مما يدل على تركيز الاجابات وعدم تشتتها، وهي تؤكد دقة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة وتدعم اجابات الفقرة السابقة، بينما جاءت الفقرة رقم03 في المرتبة الثالثة " تتميز القوائم المالية بالثقة وبالصدق في التعبير" بمتوسط حسابي 4.38 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.58 اقل من الواحد، وهو ما اكده رئيس مصلحة المالية من خلال اجراء مقابلة معه بان القوائم المالية المفصح عنها عبر الموقع الالكتروني تتميز بالدقة والثبات والموثوقية، وهي نفسها التي يعمل بها الموظفون داخل المصرف، فلقد تم تدقيقها ومراجعتها من طرف لجنة التدقيق قبل المصادقة عليها من طرف مجلس الادارة، وفق النظام المحاسبي المالي تكون القوائم المالية صادقة في التعبير عندما تستطيع أن تعكس بصدق الآحداث الماضية والحاضرة للمؤسسة المالي كما وينص النظام المحاسبي على العديد من القواعد والإجراءات المحاسبية الواجب اتخاذها عند إعداد القوائم المالية حتى يجعلها مناسبة وصادقة وتعكس واقع المؤسسة وأدائها، مثل القيام بأعمال الجرد المادي وتسوية المصاريف والإيرادات والتقييم بالقيمة الحقيقية، وجاءت الفقرة الرابعة في المرتبة الاخيرة " يساهم الافصاح المحاسبي في زيادة كفاءة ودقة القوائم المالية" بمتوسط حسابي 4.35 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة لان الافصاح المحاسبي يزيد فعلا في دقة القوائم المالية من خلال اطلاع كافة المستخدمين عليها واجراء الدراسات التي يمكن لها افادة اصحاب القرار بها وحتى اجراء التصحيحات المناسبة.

بالنسبة لبعد ملائمة المعلومة المالية:

نلاحظ بان أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الاول" الموثوقية" ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع البعد والذي بلغ 4.02 حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.692 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها .ويمكن تحليل فقرات هذا البعد تنازلياحسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

جاءت الفقرة رقم 03 في المرتبة الاولى" يساعد الافصاح المحاسبي الادارة على اتخاذ القرارات الرشيدة " بمتوسط حسابي 4.26حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.586 اقل من الواحد مما يدل على تركيز الاجابات وعدم تشتتها، وهو ماكده الموظفين افراد العينة على ان الافصاح يسهل للمستخدم اتخاذ القرار المناسب والكفؤ، في حين عادت المرتبة الثانية للفقرة رقم 02 " توفر القوائم المالية معلومات مالية في اتخاذ قرارات الاقراض" بمتوسط حسابي 4.21 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.976 اقل من الواحد مما يدل على تركيز الاجابات وعدم تشتتها، وهو ما اكدته الفقرة السابقة بان الافصاح عن المعلومة المالية يسهل مهام مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرار ، ويسهل مهام الموظفين في اتخاذ قرار عملية منح القروض للمؤسسات او الافراد ويزيد من دقة وموثوقية وملائمة المعلومة المالية لاستغلالها احسن استغلال، وهذا ما يؤكد الواقع، حيث تلجأ البنوك التجارية لطلب القوائم المالية لعدة سنوات متتالية للشركات التي ترغب في الحصول على قروض، بغرض تحليلها ومعرفة الوضعية المالية للشركة الطالبة للقرض، ومنه اتخاذ القرار الملائم، وجاءت الفقرة 01 في المرتبة الاخيرة " توفر القوائم المالية معلومات مالية لمتخذي القرار في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي 3.59 حيث أن درجته متوسطة من طرف اجابات عينة الدراسة ، وانحراف معياري 1.148 وهو اكبر من الواحد مما يدل على تشتت وعدم موافقة افراد العينة كلهم على هذه الفقرة، فالمعلومة المالية المفصح عنها قد تكون غير ملائمة وغير مناسبة في بعض الاوقات ، ولا تفي بالغرض ولا تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرار.

بالنسبة لبعد ثبات وقابلية المقارنة المعلومة المالية:

نلاحظ بان أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على فقرات البعد الاول" الموثوقية" ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع االبعد والذي بلغ 4.40 حيث أن درجته مرتفعة، كما أن قيمة الانحراف المعياري للمحور تساوي 0.461 وهي أقل من الواحد، مما يدل على تركيز إجابات أفراد عينة الدراسة وقلة تشتتها .ويمكن تحليل فقرات هذا البعد تنازلياحسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كالآتي:

جاءت الفقرة رقم 01 و 02 في المرتبة الاولى على التوالي " القوائم المالية لمصرف السلام تحقق قابلية المقارنة بين مختلف المصارف" و " القوائم المالية المعدة من طرف المصرف تتميز بالثبات" بمتوسط حسابي 4.33 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.47 اقل من الواحد مما يدل على تركيز الاجابات وعدم تشتتها،وهو ما لمسنها في القوائم المالية المفصح عنها من طرف البنوك الجزائرية الاخرى عند مقارنتها مع القوائم المالية لمصرف السلام وخاصة بنك البركة الجزائري لانه يعد هو ايضا بنك اسلامي، فكل البنوك اصبحت في الاونة الاخيرة تتعامل بالصيرفة الاسلامية وتم توحيد وثبات القوائم المالية، إن ميزة الثبات في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي نتيجة تطبيق الطرق المحاسبية عند إقفال الحسابات بكيفية مماثلة، سواء في تقدير العناصر أو تقديم البيانات وهذا من أجل ضمان الانسجام خلال الدورات المالية المتتالية، وفي حال مخالفة مبدأ الثبات نظرا لطارئ معين أو نظرا لتغيرفي القواعد والطرق المحاسبية يجب تبريره والإفصاح عنه، كذلك الآمر بالنسبة لقابلية

المقارنة ، للبنك الذي يريد اتخاذ قرار إقراض منه فيلجا المستثمر الى مقارنة البنوك من حيث القوائم المالية من خلال يقيس نسب الاستقلالية المالية أو نسب المديونية أو نسب السيولة، وجاءت الفقرة الثالثة في المرتبة 02" يمكن للمصرف مقارنة القوائم المالية للسنة مع القوائم المالية للسنوات السابقة" متوسط حسابي 4.07 حيث أن درجته مرتفعة و موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة ، وانحراف معياري 0.712 اقل من الواحد مما يدل على تركيز الاجابات وعدم تشتتها، لانه فعلا يمكن مقارنة القوائم المالية مع القوائم المالية للسنوات السابقة طبقا لمبادئ المحاسبة مبدا الثبات .

8. صدق وثبات أداة الدراسة:

1.8. الصدق الظاهري: تم اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من الأساتذة المحكمين ذوي المؤهلات في مجال الاختصاص، وتعديلها حسب الملاحظات المقدمة لتصبح الأداة في تصميمها النهائي مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

2.8. ثبات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach) :

لتقدير ثبات الدراسة سنعتمد على معامل " ألفا كرونباخ" حيث تم حساب معامل الثبات الكلي للاستبيان ، إضافة إلى الثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة، وهي موضحة في الجدول رقم:

الجدول رقم :06 اختبار ألفا كرونباخ للاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	قيمة معامل" ألفا كرونباخ"
محور الافصاح المحاسبي	05	0.715
محور جودة المعلومة المالية	10	0.736
الاستبيان ككل	**15**	**0.837**

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج الإحصائيSPSSv.26

لقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل(0.837) وهي نسبة مقبولة إحصائيا ومعناه أن الدراسة تتميز بثبات جيد بنسبة (83.7%) وقابلة للاعتماد.

9. اختبار كولمجروف سمنروف

نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال استخدام اختبار kolmogrov-smirnov حيث تظهر النتائج في الجدول رقم 02:

الجدول رقم: 07 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمنروف)

البعد	قيمة z	مستوى الدلالة sig
محور الافصاح المحاسبي	0.120	0.137
محور جودة المعلومة المالية	0.090	0.200

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج الإحصائيSPSSv.26

تظهر النتائج أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور كانت على الترتيب(0.137، 0.200)، وهي اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ما يعني أن البيانات تتوزع طبيعيا، وعليه يمكن تطبيق الاختبارات المعلمية على الدراسة، وخاصة أسلوب الانحدارRégression Analysi

10. اختبار فرضيات الدراسة

1.10. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

H0: " لا يوجد افصاح محاسبي داخل المصرف يقدم المعلومات الملائمة التي تساعد المستخدم في اتخاذ القرارات"

H1: " يوجد افصاح محاسبي داخل المصرف يقدم المعلومات الملائمة التي تساعد المستخدم في اتخاذ القرارات"

الجدول رقم :08 نتائج اختبار (t) الخاص بالفرضية الرئيسية الأولى

	عدد الأفراد	ddl	قيمة tالمحسوبة	sig	القرار
الفرضية الأولى	42	41	59.021	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج الإحصائيSPSSv.26

من خلال الجدول رقم08 يتبين لنا :

أن قيمة T تساوي 59.021 عند درجات حرية 41 ومستوى دلالة يساوي 0.000، وهو أقل من (0.05)، **إذن نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص " على أن مصرف السلام الجزائر يوجد به افصاح محاسبي داخل المصرف يقدم المعلومات الملائمة التي تساعد المستخدم في اتخاذ القرارات"** ، ونؤكد على وجود مستوى معين الافصاح المحاسبي والشفافية ،وما يؤكد ذلك ان المصرف يطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية .

2.10. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :" للآفصاح المحاسبي دور مهم في تحسين جودة المعلومات المالية بمصرف السلام الجزائر"

1.2.10. اختبار الفرضية الفرعية 01: " للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين موثوقية المعلومة المالية"

الجدول رقم: 09 تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

معامل الارتباط R: a, 373 الخطأ المعياري للتقدير: ,44003			معامل التحديد R2: ,139 معامل التحديد المعدل: ,117		
	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig
	B	Std. Error			
ثابت الانحدار	2,815	,630		4,472	,000
موثوقية المعلومة المالية	,378	,149	,373	2,540	02,0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS version26

إن معامل التحديد R2 قد بلغ (0.139) ، و هذا يعني أن خاصية الافصاح المحاسبي يساهم بـ13.9% في تحقيق خاصية موثوقية المعلومة المالية بمصرف السلام الجزائر، اي ان الافصاح المحاسبي يحقق مانسبته 13.9% لجودة المعلومات المالية المحاسبية من ناحية توفر خاصية الموثوقية للمعلومة، أما النسبة الباقية فترجع إلى أسباب أخرى، كما أن قيمة (0.373)β تعبر على معامل ارتباط موجب أي يوجد علاقة خطية موجبة بين المتغيرين وهي علاقة موجبة، كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) ما يعني معنوية الاختبار، وهو ما أكده الموظفون في المصرف من خلال الجدول رقم وماتعلق بالفقرة رقم 02 والتي تنص على " يلتزم المصرف بالشكل والمحتوى المنصوص عليه في الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي " والفقرة رقم 05 والتي تنص كذلك " يقوم المصرف باعداد وتقديم تقارير دورية للمستخدمين خلال فترات محددة " ، كما وان المصرف لا يتوانى عن توفير المعلومة المالية بالشكل والمضمون المطلوب من اجل ارسالها الى الموظفين لاستخدامها في اتخاذ القرار المناسب، **ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على " للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين موثوقية المعلومة المالية".**

2.2.10. اختبار الفرضية الفرعية 02: "للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين ملائمة المعلومة المالية"

الجدول رقم: 10 تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط a,555:R الخطأ المعياري للتقدير: 58282,			معامل التحديد R2: ,308 معامل التحديد المعدل: ,291		
	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig
	B	Std. Error			
ثابت الانحدار	,524	,834		,628	,533
ملائمة المعلومة المالية	,833	,197	,555	4,222	,015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS version26

إن معامل التحديد R2 قد بلغ (0.308) ، و هذا يعني أن الافصاح المحاسبي بالمصرف يساهم بـ30.8%في جودة المعلومة المالية عن طريق توفر خاصية ملائمة المعلومة المالية، أما النسبة الباقية فترجع إلى أسباب أخرى، كما أن قيمة (0.555)β تعبر على معامل ارتباط موجب أي يوجد علاقة خطية موجبة بين المتغيرين وهي علاقة موجبة، ولكن مستوى المعنوية اكبر من (0.05) ما يعني لامعنوية الاختبار، **وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص " للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين ملائمة المعلومة المالية"** بالرغم من وجود علاقة موجبة بين المتغيرين.

3.2.10. اختبار الفرضية الفرعية03: " للافصاح المحاسبي دور ايجابي على تحقيق الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية".

الجدول رقم : 11 تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط a,774:R الخطأ المعياري للتقدير: 28362,			معامل التحديد R2: 598, معامل التحديد المعدل: 588,
	معاملات الانحدار		قيمة Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig
	B	Std. Error			
ثابت الانحدار	1,131	,406		2.788	,008
الثبات وقابلية المقارنة	,742	,096	,774	7.721	,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS version26

إن معامل التحديد R2 قد بلغ (0.598) ، و هذا يعني أن الافصاح المحاسبي يساهم بـ59.8% جودة المعلومة المالية عن طريق توفر خاصية الثبات وقابلية المقارنة للمعلومات المالية المفصح عنها من طرف المصرف ، أما النسبة الباقية فترجع إلى أسباب أخرى، كما أن قيمة (0.774)β تعبر على معامل ارتباط موجب أي يوجد علاقة خطية موجبة بين المتغيرين وهي علاقة موجبة، كما أن مستوى المعنوية أقل من (0.05) ما يعني معنوية الاختبار، وهو ما أكده الموظفون في المصرف من خلال الجدول رقم في الفقرة رقم 08 والتي تنص على " توحيد وتماثل المبادئ والطرق المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية من سنة الى اخرى" والفقرة رقم 06 التي تنص: " يقوم المصرف بتوفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات اخرى" ، **وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة الت تنص على: " للافصاح المحاسبي دور ايجابي على تحقيق الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية".**

الخاتمة:

يتعين على مصرف السلام الجزائر أن يولي اهتماما كبيرا للوسائل التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات بصورة تتسم بالشفافية.، فالمصرف يتوفر على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المالية مثل خاصية االموثوقية وخاصية الثباث وقابلية المقارنة والذي يساهم في جودة المعلومة المالية والمحاسبية للمصرف، كما ان المصرف يقوم بتطبيق مبادئ الحوكمة والتي يوجد بها مبدأ الافصاح والشفافية المطبقين كذلك في المصرف حيث يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة ايضا من اهم المبادئ لإحكام الرقابة على إدارة المؤسسات والمصارف من اجل بلوغ الأداء الجيد والفعال عن طريق توفير الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، حيث تسمح الحوكمة بالاكتشاف المبكر لسوء تسيير إدارة المخاطر و الائتمان وإدارة السيولة بالمصارف، فهي تعتبر علاج وتصدي للازمات المالية التي قد يتعرض لها المصرف، ومن بين أهم **النتائج المستخلصة نذكر:**

- للآفصاح المحاسبي دور مهم في تحسين جودة المعلومات المالية بمصرف السلام الجزائر
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة بمصرف السلام الجزائر عزز من تحقيق مبدأ الافصاح المحاسبي والشفافية، وطور من قدرة البنك على تحقيق اداء جيد وكفاءة عالية والوصول إلى تحقيق ربحية جيدة، والذي ساهم من جهة اخرى في تحسين جودة المعلومة المالية .
- للافصاح المحاسبي دور ايجابي في تحسين موثوقية المعلومة المالية.
- للافصاح المحاسبي دور ايجابي على تحقيق الثبات وقابلية مقارنة المعلومة المالية
- لا يساهم الافصاح المحاسبي في المصرف السلام على تحقيق ملائمة المعلومة المالية.
- لا يوجد إفصاح من طرف المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم وعمليات الترشح وانتخابهم، إنما توجد فقط قائمة بأسماهم.
- تكون القوائم المالية ملائمة لمستخدميها إذا وف رت المعلومات المحاسبية اللازمة(كما ونوعا) الوقت المناسب سواء كانت في شكل قوائم مالية أو هوامش وجداول مكملة(الملاحق)
- كلما زادت شفافية الافصاح عن المعلومة المالية زادت شفافية اتخاذ القرارات.
- بناءً على المعلومات التي يقرر المصرف الإفصاح عنها، فإنه يجب على مجلس الإدارة أن يحدد أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح وذلك ضماناً للشفافية،

وتوصي الدراسة بـ:

- إدخال فريق مؤهل من المهنيين لقيادة و تنفيذ خطط تحسين الافصاح المحاسبي .
- ضرورة إعطاء مرونة اكبر من طرف بنك الجزائر للنصوص التشريعية والقانونية المصرفية من اجل مواكبة التطورات الدولية في المجال المصرفي و الحوكمة وأخلاقيات الأعمال، والافصاح والشفافية، وجودة المعلومة المالية.

- ضرورة قيام المصرف بالافصاح عن كيفية الوصول الى بعض المبالغ التي تم دمجها .
- العمل على ارساء مبادئ الحوكمة واخلاقيات الاعمال في بيئة الاعمال الجزائرية
- فرض عقوبات على على المؤسسات التي لا تلتزم بنشر قوائم حقيقية وغير شفافة.
- يجب أن يتم الإفصاح في الوقت الملائم بما يضمن الوصول العادل للمعلومة المفصح عنها لكافة المساهمين وأصحاب المصالح ذات العلاقة.
- من الضروري تحديد لغة الإفصاح عن المعلومات والأخذ بعين الاعتبار نشر هذه المعلومات باللغة العربية واللغة الإنجليزية .

أفاق الدراسة:

- دور الافصاح المحاسبي والشفافية في تحقيق التميز المؤسسي
- دور جودة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات.
- دور البنك المركزي في إلزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية
- تأثير تطبيق معايير ومبادئ لجنة بازل على تحقيق الحوكمة المصرفية والافصاح المحاسبي.
- دور الافصاح المحاسبي في التنبؤ بالمخاطر المالية للبنوك.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. بغريش ,م .(2022) .جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والافصاح في القوائم المالية -IAS/IFRSدراسة حالة النظام المحاسبي .-SCFكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة محمد بوضياف المسيلة.
2. بغريش ,م & .,بلعجوز ,ح .(2021) .جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية-دراسة حالة الشركات المسعرة في بورصة الجزائر .مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية .418-417 ,(02) 06 ,
3. بن الطاهر ,ح & .,بوطلاعة ,م) .يومي 06و 07ماي .(2012دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي .الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري .الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. بن بخمة ,س & .,برحال ,ع .ا .(2017) .جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، واشكالية الوصول الى مستويات جودة الاعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية .الافاق للدراسات الاقتصادية .164-149 ,(01) 02 ,
5. بن رحمون ,س .(2018-2019) .أثر الافصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة :مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. جربوع ,ي .م .(2013) .نظرية المحاسبة الفروض والمبادئ والمفاهيم والمعايير .عمان :الوراق للنشر والتوزيع.
7. رضوان ,ح .ح .(2006) .النموذج المحاسبي المعاصر :من المبادئ الى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة .دار وائل للنشر.
8. الشيرازي ,ع .م .(1990) .نظرية المحاسبة .الكويت :السلاسل للطباعة والنشر.
9. قراطم ,خ .م .,عون ,م .ع & .,فرحات ,م .م .(2022) .أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات بمصنع اسمنت زلتين .مجلة العلوم الانسانية والطبيعية .

المراجع باللغة الأجنبية:

10. rapport alasalam banksalgeria, (2013). https://www.alsalamalgeria.com.
11. Rapport alsalam banksalgeria, (2012). https://www.alsalamalgeria.com.
12. Rapport alsalam banksalgeria, (2014). https://www.alsalamalgeria.com.
13. Rapport alsalam banksalgeria, (2015). https://www.alsalamalgeria.com.
14. Rapport alsalam banksalgeria, (2016). https://www.alsalamalgeria.com.
15. Rapport alsalam banksalgeria, (2017). https://www.alsalamalgeria.com.
16. Rapport alsalam banksalgeria, (2020). https://www.alsalamalgeria.com.
17. Rapport alsalem banksalgeria, (2018). https://www.alsalamalgeria.com.
18. Rapport alsalem banksalgeria, (2019). https://www.alsalamalgeria.com

وضع النظام المالي المحاسبي في محله الحقيقي : الإفصاح المحاسبي، مبادئ جديدة و محددات التطور المالي

Putting the SCF into its "real" context: accounting disclosure, new standards, and the financial development determinant.

د. سي محند منير/ جامعة جزائر 3/ الجزائر
Dr.S i Mohand Mounir/University of algiers 3/Algeria

ملخص الدراسة:

سنحاول في هذا المقال إلقاء الضوء على السياق الحقيقي لنظام المحاسبة المالية الجزائري ووصف حدود ومحددات تطوره واستخدامه من حيث الإفصاح. الحجة الرئيسية في مقالتنا هي منطق الحاجات والضرورة ، الذي يتجاوز كل رغبات الابتكار في المستقبل. ستناقش مقالتنا مختلف القضايا والمشكلات المتعلقة بتطوير نظام محاسبة جديد ، ولماذا لا تكون المعايير الدولية هي الحل الوحيد للإفصاح الأفضل. من ناحية ، سنتناول خصوصيات السياق والدور المهم للتحول المالي ؛ من ناحية أخرى ، سنناقش الجوانب الفنية للإفصاح المحاسبي ، مع مقارنته بالمعايير المحاسبية والمالية الحديثة. نستنتج أن تطبيق ال SCF محدود للغاية ، الحل هو التنمية العالمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح ، الاعتراف ، النظم المحاسبية ، المعايير المحاسبية ، المالية

Abstract:

In this paper, we will try to shed light on the *real* context of the Algerian financial accounting system (SCF) and describe the limitations, and the determinants driving its elaboration, its use and its evolution when it comes to disclosure. The main argument in our paper is the logic of needs and necessity, which trumps all wishes of innovation in the future. Our paper will discuss the different issues and problems linked to the elaboration of a new and relevant accounting system, and why international standards are not the only solution for better disclosure. On one hand, we will discuss the specificities of the context and the important role of financial transition in disclosure; on the other, we will discuss the technicalities of accounting disclosure, while comparing it to modern accounting and financial standards. We conclude that the SCF is highly limited in its application, but that the solution is a global, economical, financial and social development.

Keywords: disclosure, recognition, accounting systems, accounting standards, finance.

Introduction

In the starting year of 2019, a symposium has been held by a large panel of experts with the goal of initiating the evaluation and the future actualization of the current financial accounting system, held my many actors including the M. Abderrahmane RAOUYA, minister of finance, and M. Mourad EL BESSEGHI president of the ONCA (national organization of certified accountants). The symposium's main goal was to initiate a project of revisions of the financial accounting system for the following years to reach the same level of accounting modernization as foreign countries. One consequence of such modernization is the focus on new reporting and disclosure mechanisms and policies. Algeria as any other country, needs to rely on a disclosure system that include policies that enhances and facilitates the quality of shared information between fiscal and financial institution, corporations and stakeholders, as well as control and enforcement bodies that create the right incentives for disclosure conformity. Disclosing has become such a massive issue, especially in the west, that companies need a "disclosure management unit" to make sure that the companies follow the disclosure policies in a rigorist manner. The most basic goal of the standard when it comes to disclosure is prevent earning management, source of major financial scandals. That is why building an accounting system that emphasize the disclosing necessity with a frame of solving disclosure issues became such an important matter.

The creation of a new accounting system for Algeria came from the urgent need of actualization. The SCF has been outdated and criticized for several years, many experts have repeatedly advocated for better accounting standards, and leaning toward international accounting and financial standards. The estimated length of elaboration was of three years; however, at the gates of 2023, we still did have any concrete announcement regarding the new accounting system.

Nevertheless, many valuable points seem to be neglected in the symposium and in the Algerian research literature, or are not discussed sufficiently. The point that we would like to discuss is the broad limitation of the SCF and its connectedness to the economical and the political development as a whole. From our own experience, we can draw a very pertinent analogy when it comes to the financial accounting system "SCF" (FAS) in Algeria. The SCF resembles the multiplication table, easy to grasp, intuitive, basic but necessary to perform the tasks; however, we are not going to study or understand quantum physics with it, even if it is a starting point. In few pertinent words, we can conclude The SCF (FAS) is easy and useful,

but extremely limited. The actually form and use of the SCF is a result of a specific elaboration (a very sloppy one as it would appear), but its use depends on a logic of necessity, it is more adapted to be used in a very basic management of disclosure, than a management required by sophisticated corporations, and so, for very pertinent reasons. Our paper aims to highlight and shed light on these reasons that the previous analogy echoes. Therefore, the problematic is:

What is the real context that connects the various limitations of the SCF, and what does it involve to its future actualization or replacement?

Since we took a global approach on Algeria, keeping in mind that most companies are SMEs, we will explore common accounting disclosure issues and their development in Algeria, as well as the needs that arise from stakeholders' data demands, for SMEs and bigger companies. We will describe the system in which evolves the accounting practice in Algeria according to its needs, its history and the literature. We will try to structure our development according to two folds, the global context of accounting in Algeria, and then the actual accounting practice.

1. What really matters?

When it comes to the SCF, it is not a matter of simple change, but of pertinence. We think that what escapes most scholars when we talk about the accounting system in Algeria and the fact that we need to upgrade it, is that the very first goal of the SCF is to create a **transition**. When the FMI financed the development of the SCF, what they had in mind was not a few new "accounting" standards, but financial liberalization. The transition is the very reason the SCF exists in the first place, and it is the reason why in 2001, the international **accounting** standards (IAS) became the international **financial** reporting standards (IFRS), why **accounting** standards became **financial** standards, and the reason why scholars and teachers no longer refer to **general accounting** but to **financial accounting**. Finance became the dominant factor in globalization, and heavily defines most economical and political issues in developed countries. Therefore, the real issue that must be addressed is the level of financial development that Algeria has attained, and such level of financial development is inexorably linked to the accounting practice that sets the base of disclosure. By the first look, there is no visible financial transition or restructuration in the recent years.

The IFRS's goal is harmonization of accounting systems around the world, and convergence toward better accounting practice and disclosure. However, disclosure demands and disclosure policies in the west have

attained large proportions because it reflects the necessity of the **financial** sphere, yet Algeria is not in phase with such proportion. Therefore, it is quiet peculiar that a reform aimed toward better financial practice has not made any change on that level, or that it is applied in a country where finance has not blossomed yet (compared to the west). Moreover, Algeria's financial landscape has not much changed over the last years, especially when compared to the terrific explosion of FinTechs in the west and developed countries. The IFRS, that inspired the conception of the SCF, are aimed toward public companies for better disclosure, however, the financial market is almost dead, and so there is no incentive for corporations or investors to assume better disclosure in Algeria.

Harmonization of accounting standards work along with the globalization project and the financial liberalization, they can be considered as mutual pillars. According to X and (Bova & Pereira, 2012), seven main determinants of the adoption of IFRS in developed countries are:

- the close **relationship** with Anglo-Saxon **culture**,
- the **economic dynamism** of the country,
- the existence of a **financial market** and its **openness** to foreign countries,
- the level of **training of accounting** professionals,
- the country's openness to **globalization**,
- the **efficacy** of the **legislation**,
- the level of **political freedom** and stability,
- the level of **governance** imposed on companies,
- the level of **investor protection**,
- **economic incentives,**
- the **nature** of the **companies** and **ownership**

Algeria does not fulfill must determinants of IFRS adoption, since the stock market is extremely weak or rather inexistent, which implies a very weak financial culture and inclusion. The absence of investor culture as understood in the west, weak ties between Algeria and the Anglo-Saxon culture (however, the geographical position of Algeria and colonization grants Algeria potential for future partnership), finally a stagnant economy and very weak globalization. Therefore, it is no surprise that Algeria did not reach for a better financial comprehension of its economy. However, accounting, as classically and historically

understood is still important in a country such as Algeria, but even outside the modern financial evolutions, the country still lacks a dynamic efficiency in its accounting tools. In other words, Algeria wanted to hold two stones yet could barely hold one. On a geo-political level, it is unlikely that Algeria would open up soon due to its passivity, it not just a matter of reaching globalization, but the ability of Algeria to do so in its own way, we truly believe that imitation was never a good strategy. On a closer look, we realize that the actual political background does not express any serious need for accounting modernization. Algeria is not a part of any organization that requires a harmonized accounting, and companies do not use any financial instruments that require a very sophisticated accounting practice, since most companies in Algeria are common SMEs.

2. The Algerian accounting system today.

Acting on the accounting system is not simply innovating in the used standards; it touches many political, economical and social layers. It can be a serious solution to the lack of innovation and amelioration, by creating an incentive for development. The adoption of the SCF was supposed to be the signal of a large financial restructuration. Experiences show that implementing the IFRS or adopting better accounting principles constitutes a huge incentive for corporations for better practices, internal control and disclosure. As stated by (Alwardat, 2019) "*The increased transparency and loss recognition of IFRS, usually increases the efficiency of contracting between companies and their management, which also enhances the corporate governance*". Accounting is one of the rare fields that could have that much economical implication. Adopting a new accounting system can be a starting point, a shock or an important event that opens change and conveys to companies, institutions and the public that important steps are being taken, since such operating ultimately involves a large numbers of actors in the same time.

The SCF was developed by the order of French chartered accountants and the national company of French auditors on one hand, and the Algerian national accounting council on the other for 3 years. The SCF includes an explicit conceptual framework inspired by the IASB's international accounting framework, and a French-inspired chart of accounts. Pertinence and true image are a very important part of the conceptual frame of accounting in the IFRS. As stated in many article, the SCF has not known any serious actualization in the recent years. In fact, not only the SCF has not known any major changes, it can be considered as a relic. If its release and effective application was in 2010, the SCF is adapted from the 2004 IFRS norms, which makes it not 12 years, but 18 years old, almost two decades of stagnation, while it took almost 10

years to effectively apply it. In the other hand, the IFRS went through more than 150 changes; IAS 1 alone went through 24 changes since its release. These changes came along when they were needed, not because of innovation alone. When it comes to the references, the material at disposition is very small, the only source we found when it comes to the standards and rules of the SCF is a manual written and edited by the CNC and a group of teachers. As (BOUBIR, 2019) notices, the manual has several low points and lacks most developments we can find in IFRS/GAAP manuals. For example:

- The absence of abbreviations list
- The absence of historical facts related to the elaboration of the SCF
- The absence of defined standards for the reader
- The absence of pertinent examples and exercises that explain pedagogically to the readers the different applications

It is fascinating that the SCF and the Algerian economical development are noticeably parallel. We can hazard to conclude that the stagnation of the SCF is a result of the stagnation of economical and financial progression in Algeria as a whole. It does not make much sense to say that Algeria must meet up the world's progression in accounting standards; when currently, it only can meet its own, which is stagnant. There is a difference between reaching the actualization of practices to meet up with more advanced tasks, and solve gaps and errors in the current SCF. Because such modern tasks, do not exist in Algeria on a large scale. Fundamentally, like any other natural or artificial phenomenon, Accounting follows the current needs. Therefore, even a relic is pertinent in such situation. It is fair to say that stagnation is a result of the absence of political commitment to evolve economically and financially. Therefore, the goal should first be more about the rectification of the SCF rather than converge directly toward the IFRS, especially when it comes to disclosure. The disclosure activity reflect best what we mean by the logic of needs, because disclosure's first and foremost goal is to satisfy the information needs of different stakeholders to solve the information asymmetry between the different parties. Therefore, disclosure becomes an extraordinary compass to understand the accounting system's development in a country such as Algeria. Accounting as a practice has always been about two sides of the same coin, the ability to track past progress for companies, and a tool to disclose information to other parties. Obviously, Disclosure is important because it has a direct impact on the cost of capital and capital allocation (Soderstrom & Jialin-Sun, 2007).

Many believe that Algeria simply needs to introduce the IFRS for SME rather than the full IFRS to solve the problem. The SME-IFRS has been a response for the need for more practical accounting standards for small companies that do not necessarily need sophisticated accounting practices. This also comes as a response to users of financial statements made by SMEs, because it is well established, especially in Algeria, that the accounting of SMEs can vary from good to extremely mediocre, which renders the disclosure unreliable, such companies do not necessarily have the skill or the competency to elaborate a reliable and transparent disclosure. New and better standard could help companies and stakeholders to achieve better disclosure and decision-making. Disclosure at the level of SMEs became such a concern that state owned banks in Algeria rely on the backup rather than on the financial data or performance to grant loans. Therefore, better disclosure could tremendously ameliorate the financial health of SMEs and grand them a solution for their financing problem.

The full IFRS has at least 3000 pages and does not take into account the size of the company; it takes into account the public responsibility, while the SME-IFRS is only 200 pages. The IFRS requires more elements for the reports that could reach more than 70 pages, when IFRS-SME only requires 15 pages, which makes the accounting practice more flexible for these type of companies. Nevertheless, we think that it is a bad idea. First, the IFRS/SME, despite being directed toward simplification, remains as complex as the full IFRS, as a result, very few countries have adopted it. IFRS is quite complex, it will be a big disadvantage for SMEs as they will be hit by large transition costs and the level of complexity of the IFRS. Another major disadvantage of converting to the IFRS, is the fact that it would make the IASB (*International Accounting Standards Board)* the monopolist in terms of setting the standards, and Algeria has always shown a repulsion when it comes to outside influence. The cost of the change is tremendous, for example: The total cost of transition for the US companies will be over $8 billion and one off transition costs for small and medium sized companies will be in average $420,000, which is quite a huge amount of money to spend for companies. We can take the example of the EU: only over 7000 listed companied adopted IFRS from 2005 to this day, there were still more than 7000,000 SMEs in EU, which preferred their national version of reporting standards (Jordan). This contradicts the aim of the EU and partly of IFRS in implementing single international reporting standards.

Paradoxically, IFRS and SCF standards force practitioners to change their accounting reflexes to adapt to the new financial accounting culture, which favors the shareholders and the processing of financial

information, in a country where investor culture is absent. The globalization of the economy has shown the need to absorb and adapt to international IFRS standards. But we, as citizens, have not seen any signs of globalization whatsoever in Algeria. Algerian companies do not feel the need to participate in foreign financial markets because there is no channel toward them. Innovation in necessary to create change, and it requires many conditions to successfully immerge. We are not trying to promote the statu quo, but it is a fact that the financial culture in Algeria is far from being shared by the locals.

3. Translation issues :

Before further development, we need to precise that the transition from Arabic to English in the elaboration of this paper according to the goals of the symposium had many implications, since there are noticeable differences between the definitions; the concept of accounting disclosure is not common in scholarly researches, at all. The concept of disclosure in accounting has two meanings, the first one is specific: strictly speaking, it ***refers to the additional yet extremely pertinent notes that need to be added to the financial statement, the additional information attached to an entity's financial statements, usually as explanation for activities, which have significantly influenced the entity's financial results***. In this sense, "disclosure" is parallel to the concept of the "**recognition**", which refers to the actual ***accounting elaboration, the recordation of a business transaction in an entity's accounting records***. The second one is the general definition and refers to the divulgation of unbiased data and information to the public or stakeholders. With these definitions, we had some difficulty to really define ***accounting disclosure*** (as understood in إفصاح) using the English definition. In our context, accounting is the theme, yet disclosure, with modern meaning, would be addressed more as ***financial*** disclosure (FD) rather than solely accounting (AD), especially since a global financial transition occurred. Furthermore, most research paper refers to financial disclosure rather than accounting disclosure. Therefore "accounting disclosure" somehow kills the purpose of financial liberalization and transition. Disclosure is also about giving stakeholders data and information before it is known or discovered by the media or third parties; which makes the stakeholder theory and the transaction costs the main theories when it comes to disclosure. However, a large part of the relationship between legal authorities and corporation revolves around opportunism and game theory.

Interestingly, "accounting disclosure" (AD) as a theme makes a lot of sense and perfectly fits the context of our country, by the fact that Algeria has little progression in finance compared to developed countries.

Using the theme of accounting disclosure rather than financial disclosure is an indirect confession that Algeria has not fulfilled the condition for a financial transition. In this context, AD would either refer to the disclosure practice of notes as done according to accounting standards and practices (specific definition), or as accounting practices done through standards directed toward better disclosure of information to stakeholders, in other words, **purely accounting considerations of disclosure, regarding recognition or other accounting practices as bonded by the standards (general definition)**. The latter definition seems to be the fittest; therefore, we need to discuss how accounting should be done for better disclosure toward stakeholders within the context of Algeria. We need to keep in mind that:

A directive from a standard becomes a disclosing principles when it affect what the stakeholder can see, how he can interpret it, and what decision he can make from it.

The word "practice" is important here, accounting has been a very technical field where field considerations are as important as the conceptual frame, as such, the theory is not as important as it could be in other fields. The biggest mistake, as seen in the Algerian politic and academic fields, is the abuse of stereotypical solutions, plain formulation that do not involve any real technical knowledge or expertise. If talking less about finance seems like reducing our scope, it enhances the deepness of the theme of accounting. AD should be the base of the FD and financial transition. The financial disclosure operation is a very large set of considerations, the concept of finance itself draws on some complexity, and the accounting part is a core in this process but remains in its boundaries, the boundaries of its practice.

As we said before, AD is a little counter intuitive since we talk more about FD in modern researches and policies. Because of this, it will be unlikely that we would talk about matters such as the "Management Discussion and Analyses" part we can find in annual reports since it involves more financial and extra financial elements. By definition, the standards not only help enhance the accounting practices, but as we could see with the new standards, it reaches better disclosure. However, several other mechanisms work along the classical accounting disclosure process and remain necessary, such as external and internal auditing. We mean by classical accounting, the very core of the practice of accounting as studied and used by most companies regardless of their size. This practice does not involve the sophisticated disclosure we meet in annual reports, but it is more related to the accounting cycles of common companies as a brut set of accounting and fiscal data.

There is enough literature about the difference between recognition and disclosure, for example, (Müller, Riedl, & Sellhorn, 2012) : investors find recognized items more pertinent than disclosed items. Because recognized items have greater reliability through increased precision, it forces firms to estimate the magnitude of the item as a point estimate. While a firm may disclose the effect of an event within a range, it can only recognize a singular value. As it appears, the greater flexibility in disclosing, the less precise range estimate a company has the discretion to disclose. Disclosed values may contain a greater amount of noise than recognized values, which makes disclosed values less reliable than recognized values. The practices do not appear in the same way in Algerian SMEs or on the Algerian corporations. According to many sources, the annex, which contains the notes, explanations and hypothesis used for the recognition, a very important part of any financial report, is not used at all. In the context of subsequent events, disclosing firms can exercise more discretion than more restricted firms, therefore, they can choose to avoid and manipulate the quantification of any event. **We can therefore conclude that one of the main themes and the first concern in the revision or actualization of the SCF or any accounting system is the amount of discretion we should allow companies and accountant to have.**

4. Accounting wisdom

The SCF can be qualified as a "hybrid" accounting system because it used the conceptual framework of the IFRS/IAS and the principles of the French PCG. The goal of the Conceptual framework is to create consistency between standards while the principles dictate how recognition must be done. Interestingly, from an accounting point of view, IFRS and the USGAAP are more oriented to investors, when the older version of the PCG and the SCF (despite what it claims) alike are clearly directed toward the collectors. In general, there are more than 63 differences between the two accounting systems.

Many differences are easily noticeable; first of all, while a loss is often permanent, the value of an asset may increase again if the impairing factor is no longer present. PCG does not allow companies to re-evaluate the asset to its original price in these cases. In contrast, IFRS allows some assets to be evaluated up to their original price and adjusted for depreciation. In addition, we can observe that the IFRS has less options then he French GAAP, which means less discretion for the accountants, which is good and bad in the same time.

When it comes to the benefits of the IFRS, it promises a more efficient disclosing methodology, with more accurate, timely and comprehensive financial statement information that is relevant to the national

standards, which could encourage countries to adopt these standards, we can mention many points, for example: The IFRS reflects on economic substance more than legal form. This helps the companies and stakeholders to have a true and fair view of the companies' transactions. Recognizing the loss immediately is one of the key features of IFRS as it is not only the benefit for the investors, but also for the lender and other stakeholders within the company. The article of (Boulerne, Sahut, & Teulon, 2011), as many others, suggest that the book value of different assets for European listed firms is higher under IFRS than Local GAAP and has more informative value for explaining the price of the share and stock market returns. European investors, however, consider the financial information conveyed by capitalized goodwill to be less relevant under IFRS than with local GAAP.

The IFRS has led to better accounting practice as many articles suggest, such as (Glaum, Baetge, Tatjana, & Grothe, 2013) ; (ashbaugh & Pincus, 2001) suggest that adopting IAS is positively associated with the reduction in analyst forecast errors. However, many more others portray inconclusive results. Personally, we think that the cause of better disclosure in accounting has its root in the event, in the effort put to understand accounting expertise and its consequences on the field, rather than the IFRS itself. We think that Algeria does have the right accountants to perform such task; we only need to identify what need to be taken care of, for starters, discretion and the ability to perform an accounting method. We strongly agree with (SUNDER, 2011) that states and summarize our own thoughts as it follows:

The links among better financial reporting, better markets, and better economy and society are arguable, but they remain poorly understood. The addition of IFRS to the set of available alternatives may improve these linkages, but granting them monopoly status does not. Claims that the universal adoption of IFRS as a single set of high-quality principles-based standards will yield global comparability are overblown....An IFRS monopoly is evolutionarily disadvantageous in that it eliminates the opportunity to compare alternative practices and learn from them. The vociferous campaign in support of IFRS monopoly is reminiscent of the 1990s campaign in support of the now-discredited 'Washington Consensus'.

Knowing this, we are sure that Algeria will most likely never adopt the IFRS. Having a universal metric is not the same as creating a homogenous accounting system, the contextual disadvantage and advantages must be studied within the country, and this depends on the ability to gather the expertise needed. Skill and competency are the key elements, but the Algerian government just did not allow such expertise to express itself, the body responsible for accounting reform is part of the financial ministry rather than an

autonomous and well-structured institution, the symposium was a chance to finally let the most important actors speak. The accounting actualization is a continuous process and should be institutionalized as a complete part of the government that has a schedule and goals planned over a long periods of time and follows the rest of the development program of the country. We doubt that we can enhance the accounting system without a complete reorganization of the economical, political and financial system as a whole. Such symposiums must become a routine in Algeria, because any change involves discussions and communication, to create synchronization and synergy.

Another difference between the use of IFRS and the SCF and a problem encountered when it comes to apply the international standards in Algeria is the application of fair value, value in use and useful life. Under fair value accounting, a company resets the prices of certain assets on its balance sheet every quarter to reflect changes in the market price; thus, called "mark-to-market accounting". in the absence of a real market on which to base assessments, deferred taxes, the breakdown of immobilizations, the residual value to be used for the valuation of fixed assets, the discount rate, the materiality threshold for the assessment of errors are very difficult to estimate for local companies. Many accounting recognitions rely heavily on estimations: during revaluations, impairment tests assigned to assets (tangible and intangible), valuation of provisions in liabilities, calculations of pension commitments, valuations of financial instruments and derivatives, there is a large need for various data. In the case where a rate is used, the estimation will require complex mathematical calculations. Fair value also affects securities, derivatives, investment property. Without the necessary data, the Algerian company will not be able to give a real and fair value of its assets. The company, during the impairment test of assets, implements a reasonable approach, provides appropriate information on the assumptions used, but also on the uncertainties that remains, and this requires an effort by Algerian companies to set these estimations, especially if they have to conform to high disclosure standards. The fair value aims to better disclose the cash flow a company has, with such cash flow are used to determine most financial numbers investors need for decision making in stock markets.

When we talk about estimations, Judgment becomes clearly a part of accounting, for example when depreciation periods cannot be set arbitrarily in a rapidly changing technological world; we cannot externally dictate warranty estimates or provisions to be made systematically. The extensive judgment has been required due to the absence of industry related guidance, which created gaps and inconsistencies in

the accounting system. Moreover, this is another reason for the lack of comparability and inconsistence. However, IFRS explains that companies must disclose the hypothesis used for their estimations that could create significant deviation in the future, especially in the absence of a market for a fair valuation, as established in the standards IAS1.

At this point, we know that subjectivity and judgment are a part of accounting; their impact is so present within the context of the previous estimations that the PCAOB (the public company accounting oversight boards) had to set a terminology with the term of critical accounting estimates. According to the PCAOB's official website, Critical accounting estimates are accounting estimates where (a) the nature of the estimate is material due to the levels of subjectivity and judgment necessary to account for highly uncertain matters or the susceptibility of such matters to change and (b) the impact of the estimate on financial condition or operating performance is material. **According to** (Jaijairam, 2013)**, the IFRS takes into account the difficulty to reach good estimations:** Determining the true market value of an asset is sometimes controversial, especially for assets that do not have active and liquid markets. By definition, the fair value does not need the existence of an active market. In case of market inexistence, IASB offers guideline that looks at the type of assets or liabilities. For instance, for property, plant and equipment, depreciated replacement cost is recommended if market based evidence is unascertainable.

If we understand the difficulty and the uncertainty of the estimation in Algerian companies, we understand the difficulty of pertinent disclosure accounting data for stakeholders. Different Interpretations will arise with different judgments; therefore, the IFRS has set to make sure that the hypothesis of the judgments is stated, but such step is not very present in Algeria, mostly because it is not requested or needed. Nevertheless, the good side is that there is different but limited amount of transaction types, which means, no matter how difficult the elaboration of the accounting systems seems, there is an end to it.

The elaboration of the accounting system will be automatically reflected in the practice, as we have seen with the fair value. Therefore, the choice of using the fair value or not, the instant loss recognition or not, will be by the hands the experts that come to conclusive results through their debate, considering the context of the use of such methods. Only such high expertise and competency could grasp the pertinence of a standard according to the Algerian context. Such choice must not only be about forcing companies into restricted rules and principles, but to identify the different possibilities and opportunities of

discretion, and their ability to perform the accounting task with ease and efficiency. With each element treated we must understand and indentify the different problematic: why are using this specific rules, what can the accounted convey, in what can it be malevolent, what can the investor understand from it...Etc. This is real accounting engineering. We can also refer to it as "accounting wisdom", because there is genuinely a large amount of theoretical and field experience needed to be able to precisely decide what kind of process is more suited for the situation. Such wisdom comes from the experience of many different scenarios over time within different situations. When we talk about such engineering, the cultural and historical environment must be taken into account, for example, the US are overly litigious, which required very well established rules from the US GAAP and not vague principles.

Such discretion however was an issue for the old IAS standards, because in general, the standards gave too many *options* of discretions. For example, IAS 19 for employee benefits previously known as the standards for retirement benefits in the financial statements of employers, has been a subject of debate for the large amount of options granted and the non-comparability issues. After a long process of revision and research, the new standard leaves no option at all for the companies to choose. However, leaving enough option is necessary for better representation. Once again, we must understand the different situations from the point of view of the company, its strategy and its own financial representation. The most common option are two: historical cost and just value in valuations. The difference in valuation, if framed as liabilities or as assets, could create large incoherencies and anomalies. Such difference can give us an insight on the company's management as well and how investors would prefer to receive in interpret the data. The excellent book of (Tort & Escaffre, 2012) gives a good example: A real estate company can actively manage its real estate assets by carrying out frequent arbitrations or, on the contrary, favor long-term holding and the collection of rents on long-term contracts. In the first case, the most useful information for the investor to assess performance and future cash flows will often be the fair value of the buildings, in the other case many investors will prefer the historical cost. They also point out that we should not confuse between the accounting option and management/financial options. Companies have many ways to finance itself, and each financial option has a way or different ways to be recorded through the available accounting options. Financially, management relies on accounting practices, therefore if aggregate needs to be explained and agreed upon when interpreting the numbers and the strategies, then changes in the aggregates conception changes the disclosure practices. When we talk about the principle

of pertinence in accounting, we understand that stakeholders must be able to use the data in taking their decision, which means, we need to describe such decision-making and what data are needed in order to elaborate an accounting system that has better disclosure.

If we take the example of fair value to understand how an accounting system should be created or modified, we need to ask ourselves the right questions. First, why use the fair value over the historical value? Then we should ask several other questions:

1. What is its effect on disclosure?
2. Can corporation perform it?
3. Does it cost them too much?
4. How much discretion do they have?
5. How can stakeholders interpret it?

While the historical cost eliminates uncertainty from the initial valuation decision, it creates uncertainty in future periods about the true value of asset. The proponents of fair value accounting consider the historical cost accounting less volatile not because it is superior but because it provides a company's results that are not based on possible subjective appraisals or some other valuation methods. Each accounting element must be treated with this methodology. Even if are stating the obvious, we can never state how important such expertise is. Algerian companies use the historical cost because it is easier and because the utility of using the fair value is inexistent, hence our analogy of a multiplication table. Algerian companies do not want to make it hard on themselves; if a classical method does the job, then they will not change their usual habits even new methods appear, unless the award for such change is salient. A long part of the texts dedicated to fair value concerns the valuation of stocks and securities, instruments that do not exist in most Algerian companies.

Another example is that the IFRS-SME users have the obligation to value their R&D expenses as charges, which negatively affect their net income. The banks and stakeholders must be aware of such impact if they want to really understand the situation of the company, and to do so, they require an accounting expertise and culture structured by our Algerian accountants. We can take the IFRS as an example again, when companies struggle to determine the period for the Goodwill, companies have the right to set it at 10 years. This is what we mean by taking into accounting the real practice; the accounting system must understand the practice from the point of view of accountants and companies and the difficulties they can

encounter. The Algerian ONCA should draw inspiration from such thinking and norms without imitating them blindly. The goal of an accounting system is to display the reality of the company, not only its leverage or income, but its strategy, the difficulties that it is facing, the different risks, which means the accounting system, has to suit the accounting practice of companies as well as the needs of the stakeholders. This is important because it holds a third point: interpretation. Stakeholders need to be able to understand and interpret correctly. We must not fall in the trap of asking companies too much when it comes to disclosure because it involves heavy costs. We could always say that companies can always disclose more of their financial performance and in a better manner, but they do not have to undergo this disclosing process as a restriction for their daily activity and their competing ability.

Accruals are another example we can mention, stakeholders need to have enough accounting culture to understand the impact of non-cash accounts and accruals on income. Accruals have such an importance that a phenomenon was named after their impact on stock prices : the accrual anomaly. High accrual stocks are often connected with small-capitalization, some liquidity issues, and high transaction costs. The phenomenon occurs when investors are fixed upon earnings and fail to pay attention separately to the cash flow and accrual components of earnings. The cash-flow component of earnings is a superior and better forecaster of future earnings if we would compare it with the accrual component of earnings. Investors who are not able to distinguish between actual earnings and accruals can become overly optimistic about the prospects of firms with high accruals. The company can disclose enough data, but its form might not be adequate for the stakeholders.

5. Disaggregation and displaying as a part of disclosure:

If we remember that:

A standard becomes a disclosing principle when it affects what the stakeholder can see and what decision he can make from it.

It will become obvious that when we talk about disclosure, we ultimately talk about **displaying**, what clearly appears to the eye while reading the financial statements. An excellent article of (Chen, Miao, & Shevlin, 2015) analyses the use of disaggregation in identifying the quality of disclosure, we believe that disaggregation is the very core of our subject. Disaggregation aims to reach the effective and representative existence of an asset or a liability, this does not mean disclosing the brand of the new machine the company bought (even if the information could be pertinent to someone) but to reach the

level of pertinence required for decision-making. We know that many costs come along for the corporation during the recognition, as well as for the investors/analysts during the analysis interpreting process. They show empirically that better disaggregation procures better information, thus, reducing information asymmetry, better precision, mitigating mispricing, better valuation, enhancing the company's credibility, lower forecast dispersion and better accuracy, and reduces the manipulation of numbers. Managers tend to display more aggregated data to reduce the scope of verifiability and scrutiny in order to guide investors' attention to bottom lines only or to hide easily bad numbers. For example, research has shown that managers opportunistically shift expenses from core expenses, such as cost of goods sold and SG&A expenses, to special items (Mcvay, 2006). We can even deepen our understanding about accounting and disclosure by adding a new question:

- What is the effect of a new standard on what the stakeholder can **see**?

Here intervenes the cognitive capacity to analyze aggregates from a visual inspection.

We can take many different illustrations from the financial statements of Algerian corporations as dictated by the SCF. For example, we can present the financial expenses and income for a construction company (BTH) company as we can find in its income statement:

Table 1: income statement aggregates for financial elements

Account	Period 2017
Financial charges	160.70
Financial expenses	168438.43

Source : extracted from the financial statements of a local company

As we can see, finance income and expenses are aggregated and do not express what kind of charges or incomes are in the aggregates. Even if we consider such aggregates as the normal form (since we can find it with the same representation in most incomes statements), it is clear however, that such form can be used elsewhere with different intents. Nevertheless, in this case, we can easily guess that the charges are the interest expenses. We can take another example from the same company when it comes to their noncurrent assets:

Table 2 : the asset part from the balance sheet

assets	2017	2018
Non current assets		
Intangible assets	0,0	0,0
Tangible assets		
Lands	0,0	0,0
Building	0,0	0,0
Other tangible assets	1694529,64	1252478,64
Financial assets		
Other immobilized securites	0,00	
Loans and other non-current financial assets	873448,52	873448,52
Deferred taxes	0,0	0,0

Source : extracted from the financial statements of a local company

As we can see, the aggregate conceals the nature of the accounts while the usual accounts (buildings, lands...etc) are all O, it might be not important, but the fact that we can have enough discretion to "hide" several accounts within the aggregates shed light on the very core of accounting disclosure. While the first two accounts are specific and the most used assets in companies, the most valuable account is an aggregate, it doesn't mean the company is hiding drugs money as assets, it just imply that displaying and disclosure are linked.

The same goes for the current assets:

Table 3 : liabilities from the balance sheet

	2018	2017
Current liabilities	17073176	10093240
Clients	125408308	10377323
Other debtors	0,0	0,0
taxes	0,0	0,0
treasury	10618413	21909888

Source : extracted from the financial statements of a local company

In here, other debtors and the treasury can be disaggregated into different sub-accounts. This is just an example, major stakeholders won't care for the number of aggregates, but it shows that the display plays a role, and that such display is affected by the chosen standards. As we can notice, the SFC display is very different from the IFRS display/US GAAP display, for those who have a decent accosting culture, they recognize the fact IFRS might contain more aggregates.

We cannot expect the same level of disclosure when we talk about SMEs rather than big corporations, because size creates clear categories when it comes to their accounting. The number of stakeholders change and the required data changes as well. Since there is no active stock market, we can therefore reject the investors as stakeholders. Suppliers as important, but only require to be paid and do not look for extensive data. This leaves two real stakeholders for common companies: the banks and the government. The bank creates incentives that vary enormously when compared to the ones created by the stock markets, even if the banking system is gluttonous when it comes to financial data, the companies might not be as willing to disclose their data, as they should be. As for bigger companies (including the large state owned companies such as Sonatrach) the accounting disclosure is indeed much better and much more documented.

6. Solutions

After our development, the solutions for a better accounting system and better accounting disclosure become clearer, and could direct a better methodology for future works:

First of all, Algeria absolutely needs to enhance its financial sphere, because such sphere has its own specific dynamic that could push the accounting system to a better application and a better understanding. A new type of environment could be created in Algeria with different institution and incentives, but adapted to its own needs and that does not require the external influence of international standards. However, the current sphere is still dependent on a very limited accounting system, and we believe we should not initiate initiatives toward the financial sphere until we build an accounting system that is sufficiently efficient. The accounting system need a different intervention compared to the financial sphere and requires the competency and the skill of our Algerian accountants. The financial sphere doesn't just rely on the financial market, it includes many financial institution and processes. We think that the SCF must follow the development sequence of Algeria's economy and society, since we don't have a real market yet, we should focus on making better basic functions of accounting. And for that to happen a very old goal must be achieved, as Malek Bennabi would put it, the fulfillment of determinants regarding a better cultural background.

We suspect the absence of great focus on the planning regarding the use and the consequences of a new accounting system, a logic of group work project is needed for such elaboration because it procures the

necessary commitment from all-important actors on all levels. We believe that our accountants are skilled and experienced enough to elaborate standards inspired by their own experience, by the literature or by the experience of other countries, an efficient accounting system adapted to the current needs. The greatest mistake is to work within a much-closed group and reduce the number of actors in the project, or underestimate the importance of such reform or the amount of effort needed to complete the task.

Conclusion

This paper sheds light on the real context of accounting systems, specifically the Algerian SCF, and the determinants and consequences of its use and its actualization. The SCF follows the environment it evolves in, the change of the accosting system starts when decisions are taken, such decision are taken by high level of the government, and the government is supposed to be representative of the will of the people and the companies. A political commitment needs to take place to answer the currents needs of the companies when it comes to efficient accounting recognition and stakeholders when it comes to better disclosure. The transition and the actualization require large funds that only the government can procure. The accounting system requires the skills and the expertise of Algerian accountants to form the conceptual frame for a system that is pertinent in its use.

Bibliography

Alwardat, Y. (2019). Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investors' Perceptions of the Quality of Financial Reporting: A Literature Review. *Accounting and Finance Research* , 201.

ashbaugh, H., & Pincus, M. (2001). Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings. *Journal of Accounting Research* , 1.

BOUBIR, D. (2019). Synthèse des observations et propositions sur le contenu du manuel collectif du CNC portant SCF. *El Mouhasib* , 31.

Boulerne, S., Sahut, J.-M., & Teulon, F. (2011). Do IFRS provide better information about intangibles in europe ? *Review of Accounting and Finance* , 1-6.

Bova, F., & Pereira, R. (2012). The Determinants and Consequences of Heterogeneous IFRS Compliance Levels Following Mandatory IFRS Adoption:Evidence from a Developing Country. *JOURNAL OF INTERNATIONAL ACCOUNTING RESEARCH* , 1.

Chen, S., Miao, B., & Shevlin, T. (2015). A New Measure of Disclosure Quality: The Level of Disaggregation of Accounting Data in Annual Reports. *Journal of Accounting Research,* 1.

Glaum, M., Baetge, J., Tatjana, A., & Grothe, O. R. (2013). Introduction of International Accounting Standards, Disclosure Quality and Accuracy of Analysts' Earnings Forecasts. *European Accounting Review* , 1-10.

Jaijairam, P. (2013). Fair Value Accounting vs. Historical Cost Accounting. *Review of Business Information Systems* , 1-6.

Mcvay, s. (2006). earning management using classification shifting : examination of core earnings and special items. *the accounting review* , 501.

Müller, M., Riedl, E. J., & Sellhorn, T. (2012). Recognition versus Disclosure of Fair Values.

Soderstrom, N., & Jialin-Sun, K. (2007). IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review. *European Accounting Review* , 3.

SUNDER, S. (2011). IFRS monopoly: the Pied Piper of financial reporting. *Accounting and Business Research* , 1-6.

أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

The basis and requirements of accounting disclosure of financial instruments according to International standards for financial reporting

طالب دكتوراه. موسي عبد الكريم /جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر
طالب دكتوراه. الأطرش أسامة /جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
طالب دكتوراه. خيزار منصف /جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر
Moussi Abdelkrim/ University of Mouhamed khidher -Biskra / Algeria
Latreche Oussama/ University of Mouhamed khidher -Biskra / Algeria
Khaizar Mouncef/ University of Mouhamed khidher -Biskra / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وذلك من خلال ما جاء به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07، و تحديد طرق القياس المتبعة في تقييم الأدوات المالية. وتتمحور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في: ما هي أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تجميع وعرض الأدبيات الخاصة بالإفصاح المحاسبي، وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها. أن الهدف الأساسي من عملية الإفصاح هو توفير المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية. كما تم التوصل أيضا إلى أنه يتم تصنيف الأداة المالية على إنطلاقا من الغرض من اقتنائها بالإضافة إلى الاساس المتبع في عملية القياس. حيث أن الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية يمكن مستخدمي القوائم المالية تقييم أهميتها في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل. كما يجب الإفصاح على جميع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.

الكلمات المفتاحية: الأدوات المالية، المخاطر المالية، القيمة العادلة، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، معايير المحاسبة الدولية.

Abstract:

This study aims to clarify the basis of accounting disclosure of financial instruments and its requirements according to the perspective of the International Accounting Standards Board (IASB), and that through the provided instructions and requirements on IFRS 7, With the determination of measurement methods in the evaluation of financial instruments, The main research problem is based on the following question : what are the basis and requirements of accounting disclosure of financial instruments according to International standards for financial reporting?

The study relies on the descriptive analytical approach the research used descriptive approach to show the scientific literature on accounting disclosure, and an analytical approach to analyze the requirements of accounting disclosure of financial instruments according to international standards for financial reporting. The study reached several results and concluded that the accounting disclosure process aims mainly to provide financial information to financial statements users, the study also concluded that the financial instrument is classified on the basis of the purpose of its acquisition in addition to the basis used in the measurement process, whereas the accounting disclosure of financial instruments made financial statements users able to evaluate its importance on the balance sheet and income statement, The research also found that all risks arising from financial instruments should be disclosed.

KeyWords: financial instruments, financial risks, fair value, financial statements, accounting disclosure, International Accounting Standards.

مقدمة:

في سنة 2001 تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث تولى مهمة تطوير معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلغاء بعض المعايير أو إضافة معايير جديد، ومن بين المعايير التي تبناها مجلس معايير المحاسبة الدولية "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7: الأدوات المالية: الإفصاحات" الذي تم إصدارة سنة 2006 حيث جاء ليحل محل معايير المحاسبة الدولية IAS 30 و IAS 32 ويحتوي على تفسر لمتطلبات الإفصاح على الأدوات المالية في التقارير المالية للمؤسسة، كما أصدر بعدها "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9: الأدوات المالية" وأجبر العمل به إبتداءاً ومن سنة 2018، حيث جاء بأسس تصنيف وقياس الأدوات المالية.

مشكلة الدراسة:

منذ تأسيس لجنة المعايير الدولية سنة 1973 وهي تعمل على ترقية وتطوير مهنة المحاسبة حتى تم استبدالها بمجلس المعايير المحاسبية لتولى على عاتقه مهمة تطوير المهنة، ومن بين عناصر القوائم المالية التي قام باصدار معايير متعلقة بها "الأدوات المالية"، وعليه تم وضع الإشكالية التالية لهذه الدراسة: **ما هي أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟**

التساؤلات الفرعية.

1. فيما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي؟
2. ما هو الأساس الذي يتم من خلاله تصنيف الأداة المالية؟
3. ما هي أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية؟

أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على الهيئات الدولية المنظمة لمهنة المحاسبة.
2. عرض تصنيفات الأدوات المالية في القوائم المالية.
3. تحليل متطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في ما يلي:

1. تساهم هذه الدراسة في توضيح أسس تصنيف الأدوات المالية.
2. تعزيز مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية.

المحور الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

تعريف الإفصاح:

تم إعطاء عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي وكلها تصب في إظهار وتقديم معلومات للأطراف الراغبة في الحصول عليها، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

الإفصاح المحاسبي هو " إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في اتخاذ القرار الرشيد" (السيد، 2014، صفحة 29)

كما تم تعريفه على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"

وعرفه gvali khadadadi و soheila khazami واخرون على أنه نقل وعرض المعلومات الاقتصادية للمؤسسة المالية منها وغير المالية أو الكية وغيرها من أشكال المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة (p. 156) .

ومن مايلي يمكن تعريف الإفصاح على أنه عملية عرض جميع المعلومات الاقتصادية للمؤسسة والتي تظهر الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، في شكل تقارير سنوية وذلك كي يستفيد منها مستخدمي هذه التقارير كل حسب رغبته في استعمالها، ويشترط أن تكون المعلومات المفصح عنها على عنصر ملاءة لمستخدمي هذه المعلومات وتمثيل الوضعية المالية للمؤسسة بصورة صادقة.

أنواع الإفصاح:

للإفصاح المحاسبي العديد من الأنواع كل حسب طبيعة وحجم المعلومات المعروضة، نذكر منها: (شاهد و دفرور، 2016، صفحة 154)

أ. **الإفصاح الكامل (الشامل):** يعني شمولية التقارير المالية ومدى تغطيتها لجميع المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لمستخدمي هذه التقارير.

ب. **الإفصاح العادل:** يتم الإفصاح فيه على المعلومات المالية بالشكل الذي يضمن عدم الانحياز إلى فئة معينة دون الأخرى، وذلك من خلال مراعاة مصالح هذه الفئات بشكل عادل.

ج. **الإفصاح الكافي:** يتم الإفصاح فيه على الحد الأدنى من المعلومات المالية في القوائم المالية، حيث لم يتم تحديد الحد الأدنى من المعلومات إذ يختلف بشكل كبير حسب المصالح والاحتياجات.

د. **الإفصاح الملائم:** " هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها"، حيث أن لا يهم فقط الإفصاح عن المعلومات، بل الأهم من ذلك أن تكون ذات أهمية ومنفعة لمستخدمي القوائم المالية في عملية التنبؤ واتخاذ القرارات.

هـ. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح على المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرار، يمكن هذا النوع من الإفصاح من الاستغناء عن اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات الشركة.

و. **الإفصاح الوقائي:** يرتكز على الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لمستخدميها، حيث يهدف إلى حماية المستثمرين أصحاب القدرة العادية والمحدودة في قراءة التقارير المالية.

الشكل رقم 01: أنواع الإفصاح المحاسبي

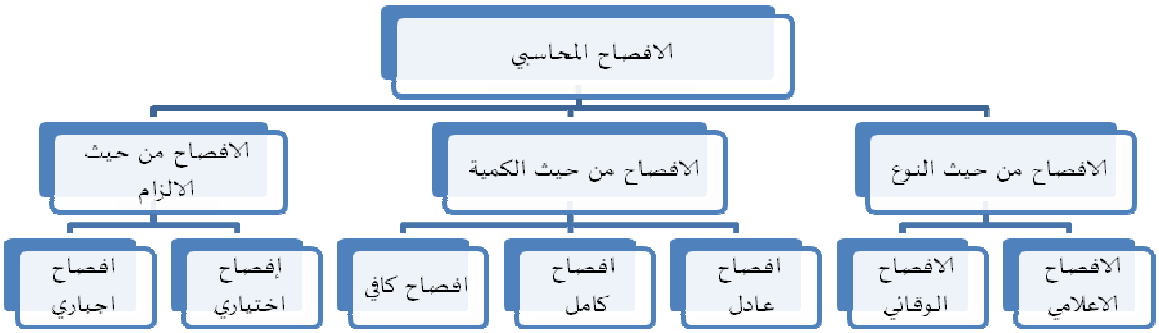

المصدر: سيدي محمد ولد عباد، (2018)، أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا، أطروحة دكتوراه، صفحة 75

شروط الإفصاح: تتمثل أهم الشروط التي يجب مراعاتها في عملية الإفصاح في ما يلي: (قسوم، 2019، صفحة 418)

- مراعاة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد المعلومات؛
- "قابلية المراجعين الخارجيين للمساءلة أمام المساهمين"؛
- إتاحة المعلومات المختلفة بصورة عادلة مع الأخذ بالاعتبار أهميتها النسبية وتوقيت عرضها؛
- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتشجيع الإدارة على توفير معلومات للمحللين للمهتمين والراغبين فيها.

أهمية الإفصاح:

إن الدور الرئيسي للإفصاح يتمثل في توفير المعلومات المالية و غير المالية لجميع مستخدمي التقارير المالية وخاصة أصحاب القرار كلُ حسب مستواه وخاصة منهم المستثمرين وذلك لتجنب الوقوع في المخاطر ، حيث يوفر الإفصاح المزايا التالية: (خضير، 2021، صفحة 111)

- يساهم في تخفيض عدم التأكد في الاستثمار ، حيث يوفر جميع المعطيات عن تغير أسعار الأسهم مما قد يساعد المستثمرين في عملية إتخاذ القرار.
- "الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيض عدم التماثل في المعلومات، والذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية".
- "يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب.
- "يساهم الإفصاح المحاسبي في حل مشكلة الوكالة لما يوفره من معلومات تسمح باستمرار العلاقة بين الإدارة والمساهمين."

مستخدمو القوائم المالية:

يلجأ العديد من صناع القرار أو المهتمين بأوضاع الشركة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، ومن أهم الراغبين في طلب المعلومات المحاسبية ما يلي: (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 8)

أ. **المستثمرون الحاليون و المحتملون:** وتتمثل أهم المعلومات لتي يحتاجونها في: المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات بيع و شراء الأسهم، توزيعات الأرباح، معلومات تساعد في تقييم كفاءة إدارة الشركة، معلومات حول التدفقات النقدية بالإضافة إلى معلومات أخرى مثل الوضع السياسي والاقتصادي للدولة.

ب. **الموظفون:** يحتاج الموظف إلى معلومات حول الأمن الوظيفي، معلومات حول الأجور والمكافئات، الترقيات وغيرها من المعلومات التي تساعد في تحسين أوضاع الموظفين؛

ج. **الموردون والدائنون:** يحتاجون إلى المعلومات التي تمكن من تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها؛

د. **العملاء:** يحتاج العملاء إلى المعلومات التي تساعد في مدى قدرة الشركة على التموين وضمان قدرتها على الاستمرار و تقديم خدماتها؛

هـ. **الحكومة ودوائرها المختلفة:** "تحتاج هذه الفئات إلى المعلومات التي تساعدها في التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة".

الجهات المسئولة على وضع معايير الإفصاح:

مجلس معايير المحاسبة الدولية: (IASB)

هو هيئة مستقلة من القطاع الخاص تم استحداثها سنة 2001 لتعوض لجنة معايير المحاسبة الدولية، تعمل على تطوير واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS.(IAS Plus)

الجهات الداعمة لتوحيد العمل المحاسبي: من أبر هذه الجهات نذكر

أ. **مجلس معايير المحاسبة المالية:(FASB)**

"يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي هو الجهة المخولة بإصدار المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبوله قبولاً عاماً (GAA)" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 4).

ب. **الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)**

"يهدف الاتحاد إلى تنسيق الممارسات المهنية المحاسبية على المستوى العالمي من خلال إصدار معايير دولية في التدقيق، المحاسبة الإدارية، وإرشادات أخلاقية وتشجيع التعليم والتطوير المحاسبي" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019).

ج. **المجموعة الأوروبية (EU)**

تأسست المجموعة الأوروبية سنة 1957 وتعتبر مجموعة تهدف إلى التنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الأعضاء والتي تشمل طرق عرض المعلومات المالية للشركات، طرق التقييم للأصول واستخدام مفهوم العرض الحقيقي والعادل في للأصول واستخدام مفهوم العرض الحقيقي والعادل في إعداد البيانات المالية. (مشكور، 2021، صفحة 22)

د. **الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين العرب:**

"تأسس هذا الاتحاد عام 1971، ويهدف إلى توحيد قوانين مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية. وقد أهتم هذا الاتحاد اهتماما كبيرا بالمعايير المحاسبية من خلال المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق الذي انشأ لجنة خاصة بالبحوث والمعايير المحاسبية" (مشكور، 2021، صفحة 24).

و. **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)**

تأسست هذه المنظمة 1960، حيث وضعت سنة 1976 دليل الإفصاح عن المعلومات للشركات متعددة الجنسيات، حيث إقترحت في هذا الدليل العناصر الرئيسية للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات. (مشكور، 2021، صفحة 22)

المحور الثاني: أسس القياس المحاسبي للأدوات المالية.

تعريف الأدوات المالية:

تعرف الأدوات المالية على أنها "أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما وإلتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019). ومنه فالأداة المالية هي عبارة عن عقد بين طرفين يؤدي إلى نشوء أصل مالي ومن أمثلة الأصول المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) نجد (النقد، أداة حق ملكية لمنشأة أخرى، حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي أخر، حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية...)، وإلتزام مالي مثل (إلتزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي أخر لمنشأة أخرى، أو تبادل الالتزامات مالية مع منشأة أخرى، عقود غير مشتقة وتتمثل في إلتزام منشأة مصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها، السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة...) وتتمثل أداة حق الملكية في الأسهم الممتازة، الأسهم العادية، الكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة. (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2021، صفحة 1190)

قياس الأدوات المالية:

يتم قياس الأدوات المالية حسب معيار الإبلاغ المالي (9) بطريقتين هما:

1. **قياس بالتكلفة المطفأة:** "هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحا منه دفعات سداد المبلغ الأصلي مضافا إليه أو مطروحا منه الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بعد ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق"(Amortised Cost)
2. **القياس بالقيمة العادلة:** تعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي تتم به مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة على أساس تجاري، (يوسفي و دريد، 2021، صفحة 314) حيث يجب قياس الأدوات المالية عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع وضع فرق في التقييم ضمن الأرباح والخسائر في قائمة الدخل. (النجار، 2013، صفحة 471)

تصنيف الأصول المالية: يفرق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) الأصول المالية إلى فئتين هما:

أ. **الأصول المالية التي يتم قياسها (لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة:** :تشمل الإستثمارات المالية في أدوات الدين (السندات) والقروض والذمم والتي سيحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق ولجمع التدفقات النقدية من فوائد أو تحصيل دفعات من القروض أو السندات" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 491) وباختصار يمكن تصنيف الأصل المالي ضمن هذه الفئة إذا توفر فيها شرطين هما:

- اختبار نموذج الأعمال: عندما يكون الهدف من اقتناء أداة الدين الحصول على قيمتها الإسمية بتاريخ الإستحقاق وليس لغرض البيع قبل تاريخ الاستحقاق وذلك للاستفادة من التغير في قيمتها العادلة. (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019)
- اختبار خصائص التدفق النقدي: عندما يكون لأداة الدين حق تعاقدي فوائد دورية ومستمرة في تواريخ محددة، أي تحصيل تدفقات نقدية دورية. (زرقط و لباز، 2020، صفحة 317)

ب. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (قائمة الدخل):

يتم تقييمها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر، (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019) وتتمثل في الأدوات المالية التي تقتنيها المنشأة لغرض المتاجرة وتحقيق أرباح وذلك من خلال ارتفاع قيمتها العادلة ويتضمن هذا الصنف من الأدوات المالية الاستثمارات المالية في (أدوات الدين، أدوات الملكية على أن يكون الغرض منها هو المتاجرة)، (بوسبعين، 217) كما يمكن أيضا تصنيف الاستثمارات في الأسهم التي لا يحتفظ بها للمتاجرة على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 492)

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا توفر الشرطين التاليين:
- إذا كان الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج الأعمال لغرض البيع أو الاحتفاظ به لتاريخ الاستحقاق من أجل تحصيل تدفقات نقدية، يمكن تصنيفه ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. IFRS) Standards and IFRIC Interpretations)
- الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) حيث تقيم بالقيمة العادلة والاعتراف بفروقات التقييم كجزء من الدخل الشامل الأخر ضمن قائمة الدخل. (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019)

المحور الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية

إن التنوع في الأدوات المالية التي ظهرت مؤخرا وتزايد التعامل بها وتداولها في الشركات، جعل المؤسسات والمرجعيات المحاسبية إلى وضع أسس و مبادئ لعرضها، قياسها والاعتراف بها وذلك كما جاء في معيار المحاسبة الدولي 39 ومعيار الإبلاغ المالي 9 على التوالي، كما تم إصدار معيار خاص يوضح أسس الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية والمتمثل في معيار المحاسبة الدولي للإبلاغ المالي 7.

نشأة الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية:

في سنة 1991 قام مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة بإصدار معيار بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية"، ثم في سنة 1993 تم إصدار معيار بعنوان "المحاسبة عن بعض الاستثمارات في الأوراق المالية". قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1995 بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم 32 " الأدوات المالية: العرض والإفصاح"، وفي سنة 1999 تم إصدار المعيار رقم 39 " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

وفي سنة 2006 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 بعنوان: الأدوات المالية: الإفصاح.

متطلبات الإفصاح على الأدوات المالية في قائمة المركز المالي:

الإفصاح على القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات التفسيرية.

أ. "الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بحيث تظهر بشكل منفصل ما يلي": (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2014)

- الأصول المصنفة ضمن هذه الفئة منذ الاعتراف الأولي.
- الأصول المالية بشكل اختياري ضمن هذه الفئة
- "تلك المصنفة بشكل إلزامي بالقيمة العالة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي (9) مثل الاستثمارات في الأسهم والسندات للمتاجرة".

ب. "الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 530).

ج. أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (أداة دين)؛ (أحمد النور، إبراهيم الصديق، و عبد الكريم الدود، 2017، صفحة 5)

د. إلترامات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة.

الإفصاح على إعادة التصنيف أو إلغاء الأصل المالي:

إذا قامت الشركة بإعادة تصنيف الأصول المالية إما من "التكلفة أو التكلفة المطفأ، بدلا من القيمة العادلة. أو من القيمة العادلة بدلا من التكلفة أو التكلفة المطفأة" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 514)، فعليها الإفصاح على مبالغ الأصول المعاد تصنيفها.

أما في حالة نقل الأصل المالي للغير مع الإبقاء على مخاطر وعوائد هذا الأصل فإنه ينبغي الإفصاح على "طبيعة الأصل المالي وطبيعة المخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي" (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 514).

متطلبات الإفصاح على الأدوات المالية في قائمة الدخل وحقوق الملكية.

يجب على الشركة (المنشأة) الإفصاح على عناصر الدخل أو المصروف أو خسائر الآتية في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات: (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2021، الصفحات 332-333)

أ. يجب الإفصاح على المكاسب والخسائر الناجمة عن:

- فروق قياس الأصول أو الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مع إرفاقها بتوضيح منفصل للمكاسب أو الخسائر للأصول أو الإلتزامات المالية المحددة على أنها كذلك عند إثباتها الأولي، "وتلك المكاسب أو الخسائر من الأصول أو الإلتزامات المالية المقاسة بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9" وبخصوص الإلتزامات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيجب على الشركة أن تقدم توضيح منفصل لمبلغ المكاسب أو الخسائر الذي تم إثباته في بيان الدخل الشامل الأخر والمبلغ الذي قد تم إثباته في الربح والخسائر.
- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ؛
- القروض والذمم المدينة؛

- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- الأصول المالية المقاسة التكلفة المطفأة.

ب. إجمالي إيراد الفائدة أو مصاريف الفائدة للأصول المالية التي لم يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أو الالتزامات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر.

ج. تحليل المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل والناتجة عن إلغاء الاعتراف على الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، مع توضيح منفصل للمكاسب و الخسائر الناتجة عن إلغاء إثبات هذه الأصول المالية، كما يجب أن يتضمن الإفصاح على أسباب إلغاء إثبات هذه الأصول المالية.

د. إيرادات ومصاريف الأتعاب (باستثناء المبالغ الداخلة في تحديد معدل الفائدة الفعلية) الناشئة عن:

- "الأصول المالية والالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"؛
- "الأمانة وأنشطة الاستئمان الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بأصول أو الاستثمار فيها بالنيابة عن الأفراد وصناديق وخطط منافع التقاعد والمؤسسات الأخرى".

الافصاحات الأخرى بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي 7

أ. على الشركة أو الكيان الإفصاح على أسس وطرق القياس المتبعة عند إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة وذلك لتسهيل فهم القوائم المالية لمستخدميها.

ب. على الشركة الإفصاح على جميع المعلومات التي تمكنهم من تقييم المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.

ج. يجب على المؤسسة الإفصاح على هدف إدارة الشركة أو المنشأة وإستراتيجيتها في التعامل مع المخاطر التي تقررَ التحوط منها وكذا تحديد كل من بند التحوط وأداة التحوط، كما يجب الإفصاح على اثر محاسبة التحوط على التدفقات النقدية. (عزي، 2014، صفحة 214) كما يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن أداة التحوط بالقيمة العادلة في بيان الدخل أو الدخل الشامل الأخر، بما في ذلك عدم فاعلية أداة التحوط. (طارق، 2017، صفحة 110)

د. يجب على المؤسسة الإفصاح على أنواع المخاطر الناجمة على الأدوات المالية مثل بيانات حول إمكانية تعرض لهذه المخاطر تكون مبنية على معلومات من أطراف في المستويات العليا في الإدارة بالإضافة إلى الإفصاح على المخاطر التركزات الائتمانية (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 537) وهي المخاطر التي تنشأ من عدم تنويع المحفظة المالية للمنشأة. (السيد فوده، عبد الفتاح سيد، و عطا الشامي، 2019، صفحة 54)

مخاطر الائتمان: يجب الإفصاح على كل فئة من فئات الأدوات المالية عن ما يلي:

أشارت المعايير المحاسبية إلى حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى المعلومات المتعلقة بتأثير المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتقييم تعرض الشركة للمخاطر الائتمانية كما يجب عليها الإفصاح حسب تصنيف المخاطر الائتمانية على مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية عن الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي، (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 537)

بالإضافة إلى بالمخاطر الائتمانية التي لا تظهر في القوائم المالية و بالتالي فإنه يجب الإفصاح عن هذه المخاطر، وكذا المخصصات الائتمانية المستخدمة لمواجهة هذه المخاطر، حيث يساهم هذا الإفصاح في إعطاء معلومات واضحة حول نشاط ومدى كفاءته، وكذا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة هذه المخاطر. (قاسم داود و مهدي كريم، 2006، صفحة 5)

مخاطر السيولة:

حددت معايير المحاسبة الدولية الإفصاح على مخاطر السيولة كما يلي: (المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين، 2019، صفحة 539)

- تحليل لتاريخ إستحقاق المطلوبات المالية غير المشتقة بما في ذلك عقود الضمان المالي؛
- تحليل لتواريخ إستحقاق المطلوبات المالية المشتقة؛
- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

مخاطر السوق:

يجب الإفصاح عن ما يلي: (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2021، صفحة 347)

- "تحليل حساسية كل نوع من أنواع مخاطر السوق التي تكون المنشأة معرضة لها في نهاية فترة التقرير"، توضيح أثر هذه المخاطر على قائمة الدخل و حقوق الملكية.
- الطرق والفرضيات المستخدمة إعداد تحاليل الحساسية.
- التغيرات في الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات المالية والغير مالية لمستخدمي القوائم المالية.
- تصنيف الأداة المالية يعتمد على الغرض من اقتنائها بالإضافة إلى الأساس المتبع في عملية القياس.
- الإفصاح المحاسبي على الأداة المالية يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهميتها داخل المؤسسة.
- بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية يجب الإفصاح أيضا على المخاطر المترتبة عليها.

الخاتمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي همزة الوصل بين المؤسسة ومحيطها سواءاً المحيط الخارجي أو الداخلي حيث يتم من خلاله عرض أعمال ونتائج المؤسسة المالية أو غير المالية، ولذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من القوانين تحدد ضوابط الإفصاح عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية، والأدوات المالية كغيرها من العناصر قام بإصدار معيار خاص يحدد كيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية، ولهذا وجب على جميع المؤسسات إتباع المعايير المحاسبية في إعداد وعرض قوائمها المالية وذلك لتوحيد العمل المحاسبي في المؤسسة وتسهيل عملية قراءة القوائم المالية من قبل مستخدميها، كما يتيح لهم ذلك عملية المقارنة بين نتائج المؤسسات في نفس القطاع أو المقارنة في نفس المؤسسة عبر سنوات مختلفة.

قائمة المراجع بالغة العربية:

1) إبراهيم جابر السيد. (2014). *الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية*. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
2) المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين. (2019). *خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT*. عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
3) المجمع الدولي العربي الدمقراطي للمحاسبين القانونيين. (2014). *خبير المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT*. عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
4) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2021). *المعايير الدولية للتقرير المالي*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
5) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2021). *المعايير الدولية للتقرير المالي*. الرياض: مكتبة الملك فهد.
6) إلياس شاهد، و عبد النعيم دفرور. (جوان, 2016). الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية* ، الصفحات 149-160.
7) تسعديت بوسبعين. (217). الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS. *مجلة التنمية الاقتصادية* (04)، الصفحات 279-291.
8) ثامر قاسم داود، و شيماء مهدي كريم. (2006). قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في تحقيق الافصاح المحاسبي بالمصارف العراقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* ، الصفحات 1-21.
9) جميل حسن النجار. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. *المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، 9* (3)، الصفحات 465-493.
10) حنان قسوم. (سبتمبر, 2019). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-. *التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون ، 25* (03)، الصفحات 413-433.
11) رفيق يوسفي، و حنان دريد. (02 جوان, 2021). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح دراسة حالة: المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale* ، الصفحات 312-325.
12) سعود جايد مشكور. (2021). *المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) (أطر نظرية وتطبيقات عملية)*. عمان: دار المناهج.
13) شوقي السيد فوده، سيد عبد الفتاح سيد، و مصطفى كمال عطا الشامي. (جانفي, 2019). الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7). *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، 6*، الصفحات 44-90.
14) شوقي طارق. (ديسمبر, 2017). محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133 . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، الصفحات 102-116.
15) عقبة خضير. (31 ديسمبر, 2021). دور الافصاح المحاسبي في تنشيط سوق الأوراق المالية -دراسة حالة سوق المال السعودي-. *مجلة العلوم الإدارية والمالية ، 01* (05)، الصفحات 107-123.
16) فايزة زرقط، و الامين لباز. (15 سبتمبر, 2020). تصنيف الأدوات المالية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي -الأدوات المالية- IFRS9. *مجلة المالية & الاسواق* ، الصفحات 311-332.
17) فريال منال عزي. (ديسمبر , 2014). أهمية اعتماد معايير المحاسبة ةالإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها. *مجلة العلوم الانسانية* ، الصفحات 197-219.
18) نصر الدين حامد أحمد النور، بابكر إبراهيم الصديق، و نصر الدين عبد الكريم الدود. (جانفي, 2017). أثر التصنيف والافصاح عن الادوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية للمعلومات المحاسبية. *مجلة العلوم الاقتصادية* .

المراجع باللغة الأجنبية

1) *Amortised Cost*. (n.d.). Retrieved from open risk manual: https://www.openriskmanual.org/wiki/Amortised_Cost
2) *IAS Plus*. (n.d.). Retrieved from deloitte: https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb
3) IFRS Standards and IFRIC Interpretations. (n.d.). *IFRS*. Retrieved from FRS 9 Financial Instruments.: https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2021/issued/part-a/ifrs-9-financial-instruments.pdf
4) vali, k., soheila, k., & abbas, a. (2010, july). THE EFFECT OF CORPORATE COVERNANCE STRUCTURE ON THE EXTENT OF VOLUNTARY DISCLOSURE IN IRAN. *3* (02).

متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (01) والمعيار المحاسبي الدولي (07)، ودورهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.

Title of the article: Requirements for applying International Accounting Standard (01) and International Accounting Standard (07), and their role in achieving the quality of accounting disclosure.

ط.د سوداني زكرياء / جامعة محمد خيضر / بسكرة / الجزائر
د.تومي ابراهيم / جامعة محمد خيضر / بسكرة / الجزائر
Student: Soudani Zakaria/ university of mohamed khider biskra / Algeria
dr. toumi ibrahim // university of mohamed khider biskra / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز متطلبات عرض القوائم والبيانات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ومحاولة تبيان مدى قدرته على تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي، حيث كانت إشكالية هذه الورقة البحثية: متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (01) والمعيار المحاسبي الدولي(07)، ودورهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي ؟، ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي ، حيث تم تقسيم الدراسة إلى محورين، الأول خصص للمعيار الدولي الأول (IAS01)، والمحور الثاني للمعيار المحاسبي السابع (IAS07)، وخلص الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية من شأنه تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال إضفاء الشفافية والموثوقية على صحة ودقة القوائم المالية من خلال الإفصاح المحاسبي عن كل البيانات المالية التي من شأنها مساعدة مستخدميها على اتخاذ قرارات.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، البيانات المالية

Abstract:

This study aims to highlight the requirements for presenting statements and financial statements according to the international accounting standards IAS/IFRS, and trying to show the extent of its ability to achieve the quality of accounting disclosure, as the problem of this research paper was: the requirements of applying the international accounting standard (01) and the international accounting standard (07), And their role in achieving the quality of accounting disclosure?, In order to answer this problem, the

descriptive analytical approach was used, where the study was divided into two axes, the first was devoted to the first international standard (IAS01), and the second axis was devoted to the seventh accounting standard (07IAS), and the study concluded that the application of The requirements of international accounting standards would achieve the quality of accounting disclosure, by giving transparency and reliability to the correctness and accuracy of the financial statements through accounting disclosure of all financial data that would help its users to make decisions.

Keywords: international accounting standards IAS/IFRS, accounting disclosure, financial statements, financial statements.

مقدمة

ان **القوائم المالية** التي ينتجها النظام المحاسبي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، ويرجع ذلك إلى وجود عدة صعوبات من حيث التعاريف ودقة المصطلحات المحاسبية، إضافة إلى عدم إعداد قوائم مالية يستعملها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه. و مشاكل أخرى كطرق تقييم الاستثمارات و المخزونات...الخ. التي طرحت أثناء التطبيق الميداني للمخطط المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية . و بالتالي فان استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسي وضرورة حتمية للمؤسسات، بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية على المستويين المحلي والدولي.

ومن جانب أخر أصبحت المؤسسات لا تقتصر في البحث عن الموارد المالية الجديدة على الأسواق المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق العالمية التي تشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال **بالمعايير المحاسبية الدولية**، بالإضافة لذلك أدى ظهور احتياجات إضافية لدى المؤسسات في التمويل من القطاع الخاص بعد تحول مهمة الدولة في الكثير من البلدان من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه، فأصبح لزاما أمام المؤسسات الوطنية وخاصة منها الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، استعمال معلومات صحيحة و موثوقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، ما يتيح لها فرصة تحقيق طموحات المتعاملين الاقتصاديين وجلب أنضار المستثمرين المحليين والأجانب

ومنه فان التساؤل الرئيسي في هذا الموضوع يتمثل فيما يلي:

مـــا هـــو دور تطبيـــق متطلبـــات المعيـــار المحاســـبي الـــدولي (01) والمعيـــار المحاســـبي الـــدولي(07)، فـــي تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ؟

✓ **أهمية الدراسة:**

- يستمد البحث أهميته من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال المحاسبة وتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01.

- يستمد البحث أيضا أهميته من دور الإفصاح المحاسبي لإعطاء مصداقية للقوائم المالية.
- إعطاء نظرة عن معايير المحاسبة الدولية التي جاءت لتسهيل المعاملات.
- الرغبة في فهم معايير المحاسبة الدولية، والإفصاح المحاسبي ومدى أهميتهما.
- معرفة مدى ارتباط المعيار المحاسبي الدولي 1 بالإفصاح المحاسبي.

✓ **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي .
- إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها.

أولا: التعريف بمصطلحات البحث:

تعريف القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

- **تعريف 01**: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات". (لطفي، 2005، صفحة 77)
- **تعريف 02**: وعرفت أيضا أنها الوسائل الأساسية التوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية. (العال، 2005، صفحة 35)
- **تعريف 03:** ومن جهة أخرى عرفت القوائم المالية بأنها" هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة. (الكبيسي، 2010، صفحة 481)

ثانيا: الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية:

- تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذي القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات

بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية. (خنفر و غسان فلا المطارنة، 2011، صفحة 28)

ثالثا: الترتيبات الخاصة لإعداد القوائم المالية:

- تضمن النظام المحاسبي المالي عدة إجراءات وترتيبات تخص إعداد القوائم المالية والتي تتمثل فيما، يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة راقية الوضعية المالية والأداء المالية للمؤسسة لكل تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن تعاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.

رابعا: ماهية الإفصاح المحاسبي

1.مفهوم الإفصاح

1.1 الخلفية اللغوية للإفصاح:

أ. الإفصاح لغة : هو الكشف والتبيان فيقال أفصح عن الشئ أي كشفه وبينه

ب. الإفصاح: يعني الظهور والوضوح فيقال أفصح الصبح إذا بدأ ضوءه يظهر.

ج. الفصاحة: البيان وخلو الكلام من التعقيد.

د. فصيح: كلام فصيح أي بليغ ولسان فصيح أي طلق .

هـ. إفصح في منطقه: أفهم ما يقول أو يتكلم، وأفصح عن كذا لخصه وبينه.

يرى الباحث ركز التعريف اللغوي الأول على البيان والكشف بالتطبيق على توجه البحث يعني الإفصاح البيان والكشف عن المعلومات، بينما أهتم التعريف الثاني بالوضوح والظهور، وكذلك أهتم التعريف الثالث بتوضيح أن الإفصاح هو خلو البيان من التعقيد، في حين بين التعريف الرابع أن الإفصاح يرتبط بالبلاغة وطلاقة اللسان، وأخيرا اشار التعريف الأخير للإفصاح إلى أهمية القابلية للفهم في المعلومات والتلخيص لها. (الجليل، 2000، صفحة 09)

2.1 الخلفية الاصطلاحية للإفصاح: لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي،

ويمكن ذكر بعض التعريفات له كالآتي:

- تعريف 01: عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الإقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل. (ابوزيد، 2005، صفحة 255)

- تعريف02: يعرف الإفصاح أنه الوضوح وعدم الإمام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والبيانات المالية والتقارير المالية. (لطيف، 2007، صفحة 179)
- تعريف 03: الإفصاح هو عملية إظهار المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية في البيانات المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي البيانات المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سليلة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركات. (ابوزيد، 2005، صفحة 480)
- تعريف04: الإفصاح هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة والتي قد تؤثر على قرار الإستثمار". (ابراهيم، صفحة 18)

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي حسب المعيار الدولي IAS01

يحل هذا المعيار (معيار المحاسبية الدولي الأول المعادن في عام 1997) محل معيار المحاسبة الدولي الأول " الإفصاح عن السياسات المحاسبية ومعيار المحاسبة الدولي الخامس "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي الثالث عشر تعرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، حيث بدأ تطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل في عام 1997) على الفترات التي تبدأ في الأول من تموز (يوليو) 1998 وبعد هذا التاريخ، ذلك أنه نظرا لأن المتطلبات عمل مع المتطلبات الواردة في المعايير القائمة فإن هذا المعيار يشجع التطبيق له ويقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية، علاوة على ذلك فهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبية الدولية.

1. السمات والتغيرات الرئيسية في معيار المحاسبة الدولي (1):

لقد كان الغرض الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية من تعديل المعيار المحاسبي الدولي (1) هو إطالة وتجميع المعلومات في البيانات المالية بناء على الخصائص المشتركة، ولذلك يعتبر المجلس أنه من المفيد فصل التغيرات في حقوق الملكية (صافي الأصول) الخاصة بمنشأة ما خلال الفترة الناشئة من المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين عن التغيرات الأخرى في الحقوق الملكية.

ونتيجة لذلك، قرر المجلس عرض كافة تغيرات المالكين في حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية بشكل منفصل عن تغيرات غير المالكي في حقوق الملكية، بالإضافة لذلك، كان الغرض الأساسي من تعديل معيار المحاسبة الدولي (1) تحسين وإعادة ترتيب أجزاء المعيار لتصبح قراءته أكثر سهولة، وذلك كما يلي: (جمعة، 2015، صفحة 342)

- عرض تغيرات المالكين في حقوق الملكية والدخل الشامل ولكنه لا يغير الاعتراف أو القيام أو الإفصاح عن المعاملات المحددة والأحداث الأخرى التي تقتضيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- يتطلب المعيار من المنشأة أن تعرض كافة تغيرات مالكين في حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية، إضافة إلى ذلك يخضع أن يتم عرض كافة تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية (أي الدخل الشامل) في بيان دخل شامل واحد أو في بيانين (بيان الدخل منفصل وبيان الدخل شامل)، ولا يسمح أن يتم عرض مكونات الدخل الشامل في بيان التغيرات في حقوق الملكية.
- يتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تعرض بيان المركز مالي ضمن مجموعة كاملة من البيانات المالية في بداية أول فترة مقارنة عندما تطبيق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة بيان بأثر رجعي، كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 5 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، أو عندما تقوم المنشأة بإعادة تصنيف البنود في البيانات المالية " يتطلب المعيار من المنشأة أن تفصح عن تعديلات إعادة التصنيف وضريبة الدخل المتعلقة بكل مكون من مكونات الدخل الشامل.
- يتطلب هذا المعيار أن يتم عرض أرباح الأسهم التي تم الاعتراف بها على أنها الحصص الموزعة على المالكين والمبالغ ذات العلاقة لكل سهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات .

وعليه يتطلب المعيار (1) من المنشأة أن تفصح عن معلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة، أي أن تفصح بالحد الأدنى من كل البيانات والملاحق المتعلقة بها.

ويقدم المعيار مطلبا يخص إدراج بيان المركز المالي ضمن مجموعة كاملة من البيانات المالية من البداية فترة المقارنة الأولى تعتاد عما تضيفه المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة بيان البنود في بياناتها المالية بأثر رجعي أو عندما تعيد تصنيف البنود في بيانات المالية والغرض من ذلك هو توفير المعلومات المفيدة في تحليل بيانات السنة المالية

و يقتضي معيار المحاسبة الدولي 01 ما يلي:

- يتم عرض كافة التغيرات في حقوق الملكية الناشئة من المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين أي تغيرات بالمالكين في حقوق الملكية بشكل منفصل عن تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية، ولا يسمح للمنشأة أن تعرض مكونات الدخل الشامل (أي تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

- يتم عرض الدخل والمصروف في بيان واحد بان الدخل الشامل) أو في بيانين (بيان دخل منفصل وبيان الدخل الشامل) بشكل منفصل عن تغيرات المالكين في حقوق الملكية
- يتم عرض مكونات الدخل الشامل في بيان الدخل الشامل، ثم عرض إجمالي الدخل الشامل في البيانات المالية .
- أن تفصح عن ضريبة الدخل المتعلقة ببيان مكون من مكونات الدخل الشامل ا، والغرض من ذلك ابراز المعلومات الضريبية المتعلقة بهذه المكونات إذ غالبا ما تختلف أسعار ضريبية المكونات عن تلك التي تسري على الربح أو الخسارة.
- أن تفصح المنشأة عن تعديلات إعادة التصنيف متعلقة بمكونات الدخل الشامل وتعرف تعديلات إعادة التصنيف على أن المبالغ التي تمت إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترة الحالية والتي تم الاعتراف بها سابقا في الدخل الشامل والغرض من ذلك هو توفير المعلومات للمستخدمين بغية تقييم أثر إعادة التصنيف على الربح أو خسارة.

كما أجازت النسخة السابقة لمعيار المحاسبة الدولي (1) الإفصاح عن مبلغ أرباح الأسهم المعترف به كحصص موزعة على أصحاب حقوق الملكية (ويعرفون حاليا باسم "المالكين) والمبلغ المتعلق بكل سهم في بيان الداخل أو في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات.

بينما يقتضي معيار المحاسبة الدولي (1) أن يتم عرض أرباح الأسهم المعترف بها كحصص موزعة على المالكين والمبالغ المتعلقة بكل سهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات. (جمعة، 2015، صفحة 342)

إلا أنه لا يجوز عرض تلك الإفصاحات في بيان الدخل الشاملة والغرض من ذلك ضمان عرض تغيرات المالكين في حقوق الملكية في هذه الحالة، الحصص الموزعة على المساهمين بشكل أرباح للأسهم بشكل منفصل عن تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية المعروضة في بيان الدخل)

2. هدف المعيار

يهدف المعيار إلى بيان عرض البيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة لكل من المتطلبات تحتويها البيانات المالية.

3. نطاق المعيار :

- على المنشأة تطبيق هذا المعيار في عدد من البيانات المالية ذات العرض العام المعدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تحدد المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير وفق متطلبات الإعتراف والإفصاح عن المعاملات معينة وأحداث أخرى .
- يستخدم هذا المعيار مصطلحات تناسب المنشآت الربحية، بما في ذلك المنشآت التجارية في القطاع العام؛ وإذا احتاجت المنشآت التي تنطوي على أنشطة غير ربحية في القطاع الخاص أو في القطاع العام التعليق هذا المعيار فإنه تحتاج إلى تعديل الأوصاف المستخدمة لبنود معينة في البيانات المالية والبيانات المالية نفسها. وعلى نحو مماثل، فإن المنشآت التي لا تملك حقوق ملكية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي 32 " الأدوات المالية: العرض (على سبيل المثال، بعض الصناديق المشتركة) والمنشآت التي لا تكون أسهم رأسمالها عبارة عن حقوق ملكية (على سبيل المثال، بعض المنشآت التعاونية) قد تحتاج إلى تعديل عرض البيانات المالية لحصة الأعضاء. (جمعة، 2015، صفحة 345)

4. الغرض من البيانات المالية

تقدم البيانات المالية عرضا منظما لمركز وأداء السنة المالية ؛ فهدف البيانات المالية هو توفير المعلومات حول المركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة التي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين من عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية وبين البيانات المالية أيضا نتائج واجبات الإدارة في عملية تنظيم الموارد الموكلة إليهم وتحقيق هذا الغرض، توفر البيانات المالية المعلومات حول ما يخص المنشأة من حيث:

- الأصول
- الالتزامات
- حقوق الملكية
- الدخل والمصروفات، بما فيها المكاسب وخسائر. –
- مساهمات المالكين والتوزيعات عليهم بصفتهم مالكين.
- التدفقات النقدية.

تساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى في الملاحظات، مستخرجة من البيانات المالية في التنبؤ بتدفقات المنشأة النقدية المستقبلية و توقيتها. (جمعة، 2015، صفحة 345)

5. الإعتبارات العامة لإعداد المجموعة الكاملة للبيانات المالية

أ. العرض العادل للبيانات المالية والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

يفترض أن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى جانب الإفصاح الإضافي متى لزم الأمر، بيانات مالية تحقق عرضا عادلا، لذلك يقتضي العرض العادل عرضا صادقا لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقا للتعريفات ومعايير الاعتراف فيما يخص الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المبنية في الإطار مع مراعاة ما يلي:

- يجب على المشروع الذي تتمثل بياناته المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن يقوم ببيان صريح وغير متحفظ حول ذلك الامتثال في الملاحظات.
- يجب عدم وصف البيانات أنها تمثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلا إذا كانت تثمل طلبات كل معيار ملائم.

وفي جميع الأحوال الفعلية يحقق المشروع عرض عادلا بالامتثال من كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية الملائمة، ويتطلب العرض العادل :

- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية بموجب المعيار المحاسبي الدولي (8) الموسوم :السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، وذلك يتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الموسوم: سلسلة من الإرشادات الرسمية التي تدرسها الإدارة في غياب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي تتعلق بشكل محدد على بيان معين .
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية عريقة توفر معلومات ملامة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها؛
- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث وظروف معينة على المركز المالي والأداء المالي للمشروع. (جمعة، 2015، صفحة 349)

ولذلك لا يقوم المشروع بتصحيح المعالجات المحاسبية غير المناسبة سواء بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بواسطة الإيضاحات أو المواد التفسيرية.

وفي الحالات النادرة جدا ، أو عندما يكون من الضروري على الإدارة مخالفة لتطلب المعايير الدولية التقارير المالية أو عندما تتوصل الإدارة إلى أن الامتثال الى أن متطلب معين في معيار أو تفسير معين يكون مضللا إلى حد بعيد بحيث تعارض مع هدف البيانات المالية الموضح في الإطار لذلك إذا أرادت أن تبتعد المشروعات عن تبني تلك المتطلب إذا كان الإطار التنظيمي والصلة يقتضي، أو لا يحظر خلافا لذلك، هذا الإبتعاد، انه يجب الإفصاح عن الاتي :

- أن الإدارة توصلت إلى أن البيانات المالية تعرض بشكل عادل للمركز المالي للمشروع وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية .

- أنها امتثلت في كافة النواحي معايير التقارير المالية الدولية الملائمة، فيما عدا أنها خرجت عن متطلبات بند معين من أجل تحقيق عرض عادل.
- عنوان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الذي خرج عن المشروع وطبيعة هذا الخروج بما في ذلك المعطيات التي يتطلبها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، والسبب الذي يجعل هذه المعالجة مضللة والتي تتعارض هذه البيانات المالية في ظل الظروف التي تم تبنيها.
- لكل فترة معروضة الأثر المالي لهذا الخروج على كل منها في البيانات المالية التي كان سيتم الإبلاغ عنها امتثالها للمتطلبات.

أما إذا ابتعد المشروع عن تبني متطلب معين في المعايير السنوية لإعداد التقارير المالية في فترة سابقة، وأثر ذلك الابتعاد عن المبالغ المعترف بها في البيانات المالية للفترة الحالية على سبيل المثال عندما يبتعد المشروع في فترة سابقة عن تبني متطلب معين في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لقياس الأصول والالتزامات ويؤثر ذلك الابتعاد على قياس التغييرات في الأصول والالتزامات المعترف بها في البيانات المالية للفترة الحالية، ذلك فإنه ينبغي أن تقدم الإفصاحات التالية:

- عنوان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الذي خرج منه المشروع وطبيعة هذا الخروج بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، والسبب الذي يجعل هذه المعالجة مضللة وقد تتعارض هذه البيانات المالية في الإطار والمعاملة المتبناة في ظل الظروف والمعالجة التي ثم تبينها لكل فترة معروضة
- الأثر المالي لهذا الخروج على كل بند في البيانات المالية التي كان سيتم الإبلاغ عنها امتثالا للمعطيات.

وفي أكثر الظروف نادرة التي تتوصل فيها الإدارة إلى أن الامتثال تطلب معين في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يكون مضللا لي حد بعيد بحيث يتعارض مع أهدف البيانات المالية الموضح في الإطار، لكن الإطار التنظيمي ذو الصلة بمقر الابتعاد عن تبني المتطلب، ينبغي على المشروع، إلى حد أقصى ممكن، تخفيض جوانب المضللة الملحوظة في الامتثال عن طريق الإفصاح عن ما يلي:

- عنوان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وطبيعة المطلب، والسبب الذي دفع بالإدارة إلى اعتبار الامتثال لهذا المطلب مظللا جدا في الظروف التي تتعارض مع هدف البيانات المالية ولكل فترة معروضة، التعديلات على كل بند في البيانات المالية التي تعتبرها الإدارة ضرورية التحقيق لعرض العادل.

بناء على ما تقدم، ونظرا لتعارض بند المعلومات مع هدف البيانات المالية عندما لا يمثل بصدق المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي يقصد بتمثيلها أو يتوقع منه على نحو معقول تمثيلها ومن المحتمل بالتالي أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية، وفي تقييم ما إذا كان الامتثال لمتطلب محايد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية يكون مضللا جدا بحيث يتعارض مع هدف البيانات المالية المحدد في الإطار، يجب أن تقوم الإدارة بدراسة ما يلي:

- سبب عدم تحقيق هدف البيانات المالية في ظروف معينة
- كيفية اختلاف ظروف المشروع عن ظروف غيره من المشروعات التي تمتثل للمتطلب

وأما إذا امتثلت مشروعات أخرى في ظروف مماثلة مع المتطلب، فإنه يوجد افتراض قابل للدحض يفيد بأن امتثال المشروع مع المتطلب لا يكون مضللا جدا بحيث يتعارض مع هدف البيانات المالية المحدد في الإطار

ب. فرضية استمرارية المشروع: (جمعة، 2015)

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المشروع على البقاء كمشروع مستمر، كما يجب على المشروع إعداد البيانات المالية على أساس أنه مستمر ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المشروع أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك

وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد ما تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي شكوكا كبيرة في قدرة المشروع على البقاء مشروع مستمر ، فإن على المشروع الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التأكد ، وعندما لا يقوم المشروع بإعداد البيانات المالية على أساس أنه مستمر فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة معا وعلى أساس التي تم بموجبه إعداد البيانات المالية من قبل المشروع وسبب عدم اختيار المشروع مشروع مستمر.

لذلك عند تقييم ما إذا كانت فرضية استمرارية المشروع مناسبة تأخذ الإدارة في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الأقل (12) اثنا عشر شهر من تاريخ إعداد التقارير المالية دون أن تكون مقتصرة على ذلك.

وتعتمد درجة الاعتبار على الحقائق لكل حالة، فعندما يكون للمشروع تاريخ من عمليات مربحة وإمكانية سريعة للوصول إلى الموارد المالية فإن المشروع يمكن أن يستنتج بأن الأساس المحاسبي للمشروع مستمر مناسب بدون تحليل مفصل، وفي الحالات الأخرى قد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة

وبرامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل أن تقتنع بأن فرضية استمرارية المشروع مناسبة .

ج. قاعدة الاستحقاق المحاسبي:

يجب على المشروع إعداد بياناته المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب قاعدة الإستحقاق المحاسبي، عند إستخدام قاعدة الاستحقاق المحاسبي، يقوم المشروع بالاعتراف بالبنود أصول، التزامات، حقوق ملكية، إيراد و مشاريع (عناصر البيانات المالية عندما تلبي التعريفات ومعايير الاعتراف لتلك العناصر (جمعة، 2015)

د. المادية والتجميع:

يجب على المشروع عرض كل بند عادي بشكل منفصل لكل بند مشابه، كما يجب على المشروع أيضا عرض البنود المختلفة في طبيعتها أو وظيفتها بشكل منفصل، باستثناء ما هو غير مادي حيث قد تنجم البيانات المالية من معالجة كميات كبيرة من العمليات التي تم هيكلتها وتجميعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظيفتها، والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض بيانات مختصرة ومصنفة تشكل بنودا في بيانات المالية.

لذلك إذا كان أحد البنود ليس ماديا على انفراد فإنه يتم تجميعه مع البنود الأخرى أما في تلك البيانات أو في الإيضاحات، والبند التي هو ليس ماديا بشكل كاف يستلزم عرضا منفصلا في تلك البيانات قد يكون تم عرضه منفصلا في الإيضاحات، بالتالي لا يحتاج المشروع تلبية الإفصاح المحدد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إذ كانت معلومات الناتجة عنه غير مادية.

هـ. التقاص:

يجب على المشروع عدم إجراء تقاص بين الأصول والالتزامات أو الإيرادات والمصروفات إلا إذا كان مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيث إن التقاص من قبل المشروع الذي يعد تقارير بشكل منفصل لكل من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات سواء في بيان الدخل الشاملة أو بيان المركز المالي أو في بيان الدخل المنفصلة (إن عرض)، فيما عدا إذا كان التقاص يعكس جوهر العملية أو الحادث، ويقلل من قدرة المستخدمين على الآتي:

- فهم العمليات التي يتم القيام به
- تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع.

ومع ذلك فإن تقديم التقارير حول الأصول مختوما منها مخصصات التقييم مثال ذلك مخصصات التقادم للمخزون ومخصصات الديون المشكوك فيها لحسابات الذمم المدينة لا يعتبر مقاصة.

على سبيل المثال يعرف معيار المحاسبية الدولية (18) الموسوم: الإيراد كلمة إيراد ويطلب من المشروع أن يتم قياسه حسب القيمة العائلة المقابل الذي تم إستلامة أو المستحق مع الأخذ في الاعتبار مبلغ أية خصومات تجارية تخفيضات يسمح بها المشروع.

ويقوم المشروع أثناء ممارسته لأنشطته العادية بعمليات أخرى لا تحقق إيراد، ولكنها عرضية بالنسبة للأنشطة الرئيسية التي تحقق الإيراد، ويقوم المشروع بعرض نتائج العمليات عندما يعكس هذا العرض ماهية هذه العملية أو الحادث لا يخص أي دخل مع المصارف ذات العلاقة الناشئة عن نفس العملية

مثال ذلك: يقوم المشروع بعرض الأرباح وخسائر من بيع الأصول غير المتداولة بما في ذلك الاستثمارات والأصول التشغيلية يخص المبلغ المسجل للأصل ومصاريف البيع المتعلقة به من عوائد البيع.

وعلى ذلك فإن نفقات المشروع المتعلقة بمخصص معين يتم الإعتراف به وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (37) الموسوم: المخصصات، الأصول المحتملة ويتم تسديده بموجب ترتيب تعاقدي مع طرف ثالث على سبيل المثال إتفاقية ضمان للمورد مقابل التسديد ذي العلاقة.

إضافة إلى ما تقدم قد يقوم المشروع بالعرض على أساس صافي الأرباح والخسائر النافذة من مجموعة من العمليات المتشابهة، مثال ذلك الأرباح والخسائر من الصرف الأجنبي أو الأرباح والخسائر الداخلية من الأدوات المالية المحتفظ بحا لأغراض المتاجرة، بطريقة أخرى فإن المشروع يعرض الأرباح والخسائر بشكل منفصل إذا كانت مادية

و. دورية إعداد التقرير:

يعرض للمشروع بمجموعة كاملة من البيانات المالية سنويا على أقل تقدير بما في ذلك المعلومات المقارنة، وعندما يغير المشروع نهاية فترة إعداد التقارير الخاصة به ويعرض البيانات المالية الفترة تزيد أو تقل عن العام، فإنه يفصح، بالإضافة إلى الفترة التي تغفلها البيانات المالية عن مايلي:

- السبب وراء إستخدام فترة تزيد أو تقل عن العام
- حقيقة أن المبالغ المعروضة في البيانات المالية ليست مقارنة بشكل كامل

وبشكل عام، يعاد المشروع بيانات مالية لفترة عام واحد، ورغم ذلك ولأسباب عملية تفضل بعض المشروعات مثلا إعداد التقارير الفترة 32 أسبوعا. لا يتمتع هذا المعيار هذا الإجراء.

ز. المعلومات المقارنة

يفصح المشروع باستثناء عندما تجيز أو تقضي معايير الدولية لإعداد التقارير المالية عكس ذلك، عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترة الحالية، ويدرج المشروع معلومات مقارنة للمعلومات التفصيلية والوصفية

عندما تكون ملائمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية، كما يعرض المشروع الذي يفصح عن المعلومات المقارنة، بالحد الأدنى، بيانين للمركز المالي و اثنين من كل بيان من البيانات المالية الأخرى والملاحظات المتعلقة بها.

وعندما يطبق المشروع سياسة محاسبية بأثر رجعي أو يقوم بإعادة ان البنود في بياناتها المالية بأثر رجعي أو عندما يعاد تصنيف البنود في بياناتها المالية، يعرض بالحد الأدنى، ثلاثة بيانات مالية للمركز المالي واثنين من كل بيان من البيانات الأخرى والملاحظات المتعلقة، وعرض المشروع بيانات المركز المالية في :

- ✓ حماية الفترة الحالية؛
- ✓ نهاية الفترة السابقة (تغيير نفس بالمالية الفترة الحالية)
- ✓ بداية الفترة المقارنة الأولى

وفي بعض الحالات، تواصل المعلومات التفصيلية المتوفرة في البيانات المالية للفترات السابقة ملاءمتها للفترة الحالية -فمثلا- يعرض المشروع في الفترة الحالية تفاصيل نزاع قضائي غير مؤكد النتائج في حماية فترة إعداد التقارير السابقة مباشرة، لم تتم تسوية بعد، ويستفيد المستخدمون من المعلومات التي تبين الشكوك للموجودة في حماية فترة التقرير السابقة والمباشرة ومن الخطوات التي تم اتخاذها خلال الفترة لتسوية الشكوك.

ولذلك عند ما يغير المشروع عرض أو إعادة تصنيف البنود في بيانات المالية، يقوم المشروع بإعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كانت إعادة التصنيف غير عملية، وعندما يقوم المشروع بإعادة تصنيف المبالغ المقارنة، يجب أن يفصح: (جمعة، 2015)

- ✓ طبيعة إعادة تصنيف؛
- ✓ مبلغ أي يناد أو درجة أبي يشاد تم إعادة تصنيفه
- ✓ سبب إعادة التصنيف

أما عندما يكون إعادة تصنيف المبالغ المقارنة غير عملي يجب على المشروع الإفصاح :

- ✓ سبب عدم إعادة التصنيف
- ✓ طبيعة التغيرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ قد تم إعادته تصنيفها.

وعموما إن تعزيز قابلية مقارنة المعلومات بين الفترات يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية، لا سيما من خلال إتاحة تقييم الاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التنبؤ، حيث قد توجد ظروف لا يكون فيها إعادة تصنيف المعلومات المقارنة عملية لتحقيقي المقارنة مع الفترة الحالية بفترة سابقة.

على سبيل المثال - قد لا يكون المشروع قد جمع البيانات المالية في الفترة الفترات السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد لا يكون عمليا إعادة استخراج المعلومات، كما يتناول

معيار المحاسبة الدولي (8) التسويات المطلوبة للمعلومات المقارنة بعد حدوث تغيير في السياسات المحاسبية أو تصحيح الخطأ.

ح. اتساق (ثبات) العرض

يحتفظ المشروع بعرض وتصنيف البنود في البيانات المالية لفترة ما إلى الفترة التي تليها باستثناء الحالات التالية:

- إذا كان من الواضح، يعاد حدوث تغير مهم في طبيعة عمليات المشروع أو بعد مراجعة بياناته المالية، أن عرضا أو تصنيفا آخر يكون أكثر ملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار معايير اختبار وتطبيق السياسات المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي (8)
- أو يقضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية تغييرا في العرض.

على سبيل المثال يفيد الامتلاك أو التصرف الهام، أو مراجعة عرض البيانات المالية أن البيانات المالية تحتاج إلى عرضها بطريقة مختلفة، لذا قد يغير المشروع طريقة عرض بياناته المالية فقط إذا وفرت طريقة العرض الجديدة معلومات موثوقة وأكثر أهمية بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية.

وبالتالي من المرجح استمرار الهيكل المعادل، بحيث لا يكون هناك ما يعيق القدرة على المقارنة، وعند القيام بهذه التغيرات على طريقة العرض، يقوم المشروع بإعادة تصنيف معلوماته المقارنة كما يلي:

- ✓ عندما يقوم المشروع بإعادة تصنيف المبالغ المقارنة، يجب أن يفصح المشروع عن طبيعة ومبلغ وسبب أي بند أو درجة أي بند تم إعادة تصنيفها؛
- ✓ عندما تكون إعادة تصنيف المبالغ المقارنة غير عملية يجب على المشروع الإفصاح عن مسبب عدم إعادة التصنيف، وطبيعة التغيرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ قد تم إعادة تصنيفها.

6. تحديد البيانات المالية: (جمعة، 2015)

- يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة
- تنطبق معايير المحاسبية الدولية فقط على البيانات المالية وليس المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدة للمستخدمين إلا أنها ليست موضوعا للمعايير.

- يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح:

أ. إسم المنشأة التي قدمت التقرير أو وسيلة أخرى للتحديد.

ب. ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المنشاة الفردية أو مجموعة من المنشآت.

ج. تاريخ الميزانية العمومية أو الفترة التي تغطيها البيانات المالية أيهما مناسب لإجراء البيانات المالية.

د. عملة التقرير

هـ. مستوى الدقة المستخدمة في عرض الأرقام في البيانات المالية.

يتم عادة تلبية المتطلبات في الفقرة 46 تقديم عناوين للصفحات وعناوين مختصرة للأعمدة في كل صفحة من صفحات البيانات المالية، والإجتهاد مطلوب لتحديد أفضل وسيلة لقديم هذه المعلومات، فعلى سبيل المثال عندما تقرأ البيانات المالية إلكترونيا فقد لا تستخدم صفحات مستقلة، وتقدم البنود المذكورة أعلاه عند اذن عددا من المرات بما يضمن الفهم الصحيح للمعلومات المقدمة.

كثيرا ما يتم تسهيل فهم البيانات المالية بتقديم المعلومات بالآلاف أو ملايين وحدات عملة التقرير، ويعتبر هذا مقبولا مادام يتم الإفصاح عن مستوى الدقة في العرض ولا يتم فقدان المعلومات ذات الصلة.

7. العرض والإفصاح

يشترط معيار المحاسبة الدولي الأول الإفصاحات التالية: (جمعة، 2015)

أ. الأحكام -بخلاف تلك المتضمنة تقديرات (أنظر ب أدناه)- التي قامت الإدارة بإصدارها أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للكيان ذات التأثير الأعظم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية (مثلا حكم الإدارة عند ما اذا تقرير ما إذا كانت البيانات المالية للإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

ب. الإفتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد التقديري في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تنطوي على مخاطرة أحداث تعديل مادي في المبالغ المرحلة الأصول والإلتزامات أثناء العام الحالي.

تم حذف الإفصاحات التالية المطلوبة في النسخة السابقة للمعيار:

أ. نتائج الأنشطة التشغيلية والبنود الإنشائية والبنود المصرية في صلب قائمة الدخلة بحظر المعيار المعادل الإفصاح عن " البنود غير العادية في البيانات المالية

ب. عدد موظفي الكيان

يتضمن المعيار كل المتطلبات التي سبق إنشاؤها في المعايير الأخرى فيما ينتقل بعرض بنود س ري معينة في صلب الميزانية العمومية و قائمة الدخل (ويجري تعديلات ضرورية في تلك المعايير) والبنود السطرية هي:

أ. الأصول البيولوجية

ب.، الأصول والإلتزامات المتصلة بالضريبة السارية والتزامات الضريبية المؤجلة و أصول الضريبة المؤجلة

ج. مبلغ واحد يتضمن مجموع:

- الربح أو الخسارة بعد خصم الضرائب للعمليات الموقوفة –
- والمكسب أو الخسارة بعد الضرائب المعترف بها عند القياس إلى القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع أو عند التصرف في الأصول.

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي حسب المعيار الدولي *IAS07*

يحل هذا المعيار المعدل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع والخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، المعتمد من قبل المجلس في تشرين أول (أكتوبر) عام 1977.

حيث يهدف هذا المعيار إلى التزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات التقنية في النقدية والتقنية المعادلة، وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، لأن القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تنمية قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة و كذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك العلاقات.

1. نطاق المعيار

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فانه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في مالي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثير على المقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها. كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية. وتفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية التدفقات النقدية لمختلف المؤسسات.

إن قائمة التدفقات النقدية يجب استعمالها مع العناصر الأخرى للقوائم المالية قائمة حساب النتيجة والميزانية وذلك في حالة الاستثمار في آلة عن طريق قرض ، فقائمة حساب نتيجة

تسجيل استنفاذ اهتلاك الآلة عن طريق الاهتلاكات (لا تتعلق بخروج تدفقات الخزينة)، وتسجيل كذلك فوائد القرض(وهو يتعلق بتدفق خارج الخزينة و جدول تدفقات الخزينة)، يفيد تدفقات الخزينة الخارجية والمتعلقة بهذا القرض من خلال عملات الفرق والفائدة المتعلقة به. وفي الأخير تسجل في الميزانية حيازة هذه الالة في الأصول والدين في الخصوم.

2. مضمون قائمة النفقات النقدية

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS07) فان قائمة التدفقات النقدية يجب أن تظهر حركة النقدية خلال فترة معينة مبوبة ومصنف حسب الأنشطة المتعلقة بها، وهي تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهذا يفيد في تقديم المعلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة, ويمكن استخدام هذه المعلومات في تقييم العادلة بين تلك الأنشطة وسوف تبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة و مضامينها:

- الأنشطة التشغيلية : وهي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة التشغيلية

- الأنشطة الاستثمارية : وتتمثل في الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تعتبر نقدية مستقبلية، وترجع أهمية عرض التدفقات لتوضيح إلى مدى تم تخصيص الأموال وقدرتها على توليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.

- الأنشطة التمويلية: و هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم مكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وهي تفيد في التنبؤ بالحقوق المتعلقة بالنفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة

بقي في هذا الصدد أن نوضح بعض المصطلحات المستعملة والمتعلقة بالنقدية و النقدية المعادلة فيما يلي :

- النقدية: ويقصد بالنقدية الخزينة و الودائع تحت الطب.

- التدفقات النقدية: وتتمثل في تدفقات الداخلية والخارجية من النقدية وما يعادلها

- النقدية وما يعادلها : يمكن اعتبار الاستثمارات كنقدية عادلة إذا كانت قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية ، وأن لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغير في قيمتها، ولذلك فان أي استثمارات يمكن اعتبارها نقدية معادلة فقط إذا كانت ذات أجال تستحق في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها ، وحسب هذا التعريف فإنه يستثنى الاستثمارات في الأسهم إلا إذا كانت تمثل في جوهرها نقدية معادلة. (الجعرات خ.، 2008، صفحة 132)

3. الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية:

أ- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كتشغيلية أوالاستثمارية أو تمويلية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد.

ب- وبالنسبة لسعر الصرف المستخدم في ترجمة العمليات التي تحدث بالعملة الأجنبية والتدفقات النقدية المتعلقة بالشركة التابعة يجب أن يكون السعر السائد في تاريخ نشوء عملية التدفق النقدي.

ج- يجب ترجمة التدفقات النقدية المتعلقة بالشركة التابعة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة عند نشوء عملية التدفق النقدية.

د- وفيما يتعلق بالتدفقات النقدية للشركات الزميلة والعقود المشتركة عند استخدام أسلوب الملكية، فإن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تتضمن فقط التدفقات النقدية بين المستثمر والجهة المستثمر فيها، باستخدام أسلوب التوحيد النسبي *Proportionate Consolidation*، ويجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية حصة المتعاقد في التدفقات النقدية للجهة المستثمر فيها.

هـ- وبالنسبة للتدفقات النقدية الإجمالية المتعلقة باقتناء المنشآت التابعة والتخلص منها ووحدات الأعمال الأخرى يجب عرضها بشكل منفصل - أي في قائمة تدفقات نقدية منفصلة – وتصنيفها كنشاطات استثمارية، مع افصاحات إضافية أخرى تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع، وكذلك إجمالي التدفقات النقدية المستلمة أو المدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزء من عملية الاقتناء أو التخلص.

و. يجب الإبلاغ عن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية مجملة وفق الفئة الغالبة للنقدية المستلمة أو الفئة الغالبة للنقدية المدفوعة ما عدا الحالات التالية التي يمكن أن يتم التقرير عنها بالصافي:

- النقدية المستلمة والمدفوعة بالنيابة عن العملاء (على سبيل المثال: استلام وإعادة دفع الودائع تحت الطلب بواسطة البنوك، النقدية التي يتم تحصيلها بالنيابة عن صاحب الممتلكات مع دفعها له).

- النقدية المستلمة والمدفوعة للبنود التي تتميز بمعدل عال للدوران، وقيم كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة الأجل عادة أقل من ثلاثة أشهر (على سبيل المثال: الأعباء والحاصلات التي تخص العملاء الذين يستخدمون بطاقات ائتمان، وشراء وبيع الاستثمارات).

- ✓ النقدية المستلمة والمدفوعة المتعلقة بالودائع ذات تاريخ الاستحقاق الثابت.
- ✓ النقدية المستلمة مقدما والقروض الممنوحة للعملاء والمدفوعات المرتبطة بها.

ز. يجب استثناء العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما النقدية من قائمة التدفقات النقدية، ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان آخر في القوائم المالية.

ح- يجب الإفصاح عن مكونات النقدية والنقدية المعادلة، ويجب إعداد تسوية لقيمها يتم إرفاقها مع الميزانية.

ط. وبالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في المنشأة والتي لا تكون قابلة

للاستخدام فيجب الإفصاح عنها مع تعليق المنشأة على ذلك.

ي- لا تعتبر تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم كأرباح من النشاطات النقدية.

ك- يمكن تصنيف الفوائد والتوزيعات المستلمة والمدفوعة كتدفقات نقدي تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، ويجب مراعاة الاتساق في تصنيفها من فترة الأخرى ، وأما بالنسبة للتدفقات النقدية المتعلقة بضرائب الدخل فعادة ما يتم تصنيفها كنشاطات تشغيلية إلا إذا كانت مرتبطة بنشاطات استثمارية أو تمويلية. لا يتم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية نظرا لأهميتها في فهم المركز النقدي للمنشأة ، وهذه النشاطات مثل:

- ✓ ممارسة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- ✓ استئجار الأصول استئجار تمويليا.

م. أما فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية والعقود الآجلة ، فيتم تصنيفها كنشاطات استثمارية، إلا إذا كانت مقتناة للمتاجرة فيتم تصنيفها كأنشطة تشغيلية، وإذا كانت لأغراض التمويل فيتم تصنيفها كنشاطات تمويلية.

ن. يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، وذلك حتى تكتمل الصورة لدى قارئي قائمة التدفقات النقدية عن كافة النشاطات النقدية في المنشأة. (الجعرات خ.، 2008، صفحة 135)

خاتمة:

من خلال دراستنا لمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 07 ودورها في تحسين جودة القوائم المالية توصلنا إلى أن تطبيقها يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح ويحقق جودة المعلومات المالية، مما يساهم في كسب الثقة في القوائم المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات والهيئات لمستخدميها حيث أن النظام المحاسبي المالي أوجد إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية الأصول الخصوم، النواتج الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها بالإضافة إلى أنه حدد القواعد تنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية.

و بناء على ما سبق، يمكننا إدراج النتائج الآتية:

- ✓ تعد القوائم المالية أهم مصدر يعتمد عليه مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفير عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات.
- ✓ أن تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) يعتبر مقياسا ضروريا لتوحيد الإفصاح المحاسبي والتفسير الملائم للقوائم المالية، حيث يحدد مختلف المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية ويرشد واضعي ومستخدمي المعايير، كما يساعد المراجعين والمستخدمين الآخرين في تفسيرها ويوضح طريقة التعامل مع القضايا المستجدة؛ أن معايير التقارير المالية الدولية تتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وفي الإيضاحات المتممة، بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم واستيعاب البيانات المالية وغير المالية المقدمة وتدعيم جودتها.
- ✓ أن معايير التقارير المالية الدولية تعتبر كمرجع تم الاعتماد عليه لإعداد النظام المحاسبي المالي، وخاصة من حيث توضيح مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية؛
- ✓ حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية كالملاءمة الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم.
- ✓ أن المعيار المحاسبي الدولي الأول بعنوان "عرض القوائم المالية يهدف إلى تقديم قوائم مالية ذات غرض عام تحتوى على معلومات وبيانات ملائمة ذات مصداقية وموثوقية، وتضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى.

- ✓ تتضمن معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) جزء خاص بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة، وهذا لمساعدة مختلف المستخدمين على فهم واستيعاب البيانات المالية وغير المالية المقدمة وتدعيم جودة القوائم المالية؛ أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد المستخدمين واختلاف احتياجاتهم، وخاصة من جانب إعداد وعرض قوائم مالية تكميلية، قطاعية مرحلية واستخدام شبكة الإنترنت لغرض نشر وتوزيع هذه القوائم المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها، مع ضرورة تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها واعتبارها أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها ، تدقيقها والمحافظة عليها.

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن إدراج التوصيات الآتية:

- ✓ تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والابتعاد عن السرية واخفاء المعلومة المالية.
- ✓ تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية؛ الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وطريقة تكييفها مع بيئتها؛ الاهتمام بالتشريعات والأنظمة المحددة للإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالنشر الالكتروني
- ✓ يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات، من خلال إيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة على تنفيذ ضوابط الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة القوائم المالية.
- ✓ إلزام المؤسسات بنشر قوائم مالية قطاعية ودورية على فترات قصيرة، حتى يمكن توفير معلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات.
- ✓ ضرورة الإطلاع المستمر على المستجدات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية وتكييف النظام المحاسبي المالي معها؛
- ✓ ضرورة إلزام المؤسسات بإنشاء موقع الكتروني يتضمن جميع المعلومات المالية الخاصة بأنشطتها.
- ✓ العمل على مراقبة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات اللازمة التي تلبي مختلف احتياجات المحللين والمستثمرين والطلبة والجمهور ؛
- ✓ ضرورة تنشيط بورصة الجزائر وتفعيل دورها في السوق المحلي والأجنبي.

قائمة المراجع:

1) أحمد حلمي جمعة، (2015)، **معايير التقارير المالية الدولية معايير المحاسبة الدولية**- ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى، ص 342.

2) إبراهيم جابر السيد، **الإفصاح المالي وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص18.

3) أمين السيد احمد لطفي ، (2008)، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ؛ مصر، ص 77.

4) القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريد ة الرسمية للجمهورية الجزائرية** المؤرخة في 2007/11/25 ، المواد من 2 إلى 26..

5) حسني عبد الجليل، (2000)، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات**، كلية التجارة وإدارة الأعمال-الأردن، ص09.

6) خالد كمال الجعرات ، (2008)،. **معايير التقارير المالية 2007 ، IFRS/IAS** ؛ دار الاثراء للنشر والتوزيع، الأردن؛ص 132.

7) طارق حماد عبد العال، (2005)، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، مصر، ص 35.

8) عبد الستار الكبيسي، (2010)، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان الأردن، ط2، ص 481.

9) مؤيد راضى خنفر، (2011)، **غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية**، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط3، ص28 .

10) لطيف زيود وأخرون، (2007)، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، ص179.

11) محمد مبروك ابو زيد، (2005)،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة و النشر، مصر، ص255.

آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر

Mechanisms for revitalizing and developing the Algerian Stock Exchange

ط د. محمدي سعاد/ جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت/ الجزائر
P s. Mohammedi souad/ University of Ain témouchent belhadj bouchaib/ Algeria

ملخص الدراسة:

تدور إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الآليات الكفيلة بتفعيل وتطوير بورصة الجزائر، مع تقديم مختلف المعوقات التي تعيق أداءها وتحول دون تحقيقها لأهدافها، وذلك بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن بورصة الجزائر تعاني من ركود كبير في حجم التعاملات المالية، وإحجام العديد من الوسطاء الاقتصاديين على التعامل بالبورصة بدليل عدد المؤسسات المدرجة، قيمة السندات، ونتائجها السنوية، وذلك للعديد من الأسباب التشريعية، القانونية وحتى الثقافية...، وللنهوض ببورصة الجزائر لا بد من توفر مجموعة من الآليات والميكانيزمات أهمها: الإصلاحات القانونية لتبسيط التعاملات بالبورصة، وتشجيع المؤسسات على الدخول إلى البورصة لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير البيانات والمعلومات، زيادة الشفافية والافصاح، تفعيل دور الإعلام في التعريف بالبورصة وأنماط العمل بها، وتطوير مجال الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: بورصة الجزائر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشفافية، الإفصاح، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The goal of this study is to find ways to activate and develop the Algiers Stock Exchange while highlighting the various challenges that stand in the way of its success. This is done by using both descriptive and analytical methods to solve the problem. The study's findings indicated that, for a variety of statutory, legal, and even cultural reasons, the Algiers Stock Exchange suffers from a significant stagnation in the volume of financial transactions and the unwillingness of many economic brokers to deal in the stock exchange. The Algiers Stock Exchange must be promoted using a variety of strategies, the most crucial of which are legal reforms to streamline stock exchange transactions and encourage institutions to join, particularly small and medium-sized businesses; providing data and information; increasing transparency and disclosure; engaging the media's role in defining the stock exchange and its workings; and developing the field.

Keywords: Algiers Stock Exchange, small and medium enterprises, transparency, disclosure, Islamic banking

مقدمة:

تعتبر البورصة العمود الفقري لسوق الأوراق المالية، وركن أساسي من أركان الهيكل المالي في أي اقتصاد حر، حيث تشكل الأسواق المالية جانب مهم في تطوير أساليب التحول نحو اقتصاد السوق .ولتكريس هذا الاتجاه جاء المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بالسوق المالي الجزائري، الذي أسس لنظام القيم المنقولة المتداولة الصادرة من الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة وشركات المساهمة الخاصة في الجزائر، بهدف خلق بيئة استثمارية منظمة ومتطورة يتم فيها عرض الخدمات المالية المتنوعة، غير أن واقع بورصة الجزائر يشير إلى الركود الكبير في عمليات التداول والاكتتاب، ولم تتعدى المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الجزائر سوى خمس مؤسسات فقط،

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما هي أهم الآليات والميكانيزمات التي تسمح بتفعيل وتطوير بورصة الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية

- ✓ ما هو واقع بورصة الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام تطور بورصة الجزائر؟
- ✓ ما هي الآليات والميكانيزمات الكفيلة بإعادة تنشيط بورصة الجزائر؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معالجة أحد أهم المواضيع الاقتصادية والمتعلقة ببورصة الجزائر من خلال معالجته من عدة زوايا، تمثلت في تحليل واقع بورصة الجزائر، والمعوقات التي تعيق عملها، والبحث في أهم الآليات والإجراءات التي تساهم في تنشيطها وتطويرها.

أهداف البحث

- إلقاء الضوء على واقع بورصة الجزائر.
- ابراز أهم المعوقات التي تواجه تطور بورصة الجزائر.
- البحث في الآليات الكفيلة بتفعيل وتنشيط بورصة الجزائر.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي لإظهار كل من واقع بورصة الجزائر المتمثل في الإطار التنظيمي لها وتطور أداءها خلال الفترة الراهنة، وإبراز أهم المعوقات والمشاكل التي تقف أمام تطورها، والآليات التي تساهم في تنشيطها.

محاور الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور وهي:

- الإطار القانوني والتنظيمي لبورصة الجزائر
- واقع بورصة الجزائر

معوقات بورصة الجزائر وآليات تفعيلها

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي لبورصة الجزائر

يعود تاريخ إنشاء بورصة الجزائر إلى الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1987، حيث نصت هذه الإصلاحات على استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وقسم لرأس مال المؤسسات العمومية الاجتماعية، حيث تم إنشاء شركة القيم المنقولة (SVM) التي تشبه في مهامها البورصة، إلا أن الانطلاقة الفعلية لعمل بورصة الجزائر جاءت بعد المرسوم التشريعي رقم (08-93) المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون التجارة (الجريدة الرسمية ، 1993)

والمرسوم التشريعي رقم (10-93) المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بسوق القيم المنقولة، حيث نص هذا الأخير على إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية مهمتها تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وقد تم إنشاء هيئتان عموميتان لتسيير بورصة الجزائر (حساني، 2022، صفحة 88) هما:

1. لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB

أنشأت هذه اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم (10-93) المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل والمتمم، وهي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكون من رئيس يعين بمرسوم رئاسي لعهدة مدتها أربع سنوات وستة أعضاء يعينون بقرار من وزارة المالية لمدة أربع سنوات، تتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر على (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2023):

- حماية المستثمرين في القيم المنقولة
- حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها

كما أوكلت إلى هذه اللجنة السلطات التالية:

أ. السلطة التنظيمية:

تقوم اللجنة، في إطار التشريع الذي يحكم السوق المالية، بإعداد أنظمة تخضع إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية.

وتتعلق الأنظمة التي يتم سنّها على الخصوص بما يأتي (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2023):

- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات – حافظي السندات،

- واجبات الإعلام المفروضة على الشركات عند إصدار قيم منقولة من خلال الطلب العلني على الادخارأو القبول في البورصة أو العروض العمومية،
- تسيير حافظة القيم المنقولة،
- قواعد سير شركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات
- القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة،
- القواعد المتعلقة بمسك الحسابات – حفظ السندات،
- القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية والتسليم في مجال السندات،
- شروط التداول والمقاصة في مجال القيم المنقولة المسجلة في البورصة

ب. **سلطة الإشراف والمراقبة:** وتسمح هذه السلطة للجنة بأن تضمن، على وجه الخصوص (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2023):

- الالتزام بالقوانين والأنظمة من قبل المشاركين في البورصة؛
- قيام الشركات باللجوء العلني للادخار بما يتوافق مع التزامات الإفصاح عن المعلومات التي تخضع لها؛
- السير الحسن للبورصة.

ج. **سلطة التأديب والتحكيم:** ينشأ ضمن اللجنة غرفة تأديبية وتحكيمية مكونة من رئيس وعضوين ينتخبان ضمن أعضاء اللجنة، وقاضيين يعينهما وزير العدل يعملان على (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2023):

- تعمل الغرفة في المجال التأديبي على منع أي إخلال بالالتزامات المهنية والأدبية الخاصة بالوسطاء أو مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم؛
- تختص الغرفة في مجال التحكيم على حل النزاعات التقنية التي تظهر عند تفسري القوانين المنظمة لسير سوق البورصة

2. شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBVM)

تتولى شركة تسيير بورصة القيم مهمة تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض، التنظيم العملي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة والنشرة الرسمية للتسعيرة (حساني، 2022، صفحة 89).

أسواق بورصة الجزائر: تتضمن سوقين وهما:

1. **سوق سندات رأس المال:** وتتكون من:

- **السوق الرئيسية:** ويوجد بها خمس شركات وهي:
  - ✓ تجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
  - ✓ مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة.
  - ✓ أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات.

- ✓ مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.
- ✓ شركة أوم أنفست: الناشطة في قطاع السياحة.

- **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :أنشأت سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم (12-01) المؤرخّ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم (97-03) المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة
- حيث تهدف هذه السوق إلى توفير المصادر المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد تشجيعها للعمل والنمو وتحقيق التنويع الاقتصادي (حساني، 2022، صفحة 92)

2. **سوق سندات الدين:** وتتكون من (حساني، 2022، صفحة 92):

- **سوق سندات الدين:** تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة.
- **سوق كتل سندات الخزينة العمومية OAT:** مخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتأسست هذه السوق في سنة 2008، وهذا في إطار الإصلاحات المبذولة من طرف وزارة المالية والتي ترمي إلى إعادة الاعتبار إلى السوق المالي في عملية تمويل الاقتصاد الوطني، بصفة عامة وتفعيل دور البورصة بصفة خاصة

ثانيا: واقع بورصة الجزائر

تعاني بورصة الجزائر من تدني مستوى التداول مقارنة بالمقاييس العالمية الموجودة، ومن قلة المؤسسات المدرجة في عمليات التداول، وهذا ما يعني بالضرورة ضعف معدلات الاستثمار وانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التبعية لقطاع المحروقات المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري، فعلى مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر توجد خمس شركات مسجلة في بورصة الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

اسم الشركة	الرمز	النوع
م ت ف الأوراسي	AUR	سند رأس المال
أوم انفست	AOM	سند رأس المال
أليانس للتأمينات	ALL	سند رأس المال
بيوفارم	BIO	سند رأس المال
صيدال	SAI	سند رأس المال

المصدر: بورصة الجزائر، الشركات المتداولة، متوفر على صفحة اللجنة على الأنترنت على الرابط:

https://www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote أطلع عليه يوم 2023/01/01

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض عدد الشركات المدرجة للتداول في بورصة الجزائر والتي وصلت إلى 05 شركات فقط في السوق الرئيسية، حيث لم تعرف هذه الشركات نشاطات حقيقية في التداول والاكتتاب، حسب التقرير الشهري لبورصة الجزائر لشهر جانفي 2023، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول (02): مؤشرات أسعار بورصة الجزائر شهر جانفي 2023

الإسهم	أعلى سعر (دج)	أدنى سعر (دج)	معدل السعر (دج)	متوسط السعر المرجح (دج)
ألبانس للتأمينات	404	402	403,15	403,07
أوام انفست	-	-	-	-
الأوراسي	495	495	495,00	495,00
بيوفارم	2 457	1 123	1 278,3	2 343,68
صيدال	530	530	530,00	530,00

المصدر: بورصة الجزائر، تقرير بورصة الجزائر الشهري جانفي 2023، شركة تسيير بورصة القيم، متاح على الرابط https://www.sgbv.dz/ar/?page=rapport&rap=2 أطلع عليه يوم 2023/01/01

الجدول (03): مؤشرات نشاط بورصة الجزائر شهر جانفي 2023

البيانات	ديسمبر 2022	جانفي 2023	التغير %
عدد أيام التداول	13	13	-
عدد الأوامر	301	285	-5,31
حجم الأوامر المعروضة للشراء	150 283	87 952	-41,47
حجم الأوامر المعروضة للبيع	256 325	364 635	42,25
قيمة التداول (دج)	3 170 943	7 152 378	125,56
حجم التداول	3 364	13 905	313,34
عدد الصفقات	13	31	138,46
المعدل اليومي للصفقات	1	2,38	138,46
المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)	243 918,69	550 182,92	125,56
المعدل اليومي لحجم التداول	258,76	1069,61	283,83

المصدر: المصدر: بورصة الجزائر، تقرير بورصة الجزائر الشهري جانفي 2023، شركة تسيير بورصة القيم، متاح على الرابط https://www.sgbv.dz/ar/?page=rapport&rap=2 أطلع عليه يوم 2023/01/01

نلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع قيمة التداول خلال شهر جانفي 2023 إلى 7 152 378 دج أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 125,56% مقارنة بشهر ديسمبر 2022، وهذا نتيجة ارتفاع حجم التداول من 3 364 عملية تداول خلال شهر ديسمبر 2022 إلى 13 905 عملية تداول خلال شهر جانفي 2023. وارتفاع عدد الصفقات المبرمة من 13 صفقة مبرمة خلال شهر ديسمبر 2022 إلى 31 صفقة خلال شهر جانفي 2023.

الجدول (04): نشاط الوسطاء في عمليات بورصة الجزائر (حجم التداول) شهر جانفي 2023

الوسطاء في عمليات البورصة	شراء للزبائن	شراء لغير الزبائن	بيع للزبائن	بيع لغير الزبائن
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	-	-	1 986	-
بنك التنمية المحلية	1033	-	100	-
بنك الجزائر الخارجي	1 427	-	436	-
البنك الوطني الجزائري	-	-	114	-
بي أن بي باريبا الجزائر	-	-	-	-
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك	22	-	5 501	
القرض الشعبي الجزائري	3 945	3 001	2 309	-
سوسيتي جنيرال	4 027	-	2 044	-
تال ماركس	-	-	-	-
السلام بنك	450	-	-	--

المصدر: بورصة الجزائر، تقرير بورصة الجزائر الشهري جانفي 2023، شركة تسيير بورصة القيم، متاح على الرابط https://www.sgbv.dz/ar/?page=rapport&rap=2 أطلع عليه يوم 2023/01/01

تتضمن بورصة الجزائر (10) وسطاء من البنوك العمومية والمؤسسات المالية، حيث نلاحظ من خلال الجدول محدودية نشاط الوسطاء، فقد وصل حجم البيع للزبائن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى 1 986 عملية بقيمة قدرها 802 344 دج في شهر جانفي 2023، مقابل 100 عملية تداول لبنك التنمية المحلية بقيمة 53 000 دج، و1033 عملية شراء للزبائن بقيمة 542 428 دج، في حين قام بنك الجزائر الخارجي ب 1 427 عملية شراء للزبائن بقيمة 1 934 459 و 436 عملية بيع للزبائن بقيمة 645 621 دج، كما وصل حجم عمليات التداول في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى 5 501 عملية بيع للزبائن و 22 عملية شراء للزبائن، كما تضمن النشاط الشهري للقرض الشعبي الجزائري 3 945 عملية شراء للزبائن، 3 001 عملية شراء لغير الزبائن، و 2 309 عملية بيع للزبائن

ثالثا: معوقات بورصة الجزائر وآليات تفعيلها

1. معوقات بورصة الجزائر

تواجه بورصة الجزائر العديد من المعوقات والعراقيل يمكن ايجازها فيما يلي:

أ. **معوقات اقتصادية:** من أهم العوائق ذات الطابع الاقتصادي نجد:

- **الضغط الجبائي:** ما يميز النظام الجبائي الجزائري هو تعدد أنواع الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها

من جهة أخرى، فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تتراوح ما بين 19% و26% من الأرباح، هذه النسب تؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، التي بعد توزيعها على المساهمين تخضع مرة أخرى للضريبة على الدخل الإجمالي، كل هذه الضرائب تضعف من مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، لذا فإن هذا الضغط الجبائي أدى بهم إلى تغيير سلوكهم الادخاري والاستثماري (دغموم و قبايلي ، 2021، صفحة 299)

- **التضخم:** سبق وأن رأينا الضغط الجبائي الذي يتأثر به المستثمر الجزائري في سوق الأوراق المالية سلبا عن طريق ازدواجية الضريبة وارتفاع معدلاتها فإن التضخم يزيد من حجم الفجوة التي تربط المستثمر بسوق الأوراق المالية حيث ان التضخم يؤثر على قيمة النقد وبالتالي يؤثر على القيمة الحقيقية لعوائد الأوراق المالية خاصة أن التضخم يتوقف على معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأخير يتوقف إلى حد كبير على المحروقات (بوكساني و أوكيل، 2010، صفحة 11)، ويمكن توضيح معدلات التضخم في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول (05): معدل التضخم في الجزائر خلال السنوات 2016-2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	6.40	5.60	4.30	2.00	2.40	7.20

المصدر: https://www.albankaldawli.org أطلع عليه يوم 2023/01/01

- **السوق الموازية:** إن الأرباح المحققة من هذه السوق على قدر كبير من الأهمية لذا فإن وجود هذا السوق لا يشجع اطلاقا العائلات على توجيه ادخاراتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية (دغموم و قبايلي ، 2021، صفحة 299).
- **هيمنة القطاع العام:** حيث يمثل القطاع العام ما يقارب 80% من مجموع استثمارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (فراحي و سعيدي، 2021، صفحة 672) وأهم ما يميز هذا القطاع (دغموم و قبايلي ، 2021، صفحة 300):
  - ارتفاع عدد العمال وضعف مردودية العمل ويد عاملة غير مؤهلة
  - مؤسسات عمومية غير متوازنة ماليا
  - تعيين مسيري المؤسسات غاليا ما يكون قائما على اعتبارات بعيدة عن الكفاءة المهنية والعلمية، مما ينعكس سلبا على أداء هذه المؤسسات
  - ضف الى ذلك ان غالبية المؤسسات الخاصة مكونة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركة تضامن، ليس لدى ملاكها استعداد لفتح رأس مالها للغير

ب. **المعوقات التنظيمية:** تتمثل في (فراحي و سعيدي، 2021، الصفحات 672-673):

- **قلة المؤسسات المدرجة:** ما يلاحظ في بورصة الجزائر هو محدودية المؤسسات المدرجة ذلك لأن عدد المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في السوق محدود جدا وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة
- **ضعف الفرص المتاحة للتنويع:** سوق الأوراق المالية في الجزائر هو حديث النشأة ولا يتميز بالتنوع، فهو يعتمد على ثلاثة أصناف من الأوراق المالية فقط، وذلك ما يجعله يفتقر للكفاءة التقنية الأمر الذي يرفع من حجم المخاطر ويحد من رغبة المستثمرين في الاستثمار في الأوراق المالية
- **غياب الشفافية:** تنشأ من غياب نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعملها إضافة الى صعوبة الحصول على المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر

ت. **المعوقات التشريعية:** يكتسب الإطار القانوني والتنظيمي المرن المواكب للتطورات الاقتصادية أهمية بالغة في تطوير أداء البورصة ورفع كفاءتها، في حين يؤدي جمود هذا الإطار وتخلفه إلى إعاقة عملية نمو البورصة وتخلفها، وتعاني بورصة الجزائر قصور في تشريعاتها وتنظيماتها وتخلفها عن مواكبة التطورات في القوانين واللوائح المنظمة لعمل البورصات المتطورة (حمادي، عرقوب، و شيخي، 2021، صفحة 499)

2. **آليات تطوير وتفعيل بورصة الجزائر**

- **إصلاح المنظومة الاقتصادية:** حيث تؤثر العوامل الاقتصادية الجيدة على أداء البورصات العالمية وفعاليتها في السوق المالي، ولكن في الجزائر ونظرا للعديد من المعطيات الاقتصادية التي يغلب عليها التضخم، وانخفاض مساهمة القطاع الخاص، وعدم وضوح الصورة الاقتصادية وانعدام الشفافية والحرية الاقتصادية...، كل ذلك يؤدي إلى القصور في عمل بورصة الجزائر، ولذلك فإن أي إصلاح اقتصادي لابد وان يتضمن القضاء على الممارسات السابقة وتحقيق الاستقرار في البيانات الاقتصادية وإعادة تنظيم السوق والقضاء على النشاطات الاقتصادية الموازية، ومعالجة مشكل التضخم الذي يؤثر على قيمة الأوراق المالية (حساني، 2022، صفحة 96).
- **تنشيط السوق المالية:** خاصة ما تعلق بالسوق الأولي بمعنى المساهمة في تسويق عدد كبير ومتنوع من الأوراق المالية التي حددها المشرع في عشرة أنواع باعتبارها السلع المتداولة في إطار سوق التداول، فوجود البورصة مرهون بوجود سوق الإصدار علاوة على وجود وسطاء تداول لذلك فإنه ينبغي اسناد الأمر للبنوك التجارية للقيام بهذا الدور في فترة أولية مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المالية الأجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس إيجابا على السوق المالية الجزائرية (بن سمينة و طبني، 2017، صفحة 338)
- **تطوير بيئة الأعمال:** إن فعالية وديناميكية الأسواق المالية تتوقف على المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي يحيط بهذه الأسواق، وهو ما يطلق عليه ببيئة الأعمال حيث تساعد بيئة الأعمال الجيدة التي تتوفر فيها مبادئ وأسس الحكم الراشد على ترقية الاستثمار بشكل عام في الدولة،

سواء تعلق الأمر بالاستثمار الوطني أو الاستثمار الأجنبي المباشر وغري المباشر، وهذا بسبب الحافز الكبير الذي يَتركه تطبيق القانون والعدالة والمساواة ومكافحة الفساد في نفوس المستثمرين ويجعلهم في وضع متساو أمام القانون دون وجود أي خلفيات أو تلاعبات أو مزايا لفئة على أخرى (حساني، 2022، صفحة 96)

- **تفعيل برامج الخصخصة**: يمكن لأصحاب القرار في الدولة تنشيط البورصة عن طريق المضي في برنامج التخصيص بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات في تلك الشركات سواء أكانت الديون لدائنين محليين أو ديونا خارجية بما يخفف العبء على ميزانية الدولة ويساهم في تنويع الأوراق المالية بالبورصة الجزائرية، وهي العملية التي لقيت نجاحا لدى العديد من الدول النامية (بودريوة، 2019، الصفحات 202-203)
- **تحفيز المؤسسات الاقتصادية**: وذلك من خلال التخفيف من شروط قبول ادراج المؤسسات الاقتصادية، ومراعات خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم إخضاعها لنفس شروط المؤسسات الكبيرة (فراحي و سعيدي، 2021، صفحة 675).
- **الترويج الإعلامي**: يجهل الكثرين من الجزائريين وجود مؤسسة عمومية تسمى بورصة الجزائر، نظرا للعديد من الأسباب لعل من أبرزها نقص في الَترويج الإعلامي لها ولطبيعة عملها وقيمتها الاقتصادية، لذلك فإن من بين عوامل نجاح بورصة الجزائر هو الَترويج الإعلامي لها على المستوى الداخلي والخارجي، وإظهار دورها في تنشيط حركة الاستثمارات وتحقيق العوائد المالية (حساني، 2022، صفحة 96).
- **تطوير مجال الصيرفة الإسلامية**: وهذا من خلال العمل بما يتلاءم مع العقيدة الإسلامية ومقومات المجتمع الجزائري، حيث تأبى شريحة واسعة من المجتمع الانغماس في المعاملات الربوية، وعليه فان تطوير الصيرفة الإسلامية من شأنه أن يزيد من نشاط وفاعلية بورصة الجزائر (حساني، 2022، صفحة 96)

خاتمة

تضم بورصة الجزائر السوق الرئيسية الموجهة للمؤسسات الكبيرة، وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأ سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم (12-01) المؤرخّ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم (97-03) المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، وسوق السندات المخصصة لإصدارات الشركات الوطنية والخزينة العمومية،

رغم كافة الجهود والتدابير والتشريعات التي أقرتها الدولة، إلا أن بورصة الجزائر لا تزال حديثة التأسيس ولا تلقى الرواج اللازم، كما تعاني بورصة الجزائر من عزوف رهيب في عمليات التداول، بدليل عدد المؤسسات المدرجة وقيمة السندات ونتائجها السنوية، وعليه فإن التحديات الاقتصادية المستقبلية التي تواجه الجزائر تفرض المرور السريع إلى فرض إصلاحات جوهرية وعميقة في القطاع من بينها:

- اصلاح المنظومة الاقتصادية وذلك بإعادة تنظيم السوق والقضاء على النشاطات الاقتصادية الموازية، ومعالجة مشكل التضخم الذي يؤثر على قيمة الأوراق المالية؛
- تنشيط البورصة عن طريق المضي في برنامج التخصيص بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات؛
- اعادة النظر في الشروط المطلوبة لإدراج المؤسسات في البورصة، والعمل على إصلاح القوانين المنظمة لها؛
- العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام وكذا شبكة الاتصال العالمية؛
- فتح المجال لإصدار أدوات مالية إسلامية ووضع الإطار القانوني لها. الأمر الذي من شأنه جلب الكثير من المستثمرين، خاصة الصكوك الإسلامية.

وفي هذا الإطار نقترح جملة من التوصيات لتفعيل دور بورصة الجزائر

- ✓ العمل على تطوير واستكمال تنظيم الأطر القانونية والمؤسسية للبورصة، وأيضا دراسة إمكانية تقديم بعض المزايا والإعفاءات الضريبية لأدوات الاستثمار المالي، بالإضافة إلى إلزام شركات الوساطة بضمان الصفقات التي تتم من خلالها.
- ✓ نشر الثقافة البورصية والترويج لها من خلال وسائل الاعلام.
- ✓ ادراج الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر لاستقطاب مدخرات الأفراد المتمسكين بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ توفير البيانات الدورية عن أنشطة الشركات وبصفة خاصة الميزانية السنوية وقائمة حساب النتيجة والتوزيعات وتقارير مجالس الإدارة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) الجريدة الرسمية . (1993). المرسوم التشريعي رقم 93-08 المتضمن قانون التجارة. الجزائر.
2) أمينة بودربوة. (2019). واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07*(العدد 01)، 191-206.
3) بلال فراحي، و فاطمة الزهراء سعيدي. (2021). آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر (الأداء، المعوقات والحلول). *مجلة آفاق علمية، المجلد 13* (العدد 03)، 659-678.
4) بن عودة حساني. (2022). واقع وآفاق السوق المالي في الجزائر- دراسة حالة بورصة الجزائر. *مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 3*(العدد 01)، 83-98.
5) *بورصة الجزائر*. (2023). تاريخ الاسترداد 01 01, 2023، من الشركات المتداولة: https://www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote
6) *بورصة الجزائر*. (2023). تاريخ الاسترداد 05 01, 2023، من تقرير بورصة الجزائر الشهري جانفي 2023: rap=2&https://www.sgbv.dz/ar/?page=rapport
7) رشيد بوكساني، و نسيمة أوكيل. (2010). مقومات تطوير بورصة الجزائر. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية*(العدد 5)، 1-18.
8) سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، و بلال شيخي. (جانفي, 2021). واقع ومعوقات أداء البورصات العربية- دراسة تحليلية لبورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2019). *مجلة الريادة لإقتصاديات الاعمال، المجلد 07*(العدد 02)، 485-502.
9) عزيزة بن سمينة، و مريم طبني. (مارس, 2017). دور الافصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر. *مجلة تاريخ العلوم، العدد 07*، 226-340.
10) هشام دغموم ، و عبد النور قبايلي . (ديسمبر, 2021). آليات تنشيط بورصة الجزائر. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06*(العدد 02)، 291-310.

المحاسبي و علاقته بجودة المعلومات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

Accounting disclosure and its relationship to the quality of financial reporting In accordance with IAS/IFRS

د/ عبدالكريم بوجلال لقام / جامعة معسكر/ الجزائر
د/ أسماء بوزنورة / جامعة الجزائر 3/ الجزائر
Dr. Abdelkrim Boudjelal LEKKAM /University of Mascara/Algeria
Dr. Asmaa BOUZENNOURA / University of Alger3/Algeria

ملخص

قد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها من القضايا المهمة في العصر الحالي، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في المجال الاقتصادي، من أجل مزيد من الشفافية و المصداقية في المعلومات المتحصل عليها و إتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها . حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من المؤسسات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية و نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه المؤسسات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها. و لهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية و التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، لا سيما معايير الإفصاح منها، نظرا للدور الذي تلعبه في إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية، واتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي – جودة المعلومة – المعلومة المالية– معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS – النظام المحاسبي المالي SCF

Résumé

Access to information, ease and freedom of circulation and its credibility have become important issues in the current era, which supported the concept of disclosure and was considered as an essential requirement in the economic field, in order to increase transparency and credibility in the information obtained and make it available to all parties benefiting from it . It can be said that one of the important reasons for the collapse of many economic institutions is the lack of application of accounting principles, the lack of disclosure and transparency, and the failure to show real data and information that express the

financial conditions of these economic institutions, and this was reflected in a set of negative effects, the most important of which is the loss of confidence in Accounting Information, and thus the loss of this Therefore, this study has come to highlight information to its most important elements, namely its quality the reality of applying accounting disclosure in accordance with the requirements of the SCF financial accounting system in Algeria and its impact on the quality of financial information and financial reports in accordance with IAS/IFRS, especially the disclosure standards, due to the role it plays in making .accounting information transparent and credible, and making it available to all parties benefiting from it
Financial information - International Accounting - -Information quality disclosure keywords: Accounting Standards IAS/IFRS

مقدمة

شهد العالم الاقتصادي تطورا كبيرا خاصة خلال القرن الماضي، هذا التطور أثر بشكل مباشر على الساحة المالية من خلال بروز شركات عملاقة في شكل جديد مبنية على فكرة استقلالية الإدارة عن الملكية (ظهور نظرية الوكالة) و التي سميت بشركات المساهمة، هدفها تحقيق الاستثمارات العملاقة و التي يمكن أن تكون عابرة للحدود، ولكي تلعب هذه الشركات الدور الذي أنشأت من أجله لا بد من توافر مصادر تمويل كافية لذلك. فتلجأ هذه الشركات إلى الحصول على القروض من المؤسسات المالية المانحة، أو الحصول على التمويل من خلال المساهمات في رأس المال من قبل المكتتبين، أو إصدار أوراق مالية ... إلى غير ذلك من طرق التمويل المعروفة على المستوى المالي.كل هذه المعطيات زادت من الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، التي أصبحت مهتمة بمصيرها وكذا بما يحدث فيها، لكون أن مصالحها مرتبطة باستمرارية الشركة وكذا بوضعيتها المالية. فتزايد الطلب على المعلومة التي يتمكن الأطراف من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة لهم في علاقتهم بالشركة، لهذا أصبحت المعلومة ذات أهمية بالغة في الساحة المالية، و تزايدت الحاجة إليها بأدق تفاصيلها مما أظهر الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة و الشفافة.

انطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية التي تعد كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في الشركات يتوجب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير السلبي في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات المفصح عنها في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على مختلف القرارات مما يستوجب توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

فتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها لمختلف فئات المستخدمين، وتعتبر الأساس العام المتفق عليه بهدف ضبط الممارسات المحاسبية وتضييق التباين في التطبيق العملي تحقيقا لموضوعية المعلومات من ناحية، وتوحيد الأساس، القياس، العرض، والإفصاح من ناحية أخرى. ذلك من خلال مطالبة المعايير المحاسبية الدولية معدي المعلومات المحاسبية بتقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات

موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للشركات الأخرى وبين القوائم المالية للشركة نفسها لفترات زمنية متعددة، إضافة إلى جعلها مقروءة ومقبولة من جميع الأطراف المستخدمة لها.

يعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية التي تعد المصدر الأساسي للمعلومة وعدم إظهار الوضعية الحقيقية للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من الشركات، الأمر الذي ينعكس سلبا على قرارات مختلف المستخدمين نتيجة فقدان هذه القوائم لأهم خصائصها ألا وهي جودتها. لذا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم 2 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "حدد فيها المواصفات والمعايير الواجب توافرها في المعلومات المالية المنشورة لكافة الأطراف المستخدمة لها مع ترتيبها في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها يعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية التي تعد المصدر الأساسي للمعلومة وعدم إظهار الوضعية الحقيقية للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من الشركات، الأمر الذي ينعكس سلبا على قرارات مختلف المستخدمين نتيجة فقدان هذه القوائم لأهم خصائصها ألا وهي جودتها. لذا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، البيان رقم 2 بعنوان: "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، حدد فيها المواصفات والمعايير الواجب توافرها في المعلومات المالية المنشورة لكافة الأطراف المستخدمة لها مع ترتيبها في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها .ولعل أفضل مثال على هذه الفضائح هي ما قامت به شركة المراجعة العملاقة آرثر أندرسون بتواطؤها على تغطية التلاعبات المحاسبية التي قامت بها إدارات الشركات التي انهارت فيما بعد مثل شركة أنرون، وردكوم، وكويست وغيرهم، والتي بدورها أسفرت عن إعصار مالي في الأسواق المالية.

1. إشكالية البحث:

تجاوبا مع التطور و التبادل التجاري بين مختلف الدول العالم، سعت هذي الدول إلى بذل الجهود و المحاولات لإرساء أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، و التي بدورها تهدف إلى توفير قاعدة واحدة للقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات بمختلف أنواعها بهدف توحيد المبادئ و المنظومة المحاسبية على المستوى العالمي.

انطلاقا مما تم ذكره و إيمانا منا بأهمية الإفصاح المحاسبي و دوره في تفعيل الممارسات المحاسبية وتحقيق جودة المعلومات المالية و التقارير المالية. يمكننا صياغة إشكالية موضوع المداخلة على النحو التالي:

- ما واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر و ما أثره على جودة المعلومات المالية و التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ؟

لتبسيط السؤال الجوهري السالف الذكر و توجيه جهودنا الرامية لتجميع أدلة بحثية كافية و موثوقة للإجابة عنه، اعتمدنا على مجموعة من الأسئلة الفرعية المفصلة له و التي سنحاول الإجابة عنها في متن الدراسة. تتمثل هذه الأسئلة الفرعية في الآتي:

1) كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية في القوائم المالية وفقا معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ؟
2) ما الجوانب النظرية لعملية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ؟
3) ما تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية؟ و ما صعوبات التي تعيق المهنيين المحاسبة في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ؟
4) ما علاقة الإفصاح المحاسبي بجودة المعلومات المالية و التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFR؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات الآتية:

1) الإفصاح المحاسبي يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية في القوائم المالية وفقا معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS؛
2) الإفصاح حسب المتطلبات معايير المحاسبة الدولية يدعم الشفافية و ملائمة المعلومات المالية لمن يستخدمها؛
3) تحيين البيئة المحاسبية الجزائرية تحقق جودة الإفصاح المحاسبي؛
4) تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي و وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

2. أسباب اختيار الموضوع :

- أهمية الموضوع و ضرورة لفت نظر المهنيين المحاسبة إلى التقيد بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية؛
- حداثة الموضوع بالنظر إلى الدراسات التي تناولنها و الكيفية التي عولجت بها، وهذا في حدود ما اطلعنا عليه؛
- محاولة إثراء الموضوع وجعله أرضية يعتمد عليها في دراسات مستقبلية؛
- إن موضوع الدراسة واحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.؛
- فتح المجال أمام الطلبة وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا .

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

✓ التعرف على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، أهميته و أهدافه في الساحة المالية و مختلف الجوانب المتعلقة به؛
✓ التعرف على تأثير المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على نوعية المعلومات المحاسبية؛
✓ معرفة القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب المعايير المحابية الدولية؛

- ✓ الوقوف على مدى توفر الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر المستفيدين منه؛
- ✓ محاولة إسقاط التصور النظري للإفصاح المحاسبي الموجود على المستوى العالمي على الممارسات المحاسبية المهنية في البيئة الجزائرية؛
- ✓ إبراز دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية؛
- ✓ قياس مدى توفر الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات الجزائرية، ومدى تأثر المعلومات المحاسبية بتبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS منذ سنة 2010؛
- ✓ التحقق من تأثير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية على تعزيز جودة المعلومة المالية و التقارير المالية؛
- ✓ إظهار العيوب الموجودة في البيئة الجزائرية في مجال القوائم المالية و علاقتها مع الإفصاح المحاسبي في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ يلاحظ من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع أن غالبيتها تم اعتماد التوجه الموجود في الدول المتقدمة، و بالتالي فإنه وحسب اعتقاد الباحث لا يمكن تعميم نتائج الدراسات على كافة الدول نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية و الممارسات المهنية من دولة إلى أخرى؛
- ✓ يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من كونه يتناول موضوع يمس أساسا عمق المشاكل المرتبطة بالممارسات المحاسبية، والوقوف على طبيعة العوامل المتغيرة في بيئة العمل الجزائرية، والتحديات التي تواجهها الشركات الجزائرية في تحقيق الإفصاح المحاسبي وتوفير معلومات محاسبية ذات نوعية وجودة تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

5. منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية و مختلف التساؤلات المطروحة من خلال هذا البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التعرف الجوانب النظرية العلمية للإفصاح المحاسبي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي SCF وفق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف إليها و دراسة علاقة الإفصاح بجودة المعلومات المالية و كيفية تحسينها للاستفادة منها.

و عليه سيتم تقسيم البحث إلى ما يلي:

المحور الأول: **الأدبيات** النظرية للإفصاح المحاسبي

المحور الثاني: النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية

المحور الثالث: معايير الإفصاح المحاسبي و دورها في تحسين جودة المعلومة المالية

المحور الرابع: واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

المحور الأول: الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من أهم المبادئ المحاسبية التي تستهدف خدمة مستخدمي المعلومات بما يتلاءم و احتياجاتهم في إطار موضوعي ما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه:

ب- مفهوم الإفصاح المحاسبي : يتناول هذا العنصر المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإفصاح وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم وتوجهات الكتاب والمنظمات الذين تطرقوا للإفصاح المحاسبي.

- المفهوم اللغوي للإفصاح:

- تعني كلمة الإفصاح لغة بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين، و يقال فصح اللعن أي وضح، وفصاحة اللبن أي خلص مما يشوبه، وفصاحة الرجل تعني انطلق لسانه بكلام صحيح وواضح ويقال أفصح الأمر أي وضح، وأفصح النهار أي خلا من الغيم ويقال رجل فصيح أي يحسن البيان ويميز جيد الكلام من رديئة، وكلام فصيح يعني سليم واضح يدرك السمع حسنه والعقل دقته، ولسان فصيح تعني طلق يعين صاحبه على إجادة التعبير [1].

- المفهوم الاصطلاحي للإفصاح : تعددت الكتابات حول الإفصاح من عدة باحثين ومنظمات وفي ما يلي نذكر أهمها:

- مونيتز (Moonitz) "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة [2].
- هاندريكسن (Hendrickson) الإفصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة مظهر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدمها [3].
- الشيرازي " تعرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية [4].
- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم " [5].

- مجلس المبادئ المحاسبية (APB) إن الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم وتهم الدولة لغرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها فضلا عن معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة[6].

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية، بغية معرفتهم بالوضعية المالية للمنشأة دون تضليلهم من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، على أن تكون هذه المعلومات معروضة بلغة ملائمة وفي الوقت المناسب وسهلة الفهم.

- تمت الإشارة إليه من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه: "إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة[7]"
- الإفصاح المحاسبي هو "إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في اتخاذ القرار الرشيد[8]".
- الإفصاح هو "الكشف . عن نتائج المعلومات المالية وذلك في القوائم المالية المنشورة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتنوعة[9]".

عموما، الإفصاح المحاسبي هو "تقديم معلومات واضحة وملائمة تخدم مستخدميها في اتخاذ القرارات عن طريق قوائم مالية شفافة".

ب- أنواع الإفصاح المحاسبي : تتعدد أنواع الإفصاح المحاسبي وفق التصنيفات الثلاث التالية:

— من حيث المقدار ينقسم إلى:

- الإفصاح الكامل: يتطلب هذا النوع أن تكون القوائم المالية كاملة، بحيث تشتمل على كافة المعلومات الضرورية

للتعبير الصادق، فإذا تم حذف أو استبعاد بعض المعلومات تصبح القوائم المالية مضللة[10]، ويطلق عليه أيضا الإفصاح الشامل أو التام.

- الإفصاح العادل: يهتم هذا النوع بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.
- الإفصاح الكافي : يشمل الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة و طبيعة نشاطها

— من حيث درجة الالتزام: يقسم إلى:

- الإفصاح الإجباري: هو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الجهات ذات علاقة.
- الإفصاح الاختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة : عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني .

من حيث الغرض: ينقسم إلى:

- الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية.
- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي): هو الذي يفترض أن المستخدم أو المستثمر ذا دراية و خبرة كافية من استخدام و تحليل المعلومات المالية، ويشير إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، و التركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة الخبرة في استخدامها.

وفيما يلي تبسيط لأنواع الإفصاح المحاسبي:

شكل 1. أنواع الإفصاح المحاسبي

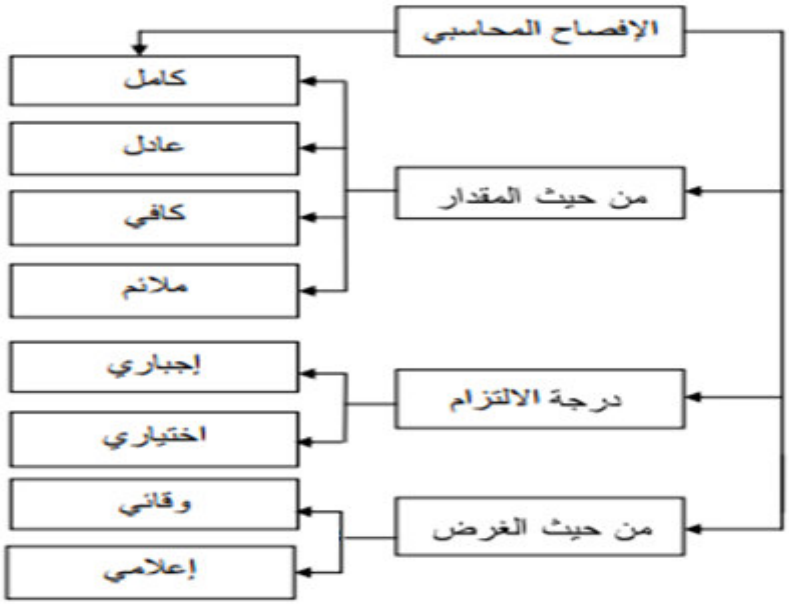

المصدر. من اعداد الباحثان

2- أهداف الإفصاح المحاسبي: يمكن تلخيصها في ما يلي[11]:

- ✓ إزالة الغموض و تجنب التضليل في عرض المعلومات المالية و المحاسبية و مساعدة متخذي القرارات على
- ✓ صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة؛
- ✓ المساهمة في توفير الأساس القانوني بصحة و سلامة التعاقدات؛
- ✓ إشباع حاجات مستخدمي البيانات و التقارير من المعلومات المالية؛
- ✓ توفير المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى الوحدة وعن الالتزامات القائمة عليها، بجانب التغيرات التي تطرأ على الأصول كنتيجة للأحداث؛
- ✓ بيان المعلومات المفيدة للقائمين بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو المستقبل؛

3- متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS و IAS:

تتعدد متطلبات الإفصاح الواجب التقيد بها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أهمها ما يلي:

أ- الإفصاح في القوائم المالية IAS:

يتطلب الإفصاح تقديم القوائم المالية معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وهي[12]:

- تحديدها بوضوح وتمييزها عن المعلومات التي يتم عرضها في نفس التقرير؛
- يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فقط على ما يتم عرضه من معلومات في القوائم المالية، أما المعلومات الأخرى فلا يشترط إعدادها وفق المعايير الدولية إذا كانت تمتاز بالدقة و الموثوقية؛
- يجب بيان الأمور التالية عن القوائم المالية بوضوح:
  - اسم المنشأة التي تعود لها القوائم المالية.
  - اسم القائمة و تاريخها.
  - فيما إذا كانت القوائم المالية منفردة بالنسبة للمنشأة أو موحدة لمجموعة من المنشآت.
  - العملة التي يتم إعداد القوائم المالية بها.
  - تحديد الفترة الإبلاغية، وتعني التوقيت في كل فترة مالية لإعداد القوائم المالية للمنشأة وترتبط بمفهوم الدورية وتكون هذه الفترة سنة.

ب- الإفصاح عن السياسات المحاسبية IAS 8: طبقا لهذا المعيار يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية التالية[13]:

- أسس القياس والتقييم المستخدمة في إعداد البيانات المالية مثل (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستدلالية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق)؛
- سياسة توحيد البيانات المالية؛
- السياسة المتبعة في تحويل العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها؛
- السياسة المحاسبية المتبعة في عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط؛
- السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل؛
- سياسة الإهتلاك و سياسة تقييم المخزون؛
- السياسة المتبعة في الاعتراف بالإيراد.

ب- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS 24: ينبغي على المنشأة الإفصاح عما يلي :

- العلاقة بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة بغض النظر إن كان هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة أو الطرف المسيطر الأساسي، في حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر شركة أم تقوم بذلك؛
- الإفصاح عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال؛
- يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة والمؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة ، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

د- متطلبات الإفصاح وفق IFRS3

اندماج الأعمال: تفصح المؤسسة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما:

- خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة التي تم شرائها ، تاريخ الامتلاك، نسبة حصص المالكين الممتلكة المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسي لاندماج الأعمال، وصف نوعي للعوامل التي تشكل الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الامتلاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم الممتلكة).
- بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية؛
- إفصاح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها[14]؛

و- متطلبات الإفصاح وفق المعيار IFRS7 : يتطلب هذا المعيار ما يلي:

- يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة؛
- معلومات عن أهمية الأدوات المالية؛
- معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية.

4- أساليب و مقومات الإفصاح المحاسبي

إن البدائل المختلفة من أساليب و طرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثار مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدموا تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وعليه يجب تحديد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

أ- أساليب الإفصاح المحاسبي و الشفافية في التقارير

- أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية أو في الهوامش وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للأوضاع المالية منها[15] :

- إعداد القوائم المالية وترتب بنودها: إذ أنه جزء مهما من الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية، وترتب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهماه وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- الملاحظات الهامشية :يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات كمية أو وضعية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- الملاحق: و تشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الامتلاك قائمة المركز

المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ تقييم مخزون نهاية المدة.
- تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي فني محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

– الشفافية في التقارير

يشمل الهدف من إعداد القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة، ويتم تامين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية، من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

ويقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الجهة المعنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت التصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المهنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية معبرة عن المركز الحقيقي للمؤسسة، وتوجد عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها[16] :

- أو تكون الشفافية الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستفتاء الشكل و نسشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها؛
- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافي الربح قبل الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع والإعفاء من الضريبة لصافي الربح؛
- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين بالشفافية في التقارير

ولقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة و حوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم

وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على المصالح المساهمين والإطراف الأخرى، فكل المؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية من لكل المتعاملين، وعلى العكس ، ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإنعام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات.

ب- مقومات الإفصاح المحاسبي

لا بد أن يقوم الإفصاح على مجموعة من المقومات لا سيما أن المعلومات المحاسبية تقدم لأطراف متعددة و ذات مصالح مختلفة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، ويرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية: 1

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛
- تحديد الأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وهنا يجب ربط هذا العنصر بمعيار أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة، وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المتعارف عليها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والتي تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بشكل يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

و لكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة الشركة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مراجعي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلالها جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح من زاوية ليحقق هو مصلحته.

المحور الثاني: النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية

1- مفهوم المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF :

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تشريع العديد من المبادئ والطرق المعمول بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتي توفر معلومات مالية عالية الجودة تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها.

- و تعرف المادة 03 من القانون 11-07- النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة و وضعية خزينتها في نهاية السنة المالية".

من خلال تعريف المادة القانونية للنظام المحاسبي المالي نلاحظ ما يلي:

- إدراج عبارة معلومة مالية بدل معلومة محاسبية مما يوحي بالتركيز على الجانب المالي، من خلال تقديم قوائم مالية جاهزة للتحليل؛
- هدف النظام المحاسبي المالي من خلال هذا التعريف هو تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، مما يوحي بمراعاة احتياجات مستخدمي المعلومة المالية.

- تحدد المادة 02 من المرسوم التنفيذي 08-156 طرق إعداد وشكل وخصائص القوائم المالية التي يجب أن تتسم بها وذلك في نص المادة "إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 07 من القانون رقم 07-11 ، يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية."
- كما ينص النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومة الواجب توفرها في القوائم المالية وهذا من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي -08-156 والتي تنص: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح[17]."

2- طرق القياس والتقييم :

يعتمد النظام المحاسبي المالي العديد من طرق وبدائل القياس المحاسبي المتبعة في إنتاج المعلومات المالية، ومما لاشك فيه أن فعالية هذه البدائل لها أثر كبير على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات وهذا ما نجده في الفقرة 1.112 من القرار المؤرخ 26/07/2008 "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الانجاز؛
- القيمة المحينة (قيمة نفعية).

ومن خلال هذه الفقرة يتقيد النظام المحاسبي المالي بالتسجيل بصفة وفية وفق المميزات والحقائق الاقتصادية، المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستخدمين الذين يتطلعون إلى معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة[18].

3- المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية:

حسب الدراسة التي أجرتها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASCF ، هناك قيدين أساسين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي:

أ- الأهمية النسبية : تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف متخذ القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومة المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب أدراجها ومعالجتها بشكل دقيق نتيجة لتعديها عتبة الاعتراف، أما المعلوم غير الهامة نسبيا فالعكس.

إن اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛
- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛ 3 البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية؛ 4 الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية؛
- العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعة أخرى؛
- الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

ب- تكلفة المعلومة : يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال إلا أن الأطراف الخارجيين هم ا الذين يقررون منفعتهم منها.

إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لظهور بصورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

المحور الثالث: معايير الإفصاح المحاسبي و دورها في تحسين جودة المعلومة

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى و هيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بوضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

1- المعايير المحاسبية الدولية

أ- تعريف المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى تعريف المعايير المحاسبية الدولية، نرى من الضرورة الوقوف أولا عند تعريف المعيار المحاسبي بشكل عام، فإن أصل كلمة معيار تعود إلى الكلمة اللاتينية - Nomme و التي تستعمل بشكل عام للدلالة على قاعدة . م الاستناد عليها ونموذج يتم الرجوع إليه عند الحاجة، كما يعرف المعيار حسب ISO على أنه: "وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين[19]".

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها : "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"

ب- خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها[20] :

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية؛
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة؛
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه، بالإضافة إلى أنها غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

2- عرض بعض المعايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية IAS/IFRS

أ- المعايير المحاسبية الدولية : نذكر منها[21]:

✓ المخزون (IAS2) : ويهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بما في الميزانية، كما أنه يعرض إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، بالإضافة إلى طرق تقويم المخزون والإفصاح عن إجمالي المخزون.

- ✓ الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (IAS10) : يهدف هذا المعيار إلى وصف متى يجب أن تعدل المؤسسة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ نشر القوائم، ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب فيها.
- ✓ الممتلكات والمعدات والتجهيزات (IAS16) : يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها، حيث يعرف هذه الأصول وما يخصها كإهتلاكاتها والقيمة القابلة للإهتلاك، القيمة المتبقية والقيمة العادلة، كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه وإهتلاكه.
- ✓ عقود الإيجار (IAS17) : يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقود الإيجار وأنواعها، كما يوضح شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.
- ✓ عقود الإيجار (IAS17) : يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقود الإيجار وأنواعها، كما يوضح شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين. 5- الإيراد (IAS18) : يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياسه من عمليات بيع البضائع وتأدية الخدمات والإيرادات الأخرى.
- ✓ منافع الموظفين (IAS19) : يهدف هذا المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين، كما يعرف عدة مصطلحات مثل: منافع الموظفين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها.
- ✓ الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24) : يحدد هذا المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.
- ✓ المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد (IAS26) : يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.
- ✓ التقارير المالية المرحلية (IAS34) : يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية ويقصد بالتقرير المرحلي، تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة[22].
- ✓ انخفاض قيمة الأصول (IAS36) : يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الأصول والإفصاح عنها، حيث يطالب الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الأصول حيث لا يتم تسجيل الأصول بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد، كما يعرض هذا المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.
- ✓ الأدوات المالية : الإفصاح والعرض (IAS39) : يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، كما يتناول طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية وحقوق الملكية، إضافة إلى نسبة الفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.

ب- معايير الإبلاغ المالي : أو ما تسمى بالمعايير الدولية للتقارير المالية نذكر منها[23]:

- ✓ تطبيق معايير الإقرار المالي لأول مرة (IFRS1) : يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تصبح القوائم المالية المعدة وفق المعايير للمرة الأولى، قوائم ذات جودة عالية من حيث :
  - جعلها واضحة وقابلة للمقارنة؛
  - تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير؛
  - مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم.

و يتضمن المعيار إرشادات عن كيفية إعداد القوائم لأول مرة وفق المعايير، ومعالجة الفروقات الناشئة عن الانتقال إلى التطبيق التقارير.

- ✓ الدفعات على أساس الأسهم (IFRS2) : يهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام الشركات بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها وذلك من أجل مكافأتهم بما في ذلك المدراء وكبار المسئولين التنفيذيين وغيرهم أو لأطراف أخرى كالدفع للموردين ويبين هذا المعيار مبادئ القياس لثلاثة أنواع من معاملات الدفع على أساس الأسهم مع الأطراف الأخرى :
  - المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الأسهم؛
  - المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها تجاه المورد لقاء مبالغ تعتمد على سعر أو قيمة السهم؛
  - المعاملات التي تشتري فيها الشركة بضاعة أو خدمات والتي تم الاتفاق خلالها على إمكانية السداد النقدي أو بالأسهم.
- ✓ عقود التأمين (IFRS4) : يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود. ويتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين وعلى الإفصاح المتعلق بها.
- ✓ الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات المتوقفة (IFRS5) : يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي 25 (العمليات المتوقفة)، ويقضي المعيار بما يلي :
  - قياس الأصول المحتفظ بها لرسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما أقل؛
  - عرض الأصول المحتفظ بها لرسم البيع في الميزانية بشكل منفصل؛
  - عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في قائمة الدخل.
- ✓ الأدوات المالية : الإفصاح (IFRS7) : يهدف المعيار إلى الطلب من المنشأة توفير الإفصاحات في قوائمها المالية وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم :
  - أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها؛

- طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها، يكمل هذا العيار كلا من المعيارين 32 و 39.

المحور الرابع: واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

أ- أثر الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية :

إن التزام المؤسسات بالشفافية والإفصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش في الوقت الحالي خاصة مع انتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، لكون أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما ينشر من معلومات تقارير المؤسسات. اذ تعتبر التقارير المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ عن المعلومات المالية، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية بشكل الذي يسمح بتوفير معلومات موثوقة وملائمة و قابلة للمقارنة.

كما يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية و على العكس من ذلك فان إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات؛ ذلك أن الإفصاح الذي تبناه النظام المحاسبي المالي يوفر إطارا حاميا و مانعا لظهور مثل هذه التصرفات و يحد من محاولات التضليل هذه و هو يحسن درجة الوضوح و الشفافية و يوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية[24].

و بالتالي فإن إصدار نظام محاسبي مالي يعالج فيه عمليات توصيل و عرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة و أسلوب ملائم يزيد من قيمة و منفعة المعلومات المالية، لذلك فقد ركز على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي و بأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية من ناحية، و توحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية و اكتمال محتواها من المعلومات و تعظيم جودتها[25].

ب- واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر

بما أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، لذا فإنه يتوافق معها بدرجة كبيرة من حيث قواعد القياس، التقييم و الإفصاح، كما أن معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) تعمل على توفير معلومات ذات جودة بالقوائم المالية (ملائمة، موثوقة، قابلة للمقارنة سهلة و مفهومة)، و هذا لا يتحقق إلا إذا كان هناك التزام بقواعد القياس ذا كان هناك أثر الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية

والتقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية بالإضافة إلى توفير قدر كافي من الإفصاح بهذه القوائم، و أي إخلال بالالتزام بأي قاعدة من قواعد القياس أو التقييم أو الإفصاح، فإنه من غير المعقول أن نزعم أن الممارسة المحاسبية في الجزائر تتوافق و الممارسة المحاسبية الدولية خاصة في ظل عدم التزام هذه المؤسسات بقواعد التقييم المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، و الاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس الأولي و اللاحق لعناصر القوائم المالية رغم توجه النظام المحاسبي المالي نحو تطبيق القيمة العادلة، حيث نص النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة تقييد العمليات في المحاسبة وعرضها ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، ومن خلال الدراسة فإن عملية التقييم لمختلف عناصر القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعتبر اختيارية لعدم وجود جهة قانونية تلزمها بالتقييم من جهة و للتكاليف التي تنجر عن عملية التقييم من جهة أخرى، لذا تفضل المؤسسات عدم القيام بالتقييم، ولأن الهدف من التقييم و إعادة التقييم لعناصر القوائم المالية هو إظهار قيم هذه العناصر بقيم حقيقية قريبة للواقع و تقريب القيم الدفترية للقيم الحقيقية، و بالتالي تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية الدولية، لذا فإن عدم الالتزام بتطبيق قواعد القياس و التقييم يجعل من القوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تظهر حقيقة الواقع الاقتصادي للمؤسسة، و لعل ما منع المشرع الجزائري بفرض إلزامية التقييم لعناصر القوائم المالية و عدم الاكتراث إلى أن القوائم المالية لا تعبر عن حقيقة المؤسسة هو أن المستخدم الأول والأخير للقوائم المالية هي مصلحة الضرائب، و هنا نعود إلى أن طبيعة النظام الاقتصادي له تأثير على أهداف المحاسبة و وظائفها حيث أن دور المحاسبة يتمثل في حساب الدخل الخاضع للضريبة دون التمسك بأكبر قدر ممكن من الواقع الاقتصادي للمؤسسة، من خلال تبني رؤية حذرة جدا، و هذه من أهم مميزات النموذج الأوروبي و الذي تعتبر الجزائر جزءا منه.

لذا فإن أغلب أفراد عينة الدراسة ممن عايشوا تطبيق المخطط المحاسبي الوطني يرون أن النظام المحاسبي المالي لم يأتي بالكثير من الجديد، أي أنه حسب رأيهم ليس هناك تغييرات كبيرة بين PCN و SCF لأن الاعتماد على التكلفة التاريخية مازال قائما في القياس الأولي والقياس اللاحق لعناصر القوائم المالية ويعود ذلك لتمسك التشريعات الضريبية في الجزائر بالقياس وفق التكلفة التاريخية فلحد الآن لم يصدر قانون جبائي ينص على السماح بتطبيق مبدأ غير مبدأ التكلفة التاريخية من جهة، وللصعوبات التي تواجه عملية التقييم من جهة أخرى كعدم توفر أسواق نشطة للعديد من الأصول الذي سيؤدي إلى التقدير الذاتي الذي من شأنه أن يساهم في تخوف المستخدمين من التلاعب المتعمد بالقوائم المالية.

خاتمة

اعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

من أجل الوصول إلى إفصاح عام وجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثرعلى المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، عداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة و من أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية و إعداد التقارير القطاعية و المرحلية و المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

1. النتائج:

من خلال الدراسة اتضح أن فيه علاقة وطيدة بين الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المالية و التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

توصل البحث إلى أن الشركات الجزائرية لا تقوم بالإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية، فهي توجه قوائمها المالية للأغراض الجبائية أكثر من غرض التمثيل الصادق عن الوضعية المالية. فعادة ما تكون القوائم المالية المعدة للأغراض الجبائية تحتوي تحريفات وكذا التهرب الضريبي، مما يؤثر بطريقة مباشرة على جودة المعلومات المحاسبية، و بطريقة غير مباشرة على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

أما فيما يخص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثناء إعداد المعلومات المحاسبية فإن الدراسة خلصت من الناحية النظرية لكون المعايير المحاسبية الدولية تدعم جودة المعلومات المالية. أما الدراسة الميدانية في الجزائر فقد ثبت أن المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات تعد وفقا للنظام المالي المحاسبي لتغطية المتطلبات الجبائية، وذلك دون الغوص في فلسفة المعايير ومعرفة متطلباتها. فقد تطبق المعايير المحاسبية بطريقة غير مباشرة من خلال تطبيق

النظام المالي المحاسبي SCF الذي يستجيب لمتطلباتها، وهذا التطبيق يكون دون دراية كافية بالمعايير المحاسبية الدولية مما قد ينعكس بالسلب على جودة المعلومات المحاسبية.

كنتيجة أخرى توصل إليها البحث هي ضعف تكوين كل من محاسبي الشركات والمراجعين الخارجيين في الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية على حد سواء، وهذا ما حد من تطبيق المعايير المحاسبية في الشركات الجزائرية وجعل من المعلومات المحاسبية المعدة لا تمتاز بجودة عالية.

وقد توصل البحث أيضا إلى أن هناك عدة عوامل جعلت من البيئة الجزائرية مخالفة لما هو متعارف عليه عالميا، وقد نذكر منها:

- أغلب ممارسي مهنة المراجعة والمحاسبة من الجيل القديم، الذي نشأ وتكون في كنف الإقتصاد الموجه التي تعتمد على التسجيل المحاسبي للمبالغ المالية فقط، ومن ثم مراجعة التسجيلات المحاسبية فيما إذا إحتوت اختلاسات أو أخطاء دون البحث عن الأمور الأخرى كالإفصاح المحاسبي مثلا؛
- التكوين لم يكن كافيا ولا فعالا في مجال الإفصاح المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية من طرف الهيئات المشرفة على مهنتي المحاسبة والمراجعة؛
- عدم إجبارية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية جعلها لا تستهوي المحاسبين والمراجعين سواء لتعلمها أو تطبيقها؛
- وجود فوضى في المعاملات الاقتصادية، والتهرب الضريبي، وعدم الفوترة جعل كل من نتائج المحاسبة و المراجعة يفقدان أهميتهما وقيمتهما الحقيقة؛
- طريقة تعيين مراجع الحسابات وكذا المنافسة غير الشريفة بين المهنيين جعلت من ممارسي المهنة لا يتقنونها ولا يعيرونها الاهتمام الكافي؛
- كون أغلب الشركات من الملكيات الخاصة والعائلية في نفس الوقت أفقدت المراجعة أهميتها التي تقوم إذا انفصلت الملكية عن الإدارة؛
- عدم وجود سوق مالي نشط جعل من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها أو تقرير مراجع الحسابات ينحصرون في كل من البنوك ومجالس الإدارة و مصلحة الضرائب .

2. الاقتراحات:

بعد الدراسة لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من الفروق بين ما هو متعارف عليه على المستوى الدولية في الجانب التنظيري، مع الممارسات الموجودة في الساحة الاقتصادية الجزائرية. مما سمح بالوقوف على النتائج المذكور سابقا والتي نحاول أن نعطي بعض التوصيات حولها على النحو التالي:

✓ العمل على تفعيل دور المعايير المحاسبية الدولية أثناء إعداد القوائم المالية وذلك بجعلها إجبارية التطبيق، أو إصدار معايير محاسبية جزائرية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وتتلاءم مع البيئة الجزائرية؛

- ✓ ضرورة تعديل على أساس القياس المحاسبي للقوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي من القياس على أساس التكلفة التاريخية إلى القياس على أساس القيمة العادلة، بحيث يشمل إرشادات لكيفية مراجعة القياس على أساس كيفية القيمة العادلة بما يناسب طبيعة و خصائص و مخاطر هذا القياس؛
- ✓ العمل على مساعدة المؤسسات في توفير الإطارات و الكفاءات المؤهلة علميا و عمليا للإلمام بمختلف جوانب النظام المحاسبي المالي و بالتالي التطبيق السليم له؛
- ✓ تحسين مستوى التكوين الخاص بكل من المحاسبين ومراجعي الحسابات ببرمجة دورات تكوينية إجبارية ودورية، حول كل من الأهداف الحديثة للمراجعة والوسائل والتقنيات بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ ضرورة تكييف التشريعات الجبائية والتجارية لتتوافق مع متطلبات التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي لمواكبة معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ؛
- ✓ تطهير مجتمع مراجعي الحسابات من الطفيليين واتخاذ إجراءات ردعية تصل إلى حد سحب الاعتماد في حالة مخالفة القوانين أو ممارسة المهنة بدون نزاهة؛
- ✓ تغيير طريقة تعيين مراجع الحسابات من الجمعية العامة للمساهمين إلى هيئة مستقلة، بحيث لا تكون هناك رابطة مباشرة بين مراجع الحسابات والشركة حتى لا تتأثر استقلاليته؛
- ✓ سن قوانين تجبر الشركات الجزائرية على الإفصاح المحاسبي الكافي في قوائمها المالية؛
- ✓ العمل على ردع التهرب الضريبي الذي أثر بشكل كبير على قيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها؛
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والقيمة العادلة بصفة خاصة؛
- ✓ تحيين النظام المحاسبي المالي بما يتماشى مع مستجدات التحيينات الدورية للمعايير المحاسبة الدولية ضرورة و الإبلاغ المالي ؛
- ✓ تفعيل السوق المالي ونشر ثقافة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي يجب أن تتوفر لمستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

3. أفاق البحث:

- يعد موضوع الدراسة من المواضيع الهامة خاصة من الناحية العملية في البيئة الجزائرية، فهو يفتح أفاقا جديدة للبحث من أجل التعمق في جوانبه. حيث يمكن أن تكون المواضيع التالية دراسات مستقبلية تدعم هذه الدراسة:

- دور إجبارية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر في تحقيق الإفصاح المحاسبي؛
- تأثير التهرب الضريبي على جودة المعلومات المحاسبية المعدة من طرف الشركات الجزائرية؛
- تأثير طريقة تعيين محافظ الحسابات على استقلاليته وأدائه؛
- دور تفعيل السوق المالي في الرفع من درجة الإفصاح المحاسبي لدى الشركات الجزائري.

التهميش

[1] طلال محمد الحجاوي، وفرات المالكي الإفصاح المحاسبي الاستباقي و انعكاساته على مستخدمي القوائم المالية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص. 17

[2] بصول ربا ماجد، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2017، ص. 84

[3] طلال محمد الحجاوي، المرجع السابق، ص. 17

[4] طلال محمد الحجاوي، المرجع السابق، ص.19

[5] بصول ربا ماجد ، ص: 84

[6] طلال محمد علي الحجاوي ومحمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص. 25

[7] وليد ناجي الحيالي، عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكت الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص. 81.

[8] اسماعيل محمود عبد الرحمن، الإفصاح المالي و أهميته و أثره في الأعمال التجارية العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014،ص30

[9] أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و توزيع، ط1، 2010، ص . 24 و 25

[10] هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة، وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الديوان المطبوعات الجزائرية، ط4، 2008،ص .16

[11] محمد عبد العزيزمحسن وآخرون، مدى إدراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية، دراسة استطلاعية على عينة من المصاريف في محافظة أربيل، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز،المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 138

[12] فضيل فارس و حمزة ضويفي، أسباب و معوقات عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي للمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات، دراسة ميدانية، 2003 . ص. 9-10 على الموقع: www.enssea.net/majal

[13] فضيل فارس و حمزة ضويفي ، المرجع السابق، ص. 10

[14] عبد الرحمان محمد رشوان، محمد غانم أبومصطفى، أثر استخدام لغة التقارير xbrl كأداة الإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 7، فلسطين، 2017، ص15

[15] محمد المبروك أبو زيد المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 584.

[16] لطيف زيود، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار العدد 1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 سوريا، 2007، ص178

[17] المواد 02 و 08 من المرسوم التنفيدي 08-156المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07من النظام المحاسبي المالي، ص. 11-12.

[18] القرار المؤرخ في ،2008/07/26يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، مارس 2009ص. 06.

[19] احمد هو صالح و تلاسي رياض و بوقفة علاء دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 29-30 نوفمبر 2011م، ص.2

[22] مأمون حمدان، محاضرة في معايير المحاسبة الدولية، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السورية، دمشق، سوريا، 2009م، ص.4

[23] معايير الإبلاغ المالي "المعايير الدولية للتقارير المالية "، متاحة على الموقع : http://www.focusifrs.com

[24] فارس بن يدير و هاشم شلغام و طيب مداني، "واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر ـ دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، الجزائر، 2016، ص. 230

[25] الياس شاهد و عبد النعيم دفرور، "الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية "دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 05، الجزائر، جوان 2016، ص. 159

المراجع

1. طلال محمد الحجاوي (2017)، وفرات المالكي الإفصاح المحاسبي الاستباقي و انعكاساته على مستخدمي القوائم المالية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص. 17
2. بصول ربا ماجد (2017)، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص. 84
3. طلال محمد علي الحجاوي ومحمد آل فتح الله (2017)، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 25
4. وليد ناجي الحيالي، عبد الجليل آل غزوي (2015)، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكت الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص. 81.
5. اسماعيل محمود عبد الرحمن (2014)، الإفصاح المالي و أهميته و أثره في الأعمال التجارية العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، ص30
6. أحمد محمد أبو شمالة (2010)، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و توزيع، ط1، ص . 24 و 25
7. هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة (2008)، وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الديوان المطبوعات الجزائرية، ط4، ص .16
8. محمد عبد العزيز محسن و آخرون (2017)، مدى إدراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية، دراسة استطلاعية على عينة من المصاريف في محافظة أربيل، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز،المجلد 6، العدد 1، ص 138
9. فضيل فارس و حمزة ضويفي (2003)، أسباب و معوقات عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي للمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات، دراسة ميدانية، ص. 9-10 على الموقع: www.enssea.net/majal
10. عبد الرحمان محمد رشوان، محمد غانم أبومصطفى (2017)، أثر استخدام لغة التقارير xbrl كأداة الإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد 7، فلسطين، 217، ص15
11. محمد المبروك أبو زيد (2017)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 584.
12. لطيف زيود (2007)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار العدد 1، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 سوريا، ص178

13. احمد هو صالح و تلاسي رياض و بوقفة علاء (2011)، دور معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، نوفمبر، ص. 29-30 ، ص.2.
14. مون حمدان (2009)، محاضرة في معايير المحاسبة الدولية، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السورية، دمشق، سوريا، ص.4.
15. فارس بن يدير و هاشم شلغام و طيب مداني، "واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر ـ دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، الجزائر، 2016، ص. 230
16. الياس شاهد و عبد النعيم دفرور (2016)، "الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية "دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 05، الجزائر، ص. 159
17. محمد مرقون وفارس بن يدير (2016)،، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية "دراسة ميدانية لفئة المتسببات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين"، آلة الجزائرية للتنمية، العدد 4 ،الجزائر، ص.12 .
18. المواد 02 و 08 من المرسوم التنفيذي 08-156المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07من النظام المحاسبي المالي، ص. 11-12.
19. القرار المؤرخ في ،2008/07/26يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، مارس 2009ص. 06.
20. المواد 02 و 08 من المرسوم التنفيذي 08-156المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07من النظام المحاسبي المالي، ص. 11-12.
21. القرار المؤرخ في ،2008/07/26يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،الجريدة الرسمية للجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، مارس 2009ص. 06.
22. Nasrin AZAR, Zarina ZAKARIA, Noor Adwa SULAIMAN (2019), The quality of accounting information: Relevance or Value – Relevance ?, Asian Journal of accounting perspectives, Malaysia, Vol. 12
23. Munadhil ALSALIM, Honer AMIN, Ali YOUSSEF (2018), The role of corporate governance in achieving accounting information quality (Field study in the Mishraq State CO), Studies and Scientific Researches. Economics Edition, online first.
24. Fred SPORTA (2018), IFRS Non- current assets held for sale and discontinued operations, Researchgate, KCA University.
25. Estefania PALAZUELOS, Angel Herrero CRESPO, Javier Montyoa DEL CORTE (2017), Accounting information quality and trust as determinants of credit granting to SMEs: the role of external audit, Springer Science+Business Media, Published online.
26. Abdul Razzak AL-CHAHADAH, Mohammed SODA, Rania AL OMARI (2018), The impact of the internal audit on the quality of accounting information in the Jordanian Commercial Banks, International Journal of Economics and Finance, Vol. 10, N° 9.

فعالية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية وترشيد القرارات المالية

The effectiveness of accounting disclosure of the financial statements in achieving the quality of information and financial reports and rationalizing financial decisions

ط.د. طالبي فاطمة الزهراء/ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-/ الجزائر
E.D.Talbi Fatima Zohra/ Centre Universitaire Abd Elhafid Boussof-Mila-/ Algerie
د.بوطلاعة محمد/المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-/الجزائر
Dr .Boutellaa Mouhamed/ Centre Universitaire Abd Elhafid Boussof-Mila-/ Algerie

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى تأثير الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومات المالية وشفافية التقارير المالية الموجهة لمختلف المستخدمين وانعكاس ذلك على القرارات المالية المتخذة، حيث تناولت الدراسة الإطار النظري للقوائم المالية، ثم تناولت الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وكذا الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS،IAS)، كما تناولت جودة المعلومات والتقارير المالية ودورها في ترشيد القرارات المالية.

وقد خلصت الدراسة الى:

- تتسم القوائم المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية بالمصداقية والملاءمة وتعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- كلما كان الإفصاح المحاسبي ذو مصداقية كلما كانت المعلومات والتقارير المالية ذات جودة؛
- ان المعلومات المالية التي تتسم بالمصداقية، الشفافية وقابلية المقارنة تسهل على مستخدميها اتخاذ القرارات المالية الصحيحة وفي الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، المعلومات المالية، التقارير المالية، القرارات المالية.

Abstract:

In this study, we tried to show you the significant role that the accounting confession of the financial statement plays in realigning better quality and clarity of financial reports that are transmitted to different users, and its influence on the taken financial decision.

The study also dealt with the importance of the quality of financial information and reports in rationalizing financial decisions based on international accounting standards (IAS/IFRS).

The study concluded that :

- The announced financial statement based on the accounting system and international accounting system and international accounting standards, which are characterized by clarity and reflect the real financial situation of the company ;
- The more the Financial declaration is honest and clear, the best financial reports are information given ;
- The financial information that seems innocent, clear, and easy to be compared, makes it easier for the users to take the right decisions at right time.

Keywords: financial statements, accounting disclosure, financial information, financial reports, financial decisions.

مقدمة:

تعتبر المؤسسة جزء من الحياة الاقتصادية حيث تؤثر وتتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، لذا وجب عليها مواكبة التطورات الحاصلة حولها لاسيما التغيرات التي تطرأ باستمرار على النظم المحاسبية والمالية ،المحلية أو الدولية، والعمل على تحيين منظومتها الفاعلة في اعداد القوائم المالية بهدف الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة وتقارير مالية تمتاز بالموثوقية والشفافية حيث تعطي صورة شاملة وصادقة عن المركز المالي للمؤسسة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها والتي تمكنها من اكتشاف نقاط القوة واستغلالها وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها لضمان استمرارها، أو بالنسبة للمستخدمين الآخرين الداخليين أو الخارجيين والتي تساعدهم على صنع وترشيد قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة للوصول الى الأهداف المرجوة.

إشكالية البحث:

إن القوائم المالية المفصح عنها هي الأساس المعتمد للحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة والتي على ضوئها يتم اتخاذ وترشيد القرارات المناسبة بما يحقق أهداف المؤسسة.

نطرح مما سبق الاشكالية التالية:

ما مدى فعالية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومات المالية وشفافية التقارير المالية ودوره في ترشيد القرارات المالية؟

يمكن الإجابة عن الإشكالية الرئيسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ماهي الأهداف من اعداد القوائم المالية ومن هم المستفيدين منها؟
2. ماهي المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية؟
3. هل للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية دورا في تحقيق جودة المعلومات المالية وترشيد القرارات المالية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في بيان الدور الذي تلعبه الوظيفة المحاسبية للمؤسسة المتمثلة في طرق اعداد وعرض القوائم المالية وبيان أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يفترض أن يعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة للوصول بالمعلومات المالية المعروضة الى الجودة المطلوبة بهدف ترشيد القرارات المالية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على أنواع ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية؛
- التعرف على المعلومات المالية وكيفية تحقيق جودتها؛
- ابراز أساليب وطرق ترشيد القرارات المالية؛
- ابراز كيفية مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المالية وبالتالي ترشيد القرارات المالية.

أولًا: القوائم المالية

1.1. مفهوم القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية كما يلي:

"القوائم المالية مجموعة من القوائم يتم استخلاصها في نهاية الدورة المالية من النظام المالي لأحداث مالية سابقة قابلة للقياس اذ يتم اعدادها لأغراض تقييم الأداء المالي والاقتصادي وتقييم الوضع المالي للمؤسسة لفترة مالية عادة ما تكون سنة مالية، كما تحتوي على عناصر وبنود محددة قيمتها بوحدة نقدية ينبغي الإفصاح عن الطرق المحاسبية والتوضيحات اللازمة لإعدادها في قائمة مستقلة." (تقرارت، غير مذكورة، صفحة 121)

"تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية." (حماد، 2010، صفحة 45)

2.1. خصائص القوائم المالية:

لتكون القوائم المالية المعروضة مفيدة لمستخدميها يجب أن تتميز بخصائص نوعية أساسية تعكس عدالة ما تحتويه من بيانات ومعلومات، تتمثل هذه الخصائص النوعية فيما يلي: (لطفي، 2008، صفحة 50)

- القابلية للفهم Understandability : بمعنى الفهم المباشر من قبل المستخدمين الذين من المفترض أن يكون لديهم مستوى معقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية والمحاسبة ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.
- الملاءمة Relevancy : أي ملائمة لحاجات صناع القرار، حيث تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.
- الأهمية النسبية: تعتبر القوائم ذات أهمية نسبية اذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة اعتمادا عليها.

- المصداقية Reliability : حتى تكون القوائم مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصداقية اذا كانت خالية من التحيز والأخطاء.
- التعبير الصادقRepresentation Faithfulness: لكي تتصف القوائم بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى.
- الجوهر قبل الشكلSubstance Over For: لكي تعبر القوائم تعبيرا صادقا عن العمليات المالية والاحداث الأخرى من الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وعرضت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، حيث أن جوهر القوائم المعروضة ليس دائما متطابقا مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني.
- الحيادNeutrality : يجب أن تتصف القوائم المعروضة بالحياد وعدم التحيز لأي جهة.
- الحيطة والحذر Conservatism : هناك بعض حالات عدم التأكد الملازمة للعمليات التي لا يمكن تجنبها ،ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد.
- الاكتمالConservatism: يجب ان تكون المعلومات كاملة حيث ان أي حذف في المعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة او مضللة غير صادقة وغير ملائمة.
- القابلية للمقارنةComparability: يمكن للمستخدمين مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كذلك يمكنهم مقارنة القوائم المالية لمؤسسات مختلفة، وعليه فان عملية القياس والعرض يجب ان تتم على أساس ثابت للمؤسسة عبر الزمن وعلى أساس ثابت للمؤسسات المختلفة.

3.1. أهداف القوائم المالية:

يعتبر توفير المعلومات المالية اللازمة والمفيدة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الهدف الأساسي من اعداد القوائم المالية، بالإضافة الى الأهداف التالية:

- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية؛
- تحديد نتيجة العمليات ومختلف الأنشطة للدورة المالية؛
- تحديد أصول المؤسسة وخصومها؛
- توفير معلومات لفترات سابقة بغرض إمكانية المقارنة بهدف اتخاذ القرارات المستقبلية وتقييم الأداء؛
- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والمؤسسات المالية لتقدير قدرات المؤسسة وتقييم الأداء من اجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المصيرية؛
- توفير معلومات حول الأنشطة غير الربحية التي ساهمت فيها المؤسسة خاصة الجانب الاجتماعي مثل التزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لما لها من تأثير على المحيط الخارجي للمؤسسة.

4.1. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية:

هناك العديد من الجهات المستفيدة من البيانات الواردة في القوائم المالية المعروضة، اذ أنها لا تمثل مصدرا للمؤسسة فحسب، بل تعد مقياس أساسي لكل طرف له علاقة بالمؤسسة يتخذ على إثره القرار اللازم، وعليه يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية كما يلي:

1.4.1. المستخدمون الداخليون:

- إدارة المؤسسة: وهي المستفيد الوحيد الذي يمكنه الاطلاع على قوائمها المالية في أي وقت وإمكانية معرفة ما إذا كانت المؤسسة تسير في الاتجاه الصحيح أم لا، ما يساعدها على اتخاذ قرارات مناسبة بصفة دائمة.
- الموظفون: تعد القوائم المالية بالنسبة للموظفين مصدرا لمعرفة الأمان الوظيفي في المؤسسة واستقرارها وربحيتها ما يضمن لهم دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنح تقاعدهم.

2.4.1. المستخدمون الخارجيون:

- المساهمون: ان القوائم المالية تمكن المساهمين الحاليين من الاطمئنان على استثماراتهم ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تسيير أملاكهم، بالإضافة الى تنمينهم من اتخاذ قرار الشراء، البيع، أو الاحتفاظ بالأسهم، كما تساعد القوائم المستثمرين المحتملين من تقييم فرص الاستثمار الممكنة في رأسمال المؤسسة لتوظيف أموالهم.
- مؤسسات الدولة: تهتم الدولة بالقوائم المالية للمؤسسة كونها الجهة المخولة لفرض الضرائب بأنواعها اذ لا يمكنها تحديد الوعاء الخاضع الا بالاطلاع على القوائم المالية، كما تستخدمها كأسس لإحصاءات الدخل القومي وما شابه.
- المدقق الخارجي: ان دور المدقق الخارجي هو ابداء رأي محايد حول مصداقية القوائم المالية المعروضة وأنها معدّة وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها والمعايير المتبناة، والتأكد من اظهار القوائم لكافة البيانات بعدالة وموضوعية.
- المقرضون: تعتبر القوائم المالية للمؤسسة المقترضة مرجعا أساسيا لمعرفة مركزها المالي والاطمئنان بقدرتها على سداد قروضهم عند الاستحقاق مع فوائد ها.
- الموردون: يهتم الموردون بالقوائم لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة زبون جيد ولها القدرة على سداد ديونها في الآجال المحددة.
- العملاء: يتجلى اهتمام العملاء بقوائم المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بمدى استمراريتها، خاصة إذا كان ارتباطهم بها على المدى الطويل.
- الجمهور: قد يحتاج الجمهور الى المعلومات التي يحتاجها المستخدمون السابقون أو معلومات أخرى لا تكون ضمن القوائم المالية المعروضة، كما يمكن تزويد الجمهور بمعلومات حول تنمية المؤسسة أو تنويع نشاطها.

ثانيًا: المعلومات المالية والتقارير المالية

للمعلومات المالية أهمية بالغة سواء بالنسبة لادارة المؤسسة الاقتصادية والمساهمين فيها أو بالنسبة للمستخدمين الخارجيين نظرا لاتخاذهم القرارات على ضوئها بغرض تحقيق الأهداف المرجوة.

1.2. المعلومات المالية:

ان المعطيات الواردة في القوائم المالية المعروضة -في الحقيقة-ماهي الا بيانات مبوبة، وحتى تكون هذه البيانات ذات فائدة يجب تحليلها وتفسيرها لتصبح معلومات مفيدة ذات معنى، فيما يلي شرح عن كيفية تحويل البيانات الى معلومات مفيدة: (الدين و هلايلي، 2019، صفحة 243)

1.1.2. كيفية تحويل البيانات الى معلومات:

مفهوم البيانات: قد تكون هذه الحقائق مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محدودة العدد.

مفهوم المعلومة: هي بيانات تمت معالجتها لتصبح ذات معنى بالنسبة لمستخدميها، وأضيف لها قيمة حقيقية ومدركة خاصة عند اتخاذ القرارات الحالية او المستقبلية.

وعليه فان المعلومات المالية: "تعتبر معلومات مجموعة، محللة، معالجة، مختصرة ومنظمة وفق تصنيف محدد في القوائم المالية على شكل بنود ومجاميع، وهي تمثل المادة الخام لاتخاذ القرارات." (عائشة و حميمش، 2017، صفحة 646)

يتم تحويل البيانات الى معلومات من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي كالآتي: (الدين و هلايلي، 2019، صفحة 243)

- مرحلة المدخلات: وتشمل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة وقد تكون هذه الأحداث ناجمة عن عمليات اما خارجية مثل كمية المبيعات وأسعارها أو داخلية مثل كمية المواد المستخدمة وأسعارها وغيرها.
- مرحلة التشغيل: وتبدأ هذه العملية عندما يتم ادخال البيانات داخل نظام المعلومات، مثل عملية ضرب كمية المبيعات في سعر الوحدة لتحديد قيمة المبيعات.
- مرحلة المخرجات: وفيها يتم تحويل البيانات المشغلة الى معلومات والتي يتم ايصالها الى مختلف المستفيدين، فمثلا بيانات المبيعات تتحول الى معلومات في شكل فواتير يتم ارسالها الى العملاء، وبمجرد تحصيل أي نسبة من قيمة الفاتورة يعتبر حدث اقتصادي يستلزم تسجيله وتشغيله مرة أخرى.

شكل رقم (1): تحويل البيانات الى معلومات

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المعطيات السابقة

2.1.2. مصادر المعلومات المالية:

ان القوائم المالية هي الأوعية التي يتم صب البيانات الأولية فيها والتي يتم معالجتها، تحليلها وتحويلها الى معلومات مفيدة، وعليه فان مصادر المعلومات المالية هي القوائم المالية والمذكورة في المادة 25 من القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- الميزانية المالية والمحاسبية: تتضمن عناصر الأصول وعناصر الخصوم، تظهر المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، وتعكس الوضعية المالية لها.
- جدول النتائج: وثيقة تتضمن جميع الإيرادات والمصاريف للمؤسسة خلال الدورة، ما يمكن من حساب نتيجة الدورة ومعرفة ان كانت ربح أم خسارة، بغض النظر عن تاريخ حدوث المصروف أو الايراد.
- جدول تدفقات الخزينة: كشف يظهر المدفوعات والمحصلات النقدية والفعلية للنشاط المؤسسة.
- جدول التغير في الأموال الخاصة: كشف يظهر التغير في الأموال الخاصة وأسبابه، كزيادة رأس المال وتوزيع الأرباح وهو مرتبط بنشاط المؤسسة.
- الملاحق: إضافة الى المعلومات التي توفرها الميزانية وجدول النتائج، توجد معلومات تحتاج الى تفصيلا أكثر وتوضيح يتم ادراجها في قائمة الملاحق مثل القواعد والطرق المحاسبية المطبقة عند اعداد الميزانية وجدول النتائج.

2.2. التقارير المالية:

يعتبر مفهوم التقارير المالية أوسع وأشمل من مفهوم القوائم المالية بحيث أن: (حماد، 2010، صفحة 46)

1.2.2. مفهوم التقارير المالية:

التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، ولكنها تشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المنشأة والالتزامات والمكاسب وغيرها، وقد تقوم الإدارة بإيصال المعلومات الى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية، كما قد تقوم بتحليلها اختياريا. وتتضمن التقارير معلومات ذات أشكال مختلفة تتعلق بموضوعات عديدة، كما يمكن أن تكون هذه المعلومات مالية أو غير مالية. وعموما فان مضمون التقارير المالية يشمل نشرات وتقارير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية للمؤسسة، وصف للخطط المستقبلية، والتأثير البيئي والاجتماعي لنشاط المؤسسة.

شكل رقم (2): محتوى التقارير المالية

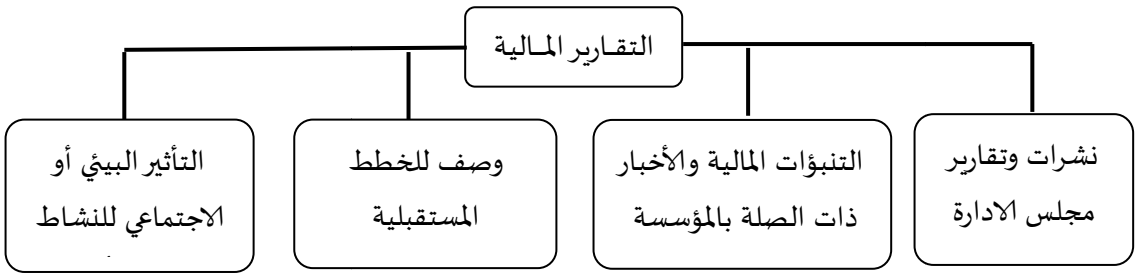

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المعطيات السابقة

2.2.2. أهداف التقارير المالية:

بالإضافة الى أهداف القوائم المالية هناك أهداف للتقارير المالية متمثلة في: (منصور و المومن، 2021، صفحة 100)

- توفير أساس متين وشامل يسمح للمستفيدين الحاليين والمحتملين باتخاذ قرارات مصيرية؛
- توفير معلومات حول موارد المؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، ما يساعد على تحديد نقاط الضعف والقوة للمؤسسة؛
- توفير المعلومات التي تسمح بتقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها المحققة؛
- توفير معلومات حول مسؤولية الإدارة وتقييم أدائها وكفاءتها؛
- توفير معلومات متعلقة بملاحظات وتفسيرات الإدارة.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية وترشيد القرارات المالية:

1.3. الافصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة هو بيان الشيء واظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين، وفيما يلي مفهوم الإفصاح المحاسبي: (الحجاوي و فرات، 2017، صفحة 18)

1.1.3. تعريف الإفصاح المحاسبي:

هو أحد وظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، اذ تعد القوائم المالية واسطة الاتصال بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومستخدميها، اذ يعتبر الإفصاح المحاسبي مكمل للقياس المحاسبي الذي يعنى بتثبيت العمليات المحاسبية وتجميعها في شكل قوائم والافصاح يعنى بعرضها.

من التعريف نستنتج أن الإفصاح هو الإعلان عن معطيات ومعلومات حول نشاط الوحدة الاقتصادية وعرض نتائج الدورة على الجمهور، مما يمكّن الأطراف التي تحتاجها من الاطلاع عليها والاستفادة منها كلّ حسب حاجته، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

2.1.3. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح عن كل البيانات والمعلومات المالية حول المؤسسة ونشاطها وكذا نتائج الدورة أمرا لابد منه، اذ أن إخفاء أو تغيير المعلومات ليس في صالح المؤسسة، خاصة إذا تعلق هذا الاخفاء بالمساهمين أو أجهزة الدولة مثل

مصلحة الضرائب، كما أنه يعتبر أمرا صعبا أمام تطور تكنولوجيا المعلومات. وهناك عدة أنواع للإفصاح وهي كما يلي: (يوسف، 2017، صفحة 33)

- **الإفصاح الكامل:** بمعنى أن تكون القوائم المالية المفصح عنها كاملة حيث يجب أن تحتوي على كافة المعلومات الضرورية للتمثيل الصادق، اذ ان اي حذف او استبعاد لاي معلومة يجعل القوائم مضللة.
- **الإفصاح العادل:** يشمل تحديد الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب توفيرها في القوائم المالية المفصح عنها والتي تخدم جميع الفئات.
- **الإفصاح الكافي:** يشمل أيضا تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية حيث ان مفهوم الحد الأدنى يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار بالإضافة على انه متوقف على الخبرة التي تتمتع بها الجهة المستفيدة.
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة المستفيدين من التقارير المالية، ظروف المؤسسة ونشاطها، حيث أن الأهم من عملية الإفصاح عن المعلومات المالية هو أن تكون هذه المعلومات مفيدة وذات قيمة بالنسبة لمستخدميها من مستثمرين ودائنين وملائمة لقراراتهم وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها.

3.1.3. طرق الإفصاح المحاسبي:

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ثلاثة معايير متعلقة بطرق الإفصاح وهي: (الحجاوي و فرات، 2017، صفحة 37)

1. المعيار رقم (1) المتعلق بعرض البيانات المالية؛
2. المعيار رقم (24) المتعلق بالأطراف ذات العلاقة أو المستخدمين؛
3. المعيار رقم (30) المتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية.

وفيما يلي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية حسب المعيار رقم (1):

الإفصاح العام ويشمل:

- اسم المؤسسة؛ - شكل المؤسسة القانوني؛
- مكان تسجيل المؤسسة؛ - تاريخ الميزانية العمومية؛
- نبذة مختصرة عن نشاط المؤسسة؛ - نوع العملة النقدية.

الإفصاح في الميزانية العامة ويشمل:

- الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل؛ - الإفصاح عن الخصوم طويلة الأجل؛
- الإفصاح عن الأصول المتداولة؛ - الإفصاح عن الخصوم قصيرة الأجل؛
- الإفصاح عن حقوق المساهمين.

الإفصاح عن معلومات قائمة الدخل وتشمل:

- المبيعات؛ - الاستهلاك؛
- ايراد الفوائد؛ - الاستثمار؛
- البنود غير العادية.

الإفصاح في قائمة التدفق النقدي.

الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

كما ان هناك طرق أخرى للإفصاح تعتمد الاختيار الأفضل للوسائل التي تعبر عن طبيعة المعلومة المحاسبية واهميتها النسبية حيث يمكن ذكر هذه الطرق كما يلي:

- شكل وترتيب القوائم المالية؛ - القوائم والجداول الملحقة؛
- المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي؛ - التعليقات التي يتضمنها تقرير المدقق الخارجي؛
- المعلومات بين الأقواس؛ - خطاب رئيس مجلس الإدارة.
- الملاحظات الهامشية.

4.1.3. الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF):

بما ان الجزائر كغيرها من الدول الناطقة بالفرنسية مثل تونس ومدغشقر وغيرهما، فقد طورت نظامها المحاسبي باعتماد إطار مفاهيمي واضح في إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من جهة، واحتفظت بمخطط للحسابات من جهة اخرى، لذلك يمكن اعتبار النظام المحاسبي المالي SCFالجزائري كنظام محاسبة مختلط، من خلال إطاره المفاهيمي الواضح، والناطق بالفرنسية من خلال خطته المحاسبية. حيث جسد مفهوم التهجين المستخدم في علم الأحياء الذي استخدمه Boyer 1998 في دراسة تطور النماذج الإنتاجية وتحولها، حيث يقع بين التقليد البسيط والابتكار الجذري. وحسب فريموس وبيريتي (2006)، تظهر إدارة مختلطة للموارد البشرية في المغرب العربي الذي يوفق بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والثقافي للتكيف مع الواقع المحلي. (KHOUATRA و MERHOUM)

حسب القانون رقم **11-07** المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428هـ الموافق لـ25 نوفمبر 2007م، الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي فان الإفصاح يكون كما ذكره في المادة 25 منه:(الشعبية، 2007، صفحة 05)

"تعد الكيانات الكشوف المالية سنويا على الأقل. تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج."

كما ورد في القانون 07-11 المذكور أعلاه في مواده من 26 الى 30 كيفية عرض القوائم المالية كما يلي: (الشعبية، 2007، صفحة 05)

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه؛
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى المعروضة من طرف الكيان؛
- يجب أن تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية؛

- توفر القوائم المالية معلومات تسمح بمقارنتها مع السنة المالية السابقة، حيث يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة إشارة الى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، وإذا تعذرت المقارنة بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛
- مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر (12) شهرا يغطي السنة المدنية، ويسمح لكيان ما قفل السنة المالية غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل او أكثر من (12) شهرا، لاسيما في حالة انشاء أو وقف الكيان أو في خالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

وحسب المادة 6 من قانون 11-07 يتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري إطارًا مفاهيمي ومعايير محاسبية ومصطلحات حسابات تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها بشكل عام مثل: (MERHOUM و KHOUATRA)

محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني.

وفقا للقانون المذكور في المادة 7 منه؛ يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجب معيار ويعرّف: مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء يتم تحديد الإطار التصوري من خلال تنظيم.

وفقا للمرسوم التنفيذي الصادر في 26 مايو 2008 في المادة 02 منه، فان الإطار التصوري للمحاسبة المالية في المادة 7 من القانون 11-07 يعرف المفاهيم التي تشكل اساس إعداد وعرض القوائم المالية التي يتوجب التقيد بها كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛ ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

ولان الإطار التصوري للمحاسبة المالية مستوحى إلى حد كبير من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية فانه يهدف إلى (المادة 3 من المرسوم التنفيذي الصادر في 26 أيار / مايو 2008): تطوير المعايير؛ إعداد القوائم المالية؛ تفسير المستخدمين للمعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة وفقًا للمعايير المحاسبية؛ إبداء رأي حول مطابقة البيانات المالية للمعايير .

تحدد المعايير المحاسبية (المادة 8 من قانون 11-07) قواعد تقييم وحساب الاصول والخصوم والاعباء والمنتجات؛ محتوى وطريقة عرض القوائم المالية.

ان النظام المحاسبي المالي الجزائري قريب جدًا من مخطط الحسابات الفرنسي ويتضمن مخططًا للحسابات الحديثة .

يُعرّف المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 ماي 2008 في المادة 31 منه مدونة الحسابات على أنها مجموعة حسابات مجمعة في فئات متجانسة تسمى أصناف، ونجد في النظام المحاسبي المالي الجزائري:

الفئة 1: حسابات رؤوس الأموال؛

الفئة 2: الحسابات الأصول الثابتة؛

الفئة 3: حسابات المخزونات والجاري العمل بها؛

الفئة 4: حسابات الغير

الفئة 5: الحسابات المالية،

الفئتين 6 حسابات الأعباء و7 حسابات المنتجات التي تسمح بإعداد قائمة الدخل (حسابات الدخل)

يجب على الشركات الخاضعة لقانون 25 نوفمبر 2007 الاحتفاظ بدفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد.

احتفظت الدولة الجزائرية بخطة محاسبية تسمح بوضعها الروابط بين الحسابات الخاصة للشركات وحساباتها القومية من خلال حساب مجاميع الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي.

تعود سلطة التوحيد المحاسبي في الجزائر بشكل رئيسي إلى وزارة المالية.

5.1.3. متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية:

لقد تم اعادة تسمية معايير المحاسبة الدولية IAS لتصبح المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والتي اكتسبت قبولا عاما عالمي، اذ ان الاخذ بها يولد قوائم عالية الجودة، ذات شفافية وقابلة للمقارنة وهو الأمر المطلوب من كل مستخدمي القوائم المالية. فمن الصعب جدا مقارنة المعلومات المالية لمؤسسات في مناطق مختلفة حول العالم بدون معايير مشتركة، لذا فان استخدام معايير موحدة يزيد من فعالية القرارات الاقتصادية والاستثمارية عبر الحدود وكفاءة الأسواق كما يقلل من تكلفة انتقال رؤوس الأموال. (حماد، 2010، صفحة 11)

وقد قامت لجنة معايير المحاسبية الدولية ومجلس المعايير الدولية بإصدار العديد من معايير الإفصاح المحاسبي سواء في صيغتها القديمة IAS أو عند إعادة تسميتها IFRS، وقد حددت في نهاية كل معيار المتطلبات الواجب اتباعها من طرف المؤسسة عند تطبيقه، وفيما يلي بعض متطلبات الإفصاح حسب IAS وكذا IFRS: (يوسف، 2017، صفحة 34)

أ. متطلبات الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية (IAS):

سنعرض متطلبات الإفصاح وفق المعيار رقم 2 والمعيار رقم 8:

أ.1.متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS 2 المخزون:

على المؤسسة الإفصاح في التقارير المالية عما يلي:

- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صياغة التكلفة المستخدمة؛
- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛

- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى تخفيض المخزون.

أ.2.متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS 8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء:

حسب هذا المعيار على المؤسسة الإفصاح عما يلي:

- التغيير في السياسة المحاسبية مع ذكر أسباب تطبيق الساسة الجديدة؛
- طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي الذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقه أن يكون له أثر في الفترة المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترة المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترة المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق، على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي، يجب الإفصاح عن الظروف المؤدية لتلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية؛

ب. متطلبات الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية (IFAS):

فيما يلي متطلبات الإفصاح وفق المعيار IFRS 2 والمعيار IFRS 3:

ب.1.متطلبات الإفصاح وفق IFRS 02 الدفع على أساس الأسهم:

في هذا المعيار على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم القائمة خلال الفترة وذلك من خلال:

- وصف كل نوع من أنواع ترتيبات الدفع على أساس الأسهم مع ذكر البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية.
- عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية: المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة والمتداولة في نهاية الفترة.
- الإفصاح عن كيفية تحديد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة.
- على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح وخسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

ب.2.متطلبات الإفصاح وفق IFRS 3 اندماج الأعمال:

حسب هذا المعيار تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال والذي يكون إما:

- خلال فترة اعداد التقارير المالية اذ يجب على المؤسسة الإفصاح عن اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص المالكين المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، ذكر كيفية

سيطرة المؤسسة المشترية، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض. وغيرها؛

- بعد نهاية فترة اعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدارها؛
- كما تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تسهل من تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة اعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة او الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية.

2.3. جودة المعلومات والتقارير المالية:

رغم تعدد الأبحاث والدراسات يعتبر مصطلح جودة المعلومات المالية من المفاهيم التي لم يحدد الباحثون مفهوم موحد لها، نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة على إثرها باختلاف مستخدمي القوائم المالية، إضافة الى تنوع مقاييس الجودة، ولكن رغم ذلك الا أن الدراسات أجمعت أن جودة المعلومة تعني توفر مجموعة من الخصائص يجب أن تتسم بها المعلومة المالية، للخروج بقوائم موثوقة، مفيدة، وخالية من الأخطاء السابقة بعيدا عن الغش والتزوير والتحريف والتضليل. (السلمان، 2012، صفحة 40)

وعليه فان تحديد جودة المعلومات والتقارير المالية يعتمد أساسا على مدى توفير المعلومات للمستخدمين وايصالها للمستفيدين لتغطية احتياجاتهم، وعموما يمكن قياس هذه الجودة من خلال: (منصور و المومن، 2021، صفحة 100)

- توفرها على الخصائص النوعية واهمها الملائمة والموثوقية؛
- قدرتها على افادة مستخدميها في اتخاذ قراراتهم المختلفة؛
- قدرتها على تسهيل توقعات مستقبلية حول أداء المؤسسة؛
- الشفافية في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لنشاط المؤسسة؛
- الخلو من الأخطاء أو أي تحريف أو تضليل.

شكل رقم 3: محددات جودة المعلومات والتقارير المالية

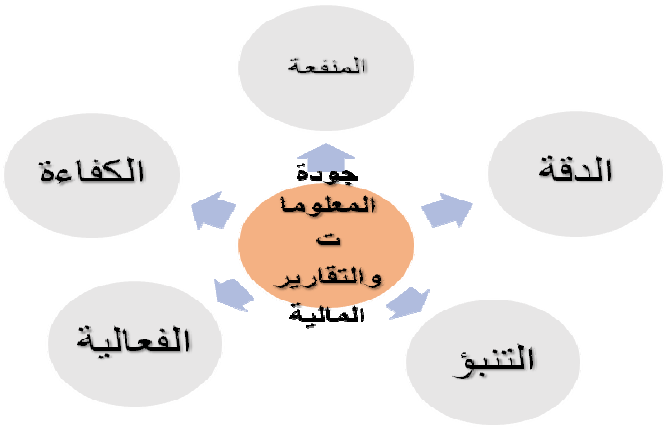

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على ما سبق

3.3. القرارات المالية:

تمثل المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية أحد الأهداف الرئيسية للتقارير المالية وجوهر المحاسبة في الوقت الحاضر فقد جاء بيان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) رقم1 مؤكدا على ضرورة ان توفر التقارير المالية معلومات مفيدة من اجل اتخاذ القرارات العقلانية الاستثمارية والائتمانية وقرارات أخرى، وتهيمن تلك الوجهة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بصنع القرار على عمل المجلس حاليا حيث اصبح يؤكد على ان تكون المعلومات قابلة للتنبؤ وملائمة لاتخاذ القرار (الاهتمام بالإفصاح) بدلا من قياس الأداء والمسؤولية (الاهتمام بالقياس) . (الحجاوي و فرات، 2017، صفحة 50)

وهناك فرق بين عملية اتخاذ القرار وعملية صنع القرار، نبينها كما يلي:

- صنع القرار: هو عملية تتكون من عدة تفاعلات ويكون عبر مراحل مختلفة بدء من مرحلة التصميم الى مرحلة اتخاذ القرار النهائي.
- اتخاذ القرار: هو عملية اختيار من بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة.

من التعريفين نستنتج أن عملية اتخاذ القرار هي جزء من عملية صنع القرار وليست مرادفا لها، حيث أنها تمثل الخطوة الأخيرة منه وخلاصة ما يتوصل اليه صانعو القرار.

شكل (3): مراحل عملية صنع القرار

المصدر: (احمد، 2021، صفحة 52)

1.3.3. ترشيد القرارات المالية:

يعرف القرار الرشيد كما يلي: (وآخرون، 2013، صفحة 71)

"القرار الرشيد هو تعظيم لإنجاز الأهداف في ضوء المستجدات البيئية التي تحيط بالقرار ولا يقتصر الأمر على ذلك بل كيف نذهب لصنع قراراتنا لأغراض تحقيق هذه الأهداف"

ومنه فان القرارات الرشيدة هي ذلك السلوك الذي يستلزم عملية تجميع للآراء والحقائق والمعايير الأساسية ومفاعلتها بعد تحديد الأهداف، ومن ثم تدعيمها بمنهجية علمية تضاعف من قيمة النتائج المتوخاة من القرارات المنوي اتخاذها.

2.3.3. فعالية الإفصاح والشفافية في ترشيد القرارات المالية:

بالرغم من توفر نظم متقدمة وجيدة للمحاسبة واعداد التقارير، الا انه قد تقع مشاكل لها آثار مالية كبيرة، مما استدعى الحاجة الى معايير محاسبية عالية الجودة تدعم التقارير المالية، ما يساعد على اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، وبالتالي فان الإفصاح والشفافية يضمنان فعالية وترشيد القرارات المتخذة المستندة الى معلومات صحيحة. (البشير و نصير، 2017، صفحة 168)

ان التزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي يقلل المخاطرة الحالية والمتوقعة ويؤكد التنبؤات والتوقعات والمعلومات التحليلية التي تساهم في تقويم درجة المخاطرة كميا ووصفيا من خلال التقارير المالية الصادرة عن الإدارة سوف يؤدي الى انخفاض درجة المخاطرة وخفض عدم التأكد لدى المستثمرين والمقرضين ومن ثمة اتخاذهم قرارات صحيحة وناجحة بناء على المعلومات التي تتضمنها التقارير. (الحجاوي و فرات، 2017، صفحة 52)

خـــاتمة:

نستخلص من خلال هذه الدراسة أن للإفصاح المحاسبي دورا فعالا في الوصول بالقوائم المالية المعروضة الى الجودة المطلوبة حيث كلما كان الإفصاح المحاسبي يتمتع بالمصداقية، الشفافية، والموثوقية كلّما امتازت المعلومات والتقارير المالية بالجودة العالية، ما يساعد بدوره على اتخاذ القرارات المالية برشادة من طرف مستخدميها وتحقيق الأهداف المسطرة.

قـــائمة المرجع:

المراجع باللغة العربية:

1) احمد بن محمد السلمان. (31 12, 2012). تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات. *مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11* (العدد 2)، 40.

2) احمد قايد نور الدين، و اسلام هلايلي. (جوان, 2019). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية. (جامعة حمو لخضر، المحرر) *مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4* (العدد 1)، 243.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007). الدريدة الرسمية الجزائرية. *الصادرة بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 هـ الموافق لـ25 نوفمبر 2007، العدد 74*، 05. الدزائر.

4) أمين السيد أحمد لطفى. (2008). *اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة* (المجلد الطبعة الاولى). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

5) بن دوبة منصور، و عبد الكريم المومن. (2021). مجلس المحاسبة واثره على جودة التقارير المالية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6* (العدد 2)، 100.

6) بن عمر محمد البشير، و احمد نصير. (2017). مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 03* (10)، 168.

7) خلف الله بن يوسف. (جوان, 2017). أهمية الافصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية. *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية* (العدد 07)، 34.

8) صادق راشد الشمري وآخرون. (2013). أثر بعض العوامل الاستراتيجية في صنع واتخاذ القرارات الرشيدة. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (العدد 34)، 71.

9) طارق عبد العال حماد. (2010). *الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية* (المجلد الطبعة الاولى). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

10) طلال محمد الحجاوي، و المالكي فرات. (2017). *الافصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

11) طلال محمد الحجاوي، و المالكي فرات. (2017). *الافصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

12) عثمان بن سيد احمد. (2021). مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 15* (01)، 52.

13) عوماري عائشة، و نرجس حميمش. (2017). أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* (العدد 2)، 646.

14) يزيد تقرارت. (غير مذكورة). استخدام ادوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي. *مجلة بحوث* (11)، 121.

المراجع باللغة الأجنبية:

15) *DJAMEL KHOUATRA و ،MOHAMED EL HABIB MERHOUM. (بلا تاريخ). Le Système Comptable Financier algérien entre les » Full IFRS « et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en œuvre par les entreprises.*

أثر الإفصاح المحاسبي في جودة التقارير المالية

مداخلة مقدمة ضمن المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة المالية والتقارير المالية

أ.زرموت خالد جامعة الجزائر 3 ،
أ. كساب أمينة جامعة الجزائر 3،

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية تم تسليط الضوء على آثر الإفصاح المحاسبي في جودة القوائم المالية وذلك من خلال تحسين المعلومة المحاسبية. و هذا بهدف إبراز عملية الإفصاح وتبيان مدى اسهامه في إعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة ووضعيتها المالية والتدفقات النقدية إضافة الى تغيرات رؤوس الأموال عن طريق تقديم معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة بشيء من التفصيل والشفافية.

الكلمات المفتاحية:متطلبات الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، جودة المعلومة المحاسبية.

المقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والافصاح، نظراً لاعتماد المؤسسات الاقتصادية والمصرفية بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما تنشره المؤسسة وتفصح عنه من معلومات. كما يعد الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية الذي يجب مراعاته عند إعداد القوائم المالية.

فالمحاسبة باعتبارها فرع من فروع المعرفة، لم تكن بمعزل عن التغيرات والتطورات السالفة الذكر، حيث تعد المحاسبة منذ ظهورها أداة فعالة في توصيل المعلومات فهي تعتبر نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى مجموعة عديدة من أصحاب المصالح بالإضافة إلى أنها الركيزة الأساسية التي تلعب دورا هاما وجوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي. كما تعد الأداة الفعالة لمختلف الأطراف الآخذة في اتخاذ قراراتهم، من خلال المعلومات التي تقدمها المحاسبة في شكل قوائم مالية تقدم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة بمعنى أنها تخدم أصحاب المشروع وتحمي ذوي المصالح. لهذا أصبح من الضروري تلبية الحاجات المختلفة والافصاح عن المعلومات ذات المنفعة للمستخدم بغية دعم قراراته خاصة المتعلقة بمجال التمويل والاستثمار.

ولأهمية الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو آثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية؟

للإجابة على سؤال الإشكالية السابق ذكره، تم صياغة مجموعة من **الأسئلة الفرعية** المتمثلة فيما يلي:

- هل تحرص المؤسسة الاقتصادية على تطبيق قواعد الإفصاح عن اعداد وإصدار القوائم المالية؟
- هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟
- ما مدى ملائمة الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية؟

بناءا على ما سبق ذكره تم صياغة **الفرضيات** التالية:

- تحرص المؤسسة الاقتصادية على تطبيق قواعد الإفصاح عن اعداد وإصدار القوائم المالية بهدف تعزيز وتعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية؛
- المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تفي بقدر ما في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؛
- متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية تساهم في زيادة قيمة المعلومات المقدمة لمختلف مستعمليها .

للإجابة على ما سبق ذكره تم الاعتماد على **التقسيم** التالي:

I. الإفصاح المحاسبي: تعريفه، انواعه، أهدافه.
II. المعلومات المحاسبية : تعريفها، أنواعها، أهميتها ومخاطرها.
III. الإفصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

للإلمام بما سبق ذكره ، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي .

I. الاطار المفاهيمي للافصاح المحاسبي:

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يوجد العديد من التعاريف المتعلقة بالافصاح المحاسبي نذكر منها على سبيل المثال ولبيس الحصر، ما يلي:

يعتبر الافصاح المحاسبي أنه أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة على النشاطات الاقتصادية كافة، أو بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كتقييم الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات ونمو في النشاط(مفتاح ومعارفي،2010،ص 184).

كما يقصد بالافصاح المحاسبي شمول التقارير المالية على جميع المعلومت اللازمة والضرورية لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (بن عمارة، طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية،2010، ص 10).

وهنالك من يرى الإفصاح المحاسبي بأنه عملية تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة (محمد قدومي، 2013، ص 295).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج التعريف الشاملللإفصاح المحاسبي فهو يعبر عن إظهارالمعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية والمدرجة في القوائم المالية على المستفيدين منها بدون تحيز أو تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

2. أنواع الافصاح المحاسبي:

هنالك العديد من أنواع الإفصاح المحاسبي، وهي تتمثل فيما يلي: (اخرون،2007، ص 180)

- **الإفصاح العادل:** وهو يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، اذ يتوجب إخراج البيانات المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات شكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:**يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في البيانات المالية، والملاحظ أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، لالاضافة إلى أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم:**هو ذلك الإفصاح الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستخدمين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح الالزامي (الاجباري) أو الاختياري:** من خلال اسمه يتضح على أنه اجباري وملزم بموجب قوانين وتعليمات وأعراف محاسبية محددة سلفا تلزم الوحدة الاقتصادية على المثول لها والتطبيق أحكامها وتنفيذ متطلباتها في الأوقات المحددة وبالطرق والأساليب المطلوبة بموجب تلك القوانين والتعليمات والأعراف المشار اليها. أما الإفصاح الاختياري هي البيانات والمعلومات التي لا تحكمها القوانين والتعليمات والأعراف المحاسبية بل يترك تقدير أهميتها للافصاح من عدمه إلى الوحدة الاقتصادية وإدارتها، ولهذا تتمتع الوحدة الاقتصادية بمطلق الحرية للافصاح عنها أو عدم الإبلاغ عنها.
- **الإفصاح الإعلامي:** وهو يعتبر اتجاه معاصر في الإفصاح ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة، وهو الإفصاح عن المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات، حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم ذو الدراية الواسعة والذي يمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات واجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ولا يركز الإفصاح التثقيفي على المعلومات المالية فقط، إنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية (السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة، 2006، ص 33).
- **الإفصاح الشامل(الكامل):** يتطلب هذا النوع من الإفصاح أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق عنها، فإذا تم حذف او استبعاد بعض المعلومات تصبح القوائم المالية مضللة (محمد نور شحاته، 2008، ص 81).

- **الإفصاح الوقائي:**هذا النوع من الإفصاح يتفق مع الإفصاح الشامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. كون أن الهدف من الإفصاح الوقائي هو حماية المستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات، لهذا يجب تقديم المعلومات بصورة مبسطة وموضوعية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة (السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، 2005، صص 490-491).

3. **أهداف الإفصاح المحاسبي:** هنالك العديد من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، ما يلي:

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل؛
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية والداخلة والخارجة المستقبلية والحالية؛
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

II. الاطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية:

من خلال هذا الجزء سوف نتطرق إلى تعريف المعلومة بصفة عامة، ومن ثم المعلومة المحاسبية بصفة خاصة لنصل إلى تحديد جودة المعلومة المحاسبية.

1. تعريف المعلومة:

هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل وكقاعدة عامة يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات . فالمعلومة تعتبر وسيلة اتصال بين شخص سواء كان معنوي أو طبيعي مع محيطه من أجل أن يتأقلم مع متغيرات هذا المحيط لغرض تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار.

- أما **المعلومة المحاسبية** فهي نوع من المعلومات وتعبر عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرارات.
- وبالنسبة **لجودة المعلومة المحاسبية** فيمكن القول عنها بأنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وبناءا على ذلك فإن تحديد هذه الخصائص يعد حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للاطار الفكري المحاسبية، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة من المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية المناسبة وكذا المسؤولين عن إعداد التقارير المالية. (شيماء نهرو جبل، 2018، ص 117).

وفيما يلي بيان هذه خصائص جودة المعلومة المحاسبية : (عبد الرزاق محمد قاسم، 2004، ص 88)

- الملائمة؛
- أمانة المعلومات ومكان الثقة بها أو الاعتماد عليها؛
- حدة المعلومات؛
- قابلية المعلومات للمقارنة؛
- التوقيت الملائم،
- قابلية المعلومة للفهم؛
- الأهمية النسبية والافصاح الأمثل.

ومن خلال الشكل الموالي يبين أنواع المعلومة المحاسبية :

2. **المستفيدين الخارجيين للمعلومات المحاسبية:** ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات تتمثل فيما يلي:

- **المجموعة 1**
  - مستثمرون الحاليون والمتوقعون والبنوك الذين يمثلون مصادر التمويل المتاحة :

وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها وبزيادة رأسمال المنشأة أو تخفيضه، ويهتم هؤلاء المستثمرين بالتعرف على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة.

- **المجموعة 2**
  - المدينون والدائنون الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومي للمؤسسة:

وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدار المنشأة على سداد ديونها والفوائد المترتبة عليها بتاريخ استحقاقها.

- **المجموعة 3**
  - الهيئات المهنية والحكومية التي تؤثر قراراتها على الوحدة الاقتصاديةمثل :

النقابات العمالية: فهي تحتاج إلى المعلومات عن مستوى الأرباح المحققة في المنشأة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة: فهي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

4. أهمية المعلومة المحاسبية:

وهي تتمثل في مدى الحاجة إلى المعلومات المحاسبية، ويمكن تلخيص تلك العوامل فيما يلي:

- **النمو في حجم الشركة**: يؤدي إلى ضرورة انتاج المعلومات بصورة مستمرة
- **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة** : مما يتطلب توفير معلومات بصورة رأسية وأفقية
- **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة
- **التأثير بالبيئة الخارجية:** تتأثر الشركة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة وهذا ما يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

وعليه فإن اهمية المعلومات المحاسبية تكمن في مدى مساعدتها لمتخذ القرار فهي تساعده على تسريع العمل، وإنجاز المهام وتبسيط الإجراءات لاتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة.(إبراهيم، 2001، ص 8).

III. الإفصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية في المعيار IAS 1القوائم المالية على أنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسةوأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي، الايضحات. (بن الصديق محمد، 20221،ص 222)

كما قد أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 عرض القوائم المالية كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق العرض، وجاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 1ليحل محل كل المعايير المحاسبية التالية:

- المعيار المحاسبي الدولي **IAS 1** المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- المعيار المحاسبي الدولي **IAS 5**المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- المعيار المحاسبي الدولي **IAS 13** المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

لقد حدد هذا المعيار **IAS 1**مكونات القوائم المالية بالنسبة لجميع المؤسسات التي تطبق المعايير الدولية للقوائم المالية تاركا المرونة الكافية لمعديها لتكييف هذه القوائم مع احتياجات المؤسسة. كما نص هذا المعيار على أن القوائم المالية للمؤسسة تتمثل في: الميزانية، حساب النتائج، قائمة التغيرات ففي حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الطرق المحاسبية والملاحظات التفسيرية. كما أكد هذا المعيار على أنه عند تحضير القوائم المالية يجب الاخذ بعين الاعتبار (الصورة الصادقة، التوافق مع المعايير الدولية، الطرق المحاسبية، مبدأ الاستمرارية، مبدأ محاسبة الالتزام، التناسق في العرض، الأهمية النسبية في الجمع، المقاصة، المعلومة المقارنة).(سعيدي يحي واوصيف لخضر، 2011، ص 16)

كما تطرق إلى إعداد القوائم المالية باستثناء قائمة التدفقات النقدية **IAS 7**أي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات عن القوائم المالية.(خالد جمال الجعارات، 2009، ص 134)

كما يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من لأجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشأت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

كما تجدر الإشارة عند الإفصاح المحاسبي إلى المعيار **IFRS1** هو التأكد من أن أولى القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية المعدة طبقا لمعايير **IFRS**تحتوي على معلومات عالية الجودة بالنسبة للمستخدمين والتأكد في الوقت ذاته من قابلية المقارنة، وتحقق ما يلي:

- الشفافية لمستخدميها وتوفير معلومات مقارنة للفترات المعروضة؛ وتوفر نقطة بداية ملائمة؛
- يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية لمستخدميها؛

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول آثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية ، وللاجابة حول هاته الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول يتطرق إلى الإفصاح المحاسبي تعريفه وأنواعه وأهدافه وأهميته . أما القسم الثاني فقد تطرق الى المعلومة المحاسبية ومن ثم جودة المعلومة وأنواعها وأهميتها ، إضافة لمختلف خصائصها. أما القسم الثالث فقد تطرق إلى الإفصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

ومن بين **النتائج المتوصل إليها:**

1- يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال الرئيسية في المؤسسة الاقتصادية مع مختلف المصالح الأخرى، فبدونه لن تكون هنالك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

2- توفير المعلومات والبيانات التي تساعد مختلف المسيرين المسؤولين على اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة للحفاظ على استمرارية المؤسسة.

3- يوجد العديد من طرق الإفصاح مكملة لبعضها البعض، وهي نعتمد أساساً على طبيعة وجودة ودرجة أهمية المعلومات المالية والمحاسبية. فهناك معلومات أساسية يجب إظهارها وهناك معلومات ثانوية يجب الإفصاح عنها في ملاحق القوائم والمالية والهوامش حتى لا تكون عملية الإفصاح عشوائية وغير منظمة.

كما هنالك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح والتي تحظى بدرجة عالية من القبول بين المحاسبين ومستخدمي البيانات المالية.

4- لكي تكون القوائم المالية لها درجة كبيرة وعالية من الشفافية والموضوعية يجب أن تحتوي معايير المحاسبة الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع:

1. بن الصديق محمد، 2021، دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية-دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة،ص 222.
2. بن عمارة، طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية،2010، ص 10.
3. خالد جمال الجعارات،2009، معايير التقارير المالية الدولية 2007، اثراء للنشر، عمان ، الأردن، ص 134
4. سعيدي يحي واوصيف لخضر، 2011، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 16
5. السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة، 2006، الإسكندرية: الدار الجامعية،ص 33.
6. السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة(منظور التوافق الدولي)، 2005، صص 490-491.
7. شيماء نهرو جبل، 2018، ص 117.
8. صالح مفتاح ومعارفي فريدة،2010، متطلبات كفاءة الأسواق المالية – دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، ص 184
9. ضيف الله محمد الهادي، 2014، أثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، البليدة.
10. عبد الرزاق محمد قاسم، 2004، ص 88
11. محمد قدومي، 2013، ص 295.
12. محمد نور شحاته، 2008، ص 81.
13. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية، الجزء (ب) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص 09.
14. نوال بن عمارة، 2010، طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب وتطبيقات وآفاق، الملتقى الدولي الأول، ص 10، جامعة الوادي.
15. واضح صالح، حسوس صديق، بن مسعود عطا الله،(2020)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور الجلفة.

آليات تنشيط البورصة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي

Mechanisms to activates the stock exchange to achieve the quality of Accounting disclosure

ط.د سعيدي صباح/ جامعة الوادي/الجزائر
PhD. Saidi-sabah university of eloued/ Algeria
ط.د مصباحي صفية / جامعة الوادي/ الجزائر
PhD. Safia mesbahi/ university of eloued/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد آليات تنشيط البورصة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي وقد تم استخدام المنهج الوصفي في التطرق إلى كل من مفهوم بورصة الأوراق المالية وكفاءتها ثم بورصة الجزائر وأهم العقبات التي حالت دون تحقيقها الفعالية المرجوة منها، وكذلك التطرق إلى الإفصاح، مستوياته، أنواعه، نظرياته وجودته، وقد خلصت الدراسة إلى تحديد أهمية الالتزام بالشفافية و الإفصاح وأهمية الكفاءة الإعلامية للبورصة، بالإضافة تحديد أهم الآليات لتنشيط بورصة الجزائر لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: بورصة، إفصاح محاسبي،

Abstract:

This study aims to identify the mechanisms of activating the stock exchange to achieve the good quality of accounting disclosure, with the use of the descriptive method to determine the definition of a stock exchange and its efficiency then the Algerian stock exchange and the most important obstacles that prevented it from achieving the desired effectiveness, as we have explained the disclosure, levels ,types ,theories and quality , the study concluded by defining the importance of commitment transparency and disclosure and the importance of media competence of the stock exchange, with identifying the most important mechanisms to activate the Algerian stock exchange to achieve the good quality of accounting disclosure.

Key words: stock exchange, accounting disclosure, transparency, efficiency.

مقدمـــة

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية المدخل الرئيسي لتحديد الأسعار المناسبة في سوق الأوراق المالية وبالتالي تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العائد و المخاطر وهو ما يوفر الحماية اللازمة للمستثمرين حيث يتوقف الأمر على السرعة التي تتوازن بها أسعار الأسهم كنتيجة للمعلومات التي تصل إلى سوق الأوراق المالية، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه جودة البيانات المتاحة في القوائم المالية لخدمة وتطوير الاستثمار في الأوراق المالية وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: **ما هي آليات تفعيل البورصة التي تعمل على تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟**

الدراسات السابقة

1- دراسة إيمان حسن المدلل بعنوان أثر جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ،وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم استخدام استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تشكل مصدرا رئيسيا للمستثمرين في السوق عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- تساهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة في أداء عمل إدارة السوق المالي.
- هناك معلومات مالية غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار المستثمرين وبالتالي تؤثر على حجم التداول في سوق فلسطين المالي.
- إن درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية غير كافية بجذب المستثمرين مما يؤثر على حجم الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- إن درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم و لتقارير المالية للشركات المدرجة غير كافية لتعزيز كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.

2- دراسة خليل محمد أحمد القصاص بعنوان مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية.

وقد تم استخدام اختبار كاي تربيع لإختبار مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح وكذلك أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة ممثلة في خصائص الشركة على المتغير التابع ممثلا في درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية ككل وذلك بنسبة 79% بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وبنسبة 79.4% بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.
- هناك تفاوت في مدى الإفصاح في ما بين مكونات التقارير المالية، حيث لم توفر الشركات الصناعية الإفصاح الكافي في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية ولم تتجاوز نسبة الإفصاح الفعلي فيها 68% من متطلبات الإفصاح.
- وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية من جهة وتعليمات هيئة الأوراق المالية من جهة أخرى.
- وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، في حين لا توجد علاقة بين درجة الالتزام بتلك المتطلبات وخصائص الشركة الأخرى ممثلة في عدد المساهمين، وعمر الشركة في الصناعة والعائد على حقوق المساهمين ومعدل المديونية.
- وجود علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعليمات هيئة الأوراق المالية في حين لم يثبت وجود علاقة بين درجة الالتزام بتلك المتطلبات وخصائص الشركة الأخرى ممثلة في عدد المساهمين وحجم الشركة وعمر الشركة في الصناعة ومعدل المديونية.
- تعتبر متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام والمنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية هامة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد و المستثمر المؤسسي.
- اهتمام المستثمر في بورصة عما بضرورة وجود موقع الكتروني غلى شبكة الانترنت لتلك الشركات لنشر بياناتها المالية وأية أخبار و معلومات عنها وكذلك الحاجة إلى معلومات تتعلق بالقيمة العادلة للموجودات الثابتة.

أولا: الإطار النظري للبورصة (بورصة الجزائر)

1 -مفهوم بورصة الأوراق المالية: هي سوق تتداول فيه الأوراق المالية بأشكالها المختلفة، سواء في شكلها التقليدي، أو بأنواعها المشتقة وهي بذلك توفر المكان و الأدوات و الوسائل التي تمكن الشركات و السماسرة و الوسطاء و الأفراد من تحقيق رغباتهم والقيام بأعمال التبادل أو إتمام المبادلات و المعاملات بيعا وشراء بسهولة وسرعة ويسر. (جودة، 2000، صفحة 11)

2- مفهوم كفاءة البورصة: هي أن تعكس أسعار الأوراق المالية بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة. ويشير هذا المفهوم إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- **التأثير الكامل:** يفترض مفهوم الكفاءة أن المستثمر سوف يستوعب كل المعلومات لاتخاذ قرار الشراء و البيع ومن ثم تعكس أسعار أسهم أي شركة كل المعلومات المفروض أن تؤثر عليها.

- **جميع المعلومات متاحة:** يفترض مفهوم كفاءة البورصة أن كل المعلومات الموجودة متاحة وتنعكس على الأسعار متضمنة المعلومات المالية الجارية في الحاضر وأيضا المعلومات المستقبلية.
- **السرعة و الدقة:** ينطوي مفهوم الكفاءة على إحداث التعديل في الأسعار بسرعة مع معرفة المعلومات الجديدة وتوافر معلومات غير متحيزة، كما لا يوجد في السوق الكفء فاصل زمني بين تحليل المعلومات الجديدة وبين الوصول إلى نتائج بخصوص سعر الأوراق المالية. (الدسوقي إ.، 2000، صفحة 32)

3- بورصة الجزائر: إن فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988، في نفس السنة صدرت عدة قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، إن رأس مال المؤسسات العمومية الاجتماعي والذي يمثل حق الملكية قسم لعدد من الأسهم وتوزع ما بين صناديق المساهمة، وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم تسير حسب أحكام القانون التجاري المكمل بقوانين عام 1988.

و لقد مرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1990-1992) : في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها وكذلك إنشاء صناديق المساهمة، من جملة هذه الإجراءات أنشئت مؤسسة دعيت شركة القيم المنقولة (S.V.M) ومهمتها تشبه إلى حد بعيد مهمة البورصة في الدول العظمى، لقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، أما رأس مال هذه الشركة فلقد قدر بمبلغ (3.200.00 دينار) يدير الشركة مجلس إدارة متكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.

المرحلة الثانية (1992 حتى يومنا هذا): لقد مرت هذه الشركة بفترة حرجة ناجمة عن ضعف رأسمالها الاجتماعي والدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه في فبراير عام 1992 رفع رأسمال الشركة إلى (9.320.00 دينار) كما أن إسم الشركة تغير وأصبح بورصة الأوراق المالية (BVM).

4- الهيئات المنظمة لبورصة الجزائر

- **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:** هي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية مهمتها حماية المستثمرين في القيم المنقولة.
- **شركة تسيير بورصة القيم المنقولة :** أنشئت بموجب المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 وهي شركة ذات أسهم مهمتها تنظيم جلسات التسعير ، تسيير منظومة التفاوض، التنظيم العملي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات.
- **ماسكو الحسابات حافظو السندات:** مهمتها توفير خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية و في السوق الثانوية.
- **هيئات التوظيف الجماعي للقيم:** تضمن هذه الهيئات السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين.

- **المصدرون:** أشخاص معنويين في شكل شركات مساهمة عددهم 14 مصدر يتحولون لأجل تمويل نشاطاتهم. (فراحي، 2021)

5- الوضع الحالي لبورصة الجزائر

يتميز الوضع الحالي بوجود نص قانوني ينظم البورصة ويمكن القول أنه من الناحية التقنية أصبح كل شيئ جاهز، فالبورصة لها مكان مادي في قصر المعارض وهناك لجنة تسيرها.

6- العقبات أو التحديات التي تواجه بورصة الجزائر

هناك مجموعة من العقبات أو المعوقات التي حالت دون تحقيق بورصة الجزائر الفعالية المرجوة منها في تمويل الاقتصاد وهي:

1- **العقبات القانونية:** إن غالبية الشركات الهامة هي شركات عمومية أي ملك للدولة أسهمها لا يمكن أن تقتنيها إلا صناديق المساهمة وهذا يفترض خوصصة الشركات.

2- **العقبات الاقتصادية:** إن أغلبية الشركات العظمى هي ملك للدولة، ومعظم هذه الشركات خاسرة وهو ما لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه الشركات بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل معدل التضخم المرتفع وكذلك معدلات الفائدة. في الوقت الحاضر نصف الكتلة النقدية يذهب إلى السوق الموازية بدلا من الاستثمار في المجالات الأخرى. (شمعون، 2005، صفحة 79)

3- **العقبات التنظيمية:** وتتمثل فيما يلي:

- **قلة المؤسسات المدرجة:** تعتبر المؤسسات المحرك الأساسي للبورصة فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها فكلما زاد عدد المؤسسات المدرجة في البورصة كلما زادت فعاليتها، وما يلاحظ الآن في بورصة الجزائر أن هناك عدد محدود جدا من المؤسسات المدرجة.
- **عدم تنوع الأوراق المالية:** يعد التنويع أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية في الدول المتقدمة إذ تعرض أمام المستثمرين تشكيلة متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية، تفسح لهم المجال واسعا لاختيار ما يلائم إمكانياتهم، والتنويع من هذا المنطلق يعمل على تخفيض حجم المخاطر.
- **غياب الشفافية:** عدم وجود نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليها يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر.
- **العقبات الثقافية:** لأن العائلات تميل إلى توجيه ادخارها أساسا نحو البنوك العمومية باعتبارها تمثل أكبر قدر ممكن من الثقة والأمان وهذا ما يؤدي إلى إعاقة عمل البورصة في الجزائر. (طبني، 2017)

ثانيا: الإطار النظري للإفصاح

1- تعريف الإفصاح (Disclosure):

ويقصد به إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع. فالإفصاح يعني ليس فقط مجرد توفير البيانات والمعلومات والسماح بالاطلاع عليها، بل أن تتعهد الشركات بتقديم تلك المعلومات وتوصيلها بصفة دورية ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية و الملاحظات و المعلومات الإضافية المرفقة بها على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع. (الباز، 2015، صفحة 104)

2- مستويات الإفصاح:

- **الإفصاح الكافي:** وهو الأكثر شيوعا في الاستخدام ويشير إلى الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها. والتي يجب أن تتضمنها القوائم المالية حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري.
- **الإفصاح العادل:** وهو يقدم المعلومات التي تعنى باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية، أي يتضمن معاملة متساوية لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- **الإفصاح الشامل:** وهو يعني أن يكون الإفصاح في القوائم المالية شاملا كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق عن مضمونها وضمان عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر، بمعنى شمولية القوائم المالية للمعلومات كافة والملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

- **أنواع الإفصاح:**

- **الإفصاح الوقائي:** يهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، لهذا يجب أن تكون المعلومات المالية بأعلى درجة من الموضوعية و الحياد و العدالة وأن القاعدة العامة (هي أن القوائم المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن) ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية:

أ- السياسات المحاسبية.

ب- التغيرات في السياسات المحاسبية.

ج- التغيرات في التطبيقات المحاسبية.

د- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

هـ- التغير في طبيعة الوحدة الاقتصادية.

و- المكاسب و الخسائر المحتملة.

ي- الارتباطات المالية.

ر- الأحداث اللاحقة.

- **الإفصاح التثقيفي:** ظهر هذا المفهوم نتيجة إزدياد أهمية الملاءمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي ومن الأمثلة عن الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي الإفصاح عن التنبؤات المالية، التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، وهذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بالطرق غير الرسمية التي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى. (المدلل، 2010)

3- نظرية التوسع في الإفصاح (belford 1973)

في سبعينات القرن الماضي كان التاريخ المحاسبي على موعد مع ميلاد أهم النظريات في الإفصاح التي تقدم بها الفقيه المحاسبي بلفورد التوسع في الإفصاح وقد أثارت هذه النظرية جدلا ونقاشا وانقسم أهل الفكر المحاسبي بين مؤيد ومعارض.

تقول هذه النظرية أن الاتجاه الطبيعي ليس السر و الكتمان بل النشر والعلانية وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح هو الذي سوف يسود بيئة الأعمال، ولهذه النظرية منطلقات فلسفية لتبرير التوسع في الإفصاح أهمها:

- إن التوسع في الإفصاح يتفق مع خصائص المجتمع الرأسمالي.

4- تبرير التوسع في الإفصاح:

لأن احتياجات المستخدمين والأطراف ذات العلاقة في تزايد مستمر ومرجع ذلك هو بيئة الأعمال والشركات والأنشطة التجارية وعامل التخصص والسرعة والوقت والتكلفة. (الهرش، 2014)

5- مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

تعرف جودة الإفصاح المحاسبي في هذا المجال، بأنها مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. (مناعي، 2018)

6- خصائص جودة المعلومات المحاسبية: تنقسم إلى نوعين:

الخصائص الأساسية:

أ- **الملاءمة:** أي أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله وأن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب، ولكي تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالملاءمة لا بد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

التوقيت المناسب: إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب.

القدرة التنبؤية: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.

القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية): ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها على هذه التوقعات.

ب- الموثوقية: أي المعلومات معقولة وخالية من الخطأ والتحيز وصادقة ويمكن الاعتماد عليها ولهذا يلزم توفر الخصائص التالية:

الحياد: حيادية المعلومات أي عند إعداد المعلومات ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين على حساب طرف آخر وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.

قابلية التحقق: أي توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس.

التمثيل الصادق: وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق .

القابلية للفهم: وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.

الخصائص الثانوية:

أ- القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان أي أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين المعلومات لعدة فترات لنفس الشركة كما يمكن إجراءها بين معلومات محاسبية لعدة شركات مماثلة، والهدف من هذه المقارنة هو تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المعلومات المحاسبية حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة إلى أخرى.

ب- الاتساق أو الثبات: ويقصد بالثبات أن تكون البيانات المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة إلى أخرى (مثلا إتباع نفس طريقة تقييم المخزون) وهذا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة بطرقة أخرى إلا إذا كان هناك مبرر، وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير مثل هذا التغيير.

ثالثا: شروط الالتزام بالشفافية و الإفصاح ومشكلاته وآليات تنشيط البوصة

1- شروط مبدأ الشفافية و الإفصاح:

هناك العديد من الشروط التي يجب توافرها في المعلومات والبيانات والقوائم المالية وهي:

- أن تتضمن القوائم المالية معلومات وبيانات تمت من خلال تطبيق معايير محاسبية دولية متعارف عليها. فالمعايير المحاسبية السليمة هي التي تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن شفافية التقارير المعتمدة و الأسس السليمة هو الذي يوفر بيانات ومعلومات واقعية للمساهمين و المستثمرين الراغبين في امتلاك الأوراق المالية الأمر الذي يمكنهم من القيام باستثمارات فعالة مبنية على قرار صائب ورؤية مستنيرة.
- أن تعبر القوائم المالية و التقارير عن المركز الحقيقي للشركة بصورة تتيح للمستثمرين و المساهمين تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها الشركة، بما يمكنهم من معرفة العيوب و المزايا التي تتضمنها استثماراتهم. ولتفعيل ذلك يجب على مجالس إدارات الشركات التأكد من قيام المراجعين وإدارة الشركة بأداء أعمالهم والمهام الموكلة إليهم بطريقة سليمة صحيحة، وأن يتم ذلك بشكل مستقل بعيدا عن الانفعال والمصالح الشخصية ووفقا للقواعد القانونية الموضوعة في هذا الشأن.
- يجب أن ترتبط الشفافية بالحوكمة، فتدخل في منظومة حوكمة الشركات القائمة على المساءلة والمسؤولية، حيث يتم توزيع الحقوق و المسؤوليات بين إدارة الشركات من المساهمين و المستثمرين، و التأكد من تطبيق أحكام القانون على هذه الحقوق والمسؤوليات.
- الإعلان عن البيانات و المعلومات والقوائم المالية والتقارير في الوقت المحدد لها بناء على القواعد الموضوعة في قانون الشركات
- أن تكون هناك شفافية من الجهات الرقابية القائمة على تنظيم وإدارة سوق الأوراق المالية لا سيما من قبل الشركات و الجهات المصدرة للأوراق المالية، مثل إدارة البورصة و الهيئة العامة لسوق المال وشركة الإيداع و القيد المركزي.
- توحيد مصدر المعلومات و البيانات و التقارير والقوائم المتعلقة بالشركات و الجهات المصدرة للأوراق المالية وهذا التوحيد يساعد على مواجهة الشائعات و الممارسات الضارة المؤثرة في حركة تعامل السوق، ويمكن الجهات الرقابية من معرفة مصدر هذه الشائعات، لأن المعلومات و البيانات المالية يلعبان دورا رئيسيا ومؤثرا في اتجاهات المساهمين و المستثمرين نحو حركة الأوراق المالية وأسعارها هبوطا وصعودا.
- وجود إدارة مراجعة داخلية قوية للشركة، يمكنها توفير البيانات والمعلومات الصحيحة وفقا للمركز المالي الحقيقي بعيدا عن أساليب تضخيم الأرباح بالمخالفة للحقيقة، مع شرح هيكل القوائم المالية للمساهمين للوقوف على المركز المالي ومعرفة القيمة الحقيقية للسهم، على أن يكون أعضاء هذه الإدارة غير التنفيذيين لكي تتوافر لإدارة المراجعة الاستقلالية الكاملة.

- القيام بحملة إعلامية وتعليمية للمساهمين لتعريفهم بأهمية البيانات و المعلومات المالية والأحداث الجوهرية التي تنشرها الشركة أو المتوافرة لديها، مع وضع دراسة لهم تمكنهم من قراءة وتحليل القوائم المالية للشركات، لكي يتم تأهيلهم لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع أو انخفاض الأسهم في سوق الأوراق المالية.

2- مشكلات الالتزام بالشفافية و الإفصاح

- عدم توافر الإدارات المتخصصة في الشركات والتي يقع على عاتقها تجميع المعلومات والبيانات و الإفصاح عنها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الإعلان عن المعلومات و البيانات والتقارير التي تلتزم بها الشركات لكي تؤدي دورها في الإفصاح.
- قد لا يستطيع المستثمر العادي غير المتخصص فهم المعلومات المعلن عنها وتحليلها واتخاذ قرار بشأنها، الأمر الذي يلقي على عاتق شركات السمسرة ومدير الاستثمار تحليل هذه المعلومات وإيضاحها للمستثمر مع ترك الحرية له لاتخاذ القرار الذي يتناسب مع قدراته المالية واحتياجاته الفعلية المباشرة للأوراق المالية.
- ثمة بعض الانحرافات الموجودة داخل الشركات، والتي يمكن مواجهتها من خلال تضمين اللائحة الداخلية للشركات البيانات المتعلقة بالدورة المستندية الواجب إتباعها، كما يجب إنشاء نظام للرقابة الداخلية والمراجعة الدورية بالشركة، مع ربطها بالهيئة العامة للرقابة المالية،لكي تتمكن الهيئة من متابعة الشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة.
- قد يؤدي الإفصاح عن بعض المعلومات إلى تعريض الشركة لمخاطر المنافسة غير المشروعة، وإفساد ما قد تراه من خطط مستقبلية لها الأمر الذي يستوجب تحقيق التوازن بين نوعية وحجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وحق الشركات في الاحتفاظ بسرية بعض المعلومات.

3- الكفاءة الإعلامية لسوق البورصة:

تكون بورصة القيم المتداولة فعالة إذا كانت جملة المعلومات المفيدة لتقييم الأوراق المالية يتم عكسها على الدوام في الأسعار وتسمح بذلك باتخاذ قرارات الادخار و الاستثمار تبعا لهذه الأسعار.

ونشاهد حاليا في في البلدان المتقدمة تدعيم الكفاءة الإعلامية لأسواقها البورصية وذلك بنشر المعلومات المختلفة في الأوقات المناسبة وتقديمها لكافة المتعاملين على قدم المساواة حتى تكون لهم نفس الحظوظ وتكون المنافسة حقيقية وبالتالي تحقق لأسواقهم الفعالية وللمدخرين الحماية اللازمة وتشجيعهم أكثر من ذي قبل على استثمار أموالهم في المشروعات الهامة للاقتصاد الوطني، ويذكر أن العديد من البورصات في أوروبا تخصص أياما مفتوحة تتيح الفرصة للجمهور حتى يتعرف عليها عن كثب. ويكون القصد من وراء ذلك، الإعلام الواسع للجمهور ونشر الثقافة البورصة في الأوساط الشعبية على النحو الذي يحقق جلب اكبر حجم ممكن من المدخرات وتوجيهه نحو الميادين المختلفة للاستمارات المنتجة وكذا تغطية العجز الميزاني للدولة.

4- آليات تنشيط بورصة الجزائر

- إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي .....إلخ) مدققة، وأن تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة.
- أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية وسنة سابقة للمقارنة.
- التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية لجعلها سهلة القراءة مفهومة غير مضللة وقابلة للتحليل المالي.
- التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية و في التقارير المالية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الاجمالية و بالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. (طبني، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، 2017)
- ضرورة إيلاء هيئة الأوراق المالية الاهتمام اللازم لمتابعة وحث الشركات المدرجة في البورصة لزيادة نسبة الالتزام بمتطلبات الافصاح بموجب معايير المحاسبية الدولية.
- ضرورة قيام الشركات المدرجة في البورصة بمراعاة توافر متطلبات خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند اعدادها القوائم المالية.
- ضرورة تقديم معلومات محاسبية ذات درجة عالية من المصداقية والموضوعية لزيادة امكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ضرورة الزام الشركات المدرجة في البورصة بنشر كافة المعلومات المالية وفي الوقت المحدد.
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح الكافي والعادل.
- العمل على الحد من المضاربات ومنع الممارسات غير الشرعية.
- إدخال الأدوات المالية الجديدة.
- فرض عقوبات على الشركات التي تلتزم باللوائح والقوانين التي تفرضها إدارة البورصة.
- عقد دورات تدريبية فنية لتطوير كفاءة المتعاملين في البورصة.
- العمل على تحديث الإجراءات الرقابية والإدارية.

خاتمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين. أما بالنسبة للجزائر ينتظر أن يساهم النظام المحاسبي الجديد في تطوير بورصة الجزائر وتعزيز كفاءته حيث أن إعداد التقارير والقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية يساهم في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أن النظام المحاسبي الجديد هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، وتعتبر المعلومة المالية أساس كفاءة السوق وترشيد القرار الاستثماري.

المراجع

أحمد الباز. (2015). الالتزام بالشفافية و الافصاح عن المعلومات في بورصة الأوراق المالية دراسة مقارنة. الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة الاسكندرية.

إيمان حسن المدلل. (2010). أثر جودة المعلومات المحاسبية و الافصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية. غزة: الجامعة الإسلامية غزة.

إيهاب الدسوقي. (2000). اقتصاديات كفاءة البورصة. القاهرة، دار النهضة العربية.

بلال فراحي. (2021). آليات تنشيط وتطوير بورصة الجزائر (الأداء،المعوقات والحلول). مجلة آفاق علمية.

حكيمة مناعي. (مارس, 2018). أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة ال. رأس المال مجلة الاقتصاد الصناعي.

شمعون شمعون. (2005). البورصة ، بورصة الجزائر. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

صلاح السيد جودة. (2000). بورصة الأوراق المالية علميا وعمليا (المجلد الاولى). الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

عبد الرحمن حسين الداعري، ناجي محمد الهرش. (2014). الإفصاح المحاسبي و الاتجاهات المستقبلية و المعاصرة للإفصاح في التقارير المالية. الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2013-2014.

عزيزة بن سمينة، مريم طبني. (مارس, 2017). دور الإفصاح المحاسبي و الشفافية في تفعيل بورصة الجزائر. مجلة تاريخ العلوم.

أثر القياس بالقيمة العادلة على جودة الإفصاح المحاسبي ومدى جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيقه -دراسة استقصائية لمهنيي المحاسبة في الجزائر-

Impact of fair vaue measurement on the quality of accounting disclosure And the readiness of the Algerian environment to implement it

د/عبلة قوادري/ جامعة سطيف -1-/الجزائر
د/أمينة سوياد/جامعة سطيف -1-/الجزائر
د/سعاد بشوع/جامعة خنشلة/الجزائر
Dr. Souyad.Amina/ University of setif-1- / algeria
Dr. Kouadri.Abla/ University of setif-1- / algeria
Dr. Souyad.Amina/ University of khenchela / algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أسلوب القياس المحاسبي القيمة العادلة من حيث أثره على جودة الإفصاح المحاسبي. كما نسعى من خلالها أيضا إلى اكتشاف فيما إذا كانت البيئة المحاسبية الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF.

ولتحقيق هذه الأهداف واختبار الفرضيات الموضوعة تم تصميم استبيان يتناسب مع هذا الغرض وجّه لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين الجزائريين، وبتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي المستند على أساس القيمة العادلة يتميز بالجودة حيث يحقق خاصيتين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هما الملائمة والقابلية للمقارنة؛ وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة الجزائرية غير جاهزة بعد لتطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، جودة الإفصاح المحاسبي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، البيئة المحاسبية الجزائرية، الملائمة، القابلية للمقارنة.

Abstract:

The aim of this study is to study the accounting measurement method " fair value" in terms of its impact on the quality of accounting disclosure. The study also tends to discover whether the Algerian accounting environment is ready to implement fair value accounting.

To achieve these objectives and test the hypotheses, a questionnaire that targets Algerian accountants and accounting experts, is designed to fit this purpose. The findings, based on the analysis of the questionnaire results and hypothesis testing. show that the accounting disclosure based on the fair value is characterized by quality, as it achieves two qualitative characteristics of accounting information, which are relevance and comparability; Meanwhile, this study shows that there are obstacles and challenges that make the Algerian environment non-ready yet to implement fair value as an alternative to accounting measurement.

Key Words: Fair value, quality of accounting disclosure, Qualitative characteristics of accounting information, Relevance, Comparability, Algerian accounting environment

مقدمة:

تمثل التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وطبقًا لخاصية الملاءمة من خصائص جودة المعلومات المحاسبية يجب أن تحقّق المعلومات المحاسبية المنشورة الهدف منها، وذلك بتوفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. ولأنّ كل عملية محاسبية يمكن معالجتها بالعديد من البدائل المحاسبية التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية واختيار بديل محاسبي معين سيؤدي إلى معلومات محاسبية ذات محتوى إعلامي يختلف عن المحتوى الإعلامي لمعلومات محاسبية ناتجة عن استخدام بديل محاسبي آخر لنفس العملية أو الحدث الاقتصادي. وفي ظلّ التوجه الجديد للفكر المحاسبي المستند على أساس القيمة العادلة بدل أساس التّكلفة التاريخية، حيث ركّزت المعايير المحاسبية الدّولية عليه بشكل واسع، وفي ظلّ توجّه الجزائر نحو هذه المعايير بتبنّيها للنظام المحاسبي المالي، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر بديل القياس المحاسبي القيمة العادلة على جودة القوائم المالية المفصح عنها ومدى جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيقه؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومزايا تطبيقه؛
- أثر مفهوم القيمة العادلة على جودة الافصاح المحاسبي
- ابراز أهمية الافصاح باستخدام القيمة العادلة في التقارير المالية

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أسس القياس المستحدثة في الفكر المحاسبي والمتمثلة في القيمة العادلة
- معرفة انعكاسات تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية

فروض الدراسة:

- **الفرضية 1:** تتحقق جودة الافصاح المحاسبي بالاعتماد على القيمة العادلة في القياس؛
- **الفرضية 2:** البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي كبديل محاسبي للقياس.

أولا: أثر القيمة العادلة على جودة الافصاح المحاسبي:

إن تبني القيمة العادلة كأساس في القياس المحاسبي ينعكس على جودة الافصاح المحاسبي، ويتحدد هذا الأخير بدرجة توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة، فمتى كان هناك توافر بالقدر الكافي لهذه الخصائص كلما كان الحكم على جودة الافصاح المحاسبي لهذه المعلومات وينعكس ذلك على اتخاذ القرارات الرشيدة؛

وحول أثر استخدام القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها، فقد نصت الفقرة (78) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية على أن: "معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها، في كثير من الأحيان، تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات. وتمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك. وتوفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. وعندما لا يظهر المشروع الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية فإنه يقوم بتوفير معلومات القيمة العادلة من خلال إفصاح إضافي". (صيام، 2006، صفحة 5)

وعليه للحكم على جودة الافصاح المحاسبي للمعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة سنتطرق لأثر هذه الأخيرة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

1.أثر القيمة العادلة على خاصية الملاءمة

ازدادت حاجة المستثمرين والمقرضين إلى المعلومات المفيدة وإلى الملاءمة لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومع ارتباط فائدة المعلومة بالزمن، حيث أن المعلومة تفقد من قيمتها وأهميتها بمرور الزمن، فقد أصبح

التوجه أكثر إلى مدى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها، والتوجه إلى ما يسمى بالقيمة السوقية العادلة، بدلاً من التكلفة التاريخية، فمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) يفترض أن التكاليف التاريخية تعتبر أكثر اعتمادية وبشكل واضح في الوقت الذي لا تكون فيه هذه التكاليف ملائمة كما في القيمة العادلة. وقد ذكر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 2000 بأن هدفه طويل الأجل هو الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات المالية في قوائم المركز المالي على أساس القيمة العادلة بدلاً من المبالغ المبنية على أساس التكلفة التاريخية.

فاعتماد القيمة العادلة في القياس يوفر معلومات محاسبية تتميز بالملاءمة من خلال أنها توفر خاصية الوقتية فالمعلومة المعدة وفقا للقيمة العادلة تعتبر آنية في الوقت المناسب، وهذا ما يسمح بالتنبؤ بالمستقبل أي توفر الخاصية الثانية للملاءمة وهي القدرة التنبؤية، بالإضافة لقدرتها على تصحيح المعلومات السابقة، مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة الزمن، وهذا ما يحقق الخاصية الثالثة للملاءمة وهي التغذية العكسية.

2.أثر القيمة العادلة على خاصية الموثوقية

- توفر القيمة العادلة معلومات موثوق بها، ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات، إذا كانت الأسواق تتصف بالسيولة والشفافية لجميع الأصول والالتزامات. ولكن وبسبب أن هناك الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشط، الأمر الذي تصبح معه المدخلات والطرق المتعلقة بتقدير قيمتها العادلة أكثر اجتهادية (أي تعتمد على الحكم الشخصي بشكل أكبر)، وبالتالي، تكون التقييمات أقل موثوقية.
- وتكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.
- تستخدم الإدارة اجتهادات شخصية كبيرة في عملية التقييم، الأمر الذي يترتب عنه التساؤل حول مدى موثوقية المعلومات. فتحيز الإدارة سواء كان مقصوداً، أو غير مقصود، يمكن أن ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة. (دهمش و أبو زر، 2006، صفحة 17)

3.أثر القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم

تتميز المعلومات المعدة وفقا لأساس القيمة العادلة بصعوبة الفهم وذلك للأسباب التالية:

- تعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها.
- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم .
- الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة .

وقد لخص سيد عبد الفتاح صالح حسين (2009) أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص	الملاءمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	1. يقصد بها ملاءمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات؛ 2. تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملاءمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات؛ 3. عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.	1. يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي القابلية لتحقق والصدق والحياد؛ 2. وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية؛ 3. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	1. يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية؛ 2. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	1. يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية. 2. ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية. نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر: (سيد عبد الفتاح، 2009، صفحة 517)

من الجدول السابق يلاحظ أن تطبيق القيمة العادلة في حالة توفر سوق نشط تتحد فيه الأسعار المرجعية التي تقيس القيمة العادلة للأصول والالتزامات، ففي هذه الحالة يكون القياس وفقا للقيمة العادلة الأمثل، حيث توفر هذه الأخيرة كلا من خاصية الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة والثبات بدرجة عالية.

لكن المشكل المطروح هو غياب الأسواق النشطة أو عدم توفر أسعار بعض الأصول والالتزامات هنا نلجأ لتحديد القيمة العادلة لعدة نماذج وأساليب، وعليه في هذه الحالة تحقق القيمة العادلة خاصية الملاءمة فقط، أما خاصية الموثوقية فتبقى نسبية لأن تقديرات القيمة العادلة تصبح ذاتية مرتبطة بالتقدير الشخصي، كما أن تعدد النماذج لتقدير القيمة العادلة يفقدها خاصية الثبات وما ينتج عنه من صعوبة القابلية للمقارنة.

وعليه نستنتج من العرض السابق أن أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تحكمه الظروف المتعلقة بالسوق ودرجة نشاطها وسنحاول أن نبين هذا الأثر ونلخصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

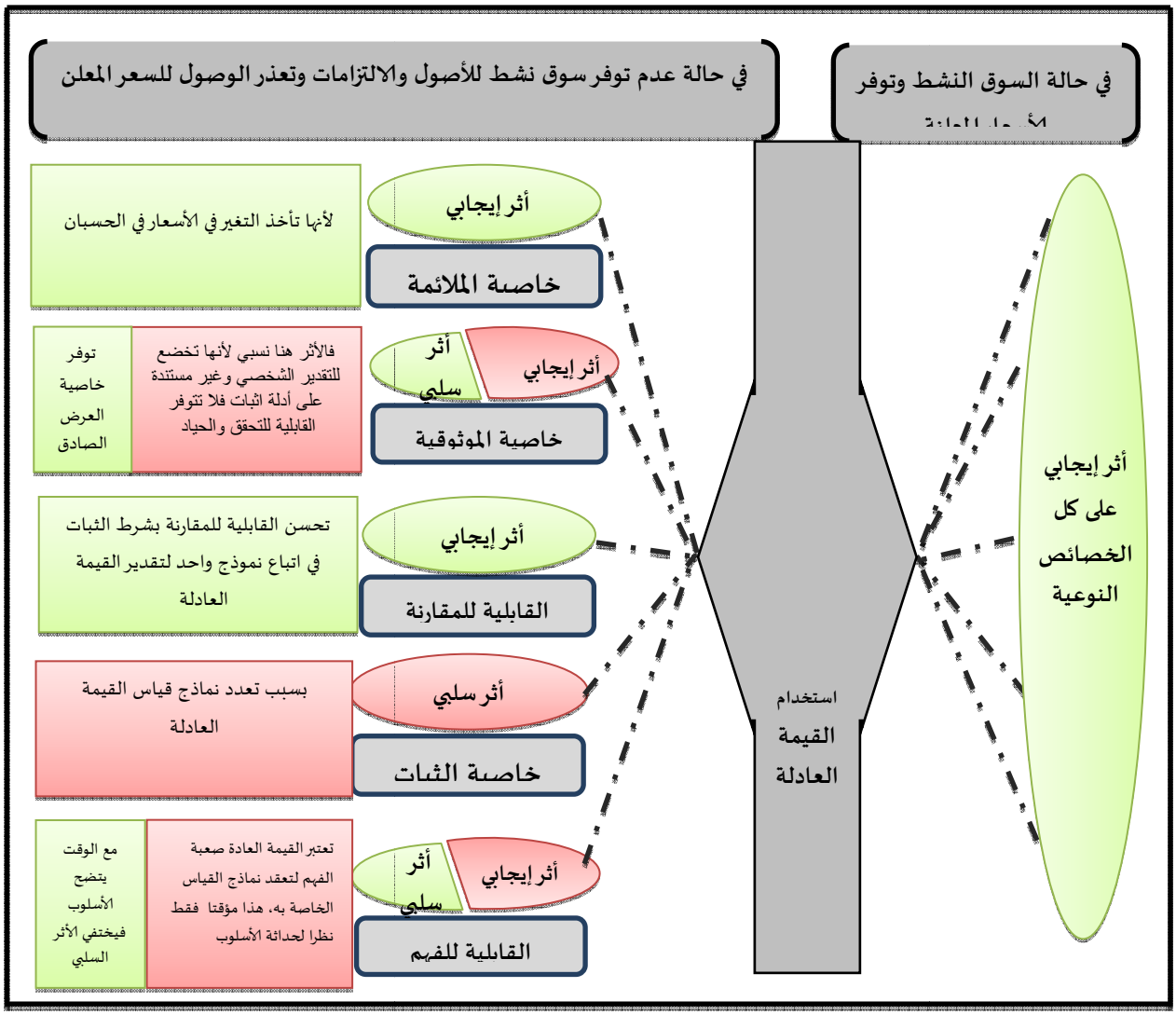

من الشكل السابق يتضح لنا أن القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يوفر محتوا إعلاميا جيدا في حالة توفر الأسواق النشطة للأصول والالتزامات، حيث أن جل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تبين لنا قيمة المحتوى الإعلامي توفرها القيمة العادلة بدرجة عالية في هذه الحالة.

لكن في حالة الأسواق غير النشطة أو عدم توفر أسواق لبعض الأصول والالتزامات فإن المشكل المطروح هو صعوبة تحديد القيمة العادلة فيتم اللجوء لعدة نماذج لقياسها مما يلغي خاصية الثبات كما أنه يدخل في تقديرها التحيز الشخصي لذا فخاصية الموضوعية هنا نسبية كذلك إلا أنها تبقى ملاءمة بدرجة عالية لأنها تعكس الوضع الحالي خاصة في ظل تغير الأسعار الكبير.

ثانيا: المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

إن الجدل التاريخي حول استخدام التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في إعداد التقارير المالية في الأصل يخص تقييم الأصول بالنسبة للرفع من مبالغها. وبالرغم من أن العديد من الباحثين قد جادلوا فيما بينهم حول المزايا النسبية لهذه المقاييس، فقد شعروا جميعاً بأن التكلفة التاريخية قد فشلت في تقديم معلومات تتصف بالملاءمة بخصوص التغيرات في الأسعار، وأن مثل هذا الفشل قد يقود إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية، كما جاء المعارضون للقيمة العادلة بحجج تتعلق بموضوعيتها وقابليتها للصحة والتحقق.(Ying, 2006, pp. 7-10)

وقد أصبح هذا الجدل جدلاً حول الهدف من إعداد التقارير المالية، وما إذا كان هذا سيقدم معلومات ملاءمة حول الجوهر الاقتصادي للمنشأة (هدف المعلومات للمحاسبة)، أو لتقديم المساءلة بين الإدارة ومساهميها (هدف المساءلة للمحاسبة).(Ying, 2006, p. 11)

وللمقارنة بين الأسلوبين يجب المفاضلة بينهما بناء على قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الذي يقدمه كل منهما وعليه فمعايير المقارنة في هذه الحالة هي الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ويعد النموذج الأفضل هو الذي يقدم محتوى إعلامي جيد يحقق هذه الخصائص بدرجة عالية أكبر من الآخر. وهذا ما سنستعرضه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من حيث الخصائص النوعية للمعلومات

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	هي الميزة الجوهرية للقياس وفقا للقيمة العادلة لأنها تأخذ التغير في الأسعار في الحسبان فهي بذلك تحقق الوقت المناسب والمقدرة على التنبؤ، وكذلك التقييم الارتدادي	عدم صلاحية أسلوب التكلفة التاريخية في ظل التضخم فهي تقدم معلومات غير ملاءمة حيث لا تتمتع بخاصية التوقيت الزمني المناسب، كما أنها ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ والتقييم الارتدادي.
الموثوقية	اتفقت جل المعايير على أن السعر السوقي في السوق النشط هو أفضل مقياس وأكثر موثوقية. لكن المشكل في عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية في حالة تعذر الوصول إليه.	تتميز بها التكلفة التاريخية لأنها تستند على أحداث واقعية وليست افتراضية، من خلال مستندات تثبت وقوع الحدث المالي. غير أنها غالبا لاتحقق الصفة الثانوية في الموثوقية وهي الصدق في التعبير.

القابلية للمقارنة	تحسن إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة والأشياء غير المتشابهة مختلفة	تضعف قابلية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس.
القابلية للفهم	القيمة العادلة صعبة القياس ويجب توفر شروط لتحديدها، وهي مفهوم حديث النشأة لا يمكن فهمه من قبل جميع المستخدمين.	المعلومات المبنية وفقا للتكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق والفهم لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتالي فهي قابلة للتفسير بوضوح.

من الجدول يمكننا أن نستنتج أنه من الأفضل الاعتماد المزدوج على كِلا الأسلوبين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وهذا ما نلاحظه أيضا من خلال إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية فعلى الرغم من التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة من خلال إعطائها مجالا أوسع في العديد من بنود قائمة الدخل والميزانية إلا أنه لم يستغن عن التكلفة التاريخية في العديد من المعايير.

ثانيا: تحليل الاستبيان: تم الاعتماد على استبيان وجه لمهني المحاسبة في الجزائر وكانت نتائجه كالتالي:

1. أثر استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على جودة الافصاح المحاسبي

الجدول رقم03: أثر استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على خاصية الملاءمة

الرمز	العبـــارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	قيمة T	SIG	الوزن النسبي	الاتجاه العام	الترتيب
JV 4	المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة تمتاز بخاصية الملاءمة	4,13	1,019	1,125	14,972	,0000	82,6	موافقون	5
JV 5	تمكن القيمة العادلة متخذ القرار من الحصول على معلومات في وقت مناسب لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي	4,26	,9440	1,255	18,044	,0000	85,2	موافق بشدة	1
JV 6	للقيمة العادلة القدرة على التأثير على متخذ القرار	4,18	,9800	1,185	16,401	,0000	83,6	موافقون	3
JV 7	تساهم القيمة العادلة في زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المالية	4,24	,9520	1,245	17,726	,0000	84,8	موافق بشدة	2
JV 8	اعداد المعلومات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة يساعد في توفير خاصية القدرة على تقييم نتائج الاختيارات السابقة	4,13	,9980	1,125	15,297	,0000	82,6	موافقون	4
	درجة أثر استخدام القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية	**4.187**	**749,0**	**درجة ايجابية**					
	الوزن النسبي للاتجاه العام	**83.74%**							
	قيمة ت المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 183 . درجة الحرية = ن – 1 =184- 1 المتوسط الفرضي=3								

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V 23

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات الدالة عن خاصية الملاءمة بلغ 4.187 وبانحراف معياري 0.749 وأن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن مجال الحياد حيث بلغ الوزن النسبي للمتوسط الحسابي 83.74% أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة ايجابية وموافقون بشدة بنسبة 89.35% على أن المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة تمتاز بالملاءمة وهذا نظرا لارتباط فائدة المعلومة بالزمن، حيث أن المعلومة تفقد من قيمتها وأهميتها بمرور الزمن، والقيمة العادلة توفر المعلومة في الوقت المناسب للتأثير على القرارات المتخذة والتنبؤ.

2. أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية الموثوقية

الجدول رقم04: أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية الموثوقية

الرمز	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى المعنوية sig	الوزن النسبي%	الاتجاه العام	الترتيب
JV 9	تضمن القيمة العادلة حيادية القياس المحاسبي	2,24	1,245	-,7610	-8,292	,0000	44,8	معارضون	12
JV 10	تساهم القيم العادلة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين	2,59	1,516	-,4080	-3,648	,0000	51,8	معارضون	9
JV 11	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية	2,48	1,391	-,5160	-5,036	,0000	49,6	معارضون	10
JV 12	لا تمكن البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة من التلاعب في الحسابات.	2,07	1,079	-,9350	-11,747	,0000	41,4	معارضون	13
JV 13	المعلومات المعدة وفقا لأساس القيمة العادلة تحقق خاصية القابلية للتحقق	2,08	1,099	-,9240	-11,406	,0000	41,6	معارضون	12
درجة أثر استخدام القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية		**2912,**	**0.939**	**درجة سالبة**					
الوزن النسبي للاتجاه العام			**45.82%**						
قيمة ت المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 183 . درجة الحرية = ن – 1 =184- 1								المتوسط الفرضي=3	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V 23

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات الدالة على خاصية الموثوقية بلغ 2.291 وبانحراف معياري 0.939 وأن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن مجال الحياد حيث بلغ الوزن النسبي للمتوسط الحسابي 45.82% أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون بنسبة 70.98% على أن القيمة العادلة توفر معلومات تمتاز بموثوقية عالية. وهذا راجع إلى افتقار البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي، مما يؤدي إلى إمكانية التلاعب في الحسابات فالنتائج قد تختلف من شخص لآخر.

3. أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم والتطبيق

الجدول رقم05: أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم والتطبيق

الرمز	العبـــارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى المعنوية	الوزن النسبي%	الاتجاه العام	الترتيب
JV 1	مفهوم القيمة العادلة يتميز بالبساطة والوضوح	1,86	1,070	-1,136	-14,397	,0000	37,2	معارضون	14
JV 2	عدم وجود سعر سوق لبعض البنود لا يصعب من تطبيق القيمة العادلة	1,66	,8600	-1,342	-21,167	,0000	33,2	معارضون	15
JV 3	يساهم نموذج القيمة العادلة في زيادة القابلية للفهم للمعلومات المالية من قبل المستخدمين	02,6	1,297	,3910-	-4,093	,0000	52,2	معارضون	8
	درجة أثر استخدام القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والتطبيق	**2.043**	**796,0**	**درجة سالبة**					
	الوزن النسبي للاتجاه العام	**40.86%**							
	قيمة t المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 183 . درجة الحرية = ن – 1 =184- 1							**المتوسط الفرضي=3**	

المصدر: من إعداد أصحاب البحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات الدالة على خاصية القابلية للفهم بلغ 2.043 وبانحراف معياري 0.796 وأن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن مجال الحياد حيث بلغ الوزن النسبي للمتوسط الحسابي40.86% أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية أي معارضون بنسبة 80.43%. وعليه فقد اتفق أفراد عينة الدراسة على صعوبة فهم القيمة العادلة وهذا لتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها من جهة، والاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من جهة أخرى.

4. أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة

الجدول رقم06: أثر استخدام القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة

الرمز	العبـــارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى المعنوية Sig	الوزن النسبي%	الاتجاه العام	الترتيب
JV 14	يعكس التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة التغيرات في القدرة الشرائية للنقود بشكل دوري مما يسمح بإجراء المقارنة مع السنوات السابقة	3,94	1,215	,9400	10,493	,0000	78,8	موافقون	6
JV 15	تمكن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة من اجراء المقارنات الزمانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء	3,53	1,214	,5270	5,889	,0000	70,6	موافقو ن	7
	درجة أثر استخدام القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	3.733	1.874	درجة ايجابية					
	الوزن النسبي للاتجاه العام	%74.66							
قيمة ت المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 183 . درجة الحرية = ن – 1 =184 -1 المتوسط الفرضي=3									

المصدر: من إعداد أصحاب البحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات الدالة عن خاصية القابلية للمقارنة بلغ 3.733 وبانحراف معياري 1.874 وأن المتوسط الحسابي يختلف جوهريا عن مجال الحياد حيث بلغ الوزن النسبي للمتوسط الحسابي 74.66% أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة **ايجابية أي موافقون** بنسبة 72.55%. وعليه فقد اتجهت اغلب إجابات المبحوثين نحو قابلية المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة للمقارنة وذلك باعتبارها تأخذ التغير في القدرة الشرائية للنقود في الحسبان.

5. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الجزء الثاني: جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة

الجدول رقم07: نتائج تحليل إجابات افراد العينة على عبارات جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة

الرمز	العبـــارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	قيمة T	مستوى المعنوية Sig	الوزن النسبي%	الاتجاه العام	الترتيب
1 EN	تؤيد استخدام القيمة العادلة في تقييم موجودات المؤسسة والقياس المحاسبي	2.49	1.014	-0.511	-6.837	0.000	49.8	مارضون	5

EN 2	تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة وبعيدة عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات	2,10	,9950	,8970-	-12,23	,0000	42	معارضون	9
EN 3	تتحدد الأسعار في السوق الجزائرية طبقا لقانون العرض والطلب دون تأثيرات خارجية	2,41	1,174	,5920-	-6,842	,0000	48,2	معارضون	6
EN 4	القيمة العادلة أنسب من التكلفة التاريخية في البيئة الجزائرية	2.35	1.130	-0.652	-7.828	0.000	47	معارضون	7
EN 5	القدرة على الوصول إلى القيمة العادلة لكثير من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية .	1,54	,9400	-1,457	-21,021	,0000	30,8	معارضون بشدة	14
EN 6	يمكن انفتاح السوق الجزائرية على السوق العالمي من معرفة تغيرات الأسعار (سهولة توفر القيم السوقية العادلة)	3,11	1,212	,1140	1,278	,2030	62,2	دون ارئ	3
EN 7	يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري إدارة، مستثمرون، محاسبون،... بدرجة مقبولة من الوعي لمفهوم القيمة العادلة	2,05	1,204	,9460-	-10,650	,0000	41	معارضون	10
EN 8	لا يحتاج مهني المحاسبة في الجزائر إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة	1,61	,8930	-1,391	-21,142	,0000	32,2	معارضون بشدة	13
EN 9	تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة	3,85	1,236	,8480	9,302	,0000	77	موافقون	2
EN 10	لا تتمسك التشريعات الضريبية الجزائرية بالقياس القائم على أساس التكلفة التاريخية	2,21	1,371	,7930-	-7,849	,0000	44,2	معارضون	8
EN 11	لا تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية للتطوير بشكل يسمح باستخدام القيمة العادلة.	1,92	1,226	-1,076	-11,909	,0000	38,4	معارضون	11
EN 12	لا يوجد ضعف نسبي في الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.	1,74	1,069	-1,255	-15,935	,0000	34,8	معارضون	12
EN 13	يلعب مدققي الحسابات دورا هاما في تطبيق القيمة العادلة من خلال تدقيق تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات المالية	3,80	1,044	,7990	10,378	,0000	76	موافقون	1
EN 14	تضمن النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة بشكل واضح ودقيق	2,87	1,312	,1300-	-1,349	,1790	57,4	دون ارئ	4
جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة		**2.432**	**0.429**	**سلبية**					
الوزن النسبي للاتجاه العام		**48.64%**							

قيمة t المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 183 . درجة الحرية = ن – 1 =184- 1- المتوسط الفرضي=3

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN1:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 01 حيث بلغ الوزن النسبي 49.8 %. وهذا راجع إلى عدم توفر سوق نشط تتحدد فيه القيمة العادلة وعليه فهم يفضلون استخدام التكلفة التاريخية؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN2 :** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 02 حيث بلغ الوزن النسبي 42%. وهذا ما يفسر اتجاه إجابة افراد العينة على العبارة السابقة EN01؛ حيث ان الجزائر لا تمتلك سوقا نشطا يتميز بالمنافسة الكاملة؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN03 :** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 03 حيث بلغ الوزن النسبي 48,20 %. وهذا يؤيد إتجاه الإجابة على العبارة السابقة EN02. حيث حسب رايهم فالجزائر لا تمتلك سوقا تتميز بالمنافسة التامة تتحدد الاسعار فيها حسب قانون العرض والطلب؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN04:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 04 حيث بلغ الوزن النسبي 49,8 %. وهذا راجع لعدم توفر الجزائر على المقومات التي تسمح لها بتطبيق القيمة العادلة كسوق نشط وكوادر مؤهلة لتطبيقها؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN 05 :** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون بشدة في إجابتهم على العبارة رقم 05 حيث بلغ الوزن النسبي 30,80 %. وهذا يرجع للمشكل الاساسي للقيمة العادلة المتمثل في غياب سعر سوقي عادل للكثير من الأصول؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة 06:** أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة دون رأي في إجابتهم على العبارة رقم 06 حيث بلغ الوزن النسبي 62,20 %. وهذا يرجع لعدم تطرق القانون الجزائري لهذا الحل وخاصة القانون الجبائي؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN7 :** أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 07 حيث بلغ الوزن النسبي 41,00 %. وهذا لعدم وجود دورات تكوينية للتأهيل والتدريب على تطبيق القيمة العادلة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مؤخرا، أي حداثة الموضوع بالنسبة لأفراد المجتمع المالي الجزائري؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN08:** أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون بشدة في إجابتهم على العبارة رقم 08 حيث بلغ الوزن النسبي 32,20 %. وهذا نظرا لصعوبة وتعقد المعالجات المحاسبية للوصول للقيمة العادلة وبحكم حداثة تطبيقها في الجزائر مما يتطلب تدريب وتكوين مهني المحاسبة لتحديد القيمة بأكثر دقة؛

- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN9:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة ايجابية وموافقون في إجابتهم على العبارة رقم 09 حيث بلغ الوزن النسبي 77,00 %. وهذا لان القانون الجزائري جاء بالنظام المحاسبي الجديد الذي سمح بتطبيق القيمة العادلة لكن القانون الجبائي لا يزال متمسكا بالقياس على أساس التكلفة التاريخية؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN10 :** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 10 حيث بلغ الوزن النسبي 44.2%. وهذا راجع لتخوف الإدارة الجبائية من التهرب الضريبي؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN11:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 11 حيث بلغ الوزن النسبي 38,40%. وهذا يدعم اتجاه الإجابة على العبارة السابقة EN10؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN12:** أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية ومعارضون في إجابتهم على العبارة رقم 12 حيث بلغ الوزن النسبي 34,80 %. وهذا ما يتوافق مع اتجاه اجابة المبحوثين على العبار EN09 بسبب حداثة تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر مما يتطلب تدريب وتكوين مهني المحاسبة لفهم وتطبيق هذه المعايير بأكثر دقة؛
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN 13:** أي أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة ايجابية و موافقون في إجابتهم على العبارة رقم 13 حيث بلغ الوزن النسبي 76,00 %. وهذا راجع الى دور المدقق وهو التأكد من صحة النتائج والحسابات وهذا يسمح بتفادي التلاعب في الحسابات.
- **تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة EN14:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة محايدين ودون رأي في إجابتهم على العبارة رقم 4 حسب وجهة نظرهم. وهذا لأن المشرع الجزائري جاء بالقيمة العادلة كبديل للتطبيق لكن لم يوضح بدقة كيفية تطبيقها، وهنا نلجأ للمعايير المحاسبية الدولية.

ثالثا: اختبار وتحليل الفرضيات

1. اختبار الفرضية الأولى

تتحقق جودة الافصاح المحاسبي بالاعتماد على القيمة العادلة في القياس؛

الجدول رقم 08: نتائج اختبار الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبارت لعينة واحدة (Test sur échantillon unique)			نتيجة اختبار الفرضية
			قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig	
دلالة إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء الثاني	3.06	0.509	1.754	183	0.081	الفرضية محققة جزئيا
قيمة T المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية183/ درجة الحرية = ن-1 = 184-1= 183						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS .V 23

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن: القيمة T المحسوبة بلغت: 1.754 وهي أقل من القيمة T الجدولية 1.9785، مما يعني أن إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء الثالث: **أثر استخدام القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية** غير دالة إحصائيا وأيضا قيمة sig (0.081) أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 إذا فالفرضية محققة جزئيا، أي أن المتوسط الحسابي قريب من المتوسط الفرضي 3 المحايد، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الجزء الثالث يساوي 3.06 وهذا يدل على أن مهنيي المحاسبة في الجزائر يرون أن استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي يحقق جودة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في بعض البنود ولا يحقق ذلك في بنود أخرى. وهنا يجب علينا البحث عن البنود المحققة والبنود غير المحققة.

والجدول التالي يبين لنا نسب الموافقة أو المعارضة على توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة في القياس.

الجدول رقم09: توزيع المشاركين في الدراسة بحسب نسب موافقتهم على عبارات الجزء الثاني من الاستبيان

البيان	معارض بشدة%	معارض%	محايد%	موافق%	موافق بشدة%
خاصية الملاءمة	3.91	5	1.74	47.17	42.17
	8.91			**89.35**	
خاصية الموثوقية	33.04	37.93	2.72	19.46	6.85
	70.98			**26.30**	

خاصية القابلية للفهم	38.04	42.39	1.27	13.77	4.53
	80.43			**18.30**	
خاصية القابلية للمقارنة	8.42	11.41	7.61	43.48	29.08
	19.84			**72.55**	
إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء الثالث	21.05	24.31	2.75	30.76	21.12
	45.36			**51.88**	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

من الجدول يتبين لنا أن القيمة العادلة تحقق جودة الافصاح للمعلومات المحاسبية من خلال توفر كل من خاصية الملاءمة بنسبة 89.35% وخاصية القابلية للمقارنة بنسبة 72.55 % حسب وجهة نظر عينة البحث حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارات الدالة على توفرهما 4.18 و 3.73 على التوالي، أما نسب عدم الموافقة على توفر خاصيتي الموثوقية والقابلية للفهم كانت 70.98% و80.43% وبمتوسط حسابي لكل منهما 2.29 و2.04 على التوالي.

من خلال الجدول السابق نختصر الرأي الغالب للمبحوثين حول توفر أو عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تعبر لنا عن جودة الافصاح المحاسبي لهذه المعلومات في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: رأي مهني المحاسبة في الجزائر حول درجة تحقق جودة الافصاح للمعلومات المحاسبية بالاعتماد على القيمة العادلة في القياس

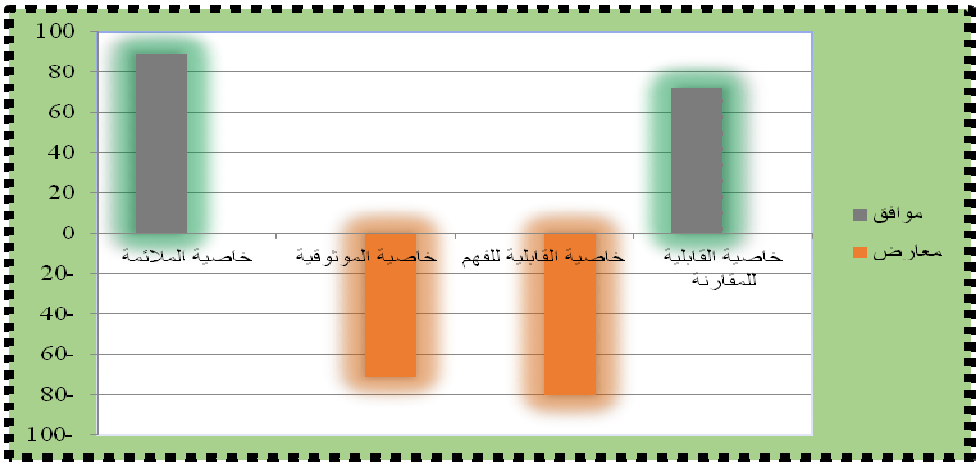

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.v23 وبرنامجEXCEL.v2010

من الشكل نلاحظ أن:

- 89.35% من المبحوثين وافقوا على أن استخدام القيمة العادلة يوفر لنا معلومات تمتاز بالملاءمة؛
- 72.55 % من المبحوثين وافقوا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة عند استخدام القيمة العادلة في القياس؛

- 70.98 % من المبحوثين لم يوافقوا على موثوقية المعلومات المبنية على اساس القيمة العادلة؛
- 80.43 % من المبحوثين لم يوافقوا على توفر خاصية القابلية للفهم عند استخدام القيمة العادلة.

2. اختبار الفرضية الثانية

البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي كبديل محاسبي للقياس؛

الجدول رقم10: نتائج اختبار الفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبارت لعينة واحدة			نتيجة اختبار الفرضية
			قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig	
دلالة إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء 2	2.43	0.429	17.923-	183	0.000	الفرضية غير محققة
قيمة T المجدولة : 1.9785 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية183/ درجة الحرية = ن-1 = 184-1=183						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن: قيمة sig (0.000) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05، مما يعني إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء الثالث: جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة دالة إحصائيا وأيضا القيمة T المحسوبة بلغت: -17.923 وهي أكبر من القيمة T الجدولية 1.9785، وبما أن T سالبة إذا فالفرضية غير محققة، أي أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الفرضي 3 المحايد، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الجزء الرابع يساوي 2.43 وهذا يدل على أن مهنيي المحاسبة في الجزائر يرون أن البيئة المحاسبية الجزائرية ليست جاهزة بعد لتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي. والجدول التالي يبين لنا نسب الموافقة أو المعارضة على جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة.

خاتمة

تمحور موضوع الدراسة حول أثر بديل القياس المحاسبي القيمة العادلة على جودة الافصاح المحاسبي، حيث حاولنا الإجابة على التساؤل المطروح في الاشكالية والمتمحور حول " **ما أثر بديل القياس المحاسبي القيمة العادلة على جودة الافصاح المحاسبي؟**"؛ وهذا من وجهة نظر المهنيين.

ولهذا. وبما أن جودة الافصاح المحاسبي يمكن قياسها بدرجة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد تعرضنا للمعلومة المحاسبية وخصائصها النوعية وأثر القيمة العادلة على هذه الخصائص النوعية .

وفي الأخير تم إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري لهذه الدراسة على الجانب التطبيقي، من خلال تصميم استمارة استبيان وتوجيهه لعينة من مهنيي الحقل المحاسبي في الجزائر، متمثلين أساسا في خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات. ولقد خرجت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

- تعتبر القيمة العادلة في حالة توفر الأسواق النشطة أفضل بديل محاسبي للقياس، وأن القياس والإفصاح على أساسها يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية، ويزيد من شفافية القوائم المالية وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة، وذلك بشكل يفوق القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية؛
- تبنى النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة والتي اصطلح تسميتها بـ "القيمة الحقيقية" لكن يبقى تطبيقها صعب جدا في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية
- تم التوصل إلى أن الفرضية الأولى محققة جزئيا وهذا لأن عينة الدراسة ترى أن المعلومات المقاسة استنادا لأساس القيمة العادلة تتصف بالملاءمة لقرارات مستخدميها والقابلية للمقارنة، في حين أنها لا تتميز بالموثوقية ولا بالقابلية للفهم حسب وجهة نظرهم؛
- كما تم التوصل إلى أن الفرضية الثانية غير محققة وهذا لأن عينة الدراسة ترى أن البيئة الجزائرية في ظل الظروف الحالية ليست جاهزة لتطبيق القيمة العادلة كبديل قياس.
- لقد كان هناك تأييد كبير من الفئات المستهدفة بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة تمتاز بخاصية الملاءمة، وقد أكدوا اجابتهم من خلال تأييدهم بشكل كبير لتوفير القيمة العادلة الخصائص الفرعية للملاءمة وهي الوقت المناسب، القدرة التنبئية والمقدرة على التقييم الارتدادي؛

- أغلب المبحوثين عارضوا مساهمة القيمة العادلة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؛
- اتجهت أغلب اجابات المبحوثين نحو الموافقة على تمتع المعلومات المبنية وفقا للقيمة العادلة بخاصية القابلية للمقارنة؛
- كما اتفق أفراد عينة الدراسة على صعوبة فهم القيمة العادلة وهذا لتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها من جهة، والاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة ؛

رغم الضرورة الملحة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام والمعايير التي تتعامل بالقيمة العادلة بشكل خاص، غير أن تطبيقها في دول العالم الثالث والتي من بينها الجزائر يواجه عدة عقبات أهمها:

- عدم توفر أسواق نشطة للعديد من الأصول والالتزامات التي تقوم على معالجتها بالقيمة العادلة، وهذا ما سيؤدي إلى التقدير الذاتي، وهو من شأنه أن يساهم في تخوف المستخدمين من التلاعب المتعمد في القوائم المالية المعدة؛
- عدم موافقة عينة البحث على أن السوق الجزائرية تمتاز بالمنافسة الكاملة وبعيدة عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات؛
- معظم أفراد العينة يرون أن لبيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر المقومات الاقتصادية والقانونية والبشرية التي من شأنها تسهيل استخدام القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية
- فقد أظهرت الدراسة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التشريعات الضريبية متمسكة بالقياس وفقا للتكلفة التاريخية؛ فإلى الآن لم يصدر نص قانوني جبائي ينص على السماح بتطبيق القيمة العادلة، وهذا لتخوف الإدارة الجبائية من نقص الايرادات الضريبية بشكل كبير؛

قائمة المراجع:

Ying, C. A. (2006). *Fair Value as a Relevant Metric: A Theoretical Investigation*. Consulté le 06 19, 2016, sur http://C:/Users/FAOUZI/Downloads/SSRN-id878119.pdf

اسماعيل سبتي. (2016). أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة- دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المسيلة الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

صالح حسين سيد عبد الفتاح. (2009). تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسة المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية. *مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، جامعة عين شمس، مصر* .

نعيم دهمش، و عفاف اسحاق أبو زر. (2006). موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها. *المؤتمر المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين حول القيمة العادلة ومعايير الابلاغ المالي يومي 13 و14 سبتمبر*. عمان، الأردن.

وليد زكريا صيام. (2006). أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها - دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية. *المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع: القيمة العادلة والابلاغ المالي المنعقد أيام 13 و14 سبتمبر*. عمان، الأردن.

تحليل أثر الاختلاف بين متطلبات الافصاح المحاسبي وفق IFRS و US GAAP على خصائص المعلومات المالية

Impact analysis of the difference between the IFRS and US GAAP disclosure requirements on the financial information characteristics

ط.د تقي الدين بوقول /جامعة أم البواقي/ الجزائر
ط.د سيف الدين زروال /جامعة باتنة 1/ الجزائر

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر الاختلاف بين متطلبات الافصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما على خصائص المعلومات المالية، باستخدام اسلوب تحليل المحتوى. توصلت الدراسة الى وجود اختلافات محددة في متطلبات الإفصاح عن الممتلكات، المصانع والمعدات والمخزون وأيضا عقود الإيجار بين معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وهناك اختلافات في المعالجات المحاسبية للمعاملات المماثلة بينIFRS مما قد يجعل من الصعب مقارنة البيانات المالية للشركات التي تستخدم مجموعات مختلفة من المعايير. علاوة على ذلك، تشير نتائج الدراسة الى أن الاختلافات في متطلبات الإفصاح تؤدي إلى توفير معلومات أقل ملاءمة لمستخدمي البيانات المالية، وأن الاختلافات في متطلبات الإفصاح تؤدي إلى معلومات مالية أقل موثوقية. يمكن أن توفر نتائج هذه الدراسة معلومات قيمة لممارسي المحاسبة، وصانعي السياسات، والباحثين حول تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على إمكانية مقارنة المعلومات المالية ومدى ملاءمتها وموثوقيتها، وتحديداً في مجالات الممتلكات، المصانع والمعدات وأيضا المخزون وعقود الإيجار.

الكلمات المفتاحية: أثر، الإفصاح، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مبادئ المحاسبة الامريكية المقبولة عموما، المعلومة المالية.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of the difference between accounting disclosure requirements in accordance with international financial reporting standards and generally accepted accounting principles on the characteristics of financial information, using the content analysis method. The study found that there are specific differences in the disclosure requirements for property, plant and equipment, inventory, and lease contracts between IFRS and GAAP, and there are differences in accounting treatments for similar

transactions between IFRS and GAAP, which may make it difficult to compare the financial statements of companies that use various sets of standards. Furthermore, the results indicate that differences in disclosure requirements lead to providing less relevant information to users of financial statements, and that differences in disclosure requirements lead to less reliable financial information. The results of this study can provide valuable information to accounting practitioners, policy makers, and researchers about the impact of international financial reporting standards and generally accepted accounting principles on the comparability, relevance, and reliability of financial information, specifically in the areas of property, plant and equipment, as well as inventory and lease contracts.

Keywords: Impact, Disclosure, IFRS, US GAAP, Financial information.

مقدمة:

أصبحت بيئة الأعمال التجارية العالمية مترابطة بشكل متزايد، ونتيجة لذلك، تواجه الشركات بشكل متزايد تحدي الإبلاغ عن معلوماتها المالية بموجب معايير محاسبية متعددة. أحد أهم التحديات التي تعترض غالبية الشركات هي تلك الاختلافات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عمومًا (US GAAP).

على وجه الخصوص، من المعروف أن متطلبات الإفصاح عن الممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة تتباين بشكل كبير. يمكن أن تؤدي الاختلافات في مبادئ القياس، واختبار انخفاض القيمة، وتصنيف الإيجار بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً الأمريكية (US GAAP) إلى اختلافات كبيرة في المعلومات المالية المعروضة من قبل الشركات، مما قد يؤدي إلى صعوبات في مقارنة المعلومات المالية بين الشركات التي تستخدم معايير محاسبية مختلفة.

الهدف من هذا البحث هو التحقيق في تأثير الاختلافات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الكشف عن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة للممتلكات والمصانع والمعدات المخزون وعقود الإيجار على خصائص المعلومات المالية، وتحديداً قابلية المقارنة والموثوقية والملاءمة. سيستخدم البحث مزيجًا من تحليل المحتوى ومراجعة الأدبيات لفحص مجالات الاختلاف المحددة بين مجموعتي المعايير وتأثيرهما المحتمل على خصائص المعلومات المالية. سوف يدرس البحث أيضًا الآثار المترتبة على هذه الاختلافات بالنسبة للشركات والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويقدم توصيات لمزيد من البحث في هذا المجال.

إشكالية البحث: بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

- هل تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على خصائص المعلومات المالية، وتحديداً قابلية المقارنة والموثوقية والملاءمة؟

أسئلة فرعية: من خلال الاشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات الفرعة التالية:

- هل تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على قابلية المقارنة للمعلومات المالية؟
- هل تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على موثوقية المعلومات المالية؟
- هل تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على ملاءمة المعلومات المالية؟

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن اقتراح الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية التالية:

✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على خصائص المعلومات المالية.

الفرضيات الفرعية:

✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على قابلية المقارنة للمعلومات المالية.

✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على موثوقية المعلومات المالية.

✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على ملاءمة المعلومات المالية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد ودراسة الاختلافات الرئيسية في متطلبات الافصاح عن الممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار بين معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.
2. تقييم تأثير هذه الاختلافات على إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات التي تتبع معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.
3. تقييم تأثير هذه الاختلافات على موثوقية المعلومات المالية بموجب معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
4. فحص تأثير هذه الاختلافات على ملاءمة المعلومات المالية لمستخدمي البيانات المالية بموجب معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.

أهمية البحث:

في ضوء التقدم العلمي الذي غزى كل مجال من مجالات النشاط البشري أصبح الاعتماد على المعلومات الصحيحة والدقيقة واجبا على كل باحث، كما أصبحت الأنظمة والقوانين الحديثة تركز على أهمية الإفصاح عن المعلومات خاصة المالية منها(Qatawneh & Bader, 2021).

تكمن أهمية هذا البحث في انه يعالج قضية مهمة في المحاسبة من خلال تمكين مختلف المستخدمين من معرفة الاختلافات التي تقع بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمبادئ المحاسبية الامريكية المقبولة عموما فيما يخص الممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار، إضافة الى تمكينهم من معرفة أثر هذه الاختلافات على الخصائص النوعية (المقارنة والموثوقية والملاءمة) التي تعد كمؤشر تقاس به جودة التقارير المالية وكمصدر أساسي تبنى عليه عملية اتخاذ القرارات من طرف المستخدمين(houam, 2020).

مفهوم الإفصاح المالي:

الإفصاح المقدم في البيانات المالية هو أحد وسائل الإعلام المهمة لحل نزاعات الوكالة، ويمكن أن يوفر وجود الإفصاح عن المعلومات من قبل الإدارة لمحة عامة عن حالة الشركة للمساهمين كما يمكن أن يؤدي الإفصاح الكافي عن المعلومات من قبل الإدارة إلى تقليل تكاليف الوكالة التي تحدث، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن الجودة يظهر مصداقية الشركة ويمكن أن يساعد المستخدمين على فهم الاستراتيجية ومختلف المعلومات الأخرى حول الشركة المطلوبة(Sukesti et al., 2022)

يعرف الإفصاح بانه عملية الكشف عن معلومات مالية وغير مالية لمستخدمي القوائم المالية بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الأرباح وسداد التزاماته، وان تكون المعلومات ملائمة، ويكون لها تأثير على صافي الدخل والمركز المالي. (إبراهيم, 2019 .ص 41). كما يعرف الإفصاح أيضا بانه احتواء القوائم المالية على المعلومات الضرورية

والمناسبة، لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة وأيضا صورة واضحة عن أوضاع الوحدة الاقتصادية.(Choi, 1973)

يتضح مما سبق ان الإفصاح يهدف الى توفير معلومات مفيدة لجميع الأطراف خارجية كانت ام داخلية لمساعدتهم على التعرف على أوضاع المنشأة والتنبؤ بالعديد من المتغيرات المرتبطة بأداء الوحدة الاقتصادية، من اجل اتخاذ القرارات المناسبة. وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص أي أن تكون ذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة، وان تتضمن معلومات عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية. بالإضافة إلى تقديم معلومات إضافية، مثل الملاحظات والتوضيحات، التي تساعد المستخدمين على فهم البيانات المالية وكيفية عمل المنشأة.

خصائص المعلومات المالية:

هناك العديد من الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المالية من أجل اعتبارها مفيدة وموثوقة. هذه الخصائص تشمل: (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018)

الملاءمة: يجب أن تكون المعلومات المالية ذات صلة باحتياجات قرارات المستخدم وان يكون لها تأثير على قرارات المستخدمين.

الموثوقية: يجب أن تكون المعلومات المالية موثوقة، بمعنى أن تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن التحقق منها.

القابلية للفهم: يجب تقديم المعلومات المالية بطريقة يسهل فهمها وتفسيرها. كما يجب أن تقدم بطريقة منطقية وواضحة وأن تكون مصحوبة بملاحظات وتفسيرات مناسبة.

القابلية للمقارنة: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة او مجموعة من الفترات لنفس الشركة أو مع شركة أخرى.

التمثيل الصادق: يجب أن تعبر المعلومات المالية عن كافة الاحداث والمعاملات التي تتم داخل الشركة بصدق، ولا يتم ذلك الا من خلال توفر خاصية الكمال والحياد والخلو من الأخطاء في المعلومات المالية.

الأهمية النسبية: يجب أن تكون المعلومات المالية جوهرية، بمعنى أن تكون ذات أهمية كافية للتأثير على قرارات المستخدمين.

الحياد: حتى تكون المعلومات المالية محايدة لا بد بالتحيز الشخصي أو بمصالح أي مجموعة معينة.

المقارنة بين متطلبات الإفصاح وفقا لـ: IFRS وUS GAAP

الممتلكات والآلات والمعدات (PPE):

تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الشركات الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول القيمة الدفترية واستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، بما في ذلك إجمالي القيمة الدفترية والاستهلاك المتراكم وصافي القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الممتلكات والآلات والمعدات [IAS 16.73] هذه المعلومات مطلوبة لتقديمها في الميزانية العمومية

والملاحظات على البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الشركات الإفصاح عن الافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول والطرق المستخدمة في تحديد الاستهلاك أو الإطفاء، بما في ذلك مكونات الأصول المادية التي لها أنماط مختلفة المزايا. [IAS 16.74]

وايضا تتطلب الإفصاح عن فائض إعادة التقييم، بما في ذلك التغييرات خلال الفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على المساهمين.[IAS 16.77]

على الرغم من أن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة لا تحتوي على معيار شامل يتناول الأصول طويلة العمر، فإن ASC 360 والممتلكات والمنشآت والمعدات، تعد بمثابة التوجيه الأساسي للممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E).من ناحية أخرى، تتطلب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الإفصاح عن الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية التي تتناقص عن طريق الاستهلاك وخسارة القيمة، ولا يمكن ان تسجل فائضا في القيمة لان GAAP لا يسمح بإعادة تقييم الممتلكات والآلات والمعدات.(Cipriano et al., 2022)
كما انه لم يتم تعريف العقارات الاستثمارية بشكل منفصل في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وبالتالي، يتم الإفصاح عنها على أنها محتفظ بها ومستخدمة أو محتفظ بها للبيع (مثل الأصول الماديةأخرى)، في حين ان IASB خصص لها معيارا مستقلا (IAS 40).(Quagli & Avallone, 2010)

المخزون:

تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الشركات استخدام طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO) أو طريقة متوسط التكلفة المرجح لقياس تكلفة المخزون، والإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون، فضلاً عن الأساليب والافتراضات المستخدمة في قياس المخزون في الملاحظات على البيانات المالية. تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضًا من الشركات تقديم تحليل للمخزون حسب الفئة، بما في ذلك معلومات عن كمية وقيمة المخزون، بالإضافة إلى الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل، بموجب جميع الطرق المسموح بها. يتم تعريف صافي القيمة الممكن تحقيقها على أنه سعر البيع المقدر ناقصًا التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع(HAZAR, 2020).

تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة أيضًا باستخدام طريقة الوارد أخيرًا يصرف أولاً (LIFO) بالإضافة إلى طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO) وطريقة متوسط التكلفة المرجحة، وتتطلب من الشركات الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون. إن الإفصاحات المتعلقة بالمخزون بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة تشبه إلى حد بعيد تلك الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، فإن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة تحظر عكس عمليات التخفيض في قيمة مخزون العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الإفصاح عن التقديرات الهامة المطبقة على المخزونات وأي مبلغ جوهري للدخل ينتج عن تصفية مخزون الذي تم تقييمه بطريقة LIFO.(Sukesti et al., 2022)

عقود الايجار:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة (US GAAP) لها متطلبات متشابهة ولكن متميزة أيضًا للإفصاح عن معلومات الإيجار.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار متطلبات المستأجرين والمؤجرين للاعتراف والإفصاح عن عقود الإيجار. يُطلب من المستأجرين الإفصاح عن معلومات مثل طبيعة التزامات الإيجار الخاصة بهم، ومقدار التزامات الإيجار، ومقدار أصول حق الاستخدام، ومدفوعات الإيجار، وحوافز الإيجار، والأحكام الهامة التي اتخذتها الإدارة بشأن مدة الإيجار في الملاحظات إلى بياناتهم المالية. (IFRS 16.18، IFRS 16.21، IFRS 16.22، IFRS 16.23، IFRS 16.24 and IFRS 16.26)

من ناحية أخرى، يحدد تحديث المعايير المحاسبية الأمريكية 2016-02 GAAP (ASU)، عقود الإيجار (موضوع 842) أيضًا متطلبات المستأجرين والمؤجرين للاعتراف بالإيجارات والإفصاح عنها. يُطلب من المستأجرين الإفصاح عن معلومات مثل طبيعة التزامات الإيجار الخاصة بهم، ومقدار التزامات الإيجار، ومقدار أصول حق الاستخدام، ومدفوعات الإيجار، وحوافز الإيجار، والمتوسط المرجح لفترة الإيجار المتبقية ومتوسط معدل الخصم المرجح. في الملاحظات على بياناتهم المالية. (FASB، 2016)

تتطلب كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمبادئ المحاسبية الامريكية المقبولة عموماً (US GAAP) في الولايات المتحدة من المستأجرين والمؤجرين الكشف عن معلومات حول طبيعة التزامات الإيجار ومقدار التزامات الإيجار وأصول حق الاستخدام ومدفوعات الإيجار وحوافز الإيجار. ومع ذلك، فإن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة لديها متطلبات محددة للإفصاح عن المتوسط المرجح لفترة الإيجار المتبقية ومتوسط معدل الخصم المرجح، في حين أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لديها متطلبات محددة للإفصاح عن الأحكام الهامة التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بمدة الإيجار (Bohušová, 2015).

الدراسات السابقة:

يجادل (Tarca, 2020) بان أحد دوافع اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هو تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المالية المقدمة من الشركات المدرجة وبالتالي المساهمة في تحسين الشفافية والكفاءة في الأسواق المالية حول العالم. بدءًا من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والباحثين الأكاديميين، وصفت الباحثة ما تعنيه القابلية للمقارنة ثم أدرجت أربعة مجالات بحث حيث حقق الأكاديميون في إمكانية مقارنة البيانات المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في كل مجال، وتوصلت الباحثة الى تباين في الأدلة المتعلقة بفوائد سوق رأس المال من تحسين القابلية للمقارنة اعتمادًا على النماذج والبيانات المستخدمة، حيث تشير شواهد بعض الدراسات الحديثة إلى وجود تحسينات في إمكانية المقارنة بين الكيانات وبين البلدان بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، فإن الفوائد التي تعود على الشركات والمستثمرين ليست متجانسة.

في محاولة لاقتراح ديناميكية تنظيمية يمكن أن تحسن قابلية المقارنة العالمية للتقارير المالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق عالمي صارم ومتجانس.

ومن خلال تحليل محتوى مداولات المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تطوير تفاعلاته مع (المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) اكد (Prather-Kinsey et al., 2022) بان اعتماد متطلبات الإفصاح وفق (IFRS) بدلا من (US GAAP) من شانه تعزيز خاصية قابلية المقارنة، وهذا دليل واضح بان الاختلاف بين متطلبات الإفصاح وفق هذين المرجعين من شانه التأثير على قابلية مقارنة المعلومات المالية في حال تبنت الكيانات مرجعيات مختلفة.

تناول عدد كبير من الدراسات التجريبية آثار اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، لكن النتائج كانت مختلطة. هذا ما حفز (Opare et al., 2021) على تحليل محتوى 56 دراسة تجريبية لتحديد تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إمكانية مقارنة التقارير المالية، وسيولة السوق، وتكلفة حقوق الملكية، وتكلفة الدين.

وجد الباحثون أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد زاد من إمكانية مقارنة التقارير المالية وسيولة السوق، وخفض تكلفة حقوق الملكية.

في دراسة كان الهدف منها تحديد ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية والتقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة في زيادة إمكانية مقارنة البيانات المالية في البيئة الالمانية. قارن الباحثون (Lin et al., 2019) بين فعالية هذين المرجعين في تحقيق هذه النتيجة المرجوة. واظهرت نتائج اختباراتهم التجريبية أن كلا من التبني والتقارب يؤديان إلى زيادة في إمكانية المقارنة. ومع ذلك، تظهر اختبارات الاختلافأن التبني لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في القابلية للمقارنة.

من جانب اخر، في نيجيريا قام الباحثون (Lawal et al., 2020) باجراء دراسة على الشركات الزراعية، لتحليل الأثر طويل المدى لتبني IFRS على جودة البيانات المالية. تشير النتائج التي توصل اليها الباحثون إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير كبير على موثوقية وملاءمة البيانات المالية، هذا بعد المقارنة بين الفترات ما قبل وما بعد اعتماد IFRS. تتطابق هذه النتائج مع تلك التي توصل اليها الباحثان (Al-Nasrawi & Thabit, 2020)، فبعد تحليل تأثير العوامل البيئية المحلية على اعتماد نظام المحاسبة الدولي في العراق، توصل الباحثون الى دليل مفاده ان اعتماد IFRS من شأنه زيادة موثوقية البيانات المالية.

تجادل الباحثة (Ramli et al., 2021) بان القيمة العادلة متفوقة على أشكال القياس الأخرى. وان التحديات التي يتم مواجهتها في تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) يمكن أن تؤدي إلى تطبيق غير متسق وتكاليف غير متوقعة تتعلق بمتطلبات المعيار. باعتماد مقاربة نوعية، من خلال عقد جلسات مقابلة معمقة مع العديد من الأكاديميين والمحاسبين والمراجعين وممثلي الهيئات المهنية. كشفت نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة بان تبني IFRS وبالتحديد IFRS 13 سيعزز خاصية موثوقية البيانات المالية مقارنة بالمبادئ المحاسبية الأخرى.

لتقييم العلاقة بين مدى ملاءمة البيانات المالية والتحفظ المشروط للشركات غير المالية المدرجة في الصين، قبل وبعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). استخدم الباحثان (Isaboke & Chen, 2019) 28723 ملاحظة ودرس المؤلفون كذلك كيف تختلف هذه العلاقة بين الشركات المملوكة للدولة وغير المملوكة للدولة. اشارت نتائج الدراسة الى ان التحفظ المشروط يرتبط بشكل إيجابي (سلبي) بخاصية الملاءمة قبل (ما بعد) اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الإلزامي في حين أنه لا يوجد فرق فيما إذا كانت الشركة مملوكة للدولة أو غير حكومية، حيث أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لها تأثير إيجابي وهام على ملاءمة البيانات المالية لاحتياجات مستخدميها.

في سياق اخر، في العراق باستخدام نموذج Ohlson لتحليل تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، و أيضا باستخدام عينة من 66 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية على مدى ثلاث سنوات من اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2011-2013) وثلاث سنوات من اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2016-2018)، وجد الباحثون (Hameedi et al., 2021) ان انفاذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير إيجابي كبير على ملاءمة البيانات المالية الخاصة بـ BVS، في حين أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس له تأثير كبير على مدى ملاءمة العائد على السهم الذي تبلغ عنه البنوك العراقية.

في دراسة اجراها الباحث (Imhanzenobe, 2022) لتحليل العلاقة بين ملاءمة البيانات المالية واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، أوصى الباحث باعتماد IFRS، حيث يجادل بان معظم الدراسات الرائدة حول مدى ملاءمة البيانات المالية والتغييرات في معايير المحاسبة اكتشفت انخفاضًا في ملاءمة البيانات المالية في الولايات المتحدة بينما اكتشفت معظم الدراسات التي تمت مراجعتها والتي تتناول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على وجه التحديد زيادة في أهمية خاصية الملاءمة في الأسواق المعنية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تطرقت الدراسات السابقة الى اثر تبني IFRS على خصائص المعلومات المالية، بما فيها قابلية المقارنة، الموثوقية والملاءمة، جل هذه الدراسات التي تناولت التخلي عن GAAP والاعتماد على IFRS والتي تتضمن متطلبات افصاح تختلف من حيث المستوى كما تطرقنا له في نقاط الاختلاف بين متطلبات الإفصاح وفق IFRS و GAAP فيما يتعلق بالممتلكات المعدات والمصانع، المخزون و عقود الايجار، توصلت جلها الى ان اعتماد IFRS له اثر إيجابي على قابلية المقارنة، الموثوقية و ملاءمة البيانات المالية لمستخدميها(Bohušová, 2015).

منهجية الدراسة:

سيشمل تصميم البحث لهذه الدراسة تحليل محتوى كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً للممتلكات والمعدات والمصانع والمخزون وعقود الإيجار. وسيشمل ذلك مراجعة شاملة للمعايير المحاسبية والإرشادات ذات الصلة، بالإضافة إلى مقارنة متطلبات الإفصاح عن هذه العناصر بموجب كل مجموعة من المعايير.

سيشمل تصميم البحث أيضًا مراجعة الأدبيات للدراسات البحثية السابقة حول تأثير الاختلاف بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح عن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على إمكانية المقارنة والموثوقية وأهمية المعلومات المالية.

تهدف مراجعة الأدبيات إلى تحديد النتائج الرئيسية من البحوث السابقة وأي فجوات في الأدبيات التي تهدف الدراسة الحالية إلى سدها.

سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها، مثل محتوى معايير المحاسبة والنتائج الرئيسية من مراجعة الأدبيات، باستخدام تقنيات التحليل الموضوعي. سيتم استخدام نتائج تحليل المحتوى ومراجعة الأدبيات للإجابة على سؤال البحث واختبار فرضيات البحث. سيتم تقديم النتائج بطريقة واضحة وموجزة، مع تسليط الضوء على أوجه الاختلاف الرئيسية بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبةالأمريكية المقبولة عموماً للممتلكات والمعدات والمصانع والمخزون وعقود الإيجار وتأثيرها المحتمل على قابلية المقارنة، والموثوقية، وملاءمة المعلومات المالية.

التحليل والمناقشة

استنادًا إلى الاختلافات السابقة بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الخاصة بالممتلكات والمصانع والمعدات، المخزون وعقود الإيجار، سيركز التحليل والمناقشة المفصلان على المجالات المحددة التي يكون فيها لهذه الاختلافات تأثير كبير على إمكانية المقارنة والموثوقية وملاءمة المعلومات المالية.

بالنسبة للممتلكات والمصانع والمعدات، تبين أن مجال الاختلاف الرئيسي هو استخدام مبادئ قياس مختلفة. تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام القيمة العادلة، بينما تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة التكلفة التاريخية. يمكن أن يؤثر هذا الاختلاف على إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP)، حيث قد تؤدي قياسات القيمة العادلة إلى مبالغ مختلفة بشكل كبير يتم الافصاح عنها. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضًا على متطلبات اختبار انخفاض قيمة أكثر تفصيلاً من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، والتي يمكن أن تؤثر على ملاءمة المعلومات المالية للمستخدمين.

بالنسبة للمخزون، فإن مجال التباين الاساسي هو استخدام مبادئ القياس المختلفة. تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشكل رئيسي متوسط التكلفة المرجح، بينما تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة باستخدام طريقة الوارد أخيرًا يصرف أولاً (LIFO). يمكن أن يؤثر هذا الاختلاف أيضًا على إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP)، حيث يمكن أن يؤدي استخدام LIFO إلى مبالغ مختلفة بشكل كبير تم الافصاح عنها

للمخزون. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضًا على متطلبات محاسبية أكثر تفصيلاً للمخزون المتقادم مقارنة بالمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، والتي يمكن أن تؤثر على ملاءمة المعلومات المالية للمستخدمين.

بالنسبة لعقود الإيجار، فإن مجال الاختلاف الرئيسي هو تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية (US GAAP) لها معايير مختلفة لتحديد ما إذا كان عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي أو تشغيلي. يمكن أن يؤثر هذا الاختلاف على قابلية المقارنة وملاءمة المعلومات المالية للمستخدمين، حيث ينص معيار عقود الإيجار التمويلي على الافصاح عن التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام في الميزانية العمومية، في حين أن (US GAAP) لا تفعل ذلك.

بشكل عام، أبرز التحليل والمناقشة أن مجالات الاختلاف الرئيسية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات، المخزون وعقود الإيجار هي استخدام مبادئ قياس مختلفة ومتطلبات اختبار انخفاض القيمة ومحاسبة المخزون المتقادم للمخزون، وتصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. هذه الاختلافات تنعكس على معلومات يتم الإفصاح عنها، لديها القدرة على التأثير على إمكانية المقارنة، والموثوقية، ومدى ملاءمة المعلومات المالية للشركات والمستثمرين.

من حيث القابلية للمقارنة، يمكن أن يؤدي استخدام مبادئ القياس المختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون إلى مبالغ مختلفة بشكل كبير يتم الافصاح عنها لهذه العناصر، مما يجعل من الصعب على المستخدمين مقارنة المعلومات المالية بين الشركات التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP). بالإضافة إلى ذلك، فإن تصنيف عقود الإيجار كتمويل أو تشغيلي يمكن أن يؤثر أيضًا على قابلية المقارنة، حيث قد يتعين على الشركات التي تصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة تصنيفها كعقد إيجار تمويلي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

من حيث الموثوقية، يمكن لمتطلبات اختبار انخفاض القيمة الأكثر تفصيلاً والمحاسبة عن المخزون المتقادم بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحسين دقة واكتمال المعلومات المالية، مما يجعلها أكثر موثوقية للمستخدمين. ومع ذلك، فإن استخدام مبادئ القياس المختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون يمكن أن يؤدي أيضًا إلى معلومات أقل موثوقية، حيث قد يكون من الصعب تحديد القيمة الحقيقية لهذه العناصر.

من حيث الملاءمة، يمكن للمعلومات الأكثر تفصيلاً المقدمة عن الممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون وعقود الإيجار بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تزود المستخدمين بفهم أفضل لأصول الشركة والتزاماتها وأدائها. ومع ذلك، فإن ملاءمة المعلومات المالية تتأثر أيضًا بإمكانية المقارنة والموثوقية، حيث إن المعلومات غير القابلة للمقارنة أو الموثوقة قد لا تكون مفيدة للمستخدمين.

بشكل عام، سلط التحليل والمناقشة التفصيليان الضوء على أن الاختلاف بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون وعقود الإيجار، حيث يمكن أن يكون له تأثير كبير على إمكانية المقارنة والموثوقية وملاءمة المعلومات المالية للشركات والمستثمرين. لذلك من المهم للشركات والمستثمرين أن يكونوا على دراية بهذه الاختلافات عند تفسير المعلومات المالية المفصح عنها بموجب معايير محاسبية مختلفة.

مناقشة النتائج

في قسم مناقشة النتائج، ستتم مناقشة نتائج تحليل المحتوى ومراجعة الأدبيات فيما يتعلق بسؤال البحث وفرضياته.

أولاً، توصل الباحثان الى ان مجالات الاختلاف بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون وعقود الإيجار، وعقود الإيجار، لها تأثير محتمل على قابلية المقارنة، والموثوقية، وملاءمة المعلومات المالية. حيث ان التحليل قد أظهر أن مجالات الاختلاف الرئيسية تشمل استخدام طرق قياس مختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون، وتصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. هذه الاختلافات لديها القدرة على التأثير على إمكانية المقارنة، والموثوقية، وملاءمة المعلومات المالية للشركات والمستثمرين.

ثانيًا، من خلال مراجعة الدراسات البحثية السابقة حول تأثير لاختلاف بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة على قابلية المقارنة والموثوقية وملاءمة المعلومات المالية. اتضح ان نتائج هذه الدراسة تتوافق بشكل عام مع نتائج الدراسات السابقة، الا ان الدراسات السابقة لم تتناول تحديدا المعايير المحاسبية بالتحديد والمتعلقة بالممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون وعقود الايجار.

أخيرًا، هناك بعض الآثار المترتبة من التحليل والمناقشة على الشركات والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. نلخصها فيما يلي:

- قد تواجه الشركات تحديات في الامتثال لمتطلبات الإفصاح المختلفة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، لا سيما في المجالات التي تختلف فيها المتطلبات، مثل استخدام مبادئ قياس مختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون، وتصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية.
- قد يواجه المستثمرون صعوبات في تفسير المعلومات المالية المبلغ عنها بموجب معايير محاسبية مختلفة، لا سيما في المجالات التي تختلف فيها المتطلبات. هذا يمكن أن يجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة

المعلومات المالية بين الشركات التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP).

- قد يؤدي الاختلاف بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP) المتعلقة بالممتلكات والمصانع والمعدات والمخزون وعقود الإيجار إلى خلق حاجة إلى تدريب وتعليم إضافي لمحترفي المحاسبة وغيرهم من أصحاب المصلحة لفهم المعلومات المالية وتفسيرها بشكل صحيح.
- قد يكون للنتائج آثار على المنظمين وواضعي المعايير، حيث قد يحتاجون إلى النظر في تأثير الاختلافات على إمكانية المقارنة والموثوقية وأهمية المعلومات المالية عند تطوير أو مراجعة معايير المحاسبة.
- توفر نتائج البحث أيضًا نظرة ثاقبة في المجالات التي تتباعد فيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً، والآثار المترتبة على هذا الاختلاف على خصائص المعلومات المالية. يمكن استخدام هذه المعلومات من قبل الشركات والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لاتخاذ قرارات أكثر استنارة.

بعد المناقشة السابقة يمكن الان التطرق الى نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضيات الفرعية:

- ✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على قابلية المقارنة للمعلومات المالية. (مرفوضة)
- ✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على موثوقية المعلومات المالية. (مرفوضة)
- ✓ لا تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على ملاءمة المعلومات المالية. (مرفوضة)

الفرضية الرئيسية:

- ✓ تؤثر الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً الامريكية للممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على خصائص المعلومات المالية. (مرفوضة)

الخاتمة:

يهدف البحث إلى التحقيق في تأثير الاختلافات بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح عن مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً للممتلكات والمصانع والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار على خصائص المعلومات المالية، وعلى وجه التحديد القابلية للمقارنة والموثوقية والملاءمة. اثبتت نتائج الدراسة أن مجالات الاختلاف الرئيسية بين مجموعتي المعايير تشمل استخدام مبادئ قياس مختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات (PPE) والمخزون، وتصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية.

تشير نتائج البحث إلى أن هذه الاختلافات لديها القدرة على التأثير على إمكانية المقارنة، والموثوقية، وملاءمة المعلومات المالية للشركات والمستثمرين. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام مبادئ قياس مختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات (PPE) والمخزون إلى مبالغ مختلفة بشكل كبير يتم الإبلاغ عنها لهذه العناصر، مما يجعل من الصعب على المستخدمين مقارنة المعلومات المالية بين الشركات التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (US GAAP). بالإضافة إلى ذلك، فإن تصنيف عقود الإيجار كتمويلي أو تشغيلي يمكن أن يؤثر أيضًا على قابلية المقارنة، حيث قد يتعين على الشركات التي تصنف عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في حين يتم تصنيفها كعقد إيجار تمويلي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يقدم البحث أيضًا دليلا على أن متطلبات اختبار انخفاض القيمة الأكثر تفصيلاً والمحاسبة ل لمخزون المتقادم بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن تحسن دقة واكتمال المعلومات المالية، مما يجعلها أكثر موثوقية للمستخدمين. ومع ذلك، فإن استخدام مبادئ القياس المختلفة للممتلكات والمصانع والمعدات (PPE) والمخزون يمكن أن يؤدي أيضًا إلى معلومات أقل موثوقية، حيث قد يكون من الصعب تحديد القيمة الحقيقية لهذه العناصر.

تشير نتائج الدراسة أيضًا أن المعلومات الأكثر تفصيلاً المفصح عنها للممتلكات والمصانع والمعدات (PPE) والمخزون وعقود الإيجار بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن تزود المستخدمين بفهم أفضل لأصول الشركة وخصومها وأدائها. ومع ذلك، فإن ملاءمة المعلومات المالية تتأثر أيضًا بإمكانية المقارنة والموثوقية، حيث إن المعلومات غير القابلة للمقارنة أو الموثوقة قد لا تكون مفيدة للمستخدمين.

في الختام، يسلط هذا البحث الضوء على التأثير المحتمل للاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على قابلية المقارنة والموثوقية وملاءمة المعلومات المالية للشركات والمستثمرين. من المهم للشركات والمستثمرين أن يكونوا على دراية بهذه الاختلافات عند تفسير المعلومات المالية المبلغ عنها بموجب معايير محاسبية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر نظرة ثاقبة في المجالات التي تتباعد فيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة وآثار هذا الاختلاف على المعلومات المالية.

تظهر نتائج البحث إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث للتحقيق في الآثار المترتبة على الاختلافات بين متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بخصوص بنود أخرى للبيانات المالية على قابلية المقارنة، والموثوقية، وملاءمة المعلومات المالية، وتحديد أفضل الممارسات للشركات والمستثمرين في هذا المجال.

قائمة المراجع:

- Al-Nasrawi, S. A., & Thabit, T. (2020). *The Influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS/IFRS: Case of Iraq* (SSRN Scholarly Paper No. 3514438). https://doi.org/10.2139/ssrn.3514438
- *Bohušová*, H. (2015). Is capitalization of operating lease way to increase of comparability of financial statements prepared in accordance with IFRS and US GAAP. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, *63*(2), 507–514.
- Choi, F. D. S. (1973). Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market. *Journal of Accounting Research*, *11*(2), 159–175. https://doi.org/10.2307/2490187
- Cipriano, M., Cole, E. T., & Briggs, J. (2022). Value relevance and market valuation of assets measured using IFRS and US GAAP in the US equity market. *International Journal of Accounting & Information Management*, *30*(1), 95–114.
- *Conceptual Framework for Financial Reporting 2018*. (2018). [Standard]. https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework
- Hameedi, K. S., Al-Fatlawi, Q. A., Ali, M. N., & Almagtome, A. H. (2021). Financial Performance Reporting, IFRS Implementation, and Accounting Information: Evidence from Iraqi Banking Sector. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *8*(3), 1083–1094. https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no3.1083
- HAZAR, H. B. (2020). The application of IAS 2 Inventories Standard in accounting practices. *Business & Management Studies: An International Journal*, *8*(2), 2414–2430.
- houam, *djemaa*. (2020.). *Impact of Audit quality practices on the quality of financial reporting*.
- Imhanzenobe, J. (2022). Value relevance and changes in accounting standards: A review of the IFRS adoption literature. *Cogent Business & Management*, *9*(1), 2039057. https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2039057
- Isaboke, C., & Chen, Y. (2019). IFRS adoption, value relevance and conditional conservatism: Evidence from China. *International Journal of Accounting & Information Management*, *27*(4), 529–546. https://doi.org/10.1108/IJAIM-09-2018-0101
- Lawal, A. I., *Oseni*, E., Babajide, A. A., Lawal-Adedoyin, B., & Bonetipin, F. (2020). THE IMPACT OF INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD (IFRS) ADOPTION ON KEY FINANCIAL RATIOS IN NIGERIA. *Humanities & Social Sciences Reviews*, *8*(4), 289–300. https://doi.org/10.18510/hssr.2020.8430

- Lin, S., Riccardi, W. N., Wang, C., Hopkins, P. E., & Kabureck, G. (2019). Relative Effects of IFRS Adoption and IFRS Convergence on Financial Statement Comparability. *Contemporary Accounting Research*, *36*(2), 588–628. https://doi.org/10.1111/1911-3846.12475
- Opare, S., *Houqe*, M. N., & van Zijl, T. (2021). Meta-analysis of the Impact of Adoption of IFRS on Financial Reporting Comparability, Market Liquidity, and Cost of Capital. *Abacus*, *57*(3), 502–556. https://doi.org/10.1111/abac.12237
- Prather-Kinsey, J., De Luca, F., & Phan, H.-T.-P. (2022). Improving the global comparability of IFRS-based financial reporting through global enforcement: A proposed organizational dynamic. *International Journal of Disclosure and Governance*, *19*(3), 330–351. https://doi.org/10.1057/s41310-022-00145-5
- Qatawneh, A., & Bader, A. (2021). The mediating role of accounting disclosure in the influence of AIS on decision-making: A structural equation model. *Journal of Governance and Regulation*, *10*(2, special issue), 204–215. https://doi.org/10.22495/jgrv10i2siart2
- Quagli, A., & *Avallone*, F. (2010). Fair value or cost model? Drivers of choice for IAS 40 in the real estate industry. *European Accounting Review*, *19*(3), 461–493.
- Ramli, N. M., Rahman, A. R. A., Marzuki, A., & Marzuki, M. M. (2021). *Implementation Of Ifrs 13 Fair Value Measurement: Issues And Challenges Faced By The Islamic Financial Institutions In Malaysia*. https://doi.org/10.17576/pengurusan-2021-63-04
- Sukesti, F., *Almasyhari*, A. K., Jamil, N. N., & Marzuki, A. (2022). IFRS Convergence and Disclosure Quality: The Role of Audit Quality Moderation (Study on Multinational Companies in Indonesia). *Universal Journal of Accounting and Finance*, *10*(1), 72–81. https://doi.org/10.13189/ujaf.2022.100108
- Tarca, A. (*2020*). The IASB and Comparability of International Financial Reporting: Research Evidence and Implications. *Australian Accounting Review*, *30*(4), 231–242. https://doi.org/10.1111/auar.12326

- إبراهيم, م. ا. إ. (2019). دور الإفصاح المحاسبي عن أبعاد الاستدامة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح—دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث التجارية*, *41*(4), 215–278. https://doi.org/10.21608/zcom.2020.123306278 .

مؤشرات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

Indicators of accounting disclosure in light of the application of the financial accounting system

طالب دكتوراه. بلهادف عبد الحميد / جامعة عمار ثليجي الأغواط / الجزائر.
PhD student. Belhadef Abdel Hamid / University of Amar Thaliji Laghouat / Algeria.
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومؤشرات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية ومتطلباته، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، وإبراز أهميته في تحقيق صورة صادقة عن أداء المؤسسة ووضعيتها المالية، بعرض معلومات تتميز بخصائص نوعية أكد عليها النظام المحاسبي المالي بالتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

فبعد دراسة المنظومة المحاسبية والمعالجة النظرية للإفصاح المحاسبي من جوانب مختلفة، تضمن البحث أهم مؤشرات الإفصاح المحاسبي ميدانيا في مجمع صيدال وحدة المدية باعتبار المؤسسة الأم مدرجة في سوق البورصة الجزائرية، وكيفية تطبيق ما جاء به النظام المحاسبي المالي من ممارسات لإعداد قوائم مالية بمواصافات قابلة للتحليل والمقارنة.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها التوجه الجديد للعمل المحاسبي في الجزائر والاهتمام بالإفصاح المحاسبي من خلال عدة مؤشرات برزت في عرض عناصر القوائم المالية بتفسيرات وإيضاحات مكملة، والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، وعلى هذا الأساس يلاحظ مجهودات المؤسسات الاقتصادية في محاولة التطبيق الفعلي لمحتوى النظام المحاسبي المالي رغم الصعوبات التي تعترضها والتي يمكن تجاوزها إذا توفرت الإمكانيات اللازمة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، مؤشرات الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This research aims to shed light on the accounting reform in Algeria and the indicators of accounting disclosure of the elements of the financial statements and its requirements, through the application of the financial accounting system, and to highlight its importance in achieving an honest picture of the performance of the institution and its financial position, by presenting information characterized by qualitative characteristics confirmed by the financial accounting system in agreement with international accounting standards.

After studying the accounting system and the theoretical treatment of accounting disclosure from different aspects, the research included the most important indicators of accounting disclosure in the field in the Saidal complex and the antibiotics unit - Medea - as the parent institution is listed in the Algerian stock market, and how to apply the practices of the financial accounting system for the preparation of financial statements With specifications that can be analyzed and compared.

The research reached a set of results, the most important of which is the new trend of accounting work in Algeria and the interest in accounting disclosure through several indicators that emerged in the presentation of the elements of the financial statements with complementary explanations and clarifications, which would give credible financial information, and on this basis it notes the efforts of economic institutions in trying to apply The actual content of the financial accounting system, despite the difficulties it encounters, which can be overcome if the necessary capabilities are available.

key words: Financial accounting system, indicators of accounting disclosure, financial statements, economic institution.

مقدمة:

ضمن التوجه الدولي لتبني أو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، حاولت الجزائر بدورها التوافق مع هذه الإصدارات، فتطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية سيسمح بتوحيد المعالجات المحاسبية بين دول العالم، وهو ما يجعل من المحاسبة وسيلة تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها تم إعدادها وفق مبادئ محاسبية منها مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المعروضة ضمن القوائم المالية بغية التوضيح والتفسير للمعلومات بحد ذاتها وطرق الوصول إليها، وذلك باستخدام مجموعة مؤشرات نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية التي كانت مرجعا للنظام المحاسبي المالي.

أولا: إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الموالية: **ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمؤشرات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟** تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من **الأسئلة الفرعية** وهي كما يلي:

- ما هي دوافع إعداد نظام محاسبي مالي؟
- هل تتنوع مؤشرات الإفصاح المحاسبي حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي؟
- هل تطبق فرع صيدال بالمدية متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي؟

ثانيا: أهمية النشر العلمي: تتجسد أهمية هذا الموضوع في النقاط الموالية:

- التعرف على الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ومتطلباته في مجال الإفصاح المحاسبي.
- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية والهيئات القائمة على إصدارها.
- التوصل إلى مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية.

ثالثا: أهداف النشر العلمي: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في مجال الإفصاح.
- تحديد وسائل الإفصاح ودوره في مصداقية المعلومة المحاسبية.
- توضيح مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على العمل بمتطلبات النظام المحاسبي المالي.
- إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة، والتعرف على نوعية ومقدار المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

رابعا: منهج الدراسة: للقيام بدراسة موضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة تم إتباع المنهج الاستنباطي بأداتيه التحليل والوصف في الجانب النظري، والمنهج الاستقرائي في الجانب الميداني.

المحور الأول: إصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر

أولا- مكونات المنظومة المحاسبية: أخذت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حصتها من الاهتمام في المجال المحاسبي، باتخاذ العديد من الإصلاحات للنهوض بمؤسساتها وصولا إلى المستوى المطلوب الذي يضمن لها القدرة على المنافسة سواء على مستوى الأسواق الوطنية أو العالمية.

1- وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دخلت الجزائر في تحولات اقتصادية هامة فرضتها ضغوط داخلية وخارجية، بعدما انتهجت سياسة الاقتصاد الاشتراكي، وأهم ما كان يميزه هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، ومع مرور الوقت شهد الاقتصاد تغيرات كبيرة كان أهمها خوصصة المؤسسات العمومية.

وبعد البرامج المتعددة للخوصصة أصبحت أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتكون من مؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي شهد عددها تطورا بالغ الأهمية بعد سنة 2010، إذ أصبحت تمثل نسبة 71.5% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية سنة 2016. (حميداتو و بوقفة، 2016)

2- دوافع محاسبية لإصلاح المنظومة المحاسبية: من بين الدوافع المحاسبية ما يلي: (قورين، 2012)

- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الإيجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا أو دوليا حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعمليها من داخل الجزائر وخارجها.
- أصبح من الضروري اعتماد بشكل صريح مبادئ وقواعد مقبولة عموما، من أجل التسجيل المحاسبي لمختلف التعاملات وتقييمها للمساعدة على قراءة موحدة للقوائم المالية على المستوى المحلي والدولي.
- بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية.

- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة، خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية،وتتوفر على أنظمة معلومات محاسبية متطورة متوافقة مع هذه المعايير، ويمكن الاستفادة من تجاربها.
- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة.
- إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- الحاجة إلى نظام محاسبي يحقق مصداقية القوائم المالية والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة المالية على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة. (http://www.djelfa.info/vb/showthread.php، تاريخ الاطلاع 16-01-2023)

3- الدوافع السياسية لإصلاح المنظومة المحاسبية: تتمثل الدوافع السياسية في مايلي: (Bachaga، 2003)

- ضغوطات الهيئات الدولية الخارجية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة لعالمية للتجارة قصد الالتزام بالمعايير الدولية.
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال لمعايير المحاسبية الدولية.
- تبني المجتمع الدولي للمعايير المحاسبية الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية وخاصة القياس والتقييم والإفصاح.
- إفرازات العولمة التي تقضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، بعد التحولات التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

4- الدوافع القانونية لإصلاح المنظومة المحاسبية: لم يكن للمخطط المحاسبي سلطة تشريعية أو تنظيمية، رغم أنه يشكل المرجع الوحيد للعمل المحاسبي، ومضاعفة القواعد الضريبية التي كانت تتعدى إلى المجال المحاسبي، جعلت المحاسبة تتجه نحو أهداف ضريبية على حساب الأهداف الاقتصادية. ولمعالجة هذا وتخصيص المحاسبة بالاستقلالية تم تميز النظام المحاسبي المالي بسلطة تشريعية وتنظيمية ليكون تطبيقه إلزاميا بنص قانوني، كما تم إضافة وإدراج عمليات ومفاهيم جديدة ظهرت على المستوى المحاسبي. (صافو، 2011)

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومؤشراته في النظام المحاسبي المالي

أولا- الإفصاح المحاسبي وأهميته: يجد الكثير من الباحثين صعوبة في تحديد مفهوم محدد وواضح للإفصاح المحاسبي يرضي جميع الأطراف، لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد هذه القوائم المالية، وكذا الفئة المستفيدة منها كوسيلة لها أهمية بالغة في الكشف عن حقائق لكل من يحتاج إلى المعلومة المالية.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي: تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية الواجب عرضها في القوائم المالية حسب الأهداف المرجوة من إعداد هذه القوائم، الأمر الذي صعب عملية الوصول لمفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي، ومما لابد منه في تحديد إطار عام يضمن توفير الحد الأدنى من الإفصاح المرغوب فيه وذلك بطريقة تسمح بتحقيق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف فكانت الحاجة لوضع إطار عام وشامل للإفصاح يضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة والمتعددة بضمان الحد الأدنى من الإفصاح. (المكارم، 2002)

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية بلغة مفهومة لقارئها دون أي غموض. (الحيالي، 1996)

كما حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بتوفير عنصر الإفصاح المناسب بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل بكيفية تجعل لتلك القوائم المالية قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها. (السويطي، 2008)

من التعاريف السابقة يتضح أن الإفصاح المحاسبي هو أحد أدوات الاتصال الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، حيث وضحت جملة التعاريف التي تم عرضها إلى ضرورة إظهار المعلومات التي تبين المركز الحقيقي للمؤسسة دون تضليل أو لبس وبلغة مفهومة، حيث تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم الصائبة باعتمادهم على ما جاء فيها بضمان الحد الأدنى من المعلومات المالية.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح وليد انفصال الملكية عن الإدارة، أين تعددت وتنوعت الأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه المؤسسات التي تكون بحاجة إلى معلومات تساعدها في اتخاذ قراراتها، بحيث من غير المتوقع أن يتم ذلك من خلال الاطلاع المباشر على السجلات والدفاتر للحصول على المعلومات المطلوبة وتظهر أهميته من عدة جوانب أهمها ما يلي:

2-1 أهمية الإفصاح المحاسبي من حيث اتخاذ القرار: تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من هذا الجانب في المحاسبة بصورة عامة إلى مايلي: (الغبان، 2006)

- إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة، وذلك يتطلب بأن يكون حجم وقيمة المعلومات المالية ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات المراد اتخاذها.

- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود، فالإفصاح عن خفايا المعلومات يجعل الأطراف على دراية بخصوص الشيء الذي يتعاقد عليه.
- إشباع حاجات المستخدمين الخارجيين، والذين ستتأثر درجة رشادة قراراتهم المتعلقة بمنح القروض بالإفصاح للمؤسسات الراغبة في ذلك، أما بالنسبة للمستخدمين الداخليين، فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ستؤثر على قراراتهم بخصوص الأداء التشغيلي، المالي والاستثماري.
- توفير المعلومات عن صافي الموارد القائمة والمتاحة لدى المؤسسة، وعن الالتزامات القائمة عليها.
- بيان المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين المؤسسات.

2-2 أهمية الإفصاح المحاسبي من حيث علاقته بالسوق المالي: يمثل السوق المالي أحد السبل لتوظيف استثمارات الأعوان الاقتصاديين وإنشاء المشاريع، وهذا أحد وسائل زيادة الاهتمام بالإفصاح وتتجلى العلاقة التي تصله بالسوق المالي فيما يلي:

- التوسع في مفهومه التقليدي وجعله إفصاحا تثقيفيا لتزويد أصحاب القرار والإدارة بمعلومات.
- تجنب حدوث أزمات مالية والحاجة لضبط حركة النشاط الاقتصادي.
- تقليل مخاطر ممولي رأس المال حتى يتمكنوا من تقييم العائد المتوقع لكل فرص الاستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص.
- تنويع مصادر التمويل والتعريف والترويج لنشاطاتها وزيادة حجم الطلب على منتجاتها، إن قبول تسجيل المؤسسات بالأسواق المالية مشروط في الغالب بامتثالها لشروط وضوابط مرتبطة بالممارسات المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي. ويوضح الشكل رقم 01 أدناه.

الشكل رقم 01: علاقة الإفصاح المحاسبي بالسوق المالي

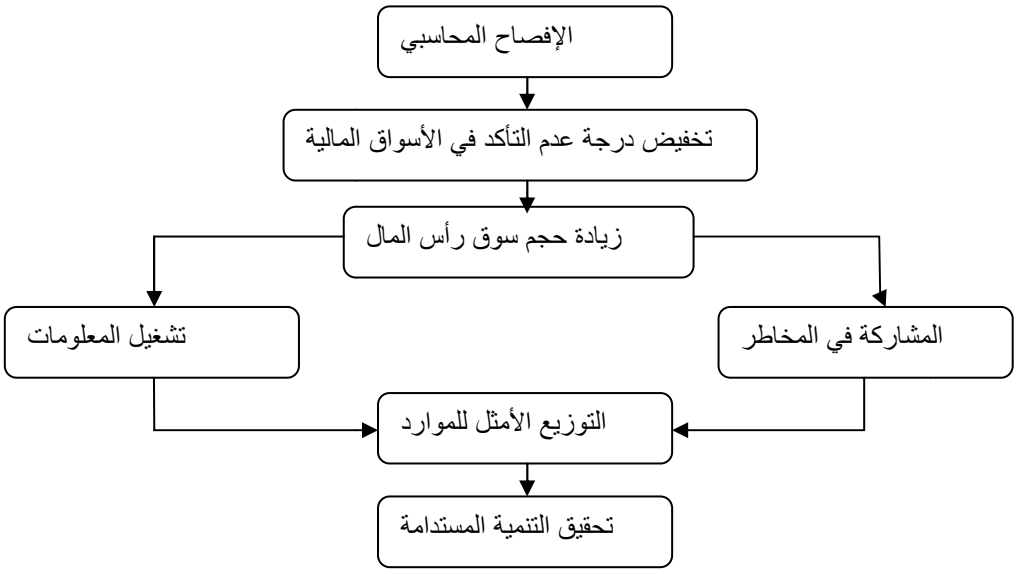

المصدر: سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

يوضح الشكل العلاقة التي تربط بين الإفصاح المحاسبي بالسوق المالي، حيث يسمح الاهتمام بالإفصاح المحاسبي بتناقص نسبة ودرجة اللاتأكد في الأسواق المالية، مما يسمح بزيادة حجم المستثمرين في هذا السوق والذي يعمل على تحقيق هدفين اثنين، ألا وهما توزيع المخاطر بين المشاركين بطريقة ملائمة لهم وكذا حسن استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التشغيل الخاص بالمعلومات، سواء الحالية منها أو المستقبلية، مما يعطي فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية.

تضاعفت أهمية الإفصاح في المعلومات المالية للمؤسسات حديثا للأسباب الموالية: (حنان، 2001)

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات المؤسسات المساهمة للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
- إلزام المؤسسات المساهمة من حيث شروط و قواعد الإفصاح للوائح بشأن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات.

ثانيا- مجالات الإفصاح المحاسبي ودوافعه: يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى.

فقد اهتم الفكر المحاسبي بربط الأخلاق بالمحاسبة بتبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة عند إعداد القوائم المالية أو الإفصاح عنها، وتدور هذه القيم الأخلاقية حول مفاهيم العدالة، الصدق، الحق والحياد وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية. وبالتالي تحديد مجالات معينة للإفصاح.

1- مجالات الإفصاح المحاسبي: رغم تعدد طرق الإفصاح المحاسبي وتنوعها، ولكن هناك اتفاق بالإجماع على ضرورتها، وسيتم التطرق إلى عرض مختلف مجالاته حسب مايلي: (طارق، 2000)

1-1 الإفصاح عن السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة وقد أوضحت معايير المحاسبة الدولية هذه الحقيقة، بإلزامية استخدام سياسات محاسبية مختلفة في عدة مجالات، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، فاستخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات وثيقة هامة للمعلومات تسمح بتفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات التي أدت إليها.

2-1 الأهمية النسبية للمعلومة المالية: تعتبر الأهمية النسبية الخاصية المبدئية التي يجب أن تتوفر في كل المعلومات المعروضة بالقوائم المالية، فهي بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بكيفية تحقق ما هو مطلوب منها، وترتبط الأهمية النسبية في مجال الإفصاح المحاسبي بعدة اعتبارات منها ما يلي: (صافو، 2011)

- حجم العنصر النسبي قياسيا بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية، ومدى تأثيره على قرار مستثمر المعلومات .
- طبيعة العنصر وإمكانية تغيره، مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية إلى إيرادات أو العكس.
- تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة إلى أخرى.

3-1 الإفصاح حول استمرارية المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرارية المؤسسة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى مالا نهاية، وفي حال توفر معلومات لدى معدي القوائم المالية تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المؤسسة في أداء وظائفها، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

4-1 التوازن في الإفصاح: يشير هذا المفهوم إلى التوازن بين التكلفة والاستخدام، لأن عملية الإفصاح وما يرافقها من اعتبارات كالملاءمة مع ثقافة المستخدم والحفاظ على بعض أسرار المؤسسة وغيرها من الاعتبارات تتطلب تكاليف إضافية سواء في الإعداد أو النشر أو صياغة المعلومة حتى تكون في مستوى فهم كل الفئات.

5-1 متطلبات الموازنة بين التكلفة والعائد: الموازنة بين التكلفة والعائد، قيد حاكم وليس خاصية نوعية، وقيد لازم واجب مراعاته عند إعداد القوائم المالية وتوزيعها لاتخاذ القرار، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومة تكلفة إعدادها، وإلا فإن تقييم المنافع والتكلفة، يعتمد وبشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب، بالإضافة إلى أن تكلفة المعلومة لا يتحملها بالضرورة من يستفيد منها مثلها مثل تكلفة السلع ومن هنا يمكننا تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين ألا وهما:- تكاليف مباشرة: وتتضمن مختلف مصاريف جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك مصاريف معالجتها أو تشغيلها وصولا إلى المعلومات.

- تكاليف غير مباشرة: وتتضمن مصاريف نشر المعلومات، وما يلحق بها من إيضاحات.

ينبغي أن لا تكون مشاكل القياس الكمي لتكاليف، ومنافع المعلومات المالية سببا لإصدار المعايير المحاسبية وطرق التطبيق العملي، كما لو أنها مجانية بدون تكلفة. فيكون ذلك سببا لإصدار المعايير، بحيث لا نفرض أن التكلفة تفوق المنفعة، وعلى هذا الأساس يجب تحقيق الموازنة بين هذين الحدين. (نوي، 2013)

2- دوافع الإفصاح المحاسبي: خلصت الحاجة إلى فرض متطلبات الإفصاح المحاسبي لعدة أسباب منها ما يلي: (السيد، 2009)

1-2 تعقد بيئة الأعمال: مع زيادة تعقيد بيئة الأعمال وتعاظم العمليات والأحداث الاقتصادية وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقارير مختصرة، ومن هذه الأحداث الاستئجار واندماج الأعمال، الاعتراف بالإيرادات وبالضرائب المؤجلة ونتيجة لذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.

2-2 الحاجة لمعلومات فورية: فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية أو اللحظية والمعلومات الحالية والتنبؤية حتى أصبحت هيئة سوق المال توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين.

3-2 المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة: تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن المؤسسات من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية.

المحور الثالث: مؤشرات الإفصاح العامة

تعد القوائم المالية من وسائل الإفصاح المحاسبي، حيث تضمن تدفق متواصل للمعلومات المالية بخصائص نوعية تلبي الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي هذه القوائم، وعليه فإن كل ما يرتبط بالقوائم المالية يعد من الإفصاحات بصورة عامة ويتبين ذلك من خلال الالتزام بنشر القوائم المالية ومتطلباتها في المضمون والشكل والإيضاح.

أولا- إلزامية الإفصاح:

- **من حيث إلزامية نشر القوائم المالية:** انضم مجمع صيدال الذي تعتبر وحدة المضادات الحيوية وحدة من وحداته إلى سوق الأوراق المالية في سنة 1999، وبحكم أن البورصة لها سلطة رقابية وتنظيمية في فرض القوانين، ألزم المجمع على إصدار ونشر قوائم مالية بصفة دورية سداسية وسنوية، وذلك طبقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المالية.

- **من حيث مضمون القوائم المالية:** قامت الوحدة بنشر مجموعة متكاملة من القوائم المالية في العدد والمضمون كما هي موضحة في النظام المحاسبي المالي كنشر قوائم مالية بصفة دورية متضمنة الإيضاحات والتفسيرات الضرورية، ومن حيث الحد الأدنى لمحتويات القوائم المالية الدورية التزمت الوحدة بمايلي:

- نشر قوائم مالية مختصرة لتوضيح المجاميع الرئيسية لكل قائمة.

- عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم المالية الشاملة أو المختصرة.

- عرض قائمة الملاحق بأهم الإيضاحات.

- تأثير التغيرات في هيكل المؤسسة خلال الفترة الدورية بما في ذلك الاستثمارات طويلة الأجل .

- التغيرات في الالتزامات والأصول المحتملة منذ تاريخ آخر ميزانية سنوية.

- **من حيث شكل القوائم المالية:** مختلف القوائم المالية التي تم نشرها كانت من حيث الشكل والمحتوى وفق النظام المحاسبي المالي حتى تفي بغرض الإفصاح وسهولة فهمها، فقد تضمنت أكثر مما هو مطلوب كحد أدنى بحيث تضمنت على الأقل العناوين والمجاميع الفرعية الخاصة بآخر القوائم المالية السنوية التي تم إعدادها، ونفس الشيء بخصوص الإيضاحات وبعض البنود الأخرى المبينة بالإحالة في الملاحق.

– **الإدراج في بورصة الجزائر:** من خلال التقرير المقدم من بورصة الجزائر و الإدارة العامة للمحاسبة والمالية لمجمع صيدال يظهر إدراج مجمع صيدال في بورصة الجزائر، وذلك بفتح رأس مالها للمساهمين وفق معلومات الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: مجموع أسهم مجمع صيدال

البيان	الأسهم	قيمة السهم	رأس مال المجمع	النسبة
حصص مجمع صيدال	8000000	250.00	2000000000.00	٪80
عدد الأسهم المتداولة في البورصة	2000000	250.00	500000000.00	٪20
المجموع	10000000	250.00	2500000000.00	٪100

المصدر: معلومات من الإدارة العامة للمحاسبة والمالية لمجمع صيدال سنة 2021.

يتضح من الجدول أن مجمع صيدال له رأس مال يقدر بـ 2500000000.00 الذي يعبر عنه بـ حجم قدره 10000000 سهم وذلك بسعر 250.00 للسهم الواحد، الذي احتفظ بـ 8000000 سهم المقدر بـ 2000000000.00 من رأس مال المجمع لنفسه. أما عدد الأسهم التي سمح المجمع بتداولها في البورصة فقد بلغ عددها 2000000 سهم التي تعبر عن 20٪ من رأس مال المجمع وهذا ما قيمته 500000000.00.

كما يمكن عرض مختلف تطورات أسهم مجمع صيدال من سنة 2017 إلى سنة 2021 الجدول رقم 02 الذي يبين عدد الأسهم الجارية لكل سنة وكذا الحصص الموزعة على المساهمين عن طريق البنوك التي يتعامل معها مجمع صيدال.

الجدول رقم 02: تطور أسهم مجمع صيدال من سنة 2017 إلى سنة 2021

عدد الحصص	التاريخ	قيمة التداول	القيمة المرجعية
1249	2017/12/31	620.00	800.00
1352	2018/12/30	450.00	800.00
1456	2019/12/31	560.00	800.00
1550	2020/11/25	640.00	800.00

المصدر: معلومات من الإدارة العامة للمحاسبة والمالية لمجمع صيدال سنة 2021

من خلال الجدول السابق يمكن أن ترجمة المعطيات الواردة فيه إلى الشكل رقم 02، الذي يوضح تطور قيمة الأسهم الخاصة بالمجمع خلال الفترة 2017-2021.

الشكل رقم 02 : تطور قيمة أسهم مجمع صيدال خلال الفترة من 2017 إلى 2021

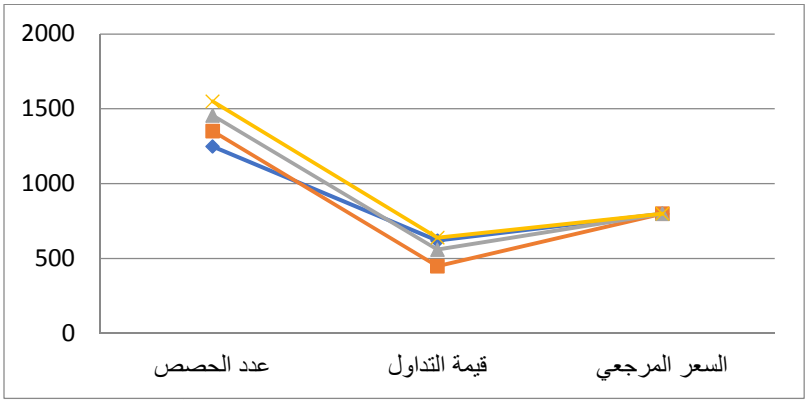

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم 01، الجدول رقم 02.

من الشكل السابق يتضح أن قيمة التداول خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2021 لم تصل إلى السعر المرجعي الذي أقره المجمع البالغ 800 دج للسهم الواحد، حيث بلغت قيمته 620 دج للسهم خلال سنة 2017 في حين بلغت حصص التداول 1249 حصة، ولكن وانخفاض قيمة السهم إلى 450دج في السنة الموالية ارتفعت معه حصص

التداول لتصل 1352 حصة، ولكن وبعد عودة سعر السهم في الارتفاع خلال سنة 2019 الذي بلغ 560 دج للسهم استمرت معه زيادة عدد حصص التداول لتصل 1456 حصة، وخلال سنة 2020 بلغت قيمة السهم الواحد 640 دج زادت معه حصص المعاملات بقدر 1550 معاملة، أملا في الوصول إلى السعر المرجعي الذي أقره المجمع وأكثر.

ثانيا- مؤشرات الإفصاح ضمن الملاحق: أدرجت الوحدة من خلال ملاحقها المعلومات التي لم تستطع توضيحها أو إدراجها في القوائم المالية السابقة، وذلك من خلال عدة جداول توضح تطور الأصول الثابتة خلال الفترة وكذا الاهتلاكات والمؤونات ووضعية الحقوق والديون عند إقفال السنة المالية، بالإضافة إلى التفسيرات الخاصة بالميزانية وحساب النتيجة كما هي موضحة ضمن المرفقات، لهذا تعتبر الملاحق جزء لا يتجزأ من القوائم المالية لأنها تساعد على فهمها.

1- مؤشرات الإفصاح الخاصة بالتثبيتات: تضمنت الملاحق معلومات عن بعض العناصر المتعلقة بالتثبيتات لشرح الإحالات رقم 3، 4، 5 الواردة في الميزانية وذلك من خلال الإفصاح عن مايلي:

1-1 مدة المنفعة بالنسبة للتثبيتات غير المادية: تبين مدة المنفعة للتثبيتات غير المادية وهي تشمل الأصول غير الملموسة الامتيازات والحقوق المماثلة (تراخيص المنتجات والبرمجيات)، وتتضمن تكاليف تطوير المنتج من قبل مركز البحوث والتنمية CRD، حيث يتم استهلاك هذه الموجودات في مدة 3 إلى 5 سنوات.

2-1 حساب الاهتلاك للتثبيتات المادية: تم الإفصاح عن أسلوب حساب الاهتلاك وكذا مدة المنعة للتثبيتات المادية حسب القاعدة الموضحة في الجدول رقم 3.

جدول رقم03: مدة منفعة التثبيتات المادية

التثبيتات المادية	مدة المنفعة
البنايات	20 سنة
برمجيات	10 سنوات
مواد ومعدات	10 سنوات
معدات مكتبية والإعلام الآلي	3-7 سنوات

المصدر: من منشورات المؤسسة.

يبين الجدول أن التثبيتات المادية للمؤسسة وذلك بإظهارها لمدة المنفعة الخاصة بكل تثبيت، حيث تظهر أنها ملتزمة بما جاء به النظام المحاسبي المالي.

3-1 الأصول المالية: تتكون مختلف التثبيتات المالية من سندات مدفوعة، لاستئجار صهاريج من شركة ليند غاز الجزائر، وقدرت قيمتها بـ 2442 مليار دينار جزائري في بداية السنة المالية 2020 ولم تتغير هذه القيمة طيلة السنة المالية، أي أن المؤسسة لم تقم بزيادة عدد السندات ضمن أصولها المالية ما أدى إلى ثبات القيمة حتى نهاية السنة المالية.

2- مؤشرات الإفصاح الخاصة بالأصول الجارية: لشرح الإحالات رقم 07، 08 الواردة في الميزانية الختامية للمؤسسة، فإنه تم الإفصاح في الملاحق عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ حيث تظهر خسارة المبالغ الخام بمبالغ وقيم مرتفعة 147227 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لتغير السعر في الأسواق.

كما تم الإفصاح عن الذمم المدينة المتعلقة بالزبائن حيث تظهر الذمم المدينة بالقيم الاسمية وخسائر عن قيمة الديون المشكوك في تحصيلها على أساس المخاطر المرتقبة.

3- مؤشرات الإفصاح للحالات الخاصة: لشرح العديد من الإحالات المسجلة في القوائم المالية فإنه تم توضيح ضمن الملاحق ما يلي:

3-1الإفصاح عن الضرائب المؤجلة أصول: تظهر الملاحق الضريبة المؤجلة أصول الموافقة لمبلغ ضرائب الدخل القابلة للاسترداد خلال المستقبل وفق الجدول رقم 04 .

جدول رقم 04: الضرائب المؤجلة أصول خلال 2020

الوحدة المستعملة: مليار دينار جزائري

	2020/01/01	استعمال	خصم	الضرائب المؤجلة في 2020/12/31
الضريبة المؤجلة أصول	85431	54133	47172	92392
المجموع	85431	54133	47172	92392

المصدر: من وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول يتبين أن رصيد الضريبة المؤجلة أصول خلال نهاية السنة المالية 2019 المقدر قيمته بـ 85431 مليار دينار جزائري متوافق معها في بداية السنة المالية 2020، وأصبحت قيمته 92392 مليار دينار جزائري بعدما أضيف له قيمة الاستعمال وطرح قيمة الخصم، أي أنه لا يوجد ضرائب مؤجلة أصول الأمر الذي يشجع مستخدمي القوائم المالية أن هناك مؤشر الإفصاح على أن المؤسسة تسدد الضرائب المستحقة عليها في أوانها.

2-3 الإفصاح عن أنشطة النقد والنقد المعادل: تم إعداد الجدول رقم 05 الموالي لتوضيح مكونات النقدية على مستوى المؤسسة تتكون الأنشطة النقدية، وما يعادلها من النقديات في الصندوق وأرصدة حسابات الاعتماد، وكذلك اعتمادات أخرى تتعلق علاقات المؤسسة.

جدول رقم 05: مختلف الأنشطة النقدية

العملة المستعملة: مليار دينار جزائري

	2020/12/31	2019/12/31
الحساب المدين بنك	46726	10549
حساب بريدي جاري	2	4
صناديق النقد	79	127
اعتمادات مستندية	5680	68705
اعتمادات أخرى	-	-
المجموع	52487	79385

المصدر: من منشورات صيدال.

يتبين من خلال هذا المؤشر للإفصاح أنه لا يوجد للمؤسسة أي حساب بالعملة الأجنبية الأمر الذي يشكل عائقا أمام بعض التسويات التي تقوم بها المؤسسة من خلال تعاملاتها الخارجية.

3-3 إفصاحات متممة: تم الإفصاح في هذا المجال الوارد في الملاحق عن مختلف المخصصات وفق المادة 125من المرسوم من وزارة المالية في 26 يوليو 2013، يتم التعرف على أحكام عندما يكون على المؤسسة التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة من شأنها أن تؤدي على الأرجح إلى تدفق المنافع الاقتصادية التي يمكن تقديره بشكل معقول. وقد تعلقت هذه المخصصات بالتقاعد وخسائر القيمة عن المخزونات والزبائن حيث يظهر ذلك من خلال الجدول أسفله.

الجدول رقم 06: أقساط الاستهلاك

الوحدة المستعملة: مليار دينار جزائري

	2020/12/31	2019/12/31
مخصصات الاهتلاك	75548	101483
مخصصات التقاعد وما يشابهها	54015	101503
خسائر القيمة على المخزون	45674	57176
خسارة القيمة عن الزبائن	711	1051
المجموع	175948	261213

المصدر: من منشورات مؤسسة صيدال.

من تحليل هذه المخصصات يلاحظ تراجع القيم بين سنتي 2019 إلى سنة 2020 وذلك راجع لإعادة المؤسسة النظر في هذه المخصصات وتقليصها مما يدل على تطور نشاط المؤسسة ومسايرة متطلبات الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي.

4-3 الإفصاحات الأخرى: تتضمن الإفصاح عن الأعمال خارج الميزانية وبعد إقفال السنة المالية والتي تتضمنها الإحالة 20 المعبر عنها بالالتزامات والحالات الطارئة ولكن لا تحتوي على أي معلومة، كما تشتمل الإفصاحات الأخرى على مختلف الأحداث اللاحقة المعبر عنها بالإحالة رقم 21 وهي كذلك لا تتضمن أي شيء.

4- الإفصاح عن المديونية والنتيجة: يتضمن الإفصاح في هذا الجانب مايلي:

1-4 المطلوبات المالية (القروض): تتمثل مختلف قروض وحدة المضادات الحيوية الجدول رقم 07 من مؤسسات الإئتمان CPA .

جدول رقم 07: القروض

الوحدة المستعملة: مليار دينار جزائري

	أقل من سنة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	2020/12/31	2019/12/31
قروض من مؤسسات الإئتمان (CPA)	21960	26675	-	48635	69355
المجموع	21960	26675	-	48635	69355

المصدر: من منشورات المؤسسة.

يتم الاقتراض من مؤسسات الائتمان الحالية CPA، على المدى القصير والمتوسط فقط.وتتمثل مختلف القروض على المدى المتوسط على ضوء تجديد معدات الإنتاج.

2-4 تحليل مكونات النتيجة: تعتبر النتيجة المالية جزءا من النتيجة العادية قبل الضريبة وبالتالي لها تأثير على تحديد قيمة الضرائب المستحقة للدولة.

الجدول رقم 08: النتيجة المالية

الوحدة المستعملة: مليار دينار جزائري

	2020/12/31	2019/12/31
النتيجة المالية		
الفائدة على أنشطة التمويل (قروض البنكية، السحب على المكشوف)	-6402	-7894
التأثير الصافي لتقلبات أسعار الصرف	-1755	2894
المجموع	-8157	-10788

المصدر: من منشورات المؤسسة.

من الجدول السابق يلاحظ أن النتيجة المالية لوحدة المضادات الحيوية بالمدية تتكون من الفائدة على أنشطة التمويل المتكونة أساسا من القروض البنكية ومختلف السحوبات، وكذا تأثيرات تقلبات أسعار الصرف، كانت قيمة الخسارة 10788- مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2019 وبلغت قيمتها في نهاية السنة الموالية 8157- مليار دينار جزائري أي أن الوحدة قد قلصت من قيمة الخسارة بحوالي 2000 مليار دينار جزائري، ورغم ذلك فإن الإشارة السالبة للنتيجة المالية كان له الأثر على النتيجة العادية للمؤسسة باعتبار أن المؤسسة لم تتحصل على أي منتوجات مالية.

ثالثا- مؤشرات الإفصاح المحاسبي الملحقة بالقوائم المالية

1- قرارات مجلس الإدارة والإجراءات: يعتبر مجلس الإدارة الهيئة العليا المكلفة باتخاذ القرارات المالية بعد دراستها بناء على المعلومات الواردة عن تحليل القوائم المالية بمختلف الطرق. يتكون أعضاء مجلس الإدارة من خمسة أعضاء، ومسؤولية القانونية للمجلس وأعضاء المجلس تختلف مع طبيعة واختصاص المؤسسة التي تعمل في نطاقها، عادة يختار المجلس أحد أعضائه ليكون الرئيس حسب مسمى المنصب الذي جرى تحديده في اللائحة الداخلية.

يمكن تصنيف هذه القرارات التي كانت نتيجة لدراسة تحليلية لمخرجات النظام المحاسبي المالي المطبق في وحدة إلى ما يلي:

1-1 قرارات مالية عامة: تتمثل في ما يلي:

- المصادقة على التقارير المالية.
- توزيع الأرباح.
- تعيين محافظ الحسابات في حال انتهاء العهد الأولى أو الثانية، مدة العهدة ثلاثة سنوات.

- اتخاذ بعض قرارات التسييرية كالتنازل على بعض الاستثمارات وإخراجها من القوائم المالية.
- شراء استثمارات جديدة عن طريق القروض البنكية.
- منح الموظفين وللعاملين منحة المردودية مع تحديد النسبة.
- تعيين مدراء التسيير في المؤسسة.
- اعتماد الإجراءات التسييرية الجديدة المقررة من طرف المديرية العامة للمؤسسة.

2-1 قرارات استثمارية: بتحليل مكونات المركز المالي لوحدة المضادات الحيوية بالمدية، انطلاقا من الجدول رقم 09، والتمثيل البياني لها تم اتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة بالأصول غير الجارية.

الجدول رقم 09: تحليل مكونات المركز المالي

البيان	2015	2014	2013
التثبيتات المعنوية	174382.54	687607.96	2579522.58
التثبيتات المادية	339890375.04	473271736.43	668751391.44
التثبيتات المالية	2442500.00	2442500.00	2442500.00

المصدر: تم إعداده بناء على معطيات من مؤسسة صيدال.

تم ترجمة الجدول السابق إلى الشكل رقم 03 الذي يوضح مكونات المركز المالي.

الشكل رقم 03: تحليل مكونات المركز المالي

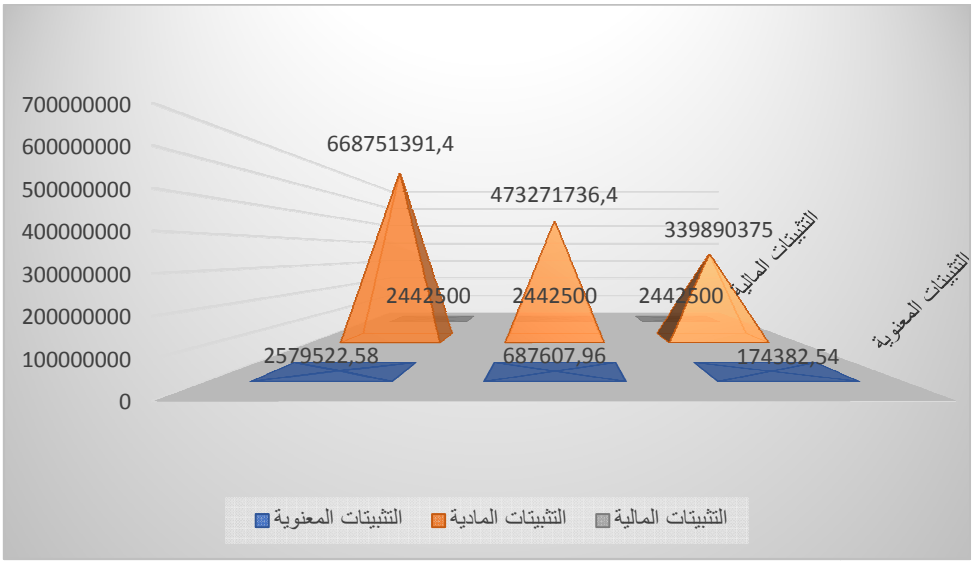

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول 09.-

- **التثبيتات المعنوية:** يلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أن قيم التثبيتات المعنوية في انخفاض مستمر من سنة 2018 إلى غاية 2020.
- **التثبيتات المادية:** يلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أن قيم التثبيتات المادية في انخفاض من سنة إلى أخرى، وهذا راجع لانخفاض استثمارات المؤسسة.

- **التثبيتات المالية:** يلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أعلاه، أن قيم التثبيتات المالية في استقرار طيلة السنوات الثلاثة منذ سنة 2018 إلى غاية سنة 2020.

2- تقرير عام لمحافظ الحسابات عن نشاط سنة 2019: قدم محافظ الحسابات تقرير عن نشاط سنة 2019 والذي تضمن في مجال الإفصاح تحليلا يعبر عن الحالة العامة وتقارير أخرى خاصة بالإضافة إلى ملاحظات متعلقة بحسابات التسيير، تم مراجعة القوائم المالية لمؤسسة أنتيبيوتيكال المقفلة بتاريخ 12/31 من نفس السنة تحت مسؤولية المسير الرئيسي للمؤسسة بعد المراجعة الداخلية، وعلى أساس ذلك تم إعداد التقرير الذي تضمن مايلي:

1- ملاحظات حول القوائم المالية: بعد مراجعة القوائم المالية حسب المعايير المهنية المطبقة في الجزائر التي تبين مختلف الإختلالات الواجب توضيحها، وفي هذا المجال وبعد ملاحظة القوائم المالية لسنة 2019 فإن المؤسسة قامت بإعداد القوائم المالية الخمسة المقررة وفق النظام المحاسبي المالي، وفي نفس الوقت تم تقدير وثائق أخرى تضمنت تحليل الديون والحقوق وتوضيح الحسابات المالية المتمثلة في الصندوق، البنك،...وغيرها من الحسابات وبالتالي كانت القوائم المالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة فنتائج العمليات للدورة بالإضافة إلى التدفقات النقدية المعدة وفق المبادئ المحاسبية التي نص عليها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

2- ملاحظات وتحفظات: تتمحور الملاحظة الأساسية حول المنتجات الجديدة الواجب برمجتها في الإنتاج بحذر حسب تغير السوق حتى يتم إعداد خطة إنتاج بشكل محكم بالإضافة إلى تحيين الإجراءات الحالية المعلقة بمخاطر انتهاء صلاحية المنتجات.

3- القواعد والطرق المحاسبية: بشكل عام تم احترام الطرق المحاسبية حسب المبادئ والتعاقدات والأسس المحددة في الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي حسب القرار 08-156 المتضمن تطبيق متطلبات القانون 11/07 الخاص بالنظام المحاسبي المالي ومن أهم الإفصاحات مايلي:

- تقييم التثبيتات وكذا حساب الاهتلاكات حسب طريقة الاهتلاك الخطي بالاعتماد على مدة المنفعة.
- تحديد خسائر القيمة عن الأصول الجارية حسب تقييم حسابات الزبائن والمخزونات.
- تم تقييم الإخراجات من المخزونات حسب طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة باتباع طريقة الجرد
- تمت المعاملات بالعملة الأجنبية ثم تم تحويلها إلى الدينار الجزائري باعتماد سعر الصرف الحالي.

خاتمة:

عملية الإفصاح المحاسبي مرحلة أساسية ومهمة في المسار المحاسبي والتي إذا تمت وفقا لأسس وقواعد محاسبية صحيحة، فإنها تمكن من إنتاج معلومة مالية موثوق بها، وتقديم قوائم مالية ذات مصداقية تعبر عن واقع المؤسسة وتلبي احتياجات مستخدميها، خاصة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، لهذا اهتمت المعاهد والجمعيات المهنية المحاسبية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لابد من توفرها.

عرض نتائج البحث: من خلال الدراسة النظرية لمؤشرات الإفصاح المحاسبي ضمن النظام المحاسبي المالي، وإسقاط هذه الدراسة على الجانب التطبيقي في مؤسسة المضادات الحيوية بالمدية، تم الوصول إلى النتائج الموالية:

- **الجانب النظري:** تم التوصل في الجانب النظري إلى النتائج التالية:
  - نتج عن إصلاح المنظومة المحاسبية إعداد نظام محاسبي مالي، بهدف مسايرة الممارسة المحاسبية العالمية وتقديم معلومات موحدة ذات مصداقية من خلال قوائم مالية تمتاز بالوضوح.
  - يسعى النظام المحاسبي المالي إلى توفير المتطلبات اللازمة للإفصاح الكامل، ويشجع على تقديم إفصاحات إضافية للفئات المستخدمة ويعمل على تحسين مستوى الإفصاح وجودة القوائم المالية.
  - لا تتوافق البيئة الاقتصادية الحالية ومتطلبات التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود العديد من المعوقات الاقتصادية والقانونية.
  - الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي وليس مطلق وهو جوهر التحليل المحاسبي.
- **الجانب التطبيقي:** تنوعت مؤشرات الإفصاح المحاسبي من خلال ما قدمته وحدة المضادات الحيوية ضمن قوائمها المالية.

بالاعتماد على ما ورد من معلومات محاسبية يمكن تحليلها ودراستها بيانيا للوصول إلى الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- قامت وحدة صيدال بالمدية بعرض قوائمها المالية، وفق متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- القوائم المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في وحدة المضادات الحيوية بالمدية توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما تساعد مستخدميها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- توفر وحدة المضادات الحيوية بالمدية المعلومات المالية اللازمة التي يحتاجها المستثمرون لإجراء الاختبارات الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق نشر المعلومات الكافية والملائمة في الوقت المناسب، وضمان تماثلها لمختلف الفئات.
- تختار الوحدة أنسب القرارات من ناحية التمويل، من خلال المرونة، التكلفة، والذي تحكمه مجموعة من القواعد تتمثل في الربحية وقيود التوازن المالي.

الاقتراحات: بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية التطبيقية لموضوع الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يتم اقتراح ما يلي:

- العمل على مساعدة المؤسسات في توفير الإطارات والكفاءات المؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إجراءات ودورات تكوينية تتميز بالجدية والفعالية.
- يجب مواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية، من خلال تحديث أنظمة المعلومات المحاسبية المعمول بها بما يتوافق ومتطلبات الحديثة للعمل المحاسبي.
- العمل على توفير البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية، لغرض المساعدة على استعمال الطرق الحديثة للإفصاح من أجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في الحياة الاقتصادية.
- ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي بما يتوافق ومستجدات معايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS.
- العمل على تطوير برامج التكوين والمناهج الدراسية وضرورة الربط بينها وبين التعليم التطبيقي للمهنيين في الميدان، من اجل الحصول على خرجين قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل.
- يجب المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعمالها على المستجدات الدولية في مجال المحاسبة لمسايرة مختلف التطورات الحاصلة.

آفاق البحث: موضوع مؤشرات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي واسع يمكن مواصلة البحث فيه من خلال معالجة ما يلي:

- إمكانية تحقيق الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية ضمن القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.
- أهمية الإفصاح المحاسبي في التحليل المالي واتخاذ القرار.
- العوامل المحددة للإفصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

01- الحاج نوي، مقاربة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 2013.

02- حاج قويدر قورين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات مقال في مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

03- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار الجامعية الدولية، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

04- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

05- صالح حميداتو، علاء بوقفة، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05،06 ماي 2013.

06- عبد العال حماد طارق، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، عين الشمس، مصر، 2000.

07- عبد الفتاح وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندية، مصر، 2016.

08- فتيحة صافو، مدى توافق مرجعية إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

09- محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2018.

10- محمود ثائر صبري كاظم الغبان، تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، العدد 27، 2006.

11- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار الحنين، الأردن، 2003

12- تاريخ الاطلاع 16-01-2023، http://www.djelfa.info/vb/showthread.php

المراجع باللغة الأجنبية:

13- Saheb Bachaga, pour un référentiel comptable algérien qui répond aux exigences de l'économie de marcher, Dar el-hoda, Alger, 2018.

القياس المحاسبي وفق نماذج محاسبة التضخم وأثره على جودة الافصاح المحاسبي دراسة ميدانية

Measurement according to inflation accounting models and its impact on the quality of accounting disclosure A field study

د.سعداوي مراد مسعود /جامعة الأغواط/الجزائر
Dr./ Mourad Messaoud Saadaoui / University of Laghouat /Algeria
د.عبيرات لخضر /جامعة الأغواط / الجزائر
Dr/lakhdar Abirat/University of Laghouat /Algeria
د.طاهر بعداش / جامعة الاغواط /الجزائر
Dr/tahar Baadache/University of Laghouat /Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج محاسبة التضخم وإظهار أثرها على جودة الافصاح المحاسبي ، وهذا من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم التطرق في الجانب النظري لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة ، أما في الجانب التطبيقي تم الاستعانة بأداة الاستبانة لجمع البيانات ، حيث وزعت على عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة ، وتمت معالجتها باستخدام برنامج الاحصائي spss26 ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : القياس المحاسبي وفق نماذج محاسبة التضخم يؤثر بشكل كبير على جودة الإفصاح المحاسبي ، كما اتفق أفراد العينة على أن البيئة الاقتصادية والمحاسبية في الجزائر ليست جاهزة لتطبيق نماذج محاسبة التضخم .

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي ، القياس المحاسبي ، محاسبة التضخم ، التكلفة التاريخة المعدلة ، التكلفة الجارية ، القيمة العادلة

Abstract:

This study aims to identify inflation accounting models and show their impact on the quality of accounting disclosures.This is through an analytical descriptive approach, where the theoretical aspect of different concepts has been addressed. On the applied side, the identification tool was used to collect data,which was distributed to a sample of accounting professionals and academics and processed using the statistical programme spss26 .The study found a series of results, the most important of which were: accounting measurement according to inflation accounting models.

Keywords: accounting disclosure, accounting measurement, inflation accounting, adjusted historical cost, current cost, fair value.

مقدمة:

أصبحت ظاهرة التضخم من الظواهر السائدة بكثرة في اقتصاديات معظم دول العالم، فقلما نجد اقتصاد لا يسوده التضخم، وتعد ظاهرة التضخم الاقتصادي من المشكلات التي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وعجز النقود على أداء أدوراها في الاقتصاد خاصة دورها كمخزون للقيمة، حيث تتأثر قيمتها في فترات التضخم وهذا ما يؤثر على القياس المحاسبي، وذلك بسبب اعتماد المحاسبة على النقود كوحدة قياس من ناحية، وعلى فرض ثبات وحدة قياس من ناحية اخرى، وعدم الموضوعية في القياس المحاسبي يؤدي إلى تقديم معلومات مالية مضللة وغير ممثلة للواقع وغير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولكي تكون المعلومات المالية أكثر واقعية ومنطقية وذات قيمة لمختلف مستعملها فلابد أن تكون مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القوائم المالية متوافقة مع ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار.

وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث في الفكر المحاسبي المعاصر، والتي تهدف إلى محاولة إيجاد حل لمشكلة التضخم في العمل المحاسبي، فالاعتماد على التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي في فترات التضخم يجعل القوائم المالية لا تمثل الواقع الاقتصادي ولا تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، كما تظهر الأرباح بصورة مبالغ فيها نتيجة المقابلة بين تكاليف قديمة بقيم منخفضة وإيرادات حديثة بقيم مرتفعة ، كما أن الاعتماد على التكلفة التاريخية لا يحقق الهدف الأسمى من الاهتلاكات هو استبدال الأصول المهتلكة بأصول جديدة، لأن مخصصات الاهتلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لا تكفي لشراء أصول جديدة .

وساهمت هذه المشاكل الاقتصادية في ظهور نماذج جديدة في عملية التقييم والقياس المحاسبي بديلة عن القياس بالتكلفة التاريخية، فكان ظهور أول لنموذج التكلفة التاريخية المعدلة، ثم نموذج التكلفة الجارية،ثم نموذج القيمة العادلة، وأصبحت هذه النماذج تجتمع في بديل محاسبي واحد وهو ما يعرف بمحاسبة التضخم .

الهدف الرئيسي لمحاسبة التضخم هو أن تعكس القوائم المالية الحقائق الاقتصادية للمؤسسة، وذلك بأخذ تضخم وحدة النقد بعين الاعتبار لتحقيق مبدأ الإفصاح المحاسبي، وتوجد العديد من الدراسات التي تطرقت إلى الإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية، وقد كانت البداية سنة 1963 عندما أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين الدراسة رقم (06) ثم أصدر مجلس المبادئ المحاسبية توصيات في هذا العدد سنة 1969 وقد أهتم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بهذا الموضوع وأصدر الدراسة رقم (33) سنة 1979 ملزما الشركات الكبيرة بالإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار ، وبالنسبة للجزائر جاء النظام المحاسبي المالي(scf) بالعديد من الأساليب المحاسبية لمعالجة اثر التضخم من بينها القيمة العادلة عكس المخطط الوطني المحاسبي (pcn) الذي كان يكتفي بالتكلفة التاريخية في عرض القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أثر التغيرات في الأسعار، وإلى غاية يومنا هذا لا يوجد نظام عالمي موحد لمعالجة مشاكل القياس المحاسبي .

رغم الاهتمام الكبير بمعالجة مشكلة التضخم في المحاسبة في العديد من دول العالم غير أن في الجزائر لم تنل أي قدر من الاهتمام لأنه لا يوجد قانون يلزم المؤسسات بإعادة تقييم أصولها، برغم من أثرها الكبير على جودة الإفصاح في القوائم المالية، لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

الإشكالية:

ما أثر القياس وفق نماذج محاسبة التضخم على جودة الإفصاح المحاسبي بالبيئة الجزائرية؟

من أجل دراسة ومناقشة إشكالية موضوع هذا البحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تطبيق محاسبة التضخم في المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق الإفصاح الجيد في عرض القوائم المالية ؟
- ما أثر القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ؟
- ما أثر القياس وفق نموذج التكلفة الجارية على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ؟
- ما أثر القياس وفق نموذج التكلفة القيمة العادلة على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ؟

الفرضيات:

كإجابة أولية للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- يؤدي استخدم أساليب محاسبة التضخم في المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين مستوى الإفصاح في عرض القوائم المالية؛
- H_0 1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛
- H_0 2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة الجارية " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛
- H_0 3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج القيمة العادلة " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية مفهوم محاسبة التضخم الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة، إضافة إلى الإثراء العلمي الذي ستقدمه هذه الدراسة نظرا لقلة المواضيع التي تطرقت لها في الجزائر ، و نظرا لحداثة الموضوع من حيث الطرح ما يجعل هناك حاجة ملحة لتسليط الضوء عليه.

كما يعتبر استخدام محاسبة التضخم في تعديل القوائم المالية في فترات التضخم الاقتصادي ، حديث الساعة لما له من أهمية على الصعيدين الوطني والدولي نظرا لمساهمته في تحقيق جودة الافصاح المحاسبي أما من الناحية العملية تسعى الدراسة إلى اختبار أثر القياس وفق نماذج محاسبة التضخم على جودة الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفاهيم المتعلقة بمحاسبة التضخم ، القياس المحاسبي ، الإفصاح المحاسبي ؛
- معرفة أهم مشكلات القياس المحاسبي في ظروف التضخم إبراز أثر التغيرات في المستوي العام للأسعار على الافصاح المحاسبي ؛
- التعرف على نماذج محاسبة التضخم وأي نموذج يؤثر أكثر على جودة الافصاح المحاسبي ؛

المنهج المتبع:

تستدعى طبيعة البحث أن يكون المنهج المستخدم وصفيا في الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الإحصائي من خلال الاستعانة بالاستبانة لعينة من الأفراد واستخدام البرنامج الإحصائي (spss) في تحليل النتائج.

محتويات الدراسة:

سنعالج موضوع الدراسة في محورين مسبوقين بمقدمة عامة تليها خاتمة ، بحيث يتضمن كل محور جانب من جوانب الدراسة على النحو التالي :

المحور الأول : التأصيل المعرفي لمتغيرات الدراسة

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات

نموذج الدراسة

من أجل الإجابة على أسئلة هذه الدراسة واختبار نموذج الدراسة وصحة الفرضيات المقترحة ، تم صياغة نموذج افتراضي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

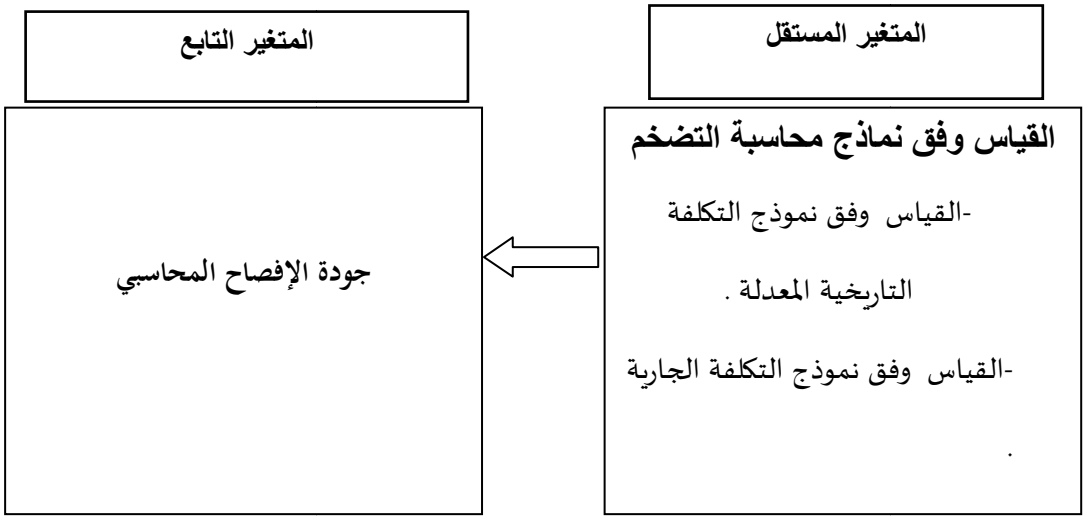

المحور الأول : التأصيل المعرفي لمتغيرات الدراسة

يعتبر القياس المحاسبي أحد الوظائف والفروض العلمية الأساسية للمحاسبة وذلك لأهمية في السير نحو التوافق المحاسبي ، كما أن القياس المحاسبي يعتبر مؤشر لقياس مدى جودة الإفصاح المحاسبي وعليه سوف نتطرق في هذا المحور إلى المفاهيم المختلفة للإفصاح والقياس المحاسبي وأساليب محاسبة التضخم .

1.القياس المحاسبي في فترات التضخم

1.1 مفهوم القياس المحاسبي

لقد تعددت تعاريف القياس المحاسبي باختلاف أفكار ومرجعيات الباحثين ين، ولقد تم تعريف القياس المحاسبي كالتالي:

عرف هندريكس (Handrekson) القياس المحاسبي على أنه تخصيص الأعداد للتعبير عن الأشياء أو الأحداث الخاصة بالمؤسسة بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع أو التجربة، مع ذلك فإن القياس يتضمن عملية التبويب (Norman.R, 1975,P258)

كما تعرفه جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) **كما يلي:** يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بالاعتماد على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة (الحيالي، 2007،ص 100).

أيضا عرفه Belkaoui تعريفا مشابها لهندريكسون حيث اعتبر أن القياس في المحاسبة تقليديا يتطلب تحديد (تعين) قيم رقيمة للأشياء أو الأحداث أو سماتها بطريقة تضمن جمعا (إضافة) سهلا للبيانات (Belkaoui, 2004,p42).

يمكن تعريف القياس المحاسبي على أنه منح قيم نقدية للأحداث الاقتصادية الخاصة في المؤسسة والتي تشكل البنود التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية.

2.1 تحيز القياس المحاسبي في فترات التضخم

تعتبر المحاسبة أداة خدمية فهي تعالج الأحداث العمليات المالية للمؤسسة، وتقدم دوريا قوائم مالية أساسية لمستخدميها وهذه القوائم تعتبر نتاج القياس المحاسبي، كما أن عملية القياس المحاسبي محكومة بفروض ومبادئ ومحددات والكثير منها يعاني من عيوب مما زاد من تفاقم ظاهرة تحيز القياس المحاسبي.

2.الإفصاح المحاسبي في فترات التضخم

تسعى المؤسسة إلى توفير معلومات دقيقة حول محيطها وحول قدراتها لمجاراة ومسايرة التطور الحاصل، لكن هذه البيانات والمعلومات التي توفروها تكون عرضة للتغير بسبب التضخم ما يصاحبه من ارتفاع الأسعار وعليه يجب أخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار والتعبير عن تأثيراتها على بنود القوائم المالية، سواء كان بالقياس أو من خلال عرض

البنود بقيم تأخذ بعين الاعتبار التضخم، أو الإفصاح عن معلومات في القوائم المالية أو التقارير المالية وخاصة التقرير السنوي بمعلومات عن التضخم.

1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي وشروط الإفصاح التام: يقصد بالإفصاح المحاسبي تقديم المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية التي تختلف باختلاف المنفعة المنشودة وباختلاف الأطراف المستفيدة، فإنه لابد من دراسة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لدى تلك الأطراف وعرض العوامل المحددة لها، والتي تفيد في تطوير الإفصاح المحاسبي (السعدي، 2009 ، ص 19).

كما يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه تحويل معلومات داخلية من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكافية والشمولية والعدالة (عبد الرحيم قدومي ، 2013، ص 295).

يعرف كذلك على أنه عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات (يوسف خ.، 2016 ، ص 19).

مما سبق يمكننا تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار وتقديم معلومات تعكس الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

أوضح مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) أن التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن ما هو ضروري لجعلها غير مظللة، دون أن تخرج عن افتراض المستثمر العادي، فلقد ظهر مصطلح الإفصاح التام حيث يتطلب هذا المفهوم، إعداد القوائم المالية دورية موجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، من أجل الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة وباختصار شديد فإن الإفصاح التام عدم حذف أو إخفاء أي معلومات جوهرية لمستخدمي تلك القوائم.

إلا أن المحاسبين وقعوا في حيرة، حيث أن إذا تم الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات وبالتفصيل قد يظلل مستخدمي القوائم وقد يوقعهم في متاهات، وإذا تم تلخيص تلك البيانات والمعلومات يجب أن يكون المحاسب حريصا على عدم حذفه أو إخفاءه، لأي عنصر أو بند يمكن أن يفيد مستخدمي القوائم المالية (السعدي، 2009 ، ص 19).

2.2 شروط الإفصاح التام:

- إن يتم الإفصاح عن المعلومات عن المعلومات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل بحيث تبد واضحة ومفيدة لمن يستخدمها؛
- إن تشمل الكشوفات المالية على معلومات مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة لأن كثرة التفاصيل غير المهمة سوف يبعد المهمة سوف يبعد مستخدمي الكشوفات المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة فضلا عن كلفة إعداد واستخدام هذه المعلومات (أليباني، 2007، ص4).

- الإيضاح عن تعديل السياسات والطرق المحاسبية السابقة والطرق والسياسات المحاسبية الجديدة، وأثر ذلك على أعمال المنشأة؛
- الإفصاح عن الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات التي كانت نتيجة لعمليات تمت مع فئات ذات مصلحة في المنشأة كالفئات التي تمارس الرقابة أو الإدارة (السعدي، 2009 ، ص 19).

3.2 المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في فترات التضخم:

لخصوصية فترات التضخم، فإن هناك معلومات يجب الإفصاح عنها، حيث نرى أن الحد الأدنى لهذه المعلومات يجب أن يتضمن ما يلي:(وادي راقية ، ومرازقة صالح ، 2017 ، ص 789)

- الأرقام القياسية المتعلقة بسلسلة زمنية معنية أقلها خمس سنوات، وأنواع هذه الأرقام وكيفية احتسابها ومستوى تمثيلها وسنة الأساس لها، وسلة السلع إن كانت أرقامها قياسية خاصة بأسعار المستهلك، وأي معلومات إضافية عن هذه الأرقام، مع العلم أم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تعتبر دليل التضخم العالمي؛
- أسعار الصرف للعملة المحلية مقارنة بعملة أو عملات رئيسية عن فترة زمنية معينة، ويفضل أن تكون هذه الأسعار تغطي فترة اقتناء البنود بالتكلفة التاريخية في المؤسسة ذات العلاقة، لأنه في حالة عدم معرفة أسعار الصرف والأرقام القياسية عن الفترة التي تم اقتناء البنود فيها فلا يمكن أن يتم معرفة سنة الأساس وبالتالي لا يمكن تعديل المعلومات المالية التاريخية لتعكس الوضع الاقتصادي التضخمي؛
- القيم الجارية بما فيها تكلفة الاستبدال بسعر الدخول (أي تكلفة التي يمكن أن تتحملها المؤسسة لاستبدال بند معين معروض في القوائم المالية) ويمكن أن تتعلق كذلك تكلفة الاستبدال بالقيمة اللازمة لسداد أو استبدال التزام معين؛

القيم العادلة للبنود يجب عرضها في القوائم المالية، بحيث يعتبر نموذج القيمة العادلة هو النموذج البديل الأقرب للواقع للإفصاح عن المعلومات التي تعكس التضخم والأوضاع الاقتصادية الأخرى.

- أي معلومات أخرى تتعلق بالتضخم مثل: نسب التضخم عن فترات لا تقل عن خمس سنوات، القوة الشرائية المقدرة وفق نسب التضخم، الظروف التي أدت إلى حدوث التضخم في الاقتصاد، علاقة بنود القوائم المالية المعروضة بالتضخم.

4.2 الإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار طبقا لإصدار FASB،NO.89

لقد تم إصدار تقرير برقم 33 في ديسمبر 1979 من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، حسب هذا التقرير فإن على كل الشركات المساهمة الكبيرة التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، أن تفصح للمساهمين من أثر التغيرات في الأسعار في قوائم أو جداول إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية، وقد اشتراط هذا التقرير استخدام مدخل التكلفة الجارية، باستخدام متوسط قيمة وحدة النقد خلال السنة الجارية بدلا من قيمتها في نهاية السنة حتى تأخذ بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في الأسعار والتغير في الأسعار الخاصة، والشركات المعنية بهذا التقرير هي الشركات التي يكون إجمالي أصولها أكثر من مليون دولار يتم استبعاد الاهتلاك أو

تلك التي بكون إجمالي المخزون والعقارات والمعدات والموارد الطبيعية المتاحة لديها عن 125 مليون دولار، وغير هذه الشركات غير معنية بهذا التقرير ولكن المجلس يشجعها على تطبيق قواعده إذا رغبت في ذلك (الدين، 2013 ، ص 18)

- **المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها للسنة المالية الجارية يجب أن تشمل على:** (تركي، 1995، ص 74)

- الدخل من العمليات المستمرة طبقا للأساس المستخدم مع الإفصاح عن بعض العناصر مثل تكلفة البضاعة المباعة وغيرها على أساس التكلفة الجارية؛
- المكاسب والخسائر الناتجة عن التضخم؛
- التكلفة الجارية لكل من المخزون السلعي؛
- التكلفة الجارية لكل مخزون السلعي والأصول الثابتة وكذلك الزيادة أو النقص في التكلفة الجارية لها قبل استبعاد أثر التضخم وبعده.

- **المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها عن خمس سنوات معدلة بسنة أساس أهمها:** (تركي، 1995، ص 75)

- صافي المبيعات وأي إيرادات أخرى ناتجة من العمليات التي يقوم بها المشرع؛
- الدخل من العمليات وعلاقته بنصيب السهم من الأرباح على أساس التكلفة الجارية
- المكاسب والخسائر الناتجة عن التضخم؛
- صافي الأصول على أساس التكلفة الجارية؛
- معلومات توضيحية عن السياسات التي اتبعتها الشركة في إعداد القوائم المالية.

قد طلب التقرير (33) الإفصاح عن هذه المعلومات سنويا على أن تلحق بالقوائم المالية الأساسية، ولا يتطلب الأمر الإفصاح عنها في التقارير المالية المؤقتة التي تصدر عن الشركات عادة كل ثلاثة أشهر فضلا عن ذلك يستلزم هذا التقرير تعديل القوائم المالية بصفة شاملة، ولكنه اقتصر على تعديل بعض المعلومات التي تظهر في قائمة الدخل والمركز المالي مع الإفصاح بطريقة مستقلة عن أرباح وخسائر القوة الشرائية وكذلك أرباح وخسائر الحيازة (الدين، 2013 ، ص 18).

يتضح مما سبق أن التضخم يؤثر على المعلومات المالية المفصح عنها، لذلك أصبح من الضروري تعديل القوائم المالية وفق أسلوب (التكلفة الاستبدالية، التكلفة التاريخية المعدلة وفق الأرقام القياسية، التكلفة الجارية،.....) لكي تكون المعلومات المفصح عنها مفيدة لمتخذي القرارات، لذلك يرى الباحثين أن محاسبة التضخم هي ضرورة لتحقيق الإفصاح التام.

3.الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية

1.3 طريقة التكلفة التاريخية المعدلة : تعتمد هذه الطريقة على إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية ثم يتم تعديلها بالرقم القياسي للأسعار وهذا من أجل المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال، وهذا يعني شراء نفس الأصول التي يمكن أن يشتريها رأس المال في نهاية الفترة، وتقتضي هذه الطريقة تعيين رقم قياسي

يتم بواسطته تعديل التكلفة التاريخية ويتم اتخاذ الرقم القياسي العام للأسعار الذي يعبر عن تطور المستوى العام للأسعار ويقيس القدرة الشرائية للنقود، تحديد التكلفة التاريخية المعدلة (برقي، 2006،ص 336).

التكلفة التاريخية المعدلة = التكلفة التاريخية × الرقم القياسي العام للأسعار

2.3 طريقة التكلفة الجارية : ويعد مدخل القيمة الجارية لمعالجة البيانات المالية في فترات التضخم حديث نسبيا، حيث بدأ استخدامه للمرة الأولى في بريطانيا في بداية السبعينات من القرن العشرون، وأنشر بعد ذلك في بلدان مجموعة الدول الإسكندنافية التي اعتمدته لإعداد القوائم المالية المنشورة" (محمد مطر و موسى السويطي ، 2008 ، ص 186).

وتعتمد هذه الطريقة على استخدام القيمة التي يمكن الحصول عليها الآن فيما لو تم الاستغناء عن الأصول بالبيع مثلا بدلا من استخدام التكلفة التاريخية في تقييم تلك الأصول، كما يطلق البعض على مدخل القيمة الجارية مفهوم الاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية، حيث أن الدخل المحقق وفق هذا المدخل هو عبارة عن قيمة المبالغ التي يمكن توزيعها على المساهمين أو العمال خلال السنة مع احتفاظ المؤسسة بنفس طاقتها التشغيلية المتاحة في أول الفترة وهو ما يتطلب إعادة إظهار أصول والتزامات المؤسسة (نبيه عبد الرحمان; و محمد علاء الدين ، 1998، ص 336).

3.3 طريقة القيمة العادلة : يرتكز نموذج القيمة العادلة على تسييل الأصول والالتزامات أو تسييل الشركة بشكل عام، ويعني التسييل تحويل الأصول إلى نقدية ،أو سدد الالتزامات ،أو تسييل الشركة كاملة وبالتالي احتساب ما تساويه حقوق الملكية من نقدية، حيث أنه في هذه مرحلة بالضبط الحصول على وحدات نقدية متساوية القوة الشرائية نتيجة لعملية التسييل، وهذه النهاية الحتمية للشركات، هو أن لها عمر قل أو كثر، وينتهي بتصفيتها وتسييلها، ولكن نموذج القيمة العادلة كأنه يفترض التسييل للوصول إلى القيمة النقدية لأصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها (جعارات، 2012، ص 9)؛

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات

يهدف هذا المحور إلى إظهار نتائج التحليل الاحصائي الذي تم التوصل إليه عند اجراء الدراسة الميدانية ، من خلال أداة القياس (الاستبانة) ، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة من المحاسبين وكل من لهم العلاقة بالافصاح المحاسبي .

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف التالية:

- محاسب مستقل: ويتمثل في كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- محاسب أجير: يتمثل في المحاسب الذي يعمل في القطاع الخاص والمحاسب المساعد .
- الأشخاص الذين لهم علاقة بالافصاح المحاسبي (أساتذة جامعيين، موظفين في قطاع الضرائب ، ... إلخ)

ثانيا :عينة الدراسة :

لقد تم توزيع (75) استمارة قصد الحصول على أعلى نسبة تمثيل ممكنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : عدد الاستمرات الموزعة على عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	75	100%
الاستمارات المسترجعة	71	94.66%
الاستمارات غير مسترجعة	04	5.34%
الاستمارات الملغاة	01	1.33%
الاستمارات الصالحة للدراسة	70	93.33%

المصدر: من إعداد الباحثين

التعليق :

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ (75) استمارة والتي تم تحصيل منها 71 من أفراد العينة و04 استمارات فقدانها نتيجة الإهمال، والملاحظ أن نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل تمثل 92.33% من إجمالي الاستمارات الموزعة وهي نسبة جيدة للتحليل .

ثالثا : التحليل الوصفي لمفردات العينة

جدول رقم (02) المتغيرات الوصفية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرارات	%النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	22	31.42
	ماستر	11	15.71
	ماجيستر	03	04.28
	دكتوراه	28	40
	تقني سامي تخصص محاسبة	06	08.57
الوظيفة	خبير محاسبي	04	05.57
	محافظ الحسابات	08	11.42
	المحاسب المعتمد	11	15.71
	أستاذ جامعي (تخصص محاسبة)	31	44.38
	إطار مالي	07	10
	أخرى	09	12.92
الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	31.42
	بين 5 و 10 سنوات	23	32.85
	أكثر من 10 سنوات	32	35.73

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن أغلب أفراد العينة حسب المؤهل العلمي كانوا جامعيون ، حيث بلغ عددهم (64) فردا وهو ما يعادل نسبة 91.43% وهي نسبة جيدة ، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها ، وهذا ما يعطي كذلك أهمية للبحث من حيث النتائج المتحصل عليها أما بالنسبة للوظيفة فأغلب أفراد العينة هم محاسبين وأساتذة جامعيين وإطارات مالية ، حيث تتكون هذه الفئة من مجموعة من أشخاص الذين لهم علاقة بجودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وهذا ما يخدم هدف الدراسة،كما كان عدد الخبراء المحاسبيين أربعة فقط وهو ما يعادل نسبة (5.57) وهذا راجع لنقص عددهم في الميدان ، كما يلاحظ من خلال الجدول ، أن 35.73% من المستجوبين يملكون خبرة أكثر من 10 سنوات هذا ما يعزز الثقة بإجابات العينة.

خامسا : الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم SPSS.V25 نم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية الاعتماد على بعض الاختبارات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الاستدلالية كذلك الأشكال البيانية وفيما يلي الأساليب الاحصائية التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها : EXEL تم الاعتماد أيضا على برنامج

التكرارات : وهي تعكس مدى تركز الاجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة . وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها

النسب المئوية : لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ولاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الاستبيان .

.معامل الإرتباط بيرسون: لقياس درجة الإرتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

معامل التحديد: من أجل دراسة جودة وفعالية تمثيل معادلة الإنحدار المقترحة للعلاقة بين المتغيرالمستقل والمتغير التابع.

معامل فيشر F: هو طريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة ، ويعرف أيضا بطريقة تؤدي لتقسيم الإختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الإختلاف بينها ولذا فالهدف هنا فحص تباين المجتمع لمعرفة مدى تساوي متوسطات المجتمع .

معامل الفا كرونباخ: يستخدم للحكم على الصدق وثبات الاستبانة ، حيث كلما كان أكبر 0.60 فهو يدل على ثبات وصدق الاستابة .

الاتساق الداخلي (معامل الارتباط بيرسون) : لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

اختبار الانحدار الخطي البسيط :يستخدم لاختبار أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع

اختبار التوزيع الطبيعي : لمعرفة ما إذا البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام(sampleks)

اختبار t-test: تم استخدام اختبار t-test من أجل اختبار الفرضيات و يتم تحديد مقياس إجابات الاستبيان باستخدام مقياس ليكارت ذي خمسة درجات لقياس أراء .

سادسا : ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمنا (معادلة ألفا كرونباخ) (cronbach's alpha) (α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة قمنا باختيار عينة استطلاعية مكونة من (70) .

يكون معامل الثبات ضعيفا إذا كانت ألفا أقل من (60%)

يكون معامل الثبات مقبولا إذا كانت ألفا تقع بين (60%) و (70%)

يكون معامل الثبات جيد إذا كانت ألفا تقع بين (70 % و 80 %)

يكون معامل الثبات ممتازا إذا كانت ألفا أكبر من (80%)

ويقصد بثبات الاستبيان : أنه يعطى نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة ، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير ، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات ، خلال فترات زمنية معينة وقد تم التحقيق من ثبات استبيان الدراسة ، من خلال معامل (ألفا كرونباخ) كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم (03) اختبار الثبات للمتغيرات

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات α كرونباخ
أساليب محاسبة التضخم		
تعديل القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية المعدلة	05	0.877
تعديل القوائم المالية وفق نموذج التكلفة الجارية	05	0.881
تعديل القوائم المالية وفق نموذج القيمة العادلة	05	0.758
جودة الإفصاح المحاسبي	08	0.839
معامل الثبات الاجمالي	23	0.956

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss25

من الجدول أعلاه نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ (يتراوح بين 0.758 و 0.881) وأن معامل الفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان بلغ 0.956 وهو أكبر من الحد الأدنى (0.6) في جميع محاور الاستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة ، حيث يمكن القول أنه لو تم إعادة توزيع نفس عدد الاستبيانات على نفس العينة أو عينة مماثلة من المجتمع فإن نسبة التطابق في الإجابات تكون 95.6 % وهذا يدل أن الاستبيان يمتاز بالثبات .

كما يمكن اختبار الصدق مرة أخرى للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام جذر معامل ألفا كرونباخ وبالتالي فقيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يكون الاستبيان يمتاز بالصدق . وفي هذه الحالة جدر ألفا كرونباخ يساوي 0.977 وهو يقترب من الواحد ،لذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز الصدق

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة .

سابعا :صدق الاستبيان

يقصد بصدق أداة الدراسة : أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال ، صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان .

صدق الاتساق الداخلي : يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة .

قاعدة : إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى المعنوية 0.01 ، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي .

1. صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول حول استخدام أساليب محاسبة التضخم في تعديل القوائم المالية

الجدول رقم (04) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول استخدام أساليب محاسبة التضخم في تعديل القوائم المالية

الرقم	الأسئلة (العبارات)	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
القياس وفق التكلفة التاريخية المعدلة :				
01	القوائم المالية المعدلة وفق التكلفة التاريخية المعدلة تزيد من قابلية الفهم للتقارير المالية	0.953	0.000	الارتباط دال إحصائيا
02	تعديل القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية المعدلة يؤدي إلى إظهار نتائج قياس الأعمال الحقيقة للمؤسسة	0.934	0.000	الارتباط دال إحصائيا
03	تعديل القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية المعدلة يمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة	0.936	0.000	الارتباط دال إحصائيا
04	تعديل القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية المعدلة يمكن من الحصول على مؤشرات مالية موضوعية لقياس الأداء المالي للمؤسسة	0.933	0.000	الارتباط دال إحصائيا
05	تعديل القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية المعدلة يؤدي إلى فقدان خاصية القابلية للمقارنة لعناصر القوائم المالية	0.419	0.000	الارتباط دال إحصائيا
القياس وفق نموذج التكلفة الجارية				
06	يعتبر عكس التضخم وفقا للقيمة العادلة أفضل من تعديل القوائم المالية بالأرقام القياسية التي تعد دليل للتضخم .	0.682	0.000	الارتباط دال إحصائيا
07	قياس الأصول والخصوم بالتكلفة الجارية يوفر معلومات ذات موثوقية عالية .	0.734	0.000	الارتباط دال إحصائيا
08	تعديل القوائم المالية وفق التكلفة الجارية يؤدي إلى المحافظة على راس المال الاقتصادي والنقدي .	0.919	0.000	الارتباط دال إحصائيا

09	تعديل المعلومات التاريخية باستخدام اسلوب التكلفة الجارية يؤدي إلى إزالة آثار التقلب في وحدة القياس	0.927	0.000	الارتباط دال إحصائيا
10	يساعد التقييم على أساس القيمة الجارية في إجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة في نفس النشاط	0.890	0.000	الارتباط دال إحصائيا
القياس وفق نموذج القيمة العادلة				
11	نموذج القيمة العادلة يساهم في زيادة القابلية للفهم للمعلومات المالية	0.749	0.000	الارتباط دال إحصائيا
12	يراعى نموذج القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد	0.820	0.000	الارتباط دال إحصائيا
13	يعتبر نموذج القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وتحليل نتائج عمليات المؤسسة	0.752	0.000	الارتباط دال إحصائيا
14	غياب الأسواق المالية النشطة في الجزائر يعيق استخدام نموذج القيمة العادلة في الجزائر	0.702	0.000	الارتباط دال إحصائيا
15	تطبيق نموذج القيمة العادلة يعتبر أفضل من نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم الاقتصادي	0.631	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss25

يبين جدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.419و0.953) وهذا يعني أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

2.صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع جودة الإفصاح المحاسبي

الجدول رقم (05) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع جودة الإفصاح المحاسبي

الرقم	الأسئلة (العبارات)	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
16	تعتبر القوائم المالية المعدة وفق محاسبة التضخم كافية للحد من الأساليب اللاأخلاقية في الممارسات المحاسبية	0.691	0.000	الارتباط دال إحصائيا
17	تطبيق محاسبة التضخم يضمن شفافية أكثر وجودة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية	0.340	0.001	الارتباط دال إحصائيا
18	إن محاسبة التضخم ما هي إلا إفصاحات إضافية تمثل بعدالة القوة الشرائية المتجانسة للبنود المعروضة في القوائم المالية في الاقتصاديات التي يسود فيها التضخم	0.829	0.000	الارتباط دال إحصائيا
19	تعديل القوائم المالية وفق متطلبات طريقة التكلفة التاريخية المعدلة يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية؛	0.920	0.000	الارتباط دال إحصائيا

20	جودة الافصاح المحاسبي تتحقق من خلال الافصاح الكامل عن المعلومات في التقارير المالية	0.869	0.000	الارتباط دال إحصائيا
21	تعتبر التقارير المالية المعدلة وفق أساليب محاسبة التضخم عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة	0.842	0.000	الارتباط دال إحصائيا
22	التوسع في الافصاح المحاسبي يزيد من الثقة في القوائم المالية المنشورة	0.783	0.000	الارتباط دال إحصائيا
23	تطبيق محاسبة التضخم يتطلب الافصاح عن الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد قيمة الاصول المعاد تقييمها	0.635	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss25

يبين جدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.340و 0.920) وهذا يعني أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه .

ثامنا : احتبار الفرضيات

1.الفرضية الأولى : H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛

الجدول رقم (06) نتائج اختبار الفرضية الأولى

معامل الارتباط R	معامل تحديد R^2	فيشر F	درجة الحرية	مستوى دلالة
0.808	0.653	180.334	69	0.000
معاملات			T	مستوي دلالة
a	b			
1.102	0.683		13.429	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال جدول أعلاه وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة) والمتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) ،حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون خطي R=0.808 ،أما قيمة معامل التحديد فهي R^2=0.653 وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 65.3% من تباين المتغير التابع وتدل قيمة R^2 على فعالية جيدة ، بحيث أن القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي بنسبة% 65.3 ، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة% 34.71 تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة (180.33) هي أكبر من قيمة فيشر الجدولية عند درجة الحرية 69 ، وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا ، كما بلغت قيمة sig=0.000 وهي أقل من 0.05 هذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جدا وأن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه ، أما قيمة t المحسوبة فهي (13.429) وهي أكبر من t الجدولية عند

درجة الحرية 69وعند مستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية البديلة H_1ورفض الفرضية الصفرية H_0 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة " على جودة الإفصاح المحاسبي . كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسط (β) (0.683) وقيمة معامل الانحدار (a) (1.102) بما أن قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط موجبة هذا يعني أن القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بقيمة (0.683) ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط : $y_1=1.102+0.683x_1$.

2. اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (07) نتائج اختبار الفرضية الثانية

معامل الارتباط R	معامل تحديد R^2	فيشر F	درجة الحرية	مستوى دلالة
0.665	0.442	75.915	69	0.000
معاملات			T	مستوي دلالة
a	b			
2.087	0.426		8.713	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال جدول أعلاه وجود علاقة مقبولة بين المتغير المستقل (القياس وفق نموذج التكلفة الجارية) والمتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون خطي R=0.665 ،أما قيمة معامل التحديد فهي R^2=0.442 وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 44.2% من تباين المتغير التابع وتدل قيمة R^2 على فعالية ضعيفة لنموذج المقترح ، بحيث أن القياس وفق نموذج التكلفة الجارية يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي بنسبة% 66.5 ، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة% 33.5 تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة (75.915) هي أكبر من قيمة فيشر الجدولية عند درجة الحرية 69 ، وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا ، كما بلغت قيمة sig=0.000 وهي أقل من 0.05 هذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جدا وأن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه ، أما قيمة t المحسوبة فهي (8.713) وهي أكبر من t الجدولية عند درجة الحرية 69وعند مستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية الصفرية H_0 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة الجارية " على جودة الإفصاح المحاسبي . كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسط (β) (0.426) وقيمة معامل الانحدار (a) (2.087) بما أن قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط موجبة هذا يعني أن القياس وفق نموذج التكلفة الجارية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بقيمة (0.426) ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط : $y_2=2.087+0.426x_2$

3. اختبار الفرضية الثالثة

- H_0 1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج القيمة العادلة " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛

الجدول رقم (08) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

مستوى دلالة	درجة الحرية	فيشر F	معامل تحديد R^2	معامل الارتباط R
0.000	69	31.77	0.249	0.499
مستوي دلالة	T	معاملات		
		b	a	
0.000	5.637	0.378		2.224

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss25

نلاحظ من خلال جدول أعلاه وجود علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل (القياس وفق نموذج القيمة العادلة) والمتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون خطي R=0.499 ،أما قيمة معامل التحديد فهي R^2=0.249 وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 24.9% من تباين المتغير التابع وتدل قيمة R^2 على فعالية ضعيفة لنموذج المقترح ، بحيث أن القياس وفق نموذج القيمة العادلة يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي بنسبة% 24.9 فقط ، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى بقيمة% 75.1 تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة (31.77) هي أكبر من قيمة فيشر الجدولية عند درجة الحرية 69 ، وهذا يدل على أن النموذج دال إحصائيا ، كما بلغت قيمة sig=0.000 وهي أقل من 0.05 هذا يعني أن مستويات المعنوية عالية جدا وأن النموذج الكلي صالح ويمكن الاعتماد عليه ، أما قيمة t المحسوبة فهي (5.637) وهي أكبر من t الجدولية عند درجة الحرية 69وعند مستوي الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية الصفرية H_0 أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج القيمة العادلة " على جودة الإفصاح المحاسبي . كما بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي البسط (β) (0.378) وقيمة معامل الانحدار (a) (2.224) بما أن قيمة معامل الانحدار الخطي البسيط موجبة هذا يعني أن القياس وفق نموذج القيمة العادلة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بقيمة (0.378) ويمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط : y_3=2.224+0.378x_3 .

الخاتمة :

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بمعالجة مدى الدور الذي تلعبه نماذج محاسبة التضخم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ، التي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية بحثنا، بطريقة تجعلنا نتعرف على نماذج محاسبة التضخم ومدى الدور الذي تلعبه في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، مركزين على الجوانب التي تخدم الموضوع في الجانبين النظري والتطبيقي ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ وجود ثبات نسبي في المستوى العام للأسعار ، أصبح هذا الافتراض غير حقيقي خاصة بعد موجة التضخم التي سادت دول العالم بعد أزمة كوفيد 19 ؛
- ✓ يترتب على استخدام وحدة النقود كوحدة للقياس المحاسبي في فترات التضخم أخطاء في نتائج أعمال ما لم يتم تعديل قوتها الشرائية بما يتناسب مع معدل التضخم ؛
- ✓ الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية خلال فترات التضخم، يترتب عنه ظهور أرباح صورية بأكثر من قيمتها الحقيقية أي أرباح وهمية.
- ✓ القياس المحاسبي محكوم بفروض ومبادئ ومحددات والكثير منها يعاني من عيوب، مما زاد من تفاقم ظاهرة تحيز القياس المحاسبي؛
- ✓ جاءت محاسبة التضخم بمجموعة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية ، ولإضفاء مزيد من الملائمة على المعلومات المالية .
- ✓ يرى أفراد عينة الدراسة أن القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يعتبر من النماذج الأكثر تأثيرا على جودة الإفصاح المحاسبي .؛
- ✓ يرى أفراد عينة الدراسة أن القياس وفق نموذج القيمة العادلة له تأثير ضعيف على جودة الإفصاح المحاسبي ؛
- ✓ يرى أفراد عينة الدراسة أن التقارير المالية المعدلة وفق نماذج محاسبة التضخم تعتبر بصدق عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- ✓ القياس بالقيمة العادلة في حالة توفر الأسواق النشطة يعتبر أفضل بديل محاسبي يزيد من شفافية القوائم المالية ويحقق الجودة في الإفصاح المحاسبي ؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج التكلفة الجارية " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير "القياس وفق نموذج القيمة العادلة " على جودة الإفصاح المحاسبي ؛

التوصيات :

- ✓ ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتعديل قوائمها في فترات التضخم وفق نماذج محاسبة التضخم حتى تعكس الصورة الحقيقية لها ، وذلك تفاديا لتحيز القياس وما ينجر عنه من مخاطر ؛
- ✓ إنشاء مراكز لتطوير المحاسبة وتشخيص المشاكل المحاسبية المعاصرة في الجزائر ؛
- ✓ إشراك المنظمات المهنية والجامعات ومخابر البحث في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة ؛
- ✓ ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في الجزائر على نماذج محاسبة التضخم ؛
- ✓ ضرورة الاعتماد على التكلفة التاريخية المعدلة المستندة على الأرقام القياسية في تطبيق محاسبة التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع :

أ.المراجع باللغة العربية

- إبراهيم خليل حيدر السعدي(2009)*"مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول"* ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والعشرون.
- أحمد قايد نور الدين (2013) ، "**الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ، جامعة الوادي. الجزائر
- تيجاني بالرقي (2006) ،" **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- خالد جمال الجعارات(2012)، **"محاسبة التضخم بالقيمة العادلة اقتراح نموذج لمحاسبة التضخم مبني على القيمة العادلة مستمد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، IFRS"** ، ص9 ، على الساعة 13.50 https://www.researchgate.net/scientific-contributions/2112722962_khald_jmal_aljarat
- خلف الله بن يوسف(2016) ، "**أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية"** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ، المجلد 4، العدد 1.
- عازي عبد العزيز سليمان ألبياني(2007) ، "**الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"** ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 2، العدد 2.
- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي(2013) ، "**الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 09.
- محمد مطر، موسى السويطي(2008) ، "**التأصيل النظري للممارسات المحاسبية (القياس، العرض، الإفصاح)**"، ط2، دار وائل للنشر، الأردن..
- محمود إبراهيم عبد السلام تركي(1995) ، *"تحليل القوائم المالية"* ، جامعة الملك سعود، السعودية،
- [1]نبيه عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم(1998) ، "**المحاسبة الدولية (الإطار الفكري والواقع العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية"**، الرياض، السعودية.
- وادي رقية، ومرازقة صالح(2017) ، "**أهمية الإفصاح عن المعلومات الاضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية"**، مجلة دراسات اقتصادية،لمجلد 2، العدد 4.
- وليد ناجي الحيالي(2007)، "**نظرية المحاسبة**"، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ب.المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmed Riahi Belkaoui(2004), "***Accounting Theory***", Fifth Edition, Copyright Thomson Learning, London,
- Ampell, Norman.R,(1975) "***Foundations of science, Dover publication***", Carrington A.S, and battersby G.B, Accounting An Information System White comb, and tombs company, neuzaland, .
- Sharma, B . A(2016) **focus on reliability in developmental research through Cronbach's Alpha among medical,dental and paramedical professionals**, Asian Pac. J. Health Sci., , 3 (4):271-278.

متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي في ترقية الاستثمار

Quality requirements of accounting disclosure in investment promotion

أ.د. ميلود تومي / جامعة بسكرة/ الجزائر
Pr.Miloud Toumi/University of Biskra/Algeria
د. عفاف خشعي / جامعة بسكرة/ الجزائر
Dr.Afaf Khechai/University of Biskra/Algeria
د. أسماء حبشي / جامعة بسكرة/ الجزائر
Dr.Asma Habchi/University of Biskra/Algeria

الملخص:

تزايد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي وشفافية القوائم والتقارير المالية اللذان يعدان من أهم ركائز الاقتصاد الحديث، لما لهما من دور في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية والرقي بالاستثمار في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة، وعليه فإن الدراسة تهدف إلى تبيان متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي ومدى مساهمتها في ترقية الاستثمار. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات بالاعتماد على استمارة الاستبيان التي وجهت للجهة المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية وأصحاب سلطة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجموعة من المؤسسات الجزائرية، وتم الاستعانة ببرنامج SPSS في تحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح والمتمثلة أساسا في مفهومية وموثوقية المعلومات المحاسبية والمالية الواردة ضمن الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية وقابليتها للمقارنة دوليا له أثر ملموس في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي ترتقي حتما بالاستثمار وتحقق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي، الاستثمار، القرارات الاستثمارية.

Abstract:

The increasing interest in the issue of accounting disclosure, transparency of data and financial reports, which are considered one of the most important pillars of the modern economy, because of its role in providing information that helps investors to make investment decisions, and to promote investment in Algeria, and achieving sustainable development. Contribute to the promotion of investment. In order to achieve the objectives of the study, information was-collected based on the questionnaire that was-directed to the entity responsible for preparing the financial statements and reports and the owners of the authority to make investment decisions in a group of Algerian institutions, and SPSS. The software was-used to analyze the data.

The study concluded that adherence to disclosure requirements, represented mainly in the concept and reliability of accounting and financial information contained in the financial statements of economic institutions and their international comparability, has a tangible impact on the investment decision-making process that inevitably enhances investment and achieves sustainable development.

Keywords: The Accounting Disclosure, the Accounting Disclosure Quality Requirements, the Investment, the Investment Decisions.

مقدمة

إن من أهم الأسباب لانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية هو نقص الإفصاح المحاسبي والشفافية في القوائم المالية وعدم توفرها على معلومات دقيقة وملائمة في الوقت المناسب وعدم إظهارها للوضعية الحقيقية للمؤسسة، فالقصور في متطلبات الإفصاح جعل من المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة الذي أثر سلبا على القرارات التي يتخذها مختلف مستخدمي القوائم خصوصا تلك القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، ويعد هذا الأخير المحرك الأساسي للاقتصاد وأحد أبرز الدوافع المحققة للتنمية الاقتصادية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لجذب الاستثمار بكافة الطرق من خلال ترقيته وتطويره خاصة بعد التغيرات التي يشهدها العالم.

يعتبر القرار الاستثماري من أصعب وأهم القرارات التي يتخذها أصحاب رؤوس الأموال، التي تعتمد في اتخاذها على المعلومات المفصح عليها في القوائم المالية، فتسعى المؤسسات لتوفير قوائم مالية تحتوي على معلومات ذات جودة تعبر فعلا عن واقعها الاقتصادي لزيادة ثقة المستثمرين فيها.

مما سبق، تبرز معالم الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي في ترقية الاستثمار؟

فرضيات الدراسة: تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي وترقية الاستثمار.

الفرضيات الفرعية: وهي

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترقية الاستثمار؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح الإعلامي وترقية الاستثمار.

أهداف الدراسة: تهدف إلى:

- ✓ التعرف على متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي؛
- ✓ معرفة أهمية الإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ وتوجيه القرارات؛
- ✓ البحث والكشف عن الدور الذي تؤديه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في توجيه قرارات المستثمرين.

منهج الدراسة: لقد اعتمدنا خلال هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق لكل من الإفصاح المحاسبي ومتطلبات جودته، وكذا الاستثمار والمؤسسات المساعدة في تسهيل العملية الاستثمارية في الجزائر، كما اتبعنا المنهج الاستقرائي، وذلك لتحديد تأثير متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي في ترقية الاستثمار، وذلك بالاعتماد على الاستبيان في جمع المعلومات، ثم استخدام SPPS V21 برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية لتحليل ومعالجة بيانات الاستبيان وإجراء الاختبارات الإحصائية الممكنة.

محاور الدراسة: قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث نقاط وهي:

أولا. ماهية جودة الإفصاح المحاسبي.

ثانيا. مدخل لترقية الاستثمار.

ثالثا. متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي لترقية الاستثمار.

رابعا لدراسة الميدانية.

أولا. ماهية جودة الإفصاح المحاسبي

يعتبر مصطلح جودة الإفصاح المحاسبي من بين المفاهيم التي تستخدم في تقييم محتوى التقارير المالية والحكم عليها، لشموليتها على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

1. مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه:"تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد." (رضوان، 2001، ص 211) إذن يعني الإفصاح تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات والبيانات وإظهار الحقائق المالية الهامة بشكل واضح وصريح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي: " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم" (مطر و السويطي، 2008، ص 344) والافصاح حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية، والمصطلحات المستخدمة والملاحظات المرفقة بها ما يسهل فهمها واستخدامها من طرف المستخدمين لها.

والافصاح حسب النظام المحاسبي المالي في نص المادة رقم 03 من القانون 07-11 هو: عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

أما جودة الإفصاح المحاسبي، فتعرف على أنها: "كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الاشراف والقياس والمجالات التي تتعدى تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين، والمعلومات التي تعطي تلك الفئات صورة صحيحة وواضحة عن عمليات المؤسسة." (حرفوش، 2022، ص 646) وفي هذا الاتجاه تعتبر جودة الإفصاح مرادفا لمفهوم الشفافية والشمولية في الإفصاح.

228 كما عرفت جودة الإفصاح المحاسبي على أنها: "التكامل في آليات عرض المعلومات في التقارير المالية بالاعتماد على المداخل الحديثة لعرض المعلومات والتي من المفترض أن تغير سلوك المستخدمين من خلال محاكاة للقرارات المتوقعة وتسهيل إدراك وتوصيل المعلومات." (الغرباوي، 2018، ص 228)

فجودة الإفصاح المحاسبي هي مجموعة من خصائص المعلومات التي تعبر بصورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة في التقارير المالية تهدف لإعطاء مستخدمي هذه التقارير معلومات لازمة حول المؤسسة دون لبس أو تضليل.

2. أهمية جودة الإفصاح المحاسبي

تعد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المصدر الرئيسي للمستخدمين في اتخاذ القرارات، وهناك العديد من الجهات التي تستخدم هذه القوائم لذلك يجب أن يكون الإفصاح بصدق وعدالة ليلبي جميع احتياجات المستخدمين من مقرضين ومستثمرين وجهات حكومية وباحثين...، فعملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة (الثميمي، البازي، و مسعود، 2020، ص 530)، ولقد تزايد الاهتمام بجودة الإفصاح المحاسبي للعوامل التالية: (حرفوش، 2022، ص 647)

- ✓ صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية للمؤسسات، نتيجة لتعقيد بيئة الأعمال وظهور أنشطة أعمال جديدة مثل: الاندماج، التأجير التمويلي، الشركات القابضة والتابعة... مما أوجب ضرورة استخدام الملاحظات بصورة تفصيلية لشرح أثر مثل تلك الأنشطة على المؤسسة؛
- ✓ الحاجة للمعلومات الفورية نتيجة لتزايد الطلب على المعلومات الحالية والقابلة للتكهن في الوقت الحاضر، الأمر الذي يتطلب توافرها على شكل قوائم مرحلية، نصف سنوية أو ربع سنوية لتلبية المتطلبات؛
- ✓ اعتبار المحاسبة كوسيلة للرقابة، الاشراف والتوجيه، من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعويضات ومكافآت الإدارة، حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، الأخطاء والأمور غير المنتظمة وغيرها من المعلومات التي يمكن من خلالها ضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث الأزمات المالية.

3. شروط جودة الإفصاح المحاسبي

لكي تتحقق الغاية من الإفصاح المحاسبي يجب أن تتوفر عدة شروط في التقارير المالية حتى تكون ذات قيمة لمستخدميها، والمتمثلة في: (حرفوش، 2022، ص 647)

- ✓ أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لجميع الفئات دون تمييز فئة عن أخرى؛

- ✓ أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدمها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد المعلومات المفصح عنها قيمتها؛
- ✓ يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تكون الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح في التقارير المالية أكبر من التكلفة التي تتحملها المؤسسة للإفصاح عنها؛
- ✓ أن يكون الهدف من الإفصاح تقليل الفجوة بين مستخدمي التقارير المالية ومعدي هذه التقارير، بحيث يساعد الافصاح على ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة؛
- ✓ يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدتهم للوصول إلى القرار الأمثل.

ثانيا. ماهية ترقية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم العناصر الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وركيزة أساسية لتحقيق الأرباح.

1. مفهوم الاستثمار

اختلفت التعاريف التي تطرقت لمصطلح الاستثمار باختلاف وجهات النظر انطلاقا من الميادين التي توجه إليها الأموال المستثمرة وكذا من يقوم بالعملية الاستثمارية، نذكر منها:

من الناحية المالية والمحاسبية يعرف الاستثمار بأنه: "توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو اكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أرباح في فترات زمنية لاحقة، وعليه فهو يمثل تحويل الأموال إلى نشاط فعلي متبوع بتدفق أموال." (سليماني، 2020/2019، ص 17)

من الناحية الاقتصادية يعد الاستثمار عنصرا رئيسيا في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية وجزء مهم في الطلب الكلي من ناحية أخرى، لهذا عرف رجال الاقتصاد الاستثمار بأنه: "إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع قصد زيادة الناتج في الفترات التالية." (بن رحمون، 2019/2018، ص ص 26-27)

فالاستثمار هو توظيف المال في عملية، نشاط اقتصادي أو شراء أصل بهدف تحقيق عوائد مستقبلية على فترات زمنية متتالية. يهدف المستثمر من استثمار أمواله إلى تحقيق ما يلي: (صيام، 1997، ص 20)

- ✓ **تحقيق العائد الملائم:** يهدف المستثمر من توظيف أمواله لتحقيق عائد ملائم وربحا مناسبا يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع الشخص إلى التوقف على التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة حيث أن الهدف من توظيف الأموال العامة هو تحقيق الأرباح؛
- ✓ **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** للمحافظة على رأس المال الأصلي لا بد من المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المقترحة لاختيار الأمثل؛

- ✓ **استمرارية الدخل أو الزيادة:** يسعى المستثمر من الاستثمار إلى تحقيق الدخل المستمر لأن استمرارية الدخل تعني استمرارية المؤسسة؛
- ✓ **ضمان السيولة اللازمة:** بما يضمن الربح المالي الذي يعود له من المشروع.

للاستثمار مجموعة من المميزات تتمثل في: (ناصيري، 2021، ص 72)

- ✓ **تكاليف الاستثمار:** وهي مجموعة من الأموال التي يتم إنفاقها للحصول على المشروع الاستثماري، والتي تنقسم إلى نوعين: تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل، ويقصد بالأولى تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، أما الثانية فهي تكاليف تدمج في المرحلة الثانية للاستثمار وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل مثل النقل والتأمين والأجور؛
- ✓ **التدفقات النقدية:** يقصد بها الفرق بين المدخول والنفقات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا، لأن الهدف من الاستثمار هو تحقيق ما يسمى بعنصر الربحية لأن المستثمر يتوقع ربحا من وراء العمليات الاستثمارية؛
- ✓ **مدة حياة المشروع الاستثماري:** تتمثل في المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة، ويظهر في مدة حياة الاستثمار عمر اقتصادي ويقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصاديا؛
- ✓ **القيمة المتبقية:** يعد نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي بم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

2. العوامل المؤثرة على ترقية الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من أكثر المتغيرات صعوبة في التحليل والتنبؤ به لتعدد العوامل المؤثرة على ترقيته، وتقسم إلى:

1.2 عوامل مباشرة: تؤثر هذه العوامل على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر، تتمثل أهمها في: (الشمري، البياني، و صيام، 1999، ص ص 52-53)

- ✓ **الفائض الاقتصادي:** يعتمد الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل في الناتج القومي المتحقق داخل الاقتصاد مطروحا من استهلاك المنتجين وعوائدهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية وثقافته الضرورية لاستمرار العيش، أي أن تحديد المعدل الأمثل للاستثمار يعتمد على معدل تكوين الفائض الاقتصادي؛
- ✓ **العمل:** من المعلوم أن هناك ارتباطا وثيقا بين العمل والاستثمار، حيث أن كل الاستثمار جديد يتطلب عمالة جديدة؛

- ✓ **حجم السكان:** يعتبر كبر حجم السكان ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وذلك بتأثيره على حجم المدخرات، ومنه على حجم الاستثمارات؛
- ✓ **الدخل القومي:** يرتبط الاستثمار مع الدخل بعلاقة طردية، فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل وينخفض بانخفاضه؛
- ✓ **الاستهلاك:** يعتبر الاستهلاك بمعدلات تفوق ما قدر لها تؤثر على حجم المدخرات وبالتالي تحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة؛
- ✓ **الاضطرابات:** يفرز التقدم التكنلوجي طرق وأساليب إنتاجية جديدة مما يعني إنتاج سلع ومنتجات جديدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات؛
- ✓ **الاتجاه العام للأسعار:** تعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي بانخفاضه، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة فينخفض بذلك الادخار ومن ثم الاستثمار.

2.2 العوامل غير المباشرة: من أهمها:

- ✓ **عوامل ذاتية:** تتمثل العوائد الذاتية في العوامل الاجتماعية، إضافة إلى النظرة المستقبلية للدخل، ويقصد بالعوامل الاجتماعية العادات والتقاليد وحب المحاكاة وهذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، أما النظرة المستقبلية للدخول المتوقعة فتعتبر من العوامل المؤثرة على الاستثمار، فتوقع الأفراد لحالة الرخاء يشعرهم بالاطمئنان على المستقبل ما ينجم عنه زيادة في استهلاكهم الحالي ونقصان الاستثمار والادخار؛
- ✓ **توقعات مستوى الادخار والإنتاج:** حيث تلعب دورا هاما في زيادة الإنفاق الاستثماري، لذلك فإن قرارات المستثمرين الخاصة بإنشاء مشاريع جديدة تتوقف على مستوى الدخل المستقبلي، وهذا يعني أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل المطلق وبين الإنفاق الاستثماري، فتوقع زيادة الدخل تعني مزيدا من الأرباح، وهناك عامل آخر يؤثر على الاستثمار، وهو الإنتاج، فظهور أساليب جديدة في الإنتاج تتطلب زيادة في الاستثمار، وهذه الزيادة ستزيد من الدخل والإنتاج، وبالتالي ارتفاع أكبر في الإنفاق الاستثماري؛
- ✓ **سعر الفائدة:** تلعب دورا مهما في عملية الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار، فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول لغرض توظيفها في مجالات الاستثمار وهي التي تخدم عملية التطور الاقتصادي، والعكس يحصل في حالة انخفاض سعر الفائدة.

3. الإطار المؤسساتي لترقية الاستثمار في الجزائر

لتسهيل عملية الاستثمار والإجراءات المتعلقة به شكلت الحكومة نظام لتسيير عملية الاستثمار يتمثل في:

1.2 المجلس الوطني للاستثمار:

أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 281/01 والمؤرخ في 24 سبتمبر 2001 الذي تعلق بتشكيله وتنظيمه وسيره، يوضع المجلس تحت سلطة الوزير الأول، قصد ترقية وتطوير الاستثمار، يقوم المجلس بعدة مهام تتمثل في: (بوعافية و بولطيف، 2022، ص ص 224-225)

- ✓ اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- ✓ دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه للموافقة ويحدد أهدافه؛
- ✓ اقتراح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات ودراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة؛
- ✓ دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها وكذا تعديلها وتحديثها؛
- ✓ البحث في انشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار والتشجيع على ذلك.

3.2 الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

تعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من الهيئات الأكثر فاعلية لحجم المهام الملقاة عليها، ولقربها من المستثمر الذي تشكل له نافذة الولوج إلى عالم الاستثمار بالدولة؛ وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص الوكالة، وأنشئت بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتتولى المهام التالية: (منصوري، ص 134)

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- ✓ تسهيل إجراءات التأسيس وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- ✓ تسير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- ✓ تسير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

3.2 الشبابيك الوحيدة:

حسب المادة 18 الفقرة الثالثة من القانون رقم 22-18 والمادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، تنشأ لدى الوكالة الشبابيك الوحيدة الآتية: (كوسام، 2022، ص 101)

- ✓ الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: يكلف بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وتحدد معايير تأهيل هذا النوع من المشاريع عن طريق التنظيم؛
- ✓ الشبابيك الوحيدة اللامركزية: تعد بمثابة المحور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

ثالثا. متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي

عند الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية يجب مراعاة متطلبات الإفصاح وهي: (ضيف الله، ص ص 89-90)

- ✓ **السياسات المحاسبية:** تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير

المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها؛

- ✓ **الأطراف والصفات الهامة:** يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المؤسسة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة وأطراف خارجية؛
- ✓ **الأحداث اللاحقة:** تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهائها بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة، وأثناء هذه الفترة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإن لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية؛
- ✓ **الشكوك حول استمرار المؤسسة:** يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المؤسسة إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد إمكانية عدم استمرار المؤسسة، أو أن هناك شكوك حول استمرارها، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية؛
- ✓ **الالتزامات المحتملة:** تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والافصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

كما توجد متطلبات أساسية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي لترقية الاستثمار، وهي:

- ✓ **جودة المعلومات المحاسبية:** نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفيرها وتقديمها يتمثل في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات الاستراتيجية الاستثمارية، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا (التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي)، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى التميز، وعدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والصحيحة وبالخصائص المطلوبة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات خاصة الاستثمارية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج

الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية صنع القرارات الحاسمة. (معمري و قورين، 2019، ص 244)

وتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية جزء أساسي لجودة المعلومات المحاسبية، والتمثيل الصادق والملاءمة هي خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية؛ حيث يقصد بـ: (الغرباوي، 2018، ص 231)

- ❖ الملاءمة: ملاءمة المعلومات المحاسبية؛ أي قدرتها على التأثير في صناعة القرار لدى المستخدمين ويشترط في ملاءمة المعلومات أن تكون ذات قيمة تنبؤيه وقيمة توكيدية وذات أهمية نسبية؛
- ❖ التمثيل الصادق: التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؛ أي قدرة تلك المعلومات على أن تعكس وتمثل بصدق نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادي ومركزها المالي ويشترط في التمثيل الصادق أن تتوافر مجموعة متكاملة من الخصائص وهي الاكتمال والحيادية والخلو من الخطأ.

كما توجد مجموعة من الخصائص التعزيزية، وهي:

- ❖ قابلية الفهم: ويقصد إمكانية وقابلية المعلومات المحاسبية على الفهم من قيل المستثمرين؛
- ❖ قابلية التحقق: ويقصد بها إمكانية الوصول إلى نفس المعلومة من قبل أكثر من شخص عند استخدام نفس وسائل القياس والافصاح المحاسبي؛
- ❖ الوقتية: ويقصد بها توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المطلوب والملائم للمستثمرين؛
- ❖ قابلية المقارنة: وهي قدرة المعلومات المحاسبية على المقارنة بين فترات مختلفة والتي تمكن المستثمر على تحديد الاختلافات والتشابه في المعلومات لتقييم الأداء ولتحديد قدرة تلك الوحدات الاقتصادية على تحقيق أهدافها التكتيكية والاستراتيجية.

✓ **الإعلام (الإفصاح التثقيفي، المعرفي):** يشير هذا المصطلح إلى الاتجاه نحو الزيادة والتوسع في حجم المعلومات المفصح عنها حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة مستخدم القوائم المالية حتى يكون على دراية واطلاع واسع لتحليل وعمل المقارنات والتنبؤات، ولا يرتكز هذا الإفصاح على المعلومات المحاسبية فقط بل يتعداها ليشمل معلومات غير مالية وصفية. فالإفصاح الإعلامي يتعدى القوائم المالية ذات الغرض العام إلى قوائم مالية إضافية مثل التقارير المرحلية والقوائم المعدلة؛ (مفروم و مراكشي، 2019، ص 13)

✓ **الإفصاح الالكتروني:** ويقصد به نشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الأنترنت أي عرض المعلومات الكترونيا وبشكل فوري لكافة المستخدمين خاصة المستثمرين من خلال مجموعة من الأساليب، ويقدم الإفصاح الالكتروني مجموعة من المميزات للمستثمرين، أهمها: (الغرباوي، 2018، ص 231)

- ❖ اختصار الوقت اللازم لنشر القوائم المالية وخفض تكاليف طباعة تلك التقارير وتسهيل وصول المعلومات إلى المستثمرين مما يعزز ألية الاستفادة من الوقت لاستغلال الفرص المتاحة أمامهم؛
- ❖ إمكانية تحديث وتعديل المعلومات بصورة دورية وهي ميزة يقدها الإفصاح الالكتروني والتي تعزز من إدراك وقابلية الفهم لتحسين القدرة الذهنية والتفكير الاستراتيجي لدى المستثمر؛

❖ فتح قناة التواصل بين معدي التقارير المالية والمستثمرين من خلال الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات بما يساهم في تعزيز الادراك والفهم لدى المستثمرين لتحديد الفرص والتهديدات المستقبلية.

إن العلاقة بين جودة الإفصاح ومرتكزات التفكير الاستراتيجي لدى المستثمرين تمثل مدخلا سلوكيا تناولته العديد من الأبحاث الخاص بعلم النفس والاجتماع فظلا عن الدراسات المحاسبية والمالية وأصبحت هذه الحقيقة واضحة في بداية التسعينات والتي تنص على دراسة وتفسير الية التفكير والفهم والادراك للأنماط المنطقية للمستثمرين والمشتملة على العمليات الحسية والعاطفية ذات العلاقة ودرجة تأثيرها على القرار الاستثماري.

تمثل مداخل الإفصاح المحاسبي المستحدثة الجزء الأول من متطلبات تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، فبالنسبة للإفصاح الإعلامي التثقيفي الذي يكون هدفه الأساسي تجهيز معلومات إضافية غير المعلومات في الإفصاح التقليدي التي تتمثل بالتنبؤات المستقبلية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في التقارير المالية، الإفصاح عن عناصر الموجودات الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن المصروف الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وهامش وربحية السهم الواحد، التطور التاريخي للأنشطة، خطط واستراتيجيات الإدارة وأهدافها المستقبلية، وهذا الإفصاح يوفر مجموعة من الأبعاد والمؤثرات التي تحفز عناصر التفكير الاستراتيجي لدى المستثمرين، حيث: (الغرباوي، 2018، ص 232)

- ✓ توفر الإجابة الملائمة للأسئلة اللازمة لصياغة الرؤية الاستراتيجية (صياغة رؤية مستقبلية، ماهي طبيعة التغيرات المستقبلية المتوقعة، ماهي طبيعة الفرص المستقبلية، ماهي طبيعة التهديدات والتحديات المستقبلية، ماهي الحركة والاستجابة المناسبة التي تتوافق مع الإجابة على الأسئلة السابقة)؛
- ✓ تسهل عملية تحديد القصد الاستراتيجي لأن الإفصاح الإعلامي يوفر معلومات ملائمة أفضل من الإفصاح التقليدي وأن تحديد القصد الاستراتيجي بصورة رشيدة يعتمد أساسا على مدخلات التفكير الاستراتيجي من معلومات ملائمة وموقوتة واستراتيجية؛
- ✓ تسهل وترشد مهمة التفكير الفرصي لأن المعلومات الإضافية التي يوفرها الإفصاح الإعلامي تعزز من خاصية الادراك وقابلية الفهم للمعلومات مما يسهل مهمة التفكير الفرصي التي تستند على استغلال الفرص المستقبلية استنادا على المعلومات المحاسبية الملائمة.

رابعا. الدراسة الميدانية

1. إجراءات الدراسة

- ✓ **المنهج المستخدم:** اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لأنه يمكن من وصف الظاهرة كما هي في الواقع؛
- ✓ **عينة وحدود الدراسة:** تم إجراء الدراسة على مجموعة من المؤسسات والأفراد، وتم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية المتكونة من الفئات التالية: محاسبين، مديري المؤسسات، أساتذة جامعيين، وتم توزيع الاستمارة على جميع أفراد العينة والتي بلغ عددها 35 استمارة واسترد كل استمارات.

2. **اختبار صدق وثبات الاستبيان:**

✓ **صدق المحكمين:** عرضت الاستبانة على محكمين وهما من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة محمد خيضر بسكرة، وقد تم الاستجابة لآراء السادة المحكمين وقاما بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده.

✓ **ثبات الاستبيان:** يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه لأكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، قد تم تحقق من ثبات استبيان الدراسة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ كما يلي:

الجدول رقم 01: اختبار الثبات وصدق الاستبيان

المحور	عنوان المحاور	قيمة ألفا كرو نباخ
المحور الأول	متطلبات الإفصاح المحاسبي وجودته	0.921
المحور الثاني	ترقية الاستثمار	0.753
المجموع	**قائمة الاستبيان**	**0.837**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول أن قيمة ألفا كرو نباخ لهذه الدراسة 83.7% أي أن المصداقية الخاص بها ممتازة، وهذا يعني أنه لو قمنا بإعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى فسوف نحصل على نفس نتائج الدراسة.

✓ **مستويات سلم ديكارت:**

الجدول رقم 02: مستويات سلم ديكارت

الدرجة	الوزن النسبي	المستوى
1	1 إلى 1.8	معارض بشدة
2	1.8 إلى 2.6	معارض
3	2.6 إلى 3.4	محايد
4	3.4 إلى 4.2	موافق
5	4.2إلى 5	موافق بشدة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

تحليل نتائج الاستبيان:

1.3 وصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية: سينم تحليل المحور التمهيدي للاستبيان والمتعلق بالخصائص والشمات الشخصية للعينة (الجنس، المؤهل العملي، الخبرة)

✓ **الجنس:** يمكن توضيح نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	14	40%
ذكر	21	60%
المجموع	35	100%

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ أن نسبة الإناث 40% أقل من نسبة الذكور 60%.

✓ **المؤهل العلمي:**

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	4	11.43%
ماستر	10	28.57%
ماجستير	12	34.29%
دكتوراه	9	25.71%
المجموع	35	100%

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة كانت للحاصلين على شهادة ماجستير 34.29%، تليها الحاصلين على شهادة ماستر بـ 28.57%، ثم شهادة الدكتوراه بـ 25.71%، وفي الأخير المتحصلين على شهادة ليسانس بـ: 11.43%.

✓ **الخبرة:** يتم توضيح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة وموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات وأقل	7	%20
أكبر من 5 وأقل من 10	17	%48.57
أكبر من 10 سنوات	11	%31.43
المجموع	35	100%

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أن 48.57% من أفراد العينة لديهم خبرة أكبر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات، و 31.43% من أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بـ 20%.

2.3 تحليل فقرات الدراسة: باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الاستبيان:

المحور الأول: متطلبات الإفصاح وجودته

الجدول رقم 06: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الإفصاح المحاسبي	**4.53**	**0.6**
1	يعتمد الإفصاح المحاسبي على الشفافية والموضوعية في نشر المعلومات	4.78	0.721
2	تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن التغيرات في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة	4.38	0.931
3	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة عند إعداد القوائم المالية	4.52	0.382
4	تلتزم المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم والتقارير المالية	4.47	0.369

	جودة المعلومات المحاسبية	**4**	**0.71**
5	تحتوي التقارير والقوائم المالية على المعلومات المحاسبية خالية من التحيز	4.03	0.973
6	تشمل القوائم المالية التي تم نشرها على تفاصيل كافية حول المعلومات المحاسبية	3.97	0.904
7	أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لجميع المستخدمين دون تمييز	3.97	0.648
8	توفير المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات	4.03	0.316
	الإفصاح الإعلامي	**3.555**	**0.747**
9	يجب أن يتم الإفصاح بصدق وعدالة ليلبي جميع احتياجات المستخدمين (مقرضين، مستثمرين...)	4.37	0.662
10	يساعد الإفصاح الإعلامي على توفير معلومات دقيقة تفيد في دراسة مختلف البدائل	2.09	0.781
11	الإفصاح عن كل المعلومات سواء مالية أو غير مالية	3.98	0.893
12	يوفر الإفصاح المحاسبي وفق المعايير والمتطلبات اللازمة معلومات ذات جودة عالية للمستخدمين من خلال كمية الإفصاح التي جاء بها	3.78	0.654

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لفقرات الإفصاح المحاسبي هو (4.53) وهو يقع ضمن المجال الخامس لسلم ليكارت الخماسي والذي يشير إلى درجة موافق بشدة، وأن قيمة الانحراف المعياري كانت (0.6) مما يعكس التجانس في إجابات أفراد العينة لهذه الفقرات.

كما يلاحظ أن فقرات جودة الإفصاح المحاسبي كان متوسطها المحاسبي (4) ويقع ضمن حدود درجة موافق في سلم ليكارت، وأن الانحراف المعياري لهذه الفقرات هو (0.71) ما يدل على تجانس في الإجابات أفراد العينة.

أما فقرات الإفصاح الإعلامي فكان متوسطها الحسابي (3.555) وهي تقع في المجال الرابع لسلم ليكارت والذي يشير إلى درجة موافق، والانحراف المعياري لهذه الفقرات هو (0.747) ويعكس مدى تجانس إجابات الأفراد.

المحور الثاني: ترقية الاستثمار

الجدول رقم 07: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	يعتبر القرار الاستثماري من أهم القرارات التي يتخذها مستخدمة القوائم المالية	4.23	0.683
14	يلبي الإفصاح المحاسبي الحد الأدنى من المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.51	0.672
15	يعد الإفصاح الجيد أمرا ضروريا عند اتخاذ أي القرار يتعلق بالاستثمار	4.87	0.517
16	يساهم الإفصاح الإعلامي إلى تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ قرارات الاستثمارية	4.89	0.387
17	تسعى الجزائر لترقية الاستثمار من خلال جذب المستثمرين	4.13	0.873
18	يؤدي توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب إلى زيادة درجة التأكيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4.44	0.25
	ترقية الاستثمار	**4.345**	**0.563**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني ترقية الاستثمار هو (4.345) وهي تقع في مجال الخامس لسلم ليكارت والذي يشير إلى درجة موافق بشدة، كما أن الانحراف المعياري كانت قيمته (0.563) والذي يعكس مدى تجانس إجابات افراد العينة.

3.3 تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار الفرضية الرئيسية التي تنص أنه: " توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي وترقية الاستثمار" والتي قسمت إلى فرضيتين كانت النتائج كالتالي:

- ✓ **اختبار الفرضية الأولى:** التي تنص أنه: "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترقية الاستثمار" والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: التباين الأحادي لجودة المعلومات المحاسبية في ترقية الاستثمار

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.903	3	1.301	4.652	0.031
داخل المجموعات	18.659	47	0.397		
المجموع	22.562	50			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أن قيمة مستوى الدلالة للفرضية الأولى تساوي 0.031 وهي أقل من 0.05 هذا ما يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية يمكن إرجاعها لبعد جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترقية الاستثمار".

- ✓ **اختبار الفرضية الثانية:** التي تنص على أنه: "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الفصاح الاعلامي وترقية الاستثمار" والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: التباين الأحادي للإفصاح الاعلامي في ترقية الاستثمار

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.590	1	1.590	3.769	0.049
داخل المجموعات	20.972	49	0.428		
المجموع	22.562	50			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول يلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة للفرضية الثانية تساوي 0.049 وهي أقل من 0.05 هذا ما يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية يمكن إرجاعها لبعد الإفصاح الاعلامي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح الاعلامي وترقية الاستثمار".

خاتمة

لقد تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية طبيعة العلاقة الموجودة بين جودة الإفصاح المحاسبي والاستثمار ومدى تأثير جودة الإفصاح على ترقية الاستثمار، يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توضيح وتوصيل المعلومات المالية للمستثمرين بهدف دراسة وتحليل البدائل المتاحة أمامهم وكذا تحليل المخاطر الناتجة عن اختيار كل بديل.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها:

- ✓ الإفصاح المحاسبي هو عملية اظهار كل المعلومات المالية في القوائم المالية في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية ملائمة لمستخدميها؛
- ✓ يساعد الإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات خاصة القرارات الاستثمارية من خلال الحصول على الحجم الكافي من المعلومات من أجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والاختيار بين البدائل؛
- ✓ العمل على تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية لما له من دور فعال في تعزيز ثقة مستخدمي هذه القوائم؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بمتطلبات الافصاح المحاسبي لما له دور فعال في توجيه مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين؛
- ✓ تعزيز فكرة الإفصاح الإعلامي او التثقيفي من أجل القضاء على فكرة سرية المعلومات السائدة لدى المجتمع الجزائري؛
- ✓ تؤثر الأساليب المستخدمة في عروض التقارير المالية على جودة الإفصاح المحاسبي؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

1. أحمد زكرياء صيام. (1997). *مبادئ الاستثمار*. الأردن: دار المناهل للنشر والتوزيع.
2. أمينة كوسام. (2022). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 05*(02).
3. أنيسة حرفوش. (2022). تقييم جودة الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 06*(02).
4. برودي مفروم، و عبد الحميد مراكشي. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 03*(01).
5. حلوة حنان رضوان. (2001). *تطور الفكر المحاسبي*. عمان: الدار العلمية الدولية.
6. خيرة معمري، و حاج قويدر قورين. (2019). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15*(21).
7. ربيعة ناصيري. (2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار. *مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 03*(01).
8. زين منصوري. (بلا تاريخ). واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(02).
9. سجاد معدي عباس الغرباوي. (2018). جودة الإفصاح المحاسبي ودورها في تعزيز التفكير الاستراتيجي لدى المستثمرين. *مجلة كلية الكوت، 03*(01).
10. سليم بن رحمون. (2019/2018). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والجزائرية-،(غير منشورة)، . جامعة بسكرة.
11. سمير بوعافية، و بلال بولطيف. (2022). بوعافية سمير، بولطيف بلال، (2022)، مساهمة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI في دعم وترقية الاستثمار – دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي لولاية برج بوعريريج. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 06*(02).
12. عبد الحكيم سليماني. (2020/2019). دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارا الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية . جامعة بسكرة.
13. محمد الهادي ضيف الله. (بلا تاريخ). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 01*(06).
14. محمد مطر، و موسى السويطي. (2008). *التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح*. عمان: دار وائل للنشر والطباعة.
15. مهند محمد جاسم الثميبي، علي محمد علي البازي، و ليث صلاح مسعود. (2020). أثر رقابة جودة التدقيق على جودة الإفصاح المحاسبي في ظل دوافع الإدارة بالتلاعب بالسياسات المحاسبية. *مجلة الدنانير*(20).
16. ناضم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياني، و أحمد زكرياء صيام. (1999). *أساسيات الاستثمار العيني والمالي*. الأردن: دار وائل للنشر.

دور الإفصاح المحاسبي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية

The Role Of Accounting Disclosure In Supporting Transparency And Credibility In Financial Information

ط .د /.فائزة أم الخير حاشي/ جامعة الجلفة/ الجزائر.
ط .د /.عباس بن العربي / جامعة الجلفة/الجزائر.
D.Faiza Oumelkheir Hachi/University of Djelfa/Algeria
D.Abbas BenLarbi/University of Djelfa/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز مفهوم ودور الإفصاح المحاسبي باعتباره مطلبا جوهريا، خاصة في المجال الاقتصادي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومات والبيانات المالية ، وإتاحتها للجهات المستفيدة منها، مع تسليط الضوء على دور وأهمية معايير المحاسبة الدولية التي تعنى بهذا السياق و إسهامها في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وذلك بتركيزها على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، وتوحيد أسس وقواعد العرض و الإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعزيز جودتها، حيث تم التطرق لهذه المفاهيم و الأسس وبشيء من التفصيل في الجانب النظري المعتمد على المنهج الوصفي، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عديدة كانت أهمها في أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح له أثر ايجابي على المعلومة المحاسبية لما يوفره من خصائص نوعية لها خاصة الملائمة و الموثوقية والتي تستخدم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات داخل وخارج المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومة المالية، التقارير المالية،الملائمة،قواعد العرض،اتخاذ القرار.

Abstract:

The study aims to highlight the concept and role of accounting disclosure as an essential requirement, especially in the economic field, to support transparency and credibility in financial information and data, and make them available to the beneficiaries, while highlighting the role and importance of international accounting standards that are concerned with this context and their contribution to the development of contentThe information contained in the financial statements by focusing on increasing the level of accounting disclosure in different forms, and unifying the foundations and rules of presentation and disclosure on the other hand, which affected the accounting information directed to users as a result of improving the content of financial reports and the completeness of its information content and enhancing its quality, as these concepts were addressedAnd the foundations and

in some detail in the theoretical aspect based on the descriptive approach, and we reached through this study to many results, the most important of which was that the application of international accounting standards for presentation and disclosure has a positive impact on the accounting information because of the qualitative characteristics it provides, especially the relevance and reliability that are usedIn planning, controlling and making decisions inside and outside the institution.

Keywords: accounting disclosure, financial information, financial reports appropriateness, presentation rules, decision making.

مقدمة:

لقد تعددت مفاهيم الإفصاح المحاسبي لاسيما ما تعلق بمستوى ومحتوى الإفصاح، فمنهم من ينظر إليه من زاوية تفصيل القوائم والتقارير المالية وطرق وشكل عرض المعلومات في هذه القوائم، بدون التركيز على و إعطاء أهمية لمدى صحة و مصداقية الأرقام والبيانات المعروضة، في حين يرى صنف آخر من الباحثين و الأكاديميين على أن مفهوم الإفصاح يتعدى نطاق عرض وتبويب البيانات المالية بحيث يرتكز على عناصر شفافية، دقة ومصداقية البيانات المحاسبية والمالية المعروضة، ويعد موضوع الإفصاح المحاسبي للقوائم والبيانات المالية للمؤسسة الاقتصادية من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في الوقت المعاصر وذلك نظرا لاحتياجات الاطراف المستخدمة لهذه البيانات ، ولعل ما دفع بالاهتمام بهذا الموضوع هو الحاجة الملحة للأطراف ذات المصالح مع المؤسسة لبيانات محاسبية ومالية تتميز بالشفافية والمصداقية و المعروضة من طرف المؤسسات خاصة بعد ظهور الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل شركة ENRO N الأمريكية وما تبعه من انهيارات لمؤسسات اقتصادية كبرى.

وعليه، و تأسيسا لما سبق، فان السؤال الجوهري الذي نحاول الاجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية يمكن صياغته على النحو التالي:

- ما هو دور الإفصاح المحاسبي و أهميته في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية؟

ومن أجل الإحاطة بموضوع الدراسة يمكن تقسيم إشكالية الدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الإفصاح المحاسبي و أهم تصنيفاته؟
- ما هي الخصائص النوعية الأساسية والفرعية لجودة المعلومات المحاسبية و المالية؟
- ماهي أهمية الإفصاح المحاسبي ودوره في جودة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية؟

فرضيات الدراسة:

- يتمثل الإفصاح المحاسبي في قيام المؤسسةبعرض وتبويب بيانات محاسبية ومالية تتميزبالشفافية، الدقة والمصداقية .
- تتمثل أهم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في: الملائمة، الصورة العادلة، القابلية للمقارنة والفهم.

- يساعد الإفصاح عن معلومات محاسبية تتسم بالموثوقية في إمداد الدائنين وعدة جهات أخرى مثل إدارة الضرائب بالمعلومات اللازمة التي تمكنهم من اتخاذ مختلف القرارات الصائبة؛

أهداف الدراسة : تتمثل أهم أهداف ورقتنا البحثية في ما يلي:

-التطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالافصاح المحاسبي واهم المعايير المعتمدة في تصنيفه؛

-ابراز مفهوم ومعايير جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية؛

-ابراز أهمية و دور الإفصاح المحاسبي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من كون موضوع الدراسة من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في الوقت المعاصر من طرف الباحثين و الأكاديميين وكذا مختلف مستخدمي البيانات المحاسبية، ولعل ما دفع بالاهتمام بهذا الموضوع هو الحاجة الملحة للأطراف ذات المصالح مع المؤسسة لبيانات محاسبية ومالية تتميز بالشفافية والمصداقية و المعروضة من طرف المؤسسات الاقتصادية،هذه الحاجة الملحة التي ظهرت نتيجة بعد ظهور الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل شركة ENRON الأمريكية .

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث السابقة الذكر ووصولا الى ابراز أهمية و دور الإفصاح المحاسبي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية تم اعتماد المنهج الوصفي لابراز المفاهيم الخاصة بمختلف متغيرات الدراسة نظريا بحيث تم تقسيم المحاور كمايلي:

المحور الأول:مفهوم الإفصاح المحاسبي.

المحور الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية، خصائصها ومعايير جودتها.

المحور الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية.

أولًا: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

من خلال خذا المحور سوف نتطرق لأهم المفاهيم الخاصة بالإفصاح المحاسبي ، أنواعه ومتطلباته حسب المعايير الدولية للمحاسبة و الابلاغ المالي IAS/IFRS.

1 . تعريف الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح على أنه إظهار لكل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (الحيالي، 1996، صفحة 371)

وفي تعريف آخر: يعني بشكل عام أنه تقديم البيانات والمعلومات الى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين INTERNAL USERS والمستخدمين الخارجيين EXTERNAL USERS بآن واحد، أي أن هناك إفصاحا داخليا و إفصاحا خارجيا (حنان، 2009، صفحة 298).

كما يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية تقديم المعلومات والبيانات الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات (الشيرازي، 1990، صفحة 321).

ومن خلال ما تم سرده من التعاريف نستنتج بأن الإفصاح المحاسبي هو عبارة عن إخبار موضوعي عن المعلومات المحاسبية والبيانات المالية والتي تخدم العديد من الأطراف وتساعد على اتخاذ القرارات الصائبة لمستخدميها.

2 . أنواع الإفصاح المحاسبي: ويتنوع الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير عديدة تتمثل في :

- ✓ معيار الغرض من الإفصاح ؛
- ✓ معيار الإلزامية؛
- ✓ معيار كمية المعلومات.

ويمكن شرح هذه الأنواع من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: أنواع الإفصاح المحاسبي

المصدر: من إعداد الباحثة

ويمكن شرح كل مبدأ من هذه المبادئ كمايلي:

1.2 الإفصاح المحاسبي وفقا للغرض منه (مطر، ديسمبر 2003، صفحة 07):

- ✓ **الإفصاح الحمائي**: و يقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها بقصد حماية المستثمرين.
- ✓ **الإفصاح التثقيفي** : ويقصد به توفير كل المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.

2.2 .الإفصاح المحاسبي حسب معيار الإلزامية:

- ✓ **الإفصاح الرسمي أو الإلزامي** (مطر، ديسمبر 2003، صفحة 07): ويقصد به ضرورة وجود هيئة تصدر الأسس التي تحكم وتنظم عملية إعداد القوائم المالية، وتحدد نوعية وكمية البيانات التي تتضمنها هذه القوائم، ومن الأسباب التي تحث على اعتماد هذا النوع من الإفصاح المحاسبي مايلي:
  - ❖ **احتكار المؤسسة للمعلومات؛**
  - ❖ **فشل الإفصاح الاختياري.**

✓ **الإفصاح الاختياري**: (مطر، ديسمبر 2003، صفحة 07) ويمثل المعلومات التي تبادر الشركات إلى نشرها طوعا وبدون إلزام، وذلك سعيا منها لتحسين نوعية الإفصاح، فالإفصاح الإضافي ليس فقط مفيدا لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل للشركة نفسها أيضا، لأنه يحسن من صورتها لدى الغير خاصة في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس على بصورة ايجابية على سعر أسهمها فيه، فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو الشركات الناجحة والتي توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة .

3.2.الإفصاح المحاسبي من حيث كمية المعلومات:

✓ **الإفصاح الكافي:** يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، اذ أن الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق حيث يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، أو الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

✓ **الإفصاح الكامل:** يتطلب هذا المبدأ أن تتضمن القوائم المالية أي معلومات اقتصادية جوهرية هامة تتعلق بالمؤسسة، وتؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك القوائم، وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع ان تفيد المستخدم سواء في صلب القوائم المالية، ملاحظات، جداول أو قوائم إضافية يتضمنها ملحق وحيد لتلك القوائم المالية (زيود، قيطيم، و مكية، 2007، صفحة 123)

3 . متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS:

انه وبتصفحنا لبعض معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية نجد أن في نهاية كل معيار توجد متطلباتيجب على المؤسسة أن تتقيد بها عند تطبيق هذا المعيار، والجدول الموالي يوضح متطلبات الإفصاح في بعض من هذه المعايير:

المعيار	متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعيار المحاسبي الدولي
المعيار IAS2 - المخزون -	يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار على: - القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة. - القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل من تكلفة البيع. - مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة.
المعيار IAS8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء	- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية و أسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة. - على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر. - إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت الى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية. - إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
المعيار IFRS2 الدفع على أساس الأسهم.	يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال: - وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل: متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية. - عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات لكل مجموعة من الخيارات التالية:

	المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية، و خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة. - الافصاح عن كيفية تحديد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة...
المعيار IFRS3 اندماج الأعمال	تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث اما: - خلال فترة التقارير المالية . - بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تفصح المؤسسة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية..

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (يوسف، 2017، الصفحات 47-48)

ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية، خصائصها ومعايير جودتها:

تعد المعلومة المحاسبية الأداة التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية داخل وخارج المؤسسة، إلا أنه يشترط أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص حتى تكون ذات فائدة وفعالية لمختلف مستخدميها، وسوف نتستعرض فيمايلي مفهوم المعلومة المحاسبية ، خصائصها ومختلف معايير جودتها.

1. تعريف البيانات المحاسبية :

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من هذه المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات. (الحيالي، و آل غزوي، 2015، صفحة 62)

2. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وبناءا على ذلك فان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، ConceptuelFramework، أو المفاهيم، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية (أحمد، 2009، صفحة 39).

وفي مايلي فئات الجودة كما اقترحها قرافن Graven والتي قد تستعملكإطار للتحليل الاستراتيجي لهذه الأخيرة وهي:

- ✓ الأداء؛
- ✓ المستندات؛
- ✓ إمكانية الاعتماد عليها،
- ✓ التوافق؛
- ✓ الدوام؛
- ✓ تميز الجودة.

3. الخصائص النوعية للمعلومات المالية و المحاسبية :

ويمكن تصنيف الخصائص النوعية للبيانات المالية إلى قسمين أساسيين يتمثلان في:

- ✓ **الخصائص النوعية الأساسية؛**
- ✓ **الخصائص النوعية الفرعية.**

1.3 الخصائص النوعية الأساسية:

إن الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية يميز بين اثنين من الخصائص النوعية وهما: الملائمة Pertinence و العدالة L'image Fidele ، وللحصول على معلومات مفيدة فإنها يجب أن تمتلك الخصائص النوعية الأساسية المذكورة آنفا، والتي يمكن شرحها كالآتي: (Obert, 2011, p. 28)

✓ **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون، المعلومات المحاسبية الملائمة هي معلومات من المرجح أن تؤثر على القرارات إذا كان لديها القيمة التنبؤية، أو القيمة المؤكدة أوكليهما.

وتكون المعلومات المحاسبية لها قيمة تنبؤية اذا كان يمكن استخدامها كبيانات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وتكون لها قيمة مؤكدة اذا كانت تؤكد أو تعدل التقييمات السابقة.

وتجدر الاشارة الى أن مبدأ الملائمة يستند على مبدأ الأهمية النسبية، وتكون المعلومات مادية اذا كان حذفها أو تزويرها قد يؤثر على القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين استنادا الى المعلومات المحاسبية المقدمة من كيان محدد أي بعبارة أخرى فان المادية هي جانب محدد من الأهمية تقوم على طبيعة او حجم أو كليهما من العناصر التي تتصل بالمعلومات الواردة في القوائم المالية للكيان.

✓ **الصورة العادلة :** المعلومات المحاسبية تعطي صورة عادلة –حقيقية – عندما تصور ظاهرة اقتصادية بطريقة شاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية، أي المعلومات المحاسبية التي تعكس بدقة ظاهرة اقتصادية تصور جوهر المعاملات الاقتصادية أو الحدث أو الظروف الكامنة التي لا تتطابق دائما مع شكلها القانوني، ومن أجل أن يكون عرض مثالي عادل فان التمثيل الاقتصادي المقدم في القوائم المالية يجب ان. يمتلك ثلاثة خصائص وهي أن تكون شاملة أو كاملة، محايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية.

2.3 الخصائص النوعية الفرعية: وهي خصائص أوصى بها مجلس معايير المحاسبة الدوليةFASB وتتمثل في: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق،سرعة الاستجابة و قابلية الفهم، وفيما يلي شرح لهذه العناصر: (بجانت، بدون سنة نشر، صفحة 72)

✓ **القابلية للمقارنة:** يقصد بها الخاصية استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى ذات نفس القطاع والنشاط،ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر الشرطين التاليين (بجانت، بدون سنة نشر، صفحة 72):

- سهولة العرض واستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.
- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

✓ **القابلية للتحقق** (الحليم، 2015، الصفحات 59-60): التحقق من نوعية المعلومات التي تساعد على تزويد المستخدمين مع ضمان ان المعلومات تعطي صورة عادلة أو حقيقية للظواهر الاقتصادية التي ترمي لتمثيلها، وقابلية التحقق تتطلب أن مختلف المراقبين المطلعين و المستقلين يمكن أن يتوصلوا الى توافق عام في الآراء و ان لم تكن بالضرورة كاملة على واحد أو أكثر من النقاط التالية:

- تصوير المعلومات دون خطأ أو تحيز جوهري للظواهر الاقتصادية التي ترمي لأن تمثلها .
- أن يتم التطبيق الطرق المحاسبية أو التقييم الملائم دون خطأ أو تحيز جوهري.

✓ **سرعة الاستجابة**: إن الاستجابة السريعة إلى ضرورة إتاحة المعلومات لوصولها لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على قراراتهم الخاصة بهم وجعل زيادة سرعة الوصول لمعلومات ذات الصلة يمكن أن تزيد من قدرتها على التأثير في القرارات و الافتقار إلى السرعة في الوقت المناسب ينقص المعلومات من فائدتها المحتملة.

✓ **قابلية الفهم** (الحليم، 2015، صفحة 60): هي نوعية المعلومات التي تسمح للمستخدمين من فهم المعنى، وما يعزز قابلية الفهم هو عندما تكون المعلومات مصنفة، مفهومة وقدمت بطريقة واضحة وموجزة.

ثالثا: دور الإفصاح المحاسبي في دعم الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية:

1. **أهمية الإفصاح المحاسبي كأداة لتحقيق الشفافية:** وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال ما يلي (ابراهيم، 2015، الصفحات 130-131):

- يؤدي نشر المعلومات المحاسبية الى مساعدة المساهمين والمستثمرين في اظهار مدى كفاءة ونجاح الادارة في تسيير الأموال؛
- يساعد الافصاح عن المعلومات المحاسبية في امداد الدائنين وعدة جهات أخرى مثل ادارة الضرائب بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ المعلومات الملائمة لأهدافهم؛
- يعتبر الافصاح المحاسبي احد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في السوق المالية، حيث تساهم المعلومات المالية في التخصص الكفء للموارد الاقتصادية نحو مشروعات الاستثمار التي يحتاجها المجتمع، كما يمكن المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحديد الاسعار المناسبة للأسهم، وتوفير مناخ ثقة بين المتعاملين؛
- المعلومات المحاسبية المنشورة عموما والمتعلقة بربحية المؤسسة على وجه الخصوص، تعتبر أحد المتغيرات المحددة لسلوك أسعار الأسهم في السوق؛
- يتم الاعتماد على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في اعداد التنبؤات المالية؛
- تساعد معلومات قائمة الدخل – جدول حسابات النتائج – على بيان جهود الادارة في مجال خلق الايرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة.

2. **طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح للمعلومات المالية:**

تتوقف المفاضلة بين طرق الإفصاح المحاسبي على طبيعة المعلومات المطلوبة و أهميتها النسبية، و فيما يلي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام:

الجدول:02 طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح للمعلومات المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
القوائم المالية	وتشمل على قوائم أساسية وهي: -قائمة الدخل. -قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية و هي: -قائمة التغير في المركز المالي. -قائمة الأرباح الموزعة. -قائمة تدفقات الخزينة.	تعتبر القوائم المالية الأساسية بمثابة العمود الفقري للإفصاح و تراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة، وأيضا كل ما يتعلق بالتبويب، التوحيد و الأرقام المقارنة على سنتين ماليتين.
الملاحظات الهامشية	ترد أسفل القوائم المالية وتشمل على: -طرق تقييم المخزون. -طريقة الامتلاك المطبق. -التزامات محتملة. -أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. -أثر التحويلات للعملات الأجنبية. -التغير في السياسات المحاسبية	
التعليقات التي يتضمنها تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما تتضمنه: -مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. -مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. -أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. -نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية.	-يزيد من ثقة المستفيدين من لمعلومات الواردة بالقوائم المالية . -على ضوء التقارير تتحدد مسؤولية المراجع اتجاه الغير.
المعلومات بين الأقواس	توضح ما يلي: -أي ضمانات على أحد الأصول، سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. -مدى تكلفة الأوراق المالية وسعر السوق . -سعر التكلفة للبضاعة المتبقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية،أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.
التقارير والجداول الملحقة.	أهم هذه الجداول: -تحليل الأصول، الاهتلاك -تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. -بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
تقرير مجلس الإدارة.	-معلومات عن أهداف المشروع. -النشاط الحالي والمستقبلي له. -أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. -الطاقة الإنتاجية. -مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	يتضمن كل المعلومات غير المالية التي قد تؤثر على المشروع مستقبلا وتفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
إفصاح هيئة الأوراق المالية	-الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. -الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلقة بشركات الوساطة المالية. -تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية، المعايير المحاسبية. -معايير التدقيق والشروط الواجب توفرها في مدققي الحسابات للجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل المعلومات المالية التي قد تؤثر على الشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية حاليا وفي المستقبل وقد تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

(هواري، بدون سنة نشر، صفحة 10)

الخاتمة:

مما سبق عرضه من تحليل نظري لمتغيرات الدراسة يمكن القول أن المعلومة المحاسبية المفصح عنها من خلال القوائم المالية تعد الأداة التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية داخل وخارج المؤسسة، إلا أنه يشترط أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص حتى تكون ذات فائدة وفعالية لمختلف مستخدميها، وعليه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيمايلي:

1- أن مفهوم الإفصاح يتعدى نطاق عرض وتبويب البيانات المالية بحيث يرتكز على عناصر شفافية، دقة ومصداقية البيانات المحاسبية والمالية المعروضة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

2- تتمثل أهم الخصائص النوعية لصدق وجودة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية: في القابلية للفهم والمقارنة، الملائمة ، الصورة العادلة، القابلية للتحقق وسرعة الاستجابة مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- يساعد ضرورة تطبيق المؤسسة لمبدأ الإفصاح عن القوائم المالية الخاصة بنشاطها إلى عرض بيانات مالية تتسم بالموثوقيةوالصدق مما يعمل علىإمداد الدائنين وعدة جهات أخرى مثل إدارة الضرائب بالمعلومات اللازمة التي تمكنهم من اتخاذ مختلف القرارات الصائبة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

4- إنتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالعرض والإفصاح له أثر ايجابي على المعلومة المحاسبية لما يوفره من خصائص نوعية لها خاصة الملائمة و الموثوقية والتي تستخدم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات داخل وخارج المؤسسة.

المراجع:

اولا : المراجع باللغة العربية:

1-خلف الله بن يوسف، 2017،أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد03، المسيلة، ص ص 47، 48.

2- دونالد كيسو ، جيري بجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية.

3-رضوان حلوة حنان،2009، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة،دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، عمان ، الأردن.

4-عباس مهدي الشيرازي،1990، نظرية المحاسبة، مطابع ذات السلاسل،الكويت.

5-سعيدي عبد الحليم، 2015، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

6-صلاح علي أحمد،2009، المعلومات المحاسبية و أثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، رسالة دكتوراه، أم درمان،.

7-لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم مكية، 2007،دور الافصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 01.

8- محمد مطر، 2003،دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز و تفعيل التحكيم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جامعة البتراء، عمان، الأردن.

9- ناصر دادي عدون، معراج هواري، د.س، دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،ورقة بحث مقدمة، جامعة الجزائر.

10-وليد ناجي الحيالي،1996، المحاسبة المتوسطة- مشاكل القياس والافصاح المحاسبي، دار حنين، عمان ، الأردن.ص11-وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي،2015، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية:

1-Robert Obert,2011, le nouveau cadre conceptuel de l'IASB, revue francaise de comptabilité, N° 439.

واقع اعتماد بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري على أساليب ومحددات الإفصاح المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية.

The fact that the Algiers Stock Exchange and the National Commercial Registry Centre rely on the methods and determinants of accounting information in the Algerian accounting environment.

د. ميمون عماد رشيد / محاسبة وجباية / جامعة فرحات عباس سطيف1 الجزائر.
ط/د حجيرة بدر الدين / محاسبة وجباية / جامعة فرحات عباس سطيف1 الجزائر.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بالاعتماد على أساليب الإفصاح للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ومقارنة ما يتم الإفصاح عنه من خلال قاعدتي بيانات بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري لعينة تحتوي على ثلاث شركات، وقداعتمدتالشركات من خلال بورصة الجزائرعلى أسلوب الإفصاح وفق نظام المحاسبة المالية وتجنبت الإفصاح الاختياري، في حين فإن الشركات اعتمدت في إفصاحها من خلال المركز الوطني للسجل التجاري على قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج مع إضافة النشرات الرسمية للإعلانات القانونية الاجبارية والخاصة بالشركات المنتمية للسجل التجاري.

وخلصت الدراسة إلى أن الأساليب المعتمدةوما تم الإفصاح عنه يقوض عمل البورصة ويثبط نشاطها ولا يحفز المستثمرين والمضاربين في اعتماد أسهم بورصة الجزائر كمحفظة مالية.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، أساليب الإفصاح، القوائم والتقارير المالية، بورصة الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري.

Abstract

The purpose of the study is to identify the level of accounting disclosure in the financial statements by relying on the information methods of companies listed on theAlgiers Stock Exchange and by comparing what is disclosed through the databases of the Algiers Stock Exchange and theNational Center for Commercial Register for a sample of three companies.Through the Algiers Stock Exchange, the company'sdisclosure on accounting information system and prevented voluntary disclosure.However, companies have relied in their disclosure through the National Commercial Registry Center on the

statement of financial position, income statementschedule with the addition of official publications of compulsory legal declarations for companies belonging to the Commercial Registry.

The study concluded that the methods adopted and disclosed undermined the stock exchange's operation and discouraged its activity and did not stimulate investors and speculators to adopt shares as a portfolio.

Keyword : Accounting Disclosure; Disclosure methods; Financial statement and reports, Algiers Stock Exchange, National Commercial Registry Center.

مقدمة:

يعتبر الافصاح المحاسبية، من أهم مخرجات النظام المحاسبي، التي تساهم بدورها في إعطاء الصورة والوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية. حيث يحتاج المستثمرون إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المراد الاستثمار بها، حاجة ماسة من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة التي تؤدي إلى النتائج المخطط لها.

وباختلاف طرق وأساليب عرض الافصاح المحاسبية، تتباين جودة الطرق المتبعة لذلك، كما تساهم في تباين قرارات الاستثمار خاصة في البورصة. في حالة الجزائر هناك تجربة محتشمة ببورصة الجزائر نظرا لعدم الاقتبال الكبير للمؤسسات على تسجيل أسهمها للاستثمار، مما لا يتيح الكثير من المعلومات المحاسبية التي يمكن مقارنتها، ومعرفة تأثير ذلك على المنافسة وتشجيع الاستثمار. أيضا تعتبر قاعدة بيانات السجل التجاري مصدرا لعرض القوائم المالية للمؤسسات، وتتيح للمستثمر معلومات تساهم بفعالية في تكوين قرارات استثمارية مدروسة.

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فإنها تحاول تحسين إفصاحاها المحاسبية من خلال تحسين نتائجها المحققة، وذلك من خلال استغلال التخطيط الضريبي والتوسع في الاستثمارات والتوسع.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق ومن أجل دراسة الموضوع قمنا بطرح الاشكالية التالية :

ما هو دور التخطيط الضريبي في الاستفادة من التحفيزات الجبائية المتعلقة بالضريبة على ارباح الشركات في مجال التوسع في الاستثمارات؟

2. فرضيات الدراسة:

من اجل دراسة وتحليل موضوع البحث، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأساسية: تعتمد كل من بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري على محددات وأساليب الإفصاح

تعتمد بورصة الجزائر على أساليب الإفصاح لاستقطاب عدد أكبر من المستثمرين.

يعتمد مركز السجل التجاري على أساليب الإفصاح المحاسبي لدعم شفافية التقارير المالية للمؤسسات.

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تبيان أهمية أساليب الإفصاح المحاسبي لدى مؤسستي بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري فيدعم نشاط البورصة وزيادة شفافية التقارير المالية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح التقارير المفصح عنها من خلال هيئة بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري.
- استخدام أسلوب مقارنة أساليب الإفصاح بين بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري.
- تبيان ان كان الإفصاح في التقارير المالية كافي لزيادة نشاط بورصة الجزائر.

5. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة نجد**(محمد الهادي ضيف الله 2013) - أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS _ IFRS)**[1]: خلصت إلى أن الهدف من إصدار وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي هو الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الشفافية، من خلال جودة المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير، والهدف من إصدار تعليمات الإفصاح هو توفير معلومات ذات منفعة لمستخدمي التقارير المالية.

أ. **(عزيزة بن سمينة 2017) دور الافصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**[2]: انطلقت الدراسة من أهمية الدور الذي يؤديه الافصاح وشفافية المعلومة المحاسبية في تفعيل بورصة الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن السوق لمالية الجزائرية تواجه بعض الصعوبات الخاصة بذهنية المستثمر الذي لا يثق في الاستثمار في الاوراق المالية، وعدم تقبل فكرة الاستثمار في البورصة في أوساط افراد المجتمع الجزائري راجع لعدم الثقة في مصداقية وفعالية هذه السوق، وهذا راجع لعدم توفر بيئة تتسم بالإفصاح والشفافية الكافيين.

ب. **(عماري تقي الدين** 2022)**معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها**[3]: أسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات أبرزها ان تدني مستوى عمل بورصة الجزائر يعود إلى قلة المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر إضافة إلى عدم تنوع الأوراق المالية، في المقابل ولكي تفعل وتواكب نشاط البورصات العالمية يجب عليها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أن تقوم بتحفيز الادخار مع ضرورة تفعيل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى عصرنة الجهاز المصرفي.

جل الدراسات لم تذكر أسباب الخمول الحاصل في البورصة الجزائرية واكتفت بذكر الأسباب كقصور النظام المصرفي في الجزائر أو عدم تنوع الأدوات المالية، ومن الخلال الدراسة سيتم التطرق إلى دور أساليب الإفصاح في

---

[1] **محمد الهادي ضيف الله**.(2013). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS IFRS). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج. 1، ع. 6، ص ص. 85-111.

[2] **عزيزة ب. س,& مريم ط.** (2017). دور الافصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر. تاريخ العلوم, 4(7), 326-340. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12624.

[3] عماري تقي الدين (2022) ، معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها. افاق للعلوم, 7(3), 863-880. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/191761.

العمل على إمكانية تنشيط عمل البورصة رغم ما تعانيه جل القطاعات المالية من عدم الاستقرار وعدم مواكبة الحداثة وركون مسؤولي القطاعات إلى الرجعية وقتل الابداع.

6. خطة الدراسة:

تركز هذه الدراسة على تبيان أهم أساليبالإفصاح المحاسبي لدى الشركات المسعرة في البورصة ومدى التزامها بالإفصاح ومحاولة مقارنتها بجانب الإفصاح من خلال المركز الوطني للسجل التجاري.

وسيتم تقسيم الدراسة إلى:

إطار نظري: تشملالإفصاح المحاسبي وأهم ركائزه، محددات وأساليب الإفصاح المحاسبي، التعريف ببورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري.

دراسة تطبيقية وتحليلية-عينة من القوائم المالية لثلاث شركات مدرجة في بورصة الجزائر- من خلال مقارنة بين الإفصاح في بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري.

I. الإطار النظري للدراسة

1. الإفصاح المحاسبي وأهم ركائزه

تتعدد مفاهيم الإفصاح المحاسبي بتعدد النتائج المتوخاة والتي تقوم على مقاربات الهدف من الإفصاح المحاسبي، فيما يلي أهم التعاريف التي تحوي مختلف ركائز وأهداف الإفصاح:

التعريف الأول:

الإفصاح هو معلومات إضافية مرفقة بالبيانات المالية للكيان، وعادة ما تكون بمثابة تفسير للأنشطة التي أثرت بشكل كبير على النتائج المالية للكيان[1].

في حين فان الإفصاح المحاسبي يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي لمؤسسة دون تضليل، ويسمح لهم باتخاذ قرارات رشيدة، وذلك من خلال نشر كل المعلوماتالاقتصادية المتعمقة بالمؤسسة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى والتي قد تؤثر على قرارات المستثمر[2].

تقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتمادعليها في اتخاذ القرارات الصائبة، فهو: أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات " "، يتضحمن هذا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بما يسمح اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة[3].

---

[1] https://www.accountingtools.com/articles/disclosure شوهد بتأريخ 2023/02/01 على الساعة 09و50د

[2] قرادي، عبد القادر. 2019. الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر .*دراسات العدد الاقتصادي*، مج. 10، ع. 1، ص 73-87.

[3] تومي م. (2020). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. Revue des Economies financières bancaires et de management, 8(2), 107-132. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107425

ومن خلال ما سبق فالإفصاح المحاسبييمكن تعريفه بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمةلإعطاء مستخدمي هده التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وبشكل ومضمون وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، كما يتوجب على المؤسسة تحيين إفصاحها بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات المستخدمين.

2. محددات وأساليب الإفصاح المحاسبي

أ. محددات الإفصاح

يُعتمد في تقديم المحددات والضوابط التيتؤطرالإفصاح المحاسبي في الجزائر على قراءة أهم النصوص القانونية للممارسة المحاسبية في الجزائر من خلال القوانين الأساسية المنظمة وهما قانون 07 –11[1] والمرسوم 08 – 156[2] والملخص في الشكل التالي لأهم محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر:

الشكل رقم 01 محددات الإفصاح المحاسبي في بيئة الاعمال الجزائرية

المصدر من إعداد الباحثين بالاستناد على القانون 07 – 11 والمرسوم التنفيذي 08 – 156

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الجزائر، ص03.

[2] قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، العدد 19 لسنة 2009.

ب. أساليب الإفصاح

يعد تحقيق أهداف الإفصاح بما يناسب متطلبات المستخدمين، من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهموضمان المنطقية في سرد المعلومات ومن خلال التركيز على متطلبات المستخدمين لتسهيل الاطلاعرغم تطور وتعدد أساليب العرض، إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية مع إضافة الملحقاتوالإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم. وفيما الشكل 02 يقدم أهم أساليب الإفصاح[1]:

الشكل 02أهم أساليب الإفصاح

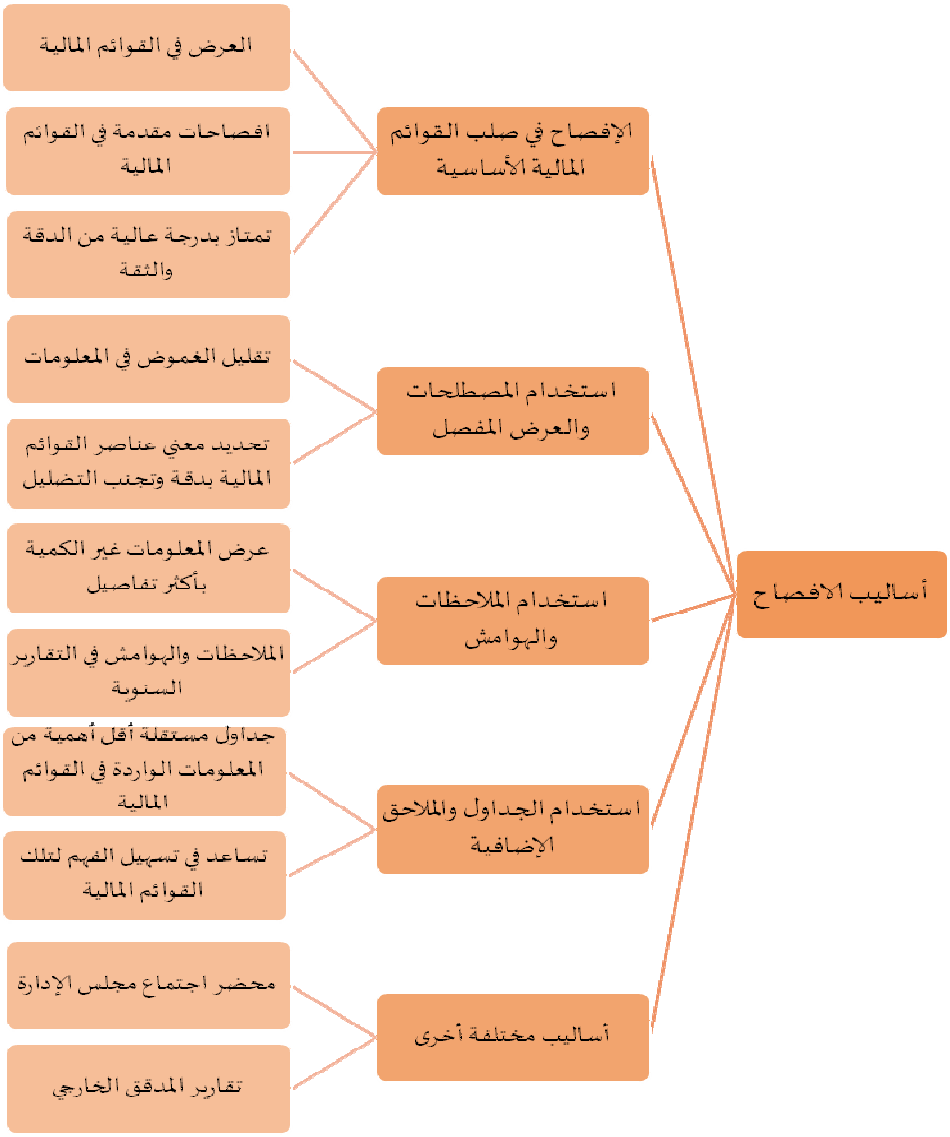

المصدر من إعداد الباحثينبالاعتماد على مقال مسعود صديقي مرجع سابق

[1] مسعود ص.,& فؤاد ص. (2016). محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية, 1(2), 75-86. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38721

3. التعريف ببورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري:

أ. التعريف ببورصة الجزائر

بورصة الجزائر شركة ذات أسهم برأس مال قدره 485200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 ماي 1997، وتُمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وقد شرعت الشركة والتي يطلق عليها **شركة تسيير بورصة القيم**، المعروفة اختصاراً SGBV منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.

ومن **مهامها الأساسية**تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛

- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛

-نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت اشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB).

إلا أن بورصة الجزائر مذ أن بدأت الشركات في تسعير أسهمها لم تلقى الرواج الذي تعرفه عدة أسواق مالية والعربية من بينها، بل بقيت تراوح مكانها بانضمام عدد قليل من الشركات لا يتجاوز الخمس شركات وفيما يلي الجدول رقم 01 يلخص بعض من نشاط البورصة للأشهر الأخيرة من سنة 2022:

الجدول رقم 1 – مؤشرات نشاط بورصة الجزائر ديسمبر 2022

البيانات	نوفمبر 2022	ديسمبر 2022	التغير من الموقع %	التغير المحسوب %
عدد أيام التداول	13	13	0	0,00%
عدد الأوامر	299	301	0,67	0,66%
حجم الأوامر المعروضة للشراء	299 387	150 283	-49,8	-99,22%
حجم الأوامر المعروضة للبيع	65 349	256 325	292,24	74,51%
قيمة التداول (دج)	7 449 405	3 170 943	-57,43	-134,93%
حجم التداول	13 140	3 364	-74,4	-290,61%
عدد الصفقات	16	13	-18,75	-23,08%
المعدل اليومي للصفقات	1,23	1	-18,7	-23,00%
المعدل اليومي لقيمة التداول(دج)	573 031,15	243 918,69	-57,43	-134,93%
المعدل اليومي لحجم التداول	1 010,77	258,76	-74,4	-290,62%

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منشورة في الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر

من خلال الجدول رقم 01 نستخلص أن المعاملات اليومية بالقيمة تبدو ضئيلة والتي لم تتجاوز الثلاث ملايين دينار جزائري والذي يمثل رقم أعمال لأحد أصغر المحلات التجارية في العاصمة الجزائرية، أضف إلى عدد أيام التداول والذي لا يشمل جميع أيام الأسبوع، لذلك ينبغي إضافة التصريح بالأيام وبالقيمة لتحليل أكثر واقعية.

ب. التعريف بالمركز الوطني للسجل التجاري

يمثل المركز الوطني للسجل التجاري هيئة إدارية مستقلة، موضوعة تحت إشراف وزير التجارة منذ شهر مارس 1997، لها مهام يتمثل أهمها في التكفل بضبط السجل التجاري والحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيد في السجل التجاري وتنظيم الكيفيات التطبيقية المتعلقة بهذه العمليات، وهذا طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، بالإضافة إلى التكفل بالإشهار القانوني الإجباري، عن طريق إعداد النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، بهدف إعلام الغير بمختلف التغييرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار والقواعد التجارية، وكذا السلطات المخولة للهيئات الإدارية والتسييرية.

ويستفيد جمهور المنتسبين إلى قاعدة بيانات السجل التجاري من إمكانية الولوج غير المجاني للبيانات المالية، والمتمثلة في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الإعلانات القانونية بغرض إعلام المتعاملين الاقتصاديين عن التغييرات التي تطرأ عن الحالة القانونية للتجار والشركات التجارية والمتضمنة عقود الشركات والتغييرات التي تمس مجلس الإدارة وكذا جميع المداولات بالإضافة إلى تصفية الشركات، كل هذا ضمن ما يسمى بتطبيق مبدأ المحاسبة المتعلق بالإفصاح عن المعلومة المالية.

II. الجانب التطبيقي للدراسة

1. منهج الدراسة:

1-1 أسلوب الدراسة:

بغرض التعرف على التزام كل من الشركات المنضوية تحت القيد في المركز الوطني للسجل التجاري والمسعرة في بورصة الجزائر، اختارت الدراسة ثلاث شركات مسعرة في بورصة الجزائر من أجل مقارنة الإفصاح بين ما يتم الإفصاح به في موقع بورصة الجزائر وقاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري.

2-1 عينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من ثلاث شركات مسعرة في بورصة تنشط في السوق الجزائرية التي تتناسب خصائصها مع موضوع الدراسة، وقد وجد من المناسب استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة. وذلك باستبعاد الشركات التي لم تتوافر كامل بياناتها المالية اللازمة لغرض الدراسة والتحليل، وبالتالي فإن عينة الدراسة هي ثلاث شركات، أربعة منها تابعة للقطاع خاص وشركة تابعة للقطاع العام وسنةالدراسة هي 2020، ويعرض الجدول رقم 02 الشركات موضوع عينة الدراسة:

الجدول رقم 02 الشركات موضوع عينة الدراسة

الاسم التجاري	رقم السجل التجاري	رمز البورصة	الشكل القانوني	رأس المال بـ دج	عدد الأسهم	القيمة الاسمية
اليونس تأمينات	05B0971442	DZ0000010037	شركة ذات أسهم	3 529 142 460,00 DA	9 287 217	200 دج
سلسلة الأوراسي	00B0014380	DZ0000010029	شركة ذات أسهم	1 500 000 000,00	6000000	250 دج
أوم انفست	12B0663454	DZ0000010060	شركة ذات أسهم	459 603 000,00 DA	4 596 030	297 دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر وقاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال الجدول رقم 02فعينة الدراسة احتوت على ثلاث شركات إلا ان الباحثين لم يتمكنا من إيجاد بيانات لتحديد التغيرات في التداول كسلسلة زمنية ليتم تحليلها.

2- مقارنة بين الإفصاح في بورصة الجزائر والمركز الوطني للسجل التجاري

في هذا الجزء من الدراسة سيتم مقارنة ما تم تجميعه من بيانات المفصح عنها ومحاولة مقاربتها مع ما يتوجب على الشركات الإفصاح به، لجلب عدد أكثر من المضاربين والمستثمرين وتبيان كفاية المعلومات المصرح بها، في حين سيتم تقسيم هذا الجزء للتعرف على إلزامية الإفصاح والشركات المعنية به، من ثمة مقارنة ما يتم الإفصاح به.

1.2 الإفصاح من خلال بورصة الجزائر

يلتزم المصدر للأسهم وأي شركة متداولة علنًا ببورصة الجزائربالإفصاح والعمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلوماتيهدف لفت انتباه الجمهور إلى أي تغيير كبير أو حقيقة يحتمل أن يكون لها تأثيرًا كبيرًا على سعر الأوراق الماليةهذا في حدود أن يكون الحدث معروفًا لدى الشركة، ويتعين عليها أيضاً إطلاع الجمهور بتقارير التسيير والكشوف المالية السنوية والفصلية، وكذا إيداعها لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وشركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات.هذا في حدود أن يكون الحدث معروفًا لدى الشركة، ويشمل الإفصاح القوائم المالية التالية:

2.2 الإفصاح من خلال المركز الوطني للسجل التجاري

إيداع الحسابات الاجتماعية للشركة هي عملية إجبارية يفرضها القانون التجاري، حيث تدخل من ضمن الإشهاريات القانونية، الإجبارية وذلك طبقا للمادة 717 الفقرة 03، وتودع حسابات الشركة المذكورة في المقطع الأول في المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها ويعد الإيداع بمثابة إشهار، والهدف حسب ما جاء في المادة 12 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004 "إن المغزى من نشر الحسابات الاجتماعية للشركة هو اطلاع الغير من متعاملين اقتصاديين وتجار و هيئات و منظمات اقتصادية عن الحالة المالية للشركة و الصورة الحقيقة لها".

أ. الحسابات الاجتماعيةحسب أحكام القانون التجاري

حسب أحكام القانون التجاري لا سيما المادة 717 من الفقرة الأولى حيث تتمثل الحسابات الاجتماعية في السلسلة المكونة من ثلاثة جداول محاسبية هي كالاتي:

- الأصول؛
- الخصوم؛
- حسابات النتائج. وهذا بالإضافة إلى محضر الجمعية العامة للشركة، والذي يفصل في الحسابات الاجتماعية.

ت. الشركات المعنية بإيداع الحسابات:

تعتبر الشركات بكل أنواعها معنية بإيداع حساباتها الاجتماعية عند إقفال السنة المالية، وذلك لدى المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) التابعة له، والأمر يخص الشركات التالية:

- الشركات ذات الأسهم(SPA) ؛
- المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة(EURL) ؛
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة(SARL) ؛
- شركات التضامن(SNC) ؛
- شركات التوصية البسيطة/ذ.أ؛
- البنوك والمؤسسات المالية وكدا فروع البنوك الأجنبية)الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض.

3.2 مقارنة القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج[1]

الجدول رقم 03 مقارنة القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج

	القاعدة		بورصة الجزائر		المركز الوطني للسجل التجاري	
			محققة	غير محققة	محققة	غير محققة
قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية	التفرقة بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير متداولة	الأصول المتداولة	*		*	
		الأصول غير المتداولة	*		*	
		الالتزامات المتداولة	*		*	
		الالتزامات غير المتداولة	*		*	
	بعض المعلومات	الأراضي والمنشآت والمعدات	*		*	

[1] محمد الهادي ضيف الله. 2013. أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS IFRS). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، مج. 1، ع. 6، ص ص. 85-111.

	المطلوبة في صلب الميزانية	الأصول معنوية؛ الأصول المالية.	*		*	
		الضريبة المؤجلة أصول	*		*	
		حصة الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية	*		*	
		رأس المال المصدر والاحتياطات القابلةللإرجاع	*		*	
		إجمالي الأصول المصنفة بأنّها محتفظ بها للبيع	*		*	
		الالتزامات المندرجة ضمن مجموعات التصرف المصنفة بأنّها محتفظ بها للبيع	*		*	
		الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة رأسمال أسهم: عدد الأسهم المصرحة، عدد الأسهم المصدرة والمدفوع ثمنها بالكامل والمصدرة ولكن دون دفع ثمنها بالكامل،قيمة التعادل للسهم الواحد أو أنالأسهم ليس لها قيمة تعادل، مطابقة لعدد الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة		*		*
قواعد خاصة بالإفصاح في جدول حساب النتائج			*		*	
القواعد الخاصة بالإفصاح في جدول تغيرات الخزينة			*			*
الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	في قائمة التغيرات في حقوق الملكية		*			*
	الإفصاح في الإيضاحات			*		*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية المستخرجة من بورصة الجزائر وقاعدة البيانات للسجل التجاري.

من خلال الجدول03 نستنتج أن الشركات اكتفت بالإفصاح الاجباري، وتجنبت ما يجلب المستثمرين ومستخدمي المعلومة من معلومات كافية يشملها الإفصاح الاختياري وتشملها أساليب أخرى من الإفصاح كقرارات مجلس الإدارة ومشاركة الرؤى المستقبلية لاستثمار، وتبيان الصحة المالية للشركة والارباح المتوقعة في المستقبل القريب بالإضافة الى الاستراتيجية التسويقية المنتهجة من طرفها وحتى عرض خطط المنافسين والمنافسين المحتملين ونسب الاستحواذ والتوقعات المستقبلية المبنية على دراسات تنبؤية انطلاقا من دمج البيانات المالية.

الخاتمة

يشترك المستثمرون والمؤسسات الاقتصادية الاهتمام بمخرجات الإفصاح المحاسبي، حيث يسعى المستثمرون إلى الوصول إلى الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، كما تسعى المؤسسات إلى تحسين افصاحها المحاسبي، من خلال استغلال كل الوسائل والأساليب لعرضها في أحسن وجه. ومن بين اهم تلك الوسائل هي التخطيط الضريبي من خلال استغلال التحفيزات الجبائية المتاحة من طرف النظام الجبائي في مجال الاستثمار والتوسع.

ففي الجزائر يتم الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر، وكذلك من خلال القوائم المالية المعروضة في السجل التجاري الجزائري، من طرف مستعملي تلك المعلومات. حيث تتوقف نتائج استعمالها على طبيعة، طرق، وأساليب عرضها، ومدى تقديمها لصورة حقيقية عن وضعيات تلك المؤسسات.

التوصيات

- الاعتماد على الإفصاح الاختياري وما يحتويه،تمكن مستخدم المعلومة من المقارنة بين البيانات المالية للشركات.

قائمة المراجع

[1]- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الجزائر، ص03.

[2]- قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، العدد 19 لسنة 2009.

[3]- مسعود ص.,& فؤاد ص. (2016). محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية, 1(2), 75-86. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38721

[4]- عزيزة ب. س, مريم ط. (2017). دور الافصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر. تاريخ العلوم, 4(7), 326-340. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12624.

5- عماري تقي الدين (2022) ، معوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها. افاق للعلوم, 7(3), 863-880. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/191761.

[6]-قرادي، عبد القادر. 2019. الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر .*دراسات العدد الاقتصادي*، مج. 10، ع. 1، ص . 73-87.

[7]-تومي م. (2020). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. Revue des Economies financières bancaires et de management, 8(2), 107-132. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107425

[8]- ضيف اللهمحمد الهادي.(2013). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS IFRS). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج. 1، ع. 6، ص ص. 85-111.

https://www.accountingtools.com/articles/disclosure[1] شوهد بتأريخ 2023/02/01 على الساعة 09و50د

قائمة الملاحق

جميع ملاحق الدراسة مكونة من ثلاث وثلاثين صفحة والمتمثلة في القوائم المالية للشركات وكل ما تم الإفصاح عنه في الملف الرابط في الأسفل.

https://drive.google.com/file/d/1G5D2B6tRi1L-sJf6uDEB4BidgpGn8B1r/view?usp=share_link.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدولي العلمي:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق الإفصاح المحاسبي

الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

التنسيق والنشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6800. B

أفريل/أبريل2023